ZALMAY KHALILZAD

زالماي خليل زاد

السفير الأميركي السابق في أفغانستان والعراق والأمم المتحدة



السفير

من كابول إلى البيت الأبيض رحلتي عبر عالم مضطرب

THE ENVOY

FROM KABUL TO THE WHITE HOUSE, MY JOURNEY THROUGH A TURBULENT WORLD

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



من كابول إلى البيت الأبيض رحلتي عبر عالم مضطرب

THE ENVOY

FROM KABUL TO THE WHITE HOUSE, MY JOURNEY THROUGH A TURBULENT WORLD





السفير

من كابول إلى البيت الأبيض رحلتي عبر عالم مضطرب

THE ENVOY

FROM KABUL TO THE WHITE HOUSE, MY JOURNEY THROUGH A TURBULENT WORLD

زالماي خليل زاد

السفير الأميركي السابق في أفغانستان والعراق والأمم المتحدة

ZALMAY KHALILZAD

ترجمة

بسام شيحا و سعيد الحسنية

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

THE ENVOY
Zalmay Khalilzad
From Kabul to the White House,
My Journey Through A Turbulent World

حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر

St. Martin's Press - New York

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

الطبعة الأولى: تشرين الثاني/نوفمبر 2017 م - 1439 هـ

ردمك 978-614-01-2355-7



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb


facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

القسم الثالث

أميركا في العالم

تمهيد

من كابول إلى بغداد

بينما كنت أصعد السلَّم المعدني الرمادي نحو قمرة القيادة، دُعيت للجلوس في الصف الثاني من المقاعد، خلف الطيار تماماً. كان عنبر الشحن الأجوف ورائي فارغاً وكبيراً بما يكفي لحمل دبابة أبرامز M1 .

في السابق، عندما كنت أتنقل على متن طائرات C–17، كنت أسافر بصحبة جرّافات ضخمة أو عربات مقاتلة في طريقها إلى قاعدة باغرام الجوية أو قندهار في أفغانستان. كان هذا يومي الأخير كمبعوث رئاسي خاص وسفير في أفغانستان، وقد أُرسِلت هذه الطائرة لنقلي إلى موقعي الجديد كسفير في بغداد، ولعلها كانت الرحلة الأولى لها بين العاصمتين الممزقتين بسبب الحرب. كان ذلك رحيلاً مشحوناً بالعاطفة على نحو خاص بالنسبة إليّ لأن البلد الذي كنت أتركه خلفي هو وطني ومسقط رأسي. بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979، تساءلتُ عمّا إذا كنت سأرجع ذات يوم، فإذا بي أعود كدبلوماسي رفيع المستوى بعد هجمات 11 / 9. وها أنا أغادر مجدداً، تاركاً جزءاً كبيراً من المهمة غير مُنجَز.

هل كنت أخذل أفغانستان؟ لا شك في أن السفير الأميركي لا يقرر مصير أمة ما، ولكنني أمضيت السنوات الثلاث السابِقة في مساعدة القادة الأفغان على تعزيز الحكومة الهشة بعد ربع قرن من الثورة والاحتلال والحرب الأهلية. لقد توسَّطتُ في نزاعات بين أمراء الحرب، وحثثْتُهم على التعاون مع الحكومة الوطنية. كما ساعدت القادة الأفغان على وضع حجر الأساس للمؤسسات الوطنية؛ مثل الجيش الوطني الأفغاني. وواجهتُ التحديات التي كانت دول

جارة مناوئة تشكلها. كانت أفغانستان- إلى جانب الولايات المتحدة وقوىً صديقة أخرى- تعاني من تمرد متجدد لطالبان. وقد أحرزنا تقدماً- أكثر مما ظن الكثيرون أنه ممكن- ولكننا بالتأكيد لم ننهِ عملنا.

طلب مني الرئيس جورج دبليو بوش الانتقال إلى العراق الذي كان ينزلق إلى صراع طائفي. وقد قال رؤسائي إن هناك حاجة عاجلة لوجودي هناك.

سارت الطائرة العملاقة على مدرج المطار. أمامنا كانت بعض قمم جبال هيندوكوش لا تزال مغطاة بالثلج؛ حتى في أواخر حزيران. وبينما كنا نرتفع إلى السماء، نظرتُ إلى بلدٍ كان على مر القرون مقراً لإمبراطوريات عظيمة، واحتُلَّ من قبل جيوش غزاة من أمثال الإسكندر الكبير، وابتُلي بطغاة واضطرابات. كما كان أيضاً مسقط رأس العالم الصوفي الفارسي جلال الدين الرومي، وموطناً للشعراء وأقدم صانعي الزجاج والمنقِّبين عن الأحجار الكريمة في العالم، كما كان محطة تضج بالنشاط على طريق الحرير بالنسبة إلى التجار الأذكياء.

تأمَّلتُ في الدراما التاريخية التي أعادتني إلى أفغانستان. حتى عندما كنتُ شاباً يافعاً، لاحظتُ ظهور ما أسميتُه «أزمة الحضارة الإسلامية»؛ وهي أزمةٌ ناجمة عن انهيار الموقع المهيمن للحضارة الإسلامية في العالم في القرن الخامس عشر، وفشل جميع الإمبراطوريات والحكومات الوطنية اللاحقة في تأمين احتياجات شعوبها. ثم أدركتُ، كزائر شاب ومهاجر إلى الولايات المتحدة، أن بلداناً أخرى وجدتْ طريقاً أفضل. في بداية مهنتي، حذَّرتُ بأن هذه الأزمة ستُنتِج موجة من التطرف الإسلامي العنفي الذي أدى في نهاية المطاف إلى هجمات 11/ 9.

لم أستطع الجلوس في مكاني أو الخلود للنوم؛ رغم أنني كنتُ بحاجة ماسة إليه، بل رحتُ أذرعُ جوف طائرة C-17 الفارغ جيئةً وذهاباً، مطلقاً العنان لأفكاري التي أخذتني معها إلى مرحلة شبابي.

تذكَّرتُ أول مرة رأيتُ فيها القصر الرئاسي- الذي أصبح مؤخراً موقع مفاوضاتي ولقاءاتي مع السياسيين الأفغان- عندما كنتُ لا أزال فتى يافعاً

وصل للتو من مسقط رأسه في مزار الشريف إلى كابول. في ذلك الحين، كان القصر لا يزال القصر الملكي للملك ظاهر شاه، وكان يبعد عن ساحة الاستقلال مسافة قصيرة مشياً على الأقدام، ومحاطاً بمساحات خضراء مزينة بشجيرات تم تشذيب أوراقها بشكل مزخرف وببقع مزروعة بالورود.

أذهلتني جدران القصر الضخمة، وحرّاس الشرف المنتشرون في الخارج، والمدافع السوداء التاريخية التي كانت تقف كنُصُب تذكارية للنصر الأفغاني على البريطانيين في القرن التاسع عشر؛ وهي شاهدٌ على أن شعبي قاتل من أجل الاستقلال، وهزم أعظم إمبراطورية في التاريخ شهدها كوكبنا. من البرج الأوسط فوق البوابة الرئيسة، كان هناك علم أفغاني عملاق يرفرف خفاقاً في الهواء، مضفياً على المبنى سمةً إضافيةً من سمات العظمة. لقد حقق المصممون المعماريون الأثر الذي كانوا يبغونه، فقد شعرتُ بالرهبة أمام تجسيدهم الحسّي للدولة الأفغانية. كان القصر يبدو راسخاً ومهيباً كجبال أفغانستان.

في الخمسينيات، لم تكن هناك مشكلات أمنية جدية، ولا قنابل تنفجر، ولا متمردون، وكان باستطاعة المواطنين العاديين الوصول إلى بوابات القصر. تلك كانت «الأيام القديمة الحلوة» بحسب التعبير الأميركي المألوف، ولكن لم يكن مقدراً لها أن تدوم، وبدا لي ذلك مصير بلدي على مر القرون.

إن الاحتلال السوفييتي المرير الذي دام عقداً كاملاً، وترافقَ مع تخلٍّ وإهمال أميركيَيْن بعد الانسحاب السوفياتي، ترك البلد تحت رحمة القادة النزقين للفصائل الداخلية المسلحة والقوى الإقليمية الطامعة مثل باكستان وإيران وروسيا. وقد أدى عدم الاستقرار في أفغانستان إلى نتائج كارثية: صراع بالوكالة بين قوىً إقليمية، وتنامٍ هائل في تجارةِ الأفيون، وأعداد ضخمة من اللاجئين في دول مجاورة، وإيديولوجيات إسلامية متطرفة ونشطة، وظهور جماعات إرهابية عابرة للقوميات مثل القاعدة، وانتصار طالبان. فرضَ نظام طالبان استبداداً وحشياً وحرباً أهلية لا تنتهي ضد الجماعات المناهضة له في الشمال. ودخلتْ طالبان في تحالف مع أسامة بن لادن الذي خطط لهجمات

11/ 9 أثناء وجوده على الأرض الأفغانية.

كانت سنواتي الثلاث الأخيرة التي أمضيتها متنقلاً بين واشنطن وأفغانستان محاولةً صعبةً ومضنيةً للمساعدة على جعل أفغانستان «بلداً طبيعياً».

حصل اجتماعي الأخير مع الرئيس حميد كرزاي في مكتبه قبل نحو ساعة من مغادرتي أفغانستان. تبادلنا المزاح كما اعتدنا في مئات الاجتماعات السابقة، لكن مشاعر مختلطة كانت تعتمل في داخلنا كلينا. فمن جهة، كانت أفغانستان في ذلك الحين تسير على مسار أفضل، وكان الشعب الأفغاني بمجمله متفائلاً بشأن المستقبل ومؤيداً لحكومته وللتواجد الأميركي، وكان الاقتصاد ينمو، والتطور جارياً في مناطق عديدة ومتنوعة. وبعد الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تشرين الأول 2004، تلاشى العنف بشكل شبه كلي. كما وصلتنا تقارير تفيد بأن كبار قادة طالبان كانوا ينظرون إلى المشاركة الواسعة في الانتخاب الوطني على أنها هزيمة استراتيجية. وكان بعض القادة يرون أن التمرد لم يعد قابلاً للاستمرار، وأن المصالحة مع الحكومة الأفغانية هي السبيل الأصح. بيد أننا، من جهة أخرى، لم نكن متأكديْن مما إذا كانت تلك الحالةُ الراهنةُ المتفائلةُ دائمةً أو مجرد فترة توقف مؤقتة في الصراع.

كنت مغادراً أفغانستان بسبب مكالمة هاتفية بين الرئيس بوش والرئيس العراقي جلال طالباني. كان العراق يقترب من الموعد النهائي المحدد لكتابة دستوره، وكان التطور بطيئاً. قُبيْل انتهاء المحادثة، سأل الرئيس بوش الزعيم العراقي عمّا إذا كان باستطاعته فعل شيء آخر له، فأجابه طالباني قائلاً: «أجل، أرسلْ زال».

كان طالباني قائداً مدهشاً. إذ كانت بساطته متناقضة مع سمعته كلاعب سياسي محنَّك، ومقاتل قاسٍ أمضى حياته برمَّتها في البشمركة. وقد وجدتُ طلبه مُطْرياً. أدركتُ أنه كان يريد شريكاً، شخصاً يمكنه التعاون معه على حل مشكلات صعبة أثناء تناول فناجين لا تُحصى من الشاي. كان يريد سفيراً أميركياً يثق به ويعرف أنه قادر على إنجاز الأمور، في بغداد وواشنطن معاً.

كان لقائي الأخير مع طالباني قد جرى في بغداد قبل عامين، في أيار من عام 2003، أي بعد مدة قصيرة من الإطاحة بصدام حسين. كنتُ موكلاً بعقد اجتماعات في مختلف أنحاء العراق من أجل تحديد القادة القادرين على العمل مع مجموعات المنفى لتأليف حكومة مؤقتة. وكان مُقرّراً نقل السيادة إلى هذه الإدارة الجديدة في أسرع وقت ممكن، غير أنه تمّ التخلي عن هذه الخطة فجأةً عندما أعلن الرئيس بوش أن بول بريمر سيتوجه إلى بغداد لترؤس سلطة التحالف المؤقتة التي كانت ستلعب دور حكومة الاحتلال الأميركي في عراق ما بعد صدام.

بعد بضع ساعات من ذلك الإعلان، اتصل بي بوش. كان يأمل ألا أكون قد أخذتُ انعطافة الـ 180 درجة تلك على نحو شخصي، وقد قال لي بأسلوبه الهادئ المعتاد: «كلنا نحبك يا زال. نحن مولعون بك».

كنت ممتناً للإطراء، ولكنني قلتُ له إنني لم أفهم سبب تحوّل خطتنا من نقل السلطة إلى العراقيين أنفسهم بأسرع وقت ممكن إلى خطة تجعلنا بمثابة قوة احتلال؛ كتلك التي حكمت اليابان المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية.

فسَّر الرئيس الأمر برمّته بصورة شخصية وإدارية ضيقة، حيث قال إننا إذا ذهبنا أنا وبريمر معاً إلى بغداد، فإن بريمر كان سيقدم تقاريره عبر وزارة الدفاع إلى دونالد رمسفيلد، وأنا كنت سأقدم تقاريري عبر مستشارة مجلس الأمن القومي كوندوليزا رايس. ورمسفيلد ورايس لم يكونا منسجميْن في العمل معاً. ولم يكن مُستحَباً وجود مسؤوليْن رفيعيْن في الميدان يأتمران برئيسيْن في واشنطن ليسا على وفاق. كان الرئيس بحاجة لوجود وزارة الدفاع في موقع الريادة، وهذا يعني بريمر.

بدا لي أنه لم يكن هناك إدراك جيد لعواقب التحوُّل من الحكم الذاتي إلى الاحتلال. أثرتُ مخاوفي مع رايس ونائبها، ستيفين هادلي، ولكنهما أخبراني أن الوقت قد فات.

ولزيادة الأمور سوءاً، حُلَّ الجيش الوطني العراقي بعد فترة وجيزة من

قـرار الاحتـلال. كما تمّـت المبالغة فـي التخلص من رموز النظـام القديم- أي اجتثاث البعث- حيث شـمل الكثير من العراقيين الذين لـم يشـتركوا في جرائم صدام. وهكذا، أصبح مئات الآلاف من العراقيين المتمرسين في شؤون الحرب والإدرة بدون عمل، ومطارَدين، ومستائين، وبدون مستقبل. فما كان منهم إلا أن ملأوا صفوف حركة التمرد. لقد سجَّلنا- بحسب تعبير ابنيَّ- هدفاً في شباكنا.

بالنظـر إلـى الـوراء الآن، يتمثَّل أسـفي الأكبر في أنني لـم أكـن قادراً على تغييـر ذلـك القرار. فقـد كان من المحتـم أن يؤدي أي احتـلال أميركي- مهما كانت نواياه حميدة- إلى نشـوء معارضة مسـلحة. إن الشـعور القومي العربي، والذكريـات المريـرة للاسـتعمار الأوروبـي، والعـداوات العرقيـة والطائفيـة، والأسلحة والعتاد من مخازن صدام؛ كلها كانت تشكّل مزيجاً قابلاً للاشتعال. ولـم يمضِ وقت طويل قبل أن تشتعل النار في البلد.

توقفـتُ عن المشـي فـي طائرة C-17 لأمدَّ يدي إلى جيبي وأُخرج رسـالة كنـت قـد تلقيتها مـن عائلتي. كانت الورقة أنيقة وذات حـواف مُخرَّمة، وكانت باقيـة مـن ذكرى ولادة ابننا البكر. أُلصِقت على الورقة زهرة برسـيم ذات أربع بتـلات، وتضمّنـت رسـائل دعـم ومحبة من ولـديَّ وزوجتي، يتمنـون لي فيها التوفيق في العراق. لقد عثرنا على زهرة البرسيم جالبة الحظ في نزهتنا العائلية الهانئة الأخيرة التي قمنا بها إلى حوض للسباحة.

بجانـب الزهـرة، كتبت زوجتي تشـيريل رسـالة أشـارت فيها إلـى حديقة شاعرية (*Gaensehaeufl*) على ضفاف أحد روافد نهر الدانوب بالقرب من الشقة التي عشـنا فيها ذات مرة في فيينا في سـنوات زواجنا الأولى: «لتذكِّرك هذه بـ *Gaensehaeufl*، وبالأيام المشمسة اللطيفة، والمثلجات اللذيذة، وبمن يحبونك ويدعمونك، ولتجلب لك الحظ. ليكن الله في عونك، ونحن جميعاً هنا معك».

كنـا على وشـك الهبـوط، لذا أُعطيتُ سترةً مضادة للرصـاص- لم ألبس مثلها قط في كابول- فقلتُ لنفسي إنني سأحتاج إلى كل الحظ الذي يمكن أن تجلبه لي زهرة برسيم نمساوية ذات أربع بتلات.

القِسْمُ الأوّل

سنوات الحياة الأولى



الفصل الأول

حقول خشخاش
وجادات مصفوفة بالأشجار

أفغانستان، 1951-1965

وُلدت في مدينة مزار الشريف الواقعة في شمال أفغانستان في اليوم الأول من الربيع، الذي يُدعى النوروز، ويمثّل بداية السنة الجديدة في التقويم الشمسي. يرجع اسم مسقط رأسي- «القبر المبارك»- إلى الضريح الأزرق المهيب الكائن في منتصف المدينة، والذي يُعتقَد أنه مرقد الإمام علي، صهر وابن عم نبيّ المسلمين.

كما هي العادة، اجتمع أقاربي بعد مولدي ببضعة أيام للاحتفال بالمناسبة. وأثناء تناولهم أطباقاً عارمة بالأرز والدجاج ولحم الحَمَل والمعجنات، تناقَشَ أفراد العائلة حول الاحتمالات المتنوعة لاسمي. وفي النهاية، كانت كبيرة العائلة، جدتي لأبي- هاوا- صاحبة القرار، فسُمِّيت زالماي، وهو اسم أفغاني من الجزء البشتوني من البلد ويعني «فتيّ».

ما زلت أذكر ألوان الربيع الزاهية في مزار الشريف، وعلى الأخص اللون الأحمر الناجم عن مئات الآلاف من نبتة الخَشخاش البرية. كانت أزهار الخشخاش موجودة في كل مكان، في الحقول وعلى امتداد الشوارع؛ تقريباً في كل مكان تجتمع فيه التربة والماء والشمس معاً. في تلك الأيام، كانت المنازل تُبنى بواسطة خليط من الطين والقش الذي يصبح بعد تجفيفه صلباً بما يكفي لمقاومة عوامل الطقس، ويشبه إلى حد كبير الطوب (*adobe*) المستخدَم

في جنوب غرب أميركا. وكانت أسقف المنازل مسطحة تُتوِّجها قباب، وكلها مصنوعة من الطين. في الربيع، كان الخشخاش ينمو فيصبغ المدينة بكاملها باللون الأحمر؛ بما فيها قلعة جانجي القديمة. الإزهار الشديد يعبّر عن تفاؤل الربيع.

جاء أبي، خليل الله، إلى مزار الشريف في الثلاثينيات قادماً من ولاية لغمان شرقي البلد. ولطالما أخبرنا قصة اجتيازه السلسلة الوسطى لجبل هيندوكوش من أجل الوصول إلى الشمال، قاطعاً كل تلك المسافة؛ تارةً على صهوة جواده وطوراً مشياً على قدميه باحثاً عن فرصته في الحياة. ففي ذلك الزمن، لم تكن هناك سيارات في أفغانستان، ولم يكن سفر شاب واقتحامه المجهول أمراً بسيطاً. ولهذا السبب، أجرى أفراد عائلته في يوم رحيله جنازةً رمزيةً؛ لأن أحداً منهم لم يكن يتوقع رؤيته مجدداً. تطلَّب منه الوصول إلى مزار عدة شهور، ولكنه سرعان ما أدرك الإمكانيات التي تتيحها مساحتها مترامية الأطراف وعدد سكانها القليل. ولدى عودته إلى لغمان، تمكَّن من إقناع أمه وأحد أشقائه وإحدى شقيقاته بالانضمام إليه في مزار، واستقروا معاً في حي قريب من المسجد الأزرق.

كما أحضر معه زوجة أيضاً. وفي العادة، هذا يعني امرأةً تلقَّت منزلاً أو قطعة أرض كمهر. لهذا السبب، كانت الزيجات بين الأقرباء مفضلة، فبهذه الطريقة تبقى الأملاك ضمن العائلة. في العادة، لم يكن العريس والعروس يريان بعضهما حتى يوم الزفاف، ولم تكن لرأيهما أهمية تُذكَر في قرار الزواج. غير أن أبي كان يملك امتيازاً في هذا الجانب، وذلك لأن أمي كانت تقطن في المنزل المجاور، ما أتاح له لمحها عدة مرات، وقد أعجبه ما رآه؛ الأمر الذي دفع العائلتين للتحدث في الأمر.

في المجتمع الأفغاني التقليدي، لم يكن الناس يحفظون تواريخ ميلادهم بدقة، لكنّ أمي قدَّرت أنها كانت بين التاسعة والثانية عشرة حين تزوجت. وأنجبت طفلها الأول عندما بلغتْ سن الخامسة عشرة تقريباً.

بحسب تقديرات العائلة، كان أبي في الثانية والعشرين من عمره عند زواجه. ورغم أنه لم يكن ذا خلفية اجتماعية مميزة، إلا أنه كان متعلماً وفق معايير ذلك الزمن. فقد أكمل دراسته الابتدائية، ما أهَّله ليكون موظفاً مدنياً في وزارة المالية. وفي نهاية المطاف، أصبح مديراً في وزارة المالية الإقليمية في مزار. كان معروفاً بنزاهته وبصيرته وأخلاقه المهنية الاستثنائية. وكان يعيل زوجته الجديدة بكل ارتياح من راتبه الشهري الذي كان يبلغ بضعة دولارات.

كانت أمي، بيبي زهرة، أو شاه-كوكو كما كانت تُدعى غالباً، امرأةً نحيلةً وشاحبةً وضئيلة الحجم، ولكّنها مليئة بطاقة لا تنضب وقوة إرادة فائقة. وكانت على الدوام تبدو كما لو أنها في سباق مع الزمن لإنجاز مهامّها المنزلية وفق مواعيد تحددها بنفسها. كنت أنادي أمي بلقب آية؛ وهو مصطلح شائع يُطلَق على الأم تحبُّباً.

مع أن العائلات في تلك الأيام كانت كبيرة، إلا أن الكثير من الأطفال كانوا يموتون في سنواتهم الأولى. إذ كانت النساء يحملن مراراً، وفي كثير من الحالات كن يبدأن الحمل في سن مبكرة جداً؛ حيث لم يكن حملهن يستمر بشكل سليم. حينها، لم تكن المياه النظيفة متوفرة دوماً، أما الرعاية الصحية فكانت بدائية. في الخمسينيات، كان معدل وفيات الرضَّع في أفغانستان يبلغ حوالي 250 لكل 1,000 مولود حي. لكن تجربة عائلتي كانت أسوأ من المعدل، فقد أنجبت أمي ثلاث عشرة مرة، ولم ينجُ من مواليدها إلا سبعة فقط؛ ثلاثة صبيان وأربع بنات. اثنان من الأطفال الستة الآخرين ماتوا قبل أن يتمُّوا سنتهم الأولى.

كانت ولادتي كصبي معافى سبباً للاحتفال. فمن بين أشقائي الخمسة الأكبر مني لم تنجُ إلا واحدة فقط. وما سبَّب الكآبة للجميع هو أنها كانت مجرد فتاة، أختي عزيزة. كانت أمي تعرف الوقائع التي تواجه النساء في أفغانستان، ولهذا السبب كانت تشعر بشيء من الذنب لجلبها فتيات إلى عالم يمكن أن يصبحن فيه ضحايا للظلم الاجتماعي.

وعندما ولدتُ أخيراً عام 1951، الصبي الثمين والمنتظَر بكثير من اللهفة، بُذلَتْ كل الجهود لحمايتي. فقد ثُقبتْ أذني بقرْط ذهبي لجعلي عبداً لعلي الذي كان سيرعاني بعدئذ؛ كما كان يُرتَجى. بعد سنوات، عندما كنتُ في جامعة شيكاغو، حَسَبَ زملائي احتمالات بقائي حتى سن العشرين، واعتبروني معجزة.

ونظراً إلى كوني الابن الوحيد، ولاحقاً الابن الأكبر، بعد انضمام صبييْن آخريْن إلى العائلة، نلتُ حظاً وافراً من الدلال. وبعد الصبييْن، جاءت أخوات أخريات، لطيفة ومليكة وبسيمة، بالإضافة إلى أطفال آخرين لم يُكتَب لهم البقاء. من الذكريات الأشد إيلاماً لطفولتي تلك الليلة التي توفيت فيها أختي حفيظة، التي ظلت تبكي بشدة لأيام، وخصوصاً في الليل، إلى أن توقفت فجأة عن البكاء. ما زلت أذكر تلك اللحظة حتى الآن. وقد عرفتُ حينئذ أن أختي قد ماتت.

أتذكَّر أن صيدلياً قد جاء لرؤيتها وأعطاها دواءً ما. ولكن لم يأتِ أي طبيب، ولم تُؤخَذ إلى مستشفى. أعتقد أنها كانت تعاني من التهاب الزائدة الدودية.

كان والداي حزينيْن ولكنهما مستسلمان للقدر. أما أنا فكنتُ تعيساً وغاضباً. كانا يردّدان عبارة واحدة كجواب عن سؤالي المتكرر حول سبب وفاة حفيظة: «إنها إرادة الله». ولكن، حتى في تلك السن، كنت أظن أنه كانت هناك إمكانية لفعل شيء ما؛ إنه حدس تأكَّدَ لي لاحقاً عندما عرفت المزيد عن الفقر والتخلُّف.

خلال طفولتي، كان أبي يغادر للعمل مبكراً في الصباح. وحين يعود في المساء، كان يجلب معه حاجيات المنزل من السوق، وغالباً ما كان ذلك يتضمن شيئاً خاصاً بنا نحن الأطفال، مثل حب الحمُّص أو الزبيب أو الصنوبر أو السكاكر. كنا ننتظره بفارغ الصبر لمعرفة ما سيجلبه لنا. وقد جرت العادة في ذلك الزمن بأن يقوم الرجال بالتسوُّق.

أمي أيضاً كانت تستيقظ باكراً للصلاة وتحضير الفطور. كنتُ أصحو على

رائحة إبريق ساخن من «الشير شاي»، أي الشاي المحلى مع الحليب، وكان ذلك دافعاً رائعاً للاستيقاظ. كانت طاهيةً ماهرة، والمربّيات التي كانت تُعدِّها من السفرجل والكرز الحامض كانت مشهورة في الحي. كان كابولي بالو واحداً من أطباقي المفضّلة، وفيه يوضع لحم الحمل والدجاج تحت أكوام من الأرز المخلوط مع اللوز والفستق والزبيب وشرائح قشور البرتقال والجزر المقطّع. ومن الأطباق الأخرى التي كانت مفضّلة لديّ بوراني بانجان، وفيه يُقلَى الباذنجان والبندورة مع الكزبرة والفلفل الحار ثم تُخلَط مع التشاكا؛ وهو نوع من الجبن يتم تحضيره بتصفية الماء من اللبن الزبادي.

تلقينا نحن الأطفال تعليمنا الأولي في المنزل. كانت قواعد السلوك هامة، وكان التهذيب مطلوباً من الأطفال. وخلال أي اجتماع، كان ترتيب الجلوس يتحدد بصرامة وفق السن والمكانة، وكانت مواقع الجلوس تتغير مع كل شخص جديد يدخل الغرفة. كان الأطفال يقبعون في أسفل الترتيب الهرمي، إلا أنهم كانوا يتلقون قدراً كبيراً من الحب من البالغين؛ أحياناً يكون زائداً عن الحد عندما تقوم مجموعة متوالية من الزوّار بقرص وجناتهم بحماسة.

....

بالنسبة للكثير من الأميركيين، تستحضر أفغانستان صور نزاع مسلح لا ينتهي، ومبانٍ مدمَّرة بفعل القنابل، وفقر مدقع. إنهم يرونها أمة متخلفة بلا حكومة.

بيد أن الأفغان، في مراحل طويلة من القرن العشرين، كانوا ينعمون بدرجة أكبر من السلم والاستقرار مما كانت تنعم بهما الكثير من الدول النامية. وكان القليل من الأفغان يشككون في شرعية سلالة دولاني. وكان الملك ظاهر شاه، الذي حكم من عام 1933 إلى 1973، يُنظَر إليه على نطاق واسع كملك خيِّر يُحقّق تقدّماً اجتماعياً واقتصادياً تدريجياً، وهو بشتوني من قبيلة في الجنوب، ويتحدث اللغة الدارية فقط، وهي تجمع بين الفارسية ولغة سكان الجنوب. وبسبب طبيعته الطيبة والأبوية، لم يكن يوقِّع أوامر الإعدام، وعندما كان يُضغَط

عليه لفعل ذلك، كان يغادر البلد، فيوقِّع بدلاً منه نائب أقل حساسية منه.

أما ابن عم الملك، داود خان- رئيس الوزراء الذي خلعه في نهاية المطاف- فكان تحديثياً قوياً. كانت الحكومة الأفغانية الإقليمية في مزار تقدم خدمات أساسية تتضمن المدارس والإدارة المدنية والشرطة وتوصيل البريد والسجلات العقارية وإنفاذ القانون. ورغم أنّ أفغانستان كانت فقيرة، إلا أنها كانت تملك مؤسسات فاعلة ومستوىً معقولاً من الاستقرار. وكان المجتمع الأفغاني أيضاً طبقياً بوضوح، وتلعب فيه المرتبة والحظوة والروابط دوراً كبيراً جداً. كان بوسعك شراء تذكرة لحضور حدث رياضي أو حفلة موسيقية، لكن قيمتها تصبح قليلة إذا رغب في مقعدك شخص أكثر أهمية منك.

لا يمكن مقارنة التاريخ الحديث للبلد بأمجاد الماضي. إذ ينحدر الأفغان من سلسلة من الإمبراطوريات العظيمة. ففي منطقة شمال أفغانستان حيث نشأتُ، كنا نشغل بقايا الحضارة العظيمة التي تمركزت في مدينة بلخ الواقعة على مسافة 70 كيلومتراً جنوب نهر أمو داريا، الذي يفصل اليوم بين أفغانستان وأوزبكستان. وقد وصف الإغريق القدامى آسيا الوسطى «بأرض المدن الألف». وبعض تلك المدن يعود تاريخها إلى حوالي 5,000 عام. وكانت بلخ حاضرة مزدهرة جداً، لدرجة أن العرب وصفوها لاحقاً بأنها «أم المدن».

وقد قال المؤرخ فريدريك ستار عن بلخ إنها واحدة من أعظم مدن العصور القديمة المتأخرة. كانت جدرانها الخارجية- التي يبلغ طولها أكثر من مائة كيلومتر- تسوِّر منطقة ضواحٍ وحدائق. أما المنطقة الداخلية، وكانت تُدعى بالا حصار، فكانت تضم قصراً ومباني حكومية، وكانت أكبر بعشر مرات من حجم مدينة طروادة القديمة. بلخ هي المدينة التي بدأ فيها زردشت بتعليم مبادئ دينه. كما جعل الإسكندر عاصمة مملكته باكتريا (*Bactria*) في المدينة، وأصبحت مركزاً للثقافة الهيلينية. وفي وقت لاحق، أصبحت مركزاً رئيساً للبوذية في حقبة ما قبل الإسلام. كما كان الشاعر الصوفي العظيم مولانا جلال الدين الرومي من عائلة بلخية.

ولعبت مزار أيضاً دوراً هاماً في الانشقاق بين السنّة والشيعة؛ خط الصدع المركزي في العالم الإسلامي منذ بداية الدين وحتى يومنا هذا. ويرجع سبب ذلك الانشقاق إلى الخلاف الذي حصل حول موضوع الخلافة. فبعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، طالب أولئك الذين عُرِفوا لاحقاً بالشيعة بأن يصبح ابن عمّ النبيّ عليّ بن أبي طالب خليفة؛ متّخذين ممّا ورد في خطبة الوداع- بحسب رأيهم، وصّى الرسول في خطبة الوداع بأن يكون عليّ خليفة له- حجة تدعم حقّ عليّ بالخلافة، غير أنّ صحابة الرسول اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة واختاروا أبا بكر الصديق ليكون خليفة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام. عندها، اعتبر أتباع عليّ بن أبي طالب أنّ الصحابة قد خالفوا وصية الرسول. وبعد مقتل الخليفة الثالث عثمان، نودِي بعليّ ليكون خليفة، واتّسمت فترة خلافة عليّ بن أبي طالب بصراع أودى بحياته.

يعتقِد الأفغان أن جثمان عليّ قد تم إحضاره من مدينة النجف العراقية إلى مزار؛ حيث قيل إنه يجب أن يُدفَن حيث يقف الجمل الذي يحمله كي يرتاح. وقد واصل الجمل طريقه- بطاقة وقدرة على التحمُّل هائلتين- من النجف إلى مزار قبل أن يجلس ليستريح. غير أن معظم المسلمين الآخرين، وخصوصاً الشيعة في العالميْن العربي والفارسي، يعتقدون أنّ علياً قد دُفن في النجف؛ حيث يوجد له هناك ضريح ضخم يجتذب آلاف الحجاج كل عام. لكنّ هذا الأمر لا يمثّل رادعاً للأفغان؛ فهم يتمسّكون بقصتهم بقوة رغم وجود قصيدة شعبية تقدّم وجهة نظر توافقية: «يقول الناس إن علياً مدفون في النجف، فتعالوا إلى مزار وانظروا إلى الضريح المبارك... الشمس واحدة، لكن أشعتها تبلغ جميع الأمكنة».

....

كنا نعيش بالقرب من مركز المدينة في شارع سيا جرداك القريب من المسجد الأزرق. وكان بيتنا مبنياً على طراز الضواحي؛ أي كان بيتاً من طابق واحد، محاطاً بجدران عالية مثل جميع المنازل في الأحياء السكنية في المدينة،

فقد كانت كل المنازل مبنية بتصاميم متشابهة. في معظم الأحياء، كان السكان يعرفون بعضهم بالاسم، وكان أرباب الأُسَر في العادة متشابهين من حيث المرتبة الاجتماعية والمهن.

كان الجدار الخارجي لمنزلنا يحيط بحديقة مغلقة تنتصب في جانبها الأيسر شجرة جميلة وكبيرة تبثُّ رائحة عطرة في فصل الربيع. تصعد بضع درجات فتصل إلى غرفة استقبال الضيوف، ومن ثم إلى جدار فيه باب أصغر يقود إلى منطقة المعيشة الخاصة بالعائلة، والتي كانت تحوي عدة غرف منتشرة في الجهة اليمنى. أما في الجهة المقابلة إلى اليسار، فكانت هناك مصطبة مرتفعة تشبه المسرح كنا نحتفظ فيها بأسرَّة مصنوعة من الحبال. في الصيف، كنا ننقل الأسرَّة إلى السطح لننام هناك، ونستمتع بنسيم المساء العليل، وننظر إلى النجوم، ونستنشق رائحة الزهور المزروعة في حديقة المنزل.

كان شارعنا يتضمن مسجداً صغيراً يحوي بركة للزينة. وكانت مياه البركة الراكدة التي كنا نشرب منها مَصْدراً للكثير من أمراض المعدة؛ لأن الأطفال كانوا يسبحون في البركة، والناس يتوضأون قبل الصلاة باستخدام مياهها.

في الخمسينيات، كانت مزار مدينة متواضعة. فعلى الرغم من أنها كانت تفاخر بوجود مدرستين ثانويتين فيها: ليسيه سلطانة راضية للبنات، وليسيه باختار للفتيان، إلا أنها لم تكن تملك جامعة. كما لم تكن تملك محطة إذاعة، بل إن الإشارة الوحيدة التي كان من الممكن التقاطها في مزار هي إشارة محطة الإذاعة الوطنية في كابول، التي بناها مهندسون ألمان عام 1937. كانت المدينة تحوي دار سينما واحدة تعرض أفلاماً هندية وإيرانية فقط. ولم تكن فيها وسائل نقل عامة، ولا إمدادات مياه عامة، ولا نظام صرف صحي للمياه المبتذلة، ولا مكتبة. وكانت الرعاية الصحية– في أحسن الأحوال– بدائية.

مثل جميع الأفغان تقريباً، كان أبي وأمي مسلمَيْن متديّنَيْن، وكانا يصلّيان بشكل منتظم. وعندما بلغتُ الثامنة، بدأتُ بمرافقة أبي إلى المسجد للصلاة. وكنتُ جدياً بخصوص أداء هذه الفريضة لأنني أردت أن أكون إنساناً تقياً.

ومثل كل الأطفال في الحي، كنتُ أحضر دروساً لتعليم القرآن في المسجد المجاور على يد شيخ لم يكن- لنكتفي بالقول- معلّماً موهوباً، ولهذا السبب لم نكن نتوق إلى سماع توجيهاته. كنا في الغالب نتعلَّم تكرار آيات من القرآن باللغة العربية، من دون بذل جهد يُذكَر لمناقشة معانيها أو فهمها.

مع ذلك، ساعدني الدين الذي نشأتُ عليه على تمييز الصواب من الخطأ، ومنحني معنىً للحياة اليومية. في سن الثانية عشرة بدأتُ بالصيام في شهر رمضان. كان الجانب السلبي للصيام يكمن في الجوع الذي كان يستبد بي قبل أن يكون بوسعنا تناول الطعام عند مغيب الشمس، أما الجانب الإيجابي فهو أننا كنا نستيقظ عند الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل ونستمتع بوجبة قوامها الشاي والحلويات المعدّة خصيصاً للمناسبة. كان يُفترَض بهذه الوجبة الصباحية المبكرة أن تساعدنا على الاحتمال حتى المغيب، ولهذا السبب كنا نستغلّها إلى أقصى حدّ ممكن.

خلال عطلة النوروز، كان الحكواتيون يُبهجون الحشود المجتمعة في الشارع بقصص عن المعارك التي جرت في الأيام الأولى للإسلام. وكان الحكواتي الأكبر سناً يسرد حكايته بصوت جهوري، في حين كان مساعده يكرر السرد بنبرة أكثر نعومة. كنتُ مفتوناً بأولئك الحكواتيين، وكنت أنضم إلى جمهورهم قدر استطاعتي بعد المدرسة. كانوا يقصّون علينا مآثر علي بن أبي طالب الذي انتصر على أعداء أقوياء في ظروف قاهرة بفضل براعته في استخدام السيف. فقد كان قائداً فذاً يجد في أغلب الأحيان طريقة ذكية للتفوق على خصومه. وكان الحكواتيون أيضاً يروون قصصاً حول ابنيه الحسن والحسين، وكانت تلك القصص تبلغ ذروتها عند مقتل الحسين في معركة كربلاء.

عند هذه النقطة، كان الحكواتي ينهار بالبكاء؛ كما لو أن موت الحسين قد حصل منذ بضعة أيام فقط، وليس منذ قرون بعيدة. كان الحزن حقيقياً، ويعكس الألم الذي لا يزال المسلمون الشيعة يشعرون به حيال إخفاقهم في

مساندة الحسين في تلك المعركة الحاسمة. وحتى إن الذين لم يكونوا من الشيعة بين الحضور كانت العاطفة تستبد بهم عند سماعهم مصير الحسين فيضج الحشد بالنحيب. بعد مرور سنوات طويلة، ساعدتني هذه التجربة على فهم ثقافة الشعور بالذنب والحزن والمثابرة في وجه الظلم، والتي كانت منتشرة بين قيادات الشيعة في العراق وإيران.

فكَّرتُ كثيراً في كيفية تغلُّب النسخ المتطرفة من الإسلام على الفهم الحميد له؛ ذلك الفهم الذي عرفتُه في طفولتي. جاء الإسلام إلى أفغانستان في القرن السابع الميلادي، وسرعان ما تغلغل في كل جانب من جوانب المجتمع الأفغاني. 99 بالمائة من الأفغان مسلمون، 80 بالمائة منهم سنَّة و19 بالمائة شيعة. ساعد الدينُ في التغلُّب على شروخ أخرى في المجتمع، وخصوصاً الفوارق الإثنية وانعدام المساواة الاجتماعية، كما لعب دور الموحِّد خلال الحروب ضد القوى الأجنبية، وكان مصدراً قوياً للشرعية السياسية للزعماء الوطنيين والقَبَليين والدينيين.

بالنظر إلى الوراء، يمكنني الآن أن أرى أن سلطة الإسلام قد خلقتْ دينامية تنافسية بين السلطات المدنية والقبَلية والدينية. فقد كان الإسلام يؤمِّن السلطة والشرعية للقادة الدينيين. خلال حياتي، كانت سلطة الحكومة المركزية تنحسر وتتمدد اعتماداً على الإصلاحات التي كانت تُجريها ومستوى الصراع في البلد. وخلال حكم الملك ظاهر شاه، استُبعد الزعماء الدينيون، ومُنِعوا من استخدام نفوذ ذي شأن. أما في أوقات الأزمات، حين كان الاستقرار السياسي يتعرَّض للخطر أو كانت الدولة تنهار، فكانت السلطات المدنية تستخدم الدين لتحقيق وحدة مجتمعية. وحين أصبح الإسلام القاسم المشترك الوحيد في المجتمع الأفغاني المتنوِّع، ارتقى الزعماء الدينيون إلى الواجهة السياسية. وبعد الغزو السوفييتي عام 1979، لعب الزعماء الدينيون ورعاتهم الأجانب دوراً مركزياً في تعبئة المجموعات الإثنية المتنوعة والقبائل وفصائل المقاومة في البلد من أجل قتال القوات المحتلة. لكنّ هذه البيئة سهَّلتْ، للأسف الشديد، ظهور

المتطرفين الدينيين والجهاديين.

....

عام 1959 كنتُ في الثامنة من عمري، وقد انتقلنا حينها إلى مقاطعة تشار بولاك الشمالية، حيث عُيِّن أبي رئيساً للقسم المالي. تقع تشار بولاك وسط سهول مترامية الأطراف بالقرب من الحدود السوفييتية. كان منزلنا يبعد ساعة على صهوة الجواد عن المباني الحكومية حيث كان أبي يعمل.

كنتُ أذهب إلى المدرسة الابتدائية على صهوة جواد هادئ وحسن السلوك يُدعى وزير، وكان أحد خادمَيْنا يرافقني على جواده. كانت الدروس في مدرستنا المخصصة للذكور فقط تمتد من الصباح وحتى أوائل فترة ما بعد الظهر. عندما كان المعلِّم يدخل الصف، كان الطلاب يقفون احتراماً له. ومن بين المواضيع التي كنا ندرسها الدين، وقد تعلَّمنا خلال تلك الحصص تلاوة القرآن. ثم كنا نعود إلى المنزل لتناول الغداء، الوجبة الرئيسة في اليوم.

في طريق عودتنا إلى المنزل، كنا أنا وأصدقائي ننخرط أحياناً في سباقات ارتجالية على صهوات الجياد. وما زلتُ أذكر أحد تلك السباقات بشكل واضح جداً. فقد أمرتُ حصاني بلغة الداري بأن يعدو بسرعة أكبر: «بيداو وزير»، ثم قلتُ متفاخراً أمام أصدقائي: «أعرف طريقاً مختصراً». وغيّرت اتجاه وزير، فسلكنا ممرات ترابية مرصوصة، وعبرنا حدائق مهمَلة، وداست حوافره السريعة على بطيخ بري كان على الأرض، مُصدِرةً إيقاعاً هادراً أثناء ذلك.

وعند وصولي إلى البيت أخيراً، كنت متلهفاً للتباهي بنصري أمام أكبر مشجِّعيَّ.

فصحتُ منادياً أمي فور دخولي عبر الباب الأمامي: «آية، لقد تسابقنا في طريق العودة إلى المنزل وفزت».

فقالت أمي ببرودة: «هذا رائع! انجزْ فروضك الآن».

كانت أمي صارمة وتحبّ الانضباط، وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالتعليم. وكانت تصرُّ على تلقي الأسرة بأكملها– وذلك يتضمن شقيقاتنا

الأربع- أفضل تعليم ممكن. إذ لم يُسمَح لها بالذهاب إلى المدرسة حين كانت صغيرة؛ لأن ذلك لم يكن متاحاً أساساً في أفغانستان في العشرينيات من القرن الماضي. كنتُ أشعر بأنها- إلى درجة ما- كانت تحاول تحقيق طموحاتها الخاصة من خلال أولادها.

كانت أمي تعرف أن منافع التعليم ليست مالية فحسب، بل كان العلم يتيح لي خدمة البلد أيضاً.

أما بالنسبة لشقيقاتي، فكانت أمي تشدِّد على أن احتمال تعرُّض الفتيات المتعلّمات لإساءة المعاملة من أزواجهن أقل ممّا لو كنّ غير متعلِّمات. ولم يكن من الصعب علينا فهم ما كانت ترمي إليه. فخلال نشأتي في مزار، كان عمي عثمان معروفاً بسرعة غضبه؛ لدرجة أن أطفال الحي- بمن فيهم أنا- كانوا يختفون من الشوارع كالأشباح حين يرونه؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يمكن أن يؤدي إليه حنقه. وغالباً ما كان أبي يهرع إلى منزل عمي عثمان عندما كان يسمع بأن شقيقه يصب جام غضبه على زوجته المسكينة.

كان والداي متفقيْن تماماً في مسألة التعليم. صحيح أن أبي كان ليبرالياً بعض الشيء في آرائه، إلا أنني أظن أن أمي رسّخت قناعته بأهمية التعليم للفتيان والفتيات معاً. لذا، عندما فُتِحتْ في مزار مدرسة ابتدائية للفتيات، سارَعَ أبي لضمان أن تكون عزيزة ذات الأعوام الستة آنذاك، الاسمَ الأول في قائمة المنتسبات.

ونزولاً عند أوامر والدَيَّ، أخذتُ كتبي المدرسية إلى الغرفة التي كنتُ أتشاركها مع شقيقيَّ. كان الجو حاراً جداً، ولم تكن هناك كهرباء، ولكننا كنا نملك تقنية مجرَّبة لتبريدنا؛ إذ كنا قد علّقنا قطعة قماش يتدلى منها حبل بالسقف، وكنا نشدّ الحبل لنخلق بعض الحركة في الهواء الخانق.

كل ليلة، كانت أمي تسألنا عن وظائفنا المدرسية، وغالباً ما كانت تطالب بإلقاء نظرة عليها. وبما أنها لم تكن تعرف القراءة، كنت أتساءل- ولكنني لم أسألها قط- عمّا كانت تنظر إليه.

وقُبيل انتهائي من فروضي المدرسية، كان أبي يدخل عبر الباب الأمامي في بذته المغبرة. كنتُ معجباً به أيّما إعجاب، بيد أنه كان هو أيضاً نافد الصبر وسريع الغضب.

أذكر قوله لأمي ذات يوم بينما كنت أدخل المطبخ: «ليس فيها أي عيب! كانت أفضل بندورة في السوق».

فقالت أمي وهي تتحسس البندورة بنفور: «إنها ليست صلبة».

عندها، صرخ أبي وقد احمرَّ وجهه غضباً: «أنتِ لا ترضين أبداً».

فرفعت أمي حبة بندورة، وقرَّبتها من أنفها بقرف، ثم قالت: «حتى إنها عفنة».

كان من السهل إثارة حنق أبي بالانتقاد، إلا أنه لم يكن عنيفاً كأخيه. غير أن سلوك أمي كان يحيِّرني. لماذا كانت تظل تنتقد مشتريات أبي رغم علمها أن ذلك كان سيدفعه إلى الخروج من البيت لتهدئة أعصابه؟ صحيح أنها قد تكون محقة، إلا أن طريقتها لم تكن تساعد في حل المشكلة. لماذا تكرِّر نمطاً لا يؤدي إلا إلى النتيجة غير المرغوبة ذاتها؟

لقد استنتجتُ منذ وقت طويل أنه من الأفضل التعامل مع أبي بلطف بدلاً من مواجهته. إن التكتيكات التي تعلَّمتُها منذ وقت مبكر لتجنّب النزاع مع أبي ساعدتني في التعامل مع قادة أصدقاء في الظروف الصعبة، ولكن ليس بالضرورة مع الخصوم.

....

عدنا مجدداً إلى مزار قبل شروعي في الصف الرابع؛ حيث ارتدتُ مدرسة للذكور تقبع في ظلال قلعة جانجي.

في بعض الأحيان، شكَّل التركيز والانضباط تحدِّييْن بالنسبة لي في سنوات المدرسة الابتدائية؛ أي عندما قلَّ اهتمامي بالتعلُّم لبعض الوقت. إذ كانت دور السينما قد ظهرت في مزار، وكانت أفلام الحركة الهندية شائعة جداً في ذلك الحين. ذات يوم، قررتُ أن الذهاب إلى السينما أفضل من الذهاب إلى المدرسة،

لكنّ تغيّبي عن المدرسة لم يقتصر على يوم واحد فقط، بل امتدّ إلى يوم ثانٍ، ومن ثم إلى أسبوع. في البداية، كان ذلك ممتعاً. ولكن، مع مرور الأيام، بدأت العواقب المحتملة لفعلتي تلك تتكشّف لي. غير أن المشكلة كانت تكمن في أنني كنت مذعوراً من العودة إلى الصف. ففي تلك الأيام، كان العقاب البدني هو المعتمد. فإذا أساء أحد التلاميذ السلوك، كان المعلّم يُخرج عصا طويلة ويضربه عدة مرات على يديه. وفي النّهاية، قرّرتُ إخبار ابن عم لي أكبر مني بكثير عن مشكلتي؛ على أمل أن يبتكر قصة ما تبرر غيابي، أو على الأقل كي يُساعدني في الحصول على عفو. غير أن ابن عمي وشى بي، فعوقبت بالضرب بالعصا على راحتَي يديَّ أكثر من عشر مرات؛ في المدرسة والمنزل معاً.

وفي سن العاشرة، تعلّقتُ بشدة بقتال الطائرات الورقية؛ وهي هواية أفغانية صُوِّرتْ في رواية خالد حسيني الشهيرة «عدّاء طائرة ورقية». في ذلك الزمن، لم تكن كرة القدم أو الكريكيت، أو غيرهما من الألعاب الرياضية الأخرى، تحظى بالكثير من الاهتمام؛ جزئياً بسبب قلة المنشآت. لكنّ قتال الطائرات الورقية كان يحظى بشعبية هائلة في مزار. ولم أعلم إلا بعد فترة طويلة بأن تحليق الطائرات الورقية كان هواية جمالية وسلمية في أماكن أخرى في العالم؛ حيث كان المرء ينشد فقط الاستمتاع بجمال الطائرة الورقية الملونة وهي تحلّق في السماء. غير أن هذا لم يكن ينطبق علينا، إذ كنا ننظر إلى الطائرات الورقية كوسائل للقتال.

قبل إطلاق الطائرة الورقية، كان المرء ينقع الحبل بعناية بخليط من الأرز المسلوق جداً- إلى درجة تحوّله إلى هريس- ومسحوق الزجاج؛ الأمر الذي كان يحوِّله إلى شفرةٍ طائرة. وبعد ذلك، كان يستهدف حبال خصومه. الزاوية القائمة والسرعة كانتا تضمنان قطع حبال طائرات الخصوم الورقية وإسقاطها على الأرض. والفائز في اللعبة هو من ينجح في إبقاء طائرته الورقية وحيدة في السماء.

أي نقود كنت أتلقاها كنت أستثمرها على الفور في ترسانتي من الطائرات

الورقية والخيوط. كان أحد أبناء عمي- الـمُلقَّب لانداي (أي «القصير»)- بارعاً فـي الإمسـاك بخيطه الفولاذي)شـارخا)، وعندما كان يفوز كان يكتفي برسـم ابتسـامته العذبة المميزة في وجه الخاسـر. وقد شاركني حيَله بكل سخاء. أنتَ بحاجـة إلـى إرخاء الحبل قليلاً عندمـا تكون طائرتك في الزاويـة المثالية قبالة طائرة المنافس. ولهذا السـبب، من الأفضل الاقتراب من طائرة الخصم عندما يكـون قـد أرخـى كل خيطـه، في حيـن تكون أنـت لا تزال تحتفـظ ببعض من خيطك، وأن تأتيه من الأسفل مع اتجاه الريح فيحدث الاحتكاك المميت الذي يقطع طائرة خصمك الورقية.

فـي بعـض الأحيـان، مـن الممكـن أن تُسـقِط طائـرة الخصم خـلال فترة قصيرة؛ ما يمنحك الفرصة لسـحب خيطك بسـرعة والاسـتعداد لاشتباك آخر. وفـي أحيـانٍ أخرى، قد لا يقطع خيطُك خيطَ طائرة الخصم تماماً. وهذا خَطِر؛ لأن الالتحام غير الحاسم يمكن أن يشبك طائرتك مع طائرة الخصم فتخرجان كلاكما من المنافسة. وفي أحسن الأحوال، يمكن أن يشكِّل هذا الوضع فرصة مناسبة للمقاتلين الآخرين للانقضاض.

لم تكن أمي معجبة كثيراً بمآثري في قتال الطائرات الورقية؛ لأن ذلك كان يأخذ من وقت دراسـتي، كما كانت تخشـى من إمكانية أن تؤدي حدة المنافسة إلـى كارثـة. ولم يكن مَرَدُّ ذلك إلى كونهـا مفرطة في الحماية- كما علمتُ مع بالغ الأسى- بل لأن صديقي حَضْرَتْ، الذي كان يعيش في الشارع نفسه على مقربـة من بيتنا، وقع عن السـطح بينمـا كان يركض مُوجِّهاً طائرته الورقية، وقد اصطـدم رأسـه بـالأرض ومات على الفـور. جميع الأولاد فـي الحي ظلوا في حالة صدمة وحزن لمدة أسابيع.

وقـد أحيـت هذه الحادثـة خوف أمي مـن إمكانية فقدانها طفـلاً آخر، لذا أمرتنـي بالتركيـز على دراسـتي بدلاً من ممارسـة هذه الهوايـة الخطرة. ولكنها كانت تشـك في التزامي بأمرها. وذات يوم، ارتدَتْ برقعها، وخرجتْ بحثاً عن ابنهـا البـازي جـوش (أي الابن غير المطيـع). رأتني من بعيـد ولكنني لم أرها

قادمة بسبب انشغالي بالمعركة المثيرة.

ومع اقترابها مني، أخرجتْ عصا كانت تخفيها، ثم هجمتْ عليّ، وصرختْ وهي تضربني: «ألم أطلب منك ألا تُطيِّر طائرات ورقية؟». هربتُ منها مسربلاً بالمهانة والإحراج. غير أنَ أمي لم تكن قد فرغتْ مني بعد، فقد هرعتْ عائدةً إلى المنزل، وأمسكت بطائراتي الورقية التي كنتُ أعلِّقها مثل لوحات جميلة، ومزَّقَتْها واحدة تلو الأخرى، قبل أن تسحق البكرات على الأرض وترمي بقايا شغفي في الموقد المشتعل في حديقة المنزل الخلفية. تطلَّب مني الأمر عدة أسابيع لإعادة إنشاء مجموعتي من الطائرات الورقية، والوصول إلى اتفاق مع أمي يقضي باللعب بالطائرات الورقية مرة واحدة فقط في الأسبوع؛ بعد إنجاز الفروض المدرسية، ومع التزام أقصى درجات الحيطة والحذر عندما أكون على سطح المنزل.

....

كانت انطباعاتي الأولى عن العالم الأوسع مصدرها المذياع الذي ساهم في إعطاء حسّ بالوحدة الوطنية؛ وذلك عبر تقديم أخبار من منظور أفغاني وطني، وبرامج ثقافية مثل قراءة الشعر والموسيقا والأعمال الدرامية.

كان والداي يستمعان إلى الأخبار. أذكر تقارير حول توترات مع باكستان بخصوص حدود متنازَع عليها وقيود تجارية. وكانت عائلتنا تتابع أخبار النزاعات بين الهند وباكستان، وكنا نؤيِّد نيودلهي؛ ليس لأننا كنا نحب الهند بل لأن باكستان كانت عدوتنا الرئيسة.

كنا نسمع بشأن زيارات رسمية لمسؤولين سوفييت بارزين. صحيح أنني كنت مطّلعاً بصورة عامة على الحرب الباردة، ولكنني لم أكن أتخيَّل- كولد- أن النزاع يؤثر على أفغانستان. كنتُ أحياناً أشاهد أجانب في الأسواق، واستناداً إلى لون بشراتهم، كنتُ أفترض أنهم كانوا جزءاً من فرق رياضية سوفييتية. بحلول نهاية الخمسينيات، كان السوفييت يبنون شوارع وطرقاً سريعة ومطاراً في مزار الشريف. في ذلك الحين، لم أكن أدرك المخطط الاستراتيجي الكامن

وراء جهودهم تلك. فقد كان الاتحاد السوفييتي سيستخدم هذه البنية التحتية من أجل غزوه في العام 1979.

رغم أن أبي كان موظفاً حكومياً، إلا أنه نادراً ما كان يُدلي بآراء سياسية. فأنا لا أذكر أنه علّق يوماً على شؤون حكومية، أو عبّر عن آراء حول مسؤولين معيّنين. كان موظفاً مدنياً كلاسيكياً، ينفّذ واجباته بكفاءة حسب التوجيهات. أما أمي فكانت أشد اهتماماً بالسياسة؛ حيث كانت تستمع إلى الأخبار قدر المستطاع، وتُعبِّر بحرية عن آرائها حول صحة القرارات التي كان القادة يتخذونها بشأن أفغانستان.

أذكر ذلك اليوم الذي زار فيه الملك مزار. فقد هرولنا أنا والأطفال الآخرون بجانب الموكب الذي كان يرافق سيارته المكشوفة في الشارع الرئيس. كان الملك يرتدي قفّازين جلديين، وكان الناس يصعدون على السيارة لتقبيل يديه تملُّقاً. تعجَّبتُ حينها من سبب تلك الحماسة التي كان الجميع يحيُّونه بها في ضوء المشكلات الواضحة التي كان البلد يعاني منها.

كنتُ مدركاً مسبقاً حقيقة أن أفغانستان- رغم تاريخها المجيد- قد أصبحت معزولة ومتخلفة. فقد عصَرَنا البريطانيون من الجنوب، والروس من الشمال. كانت أفغانستان في ما مضى لاعباً كبيراً يسيطر على أراضٍ شاسعة، غير أنها أُرغِمت على أن تصبح هامشية بعد أن ضمَّت باكستان أجزاء من أراضينا السابقة إليها؛ إثر انسحاب البريطانيين من الهند، وبعد أن أخذت روسيا أراضي بانجده في الشمال والغرب من أفغانستان بموجب اتفاقية انتهى مفعولها منذ وقت طويل، وأصبحت تنتمي للاتحاد السوفييتي واليوم لتركمانستان.

بيد أنّ هذه المُذكِّرات بالخسارة لم تولّد اليأس، بل غذّتِ الشعور بأن أفغانستان يمكن أن تتوسع وتستعيد نفوذها مجدداً. وفي كل عام، كان هذا التفاؤل يُعزَّز في أذهان الشعب من خلال استعراض عسكري يهدف إلى إظهار قوة البلد بطريقة مبالَغ بها بعض الشيء.

....

عندما كنتُ في الصف الثامن، أعلن لنا أبي أننا سننتقل إلى كابول بسبب تعيينه في منصب في وزارة الأشغال العامة؛ وذلك من أجل الإشراف على أعمالها في ولاية قندوز الشمالية.

وعندما حان وقت مغادرتنا مزار، وضعنا أمتعتنا على متن حافلة استعداداً للرحلة الخطرة التي كانت ستستغرق يومين. أَخَذْنا المسار عبر طريق ضيِّق غير معبَّد راح يتلوّى عبر الجبال. كان يبدو- في معظمه- كما لو أنه شُقَّ من جانب الجبل. فقرب أحد جانبي الحافلة، كان هناك جدار صخري شاقولي. وفي الجانب الآخر، كان هناك جرف يُطِلُّ على نهر بعيد في الأسفل.

في عصر اليوم الثاني من رحلتنا لاحظتُ سيارة ليموزين كبيرة تحاول تجاوز شاحنة تشيفي كانت تسير أمامها. ولكن، كان من الصعب على السيارات تجاوز بعضها بعضاً بدون وجود مساحة جانبية إضافية للطريق، وكان سائق الشاحنة إما لا يريد، أو غير قادر على السماح لليموزين بالمرور. وعندما اتّسع الطريق الضيِّق لفترة وجيزة، اغتنمت السيارة الفاخرة الفرصة وأسرعتْ متجاوزةً الشاحنة، ولكن فقط كي تقف وتُجبر الشاحنة على التوقف، وكذلك حافلتنا.

سألتُ أبي: «ماذا يجري؟». فردَّ أبي بحدة: «اصمت».

عندها، تقدَّمتُ إلى الأمام في الحافلة كي أرى بنفسي ما يجري. فتح سائق الليموزين باب السيارة الخلفي، فخرج منها رجل أنيق وأصلع وحليق الذقن، تنضحُ هيئتُه عجرفةً وسلطةً. فقال أبي هامساً: «داوود خان. إنه ابن عم الملك، وزوج أخته، ورئيس الوزراء السابق. لقد حكم البلد عندما كان الملك صغيراً».

كان الغضب جلياً على وجه داوود. تدلّى فكّي السفلي بينما كنت أشاهده وسائقه يجرّان سائق الشاحنة من سيارته، ويرميانه على الأرض، ويضربانه ويرفسانه بلا أي رحمة.

ناشدتُ أبي قائلاً: «يجب أن نفعل شيئاً ما!». وأيَّدتني أمي في ذلك، لكنّ أبي رفض تقديم المساعدة وكذلك فعل آخرون في الحافلة، وقد قال لي: «هل أنت مجنون؟! هل تعلم من يكون هذا الرجل؟ بوسعه قتلنا!».

بعد ذلك، اقترب داوود من سائق الشاحنة، وعضَّ أذنه اليسرى حتى قطعها، ثم رماها على الأرض. راح الدم يسيل على خد السائق ورقبته، فيما الأذن المدماة والمغطاة باللعاب والغبار ملقاة على جانب الطريق.

شعرتُ بالغثيان والصدمة لدى رؤيتي ظلمَ رجل متنفذ يسيء إلى الآخرين بفضل الحصانة التي يتمتّع بها ووحشيتَه.

وفي وقت لاحق، فكَّرتُ كثيراً في ما رأيته. ما الذي كانت تلك الحادثة تشي به حول البلد الذي كنت أحبه؟

....

كانت كابول أشد تعقيداً من مزار بكثير. كان عدد سكان العاصمة يبلغ 500,000 نسمة؛ أي أكثر بعشر مرات من عدد سكان مزار. وكانت المدينة نظيفة وجميلة وخضراء تماماً، وفيها جادات رئيسة عريضة اصطفّت فيها أشجار قديمة وضخمة؛ وخصوصاً في الطريق المؤدي إلى قصر دار الأمان. كانت حافلاتها الكهربائية ومطارها وأبنيتها متعددة الطوابق تدلّ على الحداثة. معظم المنازل في كابول كانت مبنية من القرميد والإسمنت بدلاً من الطين، وبعضها كانت عبارة عن فيلات صغيرة محاطة بحدائق جميلة ومتقنة. والكثير من المنازل والأماكن العامة كانت تحوي مفروشات غربية؛ مثل الأرائك وموائد الطعام.

في أيام العطل والأعياد، كان الناس يجتمعون من أجل الاحتفال في حشود ضخمة لم يسبق لي أن رأيت مثلها من قبل، فيحضرون الحفلات الموسيقية والمهرجانات الثقافية، ويسهرون حتى وقت متأخر من الليل. أذكر صوت الموسيقا الأفغانية ورائحة شيِّ الكباب والذرة على مشاوٍ مفتوحة. وكان التواصل الاجتماعي في كابول أكثر انفتاحاً بما لا يُقاس؛ حيث كان الرجال والنساء يجلسون معاً؛ وهو تغييرٌ أحببته.

في ذلك الحين، كانت كابول مدينة كوزموبوليتانية ومتقدمة نسبياً. وكان الهنود يقصدونها لشراء بضائع لم تكن متوفَرة في اقتصادهم الاشتراكي. وقد أخبرني الأمين العام للأمم المتحدة- بان كيمون- لاحقاً أنه كان يُبلِّغ أصدقاءه

وزملاءه قبل أي رحلة كان يقوم بها إلى كابول؛ عندما كان يعمل كدبلوماسي في دلهي في الفترة ذاتها. وكانوا بدورهم يزوِّدونه بلوائح بالبضائع التي يريدون منه إحضارها معه لعدم توفُّرها في دلهي؛ كان الجينز بنداً رئيساً بينها.

ولم يكن من غير الشائع رؤية باكستانيين يأتون هرباً من حرارة الصيف الحارقة في سهل نهر هندوس، وللاستمتاع والتسلية في النوادي الليلية في كابول، والانغماس في المتعة المحرَّمة التي توفرها الأفلام الهندية الممنوعة في بلدهم.

وكان السيّاح الجوّالون من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يملأون فنادق كابول التي كانت من بين أماكن التوقف المفضَّلة في ما يُدعى بطريق الهيبيين (*Hippie Trail*). في العام 1970، نظَّمت شركة السيارات الفرنسية، سيتروين، سباقاً للسيارات من باريس إلى كابول، ثم إلى باريس مجدداً جَذَبَ 1,300 مشارك.

في البداية، سكنتْ عائلتي في وسط مدينة كابول، ثم انتقلت إلى بيت صغير، قبل أن تستقر في منزل أكبر في ضاحية كارتي تشار التي كانت واحدة من أفضل ضواحي كابول، وتقع غرب مركز المدينة على امتداد طريق دار الأمان، وبعد حديقة الحيوانات، وخلف مبنى البرلمان الوطني.

في ذلك الحين، أصبحت لديّ غرفة مستقلّة. كانت مربعة الشكل، وجدرانها مطلية بالأبيض المائل إلى الصفرة، ويتدلّى من سقفها مصباح كهربائي. وكانت نافذتها مغطاة بستارة خضراء اللون، وأرضها مفروشة بسجادة حمراء يدوية الصنع. كان سريري أفغانياً تقليدياً يُدعى توشاق، وكان ذا شراشف بيضاء ووسائد كبيرة وبطانية أرجوانية غامقة. وكانت كتبي عادة مبعثرة حول السرير ليسهل وصولي إليها. كما كنتُ أملك مذياعاً اشتريتُه من مدَّخراتي.

انضممت إلى مدرسة غازي الثانوية، وهي مدرسة للذكور فقط ذات منهاج دراسي متأثر بالمنهاج البريطاني. في البداية، كان يُنظَر إليّ بين زملائي في كابول كساذج ريفي قادم من الشمال. كنت معتاداً على اعتمار قبعة كاراكول

لضبط شعري الأجعد؛ وكان ذلك سبباً لمضايقات لا تنتهي تعرّضت لها من زملائي الجدد. وما زاد الأمر سوءاً هو وجود مدرسة ثانوية قريبة للفتيات تُدعى رابعة بلخي. كان فتيان مدرسة غازي وبنات مدرسة رابعة بلخي يتحدثون ويمزحون ويخططون للاجتماع معاً؛ وهو انفتاح لم أكن معتاداً عليه. في البداية، كنتُ أتعرّض للمضايقات نظراً لكوني خجولاً، ولكنني سرعان ما تأقلمتُ مع الوضع الجديد.

مع وصولي إلى كابول كنتُ قد أصبحت طالباً مجداً؛ حيث كنت أستيقظ في الصباح الباكر للدراسة في غرفتي بعد أن ألُفَّ نفسي ببطانية تدرأ عني البرد. وكانت لدي مرآة كنت أستخدمها في معظم فترات بعد الظهر للتدرُّب على عروضي الإنجليزية.

في الصفَّيْن السابع والثامن، حصلتُ على الدرجات العليا في صفّي؛ ما أهَّلني لنيل الامتياز غير المريح بأن أكون العريف. فقد كان من واجبي عند دخول المعلِّم إلى الصف أن أنادي على الطلاب قائلاً: «وقوفاً». كما كان يتوجَّب عليّ تسجيل الحضور دائماً، والحفاظ على النظام عند مغادرة المعلِّم غرفة الصف. ولهذا السبب، كان من الطبيعي أن أُتَّهَم بكوني مدلَّل المعلِّم، وأن أجد نفسي في مواجهة مع الطلاب العدوانيين في الصف.

كان الأدب والتاريخ من بين المواد المفضَّلة لديّ. وقد كنتُ مولعاً بالشاهنامه؛ وهي الملحمة الشعرية التي تتحدث عن السلالات الحاكمة الفارسية. كما قرأنا عن شعراء أفغان أكثر حداثة، مثل باشواق *Pazhwaq*))، والذي كانت أعماله تركِّز على مواضيع وطنية؛ ما جعلها تجتذب القوميين الأفغان الذين كانوا يتوقون إلى إعادة الوحدة مع إخوتهم في الجانب الباكستاني من خط ديوراند.

بدأتُ أفهم كيفية خروج أفغانستان كبلد من مرجل الإمبراطوريات المتصارعة. فلقرون طويلة، لم تكن الدول- كما نعرفها اليوم- موجودة، وإنما كانت إمبراطوريات مُسمّاة بأسماء سلالات حاكمة تبرز وتسقط. لقد صدمني

التاريخ العنيف لأفغانستان. إذ كان الحكّام يقودون حملات عسكرية ضد أراضٍ مجاورة، تارةً لنشر التقدم والتطور، وتارة أخرى لجلب كنوز وتأثيرات ثقافية، وطوراً للغزو والتدمير. ويبدو أن المجموعة نفسها من العوامل أدَّتْ إلى انهيار إمبراطوريات كانت ذات يوم عظيمة: صراع داخلي، وقيادة ضعيفة، وعجز عن التأقلم مع الابتكارات في مجالات التكنولوجيا أو الأسلحة أو النزعات الاقتصادية.

لقد عزَّز التاريخ الأفغاني لديّ فكرة مفادها أن البلد كان يملك الإمكانية لفعل أشياء عظيمة. لم يكن هناك شيء محتوم في ما يتعلق بوضعه الراهن آنذاك، وكنتُ مهتماً على نحو خاص بقائدَيْن أفغانييْن حديثيْن. الأول هو عبد الرحمن خان، الملقَّب بالأمير الحديدي، والذي أنشأ دولة حديثة دامت من عام 1880 وحتى 1901. فقد أنشأ هذا القائد بقوة الإرادة والسلاح دولةً مركزيةً هرميةً كان يُعيِّن فيها كل الولاة، ومَدَّ سلطة كابول الإدارية لتصل إلى أبعد القرى. ولكن، مع أنني كنت أدرك الحاجة إلى وجود يد قوية لبسط النظام، إلا أنني أعتقد أن الأمير الحديدي كان متسرِّعاً جداً في اللجوء إلى الوسائل الوحشية بدلاً من تكبُّد مشقة مشاركة السلطة وبناء التوافق.

كما أثَّرتْ فيَّ أيضاً قصة الملك المحدِّث الفاشل، أمان الله خان، الذي حكم من عام 1919 وحتى 1928. فتماماً كما فعل قادة تركيا وإيران في ذلك الزمن، شرع أمان الله في تجربة تحديثية طموحة، ساعياً ليس إلى بناء مؤسسات حكومية فحسب، وإنما إلى تحرير المعايير الاجتماعية المحافظة لأفغانستان أيضاً. كان أول رئيس دولة أفغاني يسافر إلى أوروبا، متوقفاً في تركيا وإيران في طريقه. ولكن، لسوء الحظ، كان أمان الله يفتقد إلى المهارات السياسية لدعم برنامجه التحديثي الذي ولَّد رد فعل حاداً من القوى التقليدية والدينية في المجتمع الأفغاني.

بالإضافة إلى ذلك، عقَّد أمان الله مشاكله؛ وذلك بالتحرُّش بالبريطانيين في الهند، ومطالبته بإنهاء الاستعمار، وتشجيعه على القلاقل بين القبائل البشتونية

في المناطق الخاضعة للحكم البريطاني؛ ما دفع البريطانيين إلى حثّ زعماء القبائل الأفغانية الذين كانوا مسبقاً معارضين لبرنامج التحديث على الثورة ضد كابول. وفي عام 1929، تنازل أمان الله عن العرش، وذهب إلى المنفى في إيطاليا.

رغم تشويه سمعة إصلاحات أمان الله في زمنها، إلا أن أبناء جيلي من الأفغان أُعجبوا به كوطني تقدّمي. ولقد تشرَّفْتُ عندما منحني الرئيس كرزاي الوسام الأرفع في أفغانستان– وسام الملك أمان الله– قُبيل مغادرتي أفغانستان كسفير عام 2005.

كانت قضايا بناء الدولة والإصلاح تحظى بالاهتمام الأكبر في الستينيات. ومن جهته، اتخذ الملك ظاهر شاه خطوات هامة لتحديث أفغانستان، حيث صاغ دستوراً جديداً أفضى إلى انتخاب برلمان وطني في العام التالي. وفي غضون ذلك، نمَتْ سلطة المؤسسات الحكومية ونفوذها، وكذلك سلطة مجتمع رجال الأعمال والطبقة المثقفة بالقياس مع سلطة القبائل ومالكي الأراضي. وضَعُف الزعماء الدينيون بسبب اعتمادهم المالي المتزايد على الدولة والقطاع الخاص. وبمساعدة أجنبية، تمكّنت الحكومة من إنجاز مشاريع بنى تحتية وطنية هامة. وعلى الأخص، «الطريق الدائري» الذي يربط المدن الرئيسة في أفغانستان، وبناء سدود كهرمائية كبرى على نهر كابول.

مع ذلك، كان الملك ظاهر شاه، الحذر بطبيعته، حريصاً على عدم معاداة المؤسسة القَبَلية والدينية التقليدية، والتي كانت رجعية بشكل خاص في المسائل المتعلقة بالمرأة.

عندما بدأتُ أرى الظلم حولي بمنظار سياسي نوعاً ما، شعرت بعدم الرضى عن بطء إصلاحات الملك. كنتُ مدركاً مسبقاً للتمييز الجنسي المستشري في أفغانستان، ولكنني لم أدرك الانقسام الاثني العميق في البلد إلا في كابول. فعلى الرغم من وجود أربع مجموعات عرقية رئيسة، وعدة مجموعات ثانوية في أفغانستان، إلا أن البشتون والطاجيك كانوا المجموعتين الإثنيتين المهيمنتين.

كانت الأعمال الوضيعة والشاقة دائماً من نصيب الهازارة. وفي الجيش الوطني، كان المجنَّدون الهازارة يُعيَّنون كخدم في منازل مسؤولي الدولة. وفي مدرستي أيضاً، رأيت أن هناك حدوداً لدرجة الارتقاء التي يمكن أن يصل إليها الطلاب الهازارة.

وكان ذلك ينطبق أيضاً- وإنْ بدرجة أقل- على الأوزبك والتركمان وأقليات إثنية أخرى. كان من الممكن أن تجد أوزبكاً وتركماناً يملكون أراضي أو ثروة كبيرة في سهول الشمال، بيد أنهم كانوا يُعتبَرون سُذّجاً في كابول. وفي مؤسسات مثل الجيش والخدمة الدبلوماسية، كانت المراتب العليا محفوظة حصراً للبشتون أو الطاجيك.

أذكر مرةً أنني رأيت مجموعة من الهازارة يكافحون لجر عربة ثقيلة على طريق مرتفع، فاقتربتُ منهم وعرضتُ عليهم المساعدة. غير أنني دُهشت لرفضهم مساعدتي خشية إصابتي بأذى.

في الصف العاشر، تمّ تذكيري بطريقة مؤسفة بالامتياز الذي كنت أتمتع به كذَكر. إذ كان المستوى الطبقي هو الذي يحدد أهلية المرء لبرنامج التبادل التابع للخدمة الميدانية الأميركية (AFS) للدراسة في الولايات المتحدة. وكما هو الحال اليوم، كل طالب ينجح في البرنامج كان سيعيش عاماً كاملاً مع عائلة أميركية، وسيرتاد مدرسة ثانوية محلية. كنتُ في وضع جيد آنذاك؛ لأنني أنهيت الصف التاسع وكنتُ في الطليعة، لذا سُمِح لي بالخضوع للامتحان الكتابي والشفهي من أجل الانضمام إلى البرنامج. كنتُ أعرف عدة طلاب شاركوا في برنامج AFS، وكنتُ متلهفاً للسفر إلى الخارج.

كان من المفترض أن تكون سنتي تلك السنةَ الأولى التي يُسمَح فيها للفتيات بالمنافسة على أماكن لهن في ذلك البرنامج. ولكن، ما إن جلسنا استعداداً للامتحان، حتى طُلِب من الفتيات المغادرة. ففي اللحظة الأخيرة، عارض أحد الوزراء مشاركة الفتيات في الامتحانات بحجّة أنه من غير المناسب أن تسافر الفتيات في ذلك العمر إلى أميركا بدون أفراد من العائلة.

لقد صُدمتُ من شدة الظلم المتمثِّل بحرمان فتيات أفغانيات ذكيات من الفرصة للمنافسة والربح، ولكنني في الوقت نفسه شعرتُ بإحساس مناقِض؛ فهذا القرار قد زاد فرصي في القبول في البرنامج.

بعد اجتيازي الامتحان الخطي باللغة الدارية، خضعت لمقابلة تمّت باللغة الإنجليزية؛ وذلك بهدف تقييم درجة قدرتي على التفاهم مع عائلة أميركية. وبعد فترة انتظار محطمة للأعصاب، أُبلغتُ بأنني سأقضي سنتي الأخيرة من المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة.

تلا ذلك برنامج توجيهي، وفيه بدأت أتفهَّم على نحو أفضل الطرائق الأميركية، ولكنني لم أدرك تماماً- مثل معظم الطلاب الأفغان- المسافة الهائلة الفاصلة بين أفغانستان والولايات المتحدة، أو الفوارق العميقة بين مجتمعينا وثقافتينا. كنت أعلم أن أميركا بلد عصري وقوي، وتكوَّنتْ لديّ من الأخبار والأفلام صورٌ لمدن أميركية عظيمة وأبنية شاهقة، ولكنني لم أكن أعتقد أنها مختلفة كثيراً عن تلك الموجودة في الهند. وأثناء استعدادنا للرحلة، علمتُ بشأن الطبيعة الغريبة لأميركا؛ وهي أنها بلد من المهاجرين يلعب دوراً هاماً في العالم.

في الأيام التي سبقتْ مغادرتي، تذكَّرتُ فجأةً أنني على وشك ترك عائلتي والسفر إلى الجانب الآخر من العالم. وفي صباح اليوم الموعود، استيقظت قبل الفجر وقد تملَّكني شعور بالإثارة ممتزج مع عدم الراحة. وبخلاف عائلة أبي التي أجرت جنازة رمزية له عند مغادرته لغمان متجهاً إلى مزار، اتَّبعتْ عائلتي تقليداً أفغانياً أكثر عصريةً تَمثَّلَ برفع نسخة من القرآن مشيتُ تحتها ثلاث مرات. وبينما كنت أغادر المنزل، قامت شقيقاتي برش الماء على الأرض خلفي كي يضمنَّ عودتي.

الفصل الثاني

رحلة إلى الجانب الآخر من العالم

الولايات المتحدة، 1966- 1967

بينما كانت طائرتنا تقترب من مطار جون كينيدي في نيويورك في آب 1966، ازداد لمعان الوهج الأصفر خارج النافذة. كانت قد مضت ثمانٍ وأربعون ساعة على مغادرتنا كابول على متن طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية أريانا. وكنا قد انتقلنا من كابول إلى طهران فبروكسل، وها نحن نقترب من وجهتنا النهائية.

لم يكن قد سبق لي أن رأيت ذلك القدر من الأضواء في حياتي من قبل. في البداية، كان ذلك العرض المبهر مُحيِّراً لنا نحن طلاب التبادل الأفغان الأربعة والعشرين. ففي أفغانستان، لا تُعلَّق حبال المصابيح الصغيرة إلا في الاحتفالات الكبرى؛ الأمر الذي جعلنا نستنتج بشكل طبيعي أن حدثاً ضخماً كان يجري حتماً في نيويورك.

كانت معرفتي بالولايات المتحدة سطحية وغريبة. فمن الأخبار الإذاعية والأفلام، كان الأفغان يفهمون أن أميركا كانت عدوة الاتحاد السوفييتي المجاور (الذي لم أشعر نحوه بالانجذاب في أي يوم)، وأنها كانت متورِّطة في نزاع صعب في فيتنام، وأنها كانت أمة ثرية وقوية. عندما كنت صبياً، تخيلتها بلداً مبهراً وحداثياً؛ إذ كانت توجد في الوطن أسواق يستطيع المرء أن يشتري منها ألبسة مستعملة قادمة من أميركا. إن فكرة أن يتخلى شخص ما عن ثياب جيدة تماماً ليبيعها في أماكن أخرى تركت أثراً عميقاً في نفسي. لا بد أن يكون الأميركيون أثرياء جداً كي يكون بإمكانهم ارتداء ملابسهم مرة أو مرتين قبل أن

يهبوها لآخرين. وقد أكَّد الأفق المتلألئ هذا الانطباع لديّ؛ فالناس هنا أثرياء جداً ويمكنهم تحويل الليل إلى نهار.

رأيتُ حشوداً ضخمة مجتمعة عند بوابات المطار، وعند نقاط تفتيش المسافرين، وعند حزام نقل الحقائب، وعند طاولة الجمارك؛ كانت تلك الحشود أكبر من أي حشود سبق لي أن رأيتها في مكان واحد من قبل، وكان الجميع مستعجلين. وذلك في المطار فقط!

استقلّت مجموعتنا حافلات للذهاب إلى فندقنا في مانهاتن. كنا ننظر إلى المدينة بذهول. وبين الحين والآخر، كنتُ ألقي نظرات خاطفة على زملائي. وقد كان لسان حالهم يقول: بمَ أقحمنا أنفسنا؟ كانت هناك لوحات إعلانية في كل مكان، غير أنني لم أتمكَّن من فهم معظمها. فعلى الرغم من أنني درست الإنجليزية في المدرسة، إلا أنني في الواقع لم أكن قادراً على قراءة أي شيء عدا العبارات البسيطة.

كنت أعرف القليل عن العائلة التي سأعيش معها؛ عائلة بيرا من بلدة سيريس في كاليفورنيا. كان الأب، ميدريك، حِرَفياً ومصمم أدوات لصالح شركة تصنيع محلية. وكانت زوجته روث معلِّمة مدرسة، وتساعد في إدارة بستان الجوز الذي تملكه العائلة، وابنتهما لورين متزوجة وتعيش مع زوجها. فيما أحد الابنيْن، مارك، يدرس العلوم في معهد قريب. أما الآخر، ديفيد، فكان طالباً في المرحلة الثانوية، ويصغرني بسنتيْن. واستناداً إلى الرسالة التي تلقّيتها من تلك العائلة، بدا لي أنها عائلة لطيفة ومحبّة، غير أنني في الوقت نفسه كنت أشعر بعدم الراحة.

جاءت الصدمات الثقافية المجتمعية بشكل متتابع وسريع. فمن فندقنا، حيث مكثنا بضعة أيام من أجل التوجيه، بدت المدينة ضخمة جداً وملأى بناطحات سحاب منتشرة على مد النظر على جانبَي جادات طويلة. كانت الأبنية تبدو كالجبال. كيف كان الناس يصعدون إلى ذلك العلو الشاهق؟!

اكتشفتُ الجواب عند وصولنا إلى الفندق. نظرتُ إلى أول مصعد أراه في

حياتي بتشكُّك؛ إذ كان عبارة عن صندوق معدني ذي أبواب بدت وكأنها تنفتح بشكلٍ مخيف لتبتلع الناس.

فقلتُ للآخرين: «بعدكم».

وقدَّمتْ لنا غرفة الفندق أحجيات جديدة. كانت تلك الأمسية واحدة من الأمسيات الحارة جداً وشديدة الرطوبة، غير أننا لم ندرك أنا وزميلي في الغرفة، نجيب شكيبا، حقيقة وجود مكيِّف في غرفتنا. ولم نعرف ماهية ذلك الصندوق الموجود قرب النافذة، ولا كيفية تشغيله. وبعد فترة قصيرة، وجدنا نفسينا نختنق من شدة الحرارة. وللهرب من الغرفة الخانقة، قررنا استكشاف المدينة، فوجدنا الجو في الخارج أشد سخونة. كانت الحرارة تبدو وكأنها ترتفع من الشارع كالبخار. كان الفندق يقع في إحدى الجادات الكبيرة، وقد تعجَّبت من وجود إشارات المرور المصفوفة على مدّ البصر واحدة تلو الأخرى. لم يكن قد سبق لي من قبل أن رأيت أضواء حمراء وخضراء وصفراء تعطي إشارات للسيارات. ففي كابول، كانت شرطة المرور هي التي تفرِض النظام في تقاطعات الطرق الرئيسة. ولم يمضِ وقت طويل قبل أن نستنتج أن خروجنا بمفردنا لم يكن فكرة صائبة.

وفي الصباح، استغرقتُ بعض الوقت حتى عرفت كيفية استعمال الدوش في الحمّام. ففي أفغانستان، كنا نسخّن الماء على الموقد، ثم ننقله بواسطة دلو إلى الحمام، حيث نستخدم هناك وعاء صغيراً لسكب الماء على أجسادنا. وبعد عدة محاولات، نجحنا أنا وزميلي في الغرفة أخيراً في فتح صنبور الماء، قبل أن نتعلَّم بالطريقة الصعبة أننا كنا بحاجة لتعديل درجة الحرارة.

في اليوم الأول لنا في نيويورك، قال مسؤولو الخدمة الميدانية الأميركية إن العائلات الأميركية المستضيفة كانت متطوعة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي ألمس فيها الطريقة الفعّالة التي ينظِّم فيها الأميركيون أمورهم من أجل تحقيق خير مدني. إذ ينظر الأميركيون إلى هذا الأمر على أنه شيء عادي، إلا أنه بالطبع كان كشفاً مدهشاً بالنسبة لأفغاني شاب.

وتوفَّر لدينا الوقت للتجوال أيضاً. بدا الأميركيون طوال القامة وضخام الجثة على نحو غير عادي. لذا كنت أشعر بأنني ضئيل الحجم جداً؛ مع أن السبب في ذلك يمكن أن يعود إلى شعوري بالغربة. وكان تنوع الناس غريباً بالنسبة لي أيضاً. إذ كان أناس ذوو أصول أوروبية وآسيوية وأفريقية يختلطون معاً على أرصفة المدينة. لم يكن قد سبق لي رؤية شخص من أصول أفريقية من قبل. صحيح أن أفغانستان تملك بعض التنوع العرقي، إلا أن الوضع هنا كان أشد إثارة للدهشة.

بدأتُ أشعر بالسأم من شدة الحرارة والرطوبة لدرجة أنني قلت لمدير برنامج الخدمة الميدانية الأميركية مع اقتراب الفترة التوجيهية من نهايتها: «أريد أن أعود إلى أفغانستان. فالجو هنا حار ورطب جداً. لا أستطيع أن أتنفس».

بحث المدير عن اسمي في لائحة الأسماء، ثم أكَّد لي أن الأمر سيكون على ما يرام، وأضاف: «هذه نيويورك. وأنت ستذهب إلى كاليفورنيا».

فسألته: «هل الجو هناك مختلف؟».

فقال مبتسماً ابتسامة صغيرة: «ستكتشف ذلك بنفسك».

في اليوم التالي، ودَّعت أصدقائي بحزن، وكان بينهم أشرف غاني، ثم توجَّهت غرباً. وبسبب إضراب في شركات الخطوط الجوية، اضطُررنا للسفر بالحافلة. كان يوجد أشخاص من مناطق مختلفة في أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، ولكنني كنت الأفغاني الوحيد. استطعت التواصل مع شخصيْن إيرانييْن بدرجة محدودة؛ وذلك نظراً لوجود تشابه بين اللغتين الدارية والفارسية. ولكن، كان من الصعب التعبير عن أي شيء عدا أبسط الأفكار لدى الحديث إلى أي شخص آخر بمفرداتي الإنجليزية المحدودة.

في طريقنا إلى الغرب، بدأ يتأكد لي ازدهار أميركا. كان الأفغان في المناطق الريفية في أفغانستان مجرد مزارعين يعيشون فوق مستوى الكفاف بقليل. أما هنا، فالمزارع كانت أشبه بفيلات، وقد رأيت ماكينات ضخمة تعمل في حقول شاسعة وفق نماذج هندسية شبه مثالية. وكانت الجسور العملاقة

المنشـأة فـوق أنهـار ضخمة غيـر معقولة بالنسـبة لـي. قارنتُ الطرق السـريعة الأميركية مع الطريق الذي كان يربط مزار بكابول، والذي كان معظمه غير مُعبَّد ومليئـاً بالحفـر ومتآكلاً. أما هنا فكانت الطـرق المعبَّدة ناعمة جداً؛ الأمر الذي كان يمكِّن المرء من القيادَة بسرعات عالية. وإذا أخطأ سائق في التقدير، كانت هناك أيضاً قضبان حماية لمنع سيارته من الانزلاق خارج الطريق.

كان مـن المقـرر أن تكـون وقفتنـا الأولـى فـي كولـورادو، ولكننـا أخذنا استراحات وجيزة على الطريق. جميع الناس في تلك الاستراحات كانوا يرتدون ثياباً أنيقة، وكانت المطاعم منتشرة في كل مكان، كما كان عدد السيارات مثيراً للدهشـة. جميع البلدات وحتى المنازل المعزولة كان يتوفَّر فيها تيار كهربائي. وعندما توقَّفنا في شيكاغو، ذُهِلت ليس فقط من حجم «مبنى ريغلي» وتصميمه المعمـاري، وإنمـا مـن حجم كل ما بُني في المدينة ومن اتسـاعه. كانت أميركا بلـداً يافعاً بالمقارنة مع أفغانسـتان. إذاً، كيف تسـنّى للأميركيين الوقت الكافي لبناء كل هذه المنشآت؟

سـارت بنـا الحافلة طـوال الليل والنهار للوصول في أسـرع وقت ممكن. في الغرب الأوسط، رأينا أميالاً وأميالاً من حقول الذرة، تلتها أميال وأميال من حقول القمح. ذكَّرَتْني الحواف الناتئة لجبال روكي الجميلة بأفغانستان.

عندمـا بلغنا أول اسـتراحة لقضاء الليل فـي كولورادو، كان قد مضى على بـدء سـفرنا فـي الحافلة ثلاثة أيـام وليلتان. ولهذا السـبب، كنـا ممتنّين لمنحنا الفرصة للاسـتحمام وأخذ قسـط من الراحة. كان برنامج AFS قد أعدَّ لنا قضاء الليلة مع عائلات محلية. أذكر أنني فكَّرتُ حينها في حُسْن التنظيم الذي أظهره الأميركيـون فـي جميـع النواحي. تم إرسـالي إلـى عائلة ودودة تقيـم في منزل جميل. أرشـدوني إلى غرفتي، ولعلمهم بالمسـافة الطويلـة التي أمضيناها على الطرق، عرض عليَّ أحد الوالدين بلطف الاسـتحمام قائلاً: «لم لا تسـتحمّ؟». كنت أعرف كيف أستخدم الدوش، ولكنني لم أكن قد صادفت حوض استحمام بعـد. حدَّقـت إلى الحوض بحيـرة. كان الأميركيون لطفاء علـى الدوام، ولكن

كان من الصعب عليهم تخمين قلة معرفتي بالأشياء العصرية، وشدة اختلاف ظروف الحياة اليومية في الدولة المتخلفة.

وبعد أن استحممتُ وتأنَقتُ حان وقت تناول الطعام. كانت تلك تجربتي الأولى مع فكرة أن يجلب المرء معه طعاماً لدى تناول العشاء في منزل شخص آخر. ففي أفغانستان، حيث يتوجَّب على أي مضيف أفغاني تقديم الطعام بكميات وفيرة، كان من المعيب أن تطلب من ضيوفك جلب طعامهم معهم.

وبعد يومين، عندما وصلتْ حافلتنا أخيراً إلى سان فرانسيسكو، كانت عائلة بيرا تنتظرني في المحطة. كانت عائلة جميلة تشبه عائلةً في كتاب مصوَّر: الأب والأم والولدان. كانوا يملكون سيارة سيدان عائلية أميركية الصنع ذات مصابيح خلفية دائرية. كلا الوالديْن كانا يضعان نظارتين سميكتي الإطار كانتا رائجتين آنذاك. في ذلك اليوم، كان الولدان يرتديان قميصيْن خفيفين مقلَّمين، مناسبين تماماً ليوم صيفي، ولكنهما رسميان بما يكفي للترحيب بضيف جديد.

أخبرتني عائلة بيرا لاحقاً أنهم طلبوا طالب تبادل من مكان آخر غير أوروبا. وربما كنت مناسباً لأنني وصلت مع سجادة صلاة وكتاب طبخ أفغاني.

طُلِب مني الجلوس على المقعد الخلفي مع الولدين. بدا ديفيد خجولاً بعض الشيء، أما مارك- الابن الأكبر- فكان أكثر انفتاحاً. وعندما توقّفنا في مطعم، وجدتُ صعوبة في معرفة ما سأطلبه من طعام؛ وذلك لأن المأكولات الأميركية كانت غريبة بالنسبة إليّ، ولم أكن أميِّز معظم الأطباق، حتى رغم وجود الصور الملوّنة على لائحة الطعام السميكة. قرّرت تناول طعام يحتوي على دجاج؛ رغم أنني ربما قلت *kitchen* (مطبخ) بدلاً من *chicken* (دجاج) عندما تحدثتُ مع النادلة. كانت عائلة بيرا في غاية الود واللطف، وأذكر الارتياح الذي شعرت به عندما تآلفت معهم. تابعنا مسيرنا مسافة ثمانين أو تسعين ميلاً نحو الشرق على طريق دولي قبل أن نسلك الطريق السريع 99 المؤدي إلى سنترال فالي. وبعد عبور مدينة موديستو وصلنا إلى سيريس؛ وهي بلدة ريفية كان عدد سكانها أكثر من 5,000 نسمة بقليل. كان يوجد فيها شارع

رئيس واحد، فيه متجر عام ومطاعم ومركز بريد ومحطة وقود. وكانت المنازل مبنية على رقع واسعة من الأرض على جانب واحد من الطريق الرئيس، ومن ثم كانت الأراضي المزروعة تمتد على مدّ النظر.

كانت عائلة بيرا تملك نحو تسعة فَدادين من الأرض، بالإضافة إلى بستان لوز وجوز تجمع محصوله كل عام. كما كانت تزرع الخضروات والذرة؛ كحال الجميع في تلك البلدة. كان الأب، ميدريك، يحب تصليح السيارات القديمة، ويملك سيارة كلاسيكية ترجع إلى الثلاثينيات يمضي بعض الوقت عليها بعد العمل. وكان يملك أيضاً «تراكتور» وبيك أب كسيارة ثانية. كان منزل العائلة مكوّناً من طابق واحد، ومتواضعاً، ولكنه مريح. وكانت غرفة المعيشة والمطبخ وغرفة الطعام موجودة معاً في الجانب نفسه من المنزل. كما كانت الأرائك والكراسي في غرفة المعيشة مرتَّبةً من أجل مشاهدة التلفزيون.

في أفغانستان، كنتُ قد سمعتُ عن التلفزيون ولكنني لم أشاهد واحداً قط. وكانت هناك أجهزة مبتكرة أخرى مثل البرّاد والفرن الكهربائي والهاتف. كانت غرف النوم والحمامات تقع في الطرف الآخر من المنزل؛ وهي عبارة عن غرفة نوم كبيرة وغرفتان أصغر حجماً؛ واحدة لديفيد والأخرى لي. وحين كان مارك يعود من المعهد، كان يمكث مع ديفيد في الغرفة نفسها. كانت العائلة تملك باحة خلفية جميلة، حيث كانوا يلعبون الكروكيت أحياناً.

استيقظت في أول صباح لي في كاليفورنيا فلم أجد سوى روث في المنزل، أما الباقون فكانوا في العمل. سألتني عما أريد تناوله للفطور، وعندما لاحظت أنني أجد صعوبة في إيجاد الكلمات الإنجليزية الصحيحة، سألتني إن كنت أريد بيضاً، وكيف أريد تحضيره. كنت أنوي أن أطلب خبزاً محمصاً (*toast*) ولكنني طلبت بدلاً منه بسكويتاً (*cookies*). كانت مهاراتي في اللغة الإنجليزية لا تزال في بدايتها.

كنتُ قد وصلت في آب، أي قبل بضعة أسابيع من بداية السنة المدرسية، لكنّ الوقت مضى بسرعة وسط سلسلة متلاحقة من اللقاءات مع الجيران. حتى

في تلك الأيام الأولى، بدأت أدرك شيئاً فشيئاً بعضاً من أسباب نجاح أميركا.

كان الأميركيون يتميزون بانفتاح جميل وجذاب. وقد رأيت ذلك عندما كانت عائلة بيرا تأخذني لمقابلة أصدقاء لها في البلدة، بالإضافة إلى المعلِّمين الذين سأقابلهم في المدرسة. كنت شاباً قادماً من بلد لم يسبق لهم أن سمعوا به من قبل، ومع ذلك لم أُعامَل كغريب قط. الجميع كانوا ودودين على الدوام، وحُسن ضيافتهم أَدْخلَ الراحة إلى نفسي على الفور. بدا سكان سيريس مهتمين بأفغانستان حقاً؛ رغم أنهم لم يكونوا يعرفون شيئاً تقريباً عن البلد، ولا حتى موقعها على الخارطة. وقد جعلني ذلك أرى شيئاً في الثقافة كان يمكِّن الأميركيين من إقامة روابط فورية مع الآخرين.

في ذلك الصيف، كان ديفيد يقوم بعدة أعمال صغيرة لصالح أشخاص متنوعين في البلدة؛ بهدف جمع بعض المال للسنة الدراسية. أردتُ القيام بالشيء ذاته، فساعدني الوالدان في الحصول على عدة وظائف. كانت إحداها تتعلَّق بتلقيح الدجاج. كان ذلك عملاً فظيعاً، فقد تطلَّب مني أن أقطر الدواء في أعين آلاف الدجاجات. كانت رائحة أقفاص الدجاج مريعة، وكانت تلازمني حتى بعد عودتي إلى المنزل في نهاية اليوم. كنت أمضي بضع ساعات أيضاً في قطف اللوز والعنب، ووجدتُ ذلك العمل شاقاً بسبب الشمس الحارقة. في أفغانستان، كان هذا العمل يُعتَبر وضيعاً. أما هنا، فأي عمل وكل عمل كان يُنظر إليه كمساهمة اجتماعية قيِّمة وكدليل على النضج.

عندما حسبتُ ما أجنيه من مال لقاء عملي، وقيمته المكافئة في العملة الأفغانية، بدا لي المبلغ كبيراً؛ رغم أن الأجر كان ضئيلاً في هذا البلد بدون شك. مع ذلك، أحسستُ بالإهانة عندما عُرِض عليّ بعض المال لقاء مشاركتي في قطف اللوز للعائلة. لأنني عندما كنتُ أعمل لصالح عائلتي في أفغانستان كنت أفعل ذلك بدون مقابل. لذا، في البداية رفضتُ أخذ المال، ولكنني تعلّمت مع الوقت بأن العُرْف الأميركي يقضي بأن يحصل الأولاد على مصروفهم من آبائهم بهذه الطريقة. لذا، قلتُ لنفسي إن هذه هي ربما طريقة الأميركيين لتعليم

أولادهم قيمة العمل.

كان مبدأ العمل هذا مُغْدياً، بالإضافة إلى روح المبادرة الأميركية. فرغم الأيام التي قضيتها في تلقيح الدجاج، استمتعت بتناول كل أطباق الدجاج التي أعدَّتها روث للعائلة. كان الدجاج في أميركا أكثر توافراً وأرخص بكثير مما هو في أفغانستان. وبدأتُ حينها أفكر بأنني سأنشئ مزرعة دجاج خاصة بي حين أعود إلى أفغانستان. إذ كان الأفغان يحبون الدجاج، وكنت مقتنعاً بأنني سأصبح ثرياً بفضل هذا المشروع.

بدا لي أن الأميركيين حولي يتّبعون نوعاً متسامحاً وعملياً من الإيمان الديني. إذ كانت عائلة بيرا ترتاد كنيسة تابعة للطائفة المشيخية كل يوم أحد، ولكنها لم تكن متديّنة على نحو متشدد. كان من المذهل بالنسبة لي رؤية الرجال والنساء وهم يحضرون القداديس الدينية معاً. كان هناك بعض الإنشاد، ولكنهم في الغالب كانوا يصغون إلى عظة تربط الإيمان بالحياة والتحديات الشخصية.

كان الدين مُهمّاً بالنسبة إلى الناس، وكان البعض يسعون بوضوح للتعبير عن إيمانهم من خلال أفعالهم اليومية. ولكن، لم يصدر عنهم أي حكم سلبي عند علمهم أنني مسلم؛ ولو تلميحاً. في معظم الحالات، كان الناس يُبدون فضولاً واهتماماً بمعرفة الفوارق بين المسيحية والإسلام. وأحياناً، كانت النقاشات تركّز على ما إذا كان الإسلام ديناً صحيحاً أم لا. عندها، كنت أشرح لهم أن الإسلام يعترف بالديانتين يهودية والمسيحية، ويعتبرُ أنه آخر الديانات السماوية. وقد بدا الأميركيون– الذين يعتنقون عدداً كبيراً من الأديان والطوائف– قادرين على استكشاف هذه الأفكار على المستوى الفكري، من دون الانزلاق إلى مشاحنات غاضبة وعصبية حول أي الأديان هو الصحيح.

وكانت المساواة الاجتماعية في أميركا في الستينيات مدهشة أيضاً بالنسبة لي. فالزوج والزوجة كانا يعملان معاً في المنزل. وكانت الزوجة عادة تقوم بالقسم الأعظم من أعمال الطهو، فيما يقوم الزوج بحصته من العمل في حديقة

المنـزل، فضـلاً عن أدائه مهـامّ منزلية يومية أخـرى. كان الأزواج الأميركيون- بخـلاف نظرائهـم فـي أفغانسـتان؛ حيـث كان الزوج هو الشـخص المسـيطر- يتعاملون مع بعضهم كأنداد وأصدقاء. ولجميع أفراد الأسرة آراء في النقاشات التي كانت تدور إلى مائدة الطعام.

تطلّـب منـي هـذا الأمر بعض الوقـت لتقبّله. ذات مرة، فيمـا كنت أحاول بصعوبة إرجاع جرّار العائلة إلى الوراء لإفراغ بعض الأخشـاب منه- فبما أنني لم أتعلّم أبداً القيادة في أفغانستان واجهتُ صعوبة بالغة في إنجاز هذه المهمة البسـيطة- رأت روث محنتـي هـذه، وأخـذت مكانـي وراء المقـود، وأرجعت الجـرّار بنفسـها بدقة، وخـلال ثوانٍ معـدودة. أذكر أنني فكـرت حينها بأن أبي سيغضب مني لأنني فشلت في القيام بشيء استطاعت امرأة فعله بتلك السهولة.

في مقابلة أُجريت مع روث بعد سـنوات عديدة، قالت إنها سـألتني حينما كنـت أسـتعد لمغادرة أميركا عن العـادات الأميركية التـي أود رؤيتها متبنّاة في أفغانستان، وإنني قلت لها: «الطريقة التي يعامل بها الرجل زوجتَه».

وقد كانت المساواة الاجتماعية موجودة في المجتمع الأوسع أيضاً؛ إذ لم تكن هناك بحسـب مشاهداتي عائلاتٌ مسيطرةٌ أو ملّاكون إقطاعيون. فالجميع كانـوا قادريـن على شـراء الأراضي وامتلاك عمل تجاري مـا. كما لاحظتُ أن الأميركيين- بمن فيهم الأولاد في عمر المدارس- كانوا يحلّون نزاعتهم بشكل تلقائي عبر إخضاع المسألة للتصويت. ولم يكن أحد يشك أبداً في شرعية قرار الأغلبية.

مـع بدء العام الدراسـي وشـروعي فـي الصف الثاني عشـر مـن المرحلة الثانويـة، كانـت لغتـي الإنجليزيـة قد تحسّـنت على نحو سـريع، لكـنّ مواكبة تدوين الملاحظات شكّلت معاناة بالنسبة لي. وكنت قد تعلّمتُ السباحة ولعب كرة السـلة أيضـاً. ولأنني ارتـدتُ دائماً مدارس للذكور فقـط، وجدتُ حضور الفتيات في الصفوف مشتّتاً للذهن ورائعاً. وقد استغرق مني التكيُّف مع مشاهد المواعدة الأميركية وقتاً أطول.

لقد تأثَّرتُ بشدة بالموهبة الأميركية المتعلقة بالتنظيم. ونظراً إلى كوني قادماً من بيئة أفغانية أكثر فوضويةً، تولَّد لديّ انطباع بأن كل شيء في أميركا يعمل كما لو أنه يُنفَّذ بواسطة منظمة عسكرية. وخلال الرحلات الميدانية، كانت الحافلة تأتي في الوَقت المحدد لتقلّ الطلاب الذين يكونون واقفين بانتظام ومستعدين للذهاب. وعندما نصل إلى الوجهة المقصودة، يكون الناس هناك مستعدين ومتوقّعين قدومنا، وتكون ترتيبات الغداء والمشروبات قد أُعدَّت مسبقاً، وتبدأ بدون أي تأخير. وكان المرشدون ينهون جولاتهم بدقة. كما كانت الحافلة تعيدنا إلى المدرسة في الوقت المناسب؛ أي لدى وصول عائلاتنا لاصطحابنا إلى بيوتنا. كانت مشاهدة كل ذلك أمراً مدهشاً. فهذا النوع من الأشياء لم يكن من الممكن حدوثه في أفغانستان على الإطلاق.

خلال العام الدراسي، تحدثتُ عن أفغانستان في اجتماعات منظمات مثل روتاري أو نوادي ليونز. كانت تلك الخطابات جزءاً من مسؤولياتي كمستفيد من برنامج الخدمة الميدانية الأميركية، حيث كان يُفترَض بي أن أُعرِّف الأميركيين على بلدي والمنطقة بشكل عام. ومرة أخرى، كنتُ ممتناً لرؤيتي لهفة المجتمع الأميركي لمعرفة أفغانستان. كان جلوس أشخاص بالغين وإصغاؤهم باحترام إلى شاب يافع مثلي أمراً صادماً بحق.

ومع مضيّ عامي الدراسي، أصبحت أكثر ارتياحاً واسترخاء. وعندما كنتُ أتحدث حول أفغانستان، بدأت أضمّن حديثي بضع دعابات بهدف إضحاك الناس، ولاختبار ما إذا كانوا يفهمون أنني أمزح. على سبيل المثال، كنت أقول إننا في أفغانستان كنا نذهب إلى المواعيد على ظهور الجمال، وفي المواعيد الخاصة جداً كنا نذهب على ظهور جمال ذات سنامين.

لقد اطَّلعت على الدور الحيوي الذي كانت منظمات المجتمع المدني التطوعية تلعبه في أميركا. إذ كانت تجمع المال للقيام بأعمال خيرية؛ مثل تجديد باحات اللعب، أو تقديم منح دراسية. أمّا في أفغانستان، فكان معظم الناس يتوقعون من الحكومة القيام بهذه الأشياء.

مع مضي العام، بدأتُ بالنظر إلى ما وراء سيريس، والتركيز على جوانب أوسع من النظام الأميركي. لقد أثارت اهتمامي حقيقة أن كل ولاية تملك مجلسها التشريعي الخاص، وكل مدينة تملك مجلس مفوّضيها، وكل بلدة تملك عمدتها ومجلسها البلدي.

بيد أن القطاع الخاص خلَّف أثراً أقوى في نفسي. فصحيح أن أفغانستان كانت اقتصاد سوق، ولكن ليس كهذا الاقتصاد. ففي أميركا، إذا كنت رجل أعمال بارزاً، فأنت تحظى بأهمية كبيرة، وتُعامَل باحترام كواحد من وجهاء المجتمع. أما الأفغان فكانوا يعتقدون أن أولئك الذين يجنون المال من التجارة محتالون، وأنهم جمعوا ثرواتهم بطرائق غير نزيهة.

وكشخص غير أميركي يزور أميركا للمرة الأولى، ذُهِلت من سهولة الاندماج في المجتمع الأميركي. قابلتُ مهاجراً أفغانياً كان يدير مطعماً، فوجدته كأي أميركي أصيل؛ من دون أن يفقد إحساسه بهويته.

....

في نهاية العام الذي أمضيناه في أميركا، اجتمع طلاب برنامج الخدمة الميدانية الأميركية في مدينة نيويورك قبل الرجوع إلى الوطن. كنا جميعاً قد تغيَّرنا بعمق بفعل تجاربنا. وبالتأكيد، كنا جميعاً نتحدث الإنجليزية بشكل أفضل، لكنّ التغيير الأكبر تمثَّل في أننا جميعاً تَأَمْرَكْنا بشكل ملحوظ وغير ملحوظ تماماً في آن واحد. فالجميع صاروا يبدون أفضل صحةً وأكثر استرخاءً، ومعظمنا كانوا يرتدون سراويل جينز زرقاء باهتة وقمصاناً قصيرة الكمَّين. في حين أننا قبل عام، أي عند وصولنا إلى نيويورك، كنا جميعاً نرتدي بذلات رسمية. كما أصبحنا أكثر ثقة بالنفس وأكثر مرحاً أيضاً.

لم أفكّر بالفلسفة السياسية أو السياسة العالمية كثيراً قبل السنة التي أمضيتها في الخارج. لكنّ التّباينات بين أفغانستان وأميركا، والحوارات التي لا تُحصى حول أفغانستان، والأحداث العالمية غيَّرت هذا الأمر إلى الأبد. وأصبحت أعرف أن هناك طريقة أفضل لتنظيم المجتمع رغم أنني لم أكن أعرف كيفية

تطبيق تلك الأفكار في أفغانستان. وعندما كنت أفكر في الجامعة، كنت لا أزال مركزاً على المجالات العملية مثل الهندسة، لكنّ القضايا السياسية بدأت تشغل فكري على نحو متزايد.

على أحد المستويات الشخصية، تأثّرت بعمق بالحب واللطف اللذين أبدتهما لي العائلة الأميركية المضيفة. لقد غرزتْ فيّ حباً عميقاً لأميركا، وبقيتُ على صلة وثيقة معها على مر السنين، حتى إنها استضافت أخي توري في الثمانينيات، عندما كان يدرس في جامعة موديستو جونيور.

حتى إن التحديات التي كانت تواجه أميركا تركتْ في نفسي انطباعاً إيجابياً عن البلد. كنت مدركاً للاضطراب الاجتماعي المتنامي في الولايات المتحدة. ففي عام 1966، كانت حركة الحقوق المدنية في أوج نشاطها، وكانت المعارضة لحرب فيتنام تتعاظم، وكذلك حركة تحرير النساء. وحتى عندما كان عقد الستينيات المضطرب يختبر الوحدة الأميركية والتماسك الاجتماعي الأميركي، وجدتُ أن المجتمع الأميركي يمتلك وسائل معقولة لمواجهة الخلافات العميقة.

تساءلتُ عن الطريقة التي كانت أفغانستان ستدير بها عملية التغيير على نطاق مشابه. حتى كشاب يافع، أحسستُ بأن تحديث المجتمع الأفغاني سيكون صعباً، وشككت في إمكانية تحقيقه في حياتي.

لم أتوقَّع ولو لوهلة بأنني سأمثِّل الولايات المتحدة في محاولة لمساعدة الأفغان على تحديث مجتمعهم. ولكن، منذ أن غادرت كاليفورنيا أصبحت أرى نفسي كشخص يملك وطنين وانتماءين. وفي صدفة تاريخية غريبة، بل استثنائية إلى حد ما، أصبحت أرعى مصالح كل منهما أمام الآخر.

الفصل الثالث

في مرجل السياسة

كابول وبيروت، 1968- 1974

عدت إلى كابول شخصاً مختلفاً. كان زملائي في الصف يضايقونني في السابق لكوني ساذجاً قروياً، فباتوا يزعجونني لأنني أصبحت «مُتَأَمْركاً» جداً. فقد أصبحت أرتدي سراويل قصيرة على النمط الأميركي، لم يكن أي شاب محلي يحلم بارتدائها، وغالباً ما كنت أمزج كلمات أو عبارات إنجليزية في كلامي. وقد استغرقت بعض الوقت للتأقلم مجدداً مع الطعام الأفغاني الذي كان أكثر دسامة من الطعام الذي اعتدت عليه في كاليفورنيا.

جعلتني تجربتي في أميركا أشد حساسيةً حيال الأوضاع في أفغانستان؛ حيث آلمتني شدة فقر بلدي، وتخلُّفه بالمقارنة مع الولايات المتحدة.

إضافة إلى ذلك، كان يتوجب عليّ اتخاذ بعض الخيارات بشأن مستقبلي. في النهاية- نتيجة قَدْرٍ متساوٍ من التشجيع والضغط من عائلتي- دخلتُ كلية الطب في جامعة كابول.

لكنني بدأت على الفور تقريباً أشكّ في أنّ الطب هو الاختصاص المناسب لي. لقد جعلتني رائحة الفورمالديهايد ورؤية الدم أُصاب بالغثيان، بيد أنني كنت أعرف كم كان الطب مهماً بالنسبة لعائلتي، ولذلك تابعت دراسته.

حافظتُ على صلتي مع الولايات المتحدة من خلال الجالية الأميركية في كابول، وحضرتُ المناسبات التي كانت السفارة الأميركية ترعاها، كما ساعدتُ برنامج الخدمة الميدانية الأميركية على التوسُّع إلى مناطق أخرى من أفغانستان، وساندتُ طلاباً أميركيين في برنامج الخدمة الميدانية الأميركية جاءوا إلى

أفغانستان لقضاء فترة الصيف، وكانوا بحاجة لبعض النصائح في ما يتعلق بثقافة المجتمعات الأخرى. كان انعدام الخصوصية إحدى الشكاوى المتكررة للطلاب الأميركيين؛ إذ لم تكن العائلات التي تبنَّتهم تسمح لهم حتى بقضاء بضع دقائق وحدهم. فبالنسبة للذهنية الأفغانية، إذا انسحب شخص ما إلى غرفته فهذا يعني أنه مكتئب أو حزين، وإلا فلماذا لا يغمر نفسه في تلك الألفة الجماعية الصاخبة؟ لذا، عندما كان أحد الطلاب يسعى لقضاء بعض الوقت وحده، كان على الفور يتم إرسال شخص ما لمعرفة ما يُزعِج الأميركي. وبالطبع، كان الطلاب يريدون فقط بعض الراحة من ضوضاء اجتماعات العائلات الأفغانية الكبيرة.

وكان هناك شيء آخر يزعج الطلاب الأميركيين؛ وهو إصرار «أمهاتهم» الأفغانيات على أن يأكلوا أكثر. ففي الثقافة الأفغانية، إن الإلحاح على الضيوف لكي يأكلوا أكثر عند توقفهم عن الطعام واجب؛ لأنه يُفترَض بهم أن يرفضوا العرض في البداية حتى لو كانوا يريدون تناول المزيد منه. ولهذا السبب، طُلب مني «ترجمة» اللياقات المتضاربة.

ذات يوم، بينما كنت أسير في حرم جامعة كابول مع بعض الأصدقاء، رأيت إعلاناً لمنحة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB). كان الإعلان يعدِّد الفروع الدراسية المتاحة، وقد أثار اهتمامي عدم وجود الطب بينها. على الفور، قررت الخضوع لاختبار القبول. ودُهشتُ عندما أُخبرتُ بعد بضعة أسابيع بأنني حصلت على مكان في البرنامج. كانت مهاراتي في اللغة الإنجليزية قوية بما يكفي، حيث كنت بحاجة لبضع أسابيع فقط من التدريب الإضافي قبل التسجيل في الجامعة الأميركية في بيروت في الخريف.

لكنني تخلَّيت عن المنحة في نهاية المطاف. وعندما رآني السفير الأميركي، روبرت نيومان،(*) في احتفال أُقيم في السفارة الأميركية بمناسبة

(*) سيخلفني ابن نيومان، رونالد، في المستقبل الذي لم يكن قابلاً للتصوُّر آنذاك، كسفير أميركا في أفغانستان.

الرابـع مـن تموز، حثّني- وكذلك فعل وزير التعليـم الأفغاني- على أن أجرِّب AUB في فصل الصيف، وإذا لـم تعجبني فبوسـعي العودة واسـتئناف دراسـتي للطب في الخريف.

وبما أن أبي- الذي كان على الأرجح سيدعم ذهابي إلى AUB-كان غائباً في مهمة طويلة في ولاية قندوز، فقد كان القرار يعود إلى أمي. وهي في البداية كانـت متـرددة، ولكنها أخيراً قررتْ أن بضعة أسـابيع فـي AUB لن تكون نهاية العالـم.

....

منـذ لحظة نزولي من الطائرة فـي بيروت، وقعتُ في حب المدينة. ورغم أننـي انكببـتُ بجدّ على دراسـتي، إلا أنني أخذت أيضاً حصتي من الاسـترخاء على شواطئ البحر المتوسط، والتمتّع بنوادي بيروت الليلية. كما لعبت البينبول كثيـراً مـع زميلي الأفغاني، قادر أحد. كانت مرافق البينبول أماكن تسـلية رائجة للشـبان في تلك الأيام. ولكننا لـم نكن نسـحب القبضات برفق فحسب، بل كنا نهز الماكينة بأكملها من أجل تحقيق الفوز. وكان المالك اللطيف، الخائف على ماكيناته، يوبّخنا بنبرة مَنْ ليست بيده حيلة. ما زلت أذكره يقول: «يا شباب!».

لقـد فُتنـتُ بلبنان وعاصمته الراقية المزدهرة. كان لبنان أكثر رخاءً وتطوُّراً وتقدُّمـاً بمـا لا يقـاس من أفغانسـتان. وغالباً ما كان أفرادٌ من عائلات سـعودية وخليجيـة بـارزة يقصـدون بيـروت للتمتـع بملذاتهـا الدنيويـة قبل العـودة إلى مجتمعاتهم. كما أدهشني عدد اللغات التي كان يتحدث بها الجميع؛ بمن فيهم أصحـاب المحـلات العاديون. أن تتحدث العربية والفرنسـية بطلاقة كان شـيئاً عادياً هناك. كان التجار بصفة عامة يتحدثون على الأقل لغة أو لغتين إضافيتين، مثـل الأرمنيـة أو اليونانيـة أو الروسـية. كان لبنـان منفتحاً على العالـم، ويتقبَّل التأثيرات الخارجية بحماسـة الواثق من نفسـه. في صـورة مصغَّرة عن المنطقة بشكل عام، لقد وجد البلد- في ما يبدو- صيغة معينة للحفاظ على الاستقرار، وذلك عبر تقسـيم السـلطة على أسـس طائفية. جميع التيارات السياسـية كانت

موجودة في حرم الجامعة: ملكيّون، وعلمانيون ليبراليون، وقوميون عرب، ومؤيدون لحركات فلسطينية متعددة، وقوميون لبنانيون، ويساريون من جميع الاتجاهات، بمن فيهم الشيوعيون. أما الإسلاميون فكانوا يشكّلون أقلية واضحة في ذلك الحين.

بعد انتهاء الفصل الصيفي، سجَّلتُ نفسي في قسم العلوم السياسية والإدارة العامة كطالب جامعي بدوام كامل. تأسست الجامعة عام 1866 باسم الكلية البروتستانتية السورية، قبل أن يصبح اسمها الجامعة الأميركية في بيروت. وفي عام 1920، كانت الجامعة سبباً في جلب العلوم الحديثة والتعلُّم إلى الشرق الأوسط. فقد كانت تقدِّم مجموعة من المناهج الممتازة التي تشمل تاريخ الحضارة وفلسفة الغرب والشرق، فضلاً عن مناهج خاصة حول المنطقة. وخلال الحروب العديدة التي شهدها لبنان في التاريخ الحديث، لم تتعرّض الجامعة إلى أي هجمات منظمة، ولم يحدث أي ضغط لإغلاقها؛ بشكل رئيس لأن جميع الفصائل كانت تعلم أنها ستعاني هي أيضاً، بدون الخدمات الطبية التي كانت AUB تقدِّمها.

غير أنني أحسست بأن غيوماً منذرةً بقدوم عاصفة كانت تتجمَّع في الأفق. فقد كان البلد يزداد انقساماً. وبعد ما يُسمّى بأيلول الأسود، جاء عدد كبير من الفلسطينيين، وكان من بينهم الكثير من المقاتلين؛ وذلك عندما أخمد الجيش الأردني محاولة فلسطينية لإقامة دولة ضمن دولة في الأردن. وإنّ تواجُدَ ذلك العدد الكبير من المقاتلين- بصرف النظر عن تهديد التوازن الديمغرافي الدقيق الذي حفظ استقرار لبنان- نقلَ ميدان الصراع العربي-الإسرائيلي إلى لبنان. كان الشيعة هم الأكثر فقراً من بين المجتمعات الرئيسة، وكانت أسرهم كبيرةً في العادة. وقد كان الشيعة بأعدادهم المتزايدة، والفلسطينيون بقضيتهم السياسية المتجذرة فيهم، يضغطون معاً من أجل الحصول على المزيد من النفوذ. فيما كان المسيحيون والسنَّة يحاولون الدفاع عن الوضع الراهن. كان المسيحيون يميلون نحو القومية اللبنانية؛ حيث كان شعار المنظمة الطلابية

المسيحية العسكرية المسماة الكتائب هو «لبنان- أَحْبِبْهُ أو اتركْه». أما السنَّة فكانوا يميلون أكثر نحو القومية العربية، وكانوا متعاطفين مع الفلسطينيين الذين كانوا في أغلبيتهم سنَّة؛ وإن كانوا علمانيين إلى حد كبير إيديولوجياً.

تبيَّنَ أن لبنان كان أضعف من أن يحمي نفسه في وجه أعدائه، أو يمنع نفسه من أن يصبح ميدان صراع بالوكالة. إذ لم يكن باستطاعته منع الفلسطينيين المقاتلين من التدفق إليه والعمل من أراضيه، ولم يكن قادراً على منع السوريين أو الإسرائيليين أيضاً. وقد بلغ الأمر ذروته في حرب عام 1973. أذكر جيداً أزيز الطائرات الإسرائيلية فوق بيروت، وطيرانها فوق حرم AUB. بقيَتْ بوابات الجامعة الواسعة مغلقة لعدة أسابيع؛ مع رفع حظر التجوال بضع ساعات خلال اليوم كي يتمكن الطلاب من الخروج وإعادة التزوّد بالمؤونة الغذائية.

لقد أقام لبنان توازناً ناجحاً بين التسامح والتديُّن، وبين الحداثة والتقاليد، ولكنه لم يستطع التملُّص من أزمة الحضارة الإسلامية المتكشِّفة. وقد بدأتُ برؤية طبيعة هذه الأزمة عندما كنت في بيروت، وفكّرتُ كثيراً في أسبابها خلال السنوات اللاحقة. لا شك في أن التداخل بين السلطة الزمنية والدين، الملحوظ على نحو أكبر بكثير في الإسلام منه في الأديان الرئيسة الأخرى، يمثِّل جزءاً كبيراً من المشكلة. إذ يعتبر المسلمون الإسلام الدين الأخير والكامل، والدين الذي يجب أن يرشد جميع البشر وينظِّم المجتمع الإنساني في العالم برمَّته. توجد أفكار مشابهة في أديان أخرى، غير أنها أكثر وضوحاً في الإسلام الذي يجمع بين السلطتين الزمنية والدينية في الوقت نفسه. بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، توسّعت الدولة الإسلامية بسرعة، وأصبحت موطناً لمراكز رئيسة للعلم والمعرفة. لكنّ هذه الهيمنة ضعفت في ما بعد، وفي نهاية المطاف انهارت لأسباب داخلية، وكذلك بسبب صعود منافسين أقوى.

منذ القرن التاسع عشر، وقعتْ أراضي المسلمين بأيدي قوى استعمارية أوروبية، وخصوصاً بعد انهيار العثمانيين. وهكذا، بعد مرارة فقدانهم موطئ قدم لهم في أوروبا وإخراجهم من إسبانيا، أصبح المسلمون واقعين تحت

هيمنة غير المسلمين، بل محكومين من قبلهم. وشرع الأوروبيون في خلق دول ورسم حدود دون الاكتراث كثيراً للأنماط العرقية والتاريخية والقَبَلية، وغيرها من الأنماط القائمة الأخرى. بل عمدوا في أغلب الأحيان إلى استغلال الصراعات القبلية والطائفيَة من أجل تسهيل إخضاع السكان المحليين.

كنتُ جزءاً من مجموعة من المفكرين والشبان من الشرق الأوسط الذين كانوا يحاولون اكتشاف أسباب الانهيار، والطريق الذي يمكن أن يقودنا قُدماً. وقد قدَّم أتاتورك- الزعيم الشاب الذي حلَّ الخلافة العثمانية، وحوّل تركيا إلى دولة عصرية- فلسفةً علمانيةً تركتْ أثراً خاصاً في نفسي. لقد أُعجبتُ بطريقة أتاتورك بالمقارنة مع برنامج التحديث البطيء والكسول لملكنا في أفغانستان.

كلما كنت أزداد معرفةً بالشرق الأوسط الأوسع، كنت أزداد خجلاً من محنة أفغانستان. كانت الجامعة الأميركية في بيروت مرجلاً مصغَراً يغلي بالاضطراب الأيديولوجي والسياسي السائد في المنطقة. وكانت القومية العربية مشبعة بالحافز للتحديث، كما كان الزعيم المصري جمال عبد الناصر نجمها الهادي؛ رغم وجود قوى أخرى أيضاً، مثل حزبَي البعث في العراق وسوريا اللذين كانا رائديْن في التحديث العلماني. وكان يبدو أن القذافي الغامض- الذي أسقط النظام الملكي في ليبيا عبر انقلاب- ينتمي إلى التوجه نفسه؛ وإن كان ذلك بطريقة غريبة. في مختلف أنحاء المنطقة، كان هناك شبّان نفَد صبرهم يتحدَون وجهاً لوجه البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية. وكان أولئك القادة يأملون أن تُلهِم الهويةُ العربيةُ المشتركةُ الجماهيرَ العربيةَ وتحفِّزها، بيد أن الكثيرين منهم أيضاً سرعان ما طوّروا أنظمة ديكتاتورية شخصية لترسيخ سلطتهم بدلاً من البناء من أجل صالح الشعب.

وكانت هناك مجموعة صغيرة جداً من الطلاب الذين ينظرون إلى الإسلام على أنه الحل لمشكلات المنطقة. وكانوا يعتقدون أن العيش وفق المبادئ الإسلامية سيُعيد المنطقة إلى أمجاد الماضي. ورغم أن هذا التيار الفكري كان موجوداً منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، إلا أنه بدأ يكتسب جرعة جديدة من

الزخم. كانت جماعة الإخوان المسلمين أكبر وأهم الجماعات حينها؛ إذ كانت تملك قاعدة هامة في مصر، ويمتد نفوذها إلى المجتمعات السنّية في سائر أنحاء المنطقة. في الواقع، عندما كنت لا أزال في جامعة كابول، كان هناك أشخاص- وجماعات- متعاطفون مع الإخوان المسلمين يحاولون نشر آراء إسلامية في أفغانستان أيضاً. وكانت كتابات سيد قطب- التي ألهمت حركات إسلامية عنيفة لعقود- رائجة جداً في تلك السنوات. كما كنت أعلم أيضاً بشأن «الجماعة الإسلامية»؛ وهي حركة أصولية مشابهة في جنوب آسيا. مع ذلك، كان الإسلام السياسي يملك القليل من المناصرين بين طلاب AUB، الذين اختاروا عن وعي تعلُّم العلوم العصرية.

على مستوىً آخر، بدأتُ أرى أن الصراع على صياغة شكل الشرق الأوسط لم يكن صراعاً دائماً بين قوىً إقليمية رئيسةً فحسب، وإنما بين قوى خارج المنطقة أيضاً. كما أصبحت أدرك نفوذ إيران الضخم؛ وهو البلد الذي يملك إرثاً وثقلاً اقتصادياً وسياسياً مهماً بين المجتمعات الشيعية في دول خليجية أخرى. ومع انسحاب البريطانيين من الخليج عام 1971، تولّد فراغ كان شاه إيران يسعى لملئه. لكنّ طلاباً إيرانيين في AUB نَظَّموا مظاهرات غاضبة ضد الشاه لأنهم كانوا يعتبرونه دمية بيد الغرب، وغير مبالٍ برفاه شعبه.

كنت محظوظاً بتعلُّمي تاريخ الشرق الأوسط على يد أفضل الباحثين في العالم. كان أستاذي حنا بطاطو- الذي كتب واحداً من أهم الكتب حول تاريخ العراق- عالماً في السياسة العربية، ومؤرخاً لإنشاء الدول العربية الحديثة. لقد فوجئت في صفه بالتحدي الدائم والمتمثل في كيفية تحقيق وحدة وطنية في مجتمعات ذات انقسامات عميقة.

كان بعض أفضل أساتذتنا فلسطينيين. وكانوا واسعي الثقافة، ومحترمين، وينتمون غالباً إلى عائلات عريقة ولكنها في ذلك الحين كانت مشردة ومحرومة من إرثها. علمتُ بشأن جذور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من البروفيسور وليد الخالدي، الذي يقدِّم كتابه القيِّم، «من الملجأ إلى الغزو»،

سرداً نابضاً بالحياة على نحو مذهل لطرد اليهود من أوروبا الفاشية وبحثهم اليائس عن ملجأ آمن. كان الخالدي- الذي يبدو ويلبس مثل محاضر بريطاني من أوكسفورد- يتحدث بلهجة الطبقة البريطانية العليا، وينضح عرقاً في أطقمه الخفيفة والأنيقة؛ كما لو أنه لم يكن معتاداً على حرارة الصيف في الشرق الأوسط. شرح لنا الخالدي عن الدبلوماسية المعقدة والصراعات العسكرية المريرة التي أدَّت إلى المواجهة العربية الإسرائيلية. كان يُلقي باللائمة على ضعف الجانب العربي وخسّة القوى الأوروبية في ما يتعلق بمحنة الفلسطينيين؛ أكثر بكثير مما كان يلقيها على اليهود الذين كانوا- من وجهة نظره- يحاولون ببساطة وبشكل مفهوم الحفاظ على بقائهم. بيد أنه كان يقول إن البحث عن ملجأ للشعب اليهودي تحوّل إلى دافع للهيمنة.

على يد بطاطو والخالدي ويوسف إيبيش تعلّمت عن انحدار الإمبراطورية العثمانية وسقوطها، وظهور القوى الاستعمارية الأوروبية، وتقسيم الشرق الأوسط. لقد ساعدوني على فهم اليأس والخزي اللذين شعر بهما العرب عندما أخفقت جيوشهم في حرب عام 1948 ضد إسرائيل، وحين هُزِموا في حرب الأيام الستة عام 1967. كان موضوع الصراع العربي الإسرائيلي موضوعاً حاضراً دوماً بين زملائي الطلبة، ومشوباً بعاطفة جياشة. وقد كان الفلسطينيون ممثَّلين جيداً في الهيئة الطلابية في AUB، وكانوا يلعبون دوراً هاماً في النقاشات العامة والإدارة الطلابية. وأنا أيضاً كنت متعاطفاً بشدة مع الشعب الفلسطيني الذي لم يكن- برأيي- ضحية الإسرائيليين فحسب، وإنما أيضاً ضحية قادته والحكومات العربية. لقد خذل القادة الفلسطينيون شعبهم برفضهم تسويات سياسية ممكنة عام 1947 و1948 قدَّمتْ عروضاً أفضل بكثير مما قُدِّم على الطاولة بعد حرب عام 1967. وفي غضون ذلك، واصل الفلسطينيون فقدانهم أراضيهم ومنازلهم، أو أصبحوا لاجئين، أو وقعوا تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. كنت أنظر إلى قادة معظم تلك الدول العربية على أنهم لاعبون أنانيون يستغلون القضية الفلسطينية لتعزيز سمعتهم القومية العربية.

في الجامعة الأميركية في بيروت لم يكن حل الدولتيْن- الذي بدا معقولاً جداً بالنسبة لي- يحظى بأي شعبية. وكانت الغالبية الساحقة من الطلاب والمفكرين الفلسطينيين تصرّ على حل الدولة الواحدة؛ أي دولة غير طائفية ومتعددة الأعراق يملك العرب فيها أفضلية ديمغرافية على الأقلية اليهودية. ولكنني لم أكن أرى كيف يمكن لهذا النوع من الكيان أن يعمل، وذلك لأن الاختلافات بين العرب والإسرائيليين بدت ضخمة جداً.

ورغم أنني ما زلت مؤمناً بحل الدولتين، إلا أنني أملك اليوم موقفاً أشد تفصيلاً في ما يتعلّق بإسرائيل. فمع توسُّع معرفتي بتاريخ إسرائيل وعرضتها للتهديد في المنطقة، أصبحتُ أُقدِّر القضية الاستراتيجية والأخلاقية لدعم إسرائيل، إلى جانب البحث عن مخرج عادل للفلسطينيين.

....

حتى ضمن العالم الإسلامي المكافح، كان بلدي متخلِّفاً على نحو خاص. ولزيادة الطين بلّة، ابتليت أفغانستان عام 1971 بجفاف شديد. وقد نُشِرت تقارير تفيد بأن الهازارة ومجتمعات أفغانية معدمة بائسة أخرى كانوا يبيعون أطفالهم مقابل الحصول على الطعام. وخلال زياراتي الصيفية إلى كابول، رأيت أن نخبة المجتمع في العاصمة كانت في أحسن حال، لكن البلد بمجمله كان راكداً.

في الجامعة الأميركية في بيروت انضممت إلى رابطة الطلاب الأفغان، وانخرطت في مناقشات حامية حول ما ينبغي فعله. كنت أرى أنه بالرغم من أن الملك ظاهر شاه لم يكن يتقدم بسرعة كافية، إلا أن القيام بثورة شيوعية لم يكن بديلاً مرغوباً. وقد كان من بين المجموعات الأفغانية اليسارية الأشد تهوُّراً ما يُدعى بفصيلَيْ خلق والبرشم، المنحازيْن للاتحاد السوفييتي، وكذلك بعض الماويّين المناصرين للصين. تجادلتُ مع قادتهم وأعضائهم محذِّراً إياهم من أن نجاحهم يمكن أن يعود على أفغانستان بالوبال. وكنت أخشى أن تخسر أفغانستان استقلالها لصالح موسكو أو بكين؛ حتى لو تمكَّنوا من الوصول إلى السلطة.

كانت رابطة الطلاب الأفغان تنتخب رئيساً لها كل عام، فأردت المشاركة. وكان الطلاب المعارضون للشيوعية يركّزون في الغالب على دراستهم وحياتهم الاجتماعية، ولم يكونوا يكترثون كثيراً بالسياسة، فما بالك بالسياسة الطلابية؛ وهذه الفئة الخاملة بالذات هي التي سعيتُ لتعبئتها. في يوم الانتخاب، كان يتوجّب على المرشحين الإدلاء بخطاب. وقد اتهمني منافسي اليساري، جونيد شريف، بعصبية بأنني مناصر لأميركا، وغير جدّي بخصوص السياسة. في الحقيقة، كان محقاً في اتهام واحد؛ وهو أنني كنت مناصِراً لأميركا. وبعد فوزي بالانتخاب اعتذر شريف مما قاله، ثم علمتُ لاحقاً أنه هاجر إلى الولايات المتحدة.

....

بحلول عام 1972، عندما كنتُ طالباً في السنة الثالثة في بيروت، أصبحت لدي خطة واضحة لحياتي. إذ كنت سأنهي دراستي الجامعية، وسأعود إلى أفغانستان وأساعد في إصلاح بلدي الفقير البائس. وفي السياق، سأتزوج من فتاة أفغانية جميلة. ولكن، قبل ذلك، لمَ لا أواعد الفتيات وأخالط الناس في AUB؟ كان حفل العشاء السنوي بمناسبة العام الاجتماعي الطلابي يتضمَّن حفلاً راقصاً كبيراً يُقام على ملاعب التنس الفسيحة الواقعة عند طرف الحرم، بين مسكن الفتيات وقاعة البستاني والسفارة الأميركية التي كانت في ذلك الحين تشغل مكاناً جميلاً على الطريق الساحلي، ولكنها ستتعرَّض للتفجير لاحقاً وسيُعاد بناؤها في مكان آخر. بالطبع، تُربّى الفتيات العربيات ليكنّ محافظات، ولهذا السبب كانت اللجنة الاجتماعية بحاجة لتقديم بعض الحوافز من أجل إقناعهن بحضور الحفل، وكان الدخول المجاني للسيدات من بين تلك الحوافز.

عند المدخل، جلستْ مجموعة من الشابات اللواتي كنّ يجمعْن بوجوه عابسة رسوم الدخول من الطلاب الذكور. تظاهرتُ بأنني غاضب بسبب هذا التمييز الصارخ وقلت لهن: «ما هذا؟ تتحدثن عن المساواة بين الرجال والنساء،

وها أنتن تتعاملن بتمييز ضد الرجال». فضحكن، ولكنهن رفضن دخولي بدون دفع الرسوم. لكنني كنت أملك المزيد من الحجج، فتابعت قائلاً: «من قال إنني رجل؟ ألا تقفزن إلى الاستنتاج بسبب لحيتي فقط؟». غير أن هذه الحجة كانت أقل إقناعاً لهن. وفي نهاية المطاف، دفعت الرسم غير منتبه إلى أنني كنت على وشك الالتقاء بزوجة المستقبل.

لاحظت تشيريل عندما كنت أقدم أدائي ذاك عند المدخل؛ إذ كانت تقف خلفي مباشرة في الصف. لقد ابتسمتْ قليلاً لدى سماعها ما قلته، وأعترف بأنني فُتنتُ منذ أن رأيت تلك الابتسامة والشعر المجعد والتنورة القصيرة الجلدية الأرجوانية التي كانت رائجة في الجامعة في ذلك الحين؛ حتى بالنسبة للفتيات العربيات. رقصنا في معظم تلك الأمسية. لكنها عندما أرادت التحدث بشكل خاص حول أطروحة كانت تكتبها حول القومية العربية، وسألتني عن الوضع في بلدي، أدركتُ أنني كنت أتعامل مع امرأة أروع مما كانت توحي به تنورتها القصيرة.

تشيريل نصف أوروبية ونصف أميركية. كان والدها جندياً أميركياً في الحرب العالمية الثانية، وقد التقى أمها النمساوية في فيينا المحتلة. عندما بدأنا نتواعد، كنا نتناول الغداء معاً كل يوم تقريباً في شارع بليس. وبما أن تذاكر السينما كانت رخيصة جداً ودور السينما كانت فاخرة تماماً في شارع الحمرا، فقد شكَّل ذلك، بالإضافة إلى حفلات الرقص التي كانت تستضيفها مجموعات من الطلاب، معظم أنشطتنا الترفيهية. ولكن، كان هناك التسوُّق أيضاً؛ فتشيريل كانت تعشق التسوُّق؛ سواء أكان ما تتسوّقه حليّاً مبهرجة ورخيصة في السوق، أم فواكه أكي دنيا طازجة من العربات، أم مجرد بقالة كانت تأخذها إلى غرفتها في السكن الجامعي. وأنا كنت أفرح بأي عذر يسمح لي بأن أمضي الوقت معها، ولذلك كنت أرافقها؛ مع أنني كنت أكره التسوُّق. وقد كانت مرافقتها تجعلني دائماً أواجه معضلة. فمن جهة، لم أكن لأسمح بأن تحمل تشيريل أكياس التسوُّق؛ إذ كان يتوجب عليَ أن أكون رجلاً لطيفاً (جنتلمان). ولكن

مـن جهة أخرى، إذا شـاهدني زملائي الذكور– وعلـى الأخص الأفغان منهم– كنت سـأصبح موضع سـخريتهم؛ لأنه من غير اللائق بالنسـبة إليهم أن يحمل ذكر أفغاني فخور الأكياس من أجل امرأة. غير أن هيامي تغلّب على كبريائي.

من الأشـياء الرائعة التي كانت تميّز بيروت قربُها من أماكن إقليمية كثيرة. سـافرنا أنا وتشـيريل معاً إلى دمشـق وحلب. وذهبنا إلى القاهرة وموسـكو في رحـلات طلابيـة نظّمتهـا الجامعـة. كمـا تجوَّلنا فـي أرجاء لبنـان. وفي إحدى جولاتنا، شـاهدنا فرقة ألفين إيلي وهي تؤدي عروضها على خلفية آثار بعلبك التاريخيـة الرائعة؛ المدينة التي سـتصبح في ما بعـد أحد معاقل حزب الله. كما ذهبنا إلى طرابلس وإلى صيدا المتلألئة.

كانت تشيريل تعشق السفر، ومسكونةً بفضول لا يعرف التعب في ما يتعلّق بالناس والأماكن. لم تكن لديها أي مشكلة في ركوب سيارات الأجرة العمومية المكتظـة ذات ماصـات الصدمات المريعة التي تأخـذك في رحلة طويلة ومليئة بالمطبات من بيروت إلى حلب مقابل بضعة دولارات. كما أنها لم تكن تؤمن بالراحة؛ ففي اللحظة التي كنا نصل فيها إلى أي فندق رخيص ومليء بالبراغيث كان بإمكاننـا تحمُّـل نفقتـه، كنـتُ أجدهـا مسـتعدة للذهـاب لرؤيـة الجوامـع والقلاع والأسواق المحلية والأماكن السياحية الأخرى الموجودة على لائحتها المدروسة.

في ذلك الحين، كانت تشيريل مثلي متعاطفة مع الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في بؤس لا يستحقونه– وبشكل واضح للعيان– في المخيمات المحيطة بضواحـي بيـروت الفاخـرة. كانت بعض مواعيدنـا عبارة عن جـولات تنظّمها الهيئة الطلابية إلى مدن مثل النبطية؛ حيث كنا نمضي عطلة نهاية الأسبوع هناك في تنظيف الأنقاض التي خلَّفتها الغارات الجوية الإسرائيلية، ونقضي الليل في مبانٍ مهجورة، ونشارك في «نزهات تضامنية» ينظّمها القرويون المحليون.

سـواء أحصـل ذلـك في القاهـرة أم دمشـق أم حلـب، كان الحـوار الذي يُجريه السـكان المحليون يتبّع دوماً مسـاراً واحداً. إذ كان أصحاب المحلات

التجارية والنُّدل يسألوننا عن مسقط رأسينا. ومن المفارقة المثيرة للدهشة أن الشرح كان أسهل بالنسبة لتشيريل مما كان بالنسبة لي؛ فالجميع كانوا يعرفون أميركا، وبفضل برونو كرايسكي- مستشار النمسا في ذلك الحين الذي كان يدعم الحقوق الفلسطينية- كانوا يعرفون النمسا أيضاً، ويصيحون مبتهجين: «آه، أوتريتش!».

أما أفغانستان فكانت أمراً آخر. وما أثار استغرابي هو أن الكثيرين من محاورينا كانوا يسمعون للمرة الأولى بوجود بلدي، فيسألونني بفضول كبير: «أين يقع هذا البلد؟». في البداية، كنت أرسم خرائط مفصّلة على قصاصات من الورق، ولكنني اكتشفت بعد فترة قصيرة بأنني أستطيع أن أقول فقط «بعد إيران». وكان ذلك السؤال يتبعه دائماً السؤال التالي: «والناس هناك، هل هم مسلمون؟». وعندما أردُّ بالإيجاب، كانوا يقولون على الفور: «الحمد لله». وقد حدث أكثر من مرة أن فرحَ أحد الغرباء بهذا الاكتشاف بوجود أرض جديدة مسكونة بمسلمين مثله؛ لدرجة أننا عندما حاولنا دفع فاتورة المطعم، قيل لنا إنها دُفِعت مسبقاً.

كان أشرف غاني، الذي سافر معي إلى الولايات المتحدة كطالب في برنامج الخدمة الميدانية الأميركية، من بين الطلاب الأفغان في جامعة AUB. كان غاني ينتمي لعائلة أفغانية بارزة، وكان والده يشغل منصباً رفيعاً في الحكومة الأفغانية. كان شاباً طموحاً، ويعمل في السياسة. ومع أنه كان قومياً أفغانياً في ذلك الحين، إلا أنه كان أقرب مني بدرجة كبيرة إلى يسار الطيف. أصبح أشرف غاني رئيساً لأفغانستان عام 2014.

حين بدأتُ أفكر في خطواتي التالية، حثّني عدة أساتذة على البقاء لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط. أحببتُ الفكرة، ووافق مدير الوكالة الدولية للتنمية الدولية على تمديد منحتي لعامين آخرين.

في رسالة تخرُّجي ركّزتُ على مصر؛ وخصوصاً على تفاعل عبد الناصر مع الغرب. كنت مفتوناً بعبد الناصر الذي بدا لي القائد المحدِّث الذي تحتاج

إليـه المنطقـة. ولكـن، تبيَّن لي أن تفاؤلي كان واهيـاً، وذلك لأنه تغيّر من كونه شـخصية وطنية وقومية منفتحة على الغرب إلى زعيم ديكتاتوري يسـعى لتنفيذ سياسات اشتراكية. وفي نهاية المطاف، انحاز إلى الكتلة السوفييتية.

كنت في بيروت عندما نفَّذ داوود خان انقلاباً على الملك ظاهر شـاه عام 1973. تذكّرت حادثة عض الأذن فشعرتُ بالامتنان لأن الانقلاب جرى بشكل سلمي على الأقل؛ بينما كان الملك يقضي إجازة في روما.

أربـك عـدم الاسـتقرار الـذي سـاد فـي أفغانسـتان خططي. فقـد دعمتِ الحكومة الأفغانية دراستي في بيروت شريطة عودتي إلى البلد. ولكن، نظراً إلى تغيُّر الظروف السياسـية، سـأل مدير الوكالة الأميركيـة للتنمية الدولية الحكومةَ الأفغانيةَ عمّا إذا كانت تمانع إكمالي دراسـتي للحصول على شـهادة الدكتوراه لأننـي تلقيت منحة للدراسـة في جامعة شـيكاغو. وسـأبقى طـوال العمر ممتناً للموظف الإداري في وزارة التخطيط الذي أتاح لي– بعد أسبوع– قبول العرض.

سـافرتُ إلى الولايات المتحدة في الخريف. وكنا أنا وتشـيريل قد عقدنا خطبتنا قبل عودتها إلى النمسا لتكمل دراستها لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة فيينـا. كنـا ننوي إنهاء دراسـتنا في الخـارج، ومن ثم الانتقال إلـى كابول حيث سأعمل في السياسة، فيما ستعمل هي في قضايا التنمية وحقوق المرأة.

الفصل الرابع

استراتيجي طموح

شيكاغو ونيويورك، 1974- 1980

كان من الرائع العودة إلى التراب الأميركي. وصلتُ هذه المرة بثقة أكبر بالنفس. ولكن، حال دخولي الموقع الأكاديمي المبجَّل لجامعة شيكاغو شعرت بقليل من الخوف أيضاً.

انتقلت إلى منزل كبير ومهيب للطلاب الدوليين. كانت الغرفة المخصصة لي تقع في طابق مختلط (co–ed floor)، وكان ذلك مفهوماً جديداً بالنسبة لي. ولهذا السبب، تفاجأتُ عندما ذهبت إلى الحمام في صباح اليوم التالي كي أستحم فصادفتُ شابة ترتدي ثياباً مكشوفة وتنظِّف أسنانها بالفرشاة أمام المغسلة بدون اكتراث. عرّفتُ عن نفسي بينما كنت أشدُّ المنشفة بقوة أكبر حول خصري.

كنت قد وصلتُ قبل أسبوعين من بدء المحاضرات، ولهذا السبب قررت التعرُّف على المنطقة. وقد قالت لي السيدة الجالسة وراء طاولة الاستقبال بينما كانت تفتح خارطةً مطويةً: «إن الجامعة أشبه بجزيرة وسط بحر من الأحياء "الصعبة"»، فإذا أردتَ الذهاب إلى وسط شيكاغو، ينبغي عليك أن تستقل القطار أو سيارة أجرة. وإذا أردتَ إيجاد مطاعم جيدة فينبغي الذهاب إلى الجانب الشمالي من المدينة». غير أن كلامها زاد فضولي أكثر. لذا، جنَّدتُ اثنين من زملائي المقيمين في منزل الطلاب الدوليين لمرافقتي، وانطلقنا لاستكشاف الجانب الجنوبي.

صدمني مستوى الفقر، ومنظر الرجال المتكاسلين في الشوارع في وقت

العمل. تحدثنا مع زوجين كهلين فأخبرانا عن ملاحظاتهما حول الجريمة، والشرطة المحلية المتوحشة وعديمة الشعور، وتفشّي المخدرات، والبطالة. كما اشتكيا من تركيز الشبّان كثيراً على الرياضة؛ أَمَلاً بأن يصبحوا مشهورين، مع أن قلة منهم بالطبع كانوا ينجحون في ذلك. تلك الشريحة من المجتمع الأميركي لم تكن تشبه على الإطلاق الشرائح التي رأيتها في جولتي التي كانت منظَّمة بعناية عبر الولايات المتحدة مع برنامج الخدمة الميدانية الأميركية.

....

خلال الأسبوع الأول، ذهبت لرؤية البروفيسور المشرف عليَّ، مورتون كابلان، لمعرفة المواد التي ينبغي علي أخذها. حيَّتني مساعدته، وكانت امرأة لطيفة من السويد، ثم فتحت درج مكتبها وأخرجت سلسلة مفاتيح تحوي أكثر من عشرة مفاتيح. جرَّبَتها الواحد تلو الآخر لفتح باب المكتب المجاور، ولحسن الحظ لم تكن بحاجة إلى تجريب كل المفاتيح؛ لأن الثالث كان المطلوب. ثم أشارت لي كي أقترب. نظرتُ إلى الداخل، فرأيت البروفيسور كابلان في نهاية غرفة طويلة مظلمة يقرأ شيئاً ما تحت ضوء مصباح صغير.

غير راغب بمقاطعة سلسلة أفكاره، قلت بنعومة: «بروفيسور كابلان؟». لم يُجبْ، فتقدَّمت منه أكثر وكررت اسمه، غير أنه لم يجب أيضاً. حينها فكرت في أنه ربما كان يعاني من مشكلة في السمع. اقتربتُ منه أكثر، وحاولتُ مرة أخرى إثارة انتباهه.

رفع ناظريه ببطء عما كان يقرأه، فرأيتُ أنها جريدة، ثم قال بنبرة حادة وغير مرحِّبة: «ماذا؟».

بالكاد تسنّى لي الوقت لتقديم نفسي قبل أن يقاطعني قائلاً بالنبرة الحادة نفسها: «هذه جامعة شيكاغو. إذا كنت لا تعرف المواد التي ينبغي عليك أخذها فأنت في المكان الخطأ».

بمعنى من المعاني، أعطاني البروفيسور كابلان مقدمة مناسبة. وهكذا، تعلَّمت بسرعة أن جامعة شيكاغو كانت تفضِّل مقاربة حادة، بل عدوانية،

للتعليم، فتبنَّيتُها. عندما كنت يافعاً في أفغانستان، كنت أستمتع برياضة الملاكمة. أما هنا فالملاكمة كلامية وذهنية.

تقول تشيريل دائماً إن السنوات التي أمضيتها في جامعة شيكاغو قد غيَّرتني؛ ولكنها لا تقصد بذلك أي إطراء. فقد استاءتْ كثيراً عندما سمعتْ أحد أساتذتي- في لقاء اجتماعي- يتحدث بإسهاب حول كيف أنه «مسحَ الأرض» بخصم في إحدى المناظرات. قالتْ لي إنها تفضِّلني قبل شيكاغو، ولكنني أوضحت لها بأنها هي نفسها- حتى بدون تدريب شيكاغو- لم تكن خجولة، وكانت تتبع أسلوباً غير مُهادِنٍ في النقاش حين تكون القضية هامة بالنسبة إليها.

حصل معي لقاء مغيِّر للحياة في اليوم الأول من الدراسة. فقد كنت في طريق عودتي إلى المنزل حين صادفتُ اثنين من أصدقائي الجدد. كانا يمضيان فترة استراحة قصيرة من محاضرة للبروفيسور ألبيرت وولستيتر. أثارا اهتمامي عندما أخبراني بأن وولستيتر أشار إلى وزير الخارجية كيسنجر باسمه الأول «هنري»، والرئيس كينيدي أيضاً باسمه الأول «جاك». ثم اقترحا عليَّ حضور بقية المحاضرة معهما.

وجدتُ مقعداً في الصف الخلفي. كان وولستيتر يشرح وجهة نظر كانت شائعة لدى بعض باحثي العلوم السياسية في تلك الفترة، ويمكن تلخيصها على النحو التالي: في أية نقطة من الزمن، يكون هناك احتمال اندلاع حرب، ويزداد الاحتمال مع مرور كل سنة. وعليه، فالحرب حتمية مع الزمن.

لم تقنعني تلك النظرية كثيراً، فرفعتُ يدي وقلت: «ولكن، في أي نقطة زمنية، يكون هناك أيضاً احتمال معيَّن لحدوث سلام دائم؛ ما يعني أنه في نقطة ما يجب أن يحدث سلام». سُرَّ وولستيتر بما قلته، وطلب مني مقابلته بعد المحاضرة. وعندما التقينا، دعاني للانضمام إلى حلقة بحثه.

كان وولستيتر نفسه يعتقد أن تجنُّب الحرب ممكن، لكنّ السلام يتطلب استراتيجية ردع مستمرة. وقد عبَّر عن رأيه هذا في مقال شهير بعنوان «توازن الرعب الدقيق» نُشِر في مجلة فورين أفيرز (شؤون خارجية) عام 1958.

كان وولستيتر شخصاً مثيراً للاهتمام. وبالإضافة إلى موقعه في جامعة شيكاغو، كان يملك شركة تحت اسم بان هيوريستيكس في كاليفورنيا تقوم بمشاريع بحثية واستشارية لصالح الحكومة. وكان يعيش في منزل جميل في هوليوود ذي حديقة مزروَعة بأشجار الخيزران وتحتوي على بركة سباحة. كان يطير إلى شيكاغو في الصباح للتعليم في الجامعة، ويعود إلى كاليفورنيا في المساء. إن الذكرى الأكثر رسوخاً في ذهني عنه هي رؤيته في واحدة من سياراته الرياضية دون تثبيته حزام الأمان، واضعاً حقيبته على مقعد الراكب، ومعتمراً قبعته، ومتحدّثاً إلى مسجلة كاسيت وهو يسرع في طريقه إلى المطار، متأخراً كالعادة.

وكان وولستيتر أيضاً يملك شقة على الشاطئ الشمالي لشيكاغو، ذات إطلالة ساحرة على بحيرة ميتشيغان. وفي هذه الشقة، كان يعقد حلقة بحثه حول الانتشار النووي؛ حيث كان الطلاب يلتقون أثناء الغداء، حيث يتمّ إحضار الطعام عادة من مطعم راقٍ.

كان وولستيتر يملك ذهناً صافياً كاستراتيجي؛ على نحو غير عادي. لقد تعلَّمتُ الكثير من التفاعل معه بينما كان يعمل على حل المشكلات. فقد كان يطرح أسئلة أساسية، ولا يأخذ أي مشكلة سياسية بقيمتها الظاهرية. وقبل البدء بالتحليل أو وضع حلول سياسية، كان يكرِّس وقتاً طويلاً لتصويب السؤال .

لم يكن وولستيتر من النوع الذي يهاب رتبةَ محاوريه في عالم السياسة أو مكانتهم. وعندما كان يقوم بعمل تعاقدي لصالح الحكومة، لم يكن تحليله يتأثر بمن يدفع الفواتير. علاوة على ذلك، كان وولستيتر يتميّز بإصراره العنيد؛ فحين كان يعتقد أن سياسة ما خاطئة، كان يتصل بجميع مستويات الحكومة؛ من كبار الوزراء إلى أصغر الموظفين.

دعاني وولستيتر لأكون مساعده في عمله البحثي فقبلت. وبعد فترة قصيرة، أصبحت موظفاً في شركة بان هيوريستيكس. وللمفارقة، بعد انتهاء مشروع عملتُ فيه، لم يُسمَح لي بقراءة عملي الخاص لأن الدراسات صُنِّفتْ

بأنها سرّيّة من قِبل الوكالة الأميركية للحد من الأسلحة ونزع الأسلحة، ولم أكن أملك تراخيص أمنية كطالب أجنبي.

كان وولستيتر مؤمناً بالقاعدة التي تقول إنه ينبغي عليك تحديد افتراضاتك والتشكيك فيها. فبرأيه، ليس ما لا تعرفه ما يوقعك في المشاكل، بل الأشياء التي تكون متأكداً منها ثم يتبيَّن أنها خاطئة. في أي مشكلة تتعلق بالسياسات، ابدأ بالتثبُّت من افتراضاتك استناداً إلى التاريخ أو الوقائع الحالية أو الحقائق المتعارف عليها.

حثَّني وولستيتر على التفكير ملياً في الحالات الطارئة والتخطيط لها. يميل المسؤولون عموماً- كما سأختبر مراراً وتكراراً على نحو مثير للإحباط في مواقعي الحكومية اللاحقة- للنظر إلى نتائج معينة على أنها حتمية. أما وولستيتر فقد علَّمني ألا أكون متيقّناً من أن سياسة ما سوف تسير تبعاً للخطة.

وكان يذكّرني دوماً بأنني- في المسائل الاستراتيجية- أتعامل مع كائنات بشرية. يتوجَّب عليك معرفة نظرائك، واكتشاف ما يقدِّرونه ونظرتهم إلى العالم كي تفهم أفعالهم وتتوقّع ردود أفعالهم. إن إسقاط طريقة تفكيرك على الآخرين وسيلة مؤكدة لإساءة فهم خصومك. وسواء أكنت تتعامل مع خصوم أم لا، فأنت بحاجة إلى أن تتفهَّم اللاعبين الآخرين كي تفهمهم.

وكان وولستيتر يُشدِّد على تأثير التقنيات المتغيِّرة، ويحثُّ الطلاب على القيام بما سيُدعى لاحقاً «التحليل المستقبلي البدائلي». ويعني هذا المصطلح وضع عدد من النتائج المستقبلية المحتملة لقضية معينة أو وضع معين، ومن ثم التفكير في الخطوات الضرورية لتحريك الأحداث في مسار ما بغية الوصول إلى النتيجة المرجوّة.

وكان يؤمن بأهمية تحليل التكاليف النسبية- المادية وغير المادية- لاتباع مسار عملي معين؛ ليس تكاليف تنفيذه فحسب، بل التكاليف المفروضة مباشرةً على الطرف الآخر، وتلك التي سيضطر الطرف الآخر لتحمُّلها بغية صدِّ أو إفشال مثل هذا العمل. هذا التبادل في الكلفة يمكن- بحسب اعتقاده-

أن يؤدي إلى صياغة قرارات بالتصعيد أو تخفيف التوتر.

وكان وولستيتر يشجِّعني دوماً على التفكير في جميع الخيارات قبل التوصل إلى حكم بشأن «الحل الأنجع»)أفضل الخيارات).

ترأس وولستيتر اللجنة التي عاينتْ أطروحتي، وقد استفدتُ من شبكته الشخصية في عالم السياسة. خلال عهد الرئيس فورد، قدَّمتُ استشارة لوزير الدفاع جيمس شليسينجر. كما طُلب مني إعطاء استشارة لعدد من طلاب وولستيتر وزملائه السابقين، الذين كانوا قد أصبحوا مسؤولين في واشنطن، وكان من بينهم بول ولفوويتز وأندرو مارشال؛ مدير مكتب التقييم الصافي في البنتاغون، والذي كان دوماً يصغي بانتباه بطريقته المميزة الشبيهة بالطريقة البوذية.

....

في تلك الأثناء، كانت تشيريل قد أنهت شهادة الدكتوراه في فيينا عام 1976 بدرجة امتياز باهر (تحت رعاية الرئيس)؛ وهي نتيجة تأتي مع خاتم ذهبي مُقدَّم من الرئيس النمساوي، وعرض تلقائيّ بالعمل كبروفيسور مساعد. وكان ذلك عرضاً يصعب رفضه. لذا، كنا أمام ثلاثة خيارات: إما الاعتراف بأن خطتنا الأصلية لم تعد ممكنة بسبب الاضطرابات السياسية في أفغانستان وفرصنا المهنية المتباعدة؛ وبذلك تعتبر لاغية، أو رمي قطعة نقدية لاختيار من منا سيتخلّى عن فرصه من أجل أن نكون معاً، أو التعامل مع المسافة وابتكار ترتيب يجمع بين القارتين. وبتفاؤل الشباب، اخترنا الحل الثالث.

في صيف عام 1979، كان الوقت قد حان للزواج بشكل رسمي بعد الانتهاء– نوعاً ما– من الأمور اللوجستية. كنت أعمل في مكتب وولستيتر في لوس أنجلوس، وكانت تشيريل تمضي عطلتها الصيفية برفقتي. بيد أن إقناع تشيريل بعقد الزواج كان يستلزم مني التغلُّب على بعض العوائق العقائدية. على أي حال، كانت تلك ذروة حقبة المساواة بين الجنسين، ولم يكن باستطاعة المرء المجازفة بتسلُّل أي نزعات ذكورية بائدة إلى المراسم، وخاصة لأن

الطاعة لم تكن سمة تشيريل الطاغية. أرشدتني مكتبة النساء في ويستوود في لوس أنجلوس إلى كاهنة تُدعى لوسيا تشابيلا، وكانت أميركية من أصل أفريقي، قصيرة القامة ومجعدة الشعر. استقبلتنا الكاهنة في كنيستها الأنيقة الواسعة، سانتا مونيكا، وأسَرَّتْ لنا بأننا سنكون أول عروسيْن تعقد قرانهما. قالت لنا: «يبدو أنكما تعرفان ما تقومان به، ولهذا لستما بحاجة إلى عظتي. ولكن، بما أنكما أول عروسيْن أزوِّجهما، سأكون بحاجة إلى التزامكما بنذوركما. ابقيا معاً». لأن انفصالنا سيكون فألاً سيئاً بالنسبة إليها؛ بحسب تفسيرها. «عِداني بأن تتصلا بي للمشورة إذا تعرّضتما لمشكلة». فوعدناها بذلك، ثم أكملتْ طقس تزويجنا وهي تنظر بين الحين والآخر إلى كتاب أمامها للتأكُّد من أدائها المراسم بشكل صحيح.

كان ذلك أمراً غير تقليدي بالنسبة لي، وبالتأكيد بعيداً جداً عن تربيتي الإسلامية. ولكن، كان هناك أمر مؤثر بخصوص صدق كاهنتنا؛ فقد مضت خمسة وثلاثون عاماً على زواجنا حتى الآن، لذا لا يمكنكم المجادلة بشأن النتيجة.

يسأل الناس أحياناً عن رد فعل عائلتي حول زواجي بأميركية مسيحية. في الحقيقة، لم يُثِرْ هذا الأمر أي مشاكل. ربما كان أبواي يفضِّلان زواجي من فتاة أفغانية، ولكنهما لم يقولا أي شيء. في الواقع، لم تكن العرائس الأجنبيات غير مألوفات في أفغانستان، وكنَّ يحظين بالكثير من الترحاب والمحبة. كما أن بعضاً من زملائي الطلاب الأفغان اختاروا عرائس أجنبيات أيضاً؛ حيث تزوَّج أشرف غاني من لبنانية مسيحية، بينما تزوَّج أصدقاءٍ آخرون من فلسطينيات وأميركيات وأوروبيات من جنسيات مختلفة.

غير أن الوضع كان أكثر تعقيداً بالنسبة لعائلة تشيريل. إذ كان والدها يعرفني بفضل رحلات عمله إلى بيروت، وكنا على علاقة جيدة، لكنّ أمها لم تكن سعيدة بزواجنا؛ رغم أنها لم تكن تعارضني شخصياً. لكنّ المشكلة كانت تكمن في وسائل الإعلام الألمانية، وبينها صحيفة بيلد زيتونغ التي كانت والدة

تشيريل تقرأها يومياً؛ حيث كانت مليئة بقصص مأساوية تتحدث عن أشياء فظيعة حدثت لفتيات غربيات تزوَّجْن من رجال مسلمين، وعُدْن معهم إلى بلدانهم. فبدلاً من الشقق العصرية التي وُصفت لهنّ، وجدن أنفسهن منفيات في قرى بدائية ونائية، وعرضة لمعاملة سيئة من عائلات أزواجهن، ومعزولات عن الناس، ومرغمات على تحمُّل زوجات أخريات. لحسن الحظ، طوّرنا أنا وحماتي في نهاية المطاف علاقة ولع متبادلة، فكلانا نملك حسّاً متشابهاً بالفكاهة، وقد تعلَّمتُ الكثير من قصصها حول معاناة المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية وإعادة بناء أوروبا بعد تلك الحرب.

....

في نيسان من عام 1978، خلال فصلي الأخير في جامعة شيكاغو، أطاح انقلابٌ بنظام الرئيس داوود خان في أفغانستان، واستلم حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني السلطة في البلد. ذُهلتُ لدى سماعي خبراء أميركيين يقولون إن قادة الحزب الديمقراطي الشعبي الأفغاني كانوا مجرد «إصلاحيين زراعيين»، وليسوا شيوعيين مدعومين من الاتحاد السوفييتي.

افترضتُ أن الأفغان سيقاومون النظام الجديد لأنهم متديِّنون ملتزمون، ولن يقبلوا بأن يُحكَموا من قِبَل ملحدين، ولأنهم أيضاً شديدو الاعتزاز باستقلالهم، حيث سيرفضون أن يصبحوا دولة تابعة للسوفييت.

أردتُ الإعلان عن موقفي، ولكنني خشيت على عائلتي التي كانت لا تزال في أفغانستان. حتى إن شقيقي المراهق ديفيد اعتُقل بسبب مشاركته في مظاهرة مناهضة للشيوعية. لهذا السبب، كتبتُ في أوائل 1979 مقالاً في مجلة أوربيس (*Orbis*) تحت اسم مزيف هو «هانّه نيجاران»، وكان يعني باللغة الدارية «كن يقظاً». قلتُ في المقال إن الأفغان سيثورون على الأرجح ضد الحكومة الشيوعية الجديدة، وإن الاتحاد السوفييتي سيجد نفسه في نهاية المطاف أمام خيارين: إما ترك حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني يسقط، أو التدخُّل عسكرياً. وفي ذلك الحين، اعتُبرتْ آرائي تهويلية.

فـي كانـون الأول 1979، تلقيّتُ اتصالاً غيـر متوقع من ويليـام جريفيث، أحـد مستشـاري زبيغنيو بريجينسـكي؛ مستشـار الأمن القومـي للرئيس كارتر. كنتُ في ذلك الحين بروفيسوراً مساعداً في جامعة كولومبيا. وقد قال لي إنني «كُشِـفْتُ»، وإن مقالاتـي أثـارت الاهتمام في البيت الأبيض. وسـألني إن كنت أرغب بالاعتراف بذلك وتقديم المساعدة للسياسة الأميركية في ما يتعلق بهذه القضيـة. فقلـت لـه إنني أحب المسـاهمة في المداولات السياسـية، ولكنني ما زلت غير قادر على الإعلان عن نفسي بسبب وجود عائلتي في أفغانستان.

....

بمناسـبة رأس سـنة 1978، خططنا أنا وتشـيريل للقيام برحلة إلى باريس. حينها، كان الاضطراب السياسـي المنتشـر في الشـرق الأوسـط يشغل تفكيري على نحو متزايد؛ فبالإضافة إلى الانقلاب في أفغانستان، كانت هناك مظاهرات ضخمة معارضة لشـاه إيران. ولهذا السـبب، فكَّرتُ في أنه سـيكون من الممتع مقابلـة أحد الزعماء الأساسـيين للمعارضـة الإيرانية، آية الله روح الله الخميني، الذي كان يعيش منفياً في بلدة صغيرة خارج باريس تُدعى نوفل لو شاتو.

أعطانـي أحـد زملائـي اسـم واحد مـن مسـاعدي الخمينـي، وكان يُدعى إبراهيم يزيدي. صحيح أننا لم نكن نعرف اسـم الشـارع الذي يقيم فيه، ولكنّ ذلـك لـم يكن مهماً؛ لأن كل ما كان علينا فعله حال نزولنا من القطار في نوفل لـو شـاتو هـو اللحـاق بموكـب الإيرانييـن الذاهبين إلى الوجهة نفسـها. شـرع أحدهم بالحديث معي بالفارسـية لاعتقاده أنـي إيراني ومناصر للخميني مثله. وفور وصولنا إلى منزل عادي صغير من منازل الضواحي، أُدخِلْتُ مباشرة إلى يزيدي.

عرَّفتُ عن نفسـي بأنني أكاديمي زائر، وجلسـنا لنتحدث. سـألتُ يزيدي- وهو التكنوقراطي والمعتدل- عن السـبب الذي يجعله يعمل لصالح شـخصية دينية، فأكَّد لي أن الخميني لم يكن إلا زعيماً رمزياً، وأن إيران بعد الثورة ستمر في مرحلة تطبيع، وبعدها سيعود رجال الدين إلى مجالهم الخاص.

أدخلني يزيدي إلى غرفة انتظار مزيّنة بسُجُد إيرانية فاخرة، وصور لشخصيات دينية، وساعة جدارية أوروبية بدت وكأنها من مخلّفات قاطن سابق في المنزل. ثم خضعتُ لاستجواب شبيه بمقابلة عمل غير رسمية.

وفي اليوم التالي، عدتُ لرؤية الخميني في فيلا مجاورة. كان مهذباً ولكن من دون ابتسام، وكان يرتدي زيه الديني الكامل، ويجلس على الأرض مُتربعاً. قال له أحد مساعديه، غير عالم بأنني كنت أفهم الفارسية: «أخبر البروفيسور الأميركي بأننا نريد الديمقراطية وحقوق المرأة. فهذا ما يحب الأميركيون سماعه».

سألتُ الخميني عن رؤيته السياسية لإيران، وعن كيفية تخطيطه لحكم البلد. لم يكن الخميني ينظر إلى عينيَّ إلا على نحو عابر، وكان يمسّد لحيته بين الحين والآخر، ولكنه مع ذلك بدا مهتماً، بل وذا شخصية آسرة أيضاً.

بدأ بالقول إن نظام الشاه لم يكن شرعياً؛ لأنه لم يكن مؤسَّساً على الشريعة الإسلامية، أياً تكن درجة الرفاه التي وصلتْ إليها الأمة. ونتيجة لعلمانيته وقمعه المحلي، فقَدَ الشاه صلته بالناس. وأشار إلى «جمهورية» أفلاطون كنموذج. أما في الجمهورية الإسلامية، فالسلطة ينبغي أن تكون بيد العالمينَ بالشرع الإسلامي، أي علماء الدين.

سألتُ الخميني عن كيفية توفيقه بين فكرة مرتكزة على الدين والمتطلّبات العملية للحكم، فقال إن علماء الدين سيصيغون الأجندة الأخلاقية للدولة، في حين أن التكنوقراطيين سيؤمنون المهارات الإدارية اللازمة لتنفيذ البرنامج الأصولي. وعند نهاية حوارنا، طلب الخميني من مساعده إعطائي كدسة ضخمة من الكتب والأوراق وشرائط كاسيت تحتوي تسجيلات لمحاضراته. وكان يتوجّب عليّ دراستها كلها كي نلتقي مجدداً.

غادرت المكانَ شاعراً بالقلق. فقد أدركتُ أن الخميني يملك مجموعة واضحة من الأفكار الاستبدادية وخطة معقدة لتنفيذها. كانت المواد المقروءة تتضمن حملة دعائية قاسية وأحياناً مزيَّفة ضد الشاه. على سبيل المثال،

أوردَ أحـد الكتب- كدليل على أن الشـاه كان «عميـلاً للصهيونية»- صورة لقاء ودِّي تجمع بين الشـاه والقائد الإسـرائيلي شـمعون بيريز. لاحظتُ شـيئاً غريباً بخصوص الصورة، فدقَّقت النظر فيها أكثر، ووجدت أن من كان يظهر فيها لم يكن شـمعون بيريز إسـرائيل على الإطلاق وإنما رئيس فنزويلا بيريز، في أحد اجتماعات القمة لمنظمة أوبك.

غير أن فكرة آية الله حول الحكم كانت أكثر إشكالية، حيث قال إن السلطة السياسـية لا يمكـن أن تكـون إلا في يـد قائد ديني وأتباعه إلـى أن يعود الإمام الثاني عشر مبشِّراً بنهاية الزمن.

عندمـا عـدت إلى كولومبيا، نقلتُ كلماته وانطباعاتي إلى زملائي وطلابي الإيرانييـن. كانـوا غاضبين من الشـاه، ولهذا السـبب لم يكترثـوا- بصفة عامة- لردود أفعالي، بل قدَّموا روايتهم الثورية الوردية الخاصة بهم.

وفي 1 شـباط 1979، بعد أكثر من شـهر بقليل على رحلتي إلى فرنسا، عاد الخميني إلى طهران، ونصَّب نفسه قائداً أعلى.

....

كانـت العطلة الشـتوية عام 1979 هامة جداً لسـبب آخـر؛ وهو أن الاتحاد السوفييتي قد غزا أفغانستان.

كان بعض أفراد عائلتي يبحثون عن طريقة للخروج من البلد، وكان شقيقي الأصغـر تـوري أول الهاربين، حيث حصل على فيزا أميركية قبل بضعة أيام من الغزو السوفييتي، ثم ركب طائرة وذهب إلى فيينا من دون أن يدري أن تشيريل كانـت تتواجـد فيهـا في أغلب الأوقات. ففي حقبة لم تكـن تتوافر فيها هواتف خلويـة وخدمة بريد إلكترونـي، لم تكن هناك طريقة لإبلاغنا بذهابه. ولـم نعلم بوصولـه إلا عندمـا اتصـل بنا أحد ممثلي مكتب معلومـات المطار ليخبرنا بأن شخصاً يُدعى توري كان يبحث عنا.

وفـي السـنوات اللاحقة، انضم أفراد آخرون مـن العائلة إلى النازحين إلى باكسـتان. كان الانتقـال مؤلمـاً، كمـا كان التكيُّـف مع حياتهم الجديدة الأشـد

تواضعاً والأكثر صخباً صعباً. كان والدي يريد أن يُدفَن بعد موته في أفغانستان، ولهذا السبب انتقل إلى باكستان بنيَّة العودة إلى الوطن في أسرع وقت ممكن، ورافقته أختي لطيفة للعناية به. وبحلول عام 1983، كان كل أقربائي الآخرين قد استقروا في الولايات المتحدة، وبدأوا يعيشون معاً في إحدى ضواحي نيو جيرسي. ورغم لغتهم الإنكليزية الركيكة، وافتقارهم للأمتعة، إلا أنهم شرعوا في العمل على الفور. تقبّل صهري إحسان- الذي كان مهندساً في الوطن- وظيفته الجديدة كسائق سيارة أجرة. وكان يقول مازحاً بصوت رجل قاسٍ معتدٍّ بنفسه: «لا تعبثوا معي، فأنا سائق سيارة أجرة في نيويورك». وكان ابني أليكس يترقَّب زياراته إلى بيتنا في ضاحية بيثيزدا (*Bethesda*)، حيث كان يُجلِس أليكس على حضنه، ويسمح له بتوجيه مقود السيارة على الطريق الفرعي الخاص بمنزلنا.كما أصبحَتْ زوجته- شقيقتي مليكة- سكرتيرة في مصرف ليومي. وحدها أمي كانت تحنُّ إلى الوطن، وتشتاق إلى أزهارها وأشجارها المثمرة وأصدقائها.

....

أدهشتني درجة الاتفاق غير العادية حول الموقف من قضية أفغانستان، وكان مفاده أن نجاح السوفييت في أفغانستان أمر مؤسف، ولكنه منتهٍ. بل إن وزير الدفاع السابق جيمس شليسينجر ذهب أبعد من ذلك حين ناقشتُ القضية معه في واشنطن، حيث قال: «أنا آسف يا زال، أعلم أنه أمر يصعب تقبُّله بالنظر إلى خلفيتك، ولكنه أمر محسوم. فأفغانستان لن تعود حرة مجدداً؛ إذ حالما يدخلها السوفييت لن يخرجوا منها».

عندها قلت له: «أنت لا تعرف الأفغان». إذ كان التاريخ يشير لي بأن الأفغان مستعدون لمقاومة المحتلين؛ مهما كلف الأمر ومهما طال الزمن. غير أن شليسينجر كان يمتلك جواباً: «وأنت لا تعرف السوفييت».

كنت مضطراً للاعتراف بأن توقُّع انتصار السوفييت لم يكن أمراً غير منطقي. إذ إن موقع أفغانستان على الحدود السوفييتية كان يعني أن موسكو

تمتلك مصالح جوهرية فيها، ووجود حزب شيوعي في السلطة في أفغانستان كان يعني أن السوفييت لن يتخلوا عنه؛ بالنظر إلى سجلهم النظيف في ذلك الحين في ما يتصل بالدفاع عن حلفائهم وزبائنهم.

ومع وجود عائلتي في باكستان في وضع آمن نسبياً، كان بوسعي الدعوة بشكل علني إلى المقاومة الأفغانية. وقد أثارت كتاباتي اهتمام وكالة المعلومات الأميركية، فتمّ ترتيب جولة لي حول العالم لإلقاء محاضرات حول الغزو السوفييتي والردود الأميركية المحتملة. كما بدأت أتلقّى دعوات من مؤسسات بحثية في واشنطن، وقد تشرّفتُ كثيراً عندما دعاني مركز ويلسون للتحدث في حلقة نقاش مع البروفيسور في جامعة برينستون، برنارد ليويس؛ وهو عملاق فكري في مجال تاريخ الشرق الأوسط.

اتصل بي بول ولفوويتز - وكان حينئذ مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية- بعد ذلك النقاش، ودعاني للعمل لصالحه. عندها أحسست بالإطراء، ولكنني كنت مضطراً للرفض لأنني لم أكن قد أصبحت مواطناً أميركياً بعد.

إذ كان تحوّلك إلى مواطن أميركي يتطلّب قدراً هائلاً من المعاملات الورقية. وقد بدأتِ العملية عندما كنت موظفاً في شركة بان هيوريستيكس، وتسرَّعتْ بعد زواجي من تشيريل، نظراً إلى كونها مواطنة أميركية. ولكنني لم أدخل بناء المحكمة الفدرالية في مانهاتن من أجل الحصول على الجنسية الأميركية رسمياً حتى عام 1984. ولأنني كنت آخر شخص يُؤدي القَسَم في مجموعتي، خيَّم على قاعة المحكمة صمت مهيب. وفي تلك اللحظة، خطر لي أن أمراً غير عادي قد حدث للتو، وغلبتني عواطفي فجأةً، فرحت أصفّق، وسرعان ما بدأ الحشد الكبير يصفّق مثلي بطريقة عفوية ولوقت طويل.

....

في النقاش حول أفغانستان، برزتْ علاقة أميركا مع باكستان كمسألة مركزية. إذ كان الرئيس ضياء الحق قد استلم السلطة في تموز 1977 عبر انقلاب عسكري وأعدم سَلَفه المدني، ذو الفقار علي بوتو، بناءً على تهم مزيفة. ومع

أنني كنت أدرك مخاطر الاصطفاف مع ديكتاتور إسلامي، إلا أنني كنت أخشى أن تسقط باكستان أيضاً تحت النفوذ السوفييتي. لذا، كنت أعتقد بوجوب قبول الولايات المتحدة عرض ضياء بأن تقدِّم أميركا مساعدة عسكرية- تتضمن مبيع مقاتلات F-16- مقابل تسهيل باكستان إيصال مساعدات أميركية للمقاومة الأفغانية؛ وهي وجهة نظر قدَّمتُها أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونجرس.

بعد ذلك، تلقّيتُ رسالة من الجنرال إعجاز عظيم، السفير الباكستاني في الولايات المتحدة، قال فيها إن ضياء قد تأثَّر بشهادتي، ويريد مني أن أزور باكستان. وعندما أخبرتُ أصدقائي الباكستانيين عن تلك الدعوة، ناشدني الكثيرون منهم كي أرفضها؛ لأن الليبراليين والأقليات تحت حكم ضياء كانوا محاصرين بالأحزاب الدينية المدعومة من النظام وحلفائها في الجيش ومديرية الاستخبارات (آي إس آي)، ولأن زيارة باكستان بطلب من ضياء تساوي الوقوف إلى جانب الديكتاتور.

كنت أمام معضلة سياسة خارجية تقليدية. فكيف ينبغي أن نوازن التضارب بين المصالح المتنافسة؟ ومع أنني بشكل عام كنت أكثر تعاطفاً مع المخاوف بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية من زملائي المتشددين، إلا أنني كنت أعتقد أن التهديد السوفييتي يمثِّل القضية الأشد إلحاحاً. وقد بدا لي أنّ دعم النظام الديكتاتوري المقيت في باكستان مطلبٌ تكتيكي ضروري في سبيل غاية مبرَّرة استراتيجياً.

ومع ذلك، أخبرتُ الجنرال عظيم بأنني سآتي شريطة أن يُسمَح لي بزيارة شخصيات معارضة ديمقراطية في البلد، بمن فيهم بنازير بوتو التي كانت تحت الإقامة الجبرية.

عدتُ من زيارة باكستان بوجهة نظر حول البلد مختلطة إلى حدّ كبير. فمن الجانب الإيجابي، كان وضع حقوق الإنسان في باكستان أفضل منه في باقي دول المنطقة؛ رغم أنه بالتأكيد كان يسوء تحت حكم ضياء. وقد شكا

لي فاروق ليجاري- وكان زعيماً معارضاً معتقلاً- درجة سوء الأحوال في باكستان، متحدثاً عن وجود فئات مختلفة من السجون في البلد. ففي سجون الدرجة الأولى، كان يُسمَح للنزلاء بامتلاك خدم، واستقبال الضيوف، والتمتع بمزايا أخرى مثل جلب الفواكه. وقد أبلغني ليجاري متذمراً أن ضياء كان يرسل معارضيه السياسيين إلى سجون الدرجة الثانية؛ حيث لا يُسمَح لهم بامتلاك خدم يساعدونهم. لم يكن بوسعي إلا أن أقارن بين معاملة السجناء هناك ومصير السجناء السياسيين في سوريا حافظ الأسد وعراق صدام حسين؛ حيث كانوا يُعذَّبون بشكل روتيني، أو يُعدَمون على الفور.

لكنّ لقاءاتي مع قادة باكستانيين رفيعي المستوى كشفتْ لي حقيقةً أشد إثارة للقلق في ما يتصل بالطبقة السياسية الباكستانية. صحيح أن هناك دائماً فجوة بين السياسة المعلَنة والسياسة الفعلية، إلا أنني لم أرَ في حياتي مسؤولين يكذبون على نظرائهم الأميركيين بطريقة مفضوحة كما فعل أولئك السياسيون، ومن دون أي اكتراث بالعواقب.

في تلك الرحلة، التقيتُ للمرة الأولى قادةَ المقاومة الأفغانية التي كانت تتخذ من بيشاور قاعدةً لها. وقد كان الكثير مما أخبروني به حول الأفعال والغايات الباكستانية متعارضاً مع السياسة الباكستانية الرسمية. فقد كفلتْ باكستان- كما علمت من نقاشات مع السي آي إي وآخرين في الحكومة الأميركية- قادةً إسلاميين مثل قلب الدين حكمتيار من فصيل الحزب الإسلامي، على أساس أنهم مقاتلون أشد ثباتاً من الفصائل الأفغانية القومية والمعتدلة. في الواقع، لم يفز حكمتيار في أي معارك هامة ضد القوات الشيوعية. وعلى الأقل، كان يبذل القدر نفسه من الجهد في قتال قادة منافسين في المقاومة، كما في شنّ الهجمات على السوفييت.

حينئذ، أدركت أن باكستان كانت تمتلك عدة دوافع إشكالية لدعم الإسلاميين. وقد كان ضياء يريد السيطرة على حركة المقاومة الأفغانية، ولهذا السبب قسَّمتِ الآي إس آي المقاومةَ الأفغانيةَ إلى سبع منظمات: ثلاث منها

معتدلـة أو قوميـة، وأربع أصولية. وهذه السياسـة (سياسـة فرِّق تَسُـد) سـهَّلتْ السيطرة الباكستانية. بالإضافة إلى ذلك، كان ضياء يريد تسوية النزاع الحدودي القديـم مع أفغانسـتان. لقـد تحدثت المكوِّنات الإسـلامية فـي المقاومة حول إقامـة خلافـة إسـلامية موحدة بدلاً من تقوية الدولـة القومية، وكان ذلك أقرب إلى رؤية ضياء حول كونفدرالية موحدة تضم أراضي باكستان وأفغانستان وآسيا الوسـطى بـدلاً من دولة مسـتقلة قوية يرغـب بها القوميون الأفغـان. كان ضياء يعتقد أن إقامة كونفدرالية مفعمة بالحماسـة الإسـلامية، وممَوَّلة بالثروة النفطية السعودية يمكن أن تشكِّل «عمقاً استراتيجياً» في وجه الهند.

غـادرتُ باكسـتان وأنا أحمل نظرة سـلبية عن قيـادة البلد. حتى إن امتناني لحقيقـة أن باكسـتان كانت قد قبلت أعداداً كبيرة مـن اللاجئين الأفغان قَلَّ بعد الزيـارة. ولا تزال مشـاهداتي لمخيم بانيا في المنطقة الحدودية الواقعة شـمال شـرق باكسـتان تسكن مخيَّلتي حتى الآن؛ حيث كان نحو 80,000 لاجئ أفغاني يعيشـون في 250 خيمة، ولديهم ألف بطانية فقط. كان بحر من الرجال والنسـاء والأطفال (بعضهم كان يرتدي ثياباً خفيفة) يجلسـون على شراشـف بلاستيكية بدون خيم. لقد تأثَّرتُ بشـدة حين اندفع الناس نحوي متوسـلين إليّ، وطالبين مني مساعدةً لم يكن باستطاعتي تقديمها.

كسبتْ باكستان تعاطفاً دولياً كبيراً– بدون ذكر المساعدة والدعم– لقبولها اللاجئيـن. ولكـن، اتّضح لي بشـكل جليّ أنها كانت تبالغ فـي الكلفة والعبء اللذيـن تتحمّلهمـا حكومتها. بل بدا لي أن باكسـتان كانت في واقع الأمر تربح من ارتفاع أسعار العقارات.

....

حينما كنت أُدرِّس في جامعة كولومبيا، وُلد ابننا البكر ألكسندر. لم نحضر دروسـاً حول الولادة، ولكنني قرأت عدة كتب، ودوَّنت ملاحظات وفيرة حول مراحـل الـولادة، وكيـف يمكن للأب أن يكون مفيـداً كموجِّه. بيد أن كل ذلك تبدَّد حين حان وقت الولادة. فقد طُلِب منا المشي في قاعات مستشفى روزفلت

الباردة من أجل تسريع العملية. وبعد بضع ساعات من المشي، أُدخلنا إلى غرفة من أجل الجزء الجدِّي من العملية. كانت تشيريل قد اختارت الولادة الطبيعية لأنها كانت الموضة السائدة حينذاك. لكنّ الأمر بدا لي مشابهاً على نحو مزعج لما كانت النساء مرغمات على تحمُّله في مسقط رأسي أفغانستان. ولو كنت مكانها، لقلتُ لهم: «من فضلكم، أرسلوا لي أكبر عدد ممكن من الأطباء، وأعطوني المزيد من الأدوية». كانت برفقتنا قابلتان مرحتان أمضتا الوقت بالمراهنة على جنس المولود؛ (إذ كان ذلك قبل أن تتمكن الموجات فوق الصوتية من تقديم هذه المعلومة في وقت مسبق). بيد أن مزاجهما الحسن سرعان ما تغيّر وأصبح جدياً حين طرأت مضاعفات مفاجئة بعد الولادة مباشرةً. عندها، وضعتْ إحداهما المولود الجديد بين ذراعيَّ بطريقة فجَّة، وطلبتْ مني الجلوس على كرسي من أجل الاهتمام بأمه. وفي تلك اللحظات، كنت مسروراً لوجودي في مستشفى غربي حديث؛ مع أنني كنت مشوشاً بعض الشيء بسبب وجود هذا الكائن البشري ضئيل الحجم بين ذراعيّ، كما كنت أحاول تقييم أهمية ما كان يحدث.

إنّ ولادة طفلي سلَّطت ضوءاً مختلفاً جداً وأشد حدة على نظرتي إلى العالم. فقد أصبحت حينذاك مضطراً للقلق بشأن العنف المتنامي والمستقبل؛ ليس لأسباب استراتيجية فحسب، وإنما لأن أليكس كان سيضطر للعيش في ذلك العالم. نقلتُ قلقي هذا لألبرت وروبيرتا وولستيتر حين اتصلتُ بهما لأشكرهما على الهدية التي أرسلاها بمناسبة ولادة الطفل، فعكس روبرت المسألة على الفور، قائلاً لي إنه ينبغي ألا أقلق بشأن مستقبل أليكس بل أن أشجعه- كشخص راشد- على صياغة مستقبل أفضل. فوافقته الرأي في أن هذه هي الطريقة المثلى للنظر إلى المسألة.

الفصل الخامس

المجاهدون وأروقة السلطة

نيويورك وواشنطن العاصمة، 1980- 1989

في العادة، لا تتطلّب الدعوة لزيارة البيت الأبيض ومقابلة رئيس الولايات المتحدة الكثير من الضغط من أجل الإقناع، غير أن أصوليي المقاومة الأفغانية كانوا من طينة مختلفة. فقد رفض قلب الدين حكمتيار، الناطق باسم المقاومة الأفغانية الذي كان موجوداً في نيويورك للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، العرض بشكل قاطع.

وفي تشرين الأول من عام 1985، طلب مني مدير مجلس الأمن القومي، وولت ريموند، التحدث مع حكمتيار حول أهمية مقابلة الرئيس ريغان.

سألني حكمتيار: «لماذا تريد مني أن أذهب إلى البيت الأبيض؟ ألأتصوَّر مع رئيس الولايات المتحدة؟ هذا سيقوِّض سمعتي في العالم الإسلامي برمَّته».

وعندما أدركتُ أن حديثنا لن يصل إلى أي مكان، اقترحتُ عليه القيام بجولة في نيويورك بدلاً من ذلك، فرفض حكمتيار ذلك أيضاً. ولم تنفع تأكيداتي بشأن القيمة الثقافية والتعليمية العالية للأماكن السياحية في المدينة، حيث أصرَّ حكمتيار على عدم وجود أي شيء هناك سوى «بيوت الدعارة».

لم أتفاجأ كثيراً حين لعب حكمتيار لاحقاً دوراً أشد تعقيداً وإزعاجاً في أفغانستان، إذ كان شخصاً مركزياً في إثارة الحرب الأهلية بعد انسحاب السوفييت، وذلك بقصفه كابول بالصواريخ. كما نظَّم مجموعة متمردة في باكستان بعد إسقاط حكومة طالبان عام 2001.

وفي العام 1987، انتقلتْ قيادة المجاهدين إلى أصولي آخر يُدعى يونس

خالص؛ الأمر الذي أتاح فرصة أخرى لإجراء لقاء مع الرئيس. على الأقل، وافق خالص. ولكن، قبل يومين من الحدث العظيم، وجدته في حالة عصبية تماماً؛ حيث أسرَّ لي وهو يكاد يعصر يديه من شدة القلق بأمر كان يحتفظ به لنفسه حتى تلك اللحظة. فصحيح أن زملاءه الأصوليين في قيادة المقاومة وافقوا على أن يجري لقاءً مع الرئيس الأميركي، إلا أنهم فرضوا عليه شرطاً، وهو أن يدعو ريغان إلى الإسلام. وذكَّرني بأن هذه سنَّة إسلامية؛ فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم بعث أيضاً برُسُل إلى عواصم شعوب غير مسلمة ليدعوهم إلى الإسلام. ولكن، سواء أكانت سنَّة أم لا، فقد كان خالص قلقاً بشأن رد فعل ريغان.

وكذلك كنت أنا، بعض الشيء. اتصلتُ بالبيت الأبيض على الفور، فتم إبلاغي أن الرئيس ريغان يريد أن يتم اللقاء حسب المخطط، وأن خالص حرّ في اتباع تعاليمه.

لم يكن يفترض في الأساس أن أحضر الاجتماع، لكنّ البيت الأبيض اكتشف في اللحظة الأخيرة أن مترجمهم الاعتيادي يفتقد إلى ترخيص أمني رفيع بما يكفي، لذا أُخِذتُ على عجل إلى المكتب البيضاوي، وأُجلستُ بين الرئيس ريغان وخالص. لم يكن قد سبق لي أن لعبت دور المترجم، ولم أكن أعرف البروتوكول. لذا، عندما قال خالص تعليقه الأول، همستُ بالترجمة للرئيس فطلب مني ريغان التحدث بصوت عالٍ كي يسمع كلامي كل من في الغرفة.

وهكذا، قلت لنائب الرئيس ووزير الدفاع ووزيرِ الخارجية ومستشار الأمن القومي: «الإسلام دين الحق والسلام، ونظراً لحقيقته الشاملة، يود السيد خالص أن يدعوك، سيدي الرئيس، لقبول دين الإسلام».

فأجاب الرئيس بلطف وبدون أي انزعاج: «في الواقع، من فضلك أبلغ السيد خالص بأن لدينا ديننا. وبالإضافة إلى ذلك، إن الصراع اليوم بين المؤمنين وغير المؤمنين. ونظراً إلى كوننا إخوة في الإيمان فنحن في صف واحد. نحن

معكم في نضالكم ضد الاتحاد السوفييتي».

انفرجتْ أسارير خالص.

وفي المؤتمر الصحفي اللاحق في قاعة روزفلت، أدلى الرئيس ريغان ببيان حماسي دعماً للنضال الأفغاني. وبالطبع، كنتُ أترجم كلماته لخالص. تأثَّرَ القائد الأفغاني- الذي كان مبتهجاً مسبقاً بفضل الدعم الذي أبداه الرئيس في اجتماع البيت البيضاوي- بالخطاب كثيراً؛ لدرجة أنه طلب نص خطاب ريغان. عندها، جمع الرئيس بطاقات الملاحظات من أمامه بشكل عفوي- وكانت مكتوبة بخط يده- ثم سلَّمها لخالص تحت أنظار مساعديه المدهوشين الذين كانوا يحتفظون في العادة بأصول مثل هذه الوثائق من أجل الأرشيف.

علمتُ لاحقاً أن ريغان أخذ معه الصورة التي التقطت له مع خالص عند مغادرته البيت الأبيض بعد انتهاء ولايته. كان خالص، بزيّه الأفغاني التقليدي، ولحيته الطويلة المصبوغة بالحنَّة، يناسب الصورة الرومانسية المرسومة للثوار المناهضين للشيوعية الذين ساندهم ريغان بقوة.

....

أخذتُ إجازة خدمة عامة من جامعة كولومبيا عندما انضممت إلى طاقم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية في كانون الثاني عام 1986، ولكنني لم أتوقع أن أعود إلى نيويورك.

انتقلنا إلى بيثيزدا، وكانت آنذاك ضاحية صغيرة، وبدون الأبنية الشاهقة والنَفْحة المدينية الصاخبة التي اكتسبتها لاحقاً. كان منزلنا الكائن في جادة برادلي وبالقرب من شارع لاين، يشبه طراز «قبل» في برامج إعادة تصميم المنازل الشائعة في هذه الأيام؛ فالحمامات صغيرة، وفيها سيراميك يرجع إلى الخمسينيات، والسلالم ضيّقة، والغرف صغيرة. ولكنه كان جميلاً، ويشتمل على حديقة كبيرة ليلعب فيها أليكس وزاثروه من أبناء عمومته. لقد أحببنا المنزل كثيراً، وكنا مسرورين جداً لامتلاكه. في الحقيقة، امتلاكه إلى حد ما؛ إذا أهملت مسألة الرهن.

كان أليكس في الثالثة من عمره آنذاك، ومستعداً لامتلاك أصدقاء، لذا سجّلناه في «مجموعة تعاونية لعب» في الكنيسة المجاورة. كان هناك معلم محترف واحد، في حين شكّل الآباء والأمهات بقية «الموظفين» وفق نظام دوري. كنا نساعد في الدروس ومراقبة ساحة اللعب مرة في الأسبوع. وقد كان ذلك أمراً جديداً بالنسبة لي؛ لأن الآباء الأفغان كانوا أكثر جدية بصفة عامة، وما كانوا يلعبون مع أطفالهم حقاً. أنا واثق بأن أبي كان سيجد الأمر غريباً جداً إذا سمعني أتحدّث بجدية عن بوكيمون وسلاحف النينجا مع أطفال في ساحة اللعب. في الحقيقة، لقد أصبحنا أنا وأصدقائي المهاجرون الأفغان أقل تشدداً بكثير في الولايات المتحدة؛ فالكثيرون منهم على سبيل المثال ظلوا مسلمين ملتزمين، ولكنهم أصبحوا يحتفلون بالكريسمس لأنه ممتع للأطفال.

نشرتْ تشيريل دراسة في علم الاجتماع جذبتْ انتباه وزير العلوم النمساوي، فعُيِّنتْ مديرة للبحوث في مؤسسة بحثية ممولة من قبل الحكومة. وقد كانت تنظِّم البحوث لصالح المؤسسة أثناء وجودها في أوروبا، ثم تكتب الكتب والتقارير الموافقة لها في الولايات المتحدة. كان أصدقاؤنا يقولون على سبيل المزاح إننا نمتلك الرقم القياسي في الزواج المتنقل الذي يتطلب سفراً لمسافة بعيدة. وفي ذلك الحين، أصبح التنقل يتضمن أليكس الصغير الذي كان لحسن الحظ بطلاً في السفر. كانت الخطوط الجوية الملكية KLM تحوي مِهاداً للأطفال معلَّقة في السقف، وفيها كان أليكس يتأرجح عبر المحيط. وعندما كبر الولدان، صارا كلاهما يمضيان نصف العام الدراسي في مدارس أميركية محلية، ثم يُكملان النصف الآخر في مدارِس محلية في فيينا. صحيح أن ذلك لم يكن سهلاً، ولكنه مكَّنهما من إتقان لغتيْن بشكل طبيعي، وجعلهما متكيِّفيْن إلى حد بعيد.

حين كان ابننا الأصغر في رحم أمه، انضممنا إلى قافلة العائلات الشابة في واشنطن المنتقلة إلى الضواحي البعيدة طلباً للفُسحة في المكان، والأمان، ومدارس أفضل. وقد وجدنا منزلاً بين بوتوماك وبولسفيل، بجوار ريفر رود،

في شـارع مسـدود. وكمـا كنا نرجو، كنـا محاطين بعائلات لديهـا أطفال. كان لدى العائلة الأميركية الفرنسية المجاورة لمنزلنا من أحد الجانبين صبي وبنت، وعندمـا انتقلـتْ، حلَّـت محلها عائلـة أميركية كوريـة كبيرة تضـم أربعة أطفال وجدَّيْـن، وكانـت تقـدّم لنـا أطباق الكيمتشـي الكورية الشـهيرة. ومـن جيراننا الآخريـن عائلةٌ من نيويورك، وواحدة من بورتوريكو. كان ذلك الموقع يذكِّرك ببرنامج مسـتر روجرز (وهو برنامج للأطفال ما قبل سـن المدرسـة)، ففيه أيام ثلجيـة، وبيوت جليدية، ومجموعات يتناوب أفرادها على توصيل الأطفال إلى المـدارس، وبطـولات سـوفتبول بقيادة الآبـاء، ومباريات بينتبـول (*paintball*)، وحلقـات كـرة سـلة علـى كل باب، وولائـم شـواء جماعية، وقَرْعـات هالوين محفورة، وحفلات في الحي في الرابع من تموز تتضمن سـباقات أكياس. في الحقيقة، لم نكن أنا وتشيريل- بتربيتها العسكرية المتنقلة، وأمها النمساوية- قد اختبرنا حياة عائلية كلاسيكية، ولهذا السبب استمتعنا بذلك بقدر ما استمتع به الولدان.

وبعد ضغط شـديد وماهر، يمكن أن يتعلم منه أفضل الدبلوماسـيين بضع حيَـل، أقنعَنـا أليكس وماكس بأننا بحاجة فعلاً إلى كلب. وبهذه الطريقة، انضم كلـب من نوع ويسـتي أطلقنا عليه اسـم غريفيـن إلى عائلتنـا. كان ذلك تحوُّلاً بالنسـبة لـي، لأننـي لم أمتلـك أي حيوان مدلل أثنـاء طفولتـي، وبالتأكيد ليس كلبـاً؛ لأن الكثيـر من المسـلمين يعتبرونه حيواناً نجسـاً. أصبح جريفين صديقاً لكلب جيراننا الكوريين، المسـمّى على نحو شـاعري جَسـتيس «عدل». عندما لم يكن جريفين وجسـتيس يداعبان كرة سـوفتبول أو يركضان في أرجاء الحي مـع أصدقائهمـا الأولاد البشـريين، كانـا يذهبـان في نزهات مسـتقلة تسـتغرق النهار بطوله، مسـبِّبيْن ذعراً معتاداً، ومطلقيْن عمليات بحث جماعية باسـتعمال صفَّارات كلاب حادة الصوت إذا لم يعودا مع حلول الليل.

دُهشتُ من نفسي عندما أصبحت متعلقاً بشدة بغريفين، وتعلَّمت تقدير ما يحملـه من صفات ولاء وتقبُّل وسـعادة وثقة. وفي اليـوم الذي هُرعتُ فيه إلى

السوبرماركت قبل أن يغلق أبوابه لأن طعام الكلاب بيجين ستريبس قد نفد من بيتنا، أدركت أنني تركت خلفي على الأقل الجزء المتعلق بكره الكلاب والعائد إلى تربيتي.

ظهر غريفين لاحقاً ظهوراً شَرَفياً في تقرير إخباري على شبكة ABC حول مهمتي في الأمم المتحدة، وقد وُصِف فيه بالكلب الدبلوماسي. مما لا شك فيه أن طبيعته الاجتماعية، وقميصه الصغير الأحمر والأبيض والأزرق، واهتمامه بالبحث عن الفضلات الساقطة من المقبّلات والتهامها؛ كل ذلك جعله مشاركاً حماسياً في حفلات السفارة.

عندما كان أليكس في السنة الثانية من المرحلة الثانوية، بدأنا بإعادة التفكير في ترتيبنا المتعلق بالتنقُّل. إذ كان يريد دخول جامعة أميركية، ولهذا كان بحاجة للتركيز على عملية تقديم طلبات الدخول. كما أن تشيريل أيضاً كانت تجد التنقلات المستمرة مع ولديْن وكلب مرهقةً على نحو متعاظم. لذا، كان الوقت قد حان لعيش حياة طبيعية، تكون فيها الأسرة بأكملها في مكان واحد. وكان الأمر رائعاً كما كنا نرجو، ما دام مستمراً.

....

من موقعي في طاقم تخطيط السياسات، حصلتُ على مقعد في الصف الأمامي من أجل النقاش الذي كان يشغل اهتمام إدارة ريغان: ما الذي يجب أن تفعله الولايات المتحدة مع الزعيم السوفييتي الجديد ميخائيل غورباتشيف؟ كان الرئيس ريغان قد شكَّل «مجموعة توجيهية» لإدارة العلاقات الأميركية مع القيادة السوفييتية، وكان من بين الحاضرين المنتظمين في اجتماعات هذه المجموعة، بالإضافة إلى وزير الخارجية جورج شولتز، وزيرُ الدفاع ومدير السي آي إي ومستشار الأمن القومي. سبق لي أن دُعيت إلى اجتماع المجموعة التوجيهية حول السياسة الأفغانية في كانون الثاني من عام 1986، وكان يتضمن بضعة «غرباء»؛ مثل وزيرَي الدفاع السابقين دونالد رمسفيلد وشليسينجر.

حول أفغانستان، كان الجميع يعترف بوجود صعوبات سوفييتية، ولكن

المجموعة كانت منقسمة حول نوايا غورباتشيف. فأدليتُ بدلوي، ومفاده أن حدوث وقائع قاسية على الأرض يمكن أن يرغم السوفييت على التنازل؛ في حال بقيت المقاومةُ شعبيةً، وواصل المجتمع الدولي اهتمامه بالقضية. وقد يسعى غورباتشيف إلى تَسوية لحفظ ماء الوجه لو اقتنع أن البدائل هي إما حرب يصعب السيطرة عليها أو هزيمة ساحقة.

عارض شليسينجر ذلك بقوة، قائلاً إن السوفييت لن يقبلوا بأي شيء أقل من انتصار عسكري كامل. وعند انتقالنا إلى غرفة أخرى لتناول الغداء، استوقفني شولتز. كان مهتماً بأفكاري ويريد أن يسمع المزيد.

برز اتفاق عام في إدارة ريغان على وجوب مضاعفة رهان الولايات المتحدة على المقاومة الأفغانية، وتقديم المزيد من الدعم العسكري لها. وقد زاد البرنامج السري الأميركي بشكل كبير جداً كمية الأسلحة المرسلة إلى الأفغان ونوعيتها؛ بما في ذلك منظومة ستينجر المضادة للطائرات لاستهداف القوة الجوية السوفييتية. وهذا بدوره بدا أنه سيغيِّر الحسابات السوفييتية. لم نكن نعرف ذلك حينها، لكن غورباتشيف أعلن أمام زملائه في اللجنة المركزية في تشرين الأول من عام 1985 بأن الوقت قد حان للانسحاب من أفغانستان. وبعد ذلك بوقت قصير، أبلغ غورباتشيف الزعيمَ الشيوعي في أفغانستان بأن نظامه سيكون مضطراً للدفاع عن ثورته بنفسه. وفي شباط 1986، صدم غورباتشيف العالم بتصريحه العلني بأن أفغانستان كانت «جرحاً نازفاً».

عندما رأيت أن السوفييت قد ينسحبون حقاً، ألقيتُ نظرةً متفحصةً على الاتفاقيات التي كانت وزارة الخارجية تفاوض عليها مع موسكو. بناءً على اقتراح من الأمم المتحدة، كانت الولايات المتحدة قد وافقت على أن تكون ضامنةً لاتفاق تعترف واشنطن بموجبه بالنظام الشيوعي في كابول حالما يبدأ الانسحاب السوفييتي. كما تطلَّب الاتفاق من الولايات المتحدة وباكستان إيقاف المساعدات للمقاومة على الفور، حتى قبل أن يخرج السوفييت. وخلال تلك الفترة، سيُسمَح للسوفييت بتقديم مساعدة مستمرة لحلفائهم في كابول.

والأسوأ من كل ذلك هو أن إيقاف المساعدة سيكون «عملاً»، أما انسحاب السوفييت فسيكون «عملية» تستغرق زمناً.

كنت أعتقد أن الاتفاق يصبُّ في مصلحة السوفييت بدرجة كبيرة جداً. ولكنني حين عبَّرتُ عن مخاوفي، تساءل مؤيدو الاتفاق حول سبب «هدري الوقت» حتى في تحليله، زاعمين أنه بوسع الولايات المتحدة تحمُّل منح السوفييت شروطاً كريمة. ففي نهاية المطاف، كان الإجماع في وزارة الخارجية والسي آي إي يشير إلى أن السوفييت لن ينسحبوا فعلياً على الإطلاق. وحالما ترفض موسكو هذا الاتفاق الكريم، يمكن للولايات المتحدة أن تسجِّل نقاطاً دعائيةً عبر إثبات أن الاتحاد السوفييتي كان متعنِّتاً.

كنت أعتقد أنه من غير الحكمة تقديم عروض بدون الأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يقبلها السوفييت حقاً.

كنا في موقف خطر، فالشروط كانت تصبُّ في صالح موسكو، لدرجة أنني كنت أعتقد أن السوفييت يمكن أن يعززوا سيطرتهم على أفغانستان حتى لو خسروا في ميدان المعركة.

كنت أحمل رأي الأقلية ضمن إدارة ريغان حتى عام 1987. ولحسن الحظ، كان الرئيس نفسه يشاركني وجهة نظري، فبعد مراجعته مسودة الاتفاق رفض التوقيع عليها. كما أمر المفاوضين بالعودة إلى نقطة البداية، وسط اعتراضات من وزارة الخارجية. عندها، أحس السوفييت بأنهم خُدعوا، وواجه شولتز صعوبةً بالغة في الشرح لنظرائه السوفييت سبب تراجع الولايات المتحدة المفاجئ عن التفاهم السابق.

تبيَّنَ أن قرار الرئيس كان صائباً. فخلال الأسابيع القليلة الأخيرة التي سبقت توقيع ما أصبح يُعرَف باتفاقيات جنيف، كان السوفييت مستميتين لمغادرة أفغانستان؛ لدرجة أنهم تراجعوا عن عدد من النقاط الخلافية الباقية، ووافقوا على الانسحاب وفق مخطط زمني أقصر بكثير.

ولكن، حتى في تلك المرحلة المتأخرة، أصرّ السوفييت على شرط هام؛

وهـو أن يوقـف داعمـا المقاومة- أي الولايات المتحدة وباكسـتان- شـحنات الأسلحة التي كانت تتدفق عبر الحدود الباكستانية الأفغانية، في حال انسحابهم. وفي غضون ذلك، يمكن للسوفييت أن يواصلوا دعم النظام الشيوعي بدون أي نقصان. غير أن الرئيس ريغَان رفض مجدداً هذا الشرط.

أرسل شولتز وفداً إلى إسلام أباد لمناقشة هذه المسألة مع الرئيس محمد ضيـاء الحـق. وشـرح الجانـب الأميركـي لضياء الحق بـأن الولايـات المتحدة بحاجة إلى طريقة لنقل الأسـلحة إلى المقاومة؛ حتى لو وقّعت باكسـتان اتفاقاً ينـصُّ علـى عدم التدخُّل، فأجـاب ضياء بمكره المعروف: «ومـن قال إننا نقدِّم الأسلحة للأفغان الآن؟». كان برنامج مساعدة المقاومة سرياً من الناحية التقنية. ثم أضاف: «لا شيء سيتغيَّر».

كانت المقاومة الأفغانية غاضبة بالرغم من التفاهم الضمني مع باكسـتان. فبموجـب شـروط الاتفـاق، كان النظام الشـيوعي في كابول وباكسـتان- وهما الموقِّعـان الرئيسـان- فـي حيـن كان الاتحـاد السـوفييتي والولايـات المتحدة «ضامنيْـن». ولم تكـن المقاومة الأفغانية- التي كانـت تتحمَّل الجزء الأكبر من عبء المعركة- تملك ممثلاً لها على طاولة التفاوض.

قـرّر مسـاعد وزيـر الخارجيـة للشـؤون السياسية، مايـكل أرماكوسـت، السـفر إلى باكسـتان لتهدئة مخاوف الأفغان. بيد أن المتحدثَ باسـم المقاومة الأفغانية عبد الرسول السيّاف- وكان رجلاً ضخم الجثة وسريع الغضب- قال لأرماكوسـت: «إن السـبب الوحيد الـذي يمنعني من قتلك بيـديَّ العاريتيْن هو أنك مسؤول أميركي رفيع على أرض باكستانية».

أبلغني أرماكوست في ذهول: «اللعنة! إنهم غاضبون جداً بعد كل ما فعلناه لمسـاعدتهم. يجـب أن تأتـي إلى باكسـتان». كما طلب مني إعداد اسـتراتيجية لأفغانستان ما بعد السوفييت.

فـي آب 1988، اقتـرح عليّ السـفير الأميركـي في باكسـتان أرنولد رافيل، خـلال إحـدى رحلاتـي إلى البلـد، مقابلة ضيـاء الحق. كان مـن المفترض أن

أنضم إلى رافيل وضياء الحق في رحلة إلى قاعدة عسكرية في البنجاب، لكنّ رافيل غيَّر رأيه قُبيْل المغادرة المقررة من إسلام أباد، وطلب مني بدلاً من ذلك الذهاب إلى بيشاور لمقابلة القادة الأفغان.

وفي منتصف اجتماعي مع قادة المقاومة، تلقّى متحدث شاب يُدعى حميد كرزاي اتصالاً هاتفياً فوقف فجأة وخرج. وبعد بضع دقائق، تلقيّت أنا أيضاً اتصالاً يأمرني بالعودة إلى القنصلية على الفور، ويبلغني بأن «شيئاً مؤسفاً قد حدث لطائرة الرئيس».

وبالفعل، تحطمت الطائرة التي كانت تحمل ضياء الحق ورافيل، ولم ينجُ أحد من الحادثة.

في البداية، كان هناك بعض الارتباك في واشنطن حول ما إذا كنت على متن الرحلة أم لا. عندها، أُبلغتْ وزارة الخارجية بأن رافيل كان الدبلوماسي الأميركي الوحيد في الطائرة. ولكن، نظراً لمظهري، خشيتِ الوزارة أن يكون المسؤولون الباكستانيون الذين فتشوا الحطام قد اعتبروني شخصاً محلياً فتجاهلوني. وعندما عثرتْ وزارة الخارجية عليّ أخيراً، طلب مني أرماكوست أن أبقى وأكتب تقييماً للوضع لشولتز.

كان الجو متوتراً، وتعدَّدتْ نظريات المؤامرة حول تحطم الطائرة. وكنتُ واحداً من كثيرين كانوا يخشون من إمكانية أن يؤدّي موت ضياء الحق إلى تفكيك باكستان. ولكن، في نهاية المطاف، أُجريتِ انتخابات بتشجيع أميركي، وخرجت بنازير بوتو منها فائزة.

....

في تلك المرحلة، مع قرب خروج السوفييت من أفغانستان، كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى خطة من أجل تشكيل حكومة جديدة في كابول. كنتُ أريد إيجاد طريقة لضمان ألا يصبح القادة المتطرفون في المقاومة الأفغانية، المدعومون من باكستان، قوة مهيمنة في أفغانستان ما بعد السوفييت. وكنت أعتقد أنه بإمكان الولايات المتحدة والباكستانيين العمل معاً على تمكين أفغان

معتدلين؛ في وقت كانتا فيه تملكان نفوذاً كبيراً على المقاومة.

دعا الأصوليون المتمركزون في بيشاور إلى إقامة نظام سياسي «جديد»؛ نسخة سنّية عن النظام الديني الشيعي في إيران. وقد كانت المجموعات الأصولية الأفغانية الكبرى تقع تحت قيادة حكمتيار وخالص وبرهان الدين رباني والسيّاف. وكان خالص ورباني وحكمتيار ينتمون إلى الإخوان المسلمين، في حين كان السياف ينتمي إلى الوهّابية المتمركزة في السعودية.

وكان التقليديون يشكِّلون المجموعة الرئيسة الأخرى من الجماعات المعادية للسوفييت المتمركزة في باكستان، كما كانوا ينتمون إلى نخبة مرحلة ما قبل الحرب. بعضهم كان يؤيد إعطاء دور للملك السابق ظاهر شاه، الذي كان يعيش في منفاه الإيطالي. كانوا تقليديين أفغاناً، ويطالبون علناً بدعم الغرب. وعلى المستوى المحلي، كانوا يفضّلون نظاماً متعدد الأحزاب.

كنت قد ضغطت سابقاً على قادة أفغان من أجل الانضواء ضمن منظمة موحَّدة ومتماسكة يمكن أن تكسب اعترافاً دولياً. وأردتُ من الأفغان أن ينقلوا ما جرى في بلدهم، وما يريدونه من العالم. كان النظام الشيوعي في كابول لا يزال- إلى حد كبير- يمثّل أفغانستان في الخارج، وكانت هناك إشارات مقلقة بأن الحكومة الشيوعية ستحظى بشرعية دولية. ورغم أن زملائي كانوا متشككين، إلا أنني كنت أعتقد بوجود إمكانية لتشكيل حكومة انتقالية، نظراً لتوحُّد جماعات المقاومة- بتشجيع منا- في حلف مكون من سبعة أحزاب.

اقترحتُ أن تساعد الولايات المتحدة في عقد «لويا جيرغا»؛ أي اجتماع كبير. وتستخدم القبائل هذا النوع من التجمُّع (أسلوب أفغاني فريد) منذ أكثر من 2,000 عام من أجل تسوية المشكلات عبر التشاور والتوافق. ورغم أصوله القَبَلية البشتونية، إلا أن اللويا جيرغا معترف به على مر السنين كمؤسسة أفغانية وطنية. تصوَّرتُ ظاهر شاه وهو يلعب دوراً في الإشراف على العملية السياسية؛ فالكثيرون من الأفغان، حتى أولئك الذين أيّدوا إسقاطه في السبعينيات، كانوا في ذلك الحين ينظرون إلى زمنه على أنه عصر ذهبي.

طلب مني أرماكوست الذهاب إلى روما لأقترح على الملك عقد لويا جيرغا. وفي اللقاء، كان الملك لبقاً ولكنه سلبيّ؛ مفضِّلاً آداب السلوك على النقاش الأهم الذي كنت آمل إجراءه. لم يكن يرغب في تولّي مسؤولية العملية الانتقالية؛ مع أن ذلك كان سينهي نفيه الطويل، فخلصتُ إلى أن ظاهر شاه يمكنه أن يلعب دوراً رمزياً كداعٍ لأي عملية تُختار في النهاية؛ على ألا يكون مسؤولاً تنفيذياً، ثم تنقَّلتُ بين روما وإسلام أباد لتقييم آراء قادة المقاومة.

وبينما كنت أُجري لقاءاتي في باكستان، أرسل السفير الأميركي الجديد، روبرت أوكلي، برقية إلى أرماكوست يقول فيها إن الجيش الباكستاني وحلفاءه الإسلاميين في المقاومة الأفغانية لم يكونوا مرتاحين لتشكيل حكومة مؤقتة. وأعتقد أن أوكلي ورئيس محطة السي آي إي في باكستان، ميلتون بيردن، اتصلا بمدير السي آي إي، ويليام ويبستر، وقالا له إن العلاقة الأميركية مع باكستان أهم بكثير من تعريضها للخطر بسبب مسألة العملية السياسية الأفغانية، فطلب مني شولتز العودة إلى واشنطن.

خاب أملي بشدة؛ إذ كنا لا نزال نملك نفوذاً كبيراً على باكستان والمقاومة الأفغانية، وكان باستطاعتنا صياغة نوع من الانتقال الأفغاني عبر تشكيل حكومة تعددية. وكانت الحكومة المنصَّبة من قبل السوفييت وكذلك موسكو مهتمتين بمثل هذه العملية السياسية. بيد أن شولتز رفض هذا الخيار.

....

في بداية 1989، خلال الأشهر الأولى من إدارة جورج بوش الأب، كان السوفييت يكملون انسحابهم من أفغانستان. كنتُ قلقاً على نحو متزايد بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه باكستان في أفغانستان ما بعد السوفييت.

كنت قد قررت عدم السعي لتولي وظيفة في الإدارة الجديدة، ولهذا السبب لم أكن رسمياً مرتبطاً بالسياسة الأفغانية في تلك المرحلة. وبدلاً من ذلك، قبلْتُ وظيفة في شركة راند (RAND) التي كانت سياستها تتطلب من باحثيها العمل من سانتا مونيكا كي يصبحوا « رانديين»، ولهذا السبب توقّعت

الاستقرار في باليساديس. غير أن بديل أرماكوست، روبرت كيميت، كتب رسالة إلى رئيس راند، دون رايس، يطلب منه فيها السماح لي بالذهاب يومياً إلى واشنطن كي أتمكن من التباحث حول أفغانستان، فحصلتُ على إذن لفعل ذلك لبضعة أشهر.

وفي الاجتماعات حول أفغانستان، بقينا أنا وأوكلي على طرفَي نقيض. ورغم أنه كان متعاطفاً مع فكرة إقامة حكومة جامعة في كابول، إلا أنه كان يعتقد أن الظروف على الأرض كانت تجعل منها مجازفة غير واقعية. استند أوكلي في رأيه إلى معارضة الآي إس آي، وعدم رغبة السي آي إي في قطع العلاقة التعاونية مع إسلام أباد التي كانت مصمّمة على طرد السوفييت وإسقاط النظام الشيوعي عسكرياً. كما ذكّرني بأننا هزمنا الاتحاد السوفييتي بالعمل مع الجماعات الإسلامية، فكيف يمكننا التخلي عنها فجأة والقول إنها سبب المشكلة؟

انهار النظام الشيوعي عام 1992، بعد بضعة أشهر من تفكّك الاتحاد السوفييتي. وبدلاً من العمل على استقرار الأوضاع، راقبتْ إدارتا بوش وكلينتون بسلبية انزلاق أفغانستان إلى الحرب الأهلية. ومن هذه الحرب ظهر نظام طالبان وتحالفه مع القاعدة.

....

كانت الحرب السوفييتية الأفغانية آخر صراع كبير في الحرب الباردة، وقد كلّفت الأفغان ثمناً باهظاً؛ حيث قُتِل ما يُقدَّر بمليون أفغاني، والتجأ نحو ثلث السكان إلى باكستان وإيران، ونزح عدد أكبر منهم داخل أفغانستان، حيث صارت هناك مناطق كاملة فارغة من السكان، كما انهار الاقتصاد.

كانت أفغانستان بحاجة لتجاوز الدمار الذي سبّبته الحرب الأفغانية السوفييتية. كما أن الغالبية الساحقة من المهنيين المتعلمين في البلد إما هربوا أو قُتِلوا، وقد أدّت مدة الحرب إلى عدم إيجاد المهاجرين اللحظة المناسبة للعودة. وعندما حان الوقت لإعادة بناء البلد، أثبت غياب الطبقة الوسطى

المتعلمة أنه عقبة هائلة.

لقد خلق الغزو السوفييتي وتكتيكات موسكو الوحشية ظروفاً متطرفة استغلها الإسلاميون الراديكاليون. فقد مال المقاتلون الأفغان إلى التطرف؛ ما أدى إلى تقاطر المقاتلين من كل مكان في العالم الإسلامي إلى البلاد. وفي ذلك الحين، كان صانعو القرار الأميركيون يملكون فهماً محدوداً للتهديد الإسلامي الناشئ. وهذه النقطة العمياء مكّنتْ باكستان من رعاية متطرفين كوكلاء. وبدون أي انتباه للمخاطر بعيدة المدى، تجاوبنا معهم.

ما زلت أعتقد أن مساعدة الأفغان على إلحاق الهزيمة بالاتحاد السوفييتي كانت قراراً صائباً. فقد كان الأفغان سيحملون السلاح بصرف النظر عما فعلناه، وكنت أعتقد أنه من واجبنا الأخلاقي تقديم المساعدة لهم. ومن الناحية الاستراتيجية، ساهمتْ محصلة الصراع في النصر الذي تحقق في الحرب الباردة.

أقول ذلك رغم حقيقة أن التكلفة المأساوية للصراع كانت أكثر من مسألةٍ مجردةٍ بالنسبة لي. فقد اختبرتُ ثمن هذا الصراع بأعلى درجة ممكنة من الوضوح والمباشرة عبر والدي. فبينما كنا نناقش الخطط لمغادرة بقية أفراد العائلة إلى أميركا راح يبكي؛ رغم أنه نادراً ما كان يُظهر عواطفه. كان الأمر بالنسبة إليه أشبه بإقامة مراسم جنائزية؛ ولعله كان يتذكّر «جنازته» عند مغادرته لغمان، وتأسف لأن الأمر بدا وكأننا نقيم مأتماً له. كان واثقاً بأنه لن يرى عائلته مجدداً. وبعد أن صار لاجئاً في باكستان، أصبح مزاجه ونظرته إلى الحياة أشد تشاؤماً، وسرعان ما بدأ يعاني من عدد من العلل الجسدية. كنت أتذكّره رجلاً قوياً وصلباً، ولكنني عندما زرته لاحظت أنه بالكاد كان يقوى على صب الشاي بسبب ارتعاش يديه الشديد.

عندما أنظر الآن إلى الوراء، أعتقد أنه كان من الممكن تجنُّب العاقبة المأساوية للحرب السوفييتية الأفغانية. فحين أصبح واضحاً أن السوفييت قد ينسحبون فعلاً، لم تتكيّف الولايات المتحدة مع هذا الواقع في الوقت

المناسب. لقد أهملنا فرصة تشكيل حكومة انتقالية واسعة التمثيل؛ الأمر الذي كان بإمكانه أن يُخوِّل قوىً معتدلة ويتفادى انزلاق أفغانستان نحو الحرب الأهلية. لكنّ الخمول قادنا إلى دعم خيار باكستان المفضَّل والمتمثل بالحل العسكري. وقد أدّت الحربَ المطوَّلة وعدم الاستقرار إلى انتصار حركة طالبان التي جعل نظامُها من أفغانستان مغناطيساً للإسلاميين العنيفين في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وهذه الإخفاقات تسببت بكلفة هائلة، وأفضتْ إلى هجمات الحادي عشر من أيلول.

الفصل السادس

احتواء صدام

واشنطن العاصمة، 1988- 1992

راقبتُ صعود صدام حسين منذ أن كنت طالباً في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد كان زملائي الطلاب العرب يميلون للنظر إليه كزعيم دينامي شاب عازم على استغلال ثروة بلده النفطية من أجل تطوير العراق. ولكن، مع وصولي إلى وزارة الخارجية عام 1986، كان تحديث العراق قد أخذ مقعداً خلفياً وراء الحرب المنهكة مع إيران، وطُلِب مني تطوير أفكار لإدارة الصراع.

كان التغيُّران الكبيران اللذان حدثا عام 1979- ثورة الخميني في إيران، وصعود صدام حسين إلى السلطة في العراق- هما السببيْن المباشريْن للحرب العراقية الإيرانية. لكنّ جذور الصراع كانت تكمن في مكان أعمق بكثير، وتعود إلى قرون من التنافس بين الإمبراطوريات العربية والتركية والفارسية. طوال معظم العصور القديمة، كانت أراضي العراق وإيران الحاليتين عرضة للتهديد من إمبراطوريات متعاقبة. وبدءاً من القرن السابع، ازداد تعقيد التنافس الإقليمي بالانقسام السنّي الشيعي في الإسلام، وبظهور هوية فارسية مميزة في إيران. في العراق، كما في معظم المناطق التي وقعت تحت الخلافة الإسلامية، أدى وصول الإسلام إلى انتشار اللغة والثقافة والسياسة العربية. أما إيران- وفق كلمات برنارد ليويس- فقد «أُسْلِمتْ ولكنها لم تُعرَّبْ».

رأى صدام في الهيجان الإيراني فرصةً؛ وذلك حين اعتقد أن ثورة الخميني وما نجم عنها من اضطراب أضعفا قوة إيران العسكرية، فشنَّ هجوماً مفاجئاً على إيران في أيلول من عام 1980. وقد كسبت العراق تفوّقاً أولياً قبل أن

يتحوّل الميزان لصالح إيران بحلول العام 1982. ونتيجة لذلك، عرض صدام وقف إطلاق النار، لكنّ الخميني رفض العرض وتعهّد بمواصلة الحرب حتى انهيار النظام في بغداد.

دق احتمال انتشار ثورة إسلامية في العراق ناقوس الخطر في إدارة ريغان. وقد انحازت واشنطن إلى العراق من خلال سلسلة من التغييرات السياسية الدقيقة وإنما الهامة، وذلك بهدف الحفاظ على توزان القوة بين العدوين التاريخيين؛ فأزالت العراق من لائحتها الخاصة بالدول الراعية للإرهاب، وبدأت تقدّم لها قروضاً زراعية وتكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، كما أطلقت «عملية الكبح» لإقناع الدول حول العالم بإيقاف مبيعات الأسلحة لإيران، وفي عام 1984، أعادت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية مع العراق للمرة الأولى منذ عام 1967.

....

خلال وجودي في إدارة ريغان قمتُ برحلتي الأولى إلى العراق. وقد جرت اللقاءات الرسمية في بغداد، لكن السفير ديفيد نيوتن أخذني أيضاً إلى النجف وكربلاء؛ وهما اثنتان من أكثر المدن قداسة بالنسبة للمسلمين الشيعة.

وفي تلك الرحلة، اكتشفت تنوُّع البلد وتعقيده. صحيح أن نظام صدام كان قمعياً من الناحية السياسية، ولكنني دُهشت من نمط الحياة العلماني والليبرالي السائد في بغداد التي كانت تتمتع بحياة ليلية نشطة بدت غريبة في مدينة إسلامية وسط حرب. أما في النجف وكربلاء الجنوبيتين فكان الوضع مختلفاً. وقد شعرت فيهما بأنني قريب من الحرب رغم بعدهما عن ميدان المعركة؛ وذلك بسبب مظاهر الحداد الطاغية وكثرة مراسم تشييع القتلى من الجنود في المعارك. بدا لي أنه كانت هناك في كل زاوية مجموعات من الرجال الذين يحملون جثامين ملفوفة بأكفان بيضاء.

كان القيام بعمل رسمي في بغداد يشبه التواجد في موسكو، ولكن على ضفاف الفرات؛ وذلك بسبب أبنيتها الحكومية الكثيرة الكئيبة وقديمة الطراز،

وبيروقراطييها المتصلّبين، والنظرات المرتابة من الحرّاس المسلحين. كانت الزينة المقامة احتفاءً بصدّام العظيم والمجيد تُذكِّر المرء باستمرار بأن العراق كان دولة ديكتاتورية يديرها زعيم مُعظَّم. وأكثر ما صدمني هو ذاك الخوف الذي كان يُهيمن على أعضاء النظام البعثي. حتى إن كبار المسؤولين ما كانوا مستعدين للانحراف ولو بشكل هامشي عن الموضوع الرئيس لحديثهم.

ممن قابلتهم من المسؤولين، كان طارق عزيز الوحيدَ المستعد للانخراط في نقاشات صريحة. كانت علاقته مع صدام تعود إلى ثلاثة عقود سابقة؛ منذ أن كانا ناشطيْن في الحلقات البعثية السرية. وعندما استلم صدام زمام السلطة، اختار عزيز ليكون نائب رئيس الوزراء، وذلك لتمثيل المصالح العراقية في الخارج. ومنذ ذلك الحين، أصبح عزيز بشعره الأبيض ونظّارته المميزة ذات الإطار البلاستيكي وشاربه الكث، شخصاً دائماً في المشهد الدبلوماسي.

حيّاني عزيز الذي كان يرتدي زياً عسكرياً ميدانياً، ويحمل مسدساً على خصره بحرارة عند وصولي إلى مكتبه. ورغم أنه اعترف بأن الحرب لم تكن تسير بشكل حسن، وأن القوات العراقية أُصيبت بنكسات غير متوقعة، إلا أنه رفع قبضته ونظر إلى عينيّ مباشرة وقال إن «العراق لن يسمح لإيران بالانتصار. نعم، الإيرانيون كُثُر مثل البعوض، لكنّ «صدام» سيتعامل معهم كما يتعامل المرء مع الجراثيم». بدا لي تعليقه غريباً، ولكنني عزوته إلى الغضب. ولم يخطر لي إلا لاحقاً أن «عزيز» ربما كان يلمِّح إلى خطة صدام في استخدام أسلحة كيماوية ضد الإيرانيين.

بالنظر إلى الوراء الآن، من المنطقي انتقاد السياسة الأميركية لأنها لعبت لعبةَ سياسةٍ واقعية وماكرة بمساندتها العراق ضد إيران. لكنّ المساعدة الأميركية لم تكن عاملاً حاسماً في نتيجة الحرب، بل كانت حادثاً غير مقصود على الإطلاق، وأعني بذلك إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية فوق الخليج في تموز من عام 1988. فعلى الرغم من أن ما حصل كان عبارة عن حادث وقع عن طريق الخطأ، إلا أن طهران اعتقدت أن الهجوم كان جزءاً من تصعيد أميركي

مقصود. وفي رأيي، تركَ هذا أثراً سيكولوجيا قوياً أضعفَ إرادة طهران بمواصلة الصراع. ومع ميل الميزان بوضوح لصالح العراق، وافق الخميني مُكرهاً على وقف إطلاق النار؛ واصفاً القرار بأنه «أشد فتكاً من الشرب من كأس مسمومة».

....

بعد وقف إطلاق النار، برز نقاش داخل الحكومة الأميركية حول كيفية إعادة توجيه السياسة الأميركية تجاه العراق إذا كان ذلك ضرورياً. وقد رأت المكاتب الإقليمية في وزارة الخارجية فرصة لتحسين الروابط مع صدام استناداً إلى أن العراق- بحسب وجهة نظرهم- قد دفع ثمناً فظيعاً لنصرٍ حقّق مكاسب ضئيلة عملياً؛ حيث قُدِّر عدد القتلى العراقيين بمئات الآلاف، مع عدد لا يُحصى من الجرحى، فضلاً عن أولئك الذين ما عادوا قادرين على الاندماج في المجتمع مجدداً. أما من الناحية المالية، فكان البلد في حالة من الفوضى، وكان صدام بحاجة إلى مساعدة خارجية لإعادة بناء بلده.

لكنني كنت أخالفهم الرأي. فالعراق كان قد أصبح آنذاك قوة عسكرية إقليمية مهيمنة. وكنت أعتقد أن «صدام» سوف يستخدم موقع القوة للعراق في الدفع باتجاه الهيمنة في الخليج الفارسي. وكان ذلك سيؤدي حتماً إلى صِدام، لأن الولايات المتحدة كانت ملتزمة بمنع حدوث هيمنة إقليمية من أي قوة.

كتبتُ مذكرة للوزير شولتز عرضتُ فيها ثلاثة خيارات. أولاً، يمكننا احتواء العراق بأنفسنا. وهذا سيتطلب من الولايات المتحدة تعزيز وضعيتها في الخليج.

ثانياً، يمكننا الميل نحو إيران، واستعادة توازن القوة بين البلدين من خلال تخفيف العقوبات الاقتصادية ضد إيران، والسماح لطهران باستيراد التكنولوجيا التي تحتاج إليها لتعزيز قدراتها على إنتاج النفط وشحنه، وتسهيل علاقات اقتصادية أفضل بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وإيقاف استخدام النفوذ الأميركي لمنع مبيعات الأسلحة لإيران.

ثالثاً، يمكننا مراقبة طموحات كل من العراق وإيران، وذلك يتطلب تعزيز

القوات الأميركية والحليفة في المنطقة، ومواصلة تطبيق العقوبات على كلا البلدين.

سُرِّبتْ مذكرتي إلى الصحافة قبل أن تسنح لي الفرصة لمناقشة المسألة مع أرماكوست أو شولتز، فشككتُ بأن شخصاً ما في مكتب شؤون الشرق الأدنى أراد إنهاء النقاش مسبقاً. وفي مقال نُشِر في نيويورك تايمز، ناقشتْ إلين سيولينو مذكرتي في سياق مراجعة السياسة العراقية الحاصلة ضمن وزارة الخارجية، مرجِّحةً أن تكون إدارة ريغان تدرس الميل باتجاه إيران.

تَبيَّنَ أن شولتز لم يأخذ علماً– قبل قراءة مقالة نيويورك تايمز– بأن مسؤولين من مستوىً أدنى كانوا يعيدون دراسة سياستنا بشأن العراق. وقد أثار هذا الأمر اهتمامه، فدعاني إلى مكتبه إلى جانب أرماكوست ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ريتشارد مورفي ومدير تخطيط السياسات ديك سولومون. ثم أدخلنا مكتبه الصغير الملاصق لجناح الوزير الرئيس. بدأ أرماكوست بإعطاء شولتز معلومات حول النقاش الدائر حول العراق ضمن المبنى، لكنّ شولتز أوقفه قائلاً: «أين المذكّرة؟».

سلَّمتُ شولتز مذكرتي، فجلس على كرسيه، في حين بقينا نحن الأربعة واقفين حوله. وبينما كان يقرأ، راح وجهه يحمرُّ أكثر فأكثر، ثم أمسك قلم تظليل وكتب كلمة «لا» كبيرة على الصفحة الأولى. وبعد أن هدأ قليلاً، التفت نحوي وقال: «زال، هذا منطقي جداً من الناحية الجيوسياسية، ولكنه ليس منطقياً من الناحية السياسية!».

ولعلّ جوابي لم يساعد في تهدئة الوضع كثيراً؛ فقد قلت له: «سيدي الوزير، أنا أتلقى أجري لأقدم لك المشورة في المسائل الجيوسياسية».

أظن أن غضب شولتز كان يتعلق بفضيحة إيران–كونترا أكثر مما كان يتعلق بمذكرتي. ففي تلك الفضيحة، تبيّن أن إدارة ريغان قد سهَّلتْ مبيعات الأسلحة إلى إيران؛ جزئياً لضمان إطلاق سراح رهائن في لبنان، وأيضاً لتحويل أموال من مبيعات الأسلحة إلى متمردي «الكونترا» في نيكاراغوا الذين كانوا ممنوعين

قانونياً من تلقي مساعدات أميركية. ولعله اعتبر اقتراحي المتعلّق بتسهيل مبيع الأسلحة إلى إيران مسرحية إيران–كونترا أخرى قيد الإعداد. وإذا حدث ذلك، فسيتوجّب على شولتز ليس فقط الاعتذار إلى بغداد عن المبيعات لإيران فحسب، وإنما الإدلاء بشهادته تحت القَسَم أمام الكونجرس بشأن الفضيحة أيضاً.

من الواضح أن شولتز قد غيّر رأيه في ما بعد. ففي مذكراته التي نُشرت بعد فترة قصيرة من حرب الخليج، عبّر عن دعمه لاقتراحي مستشهداً بمذكرتي في الحاشية: «بحلول نهاية سنوات ريغان ... توضّح بالنسبة لي أنه لم يكن هناك أي سبب إضافي أمام الولايات المتحدة لمنح العراق فائدة الشك لغايات توازن القوة ضد إيران... وأنه أصبح من المناسب في ذلك الحين تطبيق سياسة جديدة وأقسى نحو عراق صدام حسين».

....

حالما أصبحتُ خارج الحكومة، بدأتُ بالكتابة والتحدث حول الوضع الذي كان يزداد خطورة في الخليج. إذ كان العراق في موقع مهيمن في المنطقة، وكان يملك رابع أكبر جيش في العالم، كما كانت هناك إشارات متزايدة على نية صدام العدوانية. ومع ذلك، استمرّت إدارة بوش في سياسة التعامل مع العراق.

ولكن، كان هناك مسؤول واحد في إدارة بوش مستعد لتقبُّل حججي، وهو هنري راوين الذي عرّفني عليه وولستيتر عندما كنت في شيكاغو، وأصبح يشغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي. فقد اتصل راوين بالجنرال نورمان شوارزكوف، القائد الجديد للقيادة الوسطى، واقترح عليه مقابلتي.

عندما اقترحتُ على شوارزكوف الحاجة للنظر إلى صدام على أنه يمثّل تهديداً، اتسعت حدقتاه من هول المفاجأة. كان شوارزكوف يعمل مع قادة كبار في البنتاغون– ومن بينهم رئيس هيئة الأركان المشتركة كولن باول، ونائب وزير الدفاع للشؤون السياسة بول ولفوويتز– على إعادة توجيه تخطيط

الطوارئ للقيادة الوسطى بعيداً عن التهديدات السوفييتية نحو انفجارات إقليمية محتملة. وقد قال لي: «أريدك أن تُعِدَّ مشروعاً حول هذا الأمر في الحال».

نظَّمنا برنامجاً في شركة راند تضمّن تقييماً مفصّلاً للتهديدات؛ مع التركيز على العراق، وقد شارك فيه المحلل الاستخباري باتريك لانغ، وهو خبير قديم في شؤون العراق. وبحلول نهاية تموز، كان لانغ واحداً من بين بضعة محللين يشيرون إلى احتمال قيام صدام بغزو الكويت. وفي وقت لاحق، مدح الصحفي بوب وودوورد بحثنا الذي أعددناه في تموز عام 1990 قائلاً إنه واحد من بضعة تقديرات استخبارية دقيقة في ما يتصل بنوايا صدام تجاه الكويت.

....

عشية عملية عاصفة الصحراء، دعاني ولفوويتز ونائبه سكووتر ليبي للعودة إلى الحكومة كمدير لتخطيط السياسات في وزارة الدفاع.

لم يَرُقِ الانتقال إلى البنتاغون– بساعاته الطويلة– لابننا أليكس الذي كان في السابعة من عمره آنذاك، فقلت له مُفسِّراً: «أنا أعمل في البنتاغون، أحد أعمدة السلطة الأميركية».

غير أن هذا التفسير لم يعجبه.

وبسبب انزعاجه من قدومي إلى البيت في وقت متأخر، وذهابي للعمل في عطلات نهاية الأسبوع غالباً، بدأ أليكس بالإشارة إلى مكان عملي «بالبنتاغون الغبي للسلطة البلهاء». ثِقْ بأنني ذكَّرته بكلماته هذه بعد سنوات؛ أي عندما صار محامياً متخرجاً من جامعة ستانفورد ومقيماً متدرباً في البنتاغون نفسه.

عام 1991 وُلِد ابننا الثاني ماكس. وقد تولّى شقيق تشيريل، تشارلز، رعاية أليكس أثناء ذهابنا على وجه السرعة إلى مستشفى سيبلي من أجل الولادة، مستضيفاً إياه لتناول بيتزا بالجبن من مطعم تشوك إي *E Chuck* لإلهائه. وعندما جاء أليكس في صباح اليوم التالي لرؤية شقيقه للمرة الأولى، نظر إليه في سريره الزجاجي في جناح الأمومة، ثم اقترح علينا أن نجرَّه إلى الرواق. وحين سألَتْه تشيريل عن السبب أجاب: «كي يتسنّى للناس إبداء إعجابهم به». قال ذلك

بنبـرة تـدل علـى أن هذا أمر لم يكن بحاجة إلى التفسـير. هل كان ذلك تنافُس أخـوة؟ لا، بل كان اللحظة الأساسـية لـولادة رابطة من الإعجاب المتبادل. في ما بعد، أثبَتَ أليكس أنه داعم مُحِب وموثوق لشقيقه الصغير أثناء فترات غيابي المتكررة والطويلة. أما بالنسبة لماكس– الذي كانت كلمة مرحباً (hi) أول كلمة ينطقها– فقد أدركنا حينئذ أنه سيكون شاباً اجتماعياً منفتحاً.

فتحـت الهزيمة السـريعة لجيوش صدام نقاشـاً حول كيفيـة إنهاء الحرب. فـي البدايـة، أعلن شـوارزكوف وبعـده الرئيس بوش أن الولايـات المتحدة لن تتقدم أكثر داخل العراق. وكان كبار المسـؤولين يعتقدون أن الهزيمة السـاحقة ستؤدي إلى انقلاب ضد صدام. بيد أنهم عبر تسريبهم تصريحات بهذا المعنى لم يفعلوا شـيئاً سـوى تخفيف الضغط على صدام. فبدون احتمال القيام بعمل أميركي إضافي ضد العراق، لم يكن ضباط النظام مستعدين للتحرُّك ضد صدام. وعندما أصبح واضحاً أن قوات أمن صدام ستبقى موالية وسليمة، دعا الرئيس بوش «الشـعب العراقي للإمسـاك بزمام الأمور بنفسـه، وإرغام صدام الدكتاتور على التنحّي».

عندهـا، بـدأ متمـردون فـي البصـرة بالثورة ضد صـدام. وخلال أسـابيع، اندلعـت ثـورات مسـلحة فـي مختلف أنحاء العـراق. عندها، صـدّق صدام أن نظامه قد فقَدَ السـيطرة على سـبع عشرة محافظة، إلا محافظة الأنبار التي بقيت مواليـة لـه. لكنّ شـوارزكوف سـمح للنظام العراقـي– خـلال مفاوضات على هدنـة مـع كبار ضباط النظام– بأن يحلّق بالطائرات المروحية فوق جنوب البلد بسبب احتجاج العراقيين بأننا دمرنا جسورهم؛ ما جعل التنقل البري مستحيلاً. وهكذا، اسـتخدم صدام المروحيات لإسكات معارضيه، فقتل عشرات الآلاف من المدنيين.

كان ولفوويتز هو الشخص الأول في الإدارة الذي دعا الولايات المتحدة إلى مساعدة العراقيين الذين كانوا يحاولون إسقاط صدام. وقد أيّدته في ذلك، مـع الإشـارة إلـى إمكانية إسـقاط النظام البعثي من دون إرسـال عـدد كبير من

الجنود الأميركيين إلى بغداد. وكانت الولايات المتحدة تملك مسبقاً طياري F-15 يقومون بدوريات فوق جنوب العراق على بعد 100 كيلومتر من مكان حدوث المذابح. وكان باستطاعتهم منع هجمات المروحيات المسلحة، وتأمين الحماية، وفي الوقت نفسه نقل الأسلحة إلى المتمردين الذين كانوا يقاتلون جيش صدام بأسلحة صغيرة وبنادق آلية وقنابل يدوية. أزعجتني السلبيةُ الأميركيةُ في وجه مذابح صدام.

دعا ولفوويتز إلى ثلاث خطوات؛ مستنداً بشكل جزئي إلى أفكاري: إسقاط مروحيات صدام، وتسليح المتمردين الشيعة والأكراد، وتكوين جيوب محمية أميركياً في شمال العراق وجنوبه.

لكن وزير الدفاع ديك تشيني رفض هذه المقترحات.

كنت أعتقد أن هذه القضية هامة بما يكفي لإثارتها باستمرار ضمن الحكومة؛ حتى لو تسبَّبتْ بإزعاج المسؤولين. لكنّ كولن باول اتصل بولفوويتز متذمراً من وجود «مدنيين في البنتاغون»، وعندها انسحب ولفوويتز .

انتقم صدام بلا أي رحمة. فقد دخلت القوات العراقية المدن الكردية، وقتلت معارضي صدام بدون تمييز. وبما أن استخدام الأسلحة الكيماوية ضدهم عام 1988 كان لا يزال راسخاً في أذهانهم، شرع ملايين الأكراد بالفرار إلى الحدود الإيرانية والتركية. وأخيراً، استدعى الوضع رداً أميركياً، فبدأت الولايات المتحدة- تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 688- بتطبيق منطقة حظر للطيران في الشمال، وأمّنت مساعدة إنسانية للأكراد في «عملية توفير الراحة».

غير أن استجابة الولايات المتحدة للفظائع التي كانت تُرتَكَب في جنوب العراق ذي الغالبية الشيعية كانت كانت أقل منها في الشمال. فقد هرب مئات الآلاف من المدنيين إلى حدود الكويت والسعودية وإيران للنجاة من قوات صدام، فيما التجأ عشرات الآلاف من المدنيين الآخرين إلى أهوار جنوب العراق؛ حيث كوَّن عرب الأهوار حضارة وثقافة مرتكزتين على هذه البيئة الفريدة. ولأن «صدام» لم يكن قادراً على إرسال الدبابات والمدفعية إلى

المستنقعات، عمد إلى تجفيف ما يزيد عن ألف ميل مربع من المستنقعات، وقتل 40,000 إنسان، ودمّر بيئة المنطقة. ولم تقم الولايات المتحدة بفرض منطقة حظر طيران فوق جنوب العراق إلا بعد ذلك بوقت طويل، في آب من عام 1992.

زرعتْ أحداث العام 1991 بذور انعدام الثقة بين الولايات المتحدة وشيعة العراق الذين اتّهموا الولايات المتحدة باللامبالاة حيال قمع صدام، بل وبالتواطؤ في ذلك أيضاً. ولاحقاً، خلال لقاءاتي مع قادة الشيعة، كنت أسمع العبارة نفسها مراراً وتكراراً: «الأمريكان مو (أي غير) جديين».

....

خلال الثورة ضد صدام، اتصل بي ليويس ليخبرني بأنه أمضى للتو أمسية مع مجموعة من «العراقيين الأذكياء» المعارضين لصدام، والذين يقودهم أحمد الشلبي؛ وهو مصرفي وأخصائي في الرياضيات. وبحسب رأي ليويس، كان من المهم أن يسمع شخص ما في الحكومة ما كان الشلبي وزملاؤه يريدون قوله.

طلبتُ من بول فريبيرغ- وهو ضابط مارينز معيَّن ضمن طاقمي- تنظيم موعد لي، فعاد بجواب مفاجئ: إن الالتقاء مع المعارضين العراقيين مخالف للسياسة الأميركية. لقد احتجّت وزارة الخارجية للبيت الأبيض عندما كان يحاول ترتيب اللقاء.

صُدِمت تماماً. إذ كنّا قد أنهينا للتو حرباً مع العراق استخدمنا فيها كل شيء عدا الأسلحة النووية. ومع ذلك، لم يُسمَح لنا حتى بمقابلة من يشاركنا أهدافنا من العراقيين. تم بدء العمل بتلك السياسة عام 1988 تحت ظروف مختلفة بالكامل. ومع ذلك، واصلَ مسؤولون في البيت الأبيض تطبيقها بسبب اختلافاتهم مع المعارضة العراقية. كان وزير الخارجية، جيمس بيكر، قد أشار في شباط إلى أن إسقاط صدام لم يكن «هدفاً حربياً» بل «هدفاً سياسياً»، وكان مسؤولو وزارة الخارجية مستعدين للقبول بانقلاب عسكري، غير أنهم ما كانوا مستعدين للسماح بإجراء لقاءات مع معارضين سياسيين لصدام؛ لأن أهدافهم

كان بإمكانها أن تزعزع استقرار العراق، بحسب تصوُّر أولئك المسؤولين.

وفي آذار عام 1991، رفع البيت الأبيض الحظر تحت ضغط من الكونجرس والصحافة ومناصرين ضمن الإدارة. ولكن رغم ذلك، اضطُررت للقفز عبر عدة حلقات من أجل عقد لقاء مع المعارضة. نظّمتُ موعداً للزعيم الكردي مسعود بارزاني للمجيء إلى البنتاغون، لكنّ وزارة الخارجية ضغطت على البيت الأبيض لإلغائه في اللحظة الأخيرة؛ بحجّة أن إجراء مشاورات بين وزارة الدفاع والمعارضة العراقية يمكنه أن يجعل الناس يعتقدون أن الولايات المتحدة كانت تخطّط لتسليح معارضي صدام. ومع ذلك، تمكّنتُ من مقابلة بعض المنفيين العراقيين. في البداية، دعوتُ الشلبي وممثل الحزب الديمقراطي الكردي (KDP) هوشيار زيباري إلى البنتاغون. وفي وقت لاحق، التقيت برهم صالح؛ الممثل الخارجي للاتحاد الوطني الكردستاني (PUK).

تأثّرتُ بما قاله قادة المعارضة العراقية الذين سردوا قصصاً مروّعة عن التعذيب والتهديدات ومحاولات الاغتيال التي تعرَّضوا لها بالإضافة إلى عراقيين آخرين على أيدي نظام صدام. وأصبحتُ حينئذ حساساً لبُعْد حقوق الإنسان، بعد أن كان تركيزي منصبّاً على الجوانب الجيوسياسية للصراع في الخليج. كنت مقتنعاً بأن المعارضة العراقية يمكنها أن تكون قيمةً استراتيجيةً للولايات المتحدة. فإلى جانب البعد الأخلاقي الذي تم إدخاله في القضية، كان أولئك القادة واسعي الاطلاع، ويملكون صلات مع شبكات هامة ضمن البلد. وعلاوة على ذلك، كانت المعارضة موحَّدة خلف رسالة مثيرة للاهتمام. فعلى الرغم من اختلاف خلفيات المعارضين وقواعد نفوذهم، كانوا يدعون إلى عراق حرّ ومسالم ومنحاز إلى الولايات المتحدَة.

في حزيران عام 1992، شكّل الشلبي المؤتمر الوطني العراقي– استُلهم الاسم من المؤتمر الوطني الهندي الذي أسسه غاندي، والمؤتمر الوطني الأفريقي الذي أسسه مانديلا– وكان يتضمّن شيعة وسنّة وأكراداً. وبناءً على هذا الزخم، عقد الشلبي مؤتمراً للمعارضة في تشرين الأول 1992، وقد ضمّ

هذه المرة الفصيلين الشيعيين الأكبرين؛ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامي. ولم يكن موقع الاجتماع أقلّ أهمية من ذلك، أي المنطقة المحمية في شمال العراق؛ إذ كان ذلك هو المؤتمر الأول للمعارضة الذي يُعقَد علىَ أرض عراقية.

خاب أملي لأنّ الولايات المتحدة اختارت عدم تبنّي سياسة أكثر فعالية لدعم المعارضة العراقية. صحيح أن الرئيس بوش صادق في نهاية المطاف على القيام بعمليات سرية في العراق، ولكن لم يكن هناك اهتمام يستحق الذكر في البنتاغون أو في الإدارة عموماً؛ بذلك النوع من البرنامج الحاسم الذي كنا قد قدّمناه للمعارضة الأفغانية في الثمانينيات.

رغم أننا حققنا هدفنا المحدود في حرب الخليج، إلا أن النتيجة تركتْ مسألة كيفية التعامل مع التهديد المستمر للنظام العراقي الخطر الذي لا يمكن توقّع سلوكه بدون حل. كنت مستاءً من الوضع الراهن الذي ترك العراقيين رهينة الشرَّيْن؛ صدام والعقوبات. وبعد خروجي من الحكومة، بدأتُ على الفور بالدعوة علناً إلى تغيير النظام، وذلك من خلال تقديم دعم أكبر للمعارضة العراقية.

الفصل السابع

رسم استراتيجية كبرى لعالم أحادي القطب

واشنطن العاصمة، 1991- 1992

أدهشني رد الفعل الخافت في الولايات المتحدة على انهيار الاتحاد السوفييتي. فقد انتهت الحرب الباردة، وانتهى معها العالم ثنائي القطبية، والتنافس السوفييتي الأميركي. ومع ذلك، لم تكن هناك أي احتفالات تتناسب مع ذلك التغيير الهائل. كنت أتوقع- بالحد الأدنى- إقامة نصب تذكاري احتفاءً بانتصار الحرية وهزيمة الشيوعية، أو بناء متحف لتوثيق الصراع وتذكُّر التضحيات الضخمة التي قدّمها الأميركيون وضحايا الغولاغ وآخرون ممن قاوموا الاتحاد السوفييتي.

ونظراً لكوني مخطِّطاً في البنتاغون، شعرتُ بالقلق لأن الشعب الأميركي وقادته لم يُقدّروا أهمية هذا الحدث. وكنت أخشى أن تفقد الولايات المتحدة الفرص الاستثنائية المتاحة لها.

كان هناك قدر قليل من الاتفاق بين الاستراتيجيين الذين كانوا يفكّرون في الدور الأميركي المستقبلي في العالم. وفي هذا الخصوص، قال مدير مجلة فورين أفيرز، مشيراً إلى مقال لجورج كينان ظهر في العام 1947: «نحن بحاجة إلى X آخر». وقد حلَّلَ مقال X- الذي نُشِر تحت اسم مجهول لأن كينان كان لا يزال في وزارة الخارجية- «مصادر السلوك السوفييتي»، ورسم بخطوط عريضة استراتيجية الاحتواء التي وجَّهت السياسة الخارجية الأميركية طوال العقود

الأربعة والنصف التالية.

برأيي، كان يتوجب على الولايات المتحدة ممارسة القيادة، وتوسيع النظام الدولي الليبرالي الذي بَنَتْهُ مع حلفائها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد بيّنَ القرن العشرون أن البيئة الأمنية العالمية يمكن أن تتغير على نحو دراماتيكي، ومع القليل من الإشارات المنذرة.

شكّل «النظام العالمي الجديد»- كما دعاه الرئيس بوش- تحدياً خاصاً بالنسبة لوزارة الدفاع. وقد كان الرئيس بوش ملتزماً بالحفاظ على «قاعدة قوة» بعد الحرب الباردة لا تقل عن 1.6 مليون جندي. ولكن، لم تكن رؤيته لما ينبغي أن تكون عليه الأهداف المركزية للسياسة الأمنية القومية الأميركية والسبب الذي جعله يريد قوة بهذا الحجم واضحة تماماً. وفي غياب استراتيجية مقنعة، لم يكن هناك خط أساس منطقي لتحديد المستوى المناسب للقدرات والإنفاق الدفاعية.

كان الحمائم- ومن بينهم الكثير من الديمقراطيين الذين كانوا يسيطرون على الكونجرس- يريدون تحصيل «حصة سلام» أكبر، وإنفاقها على أولويات محلية. أما خصومهم في الكونجرس فكانوا يريدون حماية الميزانية الدفاعية، ولكنهم يجهدون لفعل ذلك في غياب أسباب واضحة من إدارة بوش. وكان التحدي الأصعب يتمثَّل في التحرر من «التفكير المرتكز على التهديد»، والبحث عن فرص لصياغة شكل العالم.

سُررتُ بإيكال دائرتي بمهمة تطوير استراتيجية دفاعية جديدة. وبالنسبة لمخططي السياسات، غالباً ما تُقدِّم فترات التغييرات الكبرى الفرصة المثلى للمساهمة.

ضمن البنتاغون، كان ما يُسمّى دليل السياسة الدفاعية (DPG) هو الوسيلةَ التقليديةَ لتقديم نصائح تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي. وكان دليل السياسة الدفاعية للعام 1992 يقدِّم خيارات لدورة التخطيط 1994- 1999. ونظراً للمرحلة الهامة تاريخياً التي كنا نواجهها، رأيت في دليل السياسة الدفاعية فرصة لرسم

الخطوط العريضة لاستراتيجية كبرى لعالم ما بعد الحرب الباردة تُوجِّه بنية قوتنا إلى ما بعد 1999 بمدة طويلة.

لا يمكن لتخطيط السياسات أن يكون فاعلاً إلا إذا كان الوزير منفتحاً على الأفكار والمقاربات الجديدة. ولحسن الحظ، كان تشيني جدياً بخصوص تطوير استراتيجية جديدة. وبسبب ميله للتفكير الاستشرافي، خصص تشيني وقتاً في جدول أعماله للانخراط في مناقشات سياسية جوهرية وطويلة.

وبحسب قراءته للتاريخ، تملك الولايات المتحدة سجلاً في تسريح الجنود على نحو متسرِّع. وبعد الحرب العالمية الأولى، مكَّن هذا الأمر من ظهور ألمانيا واليابان كتهديديْن كبيرين. وبعد الحرب العالمية الثانية، أخذتْ موسكو نصف أوروبا، وفاز ماو بالسلطة في الصين. وفي هذا الخصوص، قال تشيني في خطاب أدلى به بمناسبة الذكرى الخمسين للهجوم على بيرل هاربر: «الجانب الجيد هو أنه عالم أكثر أمناً، ويمكننا ربما... تخفيض حجم قوتنا. لكنّ الجانب السيئ هو أننا لم نفعل ذلك بشكل ناجح أبداً من قبل...»

كنت أعلم أن البيروقراطيات الضخمة- أو العدد الكبير من الموظفين- نادراً ما تُنتِج رؤية استراتيجية متبصِّرة. ولهذا السبب، عملتُ مع فريق صغير. وفي الوقت نفسه، أردتُ أن أرمي الشبكة بشكل واسع للحصول على أكبر قدر ممكن من الأفكار، ولإشراك مسؤولين رئيسين كي يحوزوا هم أيضاً على جزء من حقوق مُلْكية المنتَج النهائي.

خلال شتاء 1991 وحتى بداية 1992، أجريتُ نقاشات مع عدد من الخبراء من داخل المبنى وخارجه. وقد طوَّر فريقنا مجموعة من الاحتمالات المستقبلية التي يمكن استخدامها لاختبار إمكانيات بُنى القوة المقترَحة.

لم تكن السيناريوهات تعادل توقّعات المستقبل، ولا كانت شاملةً لجميع الاحتمالات، بل كانت إيضاحية، وبرأينا، معقولة. بعضها كان يستند إلى تهديدات حديثة أو حالية؛ مثل النزاع في شبه الجزيرة الكورية، أو تكرار عدوان العراق على الكويت. وبعضها الآخر ركَّز على التدخُّل في باناما أو الفيليبين

لمواجهة محاولة انقلابية. وقد أثار أحد السيناريوهات احتمالَ شن حربين متزامنتين على العراق وكوريا الشمالية، فيما ركَّزَ آخر على روسيا مستقبلية مناوئة تسعى لاستعادة أراضٍ في الاتحاد السوفييتي السابق؛ رغم اعتبار ذلك احتمالاً مُستبعَداً في المَدى القريب، ولكنه ممكن على المديين الأوسط والبعيد. وكان يتعلق بأزمات في أوكرانيا وأوروبا الشرقية ومنطقة البلطيق.

أما السيناريو الأكثر جوهريةً فكان يتعلق بظهور منافس عالمي وعدائي. كنا نخشى من اتحاد «أمة واحدة أو حلف من الأمم» على «استراتيجية أمنية معادية» وتطوير «قدرات عسكرية لتهديد المصالح الأميركية».

لم نكن ندعو لوجوب انخراط الولايات المتحدة بالضرورة في هذه السيناريوهات في حال تحقُّقها، بل كان عملنا يهدف إلى تحديد أنواع القوات العسكرية والقدرات التي يمكن أن تكون هامة في حال قرَّر الرئيس التعامل مع مثل هذه السيناريوهات.

....

بحلول كانون الثاني من عام 1992، كان قد تكوَّن لدي تصوُّر واضح للاستراتيجية التي أردتُ أن يقدمها دليل السياسة الدفاعية. فبما أنه لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تكون قوةً مهيمنةً عالميةً- بامتلاكها 5 بالمائة فقط من عدد السكان في العالم- خلصتُ إلى أننا بحاجة إلى استراتيجية قيادة أميركية تهدف للحفاظ على السلم بين القوى العالمية الرئيسة، والحث على القيام بعمل جماعي للحلفاء عند ظهور تحديات.

كنت أعتقد أنه من الأهمية القصوى بمكان توسيع ما أسميناه «منطقة السلم» الديمقراطية التي كانت تؤمِّن القاعدة لنظام دولي مفتوح. وهذا يعني أنه لم يكن بوسعنا السماح لقوة عدائية بالسيطرة على مناطق رئيسة. وهذه الأهداف- بتصوُّري- كانت تتطلَّب من الولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها العسكري، وحضورها المتقدم، بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية.

رغم أننا كنا نعتقد بوجوب أن يكون هناك مستوى لا يمكن أن ينزل الإنفاق

الدفاعـي تحتـه، إلا أننـا كنا نفهم مدى أهمية الحفاظ علـى صحة الاقتصاد في الوطـن. لـم أكن أنظر إلى الإنفاق الدفاعـي كتهديد للاقتصاد، ولكنّ تخصيص ميزانيـة ضخمة جـداً يمكن أن يخفض النمو الاقتصـادي. وحتى بوجود جيش كبير، كنت أعتقد أنه يتوجب علينا أن نكون متعقّلين في اسـتخدام القوة. ومن هنا، كانت التحالفات جوهرية لمشاركة العبء في القيادة العالمية، وإلا فالدعم الشـعبي في الولايات المتحدة لم يكن ليسـمح للرؤسـاء الأميركيين بتنفيذ هذه الاستراتيجية.

مـرَّ دليـل السياسـة الدفاعية عبر مسـودات ومراجعات عديـدة. فقد تمّت مراجعته بدقة ضمن النظام الإداري للبنتاغون؛ وخصوصاً من قبل هيئة الأركان المشـتركة التي كانت تقدم تقاريرها إلى كولن باول. كانت الأقسـام العسـكرية تنظر إلى كل هذه الأنشـطة على أنها لعبة عالية المخاطر. وقد كانوا مسـتعدين لمنح عملية تطوير الاستراتيجية للمدنيين، غير أنهم كانوا شديدي الاهتمام بأي قرار يتعلق ببنية القوة التي سـتؤثر على أقسـامهم الفردية ومواردها. وفي نهاية المطاف، أنتج فريق السياسـة المدني أول اسـتراتيجية ترشـد السياسة الأميركية ما بعد الحرب الباردة، والتي كانت متوافقة تماماً مع النصائح التي قدّمها باول وفريقه بخصوص القوات والموارد.

ومع أن مسودة دليل السياسة الدفاعية لا تزال سرية، إلا أن البنتاغون أفرج عن أجزاء هامة من الوثيقة، وقد نشـرتها الصحافة. كرَّرتِ الاسـتراتيجية النوايا الأميركية لدعم تحالفاتنا ومؤسساتنا الأمنية الجماعية متعددة الأطراف، بيد أنها احتوت أيضاً على أفكار استراتيجية جديدة وواسعة النطاق.

في المقام الأول، أكدت الوثيقة على ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة على الحيلولة دون ظهور ند منافس، حيث ذكرت أن «هدفنا الأول هو منع إعادة ظهور منافس جديد– سواء أكان ذلك على أرض الاتحاد السوفييتي السابق أو في مكان آخر– يشكِّل تهديداً للنظام من النوع الذي شكَّله الاتحاد السوفييتي». وقـد أراد دليل السياسـة الدفاعية اسـتبعاد ظهور قطبية ثنائيـة، أو تنافس عالمي

آخر مثل الحرب الباردة، أو قطبية متعددة؛ أي عالم فيه قوى عظمى عديدة كالذي كان موجوداً قبل الحربين العالميتين. ولفعل ذلك، كان ينبغي منع قوة عدائية من السيطرة على «منطقة حساسة» تتميز بامتلاكها موارد طبيعية وقدرات صناعية وسكاناً؛ حيث يمكن أن تشكِّل خطراً عالمياً في ما لو وقعت تحت سيطرة قوة عدائية.

وقد احتلَّت القيَم حيِّزاً هاماً من الاستراتيجية؛ حيث اعتبرَ دليل السياسة الدفاعية أن «الاحترام المتزايد للقانون الدولي» و«انتشار أشكال الحكم الديمقراطي» يمثِّلان عاملَيْن حاسمَيْن في «ردع النزاعات أو التهديدات في مناطق ذات أهمية أمنية بالنسبة للولايات المتحدة».

ومن بين المسائل الأكثر تحدياً كيفيةُ وضع معايير لتحديد حجم القوات العسكرية. كان البعض يعتقدون أن تحديد حجم القوات بناء على احتمال حدوث أمر طارئ كبير– حرب خليج ثانية، على سبيل المثال– سيكون كافياً، ولكننا كنا نرى أن ذلك ليس كافياً. فماذا سيحصل لو اندلعت أزمة في مكان آخر، أو حاول عدو استغلال انشغالنا في منطقة ما؟ كنت أعتقد أن القوات الأميركية بحاجة إلى أن تكون مستعدة لحصول اعتداء في أكثر من منطقة، وذلك كي نكون شريكاً عالمياً موثوقاً.

وفي نهاية المطاف، وُجِّه الجيش للحفاظ على قوات كافية من أجل حدثيْن إقليميين كبيرين (2MRCs). كان هذا يمثِّل «حصة سلام» كبيرة، ولكنه لم يكن يعادل التخفيض الأكبر الذي كان يدعو إليه كثيرون.

....

كانت المراجعات الأولية لدليل السياسة الدفاعية داخل البنتاغون إيجابية. ولهذا السبب، لم أكن مستعداً للجدل الذي برز بعد فترة قصيرة.

كنت في ألمانيا من أجل حضور اجتماع أمني للناتو في بداية آذار من عام 1992 عندما أبلغني زميلي هادلي، مساعد وزير الدفاع للسياسة الأمنية الدولية، بقلق واضح أن الفرنسيين كانوا يتساءلون حول سبب تطوير البنتاغون

استراتيجية «لإبقاء أوروبا خاضعة».

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، علمتُ أن مصدر الغضب الفرنسي كان مقالاً نُشِر على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان «خطة لاستراتيجية أميركية تدعو إلى ضمان عدم بروز أي منافسين: عالم ذو قوة عظمى واحدة». ذكرت الصحيفة أن البنتاغون كان يملك وثيقة استراتيجية سرية تقدم «فكرة الهيمنة الخَيِّرة لقوة واحدة». وقد كانت تلك مسودة دليل السياسة الدفاعية.

وعندما عدت إلى الوطن، تفاجأتُ لدى رؤيتي أن التسريب قد ولَّد رد فعل غاضباً في الولايات المتحدة أيضاً. بل أصبح قضية في الحملة الرئاسية أيضاً، حيث هاجم المتحدث باسم الحاكم بيل كلينتون، جورج ستيفانوبولوس- وقد كان طالباً لديّ سابقاً في جامعة كولومبيا- الصحيفة بقوله إنها «محاولة أخرى» من قبل وزارة الدفاع «لإيجاد عذر لميزانيات كبيرة بدلاً من التخفيض».

أما بالنسبة لرد فعل الكونجرس على السيناريوهات المسرَّبة، فقد قلَّل السيناتور جو بايدن من أهمية الاستراتيجية بقوله إنها «حرفياً، عصر سلام أميركي». ورغم اعترافه بأن «الهيمنة الأميركية ستكون أمراً لطيفاً»، إلا أنه أكَّد بثقته المعهودة أنها «لن تنجح». في حين قال السيناتور كارل ليفين بذكاء إنه «يجب أن تمتلك تأميناً ضد الحوادث غير المرجَّحة. فعلى سبيل المثال، إنّ حدوث حريق في بيتك حدث غير مرجح، ولكنه ممكن. وكذلك بعض هذه التهديدات غير معقولة». بينما قال السيناتور تيد كينيدي إن التخطيط للحالات الطارئة يهدف «إلى إيجاد وسائل جديدة لتبرير مستويات الحرب الباردة من الإنفاق العسكري».

وحتى داخل إدارة بوش، تعرَّض دليل السياسة الدفاعية للهجوم؛ حيث اعتبَر مستشار الأمن القومي برينت سكاوكروفت أن الوثيقة «حمقاء» و«غريبة». وقد أوضح استياءه منها خلال اجتماع للموظفين عُقِد في الصباح التالي للتسريب. كما انتقد مسؤولون لم تُذكَر أسماؤهم من وزارة الخارجية ومجلس

الأمن القومي «التقرير الغبي»، وأبلغوا صحفيين أنهم يريدون أن «يُحرَق». وشبَّه مسؤول في وزارة الخارجية سيناريو يتعلق بهجوم سوفييتي على ليتوانيا بشيء ما في «رواية لتوم كلانسي».

وعندما عُرِف في الإدارة أنني أنا من أعدَّ الوثيقة المسرَّبة، بدأتُ أتلقى اتصالات هاتفية من مسؤولين في وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وكان من بينهم نظيري في وزارة الخارجية الذي قال إن صياغة استراتيجية الأمن القومي لم تكن «من شؤون وزارة الدفاع».

فأجبته قائلاً: «بالتأكيد هي ليست من شؤون وزارة الدفاع، بل يجب أن تحدث على المستوى الرئاسي». كنتُ أتصوَّر أن وزارة الخارجية ستتولى القيادة، وستُترَك المراجعة لعملية التنسيق بين الوكالات (*process interagency*). لكن وزارة الخارجية كانت غائبة عن صياغة استراتيجية ما بعد الحرب الباردة.

وقد اتصل مدير رفيع المستوى في طاقم مجلس الأمن القومي ليخبرني أن البيت الأبيض لم يتقبّل اللغة الاستفزازية للوثيقة وصبغتها الأحادية، فقلت له: «اسمع، سوف أكون أكثر من سعيد بسحب النص، ولكنني بحاجة إلى المزيد من المعلومات من أجل وضع استراتيجية دفاعية. فأنا أحتاج إلى خطة لتحديد حجم القوات. لماذا لا تنظِّمون مراجعةً داخليةً كي يتسنى لنا الاتفاق على اللغة؟».

لم يسبق لي أن كنت في مركز زوبعة حول السياسة في واشنطن. ورغم أنني قلتُ لنفسي إن هذا بالضبط هو نوع النقاش الذي كان البلد بحاجة إليه، إلا أنني كنت قلقاً. وقد وجدتُ شيئاً من العزاء في بعض التقييمات الإيجابية لمسودة دليل السياسة الدفاعية؛ مثل تقييم تشارلز كراوثامر الذي مدحها في عموده في صحيفة واشنطن بوست. بيد أن رأيه كان يمثِّل رأي الأقلية.

وفي ضوء رد الفعل هذا، شعرتُ بالقلق عندما طلب تشيني من عدة أشخاص ممن عملوا على مسودة دليل السياسة الدفاعية المجيء إلى مكتبه. وقُبيل بدء الاجتماع، انحنى ليبي نحوي وقال مازحاً: «كلنا هنا في ورطة مع

تشيني بسببك».

ولكـن في حقيقة الأمر، كان تشـيني متحمسـاً؛ حيث قال وهـو ينظر إليّ: «لقد اكتشفتم أسباباً جديدة لدورنا في العالم. قرأتُ الوثيقة ليلة البارحة، وأظن أنهـا لامعـة». فشـكرْتُه رغم أننـي كنت مذهـولاً. اقترح آخـرون أن نغيِّر بعض العبارات المثيرة للجدل قبل إكمال المسـودة، فوافق تشـيني ولكنه أكَّد على أنه يريد الحفاظ على الخطوط الأساسية للاستراتيجية.

وعندمـا تلقّـى تشـيني المسـودة المنقَّحة، طلـب إعادة صياغتهـا بعبارات «أكثر حدة»، فعادت اللغة الحازمة إلى المسودة. وفي الوقت نفسه، نشر تشيني مقـالاً فـي صفحة الـرأي في نيويورك تايمـز دفاعاً عن المسـودة، وقد قال فيه: «باستطاعتنا إما الحفاظ على القوات التي نحتاج إليها والبقاء في وضعية تمكّننا من المساعدة على تحسين الأمور، أو رمي أفضليتنا في الهواء. وذلك لن يؤدي إلا إلـى تسـريع قدوم اليوم الذي نواجه فيـه تهديدات أعظم، مع تكاليف أعلى وخطر إضافي على الأرواح الأميركية».

ولكـن حتـى مـع مباركة تشـيني، لـم يُراجَـع دليـل السياسـة الدفاعية في مسـتويات عالية في عملية التنسـيق ما بين الوكالات. وعندما أدرك تشـيني أن الإدارة لم تكن تريد القيام بمراجعة اسـتراتيجية شـاملة، طلب منا تقديم نسـخة غير سرية من دليل السياسة الدفاعية، مع وضع اسمه كمؤلف رئيس.

....

عندمـا أفكـر في تلك الإشـكالية الآن، تبدو لي مثيرة للسـخرية على نحو غريـب. فالكثير من السـيناريوهات التي ذكرناها فـي وثيقتنا قد حدثتْ بالفعل. أطلـق الرئيـس كلينتـون عملية ثعلـب الصحراء في كانـون الأول من عام 1998 لتدمير برامج أسـلحة الدمار الشـامل الخاصة بصدام، كما فكَّر في شـن حرب على كوريا الشـمالية لإيقاف برنامجها للأسـلحة النووية. ولم تنجح التماسات كل رؤسـاء مـا بعد الحـرب الباردة في منع ظهور روسـيا عدائية؛ حيث شـنَّت حربيـن ضـد جورجيـا وأوكرانيا. ويخشـى قـادة فـي دول البلطيق، ومـن بينها

ليتوانيا، من أن تكون دولهم هي التالية، وتملك الولايات المتحدة اليوم التزاماً بالدفاع عنها. كما استند «الالتفات نحو آسيا» للرئيس أوباما إلى الاعتراف بأن بروز الصين يتطلب من الولايات المتحدة تعزيز حضورها في المنطقة.

ورغم أن دليل السياسَة الدفاعية كان توقّعياً في بعض الجوانب، إلا أن الولايات المتحدة كانت بطيئة وغير منظَّمة في اتخاذ الخطوات القوية اللازمة للتأثير في الأحداث بدلاً من الرد عليها. صحيح أن أوروبا- حيث وسَّع الناتو منطقة السلم- قد مثَّلتْ قصة ناجحة نسبياً، إلا أننا فوَّتنا- حتى هناك- الفرصة التاريخية لجلب روسيا إلى الغرب عندما كان الرئيس بوريس يلتسين يقود حكومة إصلاحية على نحو مُعلَن وصريح. وفي شرق آسيا والشرق الأوسط، سارت السياسة الأميركية بدون تخطيط؛ ما سمح بظهور تحديات مستقبلية. وعلى المستوى العالمي، لم نؤسس بنية سياسية كما فعلنا عند بداية الحرب الباردة.

ومع ذلك، لقد خلق دليل السياسة الدفاعية أساساً مفاهيمياً لاستراتيجية مستقبلية طبَّقَتْها إدارات لاحقة إلى حد كبير.

....

بعد مغادرتي البنتاغون في تشرين الثاني 1992، واصلتُ التفكير في قضايا الاستراتيجية الكبرى كباحث في مؤسسة راند. وفي عام 1995، كتبتُ مقالاً لصحيفة واشنطن كوارتيرلي كرَّرت فيه بعضاً من الأفكار الرئيسة الواردة في دليل السياسة الدفاعية، ودُهِشت من درجة شعبيتها حينئذ.

ما زال طلاب من المرحلة الثانوية يأتون إلي لمناقشة ذلك المقال. ويبدو أن مقتطفاً منه بات يُكتَب على بطاقة تستخدمها فرق المناظرات للتحضير لمنافساتها، وتُدعى بطاقة خليل زاد 95، ويبدو أنها اكتسبت مكانةً أيقونية في أوساط المناظرات. يخبرني مناظرون سابقون أن بطاقة خليل زاد 95 كانت «ذهبية»، أو قدَّمت حجة «قاطعة» في الحوارات المتعلقة بكيفية الحفاظ على السلم ومنع الحرب. أنا مسرور لمعرفتي أن هناك شباناً يملكون حسّاً استراتيجياً أكبر مما يملكه بعض زملائي في الحكومة.

الفصل الثامن

تفكُّك أمة واحدة، مصير رجل واحد

واشنطن العاصمة، 1993- 2001

كنت في البنتاغون عندما انهار النظام الشيوعي في كابول عام 1992. وبصفتي رئيس تخطيط السياسات، أعددتُ مذكرة تنصح بانخراط أميركي أكبر في أفغانستان للمساعدة على إحداث استقرار سياسي، لكنّ القيادة العليا لم تكن مهتمة بذلك. وفي الأشهر القليلة الباقية من عمر إدارة بوش، شغلتْ قضايا أخرى وقتي. وعندما غادرت الحكومة في كانون الأول لأعود إلى راند، تابعتُ التقارير الإخبارية حول الحرب الأهلية باهتمام شديد.

فمع إسقاط النظام الشيوعي، اندلعت حرب أهلية متعددة القيادات في كابول وما حولها، وسرعان ما اتخذ الصراع على السلطة في كابول طابعاً عرقياً وطائفياً. كانت التحالفات تتغير على نحو متكرر، وخطط وقف إطلاق النار وإحلال السلام تأتي وتذهب كل شهر تقريباً.

صُدِمتُ وحزنتُ حين رأيت صوراً لمدرستي الثانوية القديمة في كابول، غازي ليسيه. لم يكن قد بقي منها إلا بضعة جدران واقفة كشاهد على المؤسسة التي كانت ذات يوم تضج بالنشاط والحيوية.

مع ذلك، لم أدرك درجة الضرر الذي ألحقته الحرب بالأفغان العاديين إلا بعد أن ذهبت إلى أفغانستان عقب 11 / 9. فقد انهار رجال قساة- مرةً تلو المرة- بالبكاء وهم يقصّون عليّ حوادث مأساوية من الحرب. كانت المعارك

تندلـع في الشـوارع بشـكل شـبه يومـي. وباتت عمليـات القتـل الجماعي أمراً مألوفاً. وكانت بعض الإعدامات تُنفَّذ بواسطة دقّ مسامير في رؤوس السجناء. وكان المدنيـون يهربـون مـن حي إلى حي مجاور بسـبب تغييـر خطوط القتال في كل أسـبوع. وعند نقاط التفتيش المتحاربة، كان مقاتلو الميليشـيات يقتلون بشـكل روتينـي نسـاءً وأطفالاً من أحـزاب أو جماعات عرقية منافسـة. وكانت الجماعـات المتقاتلـة تطلق الصواريخ بصورة عشـوائية علـى مواقع خصومها، غيـر عابئـة بكَوْن تلك المناطـق أحياء مدنية أيضاً وفيهـا معابد وقصور ومواقع تاريخية قديمة.

خلَّفتْ تلك الحرب الهمجية الفظيعة على كابول أثراً متجذِّراً في نفسيات الشعب الأفغاني، كما ولّدت لديهم إحساساً عميقاً بانعدام الأمان. كان الأفغان العاديـون يشـعرون بأنهـم بلا قائد ولا حامٍ. ولهذا السـبب كانـوا يركّزون على البقاء فقط.

وسـط هـذه الفوضـى، ظهرتْ حركة جديـدة في جنوب أفغانسـتان تُدعى حركـة طالبـان. وقـد صوَّرَ أفرادها أنفسـهم على أنهم شبان مثاليون يدرسـون الدين الإسـلامي وسـيجلبون الاسـتقرار والنظام للبلد. بدا ذلك جيداً للسـكان العاديين، فاجتذبت الحركة في بادئ الأمر دعماً شعبياً.

وأنـا- مثـل كثيرين- كنت متفائلاً بشـأن طالبان. إذ كنـت قد رأيت الضرر الفظيـع الـذي سـببته الفوضى والعنف الذي تمت ممارسـته على نطاق واسـع بالشـعب الأفغانـي. فقـد كان أمـراء الحرب يسـيئون التعامل مـع المجتمعات المحليـة، ويخطفـون الأطفـال، وكانـت الميليشـيات تقيـم نقـاط تفتيـش على الطرقـات، وتبتـز المال من المسـافرين حتـى لو كانوا شـديدي الفقر، كما كان الاقتصاد منهاراً. كان عالماً هوبزياً] نسبةً للفيلسوف السياسي البريطاني توماس هوبز [.

وكانـت طالبـان تقول كل الأشـياء الصحيحة. فقد وعـدتْ بجلب النظام، وعقْد اجتماع كبير (لويا جيرغا)، وإعادة الملك السابق للإشراف على الانتقال

السياسي. حينها، رأى كرزاي- وأفغان آخرون أيضاً- في طالبان وسيلة للتخلص من الكارثة التي كانت تبتلع البلد. بل إن عائلة جيلاني- التي كان زعيمها يقود إحدى فصائل المقاومة المعتدلة خلال الاحتلال السوفييتي- ذهبت بعيداً، وذلك بالمساعدة على شراء بذّات وحقائب للملك استعداداً لعودته.

في تلك المرحلة، كانت طالبان حركة غامضة وفي حالة تغيُّر مستمر. ولكن، مع ذلك، كان ينبغي أن أكون أكثر ارتياباً. لقد رأيت بشكل مباشر ما حدث في إيران عندما استولى الخميني على السلطة، وفرض نظاماً دينياً استبدادياً. وهذا ما حدث في أفغانستان؛ حيث فتحت فوضى الحرب الأهلية وممارسات أمراء الحرب الباب لنظام قمعي قادر على تحقيق النظام. كان ينبغي عليّ أن أكون مدركاً لاحتمال أن تستغل حركة طالبان الوضع لفرض نظام ديني قاسٍ.

عندما اشتد عود حركة طالبان بدأت بتلقي الدعم من الأجهزة الأمنية الباكستانية التي كانت قد فقدت ثقتها في حكمتيار كوكيل مفضَّل لديها. وهكذا، بدأت وزارة الداخلية ومديرية الاستخبارات الباكستانيتان بتمويل طالبان وتموينها وتدريبها. وبهذا الدعم، سرَّعت الحركة حملتها العسكرية، فاستولت في منتصف 1996 على العاصمة كابول التي كانت قد تحوَّلت آنذاك إلى أنقاض.

كانت الآي إس آي مسرورة لتقدُّم طالبان؛ حيث قيل إن مستشاراً للآي إس آي لدى حركة طالبان- ويُدعى الكولونيل إمام- قال عندما استولت الحركة على مدينة هيرات الواقعة غرب أفغانستان: «اليوم هيرات، وغداً طشقند». وذلك في إشارة إلى آمال الآي إس آي الكبيرة بتوسيع نفوذها إلى آسيا الوسطى.

ومع سيطرة طالبان على الأجزاء الجنوبية والشرقية والغربية من البلد، فُتِحتْ عدة جبهات معادية للحركة، وانسحبت قوات ربّاني إلى الشمال، وقاد عبد الرشيد دوستم ميليشيات أوزبكية، وشُكِّلتْ مجموعات مدعومة من إيران بين الهازارة. وفي المنفى، التفَّ مؤيدو الملك حول «مجموعة روما».

حوَّلت قوات طالبان تركيزها إلى المهاجمين في الشمال، ودخلتْ أفغانستان في حرب أهلية مطوَّلة. وفي نهاية المطاف، اتحدت المجموعات في الشمال في ما سُمِّي «التحالف الشمالي».

....

بعد مغادرتي البنتاغون عام 1992، بقيت على صلة وثيقة مع قادة أفغان في المعارضة المعادية لطالبان. وخلال تلك الفترة، توطَّدت علاقتي مع كرزاي.
ومثل معظم الأفغان، في البداية رحَّب كرزاي بطالبان كقوة قادرة على إنهاء الحرب الأهلية ومكافحة ممارسات أمراء الحرب. بل شارك أيضاً في اجتماعات طالبان الأولية، وساعد بفعالية على تنظيم المجموعة. وبعد عقد من ذلك الزمن، حتى عندما كانت طالبان تقود حملة تمرد شرسة ضد رئاسته، ظل كرزاي يشير بعناد إلى طالبان «بالإخوة» على أمل إعادتهم إلى الحظيرة.
بعد تعزيز سيطرة طالبان على كابول ومناطق أخرى، أصبح برنامجها واضحاً. لقد حظروا التعليم العلماني بأكمله، وأعدموا زناة مزعومين علناً في ملعب كابول الرياضي، وكانوا مهووسين بإخفاء النساء عن الأعين. لم يكن «التشادور- وهو العباءة التقليدية التي ترتديها النساء المسلمات وتغطي أجسادهن- شائعاً من قبل في كابول، ولكنه أصبح حينئذ إلزامياً. وكان يتوجّب طلاء النوافذ باللون الأسود كيلا يكون بالإمكان رؤية النساء من الخارج. وإذا رغبن بمغادرة منازلهن- وهو أمر مكروه بشدة- كان يجب عليهنّ أن يذهبن برفقة «محارم» ذكور. وبصرف النظر عن مدى قبح المبدأ، لقد شكَّل هذا الأمر مشكلة عملية هائلة بالنسبة لمئات الآلاف من النساء اللواتي ترمَّلن خلال عقود الحرب المستمرة بلا هوادة. كما ارتكب النظام الجديد مذابح ممنهجة بحق المدنيين بينما كان يحارب التحالف الشمالي. فكان السجناء يوضَعون داخل حاويات شحن، ويُترَكون هناك حتى يموتوا اختناقاً. وكانت ميليشيات طالبان تدمر المنازل والقرى، وتخرِّب البساتين في مناطق النزاع في الشمال. وفي وقت لاحق، منعت وصول الإمدادات الغذائية الطارئة إلى مناطق الشيعة؛

مستخدمةً التجويع الجماعي كسلاح.

في أواخر عام 1996، التقينا أنا وكرزاي في واشنطن، وكانت آمالنا الأولية في طالبان قد بدأت تخبو آنذاك. وقد أسرَّ لي في ذلك اللقاء بأن طالبان تدرس أمر تعيينه مبعوثاً في الأمم المتحدة، وطلب النصح مني، فقلت له بشكل مبهم: «إذا قبلتَ المنصب فسيتوجب عليك تمثيل طالبان أمام العالم. هل أنت مستعد لذلك؟».

فأجابني كرزاي قائلاً: «أنا أعرف أولئك الرجال. إنهم يؤكدون لي بأنه على الرغم من أن الأمور قد تكون مضطربة في الوقت الحالي، إلا أن تكنوقراطييهم سيتولون الحكم في نهاية المطاف». ومع ذلك، شعرتُ من نبرة صوته بأنه كان متشككاً وغير ميّال للارتباط مع طالبان بشكل علني. وفي النهاية، إما أن العرض لم يأتِ قط أو أنه رفضه.

إذا كان ينبغي تصديق مُدوِّني الإنترنت، فهذا يعني أنني وكرزاي أمضينا التسعينيات في الترويج لشركات النفط بينما كانت تحاول عقد صفقات مع طالبان. بيد أن الحقيقة ليست مشينة على الإطلاق. ففي منتصف التسعينيات، طلبت مني شركة كامبريدج إنيرجي أسوسييتس التي كانت تُقيِّم إمكانية إنشاء خط أنابيب لشركة يونوكال (UNOCAL) في أفغانستان، المشاركةَ في بحوثها، ففكَّرت– رغم ارتيابي المتنامي بطالبان– في أن الأمر يستحق استكشاف ما إذا كان النظام سيرحّب بتنمية اقتصادية للبلد الممزق بالحرب. لكنّ المشروع انتهى بتصليب آرائي ضد طالبان.

أتذكَّر حواراً أجريته مع وزير طالبان للمعلومات، أمير خان متقي، أثناء تناول العشاء في فندق فور سيزونز في هيوستن، والذي دار حول الأصولية التي تتبناها طالبان.

قلت له: «أرني أين يَرِد في القرآن أن النساء يجب أن يُعامَلن كمواطنات من الدرجة الثانية؟ وأين يَرِد أنهنّ يجب أن يُغطَّين ببرقع كامل؟ وأين يَرِد أنهنّ يجب ألا يُعلَّمْن؟».

عندها، بدا على متقي عدم الارتياح، ثم تمتم ببضع آيات من القرآن، ولكنني حين رددت عليه تذرَّع بأنه لم يكن عالم دين.

ثم قال: «طالبان تتّبع إرشادات الملالي». والملالي أعلى بدرجة من الطلبة في التراتبية الدينية السنّية الأفغانية. فقلت له: «في الواقع، كما تعلم، إن الملالي الأفغان في كثير من الحالات غير متعلّمين بما فيه الكفاية، وآراؤهم حول مسألة هامة كهذه لا يمكن قبولها بصورة عمياء». ثم سألته عن رأي السلطات الدينية العليا– الدا ملالي، والمولانات، والمولويون– في فتاوى طالبان، وعن رأي بقية المجتمع الأفغاني، فلم يُجبني.

أقنعتني مثل هذه الحوارات بأن طالبان كانت تسير في الوجهة الخاطئة، ولهذا السبب أصبحت أشد نشاطاً مع المعارضين للنظام. وفي أواخر التسعينيات، كنا أنا وكرزاي نجري حوارات دورية، كما كنا نلتقي في واشنطن وباكستان، حيث كان كرزاي يقوم بتنظيم الزعماء السياسيين والاجتماعيين الأفغان في كويتا. شجَّعتُ كرزاي على مواصلة هذه الجهود، كما شجّعته أيضاً على تأسيس ائتلاف واسع لفصائل المعارضة وتوحيد تلك الفصائل.

استنتجتُ أن الائتلاف كان يجب أن يضمّ ظاهر شاه. وعندما التقيتُ الملك في إيطاليا عام 1996، بدا أكثر حيوية مما كان عليه في السابق، واقترح القيام بدور الوسيط بين المكوّنات المتنوعة في أفغانستان. كما قال إنه قد يعقد «لويا جيرغا» للمساعدة على صياغة دستور جديد، وتشكيل حكومة تمثيلية واسعة الطيف. كان ظاهر شاه واحداً من بين عدد قليل من المنفيين الأفغان الذين يملكون نفوذاً كافياً لإطلاق عملية سلمية من أجل أفغانستان. وكانت قيمته الاستثنائية– بتقديري– تكمن في أنه قائد بشتوني بلا أي جدال، وفي الوقت نفسه شخصية وطنية بما يكفي لامتلاك شعبية بين الجماعات العرقية المتنوعة. وعلى هذا الأساس، كان مؤهلاً تماماً لتقليص قاعدة دعم طالبان.

تزايد قلق إدارة كلينتون من التهديد الذي تمثّله طالبان. وفي عام 1996، انتقل أسامة بن لادن إلى أفغانستان؛ بعد طرده من قبل النظام السوداني، وأقام

في مجمَّع خالص بالقرب من مدينة جلال أباد. وقد عقد مع الملا عمر- زعيم طالبان- اتفاقاً يسمح للقاعدة ببناء قاعدة عمليات في أفغانستان، مقابل دعم المجموعة الإرهابية لنظام طالبان.

كان هذا تطوراً غير عادي، فقد جرت العادة بأن ترعى دولةٌ ما مجموعةً إرهابيةً، أما هنا فكانت المجموعة الإرهابية هي التي ترعى الدولة؛ حيث قدَّمت القاعدة التمويل لطالبان بالإضافة إلى المساعدة التقنية في البناء ومجالات أخرى.

جلبت القاعدة آلاف المتطرفين من شتى أنحاء العالم الإسلامي لتعلُّم المهارات العسكرية في معسكرات تدريب أفغانية. واستُخدِم معظمهم ضد التحالف الشمالي، وباتوا يُعرَفون في هذا الصراع بشدة وحشيتهم وتعصُّبهم. غير أن الأكثر مهارة بينهم كانوا يُختارون لتنفيذ هجمات إرهابية في الخارج.

أتاح وجود القاعدة العملياتية لمنظمة القاعدة وجماعات أخرى في أفغانستان تدريبَ الإرهابيين على نطاق واسع. وقد قدَّرت الأجهزة الاستخبارية الأميركية بأن ما بين 10,000 و20,000 مجند تلقوا مثل هذا التدريب من عام 1996 إلى عام 2001. وقد كانوا يأتون إلى هذه المعسكرات من مختلف أنحاء الشرق الأوسط. أصدر بن لادن سلسلة من الفتاوى أعلن فيها عن نيّته مهاجمة الأميركيين؛ حيث صرَّح في شباط عام 1998 بأن قتل الأميركيين «فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسّر له ذلك». وبعد ثلاثة أشهر قال في مقابلة معه: «لا ينبغي علينا التمييز بين الجيش والمدنيين. بالنسبة إلينا، كلهم أهداف». خلال تلك الفترة، بدأ بن لادن بالتخطيط لهجمات 11/ 9.

في سنوات لاحقة، ادّعى مسؤولون رفيعو المستوى في إدارة كلينتون بأنهم «أعلنوا الحرب» على القاعدة، غير أن الجهد المبذول لم يكن مطابقاً للخطاب. في معظم الحالات، كانت الإدارة تتعامل مع الإرهاب على أنه مشكلة تتعلق

بتطبيق القانون، حتى إنها لم تطلب أبداً من الكونجرس تفويضاً باستخدام القوة. ولم تكن هناك سوى خلية صغيرة في السي آي إي تتعقَّب أنشطة القاعدة. وقد استخدم مسؤولون رفيعو المستوى مروحة من الأساليب الدبلوماسية غير المباشرة، حيث حاولوا عبر قادة باكستانيين التأثيرَ على طالبان من أجل تقييد القاعدة. وخرج مجلس الأمن القومي، بالتعاون مع السي آي إي، بمجموعة من الخطط العملياتية السرية، ومعظمها كان يتعلق باستخدام قوات قَبلية لتنفيذ كمائن أو غارات تهدف للقبض على بن لادن أو قتله. وبعد تفجير السفارتين الأميركيتين في شرق أفريقيا في آب عام 1998، شنّتْ إدارة كلينتون هجمات بواسطة صواريخ كروز على معسكرات للقاعدة في أفغانستان، لكن بن لادن كان قد انتقل إلى موقع آخر قبل الهجمات. كان هناك الكثير من الجعجعة في طاحونة عملية التنسيق بين الوكالات، ولكنها لم تقدّم للرئيس كلينتون أي استراتيجية معقولة للقضاء على الملجأ الآمن للإرهابيين في أفغانستان؛ لأن ذلك كان سيتطلب دعم نوعٍ من القوة العسكرية الأفغانية لمواجهة طالبان.

....

في بداية صيف عام 1999، ذهبتُ مجدداً إلى روما لمقابلة ظاهر شاه، وشجّعته على أن يصبح «باتراجار» أفغانستان، وكلمة باتراجار بالأفغانية تعني الحرَفي الذي يصلح الأوعية المعدنية المكسورة، مثل القدور والأطباق. فقد كان أولئك الحرفيّون- نظراً لحالة الفقر في البلد- يقدّمون خدمة قيّمة للأفغان العاديين الذين ما كانوا قادرين على رمي الممتلكات القديمة. وقد قلت له مفسّراً إن أفغانستان تشبه طبقاً مكسوراً بحاجة إلى باتراجار لإصلاحه.

لم يقدِّر الملك التشبيه في البداية، وقاوم فكرة المقارنة بين دوره ودور حرفي جوَّال وضيع من الطبقة الدنيا. ولكنه تقبَّل الفكرة في نهاية المطاف، ووافق على ترؤس مؤتمر للمنفيين الأفغان في روما.

ومع ذلك، بقي الملك لاعباً متردداً، حيث قال لي في سياق النقاش: «ألا ينبغي علينا انتظار الولايات المتحدة حتى تدعم مشروعي؟». فأجبته بفظاظة

غيـر اعتياديـة: «الحكومة الأميركية لا تأخـذك على محمل الجد. إنها تظن أنك رجل عجوز رحل منذ عام 1973، وذلك لأنها حين تعير انتباهها إلى أفغانستان فهـي ترى طالبان والقاعدة وباكسـتان». ثم شـجَّعته علـى التقدم بمفرده وطلب هبات خاصة من منفيين أفغان.

احتدَّت المناقشـة في ما بيننا. ولدى تزايد شـعوري بالإحباط بسـبب شدة سلبية الملك- الذي كان يحب شرب الإسبريسو الإيطالية وانتعال أحذية جلدية غالية- حيال مسـاعدة بلده، قلتُ له: «كيف يمكنك أن تغفو في الليل وشـعبك في هذا الوضع!؟».

فـي تلـك الأثنـاء، كان كـرزاي ومنفيـون آخـرون يحثّـون الخطـى لجمع المعارضة في فرانكفورت.

وبسـبب شـعورها بالقلـق مـن تنامي جهـود المعارضـة، انتقمـت طالبان بوحشـية. وفـي تموز عـام 1999، قتلت طالبـان والد كرازي المسـنّ في وضح النهار أثناء خروجه من مسـجد في مدينة كويتا الباكسـتانية. لكنّ هذه الجريمة لم تثبط عزيمة كرزاي، بل زادته جرأةً، وغرسـت فيه حسـاً غائياً جديداً. وبعد إجرائـه اتصـالات مع أصدقاء والده، نظَّم كرزاي في مدة وجيزة موكباً من 300 سيارة لمرافقته إلى قندهار لدفن والده في مقبرة العائلة. وقد سمحت له طالبان بالعبـور سـالماً. هذا الوفاء البَنَويّ الشـجاع عزَّز موقفه فـي صفوف المعارضة الأفغانية.

كنت في ذلك الحين أعمل على مقال لصالح صحيفة واشنطن كوورترلي يدعو لمواجهة طالبان. وقد اتصلتُ بعدة منفيين أفغان لأطلب منهم المشاركة، فوجـدت دعمـاً خاصـاً فـي تقديم الأموال مـن مهندس طاقة شمسـية مقيم في كاليفورنيـا يُدعى إسـحق شـهريار. وسـيُظهِر شـهريار الكرم ذاته لاحقـاً عندما سيصبح أول سفير أفغاني في الولايات المتحدة؛ وذلك بالعمل من دون مقابل، والمساهمة بموارده الخاصة في ترميم السفارة الأفغانية في واشنطن التي كانت فـي حالة سـيئة جداً بسـبب بقائها فارغة لسـنوات عديدة. وفـي نهاية المطاف،

شارك عشرات المندوبين البارزين- خبراء، ومسؤولون حكوميون سابقون، وقادة عسكريون، ومفكرون، ومنفيون آخرون- في المؤتمر الذي عُقِد في تشرين الثاني عام 1999.

عندما تقدَّم ظاهر شاه إلى المنصَّة، أعلن أنه لم يكن يسعى إلى أي دور لنفسه، وإنما كان ببساطة يريد لعب دور المنظِّم لضمان نجاح الاجتماع. عندئذ، وقفتْ إحدى المندوبات ورمتْ «تشادورها»- الوشاح الذي يغطي رأسها- نحو الملك. كانت قد مضت مدة طويلة جداً على غيابي عن أفغانستان، لدرجة أنني نسيت هذه العادة البشتونية التي يُقصَد منها حثّ رجل ما على القيام بفعل معيَّن. وهنا، كانت هذه الحركة ترمز إلى أن الملك ينبغي أن «يكون رجلاً شجاعاً وأن يهبَّ للقتال، وإلا فليضع هذا التشادور ويكون امرأة».

في النهاية، اتفق المشاركون في المؤتمر على خطة، وهي عقد لويا جيرغا بهدف تشكيل حكومة وطنية منتخَبة. ولتحقيق هذا الهدف والحصول على دعم دولي، كان يتوجّب على المندوبين السفر إلى عواصم عالمية ومتنوعة. أما بالنسبة لي، فقد تابعت عملي بمساعدة كرزاي وقادة آخرين في المعارضة على الترتيب لعقد اجتماعات في واشنطن.

لم يجذب المؤتمر اهتماماً كبيراً في الولايات المتحدة؛ رغم أهميته الشديدة بالنسبة للأفغان، حيث أصدرت وزارة الخارجية بياناً روتينياً أبدت فيه تقديرها للحدث، في حين تجاهلته الصحافة الأميركية تماماً. كما وجد وفد كرزاي صعوبة بالغة في تأمين لقاءات في وزارة الخارجية. ورغم أن إدارة كلينتون تبنَّت سياسة أكثر صلابة ضد طالبان في سنواتها الأخيرة، إلا أن الولايات المتحدة ظلت محايدة من الناحية الرسمية حيال الحرب الأهلية الأفغانية، بل تواصلت بطريقة دبلوماسية مع نظام طالبان في محاولة ساذجة للحصول على تعاون ضد القاعدة.

مع ذلك، عند التفكير في الأمر الآن، لا شك في أن اجتماع روما قد مثَّل حدثاً محورياً. فعبر إشراك الكثير من الشخصيات البشتونية البارزة، شكَّلت

«مجموعة روما» قوة منافسة قادرة على تقليص نفوذ طالبان في المنطقتين الجنوبية والشرقية من البلد. وقد واصلت المجموعة لعب دورها المركزي في المرحلة الانتقالية التي تلت مرحلة طالبان، وذلك بصياغتها خطة سياسية شبيهة بتلك التي نُفِّذت بعد 11/ 9. علاوة على ذلك، لقد ساعد اجتماع روما على جَسْر الانقسامات التي ولّدتها الحرب الأهلية السابقة.

لم تكن العلاقة جيدة بين التحالف الشمالي والمنفيين الأفغان ذوي الأغلبية البشتونية؛ وذلك بالرغم من مصلحتهم المشتركة في الإطاحة بحركة طالبان. فقد كان التحالف الشمالي مستاءً من انضمام الكثير من البشتون إلى طالبان أو هربهم إلى الخارج، في حين ظل التحالف الشمالي في البلد وقاتل طالبان. أما المنفيون البشتون فكانوا ينتقدون فصائل التحالف الشمالي لدورها في الحرب الأهلية.

ومع أن التحالف الشمالي لم يكن مشاركاً مباشراً في المؤتمر، إلا أن قائده الرئيس أحمد شاه مسعود، ووزير خارجيته عبد الله عبد الله أعلنا عن دعمهما للمبادرة. لقد ساعدتُ كرزاي وفريقه على التواصل مع التحالف الشمالي من خلال تسهيل تأمين تأشيرات للسفر إلى أوزبكستان، حيث دخلت المجموعة من آسيا الوسطى إلى أفغانستان، وزارت مسعود في قاعدته شمال البلد. وعلى أثر ذلك، عقد كرزاي ومسعود محادثات مباشرة بهدف تنظيم تحالف موحّد في وجه طالبان.

عندما كان كرزاي رئيساً، أخبرني أنه وصل- خلال تلك المرحلة- إلى ما بدا لي قناعة متعجرفة: «ذات يوم، سأكون قائداً لأفغانستان. إنه قدري».

بعد سقوط النظام الشيوعي، ولكن قبل اندلاع الحرب الأهلية الشاملة، كان كرزاي نائب وزير الخارجية. وذات يوم خلال تلك الفترة، اعتُقِل لمساعدته المزعومة عدواً للرئيس ربّاني، واقتيد إلى مقر المخابرات الأفغانية (KHAD) التي كان محمد فهيم يديرها.

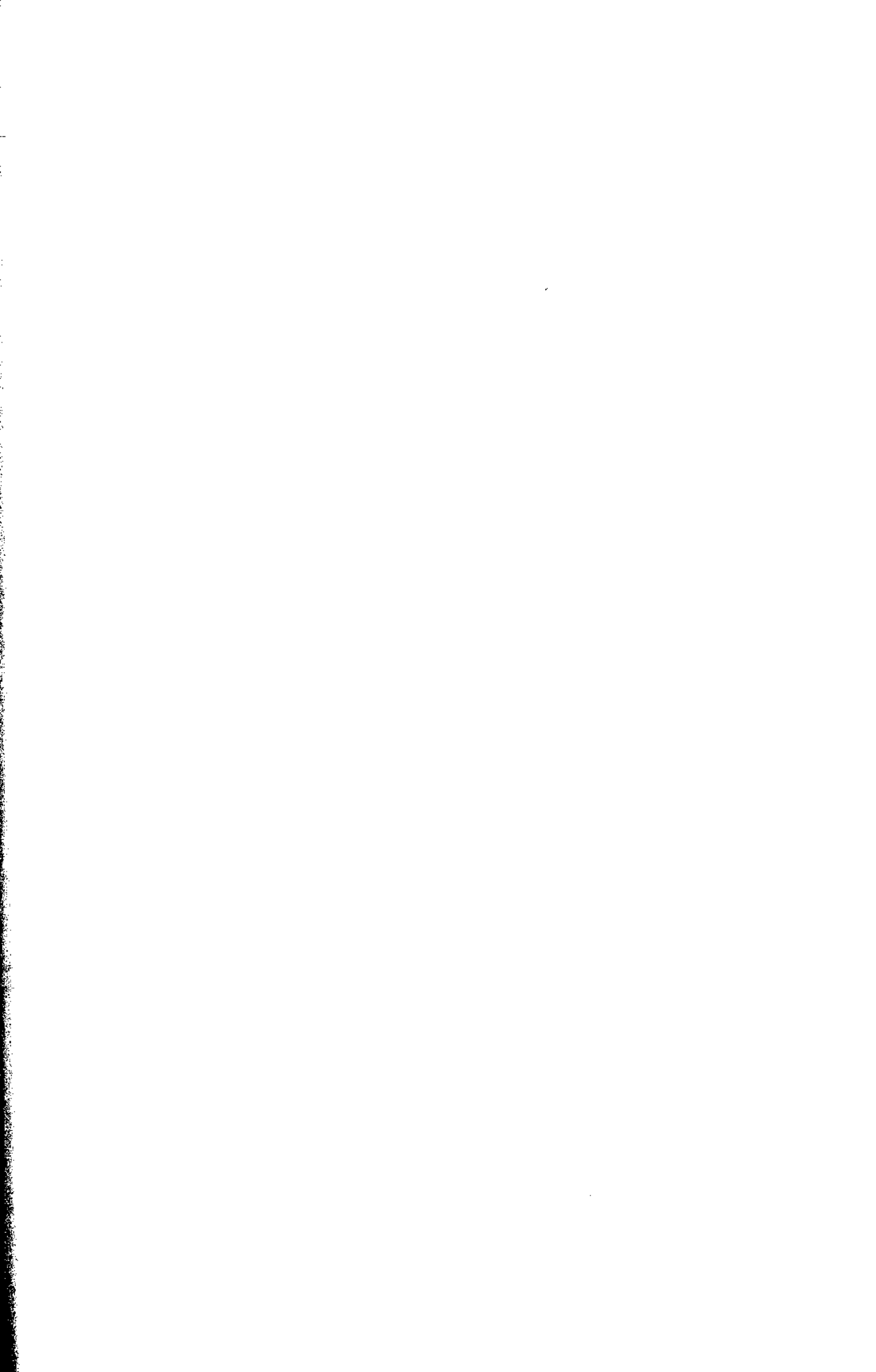
قال لي كرزاي: «لم أتوقع أن أخرج حيّاً؛ لأن معظم المعتقلين لم يخرجوا

أحياء. ثم جاء منقذي قبل بدء الاستجواب بقليل؛ إذ سقط صاروخ في زنزانتي. في البداية، كنت مصعوقاً، ثم رأيتُ المحقق مرمياً على الأرض وهو ينزف محتضراً، فيما الجدران التي كانت تحبسني منهارة. أما أنا فكنت واقفاً هناك معافى إلا من خدوش بسيطة. لذا، هربت ناجياً بحياتي».

ثم ساعده زملاء سابقون من وزارة الخارجية على الهرب من كابول. «بعد ذلك، لم أعد إلى أفغانستان إلا مرة واحدة لأدفن والدي الشهيد. منذ ذلك الحين، أصبحت مقتنعاً، انتبهْ إلى ما أقوله، بأنني سأعود ليس على رأس موكب جنائزي وإنما كرئيس لأفغانستان».

القسم الثاني

إدارة بوش



الفصل التاسع

هدوء ما قبل العاصفة

واشنطن العاصمة، كانون الثاني-أيلول 2001

وصلتُ إلى البيت الأبيض في 23 أيار من عام 2001 مع شعور غامر بالترقُّب. كنت على وشك البدء بوظيفتي الجديدة كمساعد خاص للرئيس ومدير أول في طاقم مجلس الأمن القومي. مثل جميع المكاتب في البيت الأبيض، كان مكتبي ذا سقف عالٍ، وديكورات قديمة، ومساحة كافية لوضع طاولة مكتبي المقدمة من الحكومة بالإضافة إلى فسحة للجلوس. كما كانت في المكتب عدة حواسيب تمنحني القدرة على الوصول إلى شبكات مفتوحة، وسرية، وفائقة السرية. وكنت أملك هاتفاً سرياً أيضاً.

كنت سعيداً بعودتي إلى الحكومة، فبعد أن خدمتُ في مستويات أدنى في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، حيث اطَّلعت على الأدوات السياسية والعسكرية للسلطة، وجدتُ أن وجودي في البيت الأبيض فرصة لدمج عمل الوكالات المختلفة من أجل الخروج باستراتيجيات لتقديمها للرئيس.

في بداية كل إدارة جديدة، تكون هناك مرحلة من المناورات السياسية الحادة من أجل المناصب. في المستوى الأعلى، يتركّز التنافس على ضمان التعيينات على مستوى المستشارين الحكوميين أو مستوى المدراء (*principals*). وفي المستوى المتوسط، يتعلق التنافس بخبراء السياسات المنتمين إلى حزب الرئيس المنتخب، ومسؤولين سابقين من المستوى المتوسط، ومساعدين أو موظفين في الحملة الانتخابية. إنها عملية معقدة وأحياناً عديمة الرحمة؛ لأن الجميع يدركون أن «طاقم الموظفين يعني سياسة الدولة».

وصلتُ إلى طاقم مجلس الأمن القومي عبر طريق غير مباشر. في الصباح التالي لتسليم نائب الرئيس غور بالهزيمة بعد إعادة إحصاء الأصوات في فلوريدا، دُعيت إلى مقر بوش-تشيني المؤقت، والتقيتُ نائب الرئيس المنتخَب تشيني، وليبي الذي أصبحَ حينئذ رئيس مساعديه، فطلبا مني قيادة ترتيبات نقل السلطة في وزارة الدفاع. لم يكن لدي دور رسمي في حملة بوش الانتخابية، ولكنني بقيتُ وتشيني على اتصال دائم.

ظهر اسمي في قوائم مختصرة من أجل منصب نائب وزير الدفاع لشؤون السياسات؛ المنصب المدني الثالث في الوزارة. وأعتقد أنني رُشِّحتُ لهذا المنصب نتيجة سنواتي الثماني في مؤسسة راند، حيث ساعدتُ على تأسيس مركز دراسات حول السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط. وضمن «مشروع القوة الجوية» الذي أعدّته مؤسسة راند، خصّصتُ جزءاً كبيراً من بحثي لجيش الصين المتنامي واستراتيجياتها.

لعلي قلّلتُ في البداية من مكانة منصبي كرئيس لفريق الدفاع المؤقت. وصلتُ إلى البنتاغون في يومي الأول مستقلاً سيارة ابني الجيب القديمة، ومرتدياً سروال جينز وقميصاً عادياً. عند مرأب مدخل النهر (*River Entrance*) أُصبتُ بالحيرة عندما رافقتني سيارة عند نقطة التفتيش الأمنية، وابتهجتُ حين مُنِحتُ مكاناً خاصاً لركن سيارتي بالقرب من الدرج الأمامي. ولدى اقترابي من المبنى، ذُهلتُ لدى رؤيتي فريق ترحيب رسمياً تضمَّن بضعة جنرالات ومجموعة من الكولونيلات وممثلين عن مكتب وزير الدفاع. تغاضى زملائي الجدد بلطْف عن ثيابي غير الرسمية، ورافقوني إلى مكاتب الطابق السفلي التي ستكون المقر المؤقت للفريق الجديد.

بعد بضعة أيام، طلب مني ليبي المجيء لمقابلة «الرئيس الجديد» للبنتاغون. كنت أظن أن السيناتور السابق دان كوتس سيصبح وزيراً للدفاع، لكن الرئيس اختار رمسفيلد بدلاً منه. أشرت على رمسفيلد بانتقاء فريقه الانتقالي الخاص من أشخاص يثق فيهم، فأخبرني بأنه لا ينوي طرد أحد من الفريق، وأنه يريد

مني أن أساعده، مفترضاً أننا كنا قادرين على إيجاد طريقة للعمل معاً.

غير أنني سرعان ما بدأت أتساءل عما إذا كنت سأملك دوراً في الإدارة الجديدة. منذ البداية، كانت علاقتي مع رمسفيلد غير سلسة.

ولم تكن لذلك علاقة بوجود اختلافات حول السياسات. ففي الحقيقة، كنت معجباً بطريقة تفكير رمسفيلد. إذ كان مهتماً بالمستقبل، وتجريبياً، ودقيقاً في تفحُّص الافتراضات السياسية وأساليب العمل. كما كنت أُقدِّر «قواعد رمسفيلد»، وعلى الأخص منها «الضعف الاستفزازي». كان ملتزماً بالحفاظ على جيش أميركي قوي، ويرى أنه بحاجة لعملية تحوّل لمجابهة تحديات مستقبلية. ولأنه كان يعرف ضعف سجل صانعي القرار الأميركيين في التنبؤ بالتهديدات، كان رمسفيلد يفضِّل التخطيط العسكري اعتماداً على قدرات الخصوم المحتملين بدلاً من نواياهم المفترَضة، وكنت أتفق مع هذه المقاربة. كما كان يدرك أن الخصوم يمكنهم أن يتبنّوا تهديدات غير متوازنة، مثل استخدام الصواريخ البالستية والأنظمة المضادة للأقمار الاصطناعية؛ وذلك لتجنُّب المواجهات المباشرة مع الولايات المتحدة. وكان حذراً حيال النشر غير المحدود للقوات العسكرية في ما كان يعتبرها التزامات ثانوية، مثل البوسنة وسيناء. كان يعتبر مثل هذه الانتشارات مبدِّدةً للقوة الأميركية. وأنا كنت أعتقد أنه بوسعي مساعدته على القيام بمراجعة استراتيجية تعيد تشكيل قواتنا للحقبة القادمة.

لكنني كنت في موقف مؤسف؛ وذلك بسبب اضطراري للتعامل مع طلبات لقاءات من أشخاص لم يكن رمسفيلد يرغب في رؤيتهم قبل جلسة الاستماع الخاصة بتثبيته في منصبه. غمرني مسؤولون رفيعو المستوى في البنتاغون- كانوا متلهفين لإطلاع رمسفيلد على المعلومات- بتلك الطلبات، وعبّروا لي عن خيبة أملهم من عدم استجابته لدعواتهم. وعندما أثرتُ المسألة معه، قال لي: «زال، أنت لا تدرك المشكلة. إذا ذهبتُ إلى البنتاغون فسيتوقّع السيناتورات مني تقديم إجابات جوهرية في جلسة استماع التثبيت. الآن

يمكنني القول إنني لم أذهب إلى المبنى، ولم يُطلعني أحد على أي معلومات. هـذه أفـكاري وأولوياتـي. دعوني أعرف الوضع، ومن ثم سـأعود لأُبلغكم بما تريدونه بعد بضعة أشهر».

كمـا كنـت أتلقى فيضاً مما يشـبه «ندفـات الثلج» من رمسـفيلد؛ مذكرات قصيـرة تحـوي أسـئلة أو أفـكاراً حـول مروحة واسـعة من القضايـا التي كانت تدخل صندوق بريدي بالعشرات.

ورغـم البـرودة التـي كانـت تسـم علاقـة العمـل بيننـا، كانـت أفـكاري الاستراتيجية في الغالب تلقى صدى عند رمسفيلد. ولهذا السبب ربما، سألني إن كنـت أرغـب فـي البقاء في البنتاغون. أعربت له عـن اهتمامي في أن أصبح نائـب الوزيـر لشـؤون السياسـات، وعرضـتُ أفكاراً حـول إعـادة هيكلة عمل تخطيط السياسات بما يعكس وقائع ما بعد الحرب الباردة.

غير أن رمسـفيلد اختـار في نهاية المطاف دوغـلاس فايث للمنصب بدلاً مني، ولكنه طلب مني البقاء في وزارة الدفاع كمستشار إلى أن تُثبَّت التعيينات، فوافقت.

بعـد التنصيـب، تلقيـتُ اتصالاً من ليبـي الذي أصبح حينئـذ يملك منصباً مزدوجـاً، أي كبيـر مسـاعدي نائب الرئيس ومستشـاره لشـؤون الأمن القومي. سألني إن كنت مهتماً في أن أصبح نائب مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس، ودار بيننـا حـوار قيِّم حول كيفية عمل النظام الجديد، ولكنه كان يعرفني جيداً، وأحس أنني لم أكن مهتماً.

بعد ذلك تلقيتُ اتصالاً من هادلي، نائب مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايـس، دعانـي فيـه للمجـيء إلـى البيـت الأبيـض لمناقشـة منصب فـي طاقم مسـاعدي مستشـارة الأمن القومي. كنت أعرف هادلي جيداً منذ أن كنا معاً في وزارة الدفاع تحت إمرة تشـيني. وبما أن رايس كانت في مجلس أمناء مؤسسـة رانـد، تصـورت أننـا ربما التقينـا ذات يوم، ولكنني لا أذكـر أنني قلت لها حتى مرحباً إلا عندما التقينا في المقر المؤقت في كانون الأول 2000.

اقترحتْ عليّ رايس الانضمام إلى طاقم مساعديها لتقديم الاستشارات حول أفغانستان. وأعطتني ملخصاً وجيزاً عن الجهود المستمرة لقيصر مكافحة الإرهاب ريتشارد كلارك، كما طلبت مني إكمال جهوده بوضع استراتيجية لمواجهة مشكلة الإرهاب في المنطقة ككل.

كما ناقشنا موضوع العراق. كان الرئيس والمدراء موافقين على أن الولايات المتحدة بحاجة لمراجعة سياستها حول كيفية التعامل مع صدام، لكنّ وزارة الدفاع كانت ترفض فكرة منح القيادة لوزارة الخارجية، وكلتا الوزارتين– الدفاع والخارجية– لم تكونا راغبتين بإعطاء القيادة للمدير المسؤول عن العراق في مجلس الأمن القومي، والذي كان يستمد معلوماته من السي آي إي. وعندما طُرح اسمي، لم يُبدِ أحد أي معارضة. حينئذ، ارتفعتْ أسهمي عند رايس.

اقترحتُ أن تشمل حقيبة مسؤولياتي ليس أفغانستان وباكستان فحسب، وإنما مجموعة أوسع من القضايا الإقليمية أيضاً، فوافقت رايس على اقتراحي، وعُيِّنتُ المديرَ المسؤول في مجلس الأمن القومي عن الخليج والعراق وإيران وأفغانستان وبعض القضايا الباكستانية.

....

بحلول شهر أيار، كنت منهمكاً بعمق في مراجعتيْن سياسيتين رئيستيْن؛ واحدة تركز على العراق، والأخرى على القاعدة وملاجئها الآمنة في أفغانستان.

في إدارة مجلس الأمن القومي، سعتْ رايس وهادلي للوصول إلى اتفاق بين المدراء على خيار واحد لتقديمه بعدئذ للرئيس. ولم يحاولا في اجتماعات لجنتَي النوّاب والمدراء (*Deputies and Principals committees*) بلورة الخلافات حول السياسات في مجموعة من الخيارات الواضحة، بل حاولا تكوين رؤية مشتركة من خلال نقاشات وأوراق أُعدَّت في مستويات أدنى. كان هادلي– بشكل خاص– بارعاً في بناء لغة مشتركة تدفع العملية إلى الأمام، ولكنني أحسست أن رمسفيلد وتشيني ووزير الخارجية باول كانوا يفضّلون تقديم الخلافات والآراء المتعددة للرئيس كي يقرر بنفسه. وبدون قرار محدد

بيـن خيـارات متمايـزة، كانت الوزارات والـوكالات تفترض أنهـا مخوَّلة لتبنّي أسـاليبها المفضَّلة، ولكن على حساب الاسـتراتيجية المتكاملة. وقد عزَّز ذلك ميلُ الرئيس لتحميل المسـؤولية للآخرين، وعدمُ رغبته في الاهتمام بالتفاصيل الصغيرة.

كان لـكل واحـد مـن المدراء أسـلوبه الخاص فـي أداء وظيفتـه. لم يكن بـاول حازماً في الاجتماعات. وصحيح أنـه كان يقدِّم آراءه بوضوح وبمنطقية، لكنني لا أذكر أنه كان ميّالاً للمجابهة؛ حتى حول القضايا الهامة. في حين كان رمسفيلد يأتي دائماً إلى الاجتماعات حاملاً معه مجموعة من النقاط المحددة، وكان أشـد حزمـاً مـن بـاول في طرحها. وعندمـا كان يلقى معارضـةً من أحد، كان يطـرح الأسـئلة بطريقة تضمن التوسُّـع في النقـاش. وكان يرد بفعالية عند حدوث مناقشـات هامة. كما كان بارعاً في إبعاد القضايا المطروحة عن عملية التنسيق ما بين الوكالات؛ إذا كان يعتقد أنها تقع ضمن صلاحيات وزارة الدفاع حصرياً. كان ذلـك يحفـظ حريته في العمـل؛ وإن كان يترك بعض السياسـات بدون تنسيق كافٍ.

أمـا رايـس فكانـت تملك مصـدر نفـوذ فريـداً؛ إذ كانت تربطهـا بالرئيس علاقـة وثيقـة، وكانت سـلطته ترافقها فـي كل اجتماع. صحيح أنها اسـتغرقت بعـض الوقـت لتصبح واثقة في موقعها، إلا أنها كانـت نداً كاملاً لأعضاء لجنة المدراء الأكبر سـناً والأكثر خبرة منها. وكانت تفرض حضورها وسـلطتها في تلـك الاجتماعـات؛ حيث غالباً ما كانت تعلن فـي البداية عما إذا كانت إحدى الجلسـات «للنقاش» أم «لاتخاذ القرار». وفي الختام، كانت في الغالب تصوغ في عدة نقاط ما توصلوا إليه من اتفاق بالإجماع، والخطوات التالية التي كانوا يحتاجون إليها، والقرارات التي اتُّخذت.

....

لاحظـتُ لـدى مراجعتـي السياسـة المتعلقة بالعـراق مدى صعوبـة القيام بتغييـر سياسـي جريء بالنسـبة للولايات المتحدة؛ حتى في ظـل إدارة جديدة،

وفـي غيـاب أزمة أو إخفاق سياسـي كبيـر. إذ يميل صانعو القـرار إلى التعايش مـع القيـود الموجـودة بدلاً مـن تَحَدّيهـا. وغالباً مـا تنتهي مراجعة السياسـات بتنقيحـات ثانويـة على الوضع الراهن. كانت هذه قصة مراجعة سياسـة العراق في عام 2000.

كان الوضـع مقلقاً، فعلـى الرغم من قهر صدام في حرب الخليج وعملية ثعلب الصحراء، إلا أنه بقي عدائياً وخطراً. وقد أجمعت الوكالات الاستخبارية علـى أنـه أبقى على مخزونـات احتياطية من الأسـلحة الكيماوية، وحافظ على إمكانية إعادة البدء ببرامجه التسليحية على الفور في حال خفَّ الضغط الدولي عليـه. وكان دعـم العقوبات يخفت، حتى بيـن حلفاء الولايات المتحدة، فضلاً عـن تطوير العراق أسـاليب لتجنُّـب قيودها. وكانت القـوات الأميركية تواصل فـرض منطقتَـي حظر للطيـران في شـمال العـراق وجنوبه، وقدّمـت الولايات الأميركية دعماً هامشياً لمجموعات المعارضة العراقية بعد فشل محاولة تنظيم انقلاب عسكري. كان إبقاء صدام محاصراً يزداد صعوبة.

جلـب المـدراء الكبـار اهتمامـات مختلفـة إلـى الطاولـة. كان رمسـفيلد قلقـاً بشـأن منطقتَي حظر الطيـران؛ لأنهما كانتـا تعرِّضان الطيّاريـن الأميركيين والطائـرات الأميركيـة للنيـران العراقية. كما كان منزعجاً مـن حقيقة أن العراق كان البلـد الوحيـد في العالم الذي يُطلِق النار باستمرار على القوات الأميركية من دون أن يلقى الرد المناسـب، حيث كان يقول في هذا الشـأن: «لا قيمة لما نفعلـه». وكان يخشـى مـن إمكانية أن يفاجئنا صدام مجـدداً، ربما في الكويت، أو بتطويـره أسـلحة نووية. كما تحدَّث عن خيـارات لتنفيذ هجمات جوية أكثر شـموليةً علـى أنظمة الرادار وأهداف قريبة مـن بغداد، منوِّهاً إلى أنه ليس هناك أبداً وقت مناسب للقيام بعمل أقوى.

وفـي حيـن أثارت رايـس احتمال تدريـب المعارضة العراقية وتسـليحها، بـدا أن الجميـع كانـوا متفقيـن على وجوب أن تقـوم وزارة الدفاع والسـي آي إي بتحديـد الأشـخاص المناسـبين وتطويـر خطة للتدريـب. كان باول يرى أن

السعوديين يستطيعون أن يدعموا عملاً عسكرياً أميركياً مباشراً لإسقاط صدام، ولكن كان المستبعَد أن يدعموا تغيير النظام بواسطة معارضة عراقية مسلحة. وبدا تشيني أنه كان يؤيّد التواصل مع مجموعات معارضة عراقية، ولكنه عندما تحدث عن الحاجة إلى وضع سياسة محددة بشأن المعارضة العراقية، قال رمسفيلد إننا لم نكن نعرف ما كان يحدث داخل العراق، وإن «الأشياء يمكن أن تتداعى سريعاً». وفي نهاية المطاف، بقيت الخلافات حول من سندعم من المجموعات المعارضة دون معالجة.

دعا تشيني إلى القيام بتحضيرات في حال أخطأ صدام في حساباته. واعتبر أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة انتظار العالم ليتصرف. وسأل: إذا كان السبب الوحيد لتحليق الطائرات فوق العراق هو الحصول على المعلومات، والتحذير من أي عمل عراقي، فلماذا لا نستخدم وسائل أخرى مثل الأقمار الاصطناعية أو طائرات U-2؟ وفي النقاش التالي، ردّ ممثلو الجيش والسي آي إي بالقول إن التحليق الجوي كان لا يزال ضرورياً، وإن المعلومات الاستخبارية والصورة التحذيرية تكون أكثر دقة إذا استُمدَّت من مصادر متنوعة. فقال باول إننا أنشأنا منطقتَي حظر طيران لحماية المدنيين وليس لجمع المعلومات، وإنه بإمكان الأقمار الاصطناعية والمعلومات الاستخبارية تتبُّع تحركات الحرس الجمهوري، مضيفاً أن أحداً لن يلاحظ إذا قلَّلنا طلعاتنا الجوية.

وقد حثَّ باول على تبنّي «عقوبات ذكية»؛ لائحة أضيق من الأسلحة والتكنولوجيات المحظورة. وكان يعتقد أن صدام لن يكون قادراً على إعادة ملء مستودعات أسلحته التقليدية في المستقبل القريب، وأوضح أن أجهزتنا الاستخبارية قدَّرتْ أن العراق كان على بعد خمس إلى سبع سنوات من تطوير أسلحة نووية. ولكنه اعترف بأن الإطار الزمني النووي يمكن أن ينخفض إلى سنة واحدة إذا حصل العراق على مادة انشطارية. وبيَّن باول أن العقوبات لم تكن مثالية، ولكن مع وجود خيار العقوبات الذكية سيكون بوسع الولايات المتحدة الحفاظ على الدعم الروسي والإقليمي.

تركتْ لدي المناقشات الأولية حول العراق انطباعاً بأن كبار المدراء لم يكونوا راضين عن أسلوب المواجهات المباشرة الذي كان يَسِمُ سياستنا العراقية في ذلك الحين، ولكنهم في ما يتعلّق بتبنّي استراتيجية جديدة، لم يكونوا موحَّدين حول الأهداف التي يجب أن نضعها على سلَّم أولوياتنا. فهل كنا نريد احتواء صدام أم الضغط من أجل تغيير النظام؟ هل كنا نريد زيادة الضغط أم تخفيفه من خلال عقوبات أضيَق ونشاط أقل في منطقتَي حظر الطيران؟ كنت أعلم أنه في غياب توجيه واضح من المدراء سيكون من الصعب تطوير توصيات سياسية متماسكة من جهتي.

وفي اجتماع لجنة المندوبين (*Deputies Committee*)، ضغطت وزارة الخارجية من أجل فرض عقوبات ذكية. وشددتْ على أن كلفة السعي لتغيير النظام تفوق فوائده، وإنه يتوجب على الولايات المتحدة بدلاً من ذلك تعديلَ سياسة احتواء النظام الحالية.

بيد أن وزارة الدفاع ومكتب نائب الرئيس كانا ينظران إلى المسألة من منظار مختلف. فقد كان العراق برأيهما يشكِّل تهديداً وشيكاً؛ تهديداً يزداد خطراً مع ازدياد ضعف نظام الاحتواء ضد صدام. وكانا يشكّان في أن المجتمع الدولي يملك النية أو الإرادة لمواصلة الضغط على صدام. كما حذَّرا من أن استمرار النظام العراقي في السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل ودعم الإرهاب كان يفاقم التهديد.

ودعا ممثلو البنتاغون ونائب الرئيس لتشديد سياسة تغيير النظام، ولكن ليس إلى درجة القيام بغزو شامل؛ حيث تزيد الولايات المتحدة من دعمها للمعارضة العراقية، وتُقيم مناطق آمنة في جنوب العراق ذي الغالبية الشيعية شبيهة بتلك الموجودة في الشمال الكردي، وتعترف بحكومة مؤقتة على المناطق التي تقع خارج سيطرة صدام.

ومع عدم وجود اتفاق حول السياسة بين اللاعبين الأساسيين– إما على الأهداف أو الاستراتيجية– وضعنا أنا وزملائي في مجلس الأمن القومي ورقة

تكتيكية تحوي خطة من ثلاث خطوات تصاعدية لتحرير العراق. في البداية، دعتِ الورقة للاستفادة من قانون تحرير العراق عبر إعطاء كل المساعدة التي أتاحها الكونجرس للمعارضة العراقية. أما الخطوة التالية فتتعلق بتسليح المعارضة. في حين أن الإجراء الأخير يستلزم عملاً عسكرياً أميركياً مباشراً لحماية جنوب العراق وإضعاف صدام وإثارة تمرد.

حين قدَّمنا الاقتراح لهادلي تحفَّظ على المصادقة عليه بدون قرار رئاسي بشأن الأهداف الأميركية في العراق. لكن العناصر الرئيسة في الخطة دُمِجت في نهاية المطاف في دراسة صادرة عن مجلس الأمن القومي بعنوان «استراتيجية تحرير» تلقاها كبار المدراء في أوائل آب عام 2001. وقد وضعت الوثيقة سلسلة من الخيارات تقصر عن الغزو الشامل، وذلك كي يدرسها الرئيس في حال قرر الإطاحة بنظام صدام.

ولكن، في غياب قرار واضح، تفوَّقَ خيار العقوبات الذكية بالتزكية، واستمر تطبيق مناطق حظر الطيران بدون تغيير إلى حد كبير.

....

على جبهة أفغانستان، اتّضح في تلك المرحلة أن القاعدة تُشكِّل تهديداً جدياً. ولكن، لم يبرز أي اتفاق حول كيفية التعامل مع نظام طالبان؛ رغم العلاقة القائمة بين طالبان والقاعدة. بل إن وزارة الخارجية لم تصنِّف أفغانستان كدولة راعية للإرهاب. كان البرنامج الأميركي في ما يتعلق بطالبان في إدارة كلينتون يتمحور إلى حد كبير حول قضايا وظيفية متنوعة مثل إنتاج المخدرات، وحقوق المرأة، والحرية الدينية، وشؤون أخرى تتصل بحقوق الإنسان.

عهدتْ رايس بالقضية إلى مجموعة عمل بقيادة كلارك، وأصبحتُ مشاركاً منتظماً فيها. تعامل كلارك– وهو موظف مسؤول واثق من نفسه– مع قضية الإرهاب بمستوى غير عادي من الإلحاح. فقد كانت لديه معرفة شاملة بموضوع الإرهاب، كما كان يدرك حجم الخطر. ولهذا السبب قدَّم رأيه بقوة، وعرض توصيات جيدة تتعلق بزيادة الضغط على القاعدة، بشكل رئيس من

خلال ضرب أهداف في أفغانستان.

ناقشتْ مجموعة عمل كلارك مروحة واسعة من الخيارات: نشر أدوات استخبارية وعسكرية في آسيا الوسطى، واستخدام طائرات بريديتور المسيَّرة لضرب أهداف في أفغانستان، وزيادة الضغط على طالبان لفصلها عن القاعدة، والتحاور مع التحالف الشمالي. كان عملنا يهدف للوصول إلى أمريْن اثنيْن: توجيه رئاسي أولي حول القاعدة يتعلق بالأمن القومي، واستراتيجية متعددة المراحل للتعامل مع مناطق الملجأ الإرهابي في أفغانستان على امتداد عدة سنوات.

ومع التقدُّم في مسار العملية، عملتُ مع رايس على نحو أشد قرباً، وخصوصاً عندما كنت أحضر اجتماعاتها مع قادة أجانب. أثار إعجابي أسلوبها في تلك الجلسات، حيث كانت تُعبِّر عن أفكارها ببراعة، ولم تكن تدع أي مجال للشك لدى محاوريها بأنها تتحدث باسم الرئيس. كنت أحياناً أعتقد أن نظراءها القادمين في الغالب من أنظمة سياسية ذكورية، يندهشون من ثقتها بنفسها وصراحتها. وبخلاف الكثيرين من كبار المسؤولين الذين عرفتُهم، كانت رايس شديدة الفعالية في إيصال الرسائل قاسية اللهجة. فعلى الرغم من أنها في العادة ذات شخصية إيجابية وودودة، إلا أن ملامح وجهها كانت تتغير حين تتحضَّر لإيصال فكرة صارمة؛ إذ كانت تميل إلى الأمام قليلاً، وتعبِّر عن استيائها بصورة واضحة وهي مبتسمة. وبعد إيصالها رسالتها، كانت تُخفِّف حدّة الهجوم أو تردُّ بقوة حسب ما يتطلبه الموقف.

حضرتُ اجتماعاً بين رايس ووزير الخارجية الباكستاني، عبد الستار، كجزء من مراجعة سياسة أفغانستان. وقد أوضحتْ رايس في هذا الاجتماع أن حلفاء طالبان في باكستان كانوا يأوون القاعدة ومجموعات خطيرة أخرى، فأنكر عبد الستار– وعلى نحو مثير للدهشة– وجود أي قواعد إرهابية. كان تحدّث عبد الستار بحرية ليس باسم باكستان فحسب وإنما باسم أفغانستان أيضاً أمراً مقلقاً بالنسبة إلي. لكنّ رايس أوضحت بجلاء أن العلاقات الأميركية

مع باكستان ستعتمد جزئياً على مواجهة إسلام أباد لهذه المسألة.

أكملتُ النقاش مع عبد الستار أثناء تناولنا فطوراً خاصاً في فندق أومني شيراتون؛ على أمل أن يكون صريحاً معي في لقاء أقل رسميةً. وكنتُ قد طوّرتُ علاقة ودية مع عبد الستار خلال التسعينيات؛ وهو دبلوماسي مثقف وذو خبرة حياتية واسعة.

سألته: «ما الذي تفعله بإنكارك كل هذه الأمور؟». فقال عبد الستار إن الولايات المتحدة يجب أن تتقبّل «الواقع»، مؤكِّداً أن طالبان وُجِدت لتبقى. واقترح أن نفتح قناة دبلوماسية معها، ونتفاوض عبرها بدلاً من انتهاج سياسة صِدامية. لم يكن عبد الستار ينظر إلى طالبان كتهديد أصولي، ولكنه تحدَّث عن النظام بمزيج من الأبوية والتعالي والاشمئزاز؛ كما لو أن جماعة طالبان كانت أكثر بقليل من أناس متخلفين مثيرين للشفقة بحاجة للمساعدة.

وفي مراجعتي السياسية، ركَّزتُ على صياغة استراتيجية سياسية لكسر الصلة بين القاعدة ونظام طالبان ورعاتهما في باكستان. كما أيَّدتُ فكرة أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون أولوية ملحَّة، ولكنني شدَّدت على وجوب أن تكون جزءاً من استراتيجية أوسع للتصدي لسيطرة طالبان على أفغانستان.

وكخطوة أولى، اقترحتُ أن تساعد الولايات المتحدة على تشكيل تحالف واسع من القوى الأفغانية ضد طالبان.

....

بحلول صيف 2001، أصبحت متفائلاً- وإن بحذر- بشأن بروز معارضة واسعة الطيف ضد طالبان. كان مسعود قد أرسل كبير مستشاريه السياسيين، يونس قانوني، للتحاور مع الملك في روما. ونظراً للتنافس المرير والطويل بين مسعود وحاشية ظاهر شاه في روما- وهو تنافس مستند إلى عداوات شخصية وسياسية في آن واحد- اعتبرتُ أن محاولة مسعود إشارة إلى جديته.

التقيتُ عبد الله عبد الله للتحدث حول أنشطة المعارضة في صيف 2001. يتحدّر عبد الله من سلسلة طويلة من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى

تعـود إلى إمارة أفغانسـتان التي حكمت البلد منذ نهايـة الإمبراطورية الدورانية عام 1823 وحتى اسـتلام أمان الله السـلطة عام 1926. قسَّـم والده حياته المهنية المميَّـزة بيـن قندهار وكابول؛ الأمر الذي أدى فـي نهاية المطاف إلى تعيينه في مجلس الشـيوخ من قبل ظاهر شـاه. أما أمه فكانت طاجيكية، وسيسـتفيد عبد الله لاحقاً من هويته العرقية المختلطة وجذوره في كل من قندهار وكابول. بعد أن أمضـى الطـور المبكر من حياتـه المهنية كطبيب عيون، هرب من كابول عام 1986، ثم اسـتقر في بيشـاور حيث واصل ممارسة الطب في مستشفى للاجئين الأفغـان. وخلال تلك الفترة، أصبح موثوقاً لدى مسـعود، وكوَّن الاثنان علاقة أهَّلـت عبـد الله في نهاية الأمر لشـغل منصب وزير خارجية التحالف الشـمالي والناطق باسمه. وبعد مغادرتي إدارة ريغان، أصبحتُ وعبد الله صديقيْن، وبقينا على اتصال وثيق.

تفـاءل عبـد الله عندما زار واشـنطن؛ لأن كبار المسـؤولين في إدارة بوش كانوا سيستقبلون وفده. وفي تلك الفترة، أصدر الكونجرس قرارات غير مُلزِمة تديـن طالبان لتجاوزاتها بحق المواقع الثقافية والنسـاء والأقليات؛ وهي قضايا باتت تشـغل اهتمامنا أنا وتشـيريل بشـكل متزايـد في أواخر التسـعينيات. وقد كتـب أليكس ذات مرة رسـالة إعجاب إلى جاي لينـو [كوميدي ومقدم برنامج تلفزيوني شـهير]، وسُـرَّ كثيراً لتلقيه في المقابل صورة ممهورة بتوقيعه. وعندما اتصـل جاي بمنزلنا ليناقش حملة زوجته مافيس لدعم النسـاء الأفغانيات، كان أليكس مقتنعاً بأن أحد أبناء عمومته يدبِّر له مَقْلَباً، وكانت المكالمة على وشك أن تصبـح هزليـة تمامـاً قبل أن يدرك أليكس أخيراً أن من كان يتحدث معه عبر الهاتف كان نجمه المحبوب حقاً.

كان عبـد الله قلقـاً بشـأن تأخُّـر الإدارة في صياغة سياسـة أفغانية شـاملة. وقد دعا الولايات المتحدة لتقديم مسـاعدة عسـكرية أكبر للمعارضة، وتوزيع مسـاعدات إنسـانية في مختلف أنحاء البلد، مؤكِّداً في الوقت نفسه أن ما كانت المعارضـة تحتـاج إليـه مـن الولايـات المتحدة- أكثـر من أي شـيء آخر- هو

اعتراف سياسي بها كحركة مقاومة شرعية.

وفي صيف 2001، وافق مسعود على دعم جهود ظاهر شاه لعقد لويا جيرغا. وكان ذلك جديراً بالاهتمام. وبدوره، وافق ظاهر شاه- بعد سماعه بالتزام مسعود- على تأسيس «مكتب لويا جيرغا» في موقع محايد خارج روما. في تلك الأثناء، كان مسعود وكرزاي يطوِّران إطاراً لتعاون عسكري.

طالبت المخابرات الباكستانية كرزاي بمغادرة باكستان بحلول نهاية أيلول، وذلك بسبب شعورها بالقلق من تحريضه ضد طالبان. وعندما علم مسعود بالمهلة النهائية المعطاة له، عرضَ على كرزاي إجراء ترتيبات من أجله في شمال أفغانستان؛ على أمل أن يقوما معاً بهجمات مشتركة ضد طالبان من أراضي التحالف الشمالي، ويعملان في الوقت نفسه على بناء معارضة بشتونية قوية في الجنوب.

وهنا، بدأت فكرة وضع استراتيجية مشتركة بين الولايات المتحدة والمعارضة المعادية لطالبان تدخل دائرة الاهتمام.

....

مع اقتراب الصيف من نهايته، أصبح نظرائي في وزارة الخارجية والسي آي إي يزدادون اهتماماً بالخطر الإرهابي في أفغانستان. وبات هناك دعم متنامٍ لتقوية التحالف الشمالي كأداة في وجه القاعدة، غير أنني كنت لا أزل أعاني من صعوبة في إثارة الاهتمام بأفكاري حول رسم استراتيجية سياسية أوسع ضد طالبان.

فكَّرنا في خيارات متنوعة، ومنها السعي لإبرام اتفاق مع طالبان يقطع فيه النظام صلته بالقاعدة، ويتحوَّل إلى نظام أكثر تنوُّعاً. كنتُ أعتقد أننا- في حال مضينا في هذا الطريق- بحاجة لعلاقة أقوى مع التحالف الشمالي. وكنا بحاجة أيضاً إما لتقوية مجموعة روما، أو إيجاد بديل بشتوني لطالبان. وإذا تبيَّن أن الاتفاق غير قابل للتطبيق، كان يتوجَّب على الولايات المتحدة- برأيي- التفكير في تغيير النظام؛ بشكل رئيس عبر العمل مع التحالف الشمالي والشخصيات

البشتونية في المنفى.

لم أعتبر أن النهج الذي أقترحُهُ سيكون على حساب الإجراءات المضادة للإرهاب. أُجريَتْ لاحقاً مقارنة شَبَّهتْ أفغانستان بمستنقع مليء بالبعوض. فمن يريد التركيز على قتل الحشرات كان يفضّل سياسات مكافحة الإرهاب. أما أنا فكنت أريد أيضاً تجفيف المستنقع الذي يمكّن البعوض من التكاثر، وكان هذا يتطلّب منا إما تحويل نظام طالبان أو استبداله.

كانت قراءتي للتاريخ الأفغاني تشير إلى أنه يتوجّب علينا العمل على خلق حركة معارضة واسعة الطيف تخلُفُ طالبان. لم يكن بوسعنا الاعتماد على التحالف الشمالي وحده، فالبشتون– وهم المجموعة العرقية الكبرى في أفغانستان– يشكّلون قوة سياسية مهيمنة في البلد منذ القرن السابع. وجميع القادة الأفغان تقريباً في القرون الثلاثة الماضية كانوا من البشتون. من هنا، كنت أخشى من إمكانية أن يؤدي الانحياز الشديد للتحالف الشمالي إلى تقويض الجهود الرامية لحشد المعارضة البشتونية. وتلك المعارضة كانت بالغة الأهمية؛ لأن طالبان جاءت إلى السلطة بشكل رئيس بدعم بشتوني.

رغم موافقة رايس على تفضيلي بناء مقاومة واسعة ومتنوعة لطالبان، إلا أن آخرين في الوكالات المعنية كانوا أقل حماسة منها. ولم يكن مردُّ ذلك معارضتهم للنفوذ البشتوني، ولكن مع تنامي خطر القاعدة، كانوا ينظرون إلى التحالف الشمالي على أنه الفصيل الأقدر على مواجهة شبكة بن لادن في أفغانستان. كما كانوا يشكّون في امتلاك المعارضة البشتونية الوسائلَ الضرورية والتماسكَ لتشكّل تحدّياً فعالاً. وكانوا يخشون من أن يؤدي أي جهد دائم لمساعدة البشتون إلى إعاقة التعاون الأميركي مع التحالف الشمالي وتأخيره.

ناقشتْ مجموعة كلارك أيضاً كيفية التعامل مع دور باكستان في المشكلة الأفغانية. فقد كانت باكستان البلد الوحيد الذي يملك سفارة في كابول، وكان ضباط عسكريون باكستانيون يقدّمون التدريب والمشورة والمعدات العسكرية لنظام طالبان، فضلاً عن وجود مستشارين دائمين على الجبهة لمساعدة وحدات

طالبـان على قتال التحالف الشـمالي. وكانت لدينا معلومات اسـتخبارية أكيدة حول وجود معسكرات للقاعدة بالقرب من كابول وجلال أباد.

....

فـي التاسـع من أيلـول اتصل بي عبد الله. وحالما رفعتُ السـمّاعة علمتُ علـى الفـور أن «مسـعود» قد قُتـل. كان صوت عبد الله مرتعشـاً بخلاف هدوئه المعتاد. وقد أخبرني أن اثنين من عملاء القاعدة– كانا يدّعيان أنهما مراسـلان صحفيـان– فجَّـرا قنبلة مخبأة داخـل آلة التصوير الخاصة بهما، وأن «مسـعود» أُصيـب بجـروح بليغة، ولكنه لا يزال حياً. ثم اتصل بي مجدداً بعد فترة وجيزة ليؤكد لي أن «مسعود» قد توفي.

عندها خشـيتُ من الأسـوأ؛ فقد كنـتُ متأكداً من أن طالبـان– مع القضاء على مسعود– سوف تشنُّ هجوماً متجدداً لتدمير التحالف الشمالي. تأثَّر كرزاي بشدة لمقتل مسعود، وصمَّم على العبور إلى أفغانستان وقيادة ثورة ضد طالبان. بيـد أننـي لـم أكن أتوقـع انتهاء المهمـة على خير مـع تفوق طالبان بالسـلاح، ومساعدة الآي إس آي له.

كنـت قلقاً بشـدة، وتسـاءلت عمّـا إذا كانـت مقترحاتنا التـي طوَّرناها في مراجعتنا السياسـية الواسـعة لا تـزال قابلة للتطبيق. كانـت مجموعة كلارك قد أنجزت منذ مدة وجيزة مسودة توجيه رئاسي حول الأمن القومي تتضمن خطة «للقضاء على القاعدة»؛ وهي اسـتراتيجية شـاملة يستغرق تنفيذها عدة سنوات، وتشـتمل على عمل سـري ومسـاعدة الحـركات المعادية لطالبـان وبذل جهود للحد من تمويل الإرهاب.

كما أعددنا استراتيجية من ثلاث مراحل للتعامل مع طالبان. أولاً، مبعوث أميركي يقدم إنذاراً نهائياً للنظام ويطالبه بقطع صلاته مع القاعدة. وإذا لم تتعاون طالبان فسـتزيد الولايات المتحدة مسـاعدتها السـرية لجميع الفصائل المعادية لطالبان؛ مع وضع إدامة الحرب الأهلية الأفغانية نصب العين، واستخدام قوى محليـة لمهاجمـة قواعد القاعدة. وفـي غضون ذلك، تتخـذ الولايات المتحدة

خطوات أكثر لحشد تحالف دولي لعزل طالبان. وإذا فشلتْ هاتان الخطوتان، تدعو المرحلة الثالثة إلى إسقاط نظام طالبان عبر اتصالات سرية داخل بنية قيادة النظام.

صادقتْ لجنة مؤلفة من أعضاء في مجلس الأمن القومي وبعض الوكالات الحكومية على الخطة في 10 أيلول. وفي 11 أيلول، كان التوجيه الرئاسي يجتاز التحضيرات النهائية قبل توقيع الرئيس.

الفصل العاشر

أميركا تحت الهجوم

واشنطن العاصمة، أيلول 2011

كان الشعور بالإحباط يتملكني حتى قبل أن أدخل قاعة الاجتماعات (*situation room*) في وقت مبكر من صباح الحادي عشر من أيلول. إذ كانت خسارة مسعود ضربة قاصمة للجهود المناوئة لطالبان؛ فمن الناحية العملية كان استراتيجياً عسكرياً موهوباً، ومن الناحية النفسية كان محترماً وذا شخصية معروفة. كنتُ قد أمضيت الليلة السابقة في التحدّث عبر الهاتف مع عبد الله وآخرين في أفغانستان محاولاً فهم عواقب موت مسعود على المعارضة المناهضة لطالبان.

عند دخولي غرفة الاجتماعات، بعد التاسعة صباحاً بقليل، كان كبار المسؤولين في مجلس الأمن القومي يتحدثون عن اصطدام طائرة بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي قبل قليل. وكانوا يفترضون أن طائرة صغيرة هي المسؤولة عن هذا الحادث الغريب من نوعه. دخلتْ رايس وجلست على مقعدها إلى رأس الطاولة، فجلستُ إلى يسارها بجانب كلارك وقبالة هادلي.

وبينما كنت أعرض تقريري عن الوضع في أفغانستان ومعلوماتنا حول اغتيال مسعود، سلّم أحد مساعدي مركز عمليات البيت الأبيض رسالة إلى رايس، فما كان منها إلا أن أغلقتْ مغلّف الأوراق أمامها فوراً، ووقفت ثم قالت: «علينا أن نغادر». وذلك قبل أن تخبرنا بأن طائرة ثانية قد اصطدمت بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي. كان من الواضح لنا أننا نتعرض لهجوم. وغادرتْ رايس وكلارك القاعة.

عندها، أسرع كلٌّ منا إلى مكتبه، للتشاور مع مساعدينا والحصول على المزيد من المعلومات. كان هناك هجومٌ إرهابي- بدا ذلك واضحاً إلى حد كبير- ولكن، من الذي يقف وراءه؟ اتصلتُ بتشيريل، واتفقنا على أن نبقى على تواصل مع تكشُّف الأحداث.

بعد عودتي إلى مكتبي، تجمّع أفراد الطاقم بقلق حول شاشة التلفاز؛ حيث كان الدخان حينئذ يُرى متصاعداً من كلا البرجين. طلبتُ من فيليب مود- وهو خبير في الحركات الإرهابية، وأحد أفراد طاقمي- أن يتحقق مما إذا كانت السي آي إي تملك أي معلومات إضافية عن هذا الهجوم. وقبل أن يتمكَّن من الإجابة، هدر صوت يقول «أخلوا المبنى فوراً» عبر مكبرات الصوت. عندها، غادرنا عبر البوابة الشمالية الغربية، خشية أن يكون البيت الأبيض هو الهدف التالي، وتجمَّعنا في الشارع بين البيت الأبيض وحديقة لافاييت. كانت هناك شائعات حول وجود هجمات أخرى محتملة يتم تناقلها ضمن حشد موظفي البيت الأبيض المرتبكين، ولكنْ الهادئين على نحو مثير للدهشة، والذين كان عددهم يقارب نحو 100 موظف. وحوالي الساعة 9:45 صباحاً، علمنا أن طائرةً أخرى قد ضربت البنتاغون. كنت أعمل هناك قبل بضعة شهور فقط، لذا حاولت الاتصال ببعض أصدقائي كي أطمئن على أحوالهم. وقال شخص ما إن هناك طائرة أخرى قد تكون متجهة إلى البيت الأبيض أو الكونجرس.

في تلك الأثناء، كانت تشيريل تحاول الاتصال بي بشكل محموم. فبعد أن علمتْ هي أيضاً أن البيت الأبيض يمكن أن يكون هدفاً محتملاً تالياً، أرادت أن تُصدر أمر الإخلاء الخاص بها، لكنَ جميع خطوط الهواتف كانت مشغولة تماماً في ذلك الحين. وبسبب حالة عدم اليقين تلك، أصدر البيت الأبيض توجيهات تقضي بوجوب عودتنا جميعاً إلى منازلنا.

وفي نهاية المطاف، تمكَّنتُ من الاتصال بأليكس الذي كان في جامعة جورج تاون كي أُطَمْئنه عني، وأبلغه بأنني قادم لأقلّه من أمام بوابة الجامعة. وفي طريق عودتنا إلى المنزل، أشار أليكس إلى أن القيادة على طريق شبه خالٍ

مـن السـيارات كانت تبعـث الخوف في النفـس. في ذلك الحيـن، حتى حركة الطيران كانت قد توقفت، وأصبح سكون السماء مخيفاً.

وفي المنزل، تسـمّرنا جميعنا أمام شاشـة التلفاز، وأخذنا نشـاهد مرة تلو الأخـرى تلك المشـاهد المريعة. تبادلنا الملاحظـات حول ما حدث أيضاً؛ كلٌّ من موقعه. فأخبرتهم كيف أن طاقم البيت الأبيض كان يدور في الحديقة على غيـر هـدى، وأن بعض الأشـخاص كانوا يدخلون الفنادق المجاورة ليشـاهدوا التلفزيون ويطّلعوا على آخر المسـتجدات. كانت جميع هواتفنا النقالة بأيدينا؛ لأننا جميعاً كنا نحاول بلا جدوى الاتصال بعائلاتنا عبر شـبكات خلوية مثقلة بالاتصالات. ولـم تكن هناك خطة طوارئ مناسبة تُرشد الطاقم إلى المكان الذي يجب أن يذهب إليه، وما يجدر به فعله؛ الأمر الذي سيتغير بدرجة كبيرةٍ جداً في الأشهر والسنوات القادمة. في الواقع، سيصبح شقيق تشيريل- تشارلي- خبيراً بـارزاً فـي «استـمرارية عمل الحكومة». كانت تشـيريل قـد أوصلت ماكس إلى المدرسـة للتو عندما بُثَّ الخبر عبر مذياع السـيارة، ولشدة صدمتها واضطرابها فوَّتتْ المخرج المناسب، فراحت تقود السيارة في الطريق الدائري بدون هدف طـوال نصف السـاعة التالية. في حيـن وقف أليكس وبعض زملائه بذهول أمام إحـدى النوافـذ، وراحوا يراقبون الدخـان المتصاعد من البنتاغون. أما بالنسـبة لابننا الأصغر ماكس، فقد كانت تجربته- بمعنى ما- هي الأكثر إثارة. لقد أخبرنا أن الإشارة الأولى التي أوحت له بحدوث مشكلة جاءت عندما شاهد الأولاد الأكبر منه وهم يلعبون بنشاط غير معتاد خلال الاستراحة، متظاهرين أنهم فريق مـن وحـدة المهام الخاصة، حيث كانـوا يصرخون قائلين إن أحد مباني المدينة قد تعرَّض للهجوم، وإنهم ذاهبون إلى هناك في مهمة إنقاذية. لم تكن تلك لعبة اعتادوا لعبها، فضلاً عن أنها بدت سخيفة بالنسبة لأعمارهم. بعد ذلك، ظهرت إشارات أخرى تدلُّ إما على وجود شيء غريب أو على وقوع خَطْب ما. إذ كان الراشـدون يتهامسـون مـع بعضهم، وكان القلق بادياً علـى وجوههم، ولكن لم تصدر عن أي منهم أي كلمة حول ما حدث، وإنما سيطر عليهم فقط شعور عام

بالاضطراب. استمر ذلك إلى أن انتهت الاستراحة وبدأت حصته التالية التي تعطيها السيدة هيب التي بدا عليها الاضطراب الشديد. إذ كان زوجها يعمل في البنتاغون، حيث قدّمت لطلابها التقرير الواقعي الأول عما حدث. وكان تقريراً غامضاً؛ إما لأنها لم تكن تعلم أكثر من ذلك، أو لأنها لم تشأ الإفصاح عن المزيد أمام أولاد في تلك السن. إذ قالت فقط إن طائرة قد اصطدمت ببعض المكاتب الحكومية. لكنّ هذا كان كافياً لبث الرعب في نفس ماكس الذي كان يعرف أن عملي يتطلّب مني الذهاب إلى الكثير من تلك المباني. غير أن تشيريل وصلتْ إلى المدرسة بعد ذلك بوقت قصير كي تصطحبه إلى المنزل، وأخبرَتْه أنها تحدثت معي، وأنني بخير. وفي المنزل، بدأت قصة نيويورك والبرجين التوأمين والطائرة التي أسقطها ركابها تتكشّف شيئاً فشيئاً.

عدتُ في وقت مبكرٍ من المساء إلى المكتب، واطّلعتُ على التقارير الاستخبارية، ثم حوّلت ما فيها من معلومات ضئيلة إلى رايس. كان معظم التقارير يركّز على ردود الفعل في الخارج على الهجمات. وكان هناك دفق غامر من التعاطف مع الولايات المتحدة في شتى أرجاء العالم. أما في الشرق الأوسط، فكان رد الفعل أكثر تبايناً. ولكن حتى في إيران، خرجتْ مظاهرات لإبداء الدعم لأميركا والتعاطف معها.

في الحال، برزت القاعدة على أنها المسؤول الرئيس عن الهجمات. وفي تلك الليلة، عرض الرئيس بوش على التلفزيون استراتيجية الإدارة لمكافحة الإرهاب، متعهّداً- في ما سيُعرَف لاحقاً بالعنصر الأول في مبدأ بوش- «بأننا لن نميّز بين من خططوا لتلك الأعمال ومن كان يأويهم».

كانت تشيريل وماكس جالسيْن معاً على السرير وهما يشاهدان الخطاب الذي يُعرَض على التلفزيون، فيما كان جريفين مُكوّراً تحت أقدامهما. وعندما سألتْ تشيريل ماكس عن رأيه في كلام الرئيس، فكّر لوهلة ثم أجاب: «لقد جعلني أشعر بالأمان». كان هذا إطراءً حقيقياً.

....

مدفوعين بالأدرينالين والتصميم- رغم شعورنا بالإنهاك- اجتمعنا في اليوم التالي مع رايس التي وضعت توزيعاً جديداً للمسؤوليات بين طاقم مجلس الأمن القومي. كل صباح، عند الساعة السادسة والنصف، كنا سنبدأ باجتماع يتكوّن من مجموعة مركزية برئاسة رايس وهادلي، وسنراجع ونناقش فيه الحرب على القاعدة والاتصالات الميدانية التي تقوم بها السي آي إي، والتقرير الصباحي المقدم للرئيس.

كنت ممتناً لكوني في موقع يخولني المساعدة في التعامل مع هذا التهديد. كنا جميعنا نعتبر الرد على هجمات 11/ 9 بمثابة تحدٍّ حاسم للولايات المتحدة، وأنا كنت أريد المساهمة بقدر استطاعتي في تصويب هذا الرد.

ولكن، بما أنني كنت واحداً من أعلى المسؤولين في مجلس الأمن القومي، فقد كان يتوجَّب عليّ أيضاً تمضية ساعات طويلة في اجتماعات تقنية مفصَّلة تركّز على الكثير من المواضيع البعيدة عن مجال خبرتي، مثل حساسية المنشآت الكيميائية والوكالات الحكومية وأسواق الأسهم. لقد تعلّمتُ أن العملية البيروقراطية تملك منطقاً صارماً خاصاً بها حتى في الأزمات الكبرى؛ إذ كان كبار المسؤولين وحدهم هم المخوّلين لحضور هذه الاجتماعات، لذا لم يكن بإمكانهم انتداب أحد آخر. أذكر أنني حين كنت جالساً إلى طاولة الاجتماعات كنت أحسد جوش بولتن. واضطر نائب رئيس موظفي البيت الأبيض أيضاً لحضور تلك الاجتماعات؛ إذ كان يجلس على كرسي في الخلف؛ ما أتاح له إنجاز بعض الأعمال الأخرى خفيةً.

طلبتْ مني رايس مراجعة مذكّرةً حول الارتباطات بين العراق والقاعدة. وحسب المعلومات الاستخبارية التي كانت موضوعة أمامي، كنت متفقاً مع المحلّلين في أنه لم تكن هناك سوى أدلّة تستند إلى الأقاويل حول وجود روابط عراقية مع القاعدة.

لكنّ وصول رسائل تحتوي على مادة الأنثراكس إلى وسائل إعلامية أميركية ومكاتب تابعة للكونجرس بعد أسبوع واحد من 11/ 9 أكّد التهديدات

الإرهابية المتنوعة التي كنا نواجهها.

بذلتُ ما بوسعي لدعم الأولويات الآنية للرئيس، رغم أن ذهني كان مشغولاً بقضايا طويلة الأجل. قال الرئيس في معرض تعليقه على أحداث 11/ 9، إن الرد الجدي على الإرهاب يجب أن يشمل الشبكات الإرهابية والدول الراعية لها معاً. بناءً على ذلك، انكببتُ على صياغة هذا الرد واضعاً نصب عيني الدول الراعية للإرهاب الأكثر وضوحاً، والواردة في ملفات مجلس الأمن القومي. لم يكن هناك خيار أمام الولايات المتحدة سوى مواجهة الأسس الأيديولوجية والدينية للتطرف الإسلامي؛ رغم أن مسؤولي الإدارة لم يكونوا راغبين في قول ذلك بوضوح. بهذا المعنى، لقد أجبرتْ هجمات 11/ 9 الولايات المتحدة على مواجهة أزمة الحضارة الإسلامية.

....

من الطبيعي أن تثير هجمات 11/ 9 الاهتمام بالدين الإسلامي وأفغانستان. لهذا السبب، مدح الرئيس الإسلام بوصفه «دين السلام»، وأَشْرَكَ مجموعات أميركية مسلمة في مناسبات حظيتْ بتغطية إعلامية واسعة، تفادياً لحدوث ردود فعل معادية للمسلمين. ورغم أنني كنت الأميركي الأفغاني والأميركي المسلم الأعلى رتبةً في البيت الأبيض، إلا أنه لم يتولد لديّ انطباع بأن الرئيس أو كبار مساعديه قد أدركوا على الفور أهمية خلفيتي. لعل الناس قد تساءلوا بشأن شعوري حيال حقيقة أن إرهابيين ينتمون لديني قد هاجموا البلد، وأن الولايات المتحدة قد تشن حرباً على البلد الذي وُلِدتُ فيه، بيد أن أحداً منهم لم يطرح هذا الموضوع أمامي. لم أشعر على الإطلاق بأن الناس حولي قد أصبحوا أكثر تحفُّظاً في تلك الفترة، بل كان معظمهم- في اعتقادي- يفكّرون على طريقة ولفوويتز الذي قال لجريدة نيويورك تايمز لاحقاً: «كان قد مضى أسبوع على هذه الأزمة عندما خطر لي أن زال كان من أفغانستان».

لكنّ عدم اهتمام المسؤولين الأميركيين بخلفيتي في بادئ الأمر كان مناقضاً بوضوح لشعور نظرائنا الأجانب؛ حيث أخبرني زميلي في مجلس الأمن

القومي، توركيل باترسون، أنه لمس خلال محادثاته مع بعض الدبلوماسيين في شرق آسيا اهتماماً كبيراً بأصلي العِرقي. فعلى الرغم من معرفتهم بأنني مسلم سنّي، إلا أنهم كانوا يتساءلون عمّا إذا كنت من البشتون أو الأوزبك أو الطاجيك أو الهزارة أو أيَ عرق آخر. فعلى ما يبدو، كانوا يعتقدون أن معرفتهم ذلك ستساعدهم على فهم ولائي الحقيقي.

خشي الرئيس بوش من ظهور موجة عنف ضد المسلمين، لذا قرر التعبير عن تضامنه مع الأميركيين المسلمين في المسجد الرئيس في واشنطن في 17 أيلول، وقال: «الإسلام هو السلام. وأولئك الإرهابيون لا يمثِّلون السلام بل يمثّلون الشر والحرب».

في السنوات اللاحقة، انتُقِد الرئيس بوش بسبب تلطيفه الطبيعة الحقيقية للتحدي الإسلامي، غير أنني لم أشعر يوماً- أثناء تعاملي مع الرئيس- بأنه كان واهماً بخصوص تهديد الإسلاميين، بل كنت أشعر بأن تصريحاته تخدم غاية سياسية واستراتيجية. إنه لم يخلط بين عموم المسلمين والمتطرفين ومفرزاتهم الإرهابية، ولهذا السبب أراد طمأنة المسلمين الأميركيين في المناخ المتوتر بعد 11/ 9 بأنهم لن يُحمَّلوا مسؤولية الهجمات. وفي الحرب العالمية على الإرهاب، أراد الرئيس عزل الإرهابيين الإسلاميين عن بقية المسلمين، وتشجيع غالبية المسلمين على الوقوف في وجه المتطرفين. ومع أنني كنت أفضّل لو أن الرئيس بوش كان أكثر دقة في حديثه عن أزمة الحضارة في الإسلام، إلا أنني أعتقد أن خطابه- إذا أخذنا بعين الاعتبار الظرف والمناخ العام الذي ألقاه فيه- قد خدم أهدافه.

....

عندما انتقلت الإدارة من مرحلة إدارة الأزمة إلى تطوير استراتيجية بعيدة المدى للمنطقة، أخذ الرئيس يستشيرني بتواتر أكبر، وبدأ بعض الصحفيين يشيرون إليّ «بالأفغاني المفضَّل لدى بوش»، بل اعتبروا كتاباتي السابقة حول أفغانستان بمثابة مؤشر على وجهة السياسة الأميركية.

بعد عدة أيام من وقوع الهجمات، لجأ الرئيس ومستشاروه إليّ بينما كانوا يحاولون التوصل إلى طريقة لشرح هذا الخطر للشعب الأميركي. كان الرئيس بوش سيدلي بخطاب أمام لجنة مشتركة في الكونغرس، وكان يريد مساعدة الأميركيين على فهم الأمور الأساسية: ما هي القاعدة؟ ولماذا هاجمتنا؟ وما هي درجة الخطر؟ وكيف سنرد؟ وفي هذا الشأن، لم تكن مستشارة الرئيس- كارين هيوز- راضية عن المسودات الأولية للخطاب. فنظراً إلى كونها قد عملت مديرة للاتصالات في حملة بوش الانتخابية، كانت تعرف تماماً ماهيّة الرسالة التي تؤثر في الشعب الأميركي.

وفي بحثها عن توصيف للعدو المجهول، شعَرَتْ هيوز بأنه من المفيد للرئيس أن يسلِّط الضوء على وحشيته بشكل واضح وتفصيلي، فسألتني- بطلب من رايس- عن نوع الحياة في أفغانستان تحت حكم طالبان. وفي نهاية المطاف، وردت بعض توصيفاتي في خطاب الرئيس الذي ألقاه في 20 أيلول، والذي قال فيه: «في أفغانستان، نحن نرى رؤية القاعدة للعالم. يُعامَل الشعب الأفغاني بوحشية. الكثيرون منهم يعانون من الحرمان، وكثيرون آخرون فروا من البلد. لا يُسمح للنساء بارتياد المدارس، ويمكن أن يُسجَن المرء لمجرد امتلاكه تلفزيوناً. لا يمكن ممارسة الدين إلا بناءً على أحكام قادتهم. في أفغانستان، قد يُسجَن الرجل إن لم تكن لحيته طويلة بما يكفي». ذلك الخطاب جعل الشعب الأميركي يرى ماهية الحياة بالنسبة للمواطن الأفغاني العادي تحت حكم طالبان. لقد وصلت الرسالة.

توطّدت علاقتي بالرئيس أكثر خلال تلك الفترة، وتعاملتُ معه في ظروف متنوعة. أحسستُ أن وحشية العدو قد أثّرت فيه على المستوى الشخصي؛ فحتى في اللحظات الأكثر صعوبة في المجهود الحربي، لم يُبدِ الرئيس بوش أي تردد بشأن قناعته بامتلاكنا الأفضلية الأخلاقية، ولم تفتر إرادته قط لربح الحرب على التطرف؛ الأمر الذي زاد من صلابتنا نحن الذين كنا حوله.

....

لجأ الرئيس إليّ أيضاً بينما كان يعمل على امتلاك فهم أفضل لأفغانستان والشرق الأوسط الكبير، وقد شكّل ذلك انعطافة معرفية حادة بالنسبة للعديد من الأشخاص في إدارة بوش. فعلى الرغم من أن فريق الرئيس للسياسة الخارجية كانت لديه عقود من الخبرة، إلا أن أحداً من كبار المدراء والمعيّنين من قِبل الرئيس لم يكن يملك فهماً صحيحاً للتاريخ والثقافة والمشاعر التي كانت تقود السياسة في العالم الإسلامي الأوسع. وقد تعمّقت هذه الحقيقة مع ندرة الخبرة ضمن الشريحة الإدارية التقليدية. وعموماً، إن دورات الترقية بين المحترفين المهنيين في الشؤون الخارجية والجيش تميل إلى عدم تشجيع التخصص في مجالٍ معيّن. وفي ظرف الحرب على الإرهاب، كانت المشكلة حادة على نحو خاص؛ لأن الكثير من الخبراء الذين عاصروا الحقبة السوفييتية-الأفغانية كانوا قد تقاعدوا، في حين كان جيل بأكمله من الخبراء المخضرمين في شؤون جنوب آسيا قد بلغ سن التقاعد؛ في فترة لم تكن الحكومة الأميركية خلالها تملك سفارة في كابول، ولا تقيم علاقات ثنائية عميقة مع باكستان ودول آسيا الوسطى.

بعد بضعة أسابيع على خطابه أمام الكونجرس، طلب مني الرئيس الانضمام إليه في كامب ديفيد خلال عطلة نهاية الأسبوع لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط. وكانت رايس وآندرو كارد- رئيس موظفي البيت الأبيض- موجودَيْن هناك أيضاً. عندما وصلت، أُدخلتُ إلى غرفة كبيرة فيها طاولة جانبية للعب الورق، ورأيت الرئيس جالساً وظهره باتجاهي. كان ينظر إلى خريطة لأفغانستان ممدودة على طاولة كبيرة مصنوعة من خشب البلوط.

جلست في ركن المكتب، وبدأت بقراءة نسخة ذلك الصباح من جريدة واشنطن بوست إلى أن هزّتني تربيتةٌ على الظهر. كان يجب أن أتوقع ذلك، لأن لفت انتباهي بهذه الطريقة أصبح نوعاً من التسلية بالنسبة للرئيس. فقبل بضعة أيام، كنت أمشي في أحد ممرات الجناح الغربي مستغرقاً في أفكاري، فإذا بالرئيس يظهر فجأةً من الخلف ويمسك بياقتي. بعد التربيتة، سألني الرئيس:

«مرحباً زال، ماذا تفعل؟». فأجبته: «أحاول معرفة ما يحدث في العالم». فردَّ على الفور قائلاً: «لن تعرف ذلك عن طريق قراءة واشنطن بوست!».

جلسنا في غرفة فخمة وفسيحة تحوي ركناً للجلوس وأريكة مريحة. طلب مني الرئيس أن أقدم له لمحة عامة عن التحديات التي كنا نواجهها في المنطقة، فكانت تلك بداية نقاش امتدّ لمدة ساعتين حول تاريخ أفغانستان ومشاكل العالم الإسلامي الأوسع. كانت التقارير السابقة التي قُدِّمت للرئيس قد خلَّفت في نفسه انطباعاً سلبياً بعض الشيء، وهذا ما يؤكده في مذكّراته: «كل ما يتعلق بهذا البلد يوحي بالمشاكل». ولهذا السبب، دُهش عندما شرحت له النظام الملكي الأفغاني، وأخبرته عن التقدم والاستقرار النسبيَّيْن اللذين حققهما حكم ظاهر شاه.

شعرت بوضوح أنه كان متأثراً بالرأي السائد في السي آي إي، حيث كان محللو الوكالة يعتقدون بشكل جوهري أن أفغانستان لم تكن في أي يوم دولة فاعلة، وأن البلد بشكل عام مكوّن من مجموعة من القبائل، وأن ولاء مجموعاته العرقية للأمة ككل ولاء ضعيف.

أخبرتُ الرئيس أن رواية السي آي إي ليست صحيحة تماماً، وشرحت له أنه حتى خلال الفترات التي شهدت صراعات داخلية هددت بتشظية البلد، كان هناك شعور قوي بالهوية القومية الأفغانية؛ الأمر الذي حافظ على بقاء المجموعات العرقية المتنوعة معاً. لم تكن أفغانستان مثل يوغوسلافيا التي أرادت مجتمعاتها العيش في بلدان منفصلة، وذلك لأن الهوية والقومية الأفغانيتيْن كانتا قويتيْن.

وأوضحتُ له أن أفغانستان كانت تُحكَم من كابول خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ أحياناً بواسطة حكومة مركزية قوية نسبياً، وفي أحيان أخرى بواسطة حكومة وطنية بسطت سلطتها عبر زعماء محليين. مثَّلتْ فترة أواخر القرن التاسع عشر نقطة الذروة بالنسبة للسلطة المركزية؛ وذلك عندما نصَّبَ عبد الرحمن خان، «الأمير الحديدي»، نفسه كأعلى سلطة دينية في الأمة، ونشر

جيشـه لفرض النظام على المتمردين من رجال الدين والمنشـقين القَبَليين. كما وصفـتُ لـه تاريخ أفغانسـتان الناجح في بناء الدولـة والأمة على نحو تدريجي متصاعـد منـذ عـام 1929 وحتـى الاجتيـاح السـوفييتي عـام 1979؛ وهـي حقبةٌ يدعوهـا الأفغـان اليوم «بحَقبة السـلام». صحيـح أن البلد كان فقيـراً وتقليدياً، وخصوصـاً فـي المناطـق الريفية، ولكنه نَعِـمَ بنصف قرن من السـلام الداخلي والنمو الاقتصادي المتدرج والإصلاحات الديمقراطية. كانت أفغانستان تملك مؤسسـات فعّالـة مثـل الجيـش الوطنـي والشـرطة والإدارة المدنيـة. وأخبرت الرئيـس أيضـاً عـن الفرص التعليميـة التي سـنحت لي عندما سـعت الحكومة الأفغانية لتقوية الروابط مع العالم الصناعي.

بعـد ذلـك، طرح الرئيس السـؤال الجوهري الذي كان يـدور في ذهنه: ما الخطأ الذي حصل في العالم الإسـلامي؟ ولمـاذا ظهرت الجماعات الإرهابية كالقاعدة؟ إن ميله الفطري للتفكير الشمولي جعله يدرك حجم الأزمة، ويُصوِّب على السؤال الجوهري؛ الأمر الذي شجّعني على الإجابة.

بـدأتُ إجابتـي بالقـول إن العالـم الإسـلامي يعانـي مـن أزمـة حضـارة، فالمسـلمون لـم يتمكّنـوا من فهم كيفيـة انحدار حضارتهم مـن قمة مجدها في القرن الخامس عشـر، حين كانت الدولة الإسـلامية تبسط سلطتها على مساحة كبيـرة مـن العالـم؛ بدءاً من إسـبانيا في الغـرب ووصولاً إلى الهنـد الحالية في الشـرق، وحيـن كانـت الحضـارة الإسـلامية تقود العالـم في المعرفـة والتقدم والعلوم والفلسفة.

قلت للرئيس: «كانت الحضارة تسير قدماً».

فقاطعني الرئيس مداعباً: «دعك من ذلك يا زال!». إذ ظنَّ أنني كنت أبالغ بقصد التأثير.

وهنا تدخَّلَ كارد قائلاً: «أعتقد أن زال يشير إلى حكم الدولة العثمانية».

لكنني أشـرت بلباقة إلى أن الحكم العثماني أتى لاحقاً، وأنه شـكّل حقبة أخـرى من التوسـع الإسـلامي تحت مظلـة الأتـراك؛ وذكّرتهما بـأن الحضارة

الإسلامية بلغت ذروتها في وقت سابق تحت القيادة العربية. كان المجتمع الإسباني تحت الحكم الإسلامي مزدهراً، ومتنوع الثقافات، ويضم علماء يترجمون أعمال اليونانيين العظيمة إلى العربية. كانت الحضارة في ذلك الزمن تشجِّع على التعلُّم، وفي بغداد كانت توجد جامعة هامة منذ أكثر من ألف عام.

ولكن، بعد ذلك دخلت الحضارة الإسلامية مرحلة الانحدار السريع والكارثي. وخلال فترة زمنية قصيرة، تجاوز الغرب العالم الإسلامي؛ مدعوماً بإنجازات عصر النهضة، وبروز التفكير العقلاني في عصر التنوير، وبقي في المقدمة منذ ذلك الحين.

لدى تأمُّلهم في هذا الانحدار، انقسم القادة والمفكرون الإسلاميون حول ما ينبغي فعله. إذ كان الحداثيون يعتقدون أن العالم الإسلامي بحاجة لتقليد كل ما نفع الغرب. وقد ذهب القادة في تركيا بعيداً في هذا الخصوص؛ حيث تبنَّوا العلمانية، وأعلنوا يوم الأحد يوماً للراحة، كما تبنَّوا العادات والأزياء الغربية. وكان المفتاح بالنسبة لهذه المجموعة هو دراسة الأسباب التي أدت إلى هيمنة الغرب، والتعلّم من دروسه وتبنّيها. بيد أن القادة الحداثيين في مصر وسوريا والعراق فشلوا إلى حدّ كبير في تحقيق التقدم أو استعادة أمجاد الماضي.

وهذه الإخفاقات أدت إلى البحث عن أجوبة جديدة. زعم البعض أن الحضارة الإسلامية انحدرت نتيجة عدم التقوى وارتكاب المعاصي. ومن بين هؤلاء الأصوليون الذين قالوا إن المسلمين تخلوا عن الإسلام الحقيقي، وإن العظمة لا يمكن تحقيقها إلا بالعودة إلى الدين. في حين ردّ التقليديون بالقول إن الخلاص يتطلب المزج بين الإسلام والحداثة؛ بمعنى أن الإسلام جوهري باعتباره مسألة إيمان شخصي، أما المجتمع فبحاجة لأن يكون عصرياً في أنماط حياته المادية.

ثم شرحتُ كيف تطور هذا الجدال بين الحداثيين والتقليديين والأصوليين مع مرور الزمن. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، لم تهيمن الأصولية في شكلها الشيعي في الثورة الإيرانية فحسب، بل أصبحت أيضاً القوة السياسية

الأكثر ديناميـة في الكثيـر من المجتمعات السـنية. كما سـاهم النصر الأفغاني على الاتحاد السوفييتي في تنشيط الجماعات الإسلامية في سائر أنحاء الشرق الأوسط.

واختتمـت حديثي بالتوقـع التالـي: رغـم أن الأصوليين لـن يكونوا على الأرجـح قادريـن على تأمين احتياجات شـعوبهم، إلا أن الفترة الفاصلة ما بين بروزهم وهزيمتهم النهائية ستكون طويلة ودموية.

وللأسـف، كانـت الولايات المتحدة هدفاً بسـبب اعتـلال حضارة عظيمة ورواسـب تلك الحضارة. لقد حدث شـيء مشـابه خلال القرنين التاسـع عشر والعشـرين؛ عندما كانـت أوروبا المصدر الرئيس لمشـاكل العالم، وحين أدّت الإمبريالية والفاشية واللينينية الماركسية إلى التسبّب بالعنف في مختلف أنحاء العالـم. وقد تطلّـب الأمر حربين عالميتين وحرباً بـاردة لمعالجة الاختلال في المنطقة. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، انتقل المصدر الرئيس للمشكلات الأمنية إلى الشرق الأوسط الكبير.

بالنسبة لإدارة الرئيس بوش، كانت أفغانستان تمثِّل التحدي المباشر، لكنّ التحـدي الأوسـع والحتمـي كان يتعلـق بالعمل مع المعتدلين فـي الدول ذات الأغلبية السـكانية المسـلمة. لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة حلّ المشكلة وحدها، ولكن كان بوسـعنا مساعدة شركائنا الذين يشاركوننا وجهة نظرنا على تجاوز أزمة الحضارة التي أدت إلى هجمات 11/9.

كان الرئيس هادئاً، إما لأنه كان شارداً في تفكير عميق أو مصدوماً بسبب حجم التحديات القادمة. لم أستطع الجزم.

الفصل الحادي عشر

بحث عن قادة
في ظل نظام استبدادي

واشنطن العاصمة وبون الألمانية،
أيلول-كانون الأول 2001

ما إن أصبح واضحاً أن زعيم طالبان الملا عمر لن ينفصل عن القاعدة ويتعاون مع الولايات المتحدة، حتى شرعت إدارة بوش في التخطيط لأفغانستان ما بعد طالبان. وفي مجلس الأمن القومي، وزّعتْ رايس مسؤوليات التخطيط لما بعد الحرب بيني وبين فرانك ميلر؛ المدير الأعلى لسياسات الدفاع.

بالنظر إلى الوراء الآن، تبدو السلاسة التي اتُّخذت فيها القرارات مدهشة، وخاصة إذا قورنت مع المشاورات بشأن عراق ما بعد الحرب، حيث انتهى الأمر بالكثير من المواضيع المشابهة بإثارة جدالات خلافية بين الوكالات؛ حتى على المستوى النظري.

ولكن، رغم عدم وجود خلافات فلسفية حقيقية، إلا أن تخطيط الإدارة لأفغانستان ما بعد طالبان لم يكن خالياً من المشاكل. من الناحية الإيجابية، قَبِل الرئيس والمدراء بالفكرة التي طوّرناها من أجل إجراء عملية انتقالية بعد الحرب؛ أي عملية سياسية بقيادة الأمم المتحدة لتشكيل حكومة تمثّل الشعب. ومع أن المدراء كانوا لا يزالون مترددين بشأن مشاركة الولايات المتحدة في بناء الدولة، إلا أن مندوبي مجلس الأمن القومي كانوا أَبْعَدَ نظراً منهم؛ حيث عمل هادلي على التأكد من إجراء التحضيرات اللازمة لتنظيم مؤتمر دولي

للمانحين، وإطلاق مشاريع بنى تحتية رئيسة، وتقديم خدمات صحية وتعليمية أساسية.

المشكلة كانت تكمن في أن الرئيس والمدراء لم يضغطوا على الوزارات من أجل التحضير للمتطلبات اللوجستية الفعلية لتنصيب حكومة جديدة ودعمها. وفي غياب خطة محددة، كان كل منهم يملك افتراضات مختلفة حول الدور الذي يمكن أن نلعبه.

وبينما كانت الولايات المتحدة تحضّر للعمليات العسكرية، تحدثتُ مع قادة المعارضة الأفغانية. كنت أعرف معظمهم منذ أيام خدمتي في إدارة ريغان، مع أن علاقتي ببعضهم يعود تاريخها إلى المرحلة التي كنت فيها طالباً. ووسط حالة عدم اليقين التي سادت بعد 11/ 9، اتصل بي الكثير من معارفي الأفغان القدامى بمبادرة شخصية منهم. بالنسبة لمعظم شخصيات المعارضة، كنتُ نقطةَ الاتصال الوحيدة بينهم وبين إدارة بوش، والشخصَ الوحيد الذين يشعرون تجاهه ببعض الود، فضلاً عن كوني واحداً من بين عدد قليل من الأشخاص الذين يستطيعون التواصل معهم بدون مترجم.

استرعت فورة الاتصالات الهاتفية التي تلقيتها من الأفغان الانتباه ضمن الإدارة. وعندما رآني الرئيس بوش في حفلة الكريسمس التي أُقيمت في البيت الأبيض في ذلك العام، أشرق وجهه وناداني، ثم التفت نحو زوجته لورا بوش وقال لها: «هذا هو الرجل الذي كنت أحدّثك عنه. جميع الأفغان يتصلون به!».

كان هادلي ورايس معارضيْن بشدة لقيام موظفين من مجلس الأمن القومي بتنفيذ السياسة بصلاحيات عملياتية. وقد ترسّخ هذا الدرس في ذهنيهما منذ فضيحة إيران–كونترا، أي عندما أوشك موظفون من مجلس الأمن القومي– الذين كانوا يديرون عمليات عسكرية ودبلوماسية– على إسقاط إدارة ريغان. كان هادلي ورايس يؤمنان بنموذج سكاوكروفت في إدارة مجلس الأمن القومي، حيث تُترَك العمليات لوزيرَي الخارجية والدفاع.

ولكن، نظراً إلى حجم علاقاتي، وافقا على أن تكون حالتي استثناء للقاعدة.

وهكذا، أصبح من ضمن مسؤولياتي مساعدة الرئيس على مراقبة الوضع من خلال قناة منفصلة عن مراقبة وزارة الخارجية والبنتاغون والسي آي إي.

وعندما وصل ممثل التحالف الشمالي هارون أمين إلى البيت الأبيض، أبلغتُه أن الولايات المتحدة ستزوِّد المعارضة بالسلاح فسُرَّ بذلك أيّما سرور، وذلك لأنه عانى كثيراً في السابق- بصفته سفير مسعود في واشنطن- كي يحظى باهتمام الولايات المتحدة. وكانت مسألة السلاح بصفة خاصة مصدر إحباط كبيراً للتحالف الشمالي. فعلى الرغم من اتصال مسؤولين من السي آي إي بمسعود ليطلبوا مساعدته في تعقُّب بن لادن، إلا أنهم رفضوا تقديم المساعدة العسكرية اللازمة لتنفيذ المهمة.

....

بدأ الهجوم على القاعدة وعلى نظام طالبان في أفغانستان في 7 تشرين الأول 2001. وأثناء الحرب، كنت أعمل كمراقب إضافي لعملياتنا؛ وذلك لضمان تنفيذها بالشكل الصحيح. وفي هذا السياق، لم تكن محادثاتي بشكل عام مع قادة المعارضة الأفغان ذات طابع استراتيجي أو سياسي، بل كنت في أغلب الأحيان أساعد على ضمان وصول المال والسلاح إلى وجهتهما المتوقعة.

أذكرُ محادثةً دارت بيني وبين دوستم تُظهِر درجة فعاليتنا في التعامل مع شركائنا الأفغان. كان هو ومقاتلوه يحاصرون مجموعة كبيرة من طالبان قرب مدينة قندوز الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من أفغانستان. وأخبرني دوستم أنه كان يستخدم مكبر صوت للتفاوض مع قادة العدوِ لحثهم على الاستسلام. وعندما لم يستجيبوا، حذّرهم بأنه سيستدعي الطيران للقيام بغارات جوية. ثم لجأ دوستم إلى القوات الخاصة المرافقة له، فاتصلت لاسلكياً بالقاذفات المحلّقة في السماء. وأثناء تحدثهم مع الطيارين الأميركيين، لاحظ دوستم أن الأصوات كانت نسائية، فسأل الجنود في الحال عمّا إذا كان بإمكانهم أن يبثّوا أصواتهن إلى مواقع الأعداء ففعلوا. وبعد الغارات الجوية، صرخ دوستم

بطالبان: «إن القصف الذي تلقيتموه للتو قامت به إحدى نسائهم، فتخيلوا ما الذي يستطيع رجالهم فعله!».

وأخبرني دوستم أن مجموعة طالبان قد استسلمت بعد ذلك بمدة وجيزة.

وبحلول منتصف تشرين الثاني، كانت قوات التحالف الشمالي تضيّق الخناق على كابول. حينها، كانت إدارة بوش منقسمة الرأي حول ما إذا كان ينبغي لقوات التحالف الشمالي التقدم نحو كابول أم لا. قدَّم باول خياريْن: إما أن تُسلِّم الولايات المتحدة العاصمة إلى الأمم المتحدة أو لقوات حفظ سلام تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أو أن تعدِّل استراتيجية الحرب قليلاً حيث تقوم قوات التحالف الشمالي وقوات بشتونية معزَّزة بتحرير المدينة بشكل مشترك. لقد نهب قادة الميليشيات المدينة عندما دخلوا كابول عام 1992، وكان باول يخشى أن يؤدي احتلال التحالف الشمالي للعاصمة إلى استعداء قوات المعارضة البشتونية.

عارض تشيني ورمسفيلد فكرة كبح جماح التحالف الشمالي؛ لأنهما كانا يريدان توجيه ضربة سريعة ومدمّرة لشبكة القاعدة الإرهابية في أفغانستان، وإسقاط حكم طالبان، وإيصال رسالة حازمة إلى الدول الأخرى الراعية للإرهاب حول العالم.

وفي نهاية الأمر، توصل المدراء إلى اتفاق ستقوم بموجبه الولايات المتحدة بقصف خطوط طالبان الأمامية، ودعم تقدم قوات التحالف الشمالي نحو كابول. وفي المقابل، وعد فهيم الذي استلم قيادة التحالف الشمالي بعد موت مسعود بأن قواته لن تستولي على كابول قبل وصول قوات حفظ السلام الدولية. وفي 10 تشرين الثاني، أخبر الرئيس بوش الصحافة بأن الولايات المتحدة لن تشجِّع التحالف الشمالي على احتلال كابول.

برأيي، لقد انحرفت التسوية عن الفكرة الجوهرية. صحيح أن الخشية من استيلاء التحالف الشمالي على كابول بشكل أحادي كانت مشروعة، ولكنني اعتبرتُ توصية الخارجية والسي آي إي- أي إعاقة تحرير كابول- غير واقعية

وغير حكيمة. إذ كان تجميع قوة من الأمم المتحدة و/ أو قوة بشتونية، ونشرها بالقرب من كابول يتطلّبان على الأقل عدة أشهر. وفي غضون ذلك، لم أستطع أن أفهم كيف يمكن للولايات المتحدة- بقواتها المحدودة على الأرض- أن تمنع التحالف الشمالي من الاستيلاء على هدف مغرٍ كعاصمة الدولة. كان من الأفضل برأيي لو أن الولايات المتحدة ضمنت في وقت مبكر التزام الفصائل الرئيسة بعملية انتقالية سياسية.

ولم أتفاجأ عندما تجاوزت الأحداث على الأرض ذلك الاتفاق. ففي 13 تشرين الثاني، انسحبت طالبان من كابول، ووجدت قوات التحالف الشمالي نفسها أمام خيارين؛ وهما إما ترك المدينة بدون سلطة تشرف عليها، أو دخولها من أجل تأمينها، لذا ما كان منها إلا أن تقدّمت ودخلت كابول بسلام.

....

عندما سقطت كابول، كانت إدارة بوش لا تزال في مرحلة مبكرة من جهودها المتعلقة بالتخطيط لما بعد الحرب. ولم يُعيِّن باول جيمس دوبينز كمبعوثه الخاص للتفاوض على اتفاق سياسي لمرحلة ما بعد طالبان إلا في أواخر تشرين الأول. لعل دوبينز- بخبرته الواسعة كمبعوث سابق في كوسوفو والبوسنة وهاييتي والصومال- كان الخبير الأكثر درايةً في الحكومة الأميركية في ما يتعلق بإعادة الاستقرار وإعادة البناء بعد الصراعات. فعلى الرغم من أن السقوط السريع لطالبان لم يمنح دوبينز إلا بضعة أسابيع للاستعداد، إلا أن فهمه لبناء الدولة والأمة وللسياسة البيروقراطية ضمن حكومتنا مكّنه من إحراز تقدم. وبينما كان يقوم بجولاته في واشنطن أخبرته عن الحياة السياسية في أفغانستان، وعن اللاعبين الأساسيين الذين سيعمل معهم.

التقينا أنا ودوبينز العديدَ من مسؤولي الأمم المتحدة لضمان التزامهم بإجراء عملية انتقالية. وقد عمل الأخضر الإبراهيمي- الممثل الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان- بسلاسة مع نظرائه الأميركيين. وفي 14 تشرين الثاني، تبنّى مجلس الأمن القرار 1378 الذي دعا إلى عقد مؤتمر سياسي للقادة الأفغان

بقيادة الأمم المتحدة في أواخر تشرين الثاني، وذلك من أجل تأسيس إدارة انتقالية تُنتِج بدورها حكومة تمثيلية واسعة الطيف في أفغانستان.

فكَّرتُ في إمكانية التوصل إلى اتفاق بين مجموعات المعارضة الأفغانية الرئيسة، لكنّ ذلك كان يتطَلب– فوق كل شيء– تفاهماً بين التحالف الشمالي والعناصر البشتونية في أفغانستان.

ضغطتُ لكي تبادر الولايات المتحدة إلى نسج علاقات مع بعض المجموعات البشتونية، لأنني كنت أرى أن ذلك سيخفِّف المجهود الحربي على المدى القصير؛ وذلك من خلال تقليص جاذبية طالبان لدى القومية البشتونية. في تلك الأثناء، كان المقاتلون البشتون تحت قيادة كرزاي وجول آغا شيرزاي وعبد الرحيم ورداك يحررون مناطق في الجنوب والشرق، وكنت أعتقد بإمكانية تسريع الانتصارات على طالبان إذا كان البشتون جزءاً من عملية سياسية شاملة.

وعلى المدى الأبعد، لم أكن أعتقد أنه بإمكان الولايات المتحدة الاعتماد فقط على التحالف الشمالي في حكم أفغانستان؛ فالبشتون يمثِّلون المجموعة السياسية الرئيسة في أفغانستان باعتبارهم المجموعة العرقية الكبرى في البلد. ولم يكن من الممكن أن تستمر أي حكومة في أفغانستان بدون دعم البشتون؛ فهذا نموذج تاريخي لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة تحديه بتواجد عسكري ضئيل على الأرض. وفي الوقت نفسه، كان واضحاً أيضاً أن البشتون لن يكونوا قادرين على الحكم وحدهم كما كانوا يفعلون في الماضي.

في حواراتي مع قادة التحالف الشمالي، سعيتُ لتأمين التزامهم باتفاق سياسي شامل بعد سقوط طالبان. وقد أكّدوا لي– بمن فيهم عبد الله وقانوني وفهيم– أنهم تعلموا الدرس من القتال في التسعينيات. فقد أدركوا أنهم لا يستطيعون الحكم بمفردهم، وكانوا مستعدين لدعم حكومة تعددية واسعة الأطياف.

لكنني أوصلت رسالة مختلفة لقادة البشتون، وهي أن الولايات المتحدة

تريد أن يكون للبشتون دور عادل في المرحلة الانتقالية لما بعد طالبان، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هذا ممكن فقط في حال كسِبَ قادة البشتون دعم الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي معاً. وقد ذكَّرتهم بأن قوة تنظيم التحالف الشمالي ومعارضته المتماسكة لطالبان جعلتاه محبَّباً لدى المجتمع الدولي.

وعندما تحدّثت مع ظاهر شاه، كرّر استعداده للمساعدة في توحيد المعارضة والإشراف على المرحلة الانتقالية لما بعد طالبان، ولكنه أنكر أي اهتمام له بالخدمة كرئيس للدولة. وقد تفاءلتُ حين رعى الملك في بداية تشرين الأول اجتماعاً تضمَّن شخصيات رئيسة في التحالف الشمالي مثل شقيق مسعود، أحمد ضياء. ففي ذلك الوقت، كانت المعارضة قد أوجدت مجلساً مشتركاً للمجموعات المعارضة لطالبان.

كان ربّاني إحدى العقبات التي اعترضت خطتنا للوصول إلى حكومة تعددية. وقد اكتسب رباني– وهو طاجيكي من شمال أفغانستان– أهميته من كونه أحد أبرز علماء الإسلام في جامعة كابول. وكان قد طوَّر علاقات مع الإخوان المسلمين في مصر حين كان يدرس في الأزهر، وساعد على نشر أعمال سيد قطب– العرّاب الفكري للإسلام السياسي– في مختلف أنحاء أفغانستان. ومنذ 11/ 9، كان رباني يناور لإعادة فرض نفسه كرئيس في كابول؛ وهو الموقع الذي شغله حينما كان البلد ينزلق إلى الحرب الأهلية في بداية التسعينيات. وعندما استولى التحالف الشمالي على كابول، استقر رباني في القصر الرئاسي مجدداً.

في اجتماع للجنة المدراء تمّ بعد فترة قصيرة من سقوط كابول، ناقشنا كيفية التعامل مع ربّاني. وفي ذلك الاجتماع، قلت إنه «بإمكاني الاتصال برباني إذا شئتم». فتفاجأ زملائي لدى معرفتهم أنني كنت أملك رقم هاتفه.

وعندما اتصلت برباني لاحقاً، قلت له إنني أفعل ذلك بطلب من رايس وباول، قبل أن أتابع قائلاً: «نحن نكنّ لك الاحترام لمساهمتك في الحرب الأفغانية-السوفييتية، ولمساعدتك الحالية في الحرب ضد القاعدة وطالبان».

كما ذكّرته بالدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة -وخصوصاً ضرباتنا العسكرية الجوية- في التقدم الحالي والحاسم للتحالف الشمالي. وبعد ذلك، طلبت تعاونه في إقامة حكومة جديدة. ولكنني أوضحت له بشكل جلي أن بقاءه كرئيس لم يكن مقبولاً.

فرح رباني لأننا نقدّر دوره في الحرب ضد السوفييت، وشكر إدارة بوش لأدائها الحاسم ضد طالبان والقاعدة؛ مشيراً إلى أنه ساند الولايات المتحدة عندما واصلت حملة قصفها خلال رمضان بالقول لأتباعه إن قنابلنا كانت موجّهة ضد الإرهابيين، وليس نحو الشعب الأفغاني. كما أبدى استعداده للتعاون مع الأمم المتحدة والتنحّي فور حصول اتفاق على انتقال سياسي.

واختتم رباني حديثه بالسؤال عما إذا كان بإمكانه الاستفادة مني كقناة تواصل مع إدارة بوش، نظراً لوجود مواضيع حساسة أخرى كان يود مناقشتها بشكل شخصي، فوافقت على ضرورة أن نبقى على اتصال.

....

وصلتُ إلى مدينة بون الألمانية في 24 تشرين الثاني لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتشكيل الحكومة الانتقالية. كان الألمان قد أعدّوا العدة لعقد الاجتماع في فندق أنيق يُدعى بطرسبيرغ؛ وهو دار ضيافة أنيقة، ويقع على قمة جبل مشرف على وادي نهر الراين. لقد استضاف هذا المكان عدداً من القمم الدبلوماسية التاريخية. فعلى سبيل المثال، بعد الحرب العالمية الثانية، اجتمع دبلوماسيون أميركيون وبريطانيون وفرنسيون في فندق بطرسبيرغ، وأوجدوا جمهورية ألمانيا الاتحادية. وبعد ذلك بعقود، اجتمع مفاوضون في بون من أجل إيجاد حل لأزمة كوسوفو.

كان دوبينز يترأس الوفد الأميركي الذي كنت عضواً فيه كممثل عن مجلس الأمن القومي بطلب من رايس. وبهذه الصفة، كنت أتحدث مع هادلي يومياً لتقديم تقرير لرايس وللرئيس.

وفي الليلة التي سبقت المؤتمر، تلقى دوبينز اتصالاً هاتفياً من الوفد

الإيراني، حيث سألوه إن كان بوسعه مقابلتهم في فندقهم لمناقشة المفاوضات القادمة. لم تكن المكالمة مفاجئة تماماً، وذلك لأن دوبينز كان قد استأذن باول مسبقاً للتحدث مع الإيرانيين. كما نقل الإبراهيمي بدوره رغبة دوبينز في لقاء جواد ظريف؛ وهو نائب وزير الخارجية الإيراني الذي كان يترأس الوفد في بون.

بالرغم من سجل إيران الطويل في رعاية الإرهاب، إلا أن الأجواء بين واشنطن وطهران شهدت تحسُّناً ملحوظاً بعد 11 أيلول. على أي حال، كان كلا البلدين يملكان مصالح مشتركة في أفغانستان. قبل 11/ 9؛ أي عندما كانت الولايات المتحدة داعمة مترددة للتحالف الشمالي، كانت إيران داعمته الرئيسة. وكان من المفيد للولايات المتحدة- برأيي- التحاور مع الدبلوماسيين الإيرانيين لأنهم بصفة عامة من بين العناصر الأكثر اعتدالاً في النظام، ولما يملكونه من خبرة ومعرفة بأفغانستان أيضاً.

ذهبنا أنا ودوبينز إلى فندق الوفد الإيراني مساء 4 كانون الأول، أي قبل يوم واحد من انطلاق مؤتمر بون. واستقبلنا محمد إبراهيم طاهريان، السفير الإيراني لدى التحالف الشمالي، ثم أمضينا ساعة في مناقشة أهدافنا من المؤتمر. كان طاهريان واسع الاطلاع على شؤون أفغانستان. وقد اعترف الإيرانيون بأنه من الأفضل للحكومة الجديدة في أفغانستان أن تتضمن الفصائل الأخرى- بالرغم من علاقتهم الطويلة مع التحالف الشمالي- ووافقوا على أن بقاء رباني في السلطة لم يكن خياراً مقبولاً، كما أيّدوا ترشيح كرزاي لقيادة الحكومة.

شكَّل الاجتماع الأولي مع الإيرانيين بداية علاقات ودّية ومثمرة بين الوفدين الأميركي والإيراني طوال فترة المؤتمر. كنا أنا ودوبينز نحتسي القهوة مع ظريف وطاهريان كل صباح.

وقد تبيَّنَ أن تلك اللقاءات غير الرسمية كانت نافعة؛ لأنها ساعدتنا على بناء علاقات شخصية سهّلتْ نقاشاتنا الرسمية لاحقاً حول قضايا أخرى. ولولا لقاءات القهوة الصباحية تلك ما كنت لأعرف مدى عمق معرفة طاهريان

بأفغانستان. فقد أمضى طاهريان وقتاً طويلاً مع زعيم أفغانستان الشيوعي محمد نجيب الله، وكان يعتقد أنه لم يُقتَل على يد مجموعة من طالبان الأفغانية كما تقول الرواية السائدة، بل على يد ضباط باكستانيين قتلوا القائد الشيوعي، وذلك قبل أن تُعلَّق جثته على عمود في أحد شوارع كابول.

كنت أعتبر أن حوارنا مع الإيرانيين جزء من جهد أكبر لتأمين دعم إقليمي لحكومة ما بعد طالبان. وبالرغم من تاريخ أفغانستان الطويل كميدان صراع بين قوى خارجية متنافسة، إلا أننا استفدنا من الاتفاق العام بين الدول الإقليمية في المؤتمر. إذ كانت روسيا وإيران والهند تدعم التحالف الشمالي قبل 11/ 9، وقد رحَّبتْ جميعها بإنشاء حكومة جديدة طالما أنها تضمن للتحالف الشمالي حضوراً هاماً. وفي الوقت نفسه، قبِلت هذه الدول بضرورة مشاركة السلطة مع البشتون لمنع حدوث حرب أهلية. أما باكستان فكانت الأقل تفاؤلاً بينها، وأقصى ما كانت تأمل به في تلك المرحلة- في ظلّ سيطرة قوات التحالف الشمالي على كابول- هو الوصول إلى اتفاق يضمن تمثيلاً مناسباً للبشتون.

....

كان التحدي الأصعب في مؤتمر بون يكمن في التوصل إلى اتفاق بين فصائل المعارضة الأفغانية الرئيسة الأربعة؛ أي التحالف الشمالي ومجموعة روما ومجموعة قبرص ومجموعة بيشاور. كان التحالف الشمالي ومجموعة روما هما الأكثر أهمية بين الفصائل الأربعة؛ وذلك لأن التحالف الشمالي كان يملك عدداً ضخماً من القوات على الأرض ويمثل الطاجيك والأوزبك والهزارة، في حين كانت مجموعة روما تمثِّل البشتون؛ المجموعة العرقية الكبرى في البلد.

كان قانوني يرأس وفد التحالف الشمالي، وكان عَرَجه الناتج عن محاولة اغتيال فاشلة- كان يعتقد أن حكمتيار يقف وراءها- يكشف عن ارتباطه الطويل بأنشطة المعارضة الأفغانية. لقد انضم إلى المقاومة الأفغانية ضد السوفييت كمساعد لمسعود، ثم أصبح في نهاية المطاف واحداً من أبرز مستشاريه

السياسيين. وبعد موت مسعود، كان واحداً من الثلاثي- إلى جانب فهيم وعبد الله- الذي تقاسم قيادة التحالف الشمالي.

وكان عبد الستار سيرات- وهو وزير عدل سابق خلال حكم ظاهر شاه- يرأس مجموعة روما، لكنّ سيطرته على المجموعة كانت ضئيلة نسبياً. فعلى الرغم من أن وفد مجموعة روما كان موالياً اسمياً لظاهر شاه، إلا أنه كان مكوَّناً في معظمه من مجموعة من المنفيين وزعماء قبائل، كلٌّ مع مناصريه وقواته داخل البلد وخارجه. وكان كرزاي الذي بقي في جنوب أفغانستان مع قواته والقوات الخاصة الأميركية ومستشاري السي آي إي جزءاً من مجموعة روما أيضاً.

كانت العلاقة بين مجموعة روما والتحالف الشمالي ودية على نحو لافت للنظر؛ رغم اختلافهما في الهوية ووجهات النظر. وكانت الرواية السائدة في ذلك الوقت تقول إن أفغانستان بلد ابتُلي منذ وقت طويل بانقسامات عرقية ودينية وقبلية وطائفية متنوعة، لكنها أهملت التأثير الحاد والشامل الذي تركته أحداث ليست بعيدة على الشعب الأفغاني. إن التجربة المؤسفة التي عصفت بالبلد خلال العقدين السابقين ربطت الوفود الأفغانية المتنافسة بعضها ببعض. لقد تفاجأ الكثيرون ضمن الوفد الأميركي عندما أشارت الوفود الأفغانية إلى أن التدخل السوفييتي في أفغانستان- وليس الخلافات الأساسية في ما بينها- كان المسبب الرئيس للانقسام.

أخبرني دوبينز كم كان من الصعب التفاوض في البلقان؛ حيث كانت الفصائل المتنافسة تسارع إلى استحضار مظالم تاريخية، في حين كانت الوفود الأفغانية تستحضر مراحل سابقة من تاريخ البلد- مثل عهد ظاهر شاه- كحقب من السلام والانسجام الوطني. بالطبع، كانت هذه الذكريات مصبوغة بالرومانسية والحنين إلى الماضي، ولكنها مع ذلك كانت تكشف عن شعور بالوحدة، والتصميم على تفادي أخطاء الماضي. وكشاهد على التزام تلك الوفود بأفغانستان جديدة، قبِلتْ جميع المجموعات طلب الأمم المتحدة بأن

تتضمن وفودها نساء قدَّمن إسهامات قيّمة للبلاد.

كانت طالبان الفصيل الأفغاني الرئيس الذي لم يُمثَّل في مؤتمر بون، وكانت لا تزال تخوض حرباً شرسة. إذ لم تكن قندهار قد سقطت بعد، ولم تنفصل قيادة طالبان عن القاعدة حتى في تلك المرحلة المتأخرة. كنت متشككاً في قدرة المجتمع الدولي على إغراء طالبان للمجيء إلى طاولة المفاوضات في بون.

في الأيام الأولى، حثّ دوبينز الوفد الأميركي على عدم لفت الأنظار إليه. وطلب منا عدم الاجتماع مع أميركيين آخرين، وبلغ به الأمر أن اقترح علينا مغادرة مكان المؤتمر والتنزُّه في الحديقة إذا لم نستطع إيجاد مندوبين أجانب لنتحدث معهم. كان دوبينز يأمل أن يتوصل الأفغان إلى اتفاق يتبنّونه بمفردهم. وكان يرى أن أي دور أميركي بارز سيضعف قيادة الأمم المتحدة للمؤتمر، وسيثير مشاعر الاستياء من الولايات المتحدة.

سارت هذه الطريقة على نحو حسن في بادئ الأمر. فقد وافقت الوفود في وقت قصير نسبياً على عملية انتقال سياسيّ مرحلي تعقد بموجبه حكومةٌ مؤقتةٌ لويا جيرغا طارئاً من أجل تشكيل حكومة انتقالية تتولى مسؤولية صياغة مسودة الدستور، ومن ثم يصادق لويا جيرغا دستوري على وثيقة حكم جديدة، وفي النهاية تُجرَى انتخابات وطنية لانتخاب الرئيس والبرلمان؛ على أن يُنجَز كل ذلك خلال عامين من تنصيب الحكومة المؤقتة في كابول.

بيد أن المؤتمر توقَّف تماماً بعد وضع الإطار الأساسي للعملية الانتقالية. وكان دور الملك هو حجر العثرة الرئيس. فرغم أن العائلة المالكة لم تكن تنوي إعادة فرض النظام الملكي، إلا أنها أعلنت أن الملك سيعود من روما إلى أفغانستان ليشارك في الحكومة الجديدة، ولم يكن ذلك مقبولاً من التحالف الشمالي ومناصريه. وبعد عدة أيام من التردد بشأن الملك، بات المؤتمر بأكمله معرَّضاً للخطر.

وبما أن سياسة الإهمال الحميدة التي اتّبعناها لم تعد نافعة، قرر دوبينز

التدخُل، واقترح تسويةً تقضي بألا يكون ظاهر شاه رئيساً للدولة، بل أن يتولى مسؤولية عقد اللويا جيرغا الطارئ، وأن ترشِّح مجموعة روما التابعة له الرئيس المؤقت للحكومة؛ على أن يكون مقبولاً لدى الوفود الأخرى.

في البداية، لعبتُ دوراً محدوداً نسبياً في المؤتمر. وبما أنني كنت المسؤول السياسي الأرفع رتبة الذي تم تعيينه في الوفد الأميركي، كنتُ مسؤولاً بشكل رئيس عن تزويد البيت الأبيض بآخر المستجدات بانتظام. ورغم أنني كنت أعرف القادة الأفغان بشكل جيد، وأتحدث معهم بانتظام، إلا أنني كنت أفعل ذلك بهدوء وبشكل سلبي؛ إلى أن طلب مني دوبينز أن أكون مبادراً أكثر، لاعتقاده أن علاقاتي وقدرتي على التكلم بلغتهم بسهولة يمكنها أن تساعد على كسب ود الوفود، وجعلهم يقفون إلى جانبنا. حذّرتُ هادلي، وطلبت منه تحضير نفسه لرؤية فاتورة هاتف كبيرة على كشف مصاريفي عند عودتي. إذ كنت سأتصل بقادة أفغان في أفغانستان بشكل يومي لأحثّهم على منح قانوني المرونة اللازمة للوصول إلى اتفاق في بون.

طلب مني دوبينز البدء بالاتصال بالملك لمعرفة رأيه في اقتراحنا المتعلق بالتسوية، فاتصلت بظاهر شاه في منزله بروما، وشرحت له ما كنا نفكر فيه، فوافق على الدور الذي اقترحناه له، وكرر عدم رغبته في قيادة الحكومة. وبهذا الدور المحدود للملك، كنا قادرين على تأمين موافقة التحالف الشمالي.

تَمثَّلَ التحدي التالي في تسمية رئيس الحكومة المؤقتة. فعند دخولنا المؤتمر، كنا نفترض أن كرزاي سيفوز باللقب بسهولة؛ لأنه الشخص الوحيد الذي كان يتمتع بدعم واسع الطيف داخل البلاد وخارجها. وقد قال عبد الله لدوبينز، خلال رحلة جوية من طشقند إلى كابول قبلَ مؤتمر بون، إن مواصفات الزعيم البشتوني المقبول من التحالف الشمالي تنطبق بشكل فريد على كرزاي. ومما يدعو للدهشة أن الدول المجاورة– وحتى الجيش الباكستاني– قد أيّدت ترشيحه.

في اليوم الأول للمؤتمر، خاطب كرزاي الوفود في بون من مخبئه في

مقاطعة تارين كوت، وكان كوخاً صغيراً رطباً ذا جدران طينية، فيه قطعة من مظلة «براشوت» استُخدمت ككرسي ليجلس عليه. ورغم الظروف البدائية، زوّدت السي آي إي كرزاي بهاتف متصل بالأقمار الصناعية. فاجأ كرزاي- الذي كان يعاني من الزكام- الوفود بملاحظات محكمة ومقنعة، والتي أُذيعت عبر مكبّرات الصوت.

ولكن، عندما حان وقت ترشيح رئيس مؤقت، انتخبت مجموعة روما سيرات بدلاً من كرزاي بتسعة أصوات مقابل اثنين. لم يكن معظم الممثلين- نظراً إلى كونهم قادة منفيين منذ وقت طويل- يشعرون بأي ولاء لكرزاي الأصغر سناً والأقل خبرة منهم، والغائب عن المؤتمر في كل الأحوال. وبعضهم كانوا ينظرون إلى كرزاي على أنه يشكّل تهديداً لطموحاتهم في الحكومة الأفغانية الجديدة. كان كرزاي جزءاً من مجموعة روما خلال التسعينيات، ولكنه ركّز أكثر على تعبئة البشتون القبليين والمؤيدين للنظام الملكي المتواجدين في أفغانستان وباكستان. أما سيرات فقد لعب دوراً فعالاً في مجموعة روما خلال التسعينيات. وبالإضافة إلى كونه أحد أبرز مستشاري ظاهر شاه، فقد ترأّس جهداً في المنفى لدعم مبادرة الملك المتعلقة بعقد لويا جيرغا. بيد أنه كان شخصاً مُسبّباً لانقسامات عميقة؛ حتى ضمن المجموعة التي كان يُفترَض أنه يقودها.

أصرّ ممثلو التحالف الشمالي على أن أبذل كل ما بوسعي لمنع ترشيح سيرات. وفَسّر قانوني الأمر بقوله إنهم حتى لو لم يعترضوا عليه في بون، فمن المستبعد أن يحترم قادة التحالف الشمالي سلطة سيرات على الأرض، فضلاً عن اعتقاده أن رباني لن يتنحّى لصالح سيرات. وبما أن سيرات كان أوزبكياً، فلن يتمكّن من الحصول على الكثير من المناصرين بين البشتون، ولن يكون قادراً على توحيد البلد.

عندها، نبّهتُه إلى أنني إذا ضغطتُ أنا أو دوبينز على سيرات كي يتنازل عن الأمر فقد يبدو ذلك تدخُّلاً خارجياً، فوافق قانوني على ما قلته، ولكنه اعترف

بأنه يشعر بعدم الارتياح لاستخدام حق النقض؛ لأن سيرات كان صهره.

كان الجمود يهدِّد بحلّ مؤتمر بون. وعندما أبلغنا أنا والإبراهيمي ودوبينز مجموعةَ روما بأن ترشيح سيرات لم يكن مقبولاً بالنسبة لمجموعات أخرى، ظل سيرات متعنّتاً.

وكان الجمود يستنفد صبر الوفود أيضاً، وذلك لأن مؤتمر بون كان يجري خلال شهر رمضان الذي يتوجّب على المسلمين فيه الصيام خلال النهار. وقد حاول الموفدون التأقلم مع هذا الأمر من خلال الاستيقاظ في وقت متأخر، والعمل في الليل. غير أن هذا التدبير كان مُستنزِفاً للطاقة؛ حتى بالنسبة لأشد المشاركين في المؤتمر التزاماً.

علاوة على ذلك، كان المضيفون الألمان يطالبون باختتام المؤتمر بسرعة؛ إذ كان قد مضى على وجودنا ما يقارب الأسبوعين دون أن نتوصّل لاتفاق. وفي ذلك الوقت، كان المدعوون لحضور مؤتمر وشيك لأطباء الأسنان قد بدأوا بالوصول مسبقاً.

وخوفاً من انتهاء المؤتمر بالفشل، اجتمعتُ مع وفد مجموعة روما بكامله، وقلت لهم: «لقد نكثتم بما وافقتم عليه سابقاً». وذكّرتهم بموافقتهم على ترشيح رئيس مؤقت للحكومة يكون مقبولاً من المجموعات الثلاث الأخرى. ثم حذَّرتهم بأننا سنُحمِّل مجموعة روما مسؤولية فشل المؤتمر ما لم تلتزم بالاتفاق.

بعد ذلك، اتصلتُ بظاهر شاه مجدداً، وشرحت له المشكلة، فأصغى إليّ بتعاطف، قبل أن يوضِّح أن سيرات لم يكن خياره أيضاً. ووافقني على أن مجموعة روما لم تكن عقلانية، ثم عرض إجراء بعضَ الاتصالات الهاتفية مع أتباعه، كما شجّعني على التشاور عن قرب مع حفيده مصطفى ظاهر؛ وهو أحد المندوبين المشاركين في المؤتمر. وأخيراً، اجتمعت مجموعة روما من جديد تحت ضغط من الملك، وانتخبت كرزاي.

أوشكتْ حادثةٌ عسكريةٌ أن تقلب مخططاتنا رأساً على عقب. ففي 5

كانون الأول، ألقت طائرة B-52 قنبلة تزن 2,000 باوند فكادت تودي بحياة كرزاي. إذ كان أحد جنود القوات الخاصة المرافقة لكرزاي يطلب توجيه ضربة جوية بواسطة جهاز يعمل بالليزر يعطي طائرتنا إحداثيات الهدف كي تقصفه. ولكنه عندما وجد أن بطاريته ضعيفة استبدلها بواحدة جديدة، من دون أن يدرك أنه بقيامه بذلك جعل جهازه يعيد ضبط نظام تحديد المواقع (GPS) على موقعه بالذات. أي أنه عندما أرسل إحداثيات الموقع إلى القاذفة، كان بذلك يدعو لضربة جوية على موقعه بالتحديد. كان كرزاي في مكان قريب من ذلك الموقع، فأُصيب ببعض الشظايا. ولعل مستشاره من السي آي إي- وهو الذي سيصبح رئيس المحطة خلال فترة وجودي كسفير- هو من أنقذ حياته حين رمى بنفسه فوقه. وبينما كان كرزاي يمسح الدماء عن رأسه، تلقى اتصالاً من بون يُعلمه فيه أنه أصبح رسمياً الرئيس الجديد للسلطة الأفغانية المؤقتة.

....

مع حلّ مشكلة اختيار كرزاي، لم يبقَ سوى تشكيل حكومته. وهنا كان التحالف الشمالي- وبشكل خاص رباني- هو العقبة. إذ كانوا يتباطؤون كثيراً في اقتراح مرشّحيهم للمراكز الوزارية، وذلك بسبب إدراك التحالف أن المؤتمر إذا انتهى بشكل غير حاسم فستكون لديه الأفضلية؛ لأنه كان يسيطر مسبقاً على كابول ويحتل المراكز الوزارية.

بدأتُ بإجراء اتصالات هاتفية مع شخصيات رئيسة في التحالف الشمالي؛ مُتجنِّباً رباني تماماً. وقد حثثتهم على إصدار قائمة بأسماء مرشحيهم للمناصب الوزارية. واتصلت بدوستم في مدينة مزار عبر هاتف يعمل عبر الأقمار الاصطناعية. ورغم أنه كان لاعباً أساسياً في السياسة الأفغانية لما يقارب ثلاثة عقود، إلا أن المرة الأولى التي التقينا فيها كانت عام 1999. في ذلك الحين، طلب مني ظاهر شاه السفر إلى تركيا كي أقنع دوستم بحشد الأوزبك لدعم مبادرة اللويا جيرغا. قدّمتُ له آنذاك تمثالاً صغيراً لفتاة أفغانية باكية كهدية ترمز- باعتقادي- للدمار الذي ساهم فيه عندما كان قائداً عسكرياً مدعوماً من

السوفييت، ولاحقاً كأمير حرب. وقلت له إن المهمة التي تسير قدماً ستُنهي معاناة الأطفال الأفغان، وستبني بلداً طبيعياً للأجيال المستقبلية من الأفغان. سيروي دوستم هذه القصة لاحقاً كدليل على أنه كان ملتزماً ببناء أفغانستان جديدة.

عندما اتصلت بدوستم، عبّرت له عن تعاطفي مع حقيقة أن الأوزبك لم يكونوا مُمثَّلين بشكل كافٍ في وفد التحالف الشمالي، ولكنني مع ذلك شجّعته على دعم المؤتمر، وبيّنتُ له أن قيامه بذلك سيمنحه لاحقاً نفوذاً أكبر في المرحلة الانتقالية، وأنه إذا فشل مؤتمر بون فالعلاقة بين الولايات المتحدة والتحالف الشمالي قد تنهار؛ الأمر الذي سيقوّض موقعه في نهاية المطاف، فوافق دوستم ووعدني بحثّ رباني على إصدار قائمة بأسماء المرشحين.

بعد ذلك، اتصلت بإسماعيل خان الذي كان يملك سلطة قوية في مدينة هيرات. كنت أعرفه بشكل سطحي فقط. كانت سيطرته على هيرات تعود إلى عام 1979؛ عندما قاد مجموعة من المقاتلين وحرّر المدينة لفترةٍ وجيزة من القوات السوفييتية التي كانت تفوقه عدّةً وعديداً. وبعد سقوط نظام نجيب الله، تولى إسماعيل خان السلطة كحاكم للمدينة، إلى أن هُزِم وأُسِر على يد طالبان. وفي عام 1999 نجح في الهرب من السجن. وبعد سنتين، انضم إلى الولايات المتحدة في تحرير هيرات للمرة الثانية.

وتماماً كما فعلتُ مع دوستم، قاربتُ إسماعيل خان من زاوية مصلحته الشخصية. فقد قلتُ له إن الهيراتيين لم يكونوا مُمثَّلين بشكل مناسب في بون، وأخبرته أنّه من مصلحته أن يُقدِّم المساعدة لإنجاح المؤتمر. وكنت أعلم أنه يريد البقاء كحاكم لهيرات، لذا حذّرتُه من أنه لن يستطيع الاعتماد على استمرار الدعم الأميركي له إذا لم يتعاون في عملية الانتقال السياسي، فأكّد لي أنه يدعم المساعي الجارية في بون، وأنه سيشجع رباني على إصدار قائمة بأسماء مُرشَّحي التحالف الشمالي.

في غضون ذلك، كان دوبينز قد اتصل بفهيم وعبد الله، وكلاهما كرّرا

دعمهما لعملية بون.

مع ذلك، لم يتزحزح رباني عن موقفه.

وحوالي منتصف ليل الخامس من كانون الأول، فيما كنتُ في غرفتي أستعدّ للنوم، سمعت طرقاً على بابي. وحين فتحت الباب تفاجأت لدى رؤيتي أحد أعضاء الوفد الإيراني الذي أخبرني أن ظريف وطاهريان يريدان رؤيتي بصورة عاجلة. كان الوفد الإيراني طوال فترة المؤتمر متعاطفاً جداً مع التحالف الشمالي. وفي عدد من المناسبات، تحدَّث الإيرانيون نيابةً عن التحالف عندما اعتقدوا أننا نضغط عليه بشدة لتقديم بعض التنازلات. لذا، تفاجأتُ عندما طلبوا مني التحدث إلى رباني والضغط عليه من أجل إصدار اللائحة.

لذا، بنبرة أقل استرضائية مما كانت عليه محادثاتنا السابقة، ذكَّرتُ رباني بتعهُّده السابق بالتعاون في عملية بون، فأكَّد لي أنه لا يزال مستعداً للتنحّي، ولكنه يعتقد أنه من الأفضل تعليق المؤتمر والعودة للاجتماع في كابول من أجل الاتفاق النهائي، وأن حكومته يمكنها أن تساعد في تسهيل العملية الانتقالية.

عندها، قلت له إن «هذا ليس مقبولاً»، وإن الولايات المتحدة سترفض تنفيذ العملية الانتقالية تحت رعاية حكومته؛ ما يعني أن أفغانستان لن تتلقى مليارات الدولارات من المساعدات الأميركية لإعادة الإعمار إلى أن يستقيل. وأضفت أن قوات حفظ السلام الدولية يجب أن تسيطر على كابول قبل أن ينعقد المؤتمر مجدداً؛ أي أن قوات التحالف الشمالي ستكون مضطرة لإخلاء المدينة. وبطريقة ما، غرست في ذهنه أنه سيكون مضطراً للتنحي.

فسألني رباني: «هل ستفعلون ذلك حقاً؟».

فأجبته: «بإمكانك الاعتماد على ذلك».

عندها، وعدني رباني بالبتّ بأمر لائحة المرشحين خلال وقت قصير.

وبما يشبه ضربة الحظ، في اليوم التالي، أطلقت طائرة أميركية صاروخاً بالخطأ فسقط بالقرب من منزل رباني. ورغم أن أحداً لم يتأذَّ من جراء تلك الضربة، إلا أنّ رباني استنتج أننا كنا نرسل له رسالة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم

الروس المساعدةَ عندما هدّدوا بقطع المساعدات عن التحالف الشمالي إذا لم يُصدر القائمة. عندئذ، رضخ رباني لذلك المطلب.

بعد ذلك، بدأت جلسة مفاوضات استمرت طوال الليل من أجل توزيع المناصب الوزارية على الزعماء. فقد رفض التحالف الشمالي الموافقة على الحكومة الانتقالية ما لم يسيطر على ثلاثة أرباع الوزارات. وكان فهيم وقانوني وعبد الله يريدون ترؤس الوزارات الثلاث الأكثر أهمية؛ وهي الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية. وفي الوقت نفسه، طالب دوستم بوزارة الدفاع، ما سبَّب خلافاً إضافياً ضمن الوفد. وبناءً على تعليمات من مسؤولي التحالف الشمالي في كابول تدعو للتمسُّك بالموقف، رفض قانوني التنازل.

عقد دوبينز اجتماعاً مع الإبراهيمي بحضور كبار الدبلوماسيين من الهند وروسيا وإيران وألمانيا، ثم تمّ استدعاء قانوني. ورغم مسؤوليته الجزئية عن هذا المأزق، إلا أنني لم أستطع إلا أن أشعر بالأسى عليه حين دخل الغرفة بارتباك. إذ كان من الواضح أنه لم ينم منذ وقت طويل، وكنت أعلم أنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم. حاول كل منا خلال الساعتين التاليتين أن يشرح لقانوني أن مطالبه ستُنتِج حكومة غير تمثيلية وجامعة بما يكفي، فردَّ قانوني بالقول إن مطالب التحالف الشمالي كانت معقولة بما أنه تنازل لكرزاي عن الموقع الأعلى.

استمر النقاش حتى الساعة الرابعة من بعد منتصف الليل. وفي تلك اللحظة، وقف ظريف وانتحى بقانوني جانباً، ثم همس له بشيء ما. وقد نشرت صحيفة نيوزويك لاحقاً أنه قال له: «هذه أفضل صفقة ستحصل عليها».

على أي حال، استطاع ظريف تغيير موقف قانوني الذي قال فور عودته إلى الطاولة: «حسناً، أنا أستسلم!». وعرض التخلي عن وزارتين، وأذعن لتأليف ثلاث وزارات أخرى.

وكان ذلك يعني أن ست عشرة وزارة من أصل تسعٍ وعشرين وزارة في الحكومة المؤقتة ستكون من نصيب التحالف الشمالي، بينما سيترأس

كرزاي الحكومة. ومن الناحية العرقية، حصل البشتون على أحد عشر منصباً، والطاجيك على ثمانية، والهزارة على خمسة، والأوزبك على ثلاثة، مع منح منصبين لمجموعات عرقية أصغر. لكنّ التحالف الشمالي احتفظ بوزارات الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية.

تمكّنا من إبرام الصفقة قبل ساعات من انتهاء المؤتمر. وفي السادس من كانون الأول، أقرّ مجلس الأمن اتفاقَ بون بالقرار رقم 1383. وكان الاتفاق النهائي يتضمن ثلاثة عناصر رئيسة.

أولاً، لقد حدَّد الخطوط العريضة للانتقال السياسي، حيث تبدأ السلطة المؤقتة عملها في 22 كانون الأول، أي بعد عيد الفطر مباشرةً.

ثانياً، وضع الاتفاق قواعد وإرشادات متصلة بتأليف السلطة الأفغانية المؤقتة وإجراءاتها ووظائفها. كانت السلطة المؤقتة تتألف من كرزاي، وحكومته المكوَّنة من تسع وعشرين وزارة متفاوتة الأهمية، ومحكمة عليا، ولجنة خاصة تتولى مهمة تنظيم اللويا جيرغا الطارئ. وكان الدستور الأفغاني الصادر عام 1964 والقانون الدولي والعرف الأفغاني ومبادئ الشريعة هي تحكم جميع جوانب القانون غير الواقعة ضمن نطاق صلاحية السلطة المؤقتة. كما نصَّ اتفاق بون على انخراط واسع للأمم المتحدة في أفغانستان.

ثالثاً، وضع اتفاق بون خطة أساسية لحفظ الأمن في البلد. وكانت الخطة تقضي بتسليم جميع المجموعات المسلحة سلطتها إلى السلطة المؤقتة التي ستقود قواتها. وكان هذا أمراً بالغ الأهمية؛ لأن الحكومة الجديدة كانت تعتمد على استعداد زعماء البلد وأمراء الحرب للاعتراف بسلطتها.

بشكل إجمالي، كنت سعيداً بالنتيجة رغم أن الطريق أمامنا كان طويلاً وقاسياً. فبعد عقود من النضال، كان احتمال أن تصبح أفغانستان مستقرة وحرة في متناول اليد.

الفصل الثاني عشر

العودة إلى كابول

كابول وواشنطن العاصمة،
كانون الثاني-حزيران 2002

بينما كانت طائرة السي آي إي تهبط، ألقيت نظرتي الأولى على مطار كابول الدولي. لم يعد أبداً ذلك المطار المركزي الصغير المبهج الذي كان عليه عندما غادرت أفغانستان، بل بات الآن يشبه ساحة للخردة. كانت الأرض المحيطة بالمدرج الضيق أشبه بمكبٍّ للألغام والعربات المصفّحة وهياكل الطائرات وحطام الدبابات؛ ضحايا حرب لا هوادة فيها. أصدر هبوط الطائرة على أرض المدرج صوت ضربة مكتومة قبل أن تتابع سيرها على المدرج. وعندما فُتِح باب الطائرة، استنشقت هواء أفغانستان للمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً.

كانت السلطة المؤقتة قد استلمت زمام السلطة في كابول قبل أسبوعين فقط، أي في 22 كانون الأول. وكان الرئيس بوش قد عيّنني كمبعوثه الخاص. لم أكن أتوقع هذا التعيين، ولكن كان هناك من توقّع ذلك كما تبيّن لي لاحقاً. ففي مقابلته الأخيرة التي أجراها معه الصحفي الباكستاني حامد مير في تشرين الثاني عام 2001، توقّع بن لادن أنني سوف «أكون صاحب القرار في كابول»؛ حسبما روى مير لاحقاً:

بعد المقابلة، وبينما كنا نحتسي الشاي العربي في مخبئه قرب كابول، طرح عليّ بن لادن سؤالاً عن زالماي خليل زاد، فأبديتُ عدم معرفتي بالشخص. عندها أخبرني أنهم سيُخلون مدناً كبيرة في أفغانستان في الأيام القادمة تحضيراً

لحرب عصابات طويلة، وأن زالماي خليل زاد سيكون «صاحب القرار في كابول» بعد ذلك، وأن التحالف الشمالي لن يحصل على أي شيء.(*)

بما أن القوات الأميركية كانت تعمل انطلاقاً من قاعدة باغرام الجوية، تُرِكَ المطار في كابول برعاية رجل أفغاني وحيد ومسنّ ذي لحية طويلة غير كثّة، وبضع أسنان مفقودة. أوصلَ العجوز سلّماً إلى باب الطائرة ورحّب بي بحرارة.

بعد عبوري قاعة المسافرين الخربة، قادني رجال البروتوكول التابعون لكرزاي إلى سيارة مرسيدس سيدان فاخرة بدت متنافرة كلياً مع المكان، ففكرت في سرّي: أين أمكنهم في هذا البلد البائس أن يجدوا مثل هذه السيارة الجميلة؟

خلال الرحلة القصيرة إلى كابول، رأيت مدينة هادئة شبه ميتة؛ مدينة أشباح. كانت ملامح الخوف والتردد والصدمة باديةً على وجوه العدد القليل من المارّة في الشوارع. وكان الفقر غامراً. كان بعض الناس يقودون دراجات هوائية، أما السيارات فكانت شبه معدومة. وكانت المحال التجارية على امتداد الشارع الرئيس مهجورة، والعديد منها مصنوعة من حاويات شحن فارغة. والعدد القليل من أصحاب المحلات الذين ظهروا كانوا ملفوفين بطبقات من الثياب لمقاومة برد الشتاء. كانت المدينة مختلفة أشد الاختلاف عن تلك المدينة المتمدِّنة العامرة بالحياة التي كانت لا تزال ماثلة في ذاكرتي.

طلبتُ من السائق أن ينحرف عن مسارنا ويدخل الأحياء التي قضيت فيها طفولتي، فكانت المشاهد صادمة. كنت أعلم أن آلاف الصواريخ قد سقطت على المدينة في التسعينيات، ورغم ذلك صدمني منظر الدمار الذي رأيته. فالمطاعم التي اعتدت التردد عليها، والشوارع التي كان أصدقائي يقطنون فيها كلها اختفت. أكوام كبيرة من الأنقاض حلّت محل أحياء بأكملها في المدينة، باستثناء مبانٍ قليلة العدد بقيت سليمة.

(*) حامد مير، صحيفة ديلي جانغ، 11 أيلول 2002.

كان منزلنا القديم في حي كارتي تشار في كابول لا يزال موجوداً، ولكنه متضرر بشدة. رغبتُ في قرع الباب وإلقاء التحية على ساكنيه، ولكنني أحجمت عن فعل ذلك بناءً على نصيحة حازمة من طاقمي الأمني.

وخلف ذلك المشهد الحزين، لاح الهيكل المتضرر والمحترق جزئياً لقصر أمان الله خان. ذكّرني ذلك بمشاهد الدمار في بيروت بعد الحرب الأهلية فيها.

تحوَّل نهر كابول الذي كانت مياهه ذات يوم تتدفق بسرعة وقوة عبر وسط المدينة إلى ساقية من المياه القذرة، وبات مجراه مكبّاً للنفايات. وما أثار الفزع في نفسي هو رؤيتي نساء مقرفصات بجانب النهر يغسلن الملابس بمياهه الملوثة، وأطفالاً يملأون عبوات بلاستيكية لأخذها إلى منازلهم كمياه للشرب. كما أصبحت منحدرات التلال المحيطة بالمدينة جرداء قاحلة بفعل سنوات من الحرب والجفاف، وعند هبوب الرياح كانت تملأ الهواء بالغبار مثيرةً «سعال كابول».

استوعبت كل هذه المشاهد بصمتٍ صبور إلى أن شعرت بالدموع تلسع عينيَّ بينما كنا نسير على طريق دار الأمان؛ أحد الطرق الرئيسة في العاصمة. طيلة السنوات التي عشتها في كابول لم أكن أعي قيمة هذه الجادة الفخمة المصفوفة بأشجار الجنار « *chinar* » القديمة. أما الآن فكانت الأشجار مقطوعة، واختفت الغابات التي كانت سابقاً تغطي الجبال المحيطة. فخلال الثمانينيات، قطعت القوات الروسية الأشجار لمنع القناصة من الاختباء خلفها. وفي وقت لاحق، أتى الأفغان العاديون على ما بقي منها لاستعمال أخشابها كحطب.

كان مجمَّع السفارة الأميركية سليماً إلى حد ما؛ بغض النظر عن النوافذ المكسورة وثقوب الرصاص في الجدران. أما من الداخل، فكان يبدو مثل مقصورة زمنية غريبة. فقد هُجِر المبنى خلال فترة انسحاب السوفييت لفترة مؤقتة– كما كان يُعتقَد– حيث غادر أفراد الطاقم المبنى على عجل، متوقّعين العودة إليه خلال فترة قصيرة؛ حالما تتمكن المقاومة الأفغانية من السيطرة

علـى العاصمـة. وعندما عادت أول مجموعة من موظفـي وزارة الخارجية إلى السـفارة في كانون الأول، وجدت أوراقاً وبرقيات ومجلات ومنافض سـجائر على المكاتب كلها مغطاة بطبقة كثيفة من الغبار الذي تراكم خلال ما يزيد عن عشر سنوات. كانت صورَ ريغان وشولتز لا تزال معلقة على الجدران، والمثير للدهشـة أن سـاحة ركن السـيارات كانت لا تزال تعرض كامل مجموعتها من سيارات فولكسفاغن باسات قديمة.

أخبرنـي حـارس السـفارة حسـان أنّ موظفـي السـفارة قد طلبـوا منه عند مغادرتهـم المجمَّـع أن «يحرس المكان» إلـى أن يعودوا. وهذا ما فعله بالضبط مع مجموعة من الحرّاس غير المسلحين طوال السنوات الثلاث عشرة التالية. فقد تمكّنوا عبر حضورهم المثابر من الحفاظ على المجمّع؛ حتى في سـنوات حكـم طالبـان. أما الجزء الأصعب من مهمّتهم- حسـب قولهـم- فكان التوجّه إلى السفارة الأميركية في باكستان من أجل قبض رواتبهم.

لكنّ مقر إقامة السفير الذي يبعد مسافة غير بعيدة عن السفارة كان مدمراً. فقبل الغزو السوفييتي، كان السفير الأميركي يملك منزلاً أنيقاً يضم ملعب تنس. وفـي وقـت ما، كان بعض الموظفين الآخرين في السـفارة يسـكنون في منازل خاصـة فسـيحة فـي الأحياء الراقية مـن المدينة. أما هذه المـرة، فكنت وفريقي مضطرين للتأقلم مع ظروف أشـد صعوبة. فعلى الرغم من أن مجمَّع السـفارة كان سـليماً من الناحية الإنشـائية، إلا أن المبنى الرئيس كان يفتقد إلى الكهرباء والمـاء والتدفئـة. أمـا الطاقم الأمني المكوّن من 12 عنصـراً، والذي كان يعيش فـي غرفـة محصنة تحت الأرض تبعد نحو 200 ياردة عن المبنى الرئيس، فكان يتمتع بالماء والكهرباء. كان الموظفون يحضّرون الطعام في قدور ضخمة على مواقد تعمل بوقود البارافين.

وبما أنني الدبلوماسـي الأعلى مسـتوى، فقد جُهِّـزت لي غرفة خاصة في السـفارة تحـوي مكتبـاً وهاتفاً وجهـاز كومبيوتر، ولكن بدون سـرير. لـم نُبلَّغ بظروف المعيشـة تلك إلا قبل سـاعات من مغادرتنا. وقد تمكّنتُ من اسـتعارة

كيس نوم من جيراننا- عائلة جولدبوم- الذين كان ولداهم جينا وزاك صديقيْن مقربيْن لولدينا. وقد فرح الولدان لأنّ عدة تخييمهما كانت متوجهةً إلى أفغانستان.

كان معظم الموظفين مضطرين للنوم بجانب طاولات عملهم، في مكاتب كانوا يتشاركونها مع اثنين أو ثلاثة من زملائهم. وفي الصباح، كان ما يزيد عن مائة منا يقفون في صف طويل في انتظار استخدام أحد الحمّاميْن اليتيميْن في المجمّع. ومع ذلك، كنا أفضل حالاً من الضباط والجنود الذين كانوا يعسكرون في حقل قريب منا ضمن خيم ولكن بلا حمامات.

....

بينما كنت أجلس في غرفتي في نهاية يومي الأول، لم أستطع إلا أن أشعر بثقل ما كنا نحمله على عاتقنا كأمة.

سرعان ما اكتشفتُ وجود شرخ كبير بين الولايات المتحدة والأفغان حول كيفية إعادة بناء الدولة؛ وهو أمرٌ لم أتوقعه على الإطلاق. فقد أدّى الرهاب الأفغاني الشهير من الأجانب إلى إقناع الإدارة الأميركية باتّباع استراتيجية قائمة على نشر عدد قليل من القوات على الأرض. ولكنني بعد وصولي أدركت أن الأفغان كانوا يريدون دوراً أجنبياً أكبر بكثير في عملية إعادة الاستقرار إلى بلدهم.

وكانت مساعدة الأفغان في عملية الانتقال السياسي الجارية تحدياً آخر. إذ كنا بحاجة للعمل مع الزعماء المسيطرين في أفغانستان، الذين لعب معظمهم أدواراً هامةً في القتال خلال العقدين الأخيرين. بعض أولئك الزعماء كانوا يتمتعون بشرعية سياسية ضمن مجتمعاتهم، أما بعضهم الآخر فقد اكتسبوا نفوذهم بشكل أساسي إما عبر الإكراه أو نتيجة الخوف من ميليشياتهم. وكانت المشكلة تكمن في أننا نتيجةً لمرحلة إسقاط طالبان منحنا السلطة لبعض أسوأ المجرمين المسؤولين عن إراقة الدماء في التسعينيات. لذا، كانت الخطوات التالية في عملية بون- عقدُ اللويا جيرغا الطارئ، واللويا جيرغا الدستوري،

والانتخابات الوطنية- ستمنح الشعب الأفغاني صوتاً أقوى في تحديد وجهة البلد.

....

في يومي الأول في البلد، قابلتُ كرزاي أثناء فطور عمل في مجمّع القصر القريب، والذي نال بدوره نصيبه من الضربات. في ما مضى، كان هذا المجمّع الأنيق سابقاً يحوي عدة قصور وساعة برجية ومكاتب لطاقم المساعدين الملكيين، لكنّ نصف منشآته لم تعد قابلة للسكن، وبعضها سُوّي بالأرض. كان الطابق السفلي للقصر- حيث أقام كرزاي مقرّ قيادته- سليماً نسبياً، وإن كان في حالة سيئة. ولكنه كان لا يزال مميزاً بجدرانه المزينة بالنقوش، وكراسيه الخشبية المنقوشة، ومدفأته الكبيرة المصنوعة من نوع نادرٍ من الرخام. وبينما كنت أصعد إلى الطابق الثاني تمكّنت من رؤية بصمة طالبان. فكل تصوير لكائن حي- سواء أكان إنساناً أم حيواناً أم نباتاً- على السجاجيد القديمة الجميلة أو في اللوحات الجدارية، إما قُصَّ أو تمّ التخلّص منه بتلوينه باللون الأسود. كانت حركة طالبان تعتقد أن الإسلام يحرّم تجسيد أي كائن حي. ولهذا السبب، كان من بين الأعمال الأولى التي قامت بها طالبان إصدارُ مرسوم يقضي بتدمير ليس الفنون التاريخية فحسب، وإنما أيضاً إزالة صور الرياضيين والممثلين والمشاهير الآخرين التي كانت تزيّن جدران المتاجر المحلية.

كان كرزاي يرتدي توليفته المميّزة من الألبسة القَبَلية والغربية؛ أي معطف التشابان الأخضر المخطط الذي سيصبح علامته المميزة، وقميصاً أبيض ذا ياقة عالية شبيهة بياقة قميص نهرو، وسروالاً فضفاضاً، وسترة سوداء، كما اعتمر قبّعة كاروكال مصنوعة من فراء حملان. كل قطعة من الملابس التي كان يرتديها كانت تشير إلى منطقة مختلفة من البلد؛ وكانت هذه طريقته الخاصة في إيصال رسالة وحدة وطنية. فالقبّعة (جزء من الزيّ مثير للجدل في العصر الحديث الذي يهتم بالمعاملة الإنسانية للحيوانات) التي كانت شائعة في آسيا الوسطى منذ أمد بعيد، كان العديد من الملوك الأفغان- مثل الإصلاحي أمان

الله خان- يعتمرونها. أما في حالة كرزاي، فقد كان الطقس البارد وغياب التدفئة المناسبة يدفعانه لإبقائها على رأسه حتى داخل المنزل؛ وذلك بالإضافة إلى الطبقات الإضافية من الكنزات التي كان يرتديها. وبينما كنا نمشي، كانت الكهرباء في القصر تنطفئ وتعود بشكل مستمر.

مع مرور السنين، أصبحتُ وكرزاي صديقين، لكنّ ديناميات علاقتنا أصبحت أشد تعقيداً خلال هذا الوقت. أصبح كرزاي رئيس الدولة؛ وهو منصب يأتي مع قائمة هائلة من المسؤوليات، وإنما مع موارد شحيحة. وكانت سلطته تعتمد على حماية الولايات المتحدة له ومصداقيتها معه. وبالمقابل، رغم كل الموارد المتوفرة لديّ كمسؤول أميركي، إلا أن نفوذي كان مقيّداً؛ إذ لم يكن بمقدوري اتخاذ أي قرار من أجل أفغانستان. وكل ما كان بوسعي فعله هو دعم الأفغان أثناء قيامهم- كما كنت آمل- ببناء نظام سياسي فعّال.

قررت ألا أحاول فرض أي حل على كرزاي أو غيره من الأفغان. كنت سأناقش المشكلات والخيارات وأقدم النصائح فقط؛ نصائح قوية إن اقتضى الأمر. وكنت سأقول لهم: «إذا كان بإمكانكم حل مشاكلكم بين بعضكم بعضاً فسأكون سعيداً بالبقاء جانباً، لكنّ الفشل ليس خياراً مطروحاً».

كان كرزاي متأثّراً بالحنين إلى الماضي، ولا يكفّ عن الحديث عن عصر أفغانستان الذهبي. وقد كان مثلي يتذكر كابول في الستينيات والسبعينيات؛ عندما كانت مدينة مُبهِجة تُقدّم خدمات عامة، وفيها بيوت مريحة في الضواحي، وحدائق وورود جميلة. في تلك الأيام، لم يكن الأمن الشخصي يخطر في البال، وكان كبار السن محترمين، وكانت المطاعم والمحلات التجارية منتشرةً على جانبَي الطرقات.

كان كرزاي يريد استرجاع ذلك العالم الضائع، غير أنه كان سلبياً على نحو غريب بشأن القيام بذلك. إذ كان يعرف ما يجب فعله، ولكنّ المشكلة تكمن في أنه أراد من أميركا وبقية العالم القيام بذلك. وكان ذلك يرجِع جزئياً إلى ندرة الموارد المتوفرة تحت تصرّفه، بالإضافة إلى احترامه الشديد للإمكانيات

الأميركية. ولكنني أدركت أيضاً أن كرزاي كان يعبّر عن مشكلة مجتمعية أوسع؛ فقد فقَدَ الشعب الأفغاني الثقة بنفسه.

بصفتي سفيراً، قضيت مئات الساعات مع كرزاي. وعقدنا الكثير من الاجتماعات الرسمية، وحضرنا الاحتفالات معاً، ورحَّبنا معاً بالزائرين من مختلف أنحاء البلد؛ من وجهاء وأمراء حرب وشيوخ قبائل وناشطين وآباء مفجوعين، وأي شخص آخر استطاع الوصول إلى جدول مواعيده. كان كرزاي لطيفاً ومضيافاً على الدوام. لقد أُعجِبت كثيراً بطريقته الذكية والمتعاطفة في التعامل مع أشخاص من جميع مشارب الحياة. وتعلمتُ الكثير من مجرد مراقبته. كان الارتياح يبدو عليه حين يتواجد مع الشخصيات الدولية رفيعة المستوى، بقدر ارتياحه مع الأفغان العاديين تماماً.

وبدوره، كان كرزاي يقدّر استعدادي لقضاء الوقت في التفاعل مع الأفغان. وقد شجّعني في نهاية المطاف على «مسامرتهم» بطريقتي الخاصة. وعندما كان الناس يتحوَّلون إلى مناقشة مواضيع تتعلق بالولايات المتحدة، كان كرزاي يُحوِّلهم إليّ. كانت هناك شكوى عامة تتعلق بإهانة القوات الأميركية للأفغان أثناء المداهمات؛ وذلك بوضع أكياس على رؤوسهم. كان من الصعب على كرزاي التعامل مع مثل هذه الشكاوى؛ لأنه لم يكن بوسعه إبداء أي رأي في عملياتنا العسكرية. وكنت أتفهَّم شعوره بالإحباط، وخاصةً لأن التجاوزات العسكرية كانت تُضعِف مواقف الأفغان حيال الحكومة الجديدة. لذا، كان وجود شخص أميركي معه يتيح له الفرصة للتجاوب مع مظالم الأفغان دون إثارة عداء الولايات المتحدة. كما كان يأمل أيضاً– من خلال تلك اللقاءات– أن أصبح أكثر اهتماماً بإثارة هموم الأفغان وشكاويهم مع الجيش الأميركي.

وفي الاجتماعات مع المسؤولين الأفغان، كنت غالباً الأجنبي الوحيد في الغرفة. وكان كرزاي يحب أن أكون موجوداً. ولعل قادة التحالف الشمالي كانوا مستائين من وجودي في بداية الأمر، ولكنهم مع مرور الوقت بدأوا ينظرون إليّ كشخص يمكنه لعب دور وسيط نزيه والتأثير على كرزاي؛ شريطة أن تكون

مطالبهم معقولة. كانوا يعلمون أنني الشخص الأول والأخير الذي سيتكلم معه كرزاي قبل اتخاذ أي قرار.

حتى في أكثر الأيام انشغالاً، كنت وكرزاي نحاول أن نلتقي ونتبادل الآراء على العشاء الذي كان بسيطاً على الدوام. كان كرزاي يتناول الطعام عند الساعة السابعة والنصف مساءً بالضبط، وكان يتوقَّع وصول الضيوف قبل نصف ساعة. وعند وصولهم، كان يُقدَّم لهم الشاي أو العصير؛ عصير الرمان الطازج كان المفضل لديه. أما العشاء نفسه فكان يتألف من طبق واحد من لحم الضأن أو الدجاج مع نوع أو نوعين من الأرز، وطبق أو طبقين من الخضار. وقائمة الطعام هذه نادراً ما كانت تتغير.

بدون تقييدات ضيق الوقت، استطعنا الغوص عميقاً في نقاشاتنا التي ساعدتني على فهم تعقيدات التفكير الأفغاني. كان كرزاي متأنياً في التفكير، ومنفتح الذهن، ولكنه لم يكن حاسماً.

وغالباً ما كان يدعو بعض الوزراء أو الأقارب أو الزوّار من ولايات أخرى لتناول طعام العشاء معه. ونادراً ما كانت زوجته زينات– وهي طبيبة نسائية– تشارك في العشاء. فرغم رغبتها في أن تكون أكثر نشاطاً في المسائل المتعلقة بصحة النساء على الأقل، إلا أن كرزاي كان قلقاً من أن يثير ذلك حفيظة الملالي والزعماء المحليين.

بعد أيام من وصولي إلى العاصمة، طلب مني رمسفيلد التحضير لاتصال هاتفي بينه وبين كرزاي. وعندما تحدّثا في وقت لاحق من ذلك اليوم، قال له رمسفيلد: «لقد أرسلنا زال إلى كابول كما تعلم. اعتنِ به، فهو صديق للرئيس وصديقي أيضاً».

فردّ كرزاي ممازحاً: «ولكن، يا سعادة الوزير، نحن ننتظر منه أن يعتني بنا!».

انطلقتُ من كابول لزيارة مزار، حيث التقيت دوستم وعطا محمد نور؛ وهو قائد طاجيكي مقرّب من فهيم. لاحظتُ هيمنة دوستم في الشمال، وعداوة

عطا شبه الواضحة لمنافسه.

كما التقيت أيضاً أفراد القوات الخاصة الأميركية العاملة مع دوستم. وقد قال لي أحدهم إنه كان يتوجّب على الولايات المتحدة أن تجعل من دوستم رئيساً لأفغانستان؛ لأنه أبلى بلاء حسناً جداً في قتاله ضد طالبان.

ومن مزار توجَّهت إلى مدينة هيرات التي كانت تحوي أكثر من 350 معهداً، و12,000 متجر، و6,000 حمّام عام، و440,000 منزل. كان من المفاجئ والمفرح لي في آن واحد رؤية أنها نجتْ من الحرب الأهلية.

ومن هيرات ذهبت إلى جلال أباد وقندهار؛ حيث التقيتُ المتنفِّذين المحليِّين، حضرت علي وشيرزاي. أدركت خلال تلك الزيارات كم كان توحيد أفغانستان صعباً. وبدا لي الأمر كما لو أنني كنت أزور ألمانيا في العصور الوسطى، وأجول على إماراتها التي كانت كل واحدة منها تُحكَم من قبل ملكها الخاص أو حاكمها المطلق.

لم يكن استخدام برنامج الاتصال سكايب خياراً متاحاً في كانون الثاني من عام 2002، ولكنني كنت أتصل بالمنزل هاتفياً مرّة كل يوم خلال رحلتي التي استغرقت أسبوعين. حينها كان عمر أليكس ثمانية عشر عاماً، وكان طالباً في السنة الأولى في جامعة جورج تاون. أما ماكس فكان في العاشرة من عمره. وكانت تشيريل قد عُيِّنت في مؤسسة راند ضمن برامج مكافحة الإرهاب وبناء الدولة؛ لما تملكه من خبرة في مجال الإسلام السياسي ودراسات الشرق الأوسط التي باتت في ذلك الحين سلعة مطلوبة بشدة. كانت فكرة تولّي النساء المسؤولية أثناء وجود الرجال في مناطق الحرب (والعكس صحيح أيضاً) مألوفة بالنسبة إليها، نظراً إلى كونها ابنة رجل عسكري؛ رغم أن ذلك لم يكن أبداً شيئاً تطمح إليه أو تخطط لتكراره في حياتها الشخصية كراشدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم نكن كلانا نعرف كم ستطول مدة غيابي.

....

ستثبت العلاقات الودية التي بنيتها مع كرزاي وأعضاء حكومته في

الاجتماعات وعلى موائد العشاء فائدتها عند بروز المشكلات؛ الصغيرة منها والكبيرة. فخلال إحدى زياراتي الأولى إلى أفغانستان، جاء وفد من مجلس الشيوخ الأميركي إلى كابول في جولة سريعة لتقصّي الحقائق، لكنّ السيناتور بايدن قرر في النهاية تمديد زيارته كي يتمكّن من التعرّف على القيادة الأفغانية الجديدة. وفي وقت متأخر من إحدى الأمسيات، اتصل بايدن بمكتبي وقال إنه يريد رؤيتي في الحال. كان الارتباك واضحاً عليه عند وصوله، واعترف بندم شديد أنه هدَّد قانوني عندما تصاعدت حدة جدالهما، بقصفه بقنابل من قاذفات B–52.

لم أكن أعرف ما إذا كان يجدر بي أن أضحك أم أقلق.

فقلت له: «حسناً أيها السيناتور، أعتقد أنك سوف تضطر لإصلاح الأمر». ومددت يدي إلى الهاتف واتصلتُ بقانوني في منزله.

عندها، ردّتْ زوجة قانوني وقالت إن زوجها قد خلد للنوم، فأكّدتُ لها أن الأمر هام، وطلبت منها إبلاغه برغبتي بالتحدث إليه.

قلت لقانوني: «سمعتُ أنك تجادلت مع شخص ما من الولايات المتحدة...»

فردَّ قانوني على الفور: «أوه! لا تذكر هذا الشخص أمامي!».

فقلت له: «هل يمكنك أن تُعدّ بعض الشاي، نحن قادمان إليك».

بعد وصولنا إلى منزله، اعتذر بايدن بشأن ذلك الخلاف ولفقدانه السيطرة على أعصابه، وسرعان ما بدأ الرجلان بتبادل قصص الحرب كما لو أنهما صديقان قديمان. وفي النهاية، قلتُ وأنا أستأذن للانصراف: «حسناً، يبدو أنكما أصبحتما صديقين». وعلمتُ لاحقاً أنهما استمرا في الدردشة لعدة ساعات بعد ذلك.

رغم أن سرعة البديهة لم تكن من نقاط قوة بايدن الدبلوماسية، إلا أنني أعترف بأنه لم ينتظر أبداً معاملة خاصة. فقد نام في كيس نوم على أرضية غرفة الاجتماعات إلى جانب جميع أفراد طاقمه، وشاركَنا في مرافقنا المحدودة دون

أي تذمر. كان يقف في الصف كل صباح، ملتفاً بمنشفته فقط، في انتظار دوره كي يستحم. وذات صباح، التقط جندي شاب من المارينز، كان يقف خلفه في الصف، صورة له. التفت بايدن عند سماعه صوت الكاميرا، فرأى الجندي الذي شرح له بشيء منَ الارتباك أنه التقط الصورة من أجل أمه. عندها ابتسم بايدن، وقال للجندي إن أمه لن تعرف لمن تعود هذه الصورة التي تم التقاطها من الخلف فقط، وأَفْرَحَ قلب الشاب بالسماح له بالتقاط صورة أمامية له.

....

في تلك الأيام الأولى، حتى الحفاظ على حياة كرزاي كان يمثّل تحدياً. فخلال الشهور الأولى من العام 2002، قُتِل عدة أشخاص بارزين من حكومته أو كادوا يُقتَلون، مثل وزير السياحة والطيران عبد الرحمن الذي تم اغتياله في مطار كابول. وكان كرزاي يعتقد أن التحالف الشمالي هو المسؤول عن هذا الاغتيال الذي جاء بدوافع ثأرية تعود إلى الفترة التي كانوا فيها معاً في المعارضة. وبعد عدة أشهر، كاد موكب فهيم أن يُدمَّر بقنبلة كبيرة. وفي تموز، أُردِي حاجي قادر– نائب رئيس السلطة المؤقتة– بالرصاص في الشارع.

كنت في مكتبي في مجلس الأمن القومي في تموز من عام 2002 عندما رفعت سماعة الهاتف، وتم تحويلي بسرعة إلى الرئيس بوش الذي سألني: «إذاً، ما رأيك بأمن كرزاي؟». ولأنه كان يتصل عبر خطي المفتوح وليس المؤمَّن، قلت له بتردد: «سيدي الرئيس، هل يمكننا التحدث بهذا الشأن على انفراد؟».

فهم الرئيس على الفور وقال: «تعال إليّ». وعندما وصلت إلى المكتب البيضاوي، أصبح الرئيس أكثر صراحةً، حيث قال: «هل تعتقد أن «فهيم» يمكنه أن يقتل كرزاي؟».

صُدمت من هذا السؤال، لأن «فهيم» كان نائب الرئيس الأول ووزير الدفاع، وكان هو ورجاله مسؤولين عن حماية كرزاي.

لم يكن قد سبق لي أن اطّلعت على أي تقرير استخباري يتحدث عن تهديدات تم توجيهها لكرزاي من طرف فهيم، وكذلك الأمر بالنسبة للرئيس.

ولكنه- مثلي تماماً- كان يفكر في حادث اغتيال قادر الذي حصل مؤخراً.

لم يكن من المحتمل- باعتقادي- أن يقتل فهيم كرزاي أو يدبِّر انقلاباً ضده؛ لأنه كان يملك الكثير ليخسره. فقد كان أحد المستفيدين الأساسيين من تعاون أفغانستان مع الولايات المتحدة.

قال الرئيس إننا إذا لم ندقِّق في الأشخاص الأمنيين المحيطين بكرزاي، فلن يكون باستطاعتنا التأكد من ذلك. إذ كان الرئيس يخشى أن يتعرَّض كل ما كنا نحاول فعله في أفغانستان للخطر في حال قُتِل كرزاي. لذا، طلب مني أن أعرف ما إذا كان كرزاي سيسمح لنا بوضع قواتنا الأمنية الخاصة لحمايته.

اتصلتُ بكرزاي على خط هاتفي غير مؤمّن، ونقلت له رسالة الرئيس تدريجياً؛ مبتدئاً بقولي: «لدي رسالة من صديقك». ففهم كرزاي المقصود. وبعد شيء من التردد، قَبِل كرزاي بنحو خمسين عنصراً من القوات الخاصة الأميركية؛ وقد حصل ذلك في الوقت المناسب تماماً. فخلال أول زيارة قام بها كرزاي إلى مسقط رأسه في قندهار لحضور حفل زفاف أحد أفراد عائلته، أطلق شرطي أفغاني أربع رصاصات على سيارة كرزاي بالكاد أخطأته، وأصابت واحدة منها شيرزاي في رأسه. وعلى الفور، ردَّ فريق كرزاي الأمني بسرعة، وقتَل الشرطي الذي عُرِف لاحقاً أنه كان متعاطفاً مع طالبان، وأنه انضمّ إلى القوة الأمنية لحاكم قندهار قبل بضعة أسابيع فقط.

ومع حلول شهر آب، بدأنا نرى عدداً من التقارير التي تشير إلى احتمال أن يكون فهيم يخطط حقاً لتنفيذ انقلاب. عندها، شعر الرئيس بوش بالقلق، وأرسلني على وجه السرعة إلى كابول حيث التقيت كرزاي و«فهيم» فوراً. أخبرتهما أن الرئيس قلق بشأن تقارير تتحدث عن وجود خلاف بينهما، ثم التفتُّ إلى فهيم وذكّرته بأن الرئيس بوش لا يزال متشككاً بخصوص التزامه ببناء أفغانستان مستقرة وموحدة، فردّ فهيم بغضب؛ منكِراً أنه يُضمر أي سوء لكرزاي أو للحكومة الجديدة. بيد أنني أحسستُ بأنني ضربتُ على وتر حساس؛ فقد أعرب لي عن تذمُّره لأننا- أنا وكرزاي- لم نكن نستشيره بما يكفي. وبعد

مناقشة مخاوفه، اقترحتُ عليه أن يدعو لعقد مؤتمر صحفي يوضّح فيه أنه لا يزال وفياً لكرزاي والحكومة الأفغانية، فوافق على مضض.

بقيت القوة الأمنية الأميركية تحمي كرزاي لمدة سنتين؛ إلى أن أصبح الفريق الأمني الأفغاني الـمُدرّب من قبل الأميركيين جاهزاً للاضطلاع بهذه المهمة.

....

لعل مشكلة أمراء الحرب كانت تمثِّل التحدي الأشد إلحاحاً في تلك الفترة. وفي عدة مناسبات، أسَرَّ لي كرزاي متأثراً بقلقه الشديد من هذا التهديد؛ إذ كان يخشى أن يرحِّب الناس- الذين سئموا من انعدام الأمن، وقمع المتنفّذين المحليين- مجدداً بطالبان، أو غيرها ممن يعدونهم بالعدل والسلام.

ومع غياب القوات الأفغانية أو الدولية في الأرياف، كان أمراء الحرب يؤسّسون أو يعيدون تأسيس إقطاعياتهم. قبل تواجدي على الأرض في أفغانستان كنت متعاطفاً مع فكرة الإبقاء على تواجد عسكري قليل؛ وذلك لسبب رئيس يتعلق برهاب الأفغان التاريخي من الأجانب. ولكنني عندما تحدثت مع الأفغان العاديين في مزار وهيرات خلال إحدى جولاتي المبكرة عام 2002، بدأتُ أدرك كم كنت مخطئاً. فقد أسرَّ لي الناس بأنهم كانوا يشعرون بالتوتر لدى رؤيتهم أفراداً من الميليشيات المحلية قادمين نحوهم في الشارع، وذلك خشية أن يُقْدِموا إما على مضايقتهم أو سرقتهم أو ضربهم بدون سبب. ولكنهم بالمقابل كانوا يشعرون بالارتياح عندما يرون جندياً من دولة أجنبية.

كانت الصعوبة تكمن في أن الولايات المتحدة تتعاون مع أمراء الحرب الذين تحمّلوا عبء الحملة البرية على طالبان والقاعدة، وكنا لا نزال بحاجة إليهم لقتال المتمردين؛ بسبب عدم وجود جيش وطني فعّال.

في الأشهر الأولى من عمر السلطة المؤقتة، كان كرزاي على خلاف دائم مع بعض أمراء الحرب. وفي بعض الأحيان، تعهّد بإلقاء القبض على دوستم أو طالبنا بفعل ذلك. إذ كانت ميليشيا دوستم تنهب الأحياء؛ لدرجة أن العديد

من منظمات الإغاثة كانت ترفض العمل في مناطقه، فضلاً عن أن الآلاف من المزارعين البشتون أُرغِموا على الفرار من أمام قواته. وعلاوة على ذلك، رفض دوستم- بالإضافة إلى جانب حرب آخرين- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الخاص بنزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الاندماج (DDR).

وفي ربيع 2002، واجهتْ حكومة كرزاي تحدياً وقحاً جداً من قائد إحدى الميليشيات، المدعو باشا خان زدران، والذي سبق أن عيَّنه كرزاي حاكماً لولاية بكتيا في محاولة لكسب تعاونه. لكنّ مجلس شورى عاصمة الولاية، جرديز، صوَّت لصالح رفض هذا التعيين، فردَّت قوات باشا خان بقصف المدينة، مُتّهمةً السلطات المحلية بالتعاطف مع القاعدة.

ولأن كرزاي ليس صِدامياً بطبيعته، ومدركٌ على نحو مؤلم لحدود سلطته، قام على مدى عدة شهور بجهود حسنة النية لحل الصراع سلمياً.

وفي نهاية المطاف، قرّر أنه كان بحاجة للتصرُّف؛ لأن السماح لأحد أمراء الحرب بتحدي الحكومة المركزية بتلك الصفاقة كان سيُشكِّل سابقة تُشجِّع الآخرين على فعل الأمر ذاته. وهكذا، أصدر كرزاي في 30 نيسان إنذاراً نهائياً لباشا خان كي يستسلم، وسانده فهيم في هذا الأمر.

وعندما طرح كرزاي وفهيم فكرة اعتقال باشا خان، سألتُهما عمّا إذا كانا يملكان القوات الكافية لمواجهة ميليشياته. فصحيح أن التحدي الذي يشكِّله باشا خان كان خطراً، ولكن إذا أقدمت السلطة المؤقتة على عمل عسكري وفشلت في السيطرة على الوضع بسرعة فسيُلحق ذلك ضرراً غير قابل للإصلاح بشرعية الحكومة المركزية. وقد أجابا بأنهما مستعدان للتصرّف سواء أفعلا ذلك بمساندة الولايات المتحدة أم بدونها، ولكنهما كانا يفضِّلان أن تقدِّم القوات الأميركية دعماً جوياً في حال خرجت الأزمة عن السيطرة.

وبينما كانت قوات فهيم تتجه نحو جرديز، قدّمتُ آخر المستجدات للجنة النوّاب عن طريق دائرة تلفزيونية مغلقة. وأخبرتهم أن كرزاي قد أصدر مذكرة اعتقال بعد عدة أشهر من السعي للتوصُّل إلى تسوية سلمية، وأننا أمام منعطف

حساس، وأن لواشنطن مصلحة في ضمان انتصار حكومة كرزاي في المواجهة الحاسمة. وقد أيّدني في ذلك هادلي، ونائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج، ونائب مدير السي آي إي جون مكلولين، في حين حرص الجنرالان بيتر بايس وتومي فرانكس على الإشارة إلى أن القوات الأميركية لن تُقدِّم الدعم لفهيم لأن رمسفيلد لم يعطِ أوامره بهذا الشأن. ولكنهما، مع ذلك، بَدَوا متقبّلَيْن لفكرة تصعيد تدريجي يمكن أن تساعد فيه القوات الأميركية على إزالة العوائق الطرقية من أمام القوات الأفغانية، وفي الوقت نفسه تحثّ الطرفين على التوصل إلى تسوية عبر التفاوض. بينما دعا مكلولين إلى اتخاذ إجراءات أقوى من أجل إزاحة باشا خان؛ مشيراً إلى إمكانية أن تزوِّد السي آي إي كرزاي بالمعلومات الاستخبارية اللازمة للمساعدة على تنفيذ المهمة.

جاء الاعتراض الوحيد من ولفوويتز وفيث من البنتاغون؛ بحجة أن دعم كرزاي سيجعله أمير حرب قادراً على الاعتماد على الجيش الأميركي في تسوية نزاعاته المحلية. وبناءً على ذلك، كان يتوجب عليه- برأيهما- إيجاد حل سلمي للمشكلة.

رُفعت المسألة إلى لجنة المدراء (*Principals Committee*). وفيها وافق تشيني وباول ورايس ومدير السي آي إي جورج تينيت جميعهم على أهمية مساندة كرزاي؛ باستثناء رمسفيلد الذي عارض ذلك بقوة غير معتادة، حيث قال إننا كنا على وشك اتخاذ «القرار الأهم المتعلق بالحرب» في الحملة الأفغانية، لأنه سيحدد ما إذا كان كرزاي سيقوم بمسؤولياته أو سيصبح معتمداً على الجيش الأميركي.

عندها، جادلتُ بالقول إن عدم القيام بأي فعل يمكن أن يولّد حوافز ضعيفة أيضاً، وإن استراتيجيتنا في أفغانستان- على الأقل في المدى القصير- كانت تعتمد على نجاح حكومة كرزاي. وحين لم تقنع حجتي رمسفيلد، عرضتُ حلاً وسطاً: ماذا لو قلنا لكرزاي إننا غير مستعدين للتدخل الآن، ولكننا سنتدخّل إذا وجد نفسه في وضع صعب حقاً؟

غير أنّ رمسفيلد بقي مصرّاً على موقفه.

وبما أننا كنا مختلفين في الرأي، رُفع القرار إلى الرئيس بوش الذي وقف إلى جانب رمسفيلد ضد بقية فريقه للأمن القومي.

بينما كانت مشكلة باشا خان تتفاقم، أدّت المواجهة المخيبة للآمال التي تلت ذلك إلى تعزيز موقف البنتاغون بوجوب عدم توريط الولايات المتحدة نفسها في نزاعات أفغانستان الداخلية.

وعلى هذه الخلفية، نصحتُ كرزاي بالمحافظة على علاقاته مع أمراء الحرب إلى أن تتحسّن الظروف؛ فبرنامج نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الاندماج الذي ترعاه الأمم المتحدة سيُضعفهم تدريجياً، وفي غضون ذلك سيقوى الجيش والشرطة الوطنيان المواليان لحكومة كابول. ومع تغيّر ميزان القوة، سيصبح بإمكان كرزاي تشجيع أمراء الحرب على الانضمام إلى الحكومة المركزية. وحتى ذلك الحين، كان يتوجّب عليه الاستفادة من شعبيته، والضغط على أمراء الحرب بطرائق أكثر نعومةً.

....

عندما فكّرتُ ملياً في تلك التحديات التي واجهتنا في الشهور الأولى، بدأت أعيد التفكير في السؤال المركزي الذي بُنيَتْ عليه مساعينا: ما هي بالضبط الأهداف الأميركية في أفغانستان؟

في النقاشات الأولية التي تلت 11/ 9، اختار الرئيس بوش أهدافاً ضيقة للحرب. وبعد أسبوعين من 11/ 9 قال إننا «لسنا مهتمين ببناء الدول، بل نحن نُركّز على العدالة». ولتجنُّب الاحتلال أو الجهود المطوّلة لبناء الدولة والأمة، قرر الرئيس بوش الإبقاء على عدد قليل من القوات.

وفي بداية 2002، أعلن الرئيس عن هدف أوسع؛ وهو الحؤول دون أن تصبح أراضي أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهابيين. وفي خطاب مميز ألقاه في معهد فيرجينيا العسكري في نيسان 2002، بدا وكأنه يدعو إلى ما يشبه خطة مارشال لأفغانستان، بيد أن الخطاب لم يترافق مع تحوُّل جوهري في السياسة.

في البداية، كنت متفائلاً بأن الوجود الأميركي الخفيف يؤكِّد غايتَنا؛ وهي أننا هناك من أجل تحرير البلد وتمكين اللاعبين المحليين، وليس من أجل استعمار أفغانستان مثل الغزاة السابقين.

ولكن، في ضوء الظَروف المأساوية التي نتجت عن الحرب المتواصلة والطغيان- والتي كانت ناجمة جزئياً عن إهمال المجتمع الدولي- وجدتُ أن الغالبية العظمى من الأفغان كانوا يرحّبون بأي مبادرة أميركية تهدف إلى تحقيق الأمن، وتسهيل الديمقراطية، وتحفيز الاقتصاد، ومنع تدخل بعض الدول الإقليمية المجاورة.

كنت أشك في قدرتنا على منع عودة ظهور الملاجئ الإرهابية الآمنة في أفغانستان بدون إعادة بناء مؤسسات البلد. وكان الحل طويل الأمد يكمن في تمكين الأفغان من الدفاع عن أراضيهم ومراقبتها، وبذلك يحولون دون تسلل المجموعات الإرهابية من باكستان، وإلّا فسيضطرّ الأميركيون للمراقبة بدلاً من الجيش والشرطة الأفغانيين. ولتوجيه القادة الأفغان في الاتجاه الصحيح، كان يتوجب علينا إقناعهم بأننا لن نتخلى عن البلد مرة أخرى، وأننا سنقوم بالاستثمارات الضرورية لتأسيس دولة أفغانية فاعلة.

بدأتُ أقتنع بأن القيام بدور مهم وطويل الأمد في إعادة بناء أفغانستان سيعزز جهودنا في الصراع الأيديولجي الأوسع مع المتطرفين الإسلاميين. أما إذا أهملنا تطلعات الشعب الأفغاني، فسنضيّع فرصة تشجيع الآخرين في العالم الإسلامي الأوسع على الوقوف معنا في الصراع الأيديولوجي مع المتطرفين. كانت أفغانستان امتحاننا الحاسم الأول.

أتذكّر حواراً أجريته مع الرئيس بوش في وقت ما من خدمتي كمبعوث. فقد قلت له حينها إننا بحاجة لمساعدة الأفغان على تحقيق الاستقرار في بلدهم، وذلك لمنع الهجمات الإرهابية مستقبلاً، فقاطعني الرئيس بوش قائلاً: «زال، لسنا هناك من أجل حلّ مشاكلهم!». ولكنني رددت عليه بالقول: «لا يمكننا حل مشاكلنا من دون مساعدتهم على حل مشاكلهم».

أجريت حواراً مشابهاً مع رمسفيلد عبر اجتماع متلفز عن بعد. ففيما كنت أشرح الخطوات التي أقوم بها من الناحية السياسية، والحاجة إلى تعزيز عملية بناء المؤسسات وإلى برامج تنموية أقوى، ردَّ رمسفيلد محاولاً مقاطعة حجتي: «زال، عليك أن تُبعِد يدك عن مركز قيادة الدراجة الهوائية!». كان رمسفيلد يريد القول إنه علينا السماح للأفغان بأن ينجحوا أو يفشلوا بأنفسهم.

شعرت بالانزعاج لأنني كنت قد سمعت تشبيه الدراجة من رمسفيلد مرات كثيرة من قبل. لقد رأيتُ ظروفاً حقيقية على الأرض في أفغانستان؛ الدمار الكامل الناجم عن ربع قرن من الحرب. وصفتُ الظروف المزرية في أفغانستان بالتفصيل. وفي النهاية، قلت له: «سيدي الوزير، ليست هناك دراجة!».

عندها، كان صبر رمسفيلد عليّ قد نفد أيضاً. وكان باستطاعتي رؤيته على الشاشة وهو يلوِّح بيديه في محاولة يائسة لإسكاتي.

لعلي لم أستطع إقناع الرئيس أو رمسفيلد في تلك الحوارات، ولكنني أظن أنها لعبتْ دوراً في تحوّل وجهة نظر الإدارة في هذه القضية. وقد توقّف الهجوم الخطابي على «بناء الدولة» عندما بدأت الإدارة تعي أهمية وجود شريك أفغاني قوي بالنسبة لحماية مصالحنا الخاصة.

الفصل الثالث عشر

لويا جيرغا

كابول، حزيران-تموز 2002

كان لويا جيرغا ممتعاً وبالغ الأهمية في آن واحد. وعندما وصلت الوفود، خيّمت على كابول موجةٌ من الإثارة والترقُّب. كانت جميع الأنماط الأفغانية حاضرة. ومن بعيد، كانت جموع الوفود تبدو وكأنها دوّامة من العمامات الصفراء والبيضاء والرمادية؛ فقد ظهر الملالي بلحاهم الطويلة، وقادة سابقون للمجاهدين بأثوابهم الصوفية البسيطة (الباكول)، والأوزبك بزيِّهم التقليدي (التشابان). بالإضافة إلى وجود رجال كثر لا يعتمرون قبعات أو كاراكولات (قبعات تقليدية). أما النساء فكنّ يرتدين ثياباً ملوّنة تمزج بين الملابس التقليدية والغربية، وكان بعضهن يغطين رؤوسهن بخلاف الأخريات. كما كان بعض الرجال يرتدون ملابس أفغانية تقليدية، في حين كان بعضهم الآخر يرتدون أطقماً غربية. لقد أظهرت الوفود فخراً بهوياتها العرقية والقَبَلية المتميزة، إلى جانب شعورها بالفخر بهويتها الوطنية كأفغان. في بعض الأوقات، كان اللويا جيرغا شديد الصخب، وفي أوقات أخرى كان شديد الرصانة.

في القرن العشرين، عقد القادة الأفغان مجالس لويا جيرغا بنجاح متفاوت. وفي لويا جيرغا الذي انعقد عام 1928، طلب أمان الله من الملكة ثريّا خلع حجابها؛ وذلك في محاولة منه لكسب الدعم لعملية تحديث أفغانستان، غير أن هذه الخطوة أثارت رد فعل عنيفاً من الوفود المحافظة. وكان ظاهر شاه الزعيم الأخير في أفغانستان الذي ترأّس لويا جيرغا تمثيلياً. وفي عام 1941، صادق المجلس على سياسته الحيادية في الحرب العالمية الثانية. وفي اللويا

جيرغا الذي عقده عام 1964، أنشأ «برلمان»، ودعا إلى انتخابات مباشرة ودمج النساء في العملية السياسية.

وفي اللويا جيرغا الذي جرى في حزيران من عام 2002، رأى الأفغان طريقة للخروج من معاناتهم.

كان موقع الاجتماع يشبه مهرجاناً احتفالياً بقدر ما كان يشبه مؤتمراً سياسياً. ففي غياب مركز مؤتمرات مناسب، قام الألمان بنصب خيمة ضخمة للاجتماع الرئيس تشبه الخيمة التي ينصبونها في مهرجان البيرة، بالإضافة إلى عدة خيم صغيرة بجوارها من أجل الاجتماعات الاستشارية للوفود. كانت مرافق اللويا جيرغا ممتدة على منطقة تعادل مساحتها حجم ثلاثة أو أربعة ملاعب كرة قدم خلف جامعة العلوم التطبيقية.

رأيتُ في بهجة الشعب الأفغاني وتفاؤله نعمة ونقمة في آن واحد. إذ كنت أخشى أن يؤدّي نجاح اللويا جيرغا إلى خيبة أمل شعب كان يضع آمالاً كبيرة على هذا الاجتماع. ففي حين كان الأفغان يتوقّعون من اللويا جيرغا الطارئ أن يُحقّق تقدماً بعيد المدى باتجاه الأمن والوحدة الوطنية والديمقراطية، كانت الغاية الفعلية من الاجتماع بلا شك أقل طموحاً من ذلك بكثير؛ وهي تعيين حكومة جديدة تشرف على صياغة مسودة دستور وطني عام 2003، وإجراء انتخابات عام 2004.

والطريقة لتحقيق ذلك- من وجهة نظري- كانت تكمن في حلّ نقطتَي الخلاف الأكبر؛ أي دور ظاهر شاه، وتوزيع الوزارات.

كانت هاتان النقطتان خلافيّتَيْن جدّاً، لدرجة أن اللويا جيرغا كاد ألا يُعقَد، إذ اضطربت الأمور بشدة في الليلة التي سبقت الاجتَماع.

ونظراً للاحترام الذي كان البلد يكنُّه للملك الطاعن في السن في ذلك الوقت، كان كرزاي مصمماً منذ البداية على التعامل مع عودته على أنها لحظة مُوحِّدة للبلاد. ولكن، كانت هناك مشكلة واحدة، وهي أن كرزاي كان قلقاً من عودة حفيد الملك مصطفى ظاهر؛ لاعتقاده أنه قد يسعى لكي يكون رئيساً.

لـذا، طلـب منـي إثارة المسـألة مع الملك السـابق. وعندما فعلـتُ ذلك، وافق الملك على أنه سـيكون من الأفضل ألا ينضمّ حفيده إلى حاشـيته، ولكن كان من المحرج بالنسبة إليه أن ينقل له هذه الرسالة بنفسه.

اجتمعتُ مع مصطفى ظاهر في وقت لاحق من ذلك اليوم، وشـرحت له الموقف. وعلى سـبيل التحفيز، قلتُ له إن كرزاي سـيؤمِّن له منصباً دبلوماسياً إذا تعاون وتنحى طواعيةً عن مرافقة الحاشية فوافق. وهكذا، عيَّنه كرزاي سفيراً في إيطاليا.

كان الملك ينوي مغادرة روما قبل أيام قليلة من 21 آذار على أمل أن يكون موجـوداً في أفغانسـتان مـن أجل عيد النـوروز. ولكنْ، أطلعنـي فهيم وقانوني علـى معلومـات اسـتخبارية مقلقة تشـير إلـى أن حكمتيـار كان يخطط لهجوم ضـد الملك. شـككتُ حينها في أنهمـا يبالغان في التهديـد؛ فحكمتيار وأتباعه الذين يشـكِّل البشتون غالبيهم كانوا من ألد أعداء التحالف الشمالي، والمبالغة فـي حجـم التهديدات كانت تفيد في إعاقة عودة الملـك، وكانا يعلمان أن هذا الحدث سيحفِّز البشتون في البلد. ومع ذلك، لم يكن بوسعي المجازفة.

شـرحتُ الوضـع للرئيس بوش، واقترحت عليه أن يتصـل برئيس الوزراء الإيطالـي سـيلفيو بيرلسـكوني ويطلـب منـه تأخيـر مغـادرة ظاهر شـاه. ونظراً لتهديدات القتل، يمكنه أن يقترح عليه أيضاً القبول بحرّاس شخصيين إيطاليين بـدلاً مـن تفويـض القوات الأمنية فـي كابول التـي تتبع في معظمهـا للتحالف الشـمالي بمسـألة الاهتمـام بأمن الملـك. وافـق الرئيس على ذلـك، ولكنه لم يسـتطع مقاومـة الفرصة لمداعبتـي بالقول: «يا زال، أنت تعمـل من أجل إقامة دولة جمهورية. ما هذا النظام الملكي الذي تحاول تكوينه؟!».

وتبيَّـنَ أن التهديـدات ضد الملك كانت صحيحة. ففي الرابع من نيسـان، أعلـن قانونـي أن وزارة الداخلية قد أحبطت مخططاً لاغتيال ظاهر شـاه وقلب حكومـة كـرزاي. وعلى أثر ذلـك، اعتقلت قـوات الأمن الأفغانيـة المئات من المتآمريـن المزعوميـن، وصادرت مخازن أسـلحة ثقيلة فـي مناطق مختلفة في

البلد. وتبيَّن أن العقل المدبر وراء محاولة الانقلاب هو حكمتيار الذي كان قد عاد من إيران للتو.

ورغم سلسلة الهجمات التي سبقت وصول الملك، إلا أن عودة ظاهر شاه إلى الوطن في وقت لاحق من ذلك الشهر شكّلت حدثاً كبيراً استقطب حشوداً ضخمة من الأفغان الذين جاءوا إلى كابول من مختلف أنحاء البلد لتقديم الولاء والاحترام للملك؛ حتّى بعض الذين ساعدوا على تدبير الانقلاب عليه عام 1973.

....

أطلق وصول ظاهر شاه إلى كابول عمليات انتخابية في اللويا جيرغا الطارئ، وقد اختير فيها 300 مندوب– من بين 1,501 مندوب– لتمثيل أفراد ومجموعات رئيسة؛ أي أعضاء في الإدارة المؤقتة، وزعماء دينيين بارزين، وخبراء (تكنوقراط)، وشخصيات من المجتمع المدني، وبدو، ولاجئين، ومهنيين من حاملي الشهادات العليا (*professionals*) من مؤسسات علمية وتقنية. مع تخصيص عشرة بالمائة إضافية للنساء. أما بقية الأعضاء فقد اختيروا عن طريق الانتخابات في مناطق إدارية في مختلف أنحاء البلد.

واجهت الأمم المتحدة– بالإضافة إلى المشكلات الأمنية– عدداً من العقبات في تنظيم انتخاب الممثلين. ومنها معرفة التقسيم الديموغرافي للبلد؛ وذلك لأن الإحصاء الجزئي الأخير للسكان في أفغانستان كان قد أُجري قبل أكثر من عقدين من الزمن. وقد تعقَّدت المشكلة مع عودة اللاجئين والمهجّرين من إيران وباكستان؛ وكان عددهم يزيد عن مليون إنسان بحسب بعض التقديرات.

ولكن، رغم هذه التحديات، كان معدل المشاركة في الانتخابات عالياً، واختير الممثلون بسرعة.

كان حزب الملك هو الذي عرقل تحضيراتنا في الدقيقة الأخيرة؛ وذلك عندما اقترح الجنرال والي– وهو أحد أقرب مساعدي الملك– فكرة قيادة ظاهر شاه للحكومة الانتقالية. صُدِم كرزاي وقادة التحالف الشمالي لدى سماعهم

هذا الاقتراح، وقد استغربت الأمر بدوري؛ لأن الملك أخبرنا أنا وآخرين مراراً وتكراراً بأنه لم يكن يرغب في ذلك؛ نظراً لصحته وعمره. رداً على ذلك، راح قادة التحالف الشمالي يناقشون إما تسمية مرشحهم الخاص ضد الملك، أو ببساطة مقاطعة اللويا جيرَغا بأكمله، في حين هدَّد فهيم بالقيام بعمل عسكري ضد أنصار الملك إذا ترشَّح ظاهر شاه.

ذهبت للقاء كرزاي فوجدته عصبي المزاج، وقلقاً على نحو ظاهر. وما إن أغلق مساعده الباب حتى شرع في خطبة نقدية طويلة للملك لم يسبق لي أن سمعت منه ما يشبهها من قبل؛ إذ لطالما أظهر كرزاي احترامه للملك، حتى في جلساتنا الخاصة. وقد سافر بنفسه إلى روما لمرافقة ظاهر شاه في طريق عودته إلى أفغانستان. فاجأني استياؤه الشديد بسبب «تعرّضه للخيانة»، فتركته يُنفِّس عن غضبه لبعض الوقت قبل أن أحثّه على الهدوء، ثم قلت له: «أنا أتفهّم خيبة أملك، ولكن إياك أن تقول أي شيء سلبياً بحق ظاهر شاه أمام الآخرين. فمصداقيتك كقائد مبنية على حقيقة أنك مقرَّب من مجموعة روما. أنا أشك في أن ظاهر شاه يريد حقّاً أن يرأس الحكومة الانتقالية. أما الاحتمال المرجّح فهو أن تكون عائلة الملك تحاول فقط استخدامه كواجهة لدفع نفسها إلى السلطة».

وعندما هدأ كرزاي، وبَّخته نصف ممازح بقولي: «هل تعلم أنك لا ترى الفرصة حتى عندما تضربك على أنفك!؟».

فقال: «ما الذي تقصده؟».

فأجبته: «ألا تريد أن تُقنع التحالف الشمالي بالتخلّي عن إحدى الوزارات؟».

كانت مشكلة كرزاي تكمن في عدم امتلاكه الكثير من النفوذ، وكان التحالف الشمالي آنذاك قلقاً جداً بسبب نوايا الملك المزعومة. وعلى هذا الأساس، كان من المرجح أن يُقدِّم التحالف الشمالي تنازلات إذا استطعنا– بالمقابل– حل المشكلة المتعلقة بدور الملك. وعندما شرحت ذلك، انفرجت أسارير كرزاي.

غادرت القصر حوالي الساعة العاشرة مساءً، واتصلت بمقر إقامة ظاهر شاه، فأعطاني مساعده أقرب موعد ممكن لمقابلة الملك.

وعند الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي، رافقني المساعد إلى غرفة نوم الملك. كانت غرفة فسيحة مطلية بلون أزرق فاتح، وذات نوافذ تطلُّ على حديقة، وكانت صور أفراد عائلة الملك موضوعة على الطاولة بجوار سريره المرتفع. كان الملك قد استيقظ للتو ولا يزال مرتدياً «بيجامته». وبقي مساعده واقفاً رغم وجود ثلاثة كراسي مريحة ذات مساند في الغرفة.

قلت للملك: «جلالة الملك، ما الذي يحدث؟ هل غيّرت رأيك؟». ثم ذكّرته بالحوار الذي دار بيننا في روما عندما عبّر عن تفضيله لعب دور رمزي «كأبي الأمة»، وعن رفضه الصريح للخيارَيْن الآخرَيْن؛ وهما مواطن بدون لقب رسمي، أو دور رسمي كرئيس للدولة.

عندها، كرر ظاهر شاه مجدداً وبهدوء ما قاله في روما؛ أي أنه لا يسعى لتولي مسؤولية رئاسة الحكومة الانتقالية، مضيفاً أن ذلك لم يكن ممكناً في كل الأحوال بالنظر إلى عمره ووضعه الصحي. ثم حمَّل الملك أفراد عائلته مسؤولية الشائعات، وكانت نبرة صوته تشي بشيء من خيبة الأمل، قبل أن يقول في النهاية إن دوراً فخرياً «كأبي الأمة» كان يناسبه أكثر من دور رئيس الدولة.

اقترحتُ عليه عقد مؤتمر صحفي مشترك مع كرزاي لتهدئة الأوضاع وإزالة الشكوك فوافق على ذلك.

عدتُ إلى القصر فوجدت كرزاي يذرع أرض القاعة جيئة وذهاباً من شدة القلق، ولكنه أحس بالارتياح حالما سمع أخباري. وبعد ذلك، تبادلنا الأفكار بشأن اللويا جيرغا. اقترحتُ التحدث مع التحالف الشمالي الذي لم يكن حتى تلك اللحظة مستعداً للتخلي عن إحدى الوزارات الأمنية. فبرأيي، كان يتوجّب على التحالف القبول بمنح ظاهر شاه لقَب أبي الأمة والتنازل عن إحدى الوزارات الرئيسة؛ مقابل موافقة الملك على عدم الترشّح.

بعد ذلك، ركّزنا على التفاصيل. لم يكن عبد الله– كوزير للخارجية– يتحكَّم بأي مقدّرات أمنية حقيقية، أما فهيم فكان قوياً جداً حيث لم يكن بالإمكان إزاحته عن منصب وزارة الدفاع. وكان من المنطقي برأينا أن يتنحى

قانوني ويدع شخصاً بشتونياً يتولى وزارة الداخلية.

قَبِل التحالف الشمالي مبدئياً هذا الاقتراح.

ومع ذلك، أثار الخلاف غضب الوفود. لذا، قلت لكرزاي: «لم لا تذهب الليلة إلى موقع اللويا جَيرغا وتختلط مع الممثلين؟». فقد اعتقدت أن ذلك يمكنه أن يُمهِّد الطريق أمام تصويت الغد.

غير أن كرزاي لم يكن متحمساً لاقتراحي، وطرح فكرة مختلفة: «حسناً، لم لا تفعل أنت ذلك؟». فوافقت على الاقتراح؛ مع أن ذلك أثار استياء طاقمي الأمني.

في فصل الصيف في أفغانستان تكون درجات الحرارة خانقة خلال النهار، لكنّ الليالي تكون جافة وباردة في ذلك الوقت من السنة. لذا، تصوَّرت أنه وقت مناسب من اليوم للتعامل مع بعض الأمزجة الثائرة.

صُدِم الممثلون لدى رؤيتي؛ وذلك عندما توقّفتْ سيارتي في موقع اللويا جيرغا. كانوا جالسين على أرض مفروشة بالسجاد، يتبادلون الأحاديث حول أباريق الشاي، ويحيط بهم سياج مزدوج من الأسلاك الشائكة بارتفاع عشر أقدام، وحراس مزوّدون ببنادق رشاشة. فهم لم يتوقعوا حضور المبعوث الأميركي.

وخلال الساعات القليلة التالية، تنقَّلتُ من خيمة إلى أخرى، وشرحت للممثلين المشكلة المتعلقة بظاهر شاه، وحاولت إقناعهم بالالتزام بالعملية السياسية. وخضتُ في السياق في بعض الحوارات الحادة، وخصوصاً مع باشا خان زدران الذي قلت له في نهاية المطاف: «لقد أعلن ظاهر شاه بنفسه أنه ليس مرشحاً. ولكن، إذا أردتَ أن تضغط من أجل ترشيح الملك في اللويا جيرغا، فلك كل الحرية في فعل ذلك».

بشكل عام، شعرتُ بتغيُّر واضح في الرأي عند مغادرتي المكان قُبيْل منتصف الليل. إذ كان موقف معظم الممثلين إيجابياً تجاه الولايات المتحدة، وكانوا مستعدين للتعامل مع المسؤولين الأميركيين على أنهم صادقون؛ إلى أن

يثبت العكس.

....

في الصباح التالي، توجهتُ إلى مقدمة المنصّة. كانت هناك شاشتان كبيرتان فوقها تعرضان المتحدثين.

كانت الوفود تمثّل التنوع الأفغاني، باستثناء طالبان. وفي هذا الشأن، أشار البعض لاحقاً إلى أننا أخطأنا بعدم تشجيع طالبان على المشاركة في اللويا جيرغا الطارئ. في الحقيقة، رغم أننا قلّلنا من تقدير مرونة طالبان في ذلك الوقت، إلا أنني أعتقد– حتى عند النظر في المسألة الآن– أن الأمم المتحدة– وكذلك الأفغان– قد اتخذت الخيار الصائب. فصحيح أنه لم تتم دعوة طالبان للاشتراك، إلا أن القوانين المتساهلة لانتخابات اللويا جيرغا قدّمت فرصة كبيرة لأعضاء سابقين في حركة طالبان للانضمام إلى العملية السياسية. وفي كل الأحوال، من المشكوك فيه أن يتعاون الأعضاء الأشد التزاماً في طالبان. فطالبان تتخذ قرارتها عن طريق الشورى بين علمائها الإسلاميين، ومفهوم اللويا جيرغا بحد ذاته مكروه بالنسبة إليهم لأنه يمثّل القيم الديمقراطية والوطنية التي يمقتونها. وعلاوة على ذلك، كان من الممكن أن تؤدي مشاركة طالبان رسمياً إلى إثارة غضب التحالف الشمالي؛ ما كان سيُعرّض نجاح اللويا جيرغا نفسه للخطر.

ترأّس ظاهر شاه حفل افتتاح اللويا جيرغا. وفي القاعة، بدت الانقسامات وكأنها تلاشت بينما كان الملك ببذته الغامقة يصعد بهدوء إلى المنصّة بمساعدة اثنين من معاونيه. وقف الممثلون على أقدامهم، وصفقوا له لعدة دقائق إلى أن وصل إلى الطاولة الأمامية المغطّاة بأعلام أفغانية جديدة. وبصوتٍ ناعم ولكنه قوي، دعا ظاهر شاه إلى «وحدة أفغانستان واستقلالها»، وكرّر القول إن «رغبته الوحيدة» هي «بسط السلام في أرجاء البلد».

بعد ذلك، حان وقت مناقشة القضايا. وكانت حرية النقاش متاحة للجميع. وقف المتحدثون واحداً تلو الآخر لمناقشة مروحة واسعة من المواضيع،

بعضها كان تافهاً– شكاوى حول سوء الوجبات في قاعة الطعام الخاصة باللويا جيرغـا، أو الوضع المؤسـف للجِمال في أفغانسـتان، وغيـر ذلك– لكنّ معظم المتحدثين طرحوا مخاوف هامة.

وقد انتهز بعض الممثلين الفرصة للتنديد بأمراء الحرب– بمن فيهم بعض قـادة المجاهدين– بتعابير قاسـية وغير مألوفة. وفي حـوار ذاع صيته، حاز أحد الممثّلين المسنّين– كان جسده الضعيف يرتعش من شدة الانفعال– على موجة تصفيق قوية لدى انتقاده «أولئك الذين تلطخت أيديهم بدماء شعبنا». وردّاً على ذلك، صعد سيّاف إلى المنصة للدفاع عن نفسه وعن آخرين تورّطوا في الحرب الأهلية في التسعينيات قائلاً: «إن إهانة الجيش والمجاهدين إهانة لتاريخ بلدنا. فلـولا سـيوف المجاهديـن وهزيمتهم للروس، لما كنا نعقد هـذا الاجتماع هنا اليوم».

فـي هـذه المرحلـة، كان انتخاب كـرزاي كرئيس للدولة نتيجةً محسـومة؛ لأن المتحـدي الجـديّ الوحيد، ربّاني، قرر هو أيضاً عدم الترشـح. وكان هناك مرشـحان آخـران فقط، أولهما مسـعودة جلال؛ وهي طبيبـة وموظفة في الأمم المتحدة كانت تدرّس في كلية الطب في جامعة كابول إلى أن اسـتولت طالبان على السـلطة. وكان ترشـحها مؤثراً من الناحية الرمزية؛ رغم ضآلة فرصتها في الفوز. كان كرزاي وفهيم قد عرضا عليها منصباً استشارياً مقابل عدم ترشحها، وذلك لتفادي حدوث صدام مع الفصائل الإسلامية ضمن اللويا جيرغا، والتي هدّدت مسـعودة؛ بدعوى أن ترشـحها– نظراً إلى كونها امرأة– مخالف للشريعة الإسلامية. غير أن ذلك لم يُخفْها، بل واصلت ترشيحها مقدّمةً ملاحظات ملهبةً للمشـاعر دعماً لحقوق المرأة والأمن والتحرر من أمراء الحرب. أما المرشـح الآخر فكان طبيباً أقل شـهرة منها ويُدعى مير محمد محفوظ. وفي النهاية، نال كـرزاي فـي اقتراع سـري 1,295 صوتـاً من أصل 1,575 صوتـاً. وعندما أُعلِنت النتيجة، هلّل الممثلون ابتهاجاً وعلت صيحات «الله أكبر».

كان النقـاش المتعلـق بـدور الإسـلام واحـداً مـن أكثـر النقاشـات إثـارةً

للخلاف. وقد حذّر عالم دين شيعي، يُدعى آية الله محسني، كرزاي من عدم الالتزام الصارم بالشريعة الإسلامية؛ مقترحاً على سبيل التأكيد تسمية الحكومة الانتقالية «بالحكومة الانتقالية الإسلامية لأفغانستان»؛ الأمر الذي أثار هتافات «الله أكبر» حماسية من بعض الحاضرين. غير أن حاكم قندهار، شيرزاي، اعترض على ذلك بقوله: «يجب حذف الاسم الإسلامي من الحكومة بسبب إساءة استخدامه في الماضي». ولكن، في النهاية أُقِرَّ الاقتراح وسط تهديدات وُجِّهت إلى شيرزاي، وأُضيفت كلمة «إسلامية».

كنت قد أخبرت القيادة الأفغانية مسبقاً بأن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سيجدان صعوبة في دعم أفغانستان في حال فُرِضت الشريعة، ولم تُصَنْ الحقوق الأساسية للنساء والأقليات. غير أنني في واقع الأمر، كنت أعرف أننا سنخرج في نهاية المطاف بنظام ينسجم مع مبادئ الشريعة، ويُلزِم أفغانستان أيضاً بالمعايير والمبادئ والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. حتى خلال الفترة السابقة للحرب، عندما كان الأصوليون الإسلاميون أقل نفوذاً بما لا يقاس في البلد، كان النظام القانوني الأفغاني مبنياً على خليط من القانون الفرنسي ومبادئ المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي.

وبعد مداولات إضافية، نجح اللويا جيرغا في الوصول إلى نوع من التسوية؛ إذ أعلن كبير القضاة فاضل هادي شينواري أن مبادئ الشريعة ستساعد في إرشاد القرارات القضائية، ولكنه أوضح أن الحكومة الجديدة ستضمن الحريات الأساسية، ولن تقبل بالرجم بالحجارة والعقوبات القاسية الأخرى التي كانت تُمارَس في عهد طالبان.

وفي يوم الأحد، انتقل الأعضاء لمناقشة تأسيس جمعية وطنية. كان هناك اقتراح يمنح كل ولاية الحق بانتخاب مُمثلين اثنين عنها، واقتراح آخر يمنح المقاطعات صوتاً واحداً لكل عشرة ممثلين أرسلتهم إلى اللويا جيرغا. كان هذا الجدل يشبه جدالات مبكرة جرت في أميركا حول التمثيل المتساوي مقابل التمثيل النسبي، والتي أفضت في نهاية الأمر إلى تأسيس نظام تشريعي

ثنائـي. أدى هـذا الموضـوع إلى انقسـام حاد بين الممثلين على أسـاس عرقي. وعندما لـم يستطع المجلس الوصول إلى نتيجة، طلب كرزاي من ممثلي أقاليم البلـد التسـعة أن يُبقـوا بضعة ممثليـن عن كل إقليم في كابول بعـد انتهاء اللويا جيرغا، وذلك لتشكيل لجنَة تتولى مهمة تأسيس مجلس تشريعي.

انقضـت عـدة أيـام مـن دون أن نسـتطيع التوصّـل إلى تسـوية بخصوص الموضـوع الأهم؛ أي توزيع الوزارات. ولـم يسـاعد كرزاي على تهدئة الوضع عندما أعلن ببساطة أنه سيُسمّي فريق استشارييه الخاص في وقت لاحق؛ الأمر الذي أثار اعتراضات حادة من ممثلي التحالف الشمالي والبشتون الذين أصروا على حق اللويا جيرغا في المصادقة على اختياراته.

نصحـتُ كرزاي بعدم اختتام اللويا جيرغا بدون تأمين دعم الممثلين على الأقل لبعض اختياراته للحكومة، وذكّرته بأنه من المسـتبعد أن تدعم الولايات المتحدة أو حلفاؤنا الأوروبيون حكومتَه مالياً إذا لم يلتزم باتفاقية بون.

وعندمـا حـاول كـرزاي مـرة أخرى إبـرام صفقة مـع التحالف الشـمالي، توقّفـت المفاوضات بسـبب دور قانوني هـذه المرة. ففي اليوم الأول من اللويا جيرغـا، أدلـى قانوني بتصريح مسـهب عرض فيه اسـتقالته كوزير للداخلية في سـبيل «الوحدة الوطنية». غير أنه في حقيقة الأمر كان غاضباً لأنه الوحيد الذي تحمّل المسؤولية.

كان قانونـي قائـداً لامعـاً ومتفانياً ومحترماً في البلـد، لذا كان من الطبيعي أن يلعـب دوراً هامـاً في الإدارة الانتقالية. ولهذا السـبب، كنا بحاجة إلى إيجاد منصب مناسب له.

وفـي اليـوم الختامي للويـا جيرغا، أعلن كـرزاي أمام الممثليـن أنه اختار ثلاثة عشـر وزيراً؛ سـتة منهم من البشتون، بمن فيهم وزير الداخلية الجديد تاج محمد ورداك. وفي إشـارة اعتراف بدور النسـاء، أبقى كرزاي الطبيبة العسكرية الرائعة سهيلة صديق، وجعلها تترأّس وزارة الصحة.

ومـا إن أنهـى كـرزاي تصريحه حتى صـرخ الممثلون قائلين: «ماذا بشـأن

قانوني؟». كان من المفترض أن يجيب بغموض، ولكنه بدلاً من ذلك قال لهم: «حسناً، أعتقد أنه يجب أن يكون وزيراً للتعليم!».

كان قانوني جالساً في الصف الأمامي حين قال كرزاي ما قاله بدون تفكير، فنظر إلى كرزاي، وقال له إن التعليم ليس اختصاصه، وإنه لا يريد هذه الوزارة. لم يكن واضحاً ما إذا استطاع كرزاي حقاً سماع ما قاله قانوني وسط ذلك الحشد غير المنضبط، ولكنه على أي حال زفَّ «الخبر المفرح» للحاضرين بقوله إن قانوني قد قبِل التعيين مسبقاً.

عندها، حاول قانوني- الذي استبدّ به الغضب- القفز عن كرسيه بنيّة الاعتداء على كرزاي جسدياً. ولكن، لحسن الحظ، كان عبد الله جالساً بجانبه، فأمسك بذراعه وأحبط محاولته. وما ساعده على ذلك هو عَرَج قانوني الذي جعل حركته بطيئة بعض الشيء حتى في حالة الغضب. وعندما أصبح محجوزاً في كرسيه الضخم، راح قانوني يصرخ موجِّهاً الإهانات لملابس كرزاي، وقال له إنه عار على أفغانستان ولا يساوي شيئاً لولا التحالف الشمالي، فما كان من كرزاي إلا أن أنهى الجلسة بسرعة.

بعد ذلك، اندفع قانوني نحوي وقال لي بانفعال شديد وهو يلوِّح بإصبعه في وجهي: «هل تظن أن فهيم بادماش (مثيرٌ للمشاكل)؟ حسناً، سوف أريك من هو البادماش الحقيقي...»

فطلبتُ منه الحفاظ على تعقُّله وقلت له محذِّراً: «هل تظن أنني نبتة في وعاء؟ أي تصرّف تُقْدم عليه ستترتّب عليه عواقب».

في اليوم التالي، ضجَّت كابول بشائعات تتحدث عن انقلاب وشيك. لعل قانوني الذي كان لا يزال يحظى بولاء وزارة الداخلية ذات الغالبية الطاجيكية هو الذي أمر القوات الأمنية بوضع الحواجز في طرقات المدينة، ونشْر جنود مسلحين بقاذفات قنابل، ورجال شرطة مكافحة الشغب أمام مبنى الوزارة؛ وذلك لمنع الوزير الجديد ورداك من تولّي مهامه. رداً على ذلك، وُضِعتْ طائرة أميركية وقوات دولية على أهبة الاستعداد لمنع تحوُّل المواجهة إلى

العنف.

توجّهتُ مع الإبراهيمي للتحدث إلى قانوني، فوجدنا أنه كان لا يزال متألماً مما حدث في اللويا جيرغا. طالَبنا بمنع ورداك من اقتحام وزارة الداخلية واستبدال كامل طاقمه، فأكّدنا له أننا لن نسمح بحدوث ذلك، ولكننا أضفنا محذِّريْن: «ولكن، لا يمكنك الإفلات بأي محاولة استيلاء على السلطة خارج القانون». وبعد نقاش إضافي، لانَ قانوني وقَبِل منصب وزير التعليم، على أن يكون مستشاراً أمنياً في حكومة كرزاي.

بقي قانوني- الذي يُحسَب له تنازله- عضواً مخلصاً في حكومة كرزاي، وقد خدم باقتدار كوزير للتعليم. وفي نهاية المطاف، تحوَّلت تلك الأزمة إلى مصدر للمزاح بالنسبة إليه؛ حيث كان في بعض الأحيان يُلطِّف الأجواء في خضم اجتماعات خلافية بالقول: «هل تظن أنني نبتة في وعاء؟»

....

خلال فترة انعقاد اللويا جيرغا الطارئ، برز توتر هام بين المنظورَيْن الأميركي والأفغاني كنتُ أقلّل من شأنه سابقاً.

إذ كان المسؤولون في إدارة بوش يعتبرون بشكل بدهيّ أن الديمقراطية الليبرالية تمثِّل الشكل الأفضل للحكم بالنسبة لأفغانستان، وأن الانتخابات هي الطريقة الأكثر شرعيةً لحل الخلافات بين الأفغان. وكان الرئيس ومدراء إدارته يعتقدون على ما يبدو أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق، بخطوطها العريضة على الأقل؛ بدون أي استثمار أميركي هام في بناء الدولة والأمة.

أما الأفغان فكانوا أكثر انقساماً حول كيفية اجتياز البلد للمرحلة الانتقالية بعد طالبان. فقد كانت هناك وجهة نظر متفائلة بالديمقراطية الأفغانية، وكان أنصارها قد بدأوا مسبقاً بتشكيل منظمات مجتمع مدني متخصصة ومختلفة الاهتمامات، وبتطوير وسائل إعلام إخبارية وترفيهية عصرية. وكانت هناك وجهة نظر أخرى، تستند إلى القطاعات الأكثر تقليدية في المجتمع، وتقول إن الجيرغا هو الطريقة المثلى لتشكيل نظام سياسي تشاركي. يعتقد أنصار

وجهة النظر هذه أن كبار السن وسواهم من قادة المجتمع هم أفضل من يُمثِّل الإرادة الشعبية، وأن الانتخابات يمكنها أن تثير الانقسام، فضلاً عن إمكانية التلاعب بها. في حين ذهبتْ وجهة نظر ثالثة إلى القول إن الأفغان لم يكونوا مُهيَّئين للديمقراطية بعد، ولهذا السبب كانوا بحاجة لقائد قوي ولكن خيّر يحكمهم لعدة سنوات. وبهذا المعنى، كان مناصرو هذا الرأي يريدون إيجاد نسخة أفغانية من قائد سنغافورة، لي كوان يو، ومنحه السلطة ليبني المؤسسات الأفغانية ويقرر الوقت المناسب لفتح النظام السياسي.

كان من الممكن أن أدعم «نموذج لي كوان يو» لو أننا وجدنا الشخص الذي يمكن أن يجتمع حوله الأفغان، غير أنه لم يكن موجوداً. وحتى لو وجدناه، فالولايات المتحدة لم تكن مستعدة لاستثمار ما يكفي من مصداقيتها ومواردها لضمان نجاح هذا الرجل القوي والخيّر. علاوة على ذلك، ليس واضحاً ما إذا كان الرجل الأفغاني القوي سيبقى خيّراً.

ومع أنني كنت أتفق مع تطلّعات الرئيس بوش لتأسيس نظام ديمقراطي في أفغانستان، إلا أنني في الوقت نفسه كنت أعتقد أن مخاوف التقليديين الأفغان بشأن التحديات المستقبلية كانت منطقية. وعلى هذا الأساس، كنت أرى أن الصيغة الصحيحة تتمثَّل في خلق تحالف حكم واسع الطيف من القادة الأفغان الملتزمين ببناء مؤسسات وطنية، ومكافحة أمراء الحرب، وتحفيز التطوير الاقتصادي. فبدون درجة كافية من التقدم في هذه المجالات لم أكن لأتصور كيفية تمكن البلد من إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة يستطيع فيها الأفغان الذهاب لمراكز الاقتراع دون ترهيب من أمراء الحرب. من وجهة نظري، كان هدف اتفاقية بون المتمثل بإجراء انتخابات وطنية قابلاً للتحقيق؛ لأن القادة الأفغان أظهروا درجة مدهشة من النضج السياسي والالتزام بالعملية الديمقراطية، ولكن شرط أن تضع الولايات المتحدة الأساس اللازم عبر استثمارات ضخمة في برامج بناء الدولة.

الفصل الرابع عشر

العيون على مكانٍ آخر

العاصمة واشنطن،
كانون الأول 2002-شباط 2003

في 2 كانون الأول من عام 2002، عيّنني الرئيس بوش «مبعوثه الرئاسي الخاص للعراقيين الأحرار»؛ بغرض العمل مع المعارضة العراقية للتحضير لعراق ما بعد صدام. وعندها استنتجتُ أن الرئيس قرر غزو العراق.

ورغم أنّ تركيزي كان منصبّاً على أفغانستان، إلا أنني شاركت أيضاً في مباحثات إدارة بوش حول العراق. إذ كنتُ عضواً في اجتماعات لجنة المندوبين بشأن العراق برئاسة هادلي، والتي كانت تتألف من مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين. لم يكن بإمكان الحاضرين الكشف عن وجود تلك الاجتماعات، وكنا نعالج التقرير عبر قنوات خاصة؛ تفادياً لأي تسريبات صحفية.

على مستوى المندوبين، كان هناك إجماع على ثلاث نقاط. أولاً، يجب نزع أسلحة العراق. ثانياً، في حال رفضَ صدام نزع أسلحته ستتبع الولايات المتحدة سياسة تغيير نظام جدية في العراق. وذلك يعني أن سياسة الاحتواء لم تعد خياراً عملياً. ثالثاً، ستسعى سياسة تغيير النظام لإقامة حكومة تمثيلية واسعة الأطياف في العراق؛ حتى لو أطاح انقلاب بصدام أثناء تخطيطنا لذلك.

ومع ذلك، بقيت قضايا صعبة بدون حل.

كان الخلاف الأساسي يكمن بين البنتاغون ووزارة الخارجية. فقد اقترح البنتاغون- مدعوماً بمكتب نائب الرئيس- خططاً متنوعة لتمكين المعارضة العراقية. ومن بين قادة المعارضة، كان الشلبي هو الأقرب للبنتاغون ومكتب

نائب الرئيس.

أما وزارة الخارجية والسي آي إي فكانا أكثر تشكيكاً بالمعارضة العراقية. وكانا يقولان إن عراقيي الداخل- الذين كانوا لا يزالون يعيشون تحت حكم صدام- لن يقبلوا بحكومة يقودها أولئك الذين فرّوا من عراق صدام. وكانت وزارة الخارجية والسي آي إي معاديئن للشلبي على نحو خاص.

كانت رايس تسعى للوصول إلى اتفاق. وحين لم يُحَلّ الخلاف الأساسي، تمّ التوصّل إلى تسوية في أوائل عام 2002؛ حيث ستعمل وزارة الخارجية على الترتيب لعقد اجتماع يضم عدداً من قادة المعارضة، ومن بينهم الشلبي ومنافسوه في المعارضة أيضاً.

بيد أن وزارة الخارجية ماطلت في عقد اجتماع المعارضة. وبحلول تموز، بدأت تدعو إلى خطة لا تلعب فيها المعارضة أي دور؛ وهي أن تستلم «سلطة مدنية انتقالية» أميركية زمام الحكم بعد الإطاحة بصدام وذلك لمدة غير محددة.

غير أنه تمّت معارضة هذه الفكرة من قبل البنتاغون ومكتب نائب الرئيس وهادلي.

وفي نهاية المطاف، وافق المدراء على عقد مؤتمر للمعارضة في لندن في منتصف كانون الأول. ومرة أخرى، وقع الاختيار عليَّ كمبعوث بالتزكية؛ إذ لم يكن بإمكان المدراء الاتفاق على أي شخص آخر.

كانت مهمتي تتمثَّل في توحيد مجموعات المعارضة العراقية المتنوعة، ومساعدتها على تطوير خطة شاملة للانتقال السياسي بعد صدام. وفي هذا الشأن، قال باول من لندن مازحاً خلال مؤتمر فيديويّ، إنني إذا نجحت في هذا المسعى فسوف يرشحني لجائزة نوبل للسلام.

شرعتُ في التفكير بالاحتمالات المتعلقة بعراق ما بعد صدام. وكنت مقتنعاً بأن معظم العراقيين يريدون إزاحة صدام عن السلطة، ولكنّ إسقاطه بشكل مفاجئ على يد الجيش الأميركي من الممكن أن يدفع العراقيين في أحد اتجاهين؛ إما نحو الديمقراطية والفدرالية، وربما حتى الشراكة مع الولايات

المتحدة، أو نحو الصراع على السلطة بين بعضهم بعضاً. وكنت أعلم أن البيئة السياسية للعراق كانت عنيفة جداً على مر التاريخ، كما كنت أخشى من تشظّي البلد. ولكن، في الوقت نفسه، إن فكرة إحياء العراق بعد حكم صدام الاستبدادي، واستعادة مراحل مجيدة من التاريخ العراقي كان بإمكانها أن تُقدِّم رؤية توحيدية قوية.

وبالمحصلة، استنتجتُ أنه بمقدور الولايات المتحدة تحسين احتمالات الوصول إلى نتيجة جيدة؛ وذلك عبر تفادي أي احتلال غربي قد يخلق- كما كنت أخشى- كبش فداء وعدواً مشتركاً للعراقيين.

عملت مع قادة المعارضة الأساسيين للخروج بقائمة مكوَّنة من 300 عراقي لندعوهم إلى مؤتمر لندن. وفي نهاية هذه العملية المليئة بالإثارة، توصّلنا إلى خليط متماسك من العرب الشيعة والأكراد وشخصيات مستقلة، ولكنّ ما أقلقني هو ضعف تمثيل العرب السنة.

قررت إحدى مجموعات المعارضة الرئيسة- حزب الدعوة ذو الغالبية الشيعية- مقاطعة المؤتمر. في الواقع، كان بعض المسؤولين من الجانب الأميركي غير راغبين بدعوة حزب الدعوة أساساً؛ وذلك بسبب تورطه المزعوم في تفجير السفارة الأميركية في الكويت في الثمانينيات.

سافرتُ إلى لندن في أوائل كانون الأول للاجتماع مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وكان العراقيون لا يزالون متشككين بخصوص مساعدة الولايات المتحدة في إسقاط نظام صدام؛ رغم ترحيبهم بتعاون أميركي أكبر مع المعارضة. كما كان العرب الشيعة بشكل خاص يخشون من تكرار ما حدث عام 1991؛ حين شجّعهم الرئيس على الثورة ضد صدام ثم تركهم ليُقتَلوا بالآلاف.

لم أكن في موقع يخوّلني التأكيد على أن الرئيس بوش قد قرر غزو العراق، ولكنني نصحت بأكبر قدر ممكن من الوضوح بوجوب استعداد العراقيين لإسقاط النظام.

....

كانت تربطني علاقة ودية مع المعارضة العراقية، ولكنني أصبحت حينئذ مضطراً للتعامل مع أولئك المعارضين على أنهم قادة العراق المستقبليون.

أعرف الشلبي منذ أن أتى لمقابلتي في البنتاغون أثناء ولاية بوش الأولى، وأعرف أسرة زوجته زينة– وهي من عائلة عسيران المعروفة في لبنان– منذ أن كنت في الجامعة الأميركية في بيروت. وكانت زينة صديقة تشيريل وجارتها في سكن الطالبات.

في مؤتمر لندن، توسَّط الشلبي بين الفريق الأميركي والأحزاب الشيعية الدينية المدعومة من إيران؛ ولاسيما رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عبد العزيز الحكيم. حيث كان يتصل بأصدقائه في الولايات المتحدة وإيران باستمرار ليطلعهم على آخر المستجدات. وباستخدام علاقاته الممتازة مع وسائل الإعلام الأميركية، ضَمِن الشلبي وصول وجهات نظره إلى الصحافة.

كان إياد علاوي، رئيس حركة الوفاق الوطني العراقي، عربياً شيعياً علمانياً أيضاً؛ مع أنه من الناحية السياسية لم يكن يملك الكثير من القواسم المشتركة مع الشلبي. وكان يشعر بأن الانقلاب هو الطريقة الفضلى لتغيير النظام في العراق، وقد أطلعنا على تقارير تفيد بوجود تململ في الجيش العراقي، وطلب مني أن أبعث بإشارات للجيش من خلال بياناتي العلنية بوجوب الوقوف إلى جانب الشعب العراقي وليس صدام.

وقد عملتُ بنصيحته.

كان الزعيمان الكرديان الرئيسان، مسعود بارزاني وجلال طالباني، يرأسان حزبين اقتسما الحكم في كردستان العراقية. وقد سمحت المنطقة الآمنة المحمية من قبل الولايات المتحدة في الشمال للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بتأسيس ما يشبه الدولتين في مناطقهما. ومع أنهما كانا متنافسيْن، بل عدوّيْن متحاربيْن في بعض الأحيان، إلا أنهما كليهما كانا يتشاطران وجهة النظر نفسها في ما يتعلق بعراق ما بعد صدام؛ وهي حكم

ذاتي لمناطقهما داخل العراق، والحق في إعلان استقلال كردستان.

كان بارزاني زعيماً قوياً وجدِّي السلوك؛ أي أنه خليط من ناشط عمالي قاسٍ وباشا تقليدي من الشرق الأوسط. وهو أيضاً ابن الملا مصطفى الذي لعب دوراً تاريخياً في النضال الكردي. وكان مفاوضاً حاداً ومثابراً، ولكنه يلتزم بأي اتفاق يوقِّعه. طلبتُ مساعدته من أجل توحيد مجموعات المعارضة على بيان مبادئ قوي وخطة عمل.

وكنت معجباً بطالباني أيضاً، فهو رجل ودود ومتحمس وتوافقي بطبيعته؛ الأمر الذي مكَّنه من بناء علاقات جيدة مع جميع الأطراف. لقد شعرت على الفور أنه باستطاعته أن يكون رئيساً جيداً لعراق ما بعد صدام. كان كلا الزعيمين الكرديين يرتبطان بعلاقات قوية مع العرب الشيعة، لكنّ طالباني كان يتميَّز بعلاقاته الممتازة مع إيران أيضاً. كنت أعتقد أن المحور الشيعي الكردي سيشكل كتلة قوية، وأنه بوسع طالباني أن يكون قائدها، كما كنت أشعر بأنه سيمدُّ يد التواصل للعرب السنة أيضاً. وعندما بحثتُ معه- على سبيل الافتراض- احتمال أن يصبح رئيساً بعد إسقاط النظام، أبدى اهتماماً وسعادة في آن واحد، قبل أن يضيف قائلاً: «وأنت ستكون سفيراً أميركياً جيداً في العراق».

حصل لقائي الأول مع عبد العزيز الحكيم، رئيس وفد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في لندن. وفي الأيام الأولى للنظام البعثي، كانت عائلة الحكيم المستقرة في مدينة النجف- وهي عائلة شيعية عربية ملتزمة دينياً ومبجَّلة- هدفاً خاصاً للقمع الذي مارسه صدام ضد المجتمع الشيعي المتديِّن في العراق؛ الأمر الذي أدى إلى هرب الحكيم إلى إيران مع أخيه محمد باقر الحكيم في نهاية السبعينيات. وبعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أسس أخوه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي نظَّم وحدات مقاتلة تحت اسم فيلق بدر، وذلك للقتال إلى جانب الإيرانيين.

كان عبد العزيز الحكيم رجلاً نحيلاً وناعم الصوت، يضع نظارة ملونة،

ويبدو عليه أنه مدخن شره. وكان يرتدي عباءات فضفاضة، ويضع عمامة سوداء تشير إلى مكانته «كسيِّد»؛ أي أنه متحدّر من ذرية النبي محمد. لكنه، بخلاف أبيه وأخيه الأكبر الأكثر شهرةً منه، لم يمضِ معظم حياته كرجل دين، بل كقائد عسكري وعملياتي لفيلق بدر.

عندما التقينا، تحدَّث الحكيم بشكل مباشر وبدون أية مداورة؛ حيث قال: «إنْ لم تتعاون الولايات المتحدة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق فستحدث مشاكل. فالمجلس الأعلى كان يعمل بشكل لصيق مع الحرس الثوري الإيراني، وفيلق بدر لا يزال يتلقى دعماً مالياً وعسكرياً من إيران. وكانت إيران تساعد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على تأسيس مراكز عملياتية في العراق تحضيراً لأي ضربة أميركية.

ونظراً للطائفية المتجذرة في تفكير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أوضحتُ للحكيم أن الهدف الأهم بالنسبة للولايات المتحدة هو تقديم إعلان مبادئ موحد يضمن حقوق كل المجموعات الإثنية والدينية والسياسية المسؤولة في العراق. وقلت له على سبيل التحذير إنه لا يزال هناك جدل ضمن الحكومة الأميركية حول درجة جاهزية المعارضة لتولي الحكم بعد صدام. وما لم يُظهر المجلس الأعلى ومجموعات المعارضة الأخرى شيئاً من الوحدة، فقد تتخذ الولايات المتحدة خيارات ربما سيجدها غير مقبولة.

أطلعتُ الحكيم على بعض الدروس التي استمددتها من التجربة الأفغانية. فالكثير من المجموعات الأشد فعالية في مقاومة السوفييت تسبَّبت لاحقاً بإشعال الحرب الأهلية، وألحقت الدمار بشعبها. ورغم أن الولايات المتحدة ارتكبت بعض الأخطاء، إلا أن تلك الأخطاء بدت بسيطة بالمقارنة مع ما فعله الأفغان لبلدهم بالذات. فهل تستطيع المعارضة العراقية أن ترتقي إلى مستوى الحدث وتجد وسائل للتعاون؟

عندها، قال الحكيم البارع في الردود الخطابية، إن المسألة الحقيقية هي ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للسماح للعراقيين بتشكيل حكومتهم

الخاصة أم لا.

رغم بعض الشكوك التي كانت تساورني بشأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كنت أعتقد أن المعارضة العراقية ككل يمكنها أن تروق للشعب العراقي؛ لأن صدام همَّش غالبية الشعب العراقي، وعلى الأخص العرب الشيعة والأكراد.

مع ذلك، كنت أعلم أن المعارضة العراقية- باستثناء الزعيميْن الكرديين- كانت تملك فرصة محدودة للحكم. وستكون أهدافنا المتواضعة في مؤتمر لندن اختباراً سياسياً هاماً لها.

....

في 11 كانون الأول، بدأتُ بالعمل في جناح كبير في الطابق الرابع عشر من فندق هيلتون ميتروبول الواقع في حي شمال لندن، يتميز بلافتات مكتوبة باللغة العربية على واجهات المحلات، الأمر الذي جعله مكاناً مثالياً للمؤتمر.

كانت لا تزال هناك بعض المواضيع الحساسة دون حل، لذا عقدتُ «جلسات استماع» مع عشرات العراقيين، وأكَّدتُ خلالها على القادة بضرورة تمثيل النساء في المؤتمر بشكل جيد. كانت مراعاة حقوق المرأة من الأمور الإيجابية القليلة في الإرث القمعي لحزب البعث في العراق.

ابتدأ المؤتمر رسمياً في صباح اليوم التالي. وقد ضمَّ بالإضافة إلى الممثلين المدعوّين البالغ عددهم 330 شخصاً، عراقيين كثراً آخرين جاءوا ببساطة لحضوره. وبعد الجلسة الصباحية، انسحبتُ إلى جناحي، وطلبت من بقية الوفد الأميركي- الذي كان يتكوَّن من أكثر من عشرة مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع ومكتب نائب الرئيس ومجلس الأمن القومي- مغادرة الجلسة العامة أيضاً. كان العراقيون حساسين لناحية إعطاء انطباع بأنهم لم يكونوا يتصرفون باستقلالية، لذا أدلَوا بخطاباتهم بغياب المسؤولين الأميركيين في معظم مراحل المؤتمر.

في اليوم التالي، تحدثت إلى جميع الحضور. وبينما كنت أتفحّص

المندوبين، لاحظتُ أن أصغرهم كانوا يبدون في أواخر العقد الرابع من أعمارهم، فتساءلتُ في سرّي: ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لبلد يشكّل فيه من هم دون سن الخامسة والعشرين 75 بالمائة من عدد سكانه؟

لم يحظَ أي سطر من خطابي بالتصفيق والاستحسان اللذين حظي بهما التعهُّد البسيط الذي قدّمته «للعديد من الأصدقاء القدامى» و«الوطنيين العراقيين الملتزمين» في القاعة: «لا نريد أنصاف إجراءات للعراق. لن تكون هناك صدّامية بدون صدّام، ولا ديكتاتورية». كان معنى كلامي واضحاً؛ وهو أن الولايات المتحدة ستسعى لإقامة ديمقراطية حقيقية في العراق، وأننا لن نسعى لتنصيب ديكتاتور عربي سنّي آخر في العراق؛ كما كان يُفضّل البعض في السي آي إي ووزارة الخارجية.

دارتْ أصعب المفاوضات حول طريقة توزيع المقاعد في مؤتمر المعارضة التالي. إذ كان المجلس الأعلى قد فاوض مسبقاً على نسبة أكبر من المقاعد مما كان يستحقها بشكل موضوعي، ومع ذلك ظل الحكيم يقاوم. وطوال المؤتمر، سمح الحكيم للشلبي بالتصرُّف كما لو أنه محاميه. ولأنه كان يفتقر للثقة بقدرته على التعامل مع الولايات المتحدة، بدا الحكيم أنه يعتقد أن الشلبي كان يعرف الأبعاد النفسية لإنجاز صفقة مع الولايات المتحدة. وقد منح استعداد الشلبي للتوسّط بفعالية الحكيم فائدتيْن: أولاً، كان يصرّح بموقفه الخاص. وثانياً، كان الشلبي يعزّز موقفه.

وبعد سلسلة من المناقشات التي بدت أنها لن تنتهي، قررت الدفع بالمسألة إلى ذروتها. وقد علمتُ من مصادري الخاصة أن الحكيم– رغم كل عناده– لم يكن يريد أن يُحمَّل مسؤولية فشل المؤتمر. لذا، نظرت إليه مباشرةً، ووجهت له إنذاراً نهائياً: «إذا لم تكن مستعداً لقبول شروط معقولة فسأخرج وأعلن أن المؤتمر قد فشل، وسأخبر العالم أن الشيء الوحيد الذي يقف في طريق التوصل إلى اتفاق هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق».

حاول الشلبي التدخل، لكنني منعته هذه المرة. إذ كنت أريد أن أسمع من

الحكيم مباشرةً.

عندها، بدا على ويليام لوتي- ممثل البنتاغون في الوفد- عدم الارتياح. إذ كان لوتي يدافع عن الشلبي غالباً في وجه منتقديه في وزارة الخارجية والسي آي إي، ولعله لم يكن يريد مني أن أزيد الأمر حدةً. وحين رأيت أن لوتي كان على وشك التدخل لمصلحة الشلبي، أشرت له خفيةً بعدم فعل ذلك. كان العراقيون في المؤتمر يعلمون بشأن الانقسامات ما بين الوكالات ضمن إدارة بوش، ولهذا السبب كانوا يحاولون إثارة الخلاف بين مسؤولي وزارة الخارجية ومسؤولي وزارة الدفاع، وأنا لم أكن أريد أن تسمح خلافاتنا الداخلية للحكيم بالإفلات في هذا المنعطف الحاسم. فهم لوتي على الفور مغزى رسالتي، وبقي على الحياد.

وهكذا، حُشِر الحكيم في الزاوية. غادر الاجتماع بُعَيْد منتصف الليل لإجراء بعض الاتصالات الهاتفية مع طهران، ثم عاد بعدها بمزاج أكثر تعاوناً ووافق على الصفقة.

عبَّر البيان الأخير المُتفق عليه في مؤتمر لندن عن نية المعارضة في بناء دولة ديمقراطية تعددية جامعة يسودها حكم القانون. وأكد العراقيون- بصفة خاصة- رفضهم أي شكل من أشكال الاحتلال الأجنبي بعد صدام.

عدت من مؤتمر لندن بفهم أفضل للسياسة العراقية. لقد وجدت أن الانشقاقات في المجتمع العراقي كانت عميقة- أشد عمقاً من شبيهتها في المجتمع الأفغاني- إذ كان العراقيون منقسمين حول دور الدين في السياسة، وحول تطلعات الأكراد، وحول وجهة نظرهم في ما يتعلق بإيران، وحول الطريقة الصحيحة للتعامل مع جرائم نظام صدام، والكثير من القضايا الأخرى.

....

في كانون الثاني من عام 2003، خصّصتُ بعض الوقت للقيام ببعض الأبحاث. هل كان بإمكان الديناميات التاريخية العراقية إنباؤنا بما كان ينتظرنا في بغداد؟ ألّف أستاذي السابق في الجامعة الأميركية في بيروت، حنا بطاطو،

كتاباً بعنوان الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة عن الطبقات الإقطاعية والتجارية القديمة والشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار في العراق. ويحلِّل الكتاب الذي يضم بين دفّتيه 1,283 صفحة، الحركات الثورية في العراق من عام 1917 إلى عام 1958.

ويصف كتاب بطاطو مجتمعاً عراقياً متشظياً على نحو كلي؛ عرقياً وطائفياً وطبقياً. ولربما أوجدت العائلة الملكية الهاشمية بعض التماسك، ولكن حتى في العام 1978، وجد بطاطو أن «ذهنية النظام القديم وأساليبه– وهي نتاج قرون طويلة– لا تزال متجذرة في حياة شرائح واسعة من الشعب، ولن تتلاشى بسهولة».

بيد أن التعقيدات والانقسامات التي كانت بانتظارنا داخل العراق فاقت حتى أشد توقعاتي سوداويةً.

....

في بداية 2003، شرع الرئيس بوش بالتواصل شخصياً مع المعارضة العراقية. وفي اجتماع حصل في المكتب البيضاوي في أوائل كانون الثاني مع ثلاث شخصيات من المعارضة العراقية في المنفى، تعهّد بكل صراحة بأن الولايات المتحدة ستخلع صدام من السلطة بطريقة أو بأخرى. وبعد ذلك، طلب من الثلاثة إطلاعه على قصصهم الشخصية. وقد تأثّر الرئيس بوضوح بما سمعه منهم حول المعاناة التي تحمّلتها عائلاتهم ومجتمعاتهم.

قال البروفيسور في جامعة برانديز– كنان مكيّة– للرئيس بوش إنه كان يجري بحثاً حول جرائم حرب صدّام، وإن الولايات المتحدة تملك فرصة تحويلية في العراق، متوقّعاً استناداً إلى أبحاثه أن تغيير النظام سوف «يكسر القالب»، وسيؤسّس عراقاً جديداً تكون فيه الولايات المتحدة محبوبة ومحترمة. ووافقه الرأي المشاركان العراقيان الآخران.

بعد ذلك، أمطر الرئيس العراقيين الثلاثة بالأسئلة. وقد غطّت الصحافة هذا الحوار بشكل واسع، ونقل الصحفيون أن الرئيس طلب من المنفيين أن

يشرحوا له الفرق بين الشيعة والسنّة في العراق، غير أن هذا ليس صحيحاً. فما أذكره هو أن الرئيس سألهم عمّا إذا كان هناك انقسام حادّ بين الشيعة والسنّة، وكيف يمكن أن تتمظهر هذه الديناميات بعد سقوط صدام. فهل يمكن أن تثير الخلافات الطائفية «كرهاً وصراعات أهلية والمزيد من الكوارث؟». كما سألهم أيضاً عمّا إذا كانت النخبة في البلد حسنة التعليم، أم أن صدام أبعد الطبقات المتعلِّمة «كما هو الحال في الصين».

عندها، أكَّد حاتم مخلص- وهو طبيب عربي سنّي من تكريت، مسقط رأس صدام- للرئيس أن السنّة أيضاً كانوا متلهفين لخلع صدام، وأن الشيعة والسنّة سيعملون معاً في حكومة ديمقراطية جديدة حالما يرحل الدكتاتور. وكان واضحاً أن هذه النقطة قد أعجبت الرئيس.

الجزء الآخر من اللقاء الذي نقلتْ الصحافةُ معظمه يتعلق بتقييم مكية لكيفية استقبال الشعب العراقي للقوات الأميركية. وقد قال مكية للرئيس إن الولايات المتحدة ستُستقبَل «بالسكاكر والورود». وكدليل على ذلك، استشهد مكية بردود الفعل العراقية على حرب الخليج؛ عندما هلَّل الناس من على أسطح المنازل حينما كانت قوات التحالف تُغير على النظام. لكن «مخلص» خفَّف من تفاؤل مكية بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستُستقبَل بشكل حسن؛ ولكن فقط إذا أمَّنت احتياجات الشعب العراقي خلال الشهرين الأوّلين. أما بعد ذلك، فمن «الممكن أن ترى مقديشو في بغداد».

بدا أن الرئيس بوش كان يشارك المعارضة افتراضها بأن الشعب العراقي سيرحِّب بتدخل عسكري أميركي، ولكنه كان قلقاً من الضرر الجانبي الناجم عن الحرب. فماذا لو تكبّد البلد أضراراً ضخمة من جراء الحملة العسكرية ضد قوات صدام؟ فأجاب الثلاثة بأن النظام هش وسيسقط بسرعة.

بعد ذلك، سأل الرئيس العراقيين عن خطط ما بعد الحرب، فتدخَّل تشيني في هذه النقطة؛ رغم أنه بالكاد نطق بكلمة قبل ذلك، وقال إن الولايات المتحدة ستكون «ناعمة في مرحلة ما بعد الحرب»، فسُرَّ العراقيون الثلاثة

بسماعهم ذلك.

لكنّ المجموعة اختلفت حول كيفية تشكيل حكومة ما بعد الحرب؛ حيث قال مخلص إنه يجب على الولايات المتحدة الانتظار إلى أن يُخلَع صدام، ومن ثم العمل مع العراقيين داخل البلد. في حين أصرَّ مكية ورند رحيم فرانكي؛ وهي ناشطة في حقوق الإنسان، على الرئيس لإنشاء حكومة مؤقتة في المنفى يمكنها الدخول لملء الفراغ.

عندها، أجاب الرئيس بطريقة غير واضحة، حيث وافق على أن احتمال ظهور الديمقراطية في العراق سيكون أكبر لو عاد عراقيو «الشتات»- الذين عاشوا في دول ديمقراطية غربية- إلى البلد. ولكنه أراد تجنُّب «الانطباع» بأن الولايات المتحدة تفرض زعيماً على العراقيين. حينئذ، أشار مكية إلى مساندة الولايات المتحدة لكرزاي في أفغانستان. ولكن، بدا أن الرئيس لم يجد التشبيه مناسباً.

لكنّ الرئيس كان أكثر وضوحاً في ما يتعلق بالمساعدة في إعادة البناء؛ حيث سألهم عما سيحتاج إليه الشعب العراقي، فأجاب المنفيون بأن إيصال المساعدات الإنسانية سيمثّل التحدي المباشر، ولكن قد يحتاج الجيش الأميركي إلى البقاء في العراق لمدة سنتين أو ثلاث سنوات لضمان الاستقرار، فقال لهم الرئيس مؤكّداً «نحن نخطط للأسوأ».

....

خرجتُ من اللقاء بانطباع مفاده أن الرئيس بوش لم يكن متأكداً مما سيفعله. إذ كان يريد العمل مع المعارضة العراقية، ولكنه لم يكن يرغب في فرض قادة العراق الجدد. ولهذا السبب، اتخذ الرئيس في الأسابيع التي تلت ذلك اللقاء قرارات هامة بخصوص بعض المسائل، ولكنه ترك مسائل أخرى معلَّقة.

فمن جهة، أوكِلت إلى البنتاغون رسمياً مسؤولية التخطيط لما بعد الاجتياح، كما كان رمسفيلد يأمل.

أنشأ وزير الدفاع مكتباً يُعنى بالتخطيط لما بعد الحرب تحت اسم «مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية (ORHA)»، وذلك كي يعمل كذراع مدنية للقيادة الأميركية الوسطى بغرض معالجة «التحديات الإنسانية والإدارية وإعادة البناء».

لم يكن من مهمات مكتب ORHA حكم العراق بعد إسقاط صدام، بل المساعدة على الانتقال إلى حكومة بقيادة عراقية. وإلى حين تشكيل الحكومة العراقية ستكون القيادة المركزية الوسطى تحت قيادة الجنرال تومي فرانكس مسؤولةً عن بسط الأمن وإقامة المؤسسات.

وفي الوقت نفسه، قرر الرئيس عدم الاعتراف بحكومة مؤقتة مؤلفة من قادة المعارضة العراقية قبل إسقاط صدام.

مع ذلك، بقيت هناك انقسامات هامة بين الوكالات حول مدى الدعم الذي ينبغي على الولايات المتحدة تقديمه لمجموعات المعارضة.

وفي أحد اجتماعات لجنة المدراء، قال تشيني- في إشارة إلى الانقسامات ما بين الوكالات حول الشلبي، وشخصيات معارضة أخرى- إنّ الإدارة كانت بحاجة لاتخاذ القرار بشأن أي من العراقيين في الخارج ستدعم. وبالمقابل، ألمح رمسفيلد إلى عدم اهتمامه بتفاصيل فصائل المعارضة، وذلك بقوله: «دعونا نقرر بشأن حكومة ما بعد الحرب في وقت لاحق». كان رمسفيلد يخشى من أننا إذا «أعطينا مفاتيح السيارة» بشكل متسرِّع لأناس تبيَّن لاحقاً أنهم فاسدون أو غير أكفّاء أو غير محبوبين من الشعب العراقي، فسنلحق الضرر بمصداقيّتنا.

أما أنا فكنت أرى أنه يتوجب علينا عدم احتلال العراق وحكمه لمدة طويلة من الزمن. ولكنني، في الوقت نفسه، كنت أعتقد أن المفاوضات حول تشكيل الحكومة المؤقتة ستكون صعبة وخلافية، وكنت أشك في إمكانية إتمامها قبل بدء العمليات القتالية. وبناء على ذلك، كان الطريق الأمثل بنظري هو النموذج الأفغاني؛ باستثناء أنه كان يتوجّب علينا عقد مثيل لمؤتمر بون داخل العراق بعد التحرير.

وبعد حوار مع المدراء حول العراق، طلبت رايس لقائي في مكتبها على انفراد. كانت المعارضة العراقية تعتزم استضافة مؤتمرها التالي، بعد مؤتمر لندن، في منطقة شمال العراق الخاضعة للحماية الأميركية، وكانت رايس قلقة من قدرة الحكومة الأميركية على تأمين الحماية الكافية؛ استناداً إلى بعض الأحداث من التاريخ القريب، مثل الهجوم الذي نفّذه صدام في الشمال عام 1996 والذي أدّى إلى طرد الأكراد من بعض المناطق، وتهديدات صدام للأكراد في خطاباته خلال عام 2001 بشن هجوم آخر إذا رفضوا التخلي عن علاقتهم مع «الأجانب». وبالإضافة إلى ذلك، عندما علم صدام أن المعارضة كانت تخطط للاجتماع في العراق، قطع إمدادات النفط عن كردستان لعدة أيام.

اقترحت رايس أن أحاول إقناع قادة المعارضة بعقد المؤتمر في قطر بدلاً من شمال العراق، فقلت لها إن الأمن شأن هام بدون شك، ولكنني وعدت العراقيين مسبقاً بأنني سوف أنضم إليهم في مدينة صلاح الدين العراقية. غير أنّ رايس أصرّت على رأيها، وطلبت مني إبلاغهم أن مشكلات أمنية جديدة قد طرأت، فجادلتها بالقول إن الاجتماع على أرض عراقية أمر فائق الأهمية بالنسبة لقادة المعارضة، لأنه سيمنح المنفيين الفرصة الأولى منذ سنوات للعودة إلى الوطن وإظهار التزامهم أمام الشعب العراقي. عندئذ، وافقت رايس.

الفصل الخامس عشر

التخطيط لعراق ما بعد الحرب

داخل العراق

أنقرة التركية وصلاح الدين العراقية، شباط 2002

حُدِّد موعد بدء مؤتمر المعارضة العراقية في 10 شباط. وكان من المقرر في الأساس أن أطير من أنقرا التركية إلى كردستان العراق برفقة الفريق الأمني التابع لوزارة الخارجية وستين عنصراً من القوات الخاصة الذين كان يُفترَض بهم أن يبقوا في العراق تحضيراً للغزو الوشيك.

ولكن، ما إن وصلنا إلى أنقرة حتى علقنا هناك لمدة أسبوع تقريباً. كنا نحضّر أنفسنا للمغادرة كل يوم، فإذا بنا نُبلَّغ بأن تركيا ترفض السماح لنا بالطيران إلى شمال العراق. وفي هذا الخصوص، كان هوشيار زيباري– الذي كان يتصل بي مرة واحدة على الأقل يومياً بالنيابة عن رئيسه مسعود بارزاني– يشعر بالريبة؛ فهل كان الأتراك يؤخّروننا حقاً أم كنا نستخدم هذا الأمر كذريعة لتجنب حضور اجتماع المعارضة؟

وبعد مدة أمضيناها في أنقرة بدت كما لو أنها دهر من الزمن، تلقّيت اتصالاً من هادلي قال فيه: «زال، جاء بلدك لنجدتك». إذ كانت رايس قد اتصلت برئيس الوزراء التركي عبد الله غول لتبلغه نيابة عن الرئيس بأنني كنت أنتظر في أنقرة منذ عدة أيام، وقد أكد غول لرايس أننا سنتلقى الإذن بالطيران إلى إربيل.

وبعد بضع ساعات، أقلعنا على متن طائرة C–130. لكنّ الجنرال كولبي برودووتر اتصل بعد أكثر من ساعة من الطيران لينقل لنا خبراً سيئاً. لقد ألغى الجيش

التركي أمر رئيس الوزراء ولم نعد نملك الإذن للطيران إلى الأجواء العراقية.

كنا أمام خيارين. فإما أن نهبط في قاعدة إنجرليك الجوية ونقضي الليلة هناك، ومن ثم ينقلنا الأتراك في اليوم التالي بواسطة حافلة إلى الحدود العراقية الكردية، ومن هناك ينقلنا الأكراد مسافة 300 ميل على امتداد خطوط مراقبة الجيش العراقي إلى صلاح الدين. وهذا يعني المرور بجانب الخط الفاصل بين قوات صدام والبشمركة الكردية. أما الخيار الثاني فهو العودة إلى الولايات المتحدة.

وقد ترك لي البيت الأبيض حرية اتخاذ القرار.

عقدنا جلسة نقاش سريعة في الجو. كان فريقي الأمني التابع لوزارة الخارجية يعارض بشدة سفرنا عبر البر إلى صلاح الدين، وذلك لأن المنطقة غير معروفة بالنسبة إليه، ولم يكن بمقدوره فعل الكثير في حال تعرّضنا لهجوم من قِبل قوات صدام.

أما أعضاء فريقي من الجيش، بمن فيهم القوات الخاصة ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، فكانوا يريدون المخاطرة والتوجه إلى شمال العراق بأية طريقة.

فكّرت في عواقب عدم الذهاب، وخاصةً بالنسبة للبارزاني وقادة المعارضة الذين كان يستضيفهم. إنّ عدم تواجدنا سيضرُّ بمصداقيتنا، وسيصعِّب عليّ التعامل مع المعارضة في ما بعد. لذا، قررت المضي قدماً، مع أنني كنت خائفاً.

وفي طريقنا إلى إنجرليك، طلب مني برودووتر أن أنظر من النافذة. كانت هناك طائرة مقاتلة تركية تطير بمحاذاتنا. وأبلغني بوجود طائرة ثانية على الجانب الآخر أيضاً؛ للتأكد من أننا ذاهبون إلى إنجرليك وليس إلى العراق.

فسألته: «هل يمكن أن يسقطونا إذا اعتقدوا أننا متوجهون إلى العراق؟».

فأجاب: «ربما».

جهّز الضباط الأتراك مهجعاً نظيفاً ومرتباً لنا في أنجرليك. ورغم أننا وصلنا في وقت متأخر جداً إلا أننا وجدنا المقهى مفتوحاً في الصباح التالي من أجل تقديم الفطور لنا. حثّني مدير المقهى على شرب عصير الشلغم (اللفت)

مؤكِّداً لي أنه سيقيني من الالتهاب الرئوي بفضل غناه بفيتامين سي، غير أنه لم يفلح في إقناعي.

ركبنا عدة حافلات وتوجّهنا نحو الحدود. وبينما كنت أنظر من النافذة، دُهشت من شدة فقر المنطَقة الجنوبية الشرقية من تركيا. كانت القمم الجميلة لجبال طوروس بادية من بعيد، أما على الأرض فلم أرَ إلا طرقاً خَرِبة ومزارع قاحلة وبيوتاً مهدمة وفلاحين متعبين ترك التعرُّض الطويل لعوامل الطقس آثاره على وجوههم؛ وهي مشاهد باتت مألوفة لي جداً بعد رؤيتها في أفغانستان. وأثناء مرورنا بجانب ساحة خردة خَرِبة جداً، قال لي برودووتر محاولاً تلطيف الجو بدعابة كئيبة: «كأنه مشهد من سانفورد وابنه [«*Snaford and Son*»، مسلسل كوميدي أميركي]».

كانت بانتظارنا على الحدود مجموعة استقبال كردية، وقافلة مؤلّفة من خمس وأربعين سيارة تويوتا لاند كروزر مستعدة لنقلنا إلى صلاح الدين. وكان المسير على الجانب العراقي من الحدود أكثر متعة إلى درجة كبيرة؛ لأن الطريق كان أكثر سلاسة والريف أجمل. كان الطريق الرئيس مصفوفاً من الجانبين بأشجار أرز باسقة وعريضة. سُرَّ زيباري لأنني أُعجبتُ بالمناظر الطبيعية وقارنتُها باستحسان مع المناطق التركية، فتحوَّل إلى مرشد سياحي متحمس، وأخذ يشرح لي عن كيفية نقل أشجار الأرز من لبنان إلى العراق في عهد فيصل الثاني، وذلك قبل الانقلاب عليه في ثورة 14 تموز 1958.

بيد أن الطريق الخلّاب كان مشوّهاً بمنظر وحدات عسكرية وصواريخ ودبابات عراقية على الجانب الآخر من خط العرض 36 حيث تنتهي منطقة الحظر الجوي. في بعض الأحيان، كنا قريبين جداً من الخطوط العراقية الأمامية، حيث كان بوسعي رؤية وجوه الجنود الواقفين فوق الدبابات. ولو أن صدّام أعطى الأمر بشن هجوم برّي، لكُنّا في موقف لا نُحسَد عليه.

علمتُ لاحقاً أن الرئيس بوش كان يسأل كل نصف ساعة عن آخر أخبار مجموعتنا. وكنت أيضاً على اتصال مع هادلي طوال مدة الرحلة. ولكن، لم

يكن الرئيس وحده من يشعر بالقلق؛ إذ كنا دائماً نسأل زيباري عن الوقت المتبقي لانتهاء رحلتنا، وكان في كل مرة يجيب بقوله: «ثلاثون دقيقة!».

وفي النهاية، صعدنا في طريق جبلي مرتفع متجهين إلى صلاح الدين. كان بارزاني وطالباني بانتظارنا للترحيب بنا، وكذلك طاقم مساعديهما المضياف والمتلهّف لرعاية «جيشنا الصغير» كما أسماه مسؤول تركي رفيع.

....

باعتباره الـمُضيف، أجَّل بارزاني المؤتمر لحين وصولنا. وفي الصباح التالي، أدلى بملاحظات ملزمة حول «توحيد عمل المعارضة العراقية»، غير أن ذهنه كان مشغولاً بوضوح بجارته الشمالية تركيا؛ حيث قال: «أي تدخل إقليمي في الشؤون الداخلية للعراق سوف يزعزع الاستقرار...»

كما حذّر الحكيم من «الهيمنة الأجنبية»، ورفض «الاستعمار»، وأكّد على أن «العراق قادر على إدارة نفسه بنفسه».

في حين قال الشلبي: «نحن أصدقاؤكم ولكننا لسنا عملاءكم ... لقد حاربنا صدام حسين قبل أن تعلموا به».

ونظراً للغموض الذي كان يشوب السياسة الأميركية، كان خطابي الافتتاحي هو الحدث المرتقَب في ذلك اليوم. بيد أنني كنت مضطراً للحفاظ على غموضه لعدم وجود أي توجيهات واضحة من واشنطن حتى في تلك المرحلة المتأخرة، لذا قلت: «إذا كان لا بد من العمل العسكري، فليس للولايات المتحدة أي رغبة بحكم العراق».

وفي مسألة اجتثاث حزب البعث، قلت إن «خلافنا مع صدام حسين ودائرته الداخلية». وكان التلميح يشير إلى أن الولايات المتحدة لن تدعم تطهيراً عميقاً لأعضاء حزب البعث. كما أكّدتُ أن الولايات المتحدة لن تُنصِّبَ ديكتاتوراً آخر. ودعوتُ أفراد الجيش العراقي للمساهمة في «تحرير» بلدهم.

ورغم أنني لم أكن قادراً على تقديم الكثير من التفاصيل، إلا أن كلماتي الأخيرة– «إن النجدة آتية»– نالت استحسان الكثيرين من بين الحضور. وقد

أخبرني نيجيرفان بارزاني– ابن أخ مسعود بارزاني– وهوشيار زيباري لاحقاً أن هذا التصريح جعل الكثيرين في المعارضة يصدّقون أخيراً، وللمرة الأولى، أن الولايات المتحدة جدية بشأن الإطاحة بصدام.

مع ذلك، كانت النقطةَ الجوهرية التي تريد المعارضة سماعها هي اعتراف الولايات المتحدة بحكومة مؤقتة آنذاك، أو بحكومة انتقالية بعد الغزو مباشرةً. بيد أنها لم تسمع أياً من ذلك.

وكان السبب يعود إلى أن البرلمان التركي كان يناقش ما إذا كان سيسمح للجنود الأميركيين بالدخول إلى العراق عبر الأراضي التركية أم لا. فإذا أعلنت المعارضة العراقية حكومة مؤقتة، فمن شبه المؤكد أن البرلمان التركي كان سيصوِّت ضد منح القوات الأميركية الإذن بالدخول.

وفي النهاية، امتنعت المعارضة عن إعلان حكومة مؤقتة، لكنّ البرلمان التركي صوّت بـ «لا» على أية حال.

وأخيراً، نجحنا في توحيد المنفيين العراقيين، إذ أصبحوا آنذاك ضدنا. إن احتمال فرض حكومة احتلال، بالإضافة إلى الغموض المحيط بخططنا لما بعد الحرب كانا يعيقان قدرتنا على ضم قادة المعارضة كشركاء في العملية الانتقالية الديمقراطية.

عدت من صلاح الدين إلى تركيا بفريق أصغر بكثير– أقل من عشرة أشخاص– وذلك لأن القوات الخاصة بقيت هناك كما كان مُخططاً. احتجزنا الأتراك عند الحدود لأكثر من ساعة، مطالبين بغضب بمعرفة ما حلّ بزملائنا من القوات الخاصة. فقلنا إنهم لم ينهوا عملهم بعد، وهذا كان صحيحاً؛ لأنهم كانوا جزءاً من الفريق المتقدم الخاص بالمرحلة الأولى من الغزو الوشيك. وبعد العديد من الاتصالات الهاتفية، سُمح لنا بدخول تركيا مرة أخرى.

....

في النصف الأول من العام 2003، عقدتُ سلسلة محادثات مع دبلوماسيين إيرانيين لمناقشة مستقبل العراق. وقد رافقني رايان كروكر من وزارة الخارجية.

كان ظريف- سفير إيران في الأمم المتحدة في ذلك الحين- يرأس الجانب الإيراني الذي كان دائماً مضيافاً إلى أبعد الحدود، وخصوصاً عندما كانوا يستضيفوننا على الغداء.

تفاجأتُ لأن الرئيس ولجنة المدراء لم يدققوا في توجيهاتي الخاصة بالاجتماع؛ رغم الطبيعة الحساسة للنقاشات.

وفي الاجتماعين اللذين عقدناهما قبل الحرب، أخبرتُ ظريف أن الولايات المتحدة تنوي إسقاط نظام صدام، وإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتأسيس حكومة ديمقراطية تكون على سلام مع جيرانها. لم تُناقَش النقطة الهامة هنا، وهي أن الولايات المتحدة لم تكن تملك أي خطط لتوسيع الحرب إلى داخل إيران؛ بعكس الاتهامات العلنية من قبل القائد الأعلى آية الله خامنئي.

وقلتُ له إننا نتوقع تعاوناً من إيران في مجالات محددة في حال تدخَّلت الولايات المتحدة في العراق. كنا نريد التزاماً من إيران بعدم إطلاق النار على الطائرات الأميركية إذا حلّقت عن غير قصد فوق الأراضي الإيرانية، فوافق ظريف على ذلك.

وكنّا نأمل أيضاً أن تحثّ إيران الشيعة العراقيين على المشاركة البنّاءة في إنشاء حكومة جديدة في العراق، فردّ ظريف بأن إيران تعارض بشدة أي احتلال أميركي، وتريد تشكيل حكومة عراقية في المنفي بأسرع وقت ممكن. كما أشار إلى ضرورة إعادة بناء الأجهزة الأمنية العراقية من الأساس لعدم إمكانية إصلاحها. وكان يؤيد إجراء عملية اجتثاث عميقة لحزب البعث. لاحظتُ أن النقاط التي ذكرها ظريف كانت منسجمة مع الحجج التي كان يقدّمها الحكيم وقادة آخرون مقرَّبون من إيران في المعارضة العراقية.

ناقشنا أيضاً رد فعل العراقيين على الغزو الأميركي. وبحسب وجهة النظر الإيرانية، لم يكن هناك شك في أن صدام سيستخدم أسلحة الدمار الشامل؛ مع أن الإيرانيين كانوا مخطئين في هذا الصدد. إلا أنني أتمنى- عند التفكير في الأمر الآن- لو أنني أخذت تحذيرات ظريف بخصوص عدم الاستقرار الذي

سيحلّ في العراق في فترة ما بعد الحرب بجدية أكبر.

ركّز اجتماعنا الأخير في أيار على الإرهاب. وفيه طالب ظريف بأن تُسلِّم الولايات المتحدة قيادة مجاهدي خلق؛ وهي مجموعة إيرانية معارضة كانت تتخذ من العراق مركزاً لها، فأخبرتُه أن الولايات المتحدة ستنزع سلاح مجاهدي خلق، ولكنها لن تُسلّمهم إلى إيران، مذكّراً إياه بأن إيران كانت آنذاك تأوي قادة من القاعدة، ومن ضمنهم ابن أسامة بن لادن.

لم يكن الإيرانيون صريحين، ولكنهم في لحظة ما بدوا وكأنهم كانوا يودّون إجراء مبادلة مباشرة– قادة مجاهدي خلق مقابل نُشطاء القاعدة– رغم أن إدارة بوش لم تكن مستعدة لذلك.

بعد تسعة أيام من اجتماعنا، انفجرت شاحنة مفخخة بمجمع سكني في الرياض، وقتلت ثمانية أميركيين. وعندما رُبِطت الاعتداءات بتنظيم القاعدة في إيران، قرر المدراء قطع قناة اتصالي مع الإيرانيين.

....

قُبيل غزو العراق تصاعدت الأزمة الدبلوماسية مع تركيا مجدداً. إذ كانت تركيا في ذلك الوقت تطالب بالحق في إرسال قواتها إلى داخل العراق؛ خشية استغلال الأكراد العراقيين للحرب وإعلانهم الاستقلال؛ الأمر الذي قد يحفِّز السكان الأكراد الهائجين في تركيا على الحذو حذوهم. وكانت أنقرة تخشى أيضاً من أن تولّد الحرب فيضاناً من اللاجئين إلى تركيا، كما حصل أثناء حرب الخليج وبعدها، فضلاً عن إمكانية أن يدخل الانفصاليون الأكراد العنيفون، والمتمركزون في جبال قنديل في كردستان العراق، إلى تركيا متنكرين على شكل لاجئين.

وفي صلاح الدين، ناقشتُ وبارزاني في اجتماع خاص عُقد في غرفة الاجتماعات المكسوة بالألواح الخشبية في مضافته خططَ الولايات المتحدة بشأن دخول قوات تركية إلى كردستان كجزء من قوات التحالف. ففاجأني بقوله الجازم إن ذلك خطأ فادح، متوقّعاً حدوث «حرب ضمن الحرب»؛ لأن

الأتراك سيدخلون العراق ليس من أجل تحرير العراق من صدام، وإنما لينزعوا سلاح القوات الكردية ويفككوا ما بناه الأكراد في شمال العراق.

وقال بارزاني إن الأكراد يمكنهم أن يتحمَّلوا تواجداً عسكرياً تركياً قليلاً على الأراضي الكردية كي تتأكد تركيا بنفسها أن الأكراد العراقيين لا يساعدون الانفصاليين الأكراد. أما بالنسبة إلى مسألة دخول الجيش التركي الأراضي الكردية كجزء من قوات التحالف، فكان بارزاني صريحاً تماماً، حيث قال دون أي مواربة: «سوف نقاتلهم».

وأنا بدوري نقلتُ تحذير بارزاني إلى واشنطن.

كنت في مطار هيثرو في طريق عودتي إلى واشنطن من مؤتمر صلاح الدين عندما تلقيتُ اتصالاً من هادلي وأرميتاج سألاني فيه إن كان بوسعي العودة إلى أنقرة للتأكد من أن الأتراك لم يرسلوا قوات إلى داخل العراق.

فقلتُ لهما محتجّاً: «لم أوضِّب ما يكفي من الملابس». غير أن اعتراضي كان بلا جدوى.

تحولّتْ رحلتي إلى تركيا إلى ماراثون دام أسبوعين. وكنت قد قررتُ أن محاورة الأتراك حول السبب الحقيقي الذي يكمن وراء إرسالهم قواتهم إلى العراق كانت الطريقة المثلى للتعامل معهم. فما هي أهدافهم البعيدة؟ وكيف يمكن أن نحققها من دون استخدام القوات التركية؟

وافقت تركيا على اجتماع ثلاثي مع الولايات المتحدة والأكراد العراقيين ممثلين بطالباني ونيجيرفان بارزاني. كما اتفقنا على تشكيل خلية مشتركة يتشارك فيها الممثلون من كل الأطراف المعلومات الاستخبارية حول المجموعة الانفصالية الكردية، بي كي كي (حزب العمال الكردستاني)، ويتناقشون حول كيفية الرد على الحوادث التي تحصل قرب الحدود.

أتاحت لي فرصة وجودي في أنقرة الالتقاءَ بشكل فردي مع قادة المعارضة العراقية.

أخبرتهم أن إدارة بوش كانت لا تزال تقيّم الخطط، ولكن تصوُّرنا الأولي

كان يوصي بتأليف مجلس من استشاريين عراقيين يساعد التحالفَ على إعادة البناء وإدارة شؤون ما بعد الحرب. لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لنقل السلطات التشريعية والتنفيذية إلى الهيئة الاستشارية في المرحلة الأولى، ولكن الطريق إلى السيادة العراقية الكاملة كان سيبدأ بانتخابات محلية وبلدية ومناطقية خلال فترة سنة؛ إذا كانت الأوضاع مثالية.

كان هذا الأمر سيمنح الأمم المتحدة الوقتَ لإجراء إحصاء سكاني صحيح، كما سيمنح المجلس الاستشاريَّ الوقتَ لتنظيم مؤتمر دستوري يقرّر طبيعة الحكومة العراقية الجديدة بدقة. وفي غضون ذلك، كان المجتمع المدني العراقي بحاجة لتنظيم نفسه بشكل سريع من أجل تسهيل إجراء عملية انتقالية سلمية.

ذكّرنا الحكيم الذي كان عدائياً جداً، بأن الولايات المتحدة شكّلت في أفغانستان على الفور حكومة أفغانية مستقلة بقيادة مسؤولين من المعارضة الأفغانية، فلماذا لم تكن راغبة بفعل الأمر ذاته في العراق؟

في الواقع، كان هذا السؤال حاضراً في الأذهان لدى جميع فصائل المعارضة، حيث إن الشلبي رفض حتى دعوتي للقائه في تركيا حين علم أن الولايات المتحدة قررت عدم دعم نقل السيادة للعراق بشكل فوري.

حاولتُ أن أشرح له أن الولايات المتحدة قد نشرت فقط قواتٍ خاصة وعدداً قليلاً من الجنود في أفغانستان من أجل إسقاط طالبان، أما في العراق فكانت ستغزو البلد بقوات كبيرة، وستأخذ على عاتقها القيام بمهمة أكثر تدخليةً.

واصل الحكيم انتقاده الحاد للسياسة الأميركية. وفي مؤتمر لندن، عارض العراقيون بالإجماع فكرة تشكيل حكومة احتلال أميركي. حينئذ، دعا الحكيم المعارضةَ العراقية للمبادرة في تحرير العراق وتشكيل حكومة جديدة، وقال إن قادة المعارضة سيكونون مستعدين للإعلان عن حكومة مؤقتة في الأسابيع التالية؛ محذِّراً الولايات المتحدة من مواجهة مشاكل في تأمين البلد في حال أصرّت إدارة بوش على استبعاد المعارضة العراقية.

الفصل السادس عشر

العراق: من التحرير إلى الاحتلال

واشنطن العاصمة وبغداد، آذار-أيار 2003

كنتُ في أنقرة في 20 آذار عندما بدأ الاجتياح. ونظراً إلى كوني المسؤول عن التعامل مع المعارضة العراقية في المرحلة الانتقالية لما بعد صدام، كنت أعتقد بشدة بوجوب نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة بأسرع وقت ممكن. بيد أن كبار صنّاع السياسة في واشنطن كانوا منقسمين حيال هذه المسألة؛ فبعضهم كان يريد من الولايات المتحدة أن تحكم العراق كقوة احتلال لمدة طويلة من الزمن، وبعضهم الآخر كان يسعى لتسليم السلطة لحكومة عراقية انتقالية أو مؤقتة على الفور، في حين أن فريقاً ثالثاً كان يدفع باتجاه مزيج من المقاربتين السابقتين؛ بمعنى نوع من إدارة أميركية-عراقية مشتركة تستلم زمام السلطة في البداية، وبعد ذلك إما تنقل المسؤولية بشكل تدريجي إلى القادة العراقيين أو تبقى في الحكم إلى أن يصبح بالإمكان إجراء انتخابات.

لكنني، رغم هذا الجدل، كنت أرى أن التوجيهات المعطاة لي واضحة؛ وهي أنني كنتُ موكَلاً بتنظيم عملية تُمكّن كلّاً من المعارضة الخارجية وقادة الداخل من تشكيل حكومة انتقالية بأسرع وقت ممكن. بكلمات أخرى، كانت مهمتي تتمثَّل في «تنظيم مؤتمر بون في بغداد». وخلال تقدُّم قوات التحالف نحو بغداد، كنا بحاجة لتحديد توازن التمثيل بين قادة الخارج والداخل، واختيار قادة الداخل، كما كنا بحاجة إلى خطة لعقد مؤتمر لاختيار حكومة مؤقتة. كنت أعتقد أننا قادرون على تشكيل مجالس محافظاتية تتألف من قادة محليين من أجل اختيار ممثلين داخليين، وإيجاد صيغة مناسبة لتوزيع التمثيل

حسب المحافظات وبين قادة الداخل والخارج.

وبالإضافة إلى ذلك، بدا لي أنني كنت أملك توجيهاً واضحاً حول قضيتيْن هامتيْن تتصلان بمرحلة ما بعد الحرب. أولاً، إصلاح القوات الأمنية العراقية- بما في ذلك الجيش- وليسَ حلّها، وهذا يعني أننا لم نكن مضطرين لإعادة بناء هذه المؤسسات من الصفر. ثانياً، يجب أن تركز عملية اجتثاث حزب البعث على القيادة العليا المتورطة في جرائم صدام، ولا ينبغي لها استهداف المستوى الأدنى من أعضاء الحزب الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء.

وبحسب فهمي، كان الهدف الإجمالي هو تحرير العراق دون تدمير مؤسسات البلد. الأمر الذي سيمكّن من إجراء عملية تخفيض سريع لقوات التحالف.

وبالنظر إلى الأمر الآن، أرى أن عناصر هامة من خطط ما بعد الحرب قد نجحت. أما بالنسبة إلى وقت نقل السلطة إلى العراقيين وكيفية القيام بذلك فقد بقيا من دون حل.

....

بقيتُ في أنقرة خلال الأيام الأولى من الحرب، وكنت لا أزال أتوسَّط بين تركيا والأكراد. وفي منتصف ليلة 23 آذار، تلقيتُ اتصالاً طارئاً من نائب قائد القيادة الوسطى، جون أبي زيد، أبلغني فيه أن العراقيين كانوا يقاتلون بشراسة أكبر من المتوقع، وكانوا يرفضون الاستسلام، وأن الولايات المتحدة تخسر جنوداً. ثم قال إنه من الضروري أن أجمع مجموعات المعارضة العراقية في ميناء أم قصر، جنوب البلد- والذي كان قد حُرِّر مسبقاً- وأشكِّل حكومة مؤقتة. كان جون أبي زيد يعتقد أن الجنود العراقيين قد يكونون أكثر استعداداً للاستسلام لسلطة عراقية من استعدادهم للاستسلام للولايات المتحدة.

ولما شرعتُ في شرح التحديات السياسية واللوجستية لأبي زيد، ردَّ قائلاً: «هذه تفاصيل لعينة. الأمر يتعلق بأرواح أميركيين. لقد اتخذ الرئيس القرار مسبقاً».

شعرت بالاستغراب لأنني لم أسمع أي شيء من رايس بخصوص هذا الأمر. فهل غيّر الرئيس رأيه حقاً بشأن الحكومة المؤقتة؟ وهكذا، بدأت بالتخطيط لاجتماع أم قصر بشكل محموم.

غير أن جيش صدام تقهقر خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، وتراجع معه اهتمام واشنطن بتشكيل حكومة مؤقتة.

....

ومع إلغاء اجتماع أم قصر، توجهتُ إلى شمال العراق لإجراء جولة أخرى من المحادثات مع المعارضة. ولكنني اضطررت للذهاب من تركيا إلى رومانيا قبل التوجه إلى العراق؛ لأن الحكومة التركية لم تسمح برحلة مباشرة إلى العراق. حامت طائرة C–130، المصممة للهبوط في مدارج طيران غير محسَّنة، لمدة ساعة للتأكد من هبوطنا بسلام في السليمانية. ثم وجَّهتنا القوات الخاصة نحو طريق رئيس مُعلَّم بإشارات لم يكن بالإمكان رؤيتها إلا بواسطة أجهزة الرؤية الليلية. واستعداداً للهبوط، أطفأ الطيار جميع الأضواء، وهبط بنا بشكل لولبي حاد. وبعد مرور بعض الوقت، أصبح من الصعب تمييز الاتجاه الأعلى من الأسفل. وفجأةً، أعاد الربّان الطائرةَ إلى وضع الطيران الطبيعي، وسمعنا صوت عجلات الطائرة وهي تلامس الأرض.

كان برهم صالح، رئيس وزراء كردستان آنذاك في المنطقة التي كان حزب العمال الكردستاني يسيطر عليها، في استقبالي حين ترجّلتُ من الطائرة. وكانت ملامح الصدمة تبدو عليه لأنه كان يقف مع مجموعة من القوات الخاصة في الظلام الدامس على طريق مهجور فإذا بطائرة سوداء ضخمة تظهر من العدم وتتوقف أمامهم مباشرةً.

وفي طريقنا إلى منزل صالح حيث كنت سأقيم، وعد ببناء «مطار داليس السليمانية»، وقد وفى بوعده لاحقاً.

للأسف، كنت أحمل خبراً سيئاً للأكراد؛ وهو أن السياسة الأميركية كانت لا تزال متقلبة. أبلغني بارزاني وطالباني بأن المعارضة العراقية كانت تريد

الاعتراف بما كنا ندعوه «السلطة العراقية المؤقتة» (IIA) على أنها «الحكومة». لم يكن الأكراد راغبين باستعمال مجلس قيادة المعارضة كواسطة لتشكيل السلطة العراقية المؤقتة، وذلك لأن المجلس- بحسب طالباني- كان سيملأ الحكومة الانتقالية بعدد كبير جداً من الإسلاميين. واقترحا بدلاً من ذلك عقد مؤتمر في بغداد يتولى تشكيل السلطة المؤقتة. كما أشارا إلى ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دوراً كي لا «تتحمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الملامة الحتمية وحدهما»؛ بحسب تعبير صالح. وكان هذا ينسجم مع وجهة نظري.

التقيتُ الشلبي أيضاً. وبعد لقاء قصير على انفراد، عرّفني على عدد من الضباط العراقيين السابقين الذين انضموا إلى المؤتمر الوطني العراقي، مدّعياً أنه يملك جيشاً مؤلفاً من 4,000 عنصر تابع للمؤتمر الوطني العراقي مستعداً لمحاربة الجيش العراقي من الشمال بدعم من الولايات المتحدة. بيد أن واشنطن لم تكن متحمسة لقبول هذا العرض. وكان هذا خطأ برأيي، نظراً للتحديات الهائلة التي كانت تنتظرنا في المرحلة الانتقالية التي تلي الإطاحة بصدام.

....

في الأيام الأولى من شهر نيسان، أبلغ الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير والمدراء الصحافةَ مراراً بأن الولايات المتحدة ستنقل السلطة إلى العراقيين في أسرع وقت ممكن. وفي اليوم الذي سقطت فيه بغداد، أعلن باول للصحافة بأنني سأكون المسؤول الرئيس عن تشكيل الحكومة. كنت في كابول عندما شاهدت تغطية السي إن إن للقوات الأميركية وهي تُسقط تمثال صدام في ساحة الفردوس، فأشرت في مؤتمر صحفي إلى أفغانستان كنموذج لإمكانية الانتقال بسرعة إلى حكومة ذات سيادة في العراق.

قرّر البنتاغون عقد مؤتمر في مدينة الناصرية الجنوبية في منتصف نيسان. إذ كانت الولايات المتحدة قد تلقّت دعماً كبيراً في المنطقة، وبذلك كانت

تملك الفرصة لدمج قادة المجموعات العراقية الداخلية في العملية. وأنا بدوري وجدت في هذا الأمر فرصة جيدة لبدء حوار مع القادة العراقيين في الداخل.

في الدوحة، اتصلت بجاي غارنر الذي كان قد وصل من أجل قيادة مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية على الأرض في العراق. وفي تلك المرحلة، كان غارنر يتوقع على الأقل نقلاً جزئياً للسيادة إلى العراقيين خلال 90 إلى 120 يوماً. وبطلب من باول، انضم إلينا أيضاً نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى رايان كروكر. لقد عملتُ وكروكر معاً بشكل مثمر أولاً في أفغانستان، حيث كان قائماً بالأعمال هناك، وبعد ذلك أثناء المحادثات مع الإيرانيين في الفترة التي سبقت الحرب.

عُقد مؤتمر الناصرية في 15 نيسان في ظل برجٍ ضخم يعود تاريخه إلى 4,000 عام مضت. كان صدام قد أعاد بناء واجهته في خضم الحرب العراقية الإيرانية ليجعله أكثر مهابةً، ولكنه بات مغربلاً بثقوب الرصاص من جراء حرب الخليج.

افتتح غارنر المؤتمر، ثم سلّمني دفّة الاجتماع. عندها، شرحت للحضور السياسة الأميركية، وقلت إن السلطة العراقية المؤقتة ستُشكّل في أسرع وقت ممكن، وستحكُم بشكل مؤقت إلى أن يصبح بالإمكان إجراء انتخابات تُفضي إلى تأليف حكومة ديمقراطية. وقلتُ للمجتمعين أيضاً: «هذا الأسبوع هو بداية الطريق نحو الديمقراطية في العراق، واجتماعنا هنا في الناصرية بحضور ممثلين عن الشعب العراقي هو الأول في سلسلة مشاورات مع العراقيين في أجزاء مختلفة من البلد. لكنّ اختيار حكومة للعراق لن يتم في أي من هذه الاجتماعات». ثم أضفت بأن هذه العملية بالإجمال ستقود إلى إنشاء سلطة مؤقتة.

كان الممثلون الذين يشكّل الشيعة غالبيتهم في حالة ترقّب، وكانوا أقل ميلاً لانتقاد الولايات المتحدة من نظائرهم الشيعة في المعارضة الخارجية. حاولتُ بطرائق شتى تقييم مخاوفهم، ووزّعتُ الممثلين على عدة طاولات،

وطلبتُ من الأفراد الجالسين إلى كل طاولة اختيار ممثل عنهم. وكانت قضايا الأمن والخدمات والاقتصاد والصحة على رأس اهتماماتهم.

وفي نهاية المؤتمر، صادق المشاركون على بيان من ثلاثة عشر بنداً يدعو إلى دولة فدرالية ديمقراطية تستند إلى حكم القانون واحترام التنوع وحقوق المرأة.

....

من الناصرية توجَّهتُ إلى بغداد لتنظيم المؤتمر التالي للعراقيين، والذي كان من المقرر انعقاده في 28 نيسان. كانت بغداد أكثر أماناً مما توقعت، وكانت أعمال النهب التي حدثت بعد إسقاط نظام صدام مباشرةً قد انحسرت؛ فتجولتُ في عصر أحد الأيام في جزء من المدينة سيُعرَف لاحقاً باسم المنطقة الخضراء، وتحدّثت مع بعض العراقيين في الشارع، واشتريت مثلجات من متجر صغير.

لم تكن الأبنية متضررة إلى درجة كبيرة، ولكن الخدمات العامة كانت في حالة من الفوضى. إذ كان التيار الكهربائي يأتي لفترة وجيزة فقط، ومياه الصرف الصحي تطفو في شوارع كثيرة، والنفايات مكوّمة في كل مكان.

وبينما كنت أنظر حولي، تساءلتُ عما إذا كان بإمكاننا تحمُّل مسؤولية إصلاح المشاكل العملية الكثيرة التي كانت تواجه العراق؛ حتى لو أردنا ذلك. فلا شك في أن العراقيين كانوا يعرفون أنظمتهم الكهربائية والمائية وشبكات الصرف الصحي أكثر منا.

أصبحتُ أكثر اقتناعاً بأننا بحاجة لحكومة عراقية تستلم زمام الأمور في أسرع وقت ممكن. كنا بحاجة إلى كرزاي عراقي في سدّة المسؤولية، أي إلى شخص يرجع إليه العراقيون لحل مشاكلهم، فيما نكون نحن خلف الكواليس، نساعد على إنجاز الأمور ولكن بدون تحمّل عبء إدارة الحكومة العراقية.

وبدا لي أن المدراء كانوا موافقين على ذلك، حيث قرروا أن الولايات المتحدة ستبدأ بعملية تشكيل سلطة مؤقتة بحلول نهاية أيار.

بشكل عام، كنت متفائلاً. لكنّ مؤتمر بغداد الذي عُقد في مبنىً حكومي

عصري ضمن المنطقة الخضراء جعلني أتردد. فقد كان الاجتماع صاخباً، ومشحوناً بانفعالات غاضبة وانتقادات لاذعة ضد الولايات المتحدة؛ لإخفاقها في بسط الأمن وتقديم الخدمات للشعب العراقي. حيث قال أحدهم: «لماذا أسقطتم النظام القائم ما دمتم لا تملكون خطة لاستبداله بشيء أفضل؟». كما أبدى المشاركون قلقهم من ملء الفراغ بواسطة وكلاء إيران.

وفي إحدى اللحظات، كادت الفوضى تعمّ المؤتمر لولا تدخُل الإسلامي المعتدل إياد جمال الدين وإنقاذه الموقف؛ حيث وقف وألقى خطبةً بليغةً عن جرائم صدام، وحجم المعاناة التي تكبّدها الشعب العراقي، رافضاً أي نوع من الحنين إلى زمن صدام. وهنا هدأ الجو، ووقف بعض الممثلين للتعبير عن الامتنان لتحريرهم.

شعرتُ حينها بأن فرصة الولايات المتحدة لتوطيد الأمن والتقدم بالعملية السياسية كانت تضيق.

....

وبعد فترة وجيزة من مؤتمر بغداد، أبلغني غارنر بأن السفير بول بريمر سيحل محله. كنت أعرف أن تعيين غارنر كان مؤقتاً، ولكنني ارتبكت عندما قال غارنر إن بريمر سيأتي كمبعوث رئاسي؛ وهو اللقب نفسه الذي كنت أحمله. ونصحني بالمواظبة على العملية السياسية التي كنتُ أعمل على تحقيقها.

وبما أنني كنت بعيداً عن واشنطن منذ مدة طويلة، كنت أملك فكرة جزئية فقط عن الجدل الدائر هناك. لكنَ حادثةً وقعت قبل وقت قصير من مغادرتي بغداد أعطتني أول إشارة حول درجة السوء الذي آلت إليه الأمور. كنا أنا وكروكر نعمل بشكل جيد معاً، بدون أي توترات بين الوكالات. في الواقع، لقد حثثتُ كروكر في عدة مناسبات على لعب دورٍ مبادرٍ أكثر في التحاور مع العراقيين، ولكنه كان يرى أنه من الأفضل للولايات المتحدة التحدث بصوت واحد.

كانت مهمة تنظيم حكومة مؤقتة بعد مؤتمر بغداد صعبةً جداً. وقد أدرك

كروكر أننا بحاجة إلى المزيد من الوسائل المساعِدة على الأرض- أجهزة اتصال، طاقم مساعدين، سيارات مؤمّنة، وسوى ذلك- فاقترح عليّ أن أطلب من وزارة الخارجية العمل على إرسال هذه الأشياء إلى بغداد في أسرع وقت ممكن.

عندها، أرسلتُ برقية عاجلة، واعتبرت ذلك طلباً بيروقراطياً روتينياً، ولكنني صُدمتُ عندما تلقيتُ اتصالاً غاضباً من ولفوويتز. إذ كان على ما يبدو مُقتنعاً بأنني كنت مخدوعاً من قبل وزارة الخارجية التي كانت- حسب ظنِّه- تسعى لتقليص سلطة البنتاغون عبر إنشاء سفارة. لكنّ هذه الفكرة لم تكن قد خطرت في بالي على الإطلاق.

فقلت له: «بول، ألا نعمل لصالح الحكومة نفسها؟ هل سيقدِّم البنتاغون كل هذه الإمكانيات التي نحتاج إليها؟! هذا إذا كان بإمكان وزارة الدفاع توفير هذه الموارد! ولكن، إن لم تكونوا ستفعلون ذلك، فلمَ لا نستفيد من الوسائل التي يمكن أن تُقدّمها وزارة الخارجية؟».

لا أذكر أننا أجرينا حواراً بهذا القدر من التوتر طوال فترة صداقتنا الطويلة.

وعندما أخبرت كروكر بما جرى تفاجأ أيضاً، واعتذر لأنه أوقعني في مشكلة.

....

عندما عدتُ إلى واشنطن، كنتُ أتوقع الرجوع إلى بغداد بسرعة من أجل متابعة تشكيل السلطة المؤقتة. وحين وصلت، وجدت أن الرئيس بوش كان قلقاً جداً مما يجري في العراق، وبشكل خاص من حالة الأمن والخدمات في بغداد. وعندما سألني عن انطباعاتي، أكَّدتُ له أنها مشاكل حقيقية، وأخبرته عن مشكلة مياه الصرف الصحي في الشوارع ونقص الطاقة الناتجيْن، جزئياً، عن العمليات العسكرية الأميركية.

وأنا الآن أشعر بالندم لأنني لم أُزوّد الرئيس بالمزيد من التفاصيل حول الوضع هناك. لم أكن أُدرك هذا في ذلك الحين، ولكن، ربما ساهم تقريري-

عند التفكير في الأمر الآن- في الانطباع الذي تولَّد لديه بأن غارنر لم يكن يقوم بمهامّه كما ينبغي.

لا يمكن أن يُتوقَّع من فريق غارنر الصغير الذي جُمِع قبل بضعة أسابيع فقط أن يفرض القانون والنظام؛ فتلك كانت مسؤولية قوات التحالف العسكرية. وفي رأيي، كان التحالف ببساطة غير مستعد للعمل كحكومة عند سقوط بغداد. وقد كان غارنر يبذل جهوداً جبارة في ظرف بالغ الصعوبة.

أظن أن عدم ثقة الرئيس بغارنر جعلته يشك في الخطة الانتقالية الأوسع التي كنا نعمل على تنفيذها.

مع ذلك، كانت لدي في ذلك الوقت كل الأسباب التي تدفعني للاعتقاد بأن خطة الانتقال السريع للحكم العراقي كانت جاهزة. فقد وافق المدراء على خطة لإرسال مبعوثَين؛ بريمر ليرأس سلطة التحالف المؤقتة التي كانت ستستلم مهامّ مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية، وأنا لأعمل مع العراقيين من أجل المساعدة على تشكيل الحكومة. وكنت أرى أنها مقاربة سليمة لأنها ستسمح لي بالتركيز على الانتقال السياسي، بينما ستقوم سلطة التحالف المؤقتة بإدارة الخدمات. وبالموافقة على هذه الخطة، كان المدراء يعيدون تأكيد دعمهم لعملية نقل السيادة إلى سلطة عراقية مؤقتة.

بيد أن الأحداث أخذت مجرىً آخر.

في 6 أيار، بعد غداء خاص بين الرئيس وبريمر، أعلن البيت الأبيض أن بريمر سيذهب وحده إلى بغداد. لقد تفاجأت، ولكنني لم أكن الوحيد، فقد اتصل بي باول ليسألني بقلق عما حدث، وكذلك الأمر بالنسبة لرايس التي عبّرت عن دهشتها وانزعاجها من الأمر. كنت مصدوماً لأن قائدَيْن رئيسيَّيْن كانا- مثلي تماماً- غير مطّلعيْن على القرار.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، طلب مني ولفوويتز المجيء إلى مكتبه في البنتاغون لمقابلة بريمر. شعرتُ بدرجة من العدائية في الغرفة؛ الأمر الذي فاجأني لأنني كنت أعرفهما منذ سنوات طويلة. وبعد حوار قصير، طلب مني

بريمر المجيء إلى بغداد من أجل تسليم «عراقييك» إليه.

قلتُ له إنني سأتشاور مع رايس ثم سأعود إليه، فقال إنه سيغادر إلى العراق في وقت قريب، ثم أضاف قائلاً لي إنني بعد أن كنت أقسّم وقتي بين العراق وأفغانستان خلال الأشهر الماضية، سأصبح الآن قادراً على التركيز بشكل كامل على أفغانستان.

عندما التقيتُ الرئيس بوش لفترة وجيزة في وقت لاحق من ذلك اليوم، قال لي إن قرار إعطاء المهمة بأكملها إلى بريمر لم تكن له أي علاقة بي، وإنه كان يريد أن تستلم وزارة الدفاع زمام القيادة.

يروي بريمر في مذكّراته أنه أقنع الرئيس بوش خلال لقاء منفرد معه بأن يضع مبعوثاً واحداً فقط على الأرض، وأن العراقيين لم يكونوا مستعدين للحكم بأنفسهم. وفي حال كانت روايته صحيحة، فهذا يعني أن الرئيس بوش قد غيَّر في تلك اللحظة بالذات، وبدون استشارة المدراء، قرارَه السابق المتعلق بتشكيل سلطة عراقية مؤقتة.

كانت لدي مخاوف عميقة بشأن هذا التحول الكبير في مسار الأحداث، وقد تعزَّزت تلك المخاوف عندما انحرفت سياسة الولايات المتحدة بعيداً عن خطة نقل السيادة إلى العراقيين.

فبعد وصوله إلى بغداد، أبلغ بريمر القادة العراقيين بأن الخطة الأصلية قد أُلغيتْ، وأن الولايات المتحدة لم تعد تؤيِّد تأسيس حكومة عراقية انتقالية بشكل سريع، وأن السياسة الجديدة تقضي بأن يدير بريمر العراق لمدة غير محددة؛ إلى أن يصبح العراقيون «جاهزين» للحكم الذاتي. وعلاوة على ذلك، قال بريمر للعراقيين إنه كان يملك زمام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في البلد، وإنه بوسع القادة العراقيين تقديم النصيحة له، ولكنه ليس مُلزَماً بالعمل بها.

صُعِق القادة العراقيون لدى سماعهم ذلك. إذ كنّا قد وعدْناهم بإعادة السيادة إلى بلدهم بسرعة، وعدم إيفائنا بهذا الوعد كان سيثير الشكوك في

دوافعنا في ما يتعلق بالتدخل في العراق. لقد خشيتُ من إثارة عداء بعض القادة الرئيسين والمجتمعات الرئيسة، ومن عرقلة المفاوضات الحساسة التي كانت تجري بين المجموعات العراقية.

كنتُ حزيناً وغاضباً من قرار التخلي عن عملية الانتقال السياسي، ولكن لم تكن لذلك علاقة بدوري الشخصي؛ رغم أنني طوّرت علاقة ودية مع نظرائي العراقيين. بل كنت قلقاً بشأن عواقب أي احتلال غير محدد المدة، ومدعوم بعدد قليل فقط من القوات الأميركية.

وعند التفكير في الأمر الآن، يبدو لي أن المدراء قد انسحبوا من الإشراف المباشر على السياسة العراقية بعد الغداء الخاص بين الرئيس وبريمر. لقد صدّقوا على ما يبدو أن الرئيس قد منح مبعوثه الجديد الحرية الكاملة لإدارة العراق، ووجدوا أن مهمتهم الجديدة كانت تتطلّب منهم مساندة- وليس الإشراف على، أو مساءلة- أفعال بريمر. أخبرني هادلي لاحقاً أنه توقف عن عقد اجتماعات لجنة المندوبين بخصوص العراق لأن جميع الوزارات كانت مُمثَّلة في بغداد، ولأن بريمر كان عملياً يقوم بوظائف لجنة المندوبين على الأرض. ولم يصرّ المدراء على إبلاغهم مسبقاً بالمعلومات من أجل التفكير في إيجابيات مسارات العمل المتضاربة وسلبياتها. ورمسفيلد على وجه الخصوص- الذي كان يصرّ على لعب دور القيادة في السياسة العراقية في فترة التحضير للحرب- انسحب من الإشراف اليومي على السياسة؛ لأن البيت الأبيض- حسبما أخبرني لاحقاً- أخذ ذلك الدور. وفي حواراتي الحديثة مع المدراء، لم يستطع أي منهم تذكُّر أي اجتماع قرروا فيه حل الجيش العراقي. وحده بريمر كان يتذكَّر شيئاً مختلفاً. لذا، لا يسعني إلا الاستنتاج بأن المدراء أخفقوا في مسؤولياتهم الإشرافية.

لقد شكَّلَ تعيين بريمر نهاية ارتباطي بالقضايا العراقية الرئيسة. وفي الأشهر التالية، راقبتُ من الخطوط الجانبية انغماس العراق في الصراع والعنف.

الفصل السابع عشر

تسريع النجاح في أفغانستان

واشنطن العاصمة أيار - تشرين الثاني 2003

طلب الرئيس بوش رؤيتي بعد فترة وجيزة من قرار بريمر. وعندما التقينا، دخل مباشرةً في صلب الموضوع، وسألني عمّا إذا كنتُ أرغب في الذهاب إلى أفغانستان كسفير فيها. تفاجأت لدى سماعي ذلك، لأن تلك كانت المرة الأولى التي يطرح فيها أحد ما الموضوع عليّ، فأجبته نصف ممازح: «حسناً سيدي الرئيس، في الواقع، لقد غادرتُ أفغانستان كي أعيش هنا، فلماذا تريد أن تعيدني إلى هناك؟».

ضحك الرئيس وقال إن أفغانستان بحاجة للمزيد من الاهتمام، وأخبرني بأن كرزاي طلب منه إرسالي مجدداً إلى كابول، وسألني إن كنت أقبل بذلك.

أخبرتُ الرئيس بأنني بحاجة للتفكير في الأمر، فأنا لم أكن أريد قبول المهمة بدون ضمانات بشأن حصولي على الدعم السياسي والموارد اللازمة لنجاحها. وإدارة بوش كانت لا تزال منقسمة حول درجة انخراط الولايات المتحدة في عملية بناء الدولة والأمة.

ثم كان هناك موضوع باكستان، فهل كان باستطاعتنا النجاح في أفغانستان بدون حل المشكلة الباكستانية؟ كان تشديد واشنطن على استهداف أعضاء ذوي قيمة عالية من تنظيم القاعدة في باكستان يمكّن إسلام أباد من لعب دور مزدوج. فعلى الرغم من تعاونها مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، إلا أن باكستان كانت تواصل دعم طالبان وشبكة حقاني ومتمردين آخرين.

كان الدافع وراء محاولات باكستان الدؤوبة لزعزعة استقرار أفغانستان

يكمن في ارتياب إسلام أباد الشديد من الهند. حيث كان القادة الباكستانيون يعتقدون- على نحو خاطئ- أن الهند تكتسب موقعاً مهيمناً في كابول. وكان هناك عامل آخر أيضاً يتمثَّل في الذهنية الاستعمارية للجيش الباكستاني حيال جاره الأفغاني. وطالما أن باكستان تقدِّم ملاذاً آمناً ودعماً فعّالاً لطالبان، كان من الصعب بناءُ مؤسسات أمنية أو تنميةُ الاقتصاد بسرعة كافية للتغلّب على مشكلة التمرُّد، وتلبيةُ آمال الشعب الأفغاني.

حتى ذلك الحين، كنتُ قد حققت نجاحاً ضئيلاً في الدعوة إلى مقاربة مختلفة على صعيد بناء الدولة والأمة، وكذلك على صعيد معالجة ملاذات المتمردين في باكستان. وغالباً ما كنت أرى مسؤولين يَقبلون مهامّ معتقدين أن كبار المسؤولين سيقدّمون لهم الدعم اللازم لاحقاً. لهذا السبب، كنت مصمّماً على عدم قبول المهمة إلا بعد وضع خطة مُحكَمة ممهورة بموافقة الرئيس.

....

أخيراً ولكن ليس آخراً، كان ينبغي عليّ التفكير في عائلتي. إذ كنا أخيراً قد نظَّمنا حياتنا بفضل قرار تشيريل الانتقال إلى الولايات المتحدة كي ننعم بحياة أسرية طبيعية أقل تنقُّلاً، وكنا جميعنا سعداء بتلك الحياة الجديدة بدون ذلك التنقل المجنون. وكانت السنوات الثلاث التي عشنا فيها معاً في واشنطن رائعة. لذا، لم يكن من السهل عليّ اتخاذ القرار بإنهائها. كنّا جميعنا نفهم ما يعنيه ذلك، بمن فينا الولدان اللذان كتبا قصيدة لثنيي عن قبول المنصب، وقالا فيها: «نحتاج إليك عند الشيّ في مآدب الشواء». صحيح أنها كانت مُضحِكة، ولكنها جدية جداً في الوقت نفسه.

لقد عرقل تعييني كمبعوث في أفغانستان والعراق نظام حياتنا العائلية. كانت تشيريل تعمل في مؤسسة راند وتهتم في الوقت نفسه بجميع المسائل الأسرية الأساسية؛ كأم عزباء تتعامل مع الثلج والمزاريب المسدودة وطوفان المياه في الطابق السفلي وانقطاع الكهرباء، بدون ذكر اجتماعات رابطة الآباء والمدرسين، وأسفار فرق كرة القدم، والتحضيرات لاختبار تقييم القبول في

الجامعات، ومراهقيْن ذكريْن، وعملٍ بدوام كامل يتطلب اجتياز مسافة طويلة ذهاباً وإياباً على نحو يومي. وفوق كل ذلك، لم تكن موافقة على كل ما كانت الولايات المتحدة تفعله في العراق وأفغانستان.

بالنظر إلى كل هذه الضغوطات، أدهشني استخفافها بالهجمات الشخصية الغريبة التي تلقتها بسببي. فقد وَصَفَتْها مواقعُ إسلامية متطرفة على شبكة الإنترنت- قدّمتْ معظم حقائقها بشكل مغلوط- بأنها «زوجة خليل زاد اليهودية الصهيونية المولودة في سويسرا»، وغالتْ كثيراً في مسألة عملها في مؤسسة راند. وكان بعض الشيوخ المتطرفين يهاجمونها في خطبهم يوم الجمعة. اعتقدتُ أن ذلك قد يخيفها أو يزعجها، ولكنها بدلاً من ذلك كانت تقول على سبيل السخرية إنها بما أنها قد أصبحت يهودية، فينبغي على شخص ما أن يُقيم لها حفل بات ميتزفا[1].

قَبِل أليكس بالذهاب إلى جامعة جورجتاون لفصل دراسي كي يبقى قريباً من المنزل، ولكنه في الحقيقة كان يرغب في الانتساب لجامعة كلاريمونت- مكينا في جنوب كاليفورنيا؛ حيث لم يعد بالإمكان تأجيل عرض قبوله لمدة أطول. كنا نملك سيارة عائلية قديمة من نوع جيب رانجلر، وكنا قد أردنا بيعها قبل عدة سنوات ولكنه تدخَّل لمنعنا من فعل ذلك؛ بحجة أنها ستكون في يوم ما سيارته الأولى المثالية. وقد أتى ذلك اليوم أخيراً، فجهَّزها للقيام برحلة عبر البلد. لقد تمكَّنت السيارة الصغيرة القديمة من القيام بتلك الرحلة ثلاث مرات في نهاية المطاف؛ لأن أليكس كان يستمتع كثيراً بالسفر عبر أميركا واستكشاف أماكنها الجميلة، لدرجة أنه اختار السفر بالسيارة بدلاً من الطائرة في كل عطلة صيفية.

وصلنا أنا وتشيريل إلى حل يقضي بانتقال تشيريل وماكس إلى الدوحة في قطر؛ لأن مؤسسة راند كانت تمتلك مكتباً فيها، وكذلك لوجود مدرسة أميركية في الدوحة يمكن لماكس ارتيادها. وبالإضافة إلى ذلك، تستغرق

---

(1) طقس ديني يهودي يُقام للبنت عند بلوغها سن الثالثة عشرة. (المترجم)

الرحلة من كابول إلى الدوحة خمس ساعات فقط، ما يعني أنني سأكون قادراً على زيارتهما بشكل متكرر أكثر مما لو بقيا في ميريلاند. اعترض ماكس بقوة على هذه الخطة في بداية الأمر، ثم وافق عليها بشكل فجائي، ما أثار تساؤلنا حول السبب الذي جعله يغيّر رأيه، إلى أن اعترفت والدة تشيريل بأنها نصحته بتجربتها لمدة أسبوعين فقط، وإذا لم تعجبه فبوسعه العودة والعيش معها. لقد صدمتنا مهلة الأسبوعين؛ ألم يكن بإمكانها الإصرار على شهرين بدلاً من أسبوعين؟ ولكن، تبيّن لاحقاً أن الجدة كانت تعرف ما الذي تفعله. فخلال أسبوعين، كان ابننا الاجتماعي والودود قد أصبح عضواً في فريق كرة القدم، ويمتلك مجموعة كبيرة من الأصدقاء الجدد– أميركيين وعرب– الذين كان يتجوّل معهم في أرجاء المجمّع السكني والمدينة كلها.

....

بعد التفكير في الوضع في أفغانستان، توصّلتُ إلى نتيجة مفادها أنه كان ينبغي على الولايات المتحدة إجراء بعض التعديلات. فبدون برامج اقتصادية أكثر فاعلية في مجالات كالزراعة والمعادن والمناجم، كنتُ أشك في قدرة أفغانستان على تطوير دخل كافٍ للحكومة.

وكان يتوجب على الولايات المتحدة أيضاً التعامل مع أفغانستان على أنها تحدٍّ أمنيٍ هجين. فصحيح أن طالبان كانت قد تشتتت ودُفِعت إلى باكستان، ولكنها لم تكن قد هُزمتْ بعد. ولم تكن الولايات المتحدة أيضاً قد وجدت طريقة لمكافحة ملاجئ المتمردين في غرب باكستان، مع أنني وكرزاي أثرنا هذه المسألة مراراً في السابق. كنت أريد وضع المزيد من الضغط على باكستان، بيد أنني لم أفلح في إقناع الرئيس والمدراء بذلك.

وفي دعوتي لتبنّي سياسة جديدة، كنتُ أتوقع مقاومة من البنتاغون. كان رمسفيلد منذ البداية المعارض الأعلى صوتاً بين المدراء لمساهمة الولايات المتحدة في بناء الدولة والأمة في أفغانستان.

ولكنني سُررت عندما علمتُ أن آراء البنتاغون كانت تتبدَّل.

وكانت لمستشار رمسفيلد الخاص لشؤون أفغانستان، مارين سترميكي، يد في هذا التبدُّل. فبعد سفره إلى أفغانستان ولقائه كبار المسؤولين فيها، طوّر سترميكي الخطوط العريضة لخطة تدعو إلى مبادرة أميركية أكبر على صعيد بناء الدولة والأمة. وكانَ يعتقد بوجوب مضاعفة الجهود الأميركية من أجل مساعدة الأفغان على الدفاع عن بلدهم، وإنفاذ القانون والنظام فيه، ومعالجة مشكلة أمراء الحرب. ولكنّ ما أثار استغرابي هو أن سترميكي استطاع إقناع رمسفيلد بخطته؛ رغم أنها كانت تتطابق مع وجهة نظري. كما أيّدها الجنرال فرانكس من القيادة الأميركية الوسطى، وأوصى باستخدام القوة إذا قام أمراء الحرب بأي سلوك معادٍ للحكومة الأفغانية.

وبتوجيه من رايس، نظَّمتُ عملية غير رسمية بين الوكالات- أصبحت تُدعى «مجموعة زال الصغيرة»- لصياغة خطة عمل تفصيلية وطلب ميزانية. وبدءاً من منتصف أيار، أصبحنا نجتمع كل يومين أو ثلاثة أيام في مكتبي في المبنى التنفيذي القديم. كما دعوتُ- إلى جانب طاقمي- ممثلين عن الوكالات المعنية كافة، وأخذنا نراجع جميع برامج الحكومة الأميركية الجاري العمل بها في أفغانستان، ودرسنا خيارات لبرامج جديدة.

صدمتني درجة ضعف استعداد الحكومة الأميركية للمهمة، ووجدتُ أن أياً من المنظمات لم تكن تمتلك الخبرة اللازمة للتخطيط الجدي لمرحلة ما بعد الحرب وتنفيذ الخطة الموضوعة.

وفي منتصف حزيران، أعددتُ خطة متكاملة تحت اسم «تسريع النجاح في أفغانستان»؛ وهي استراتيجية شاملة للعمل مع الأفغان من أجل تطوير دستور مستنير، وللحد من مشكلة أمراء الحرب، ولبناء الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية ومكافحة التمرّد الوليد في جنوب البلد وشرقه. وكانت الخطة تدعو أيضاً إلى برامج تنمية اقتصادية مُعزّزة. كان الهدف هو تمهيد الطريق لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة؛ البند الهام الأخير في عملية بون.

توقَّعتُ أن تخلق خطة تسريع النجاح حلقة حميدة (*virtuous circle*)،

حيث ستُمكِّن تقوية المؤسسات الأفغانية من تحقيق التقدم في عملية بون، وإعادة الإعمار والأمن. والتقدم في هذه المجالات كان بدوره سيعزز التعاون بين القادة الأفغان في كابول.

قررنا أن خطة تسريع النجاح كانت تتطلب تمويلاً إضافياً يبلغ 1.2 مليار دولار، وقدَّمنا تصوُّرنا للكونجرس الذي قرر في نهاية المطاف زيادة التمويل إلى 1.6 مليار دولار.

كنتُ جالساً في غرفة الاجتماعات (*Situation Room*) في أواخر حزيران عندما كانت لجنة المدراء تدرس الخطة. وفي نهاية الاجتماع، وافقت اللجنة على أن ذلك هو المسار الصحيح للعمل. كان تشيني– الذي عاد لتوّه من اجتماعات في الكابيتول هيل– واثقاً من أن الجمهوريين والديمقراطيين سيدعمون الخطة. أما بالنسبة للتمويل اللازم، فقال تشيني: «النجاح في أفغانستان مهمّ، وإذا كان ذلك ما نحتاج إلى فعله، فدعونا نجلب الموارد اللازمة له».

بعد ذلك، رتَّبتْ رايس موعداً لعقد اجتماع لمجلس الأمن القومي مع الرئيس بوش من أجل مناقشة الخطة. كنتُ جاهزاً لإطلاعه على خطة تسريع النجاح، مع أنني شعرتُ في سياق الاجتماع بأنه لم يكن مهتماً بالتفاصيل. ولكنه حين قرر إرسالي إلى كابول، بدا أنه راغب بالقبول بخطتي المقترَحة وتأمين الموارد اللازمة.

وبينما كنت أُقلِّب الشرائح الإيضاحية المصوَّرة (*slides*) قاطعني الرئيس قائلاً: «زال، أريدك أن تُحوّل كرزاي إلى سياسي عظيم». وطلب مني أخذ كرزاي في جولة في البلد، والتحدث معه حول حاجات الشعب وإعادة تنظيم الحكومة الأفغانية من أجل تحقيق النتائج المرجوَة. ثم قال إن كرزاي يملك إمكانية كبيرة كقائد وطني، وإن مهمتي هي مساعدته على النجاح.

وبينما كنت أهمُّ بمغادرة غرفة الاجتماعات، أوقفني الرئيس وقال: «دعني أخبرك عن الإدارة. عليك أن تركز على شيئين أو ثلاثة أشياء عندما تصل إلى هناك. وعندما تُنجز هذه الأمور، ركِّزْ على شيئين أو ثلاثة أشياء أخرى. أما إذا

ركَّزتَ على خمسين شيئاً معاً فلن تنجز أياً منها بشكل جيد. حدِّد الأولويات».

بعد ذلك، نهض الرئيس عن كرسيه فجأةً وعانقني، وتمنى لي النجاح في مهمتي الجديدة.

ورغم أن مشكلة باكستان بقيت دون حل، إلا أنني بشكل عام كنت راضياً عن نتيجة اجتماع مجلس الأمن القومي. لقد نظرتُ إلى موافقة الرئيس على خطة تسريع النجاح على أنها تحوُّل باتجاه دعم برنامج عازم على بناء الدولة والأمة. كما اعتبرتُ الوثيقة بمثابة عقد، لذا كنتُ أنوي تنفيذ بنود الخطة بدون السعي للحصول على موافقة إضافية من واشنطن؛ ما لم تطرأ قضية رئيسة جديدة.

....

حالما وافق الرئيس بوش على الخطة اتصلتُ بكرزاي لأبلغه بذلك، فعبَّر لي عن امتنانه لنيّة الولايات المتحدة تعزيز دورها في أفغانستان، وطلب مني أن أنقل شكره إلى الرئيس.

كنت أريد التحاور مع كرزاي منذ البداية، فخطة تسريع النجاح كانت مُصمَّمة لتكون خطة عمل «مشتركة» بكل ما تعنيه الكلمة. وكان إشراك القادة الأفغان عاملاً حاسماً في نجاحها.

كما كنت أنظر إلى حواري مع كرزاي على أنه خطوة جوهرية لتأمين دعم الإدارة. فعندما يكون قائد أفغانستان مطَّلعاً على– ومساهماً في– تنفيذ الخطة، يصبح بإمكاني إيقاف محاولات إبطال خطة تسريع النجاح من خلال الإشارة إلى التزامنا مع كرزاي.

ومع ذلك، كان يتوجّب عليّ ضمان التمويل لخطة تسريع النجاح. في الحالة الطبيعية، تعمل الحكومة وفق دورة ميزانية مدتها سنتان، ولتمويل خطة تسريع النجاح بهذه الطريقة، كنا سنضطر لصياغة الخطة قبل عدة أشهر من 11/ 9.

من الممكن تمويل شيء ما من خارج دورة الميزانية العادية، ولكنّ ذلك

يتطلب الاقتطاع من شيء آخر. وفي هذا الظرف صفريّ المجموع (*zero—sum*)، من الطبيعي أن يقاوم أي شخص ستخسر برامجُه المالَ بسبب هذا التغيير. ولكنني لم أتوقع مستوى صعوبة السعي للحصول على التمويل اللازم للخطة.

وفي اجتماعٍ للجنة المندوبين جرى بعد وقت قصير من موافقة الرئيس على خطة تسريع النجاح، شنَّتْ روبين كليفلاند- وهي واحدة من كبار موظفي مكتب الإدارة والميزانية (OMB)- هجوماً عنيفاً على خطة تسريع النجاح، ووصفتها بأنها «عملية مخالفة للقوانين»؛ وهي عبارة كانت تطلقها على أية خطة لم تحصل مسبقاً على تصريح من مكتب الإدارة والميزانية لصرف النقود من خارج دورة الميزانية الطبيعية.

رتَّبتُ موعداً للاجتماع مع كليفلاند في مكتبي من أجل متابعة النقاش في المسألة، غير أنها افتتحت الاجتماع بالصراخ قائلةً: «كيف تجرؤ على عرض هذه الخطة على رئيسي من دون أن تُعلمني!».

صدمتني كلمة رئيسي.

وقلت لها: «اسمعي، لا يمكنني الحصول على نتائج من الفراغ. أنا بحاجة لموارد من أجل تنفيذ خطة الرئيس. والقرار ليس بيد مكتب الإدارة والميزانية عندما يعطي الرئيس موافقته. يجب أن نجد المال، وإلا فلن نستطيع تحقيق أهداف الرئيس».

فاجأني التباين بين الطرائق التي كانت الوزارات العسكرية والمدنية تُموِّل بواسطتها عملياتها بعد 9/ 11. كان باستطاعة الجيش سحب تمويله العام لعملياته، وإعادة ملء هذه الحسابات عبر مشاريع قوانين مخصصات إضافية طارئة. أما الوكالات المدنية فكان يُتوقَّع منها غالباً الالتزام بحدود ميزانياتها الاعتيادية.

وفي نهاية المطاف، أشرف هادلي على عملية تنسيق ودمج السياسة والميزانية، حيث جرى تضمين تمويل خطة تسريع النجاح في مشروع قانون المخصصات الإضافية التالي المتعلق بالحربيْن في أفغانستان والعراق؛ ما

شكّل سابقةً هامة تمثّلت بالسماح بتمويل نشاطات مدنية عبر مشاريع قوانين إضافية طارئة. وبعد أن زارتْ كليفلاند أفغانستان ورأت مدى التطور الذي حقّقناه، أصبح مكتب الإدارة والميزانية داعماً لنا، لدرجة أنه بات يُبادر للترويج لبرامجنا في السنوات اللاحقة.

....

سافرتُ في تموز إلى كابول للقاء مسؤولين أفغان بشأن خطة تسريع النجاح.

وكان اللقاء الأهم في تلك الجولة مع وزير الدفاع فهيم الذي ابتدأ الاجتماع بقائمة طويلة من الشكاوى بحق الميجور جنرال كارل آيكنبيري، الذي كان يرأس عملية بناء الجيش الوطني الأفغاني. كان آيكنبيري يطالب «فهيم» بإصلاح وزارة الدفاع لخلق توازن عرقي وسياسي في قيادتها، ولهذا السبب قال لي فهيم على نحو شبه جدّي: «كل ما يفعله آيكنبيري هو تعذيبي وإصابتي بالغم». وذلك قبل أن يتهمني بالمجيء إلى أفغانستان من أجل «تفكيك التحالف الشمالي». ثم أضاف قائلاً: «لست مهتماً بالدخول في خلافات مع الولايات المتحدة. وبدلاً من ذلك، سأعود للعيش مع قومي في وادي بانجشير».

وبعد ذلك، نصحني بعدم قبول منصب السفير رغم أنني لم أطلب منه النصح. لم يكن فهيم- مثل كثير من الأفغان- معجباً بنفوذ السفراء أو الدبلوماسيين الغربيين. وكان ينظر إلى ما أقوم به كمبعوث يملك اتصالاً مباشراً مع الرئيس على أنه أكثر أهمية بما لا يقاس.

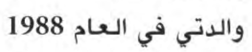
فقلت له: «لا تقلق، سأتأكّد من عدم فقدان نفوذي لدى الرئيس».

اقترحتُ عليه الدخول إلى مكتبه الخاص، وعندما أصبحنا بمفردنا قلت له إنه لم يكن ينظر إلى مسألة إصلاح الوزارة بطريقة صحيحة؛ فالولايات المتحدة لن تستثمر في الجيش الوطني الأفغاني إلا إذا أُصلِحتْ وزارةُ الدفاع وأصبحت مؤسسة وطنية. وما دام فصيل واحد يسيطر على الوزارة، فلن ترسل العائلات الأفغانية أبناءها للتطوع في الجيش.



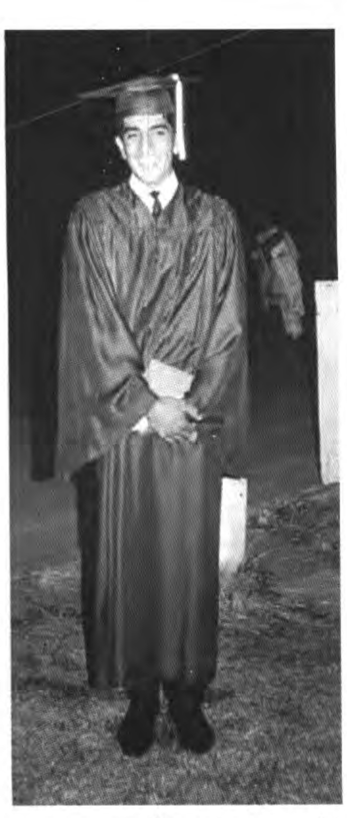
والدي في العام 1980





والدتي في العام 1988

أثناء مغادرتي مطار كابول، أفغانستان، في الطريق إلى أميركا للمرة الأولى عام 1966، مع طلاب آخرين ومن بينهم أشرف غاني، الرئيس الحالي لأفغانستان





CERES
HIGH SCHOOL
1966 - 1967
Student Identification

ZAL KHALILZAD

1008 Not Good For Reduced Admissions Unless Validated On Reverse Side

بطاقتي في مدرسة سيريس الثانوية 1966- 1967

التخرج من مدرسة سيريس
الثانوية في العام 1967



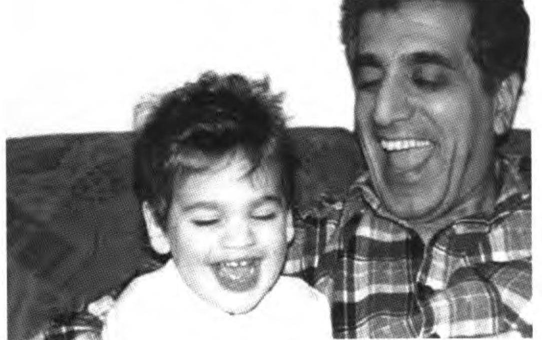
مع شيريل في الجامعة الأميركية في بيروت، 1972



مع ولدي الرضيع أليكس، 1983



في جامعة شيكاغو، 1976



مع ماكس عندما كان في الثالثة من عمره، 1994



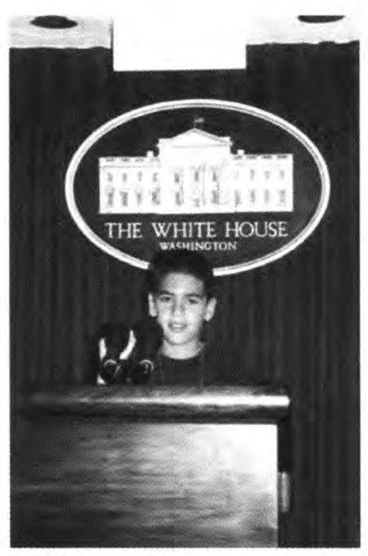
مع أليكس وماكس في القاهرة، مصر، 1997

مع الرئيس رونالد ريغان وخالص، زعيم المقاومة الأفغانية، 1987
(أرشيف مكتبة رونالد ريغان)

افتتاح الطريق بين كابول وقندهار، كانون الأول من عام 2003



مع أسرتي التي استضافتني في أميركا، أثناء أداء القسم عند تنصيبي سفيراً، 2003



ماكس في البيت الأبيض، 2004

زيارتي ماكس في كلية كليرمونت ماك كينا، 2009



خلال إجازة عيد النيروز في
مزار الشريف مع الرئيس كرزاي،
والجنرال دوستم، 21 آذار، 2004



مع الرئيس بوش، والوزيرة
رايس، ورئيس الأركان آندرو كارد،
أثناء مراجعة النتائج الرسمية
للانتخابات في أفغانستان. حملت
ورقة التصويت ملاحظة موجهة
إلى الرئيس بوش وقد كُتب عليها:
"لمن ستمنح صوتك؟" موقّعة من
قبل كرزاي، 2004



وضعُ حجر الأساس
للجامعة الأميركية
في العراق - في
السليمانية مع
الرئيس طالباني،
2006



في مقر البعثة الأميركية مع الرئيسين بوش وطالباني خلال زيارة الرئيس بوش المفاجئة، 2006



الصورة الوداعية مع رئيس إقليم كردستان، 2007 (رويترز، كلوديا بارسونز)

في شينداد بالقرب من هيرات مع القادة المحليين، 2004

أثناء تجوالي في بغداد، 2007 (آشلي غيلبيرتسون لصحيفة نيويورك تايمز)

حاولتُ اتباع حوار سقراطي؛ وإن لم أكن بارعاً جداً. ألم تكن المكانة السياسية للقادة الأفراد في أفغانستان الجديدة تستند إلى منجزاتهم؟ كانت الولايات المتحدة تعرض مساعدة فهيم على بناء الجيش الوطني، وهذا سيمثّل إنجازاً شخصياً هائلاً ومساعدة نافعة ومديدة الأثر للأمة الأفغانية.

وفي محاولة لحثّه على التفكير، ألمحتُ له إلى حقيقة أنه كان يُجنّد بشكل أساسي أشخاصاً من العرق الطاجيكي، حيث قلت: «لقد أمضيتَ حياتك كلها وأنت ترعى ميليشيات وتعتني بقومك بالذات».

بعد ذلك، انتقلنا لمناقشة الحجم الأقصى للجيش الوطني الأفغاني، وكان ذلك موضوعاً خلافياً. إذ كان فهيم يريد 200,000 جندي على الأقل، لكنّ أفغاناً آخرين– ومنهم غاني وزير المالية آنذاك– كانوا يرون أن أفغانستان لم تكن قادرة على تحمُّل نفقات جيش بهذا الحجم. وفي الوقت نفسه، كان آيكنبيري يدعو إلى تشكيل جيش يضم 60,000 جندي؛ وهو العدد الذي جرى الاتفاق عليه في مؤتمر لإصلاح القطاع الأمني عُقد في جنيف في حزيران 2002.

كنتُ متعاطفاً مع وجهة نظر فهيم؛ فستون ألفاً لم يكن عدداً كبيراً إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم قوات دول مجاورة، مثل باكستان التي كانت تملك جيشاً يزيد تعداد جنوده عن 500,000، وإيران التي كان عدد أفراد جيشها يفوق 300,000؛ وكلا البلدين كانا يعززان قوتهما العسكرية بواسطة وكلاء إرهابيين. وعدْتُ «فهيم» بأنني سأضغط من أجل بناء جيش أكبر، ولكنني شدَّدتُ على أن تأثيري سيعتمد على إصراره على إصلاح الوزارة.

وعندما عدت إلى واشنطن، نصحتُ بوجوب مضاعفة العدد الذي أوصى به آيكنبيري.

وفي نهاية المطاف، استقرّتْ إدارة بوش على تسوية مفادها أن الولايات المتحدة ستساعد على بناء جيش «يصل تعداده إلى 70,000 جندي»، مع وضع نصب العين تدريب 10,000 جندي من أجل «فيلق كابول» كي يكونوا جاهزين للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في حزيران 2004.

بعد عودتي من رحلتي إلى أفغانستان، بات واضحاً أن «فهيم» قد وفى بوعده، وغيَّرَ موقفه بشأن إصلاح وزارة الدفاع. إذ كانت التقارير الواردة من كابول تصف آخر مستجدات التقدُّم في مجالات متنوعة من خلال نظام «إشارات ضوئية». وبالنسبَة لإصلاح وزارة الدفاع، تحوَّلت إشارته بسرعة إلى اللون الأخضر بعد أن كانت حمراء اللون بشكل دائم في السابق. وفي أيلول، نُفِّذ إصلاح القيادة العليا في الوزارة.

لعلي أثَّرتُ في فهيم، لكنّ تاريخه الشخصي ووجهة نظره جعلاه متقبِّلاً لهذه الإصلاحات. صحيح أن «فهيم» ساهم في الأهوال التي تعرّضت لها أفغانستان أثناء الحرب الأهلية، ولكنه في الواقع لم يكن راغباً في عيشها مرة أخرى.

بعد سنوات، أخبرني فهيم قصة ساعدتني على فهم طريقة تفكيره. فقبل وقوع هجمات 11/ 9 بمدة طويلة، كان ومسعود يناقشان مستقبل أفغانستان، فسأله مسعود عن طبيعة الترتيب السياسي الذي سيجعل أفغانستان دولة مستقرة، لكن «فهيم» تهرّب من الإجابة عن السؤال. وعندما أصرَّ مسعود، قال فهيم أخيراً: «إن سبب عدم وصولنا إلى أي مكان هو أنك تريد أن تكون قائد أفغانستان. قد يقبل بك الطاجيك والأوزبك والهزارة، ولكننا بحاجة لموافقة البشتون. وهذا يعني أن بشتونياً يجب أن يكون الزعيم رقم واحد. فعندئذ فقط سوف ينضمّون ويشاركون في السلطة. ولكنك لا تريد أن تفعل ذلك، لا تريد أن تكون الرقم اثنين».

عندها، اعترف مسعود بأنه يريد أن يكون القائد الأعلى، ولكنه أضاف بأنه ليس هناك شيء يمنع «فهيم» من قبول دور الرجل الثاني من أجل البلد. في الواقع، هذا ما فعله فهيم بالضبط في ما بعد عندما تنازل لكرزاي.

وتطور موقف فهيم أيضاً خلال رحلة قام بها إلى الولايات المتحدة في أوائل 2003، حين زار ويست بوينت، وتحدَّث مع أميركيين عاديين. فقد صدمه بشكل خاص الازدهار هنا. ولعله كان متأثراً بأفلام العنف الأميركية، وكان

يتوقّع أن تكون الولايات المتحدة مكاناً قاتماً وخطراً، فإذا به يجدها نظيفة وجميلة. وبعد عودته قال لشركائه الرئيسين: «لقد سافرتُ إلى أميركا. الجميع في الولايات المتحدة يعيشون في فيلات (*villa*) كبيرة. نحن لا نملك أي شيء يريدونه. أنا مقتنع بأن الأميركيين موجودون هنا لمساعدتنا».

....

بحلول ربيع 2003، باتت لعبة باكستان المزدوجة واضحة للعيان. إذ كان قادة المتمردين مستقرين بارتياح في غرب باكستان، وكانت بحوزتنا تقارير موثوقة تفيد بأن الاستخبارات الباكستانية كانت تقدّم المال والسلاح والتدريب للمتمردين الذين كانوا يعبرون الحدود بسلام من أجل تنفيذ هجمات في أفغانستان. كما حذّر مسؤولون أفغان كبار الرئيس بوش والمدراء مراراً بشأن الدعم والملجأ الباكستانيَّين اللذين يقدّمان لطالبان.

ولكن، حتى مع تزايد الأدلة على لعبة باكستان المزدوجة، لم يكن الرئيس– ولا أي من المدراء– مستعداً للاعتراف بها، ناهيك عن التصرُّف بناءً عليها. وفي ضوء التعاون الباكستاني الأولي ضد طالبان، كان الرئيس بوش يجد صعوبة كبيرة في تصديق أن الرئيس برويز مشرف كان يدعم المتمردين. وكان باول ورمسفيلد يثقان بمشرف أيضاً، لا سيّما وأنه كان يشنّ حربه الخاصة ضد المتطرفين الذين كانوا يستهدفون نظامه.

ولكن، رغم تردّد مسؤولي الإدارة حيال التعامل مع قضية ملاذ المتمردين في باكستان، كانت القيادات العسكرية والاستخبارية الأميركية في أفغانستان مهتمة جداً بها. وفي أيار من عام 2003، تسلَّم الجنرال جون فاينس مقر القيادة العسكرية في كابول على نحو مؤقت، وكان لا يزال يتذكَّر الضرر الهائل الذي سبّبته ملاجئ المتمردين في كمبوديا ولاوس خلال الحرب الفيتنامية.

وعندما ناقشتُ القضية مع فاينس، وافق على الشروع بمراجعة استخبارية لتوثيق العلاقات بين إسلام أباد وطالبان. وفي أيلول من عام 2003، أصبح فاينس أول قائد عسكري أميركي يصرّح علناً بأن طالبان كانت تستخدم

الملاذات الباكستانية من أجل إعادة التجميع والتنظيم. عندها، أثرتُ المسألة مجدداً مع المدراء، ولكن من دون جدوى.

....

في أواخر تموز من عام 2003، أعلن الرئيس بوش رسمياً أنه سيرشحني لمنصب السفير. وتوصلنا إلى ترتيب مع الكونجرس يسمح لي بالاحتفاظ بلقبي كمبعوث رئاسي خاص كي نُطَمْئِنَ الأفغان بأن رتبتي لم تنخفض.

وبينما كنت أنتظر في واشنطن عملية تثبيت الترشيح، كان صبر كرزاي على أمراء الحرب قد أوشك على النفاد، فقرَّر بدون استشارتي التصرف بشأن شيرزاي؛ المنافس القديم لقبيلته بوبالزاي، وعيّنه وزيراً للشؤون المدينية، كما عيّن الوزير القائم- يوسف بشتون- بدلاً منه كحاكم لقندهار.

أثار قرار كرزاي القلق في واشنطن، فدعا روبرت بلاكويل- الذي كان قد انضمّ إلى طاقم مجلس الأمن القومي لتوه- إلى عدم دعْمه لأنه تصرَّفَ بدون التنسيق معنا أولاً. وهذا ما أقلق بعض مسؤولي وزارة الدفاع أيضاً؛ ليس بسبب ما فعله كرزاي بحق شيرزاي، بل لأنه فعل ذلك من جانب واحد.

بيد أن بيتر رودمان- مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي- كان يرى أن تصرفات كرزاي، رغم تسرُّعها، كانت متوافقة مع استراتيجيتنا؛ لأن خطة تسريع النجاح كانت تهدف إلى وضع أمراء الحرب- واحداً تلو الآخر- أمام خيار وهو: إذا سرَّحوا ميليشياتهم والتزموا بقواعد أفغانستان الديمقراطية، فسنعرض عليهم دوراً في النظام السياسي الجديد. أما إذا أبدى بعضهم تعنُّتاً فسنعمل مع كرزاي على إزاحتهم وتهميشهم.

ورغم أنني كنت مستاءً لأن كرزاي لم ينسّق معي، إلا أنني في الوقت نفسه لم أكن راغباً في انتقاده لتحرُّكه على جبهة أمراء الحرب؛ مع أن ذلك كان ينطوي على مجازفة سياسية كبيرة. وفي النهاية، قررت أن دعمه هو الخيار الأفضل. وهكذا، رتَّبتُ للقيام بزيارة أخرى إلى كابول للتأكد من سير العملية الانتقالية بسلاسة. وقد كنتُ محظوظاً لأنني واجهت صعوبات لوجستية في اللحظة

المناسبة. ففي العادة، كنت أسافر على متن طائرات تجارية إلى فرانكفورت في ألمانيا، ومن ثم أستقل طائرة نقل أميركية من طراز C-17 إما إلى كابول مباشرةً أو إلى قاعدة كارشي خان أباد العسكرية (K2) في أوزبكستان، ومنها كنت أستقل عادةً طائرة C-130 متوجهاً إلى كابول. ولكنني عندما وصلتُ إلى K2 هذه المرة، كانت الرحلة الوحيدة المتوفرة ستأخذني إلى قندهار بدلاً من كابول.

وعندما هبطتُ في أفغانستان، أخبرني مسؤولو السفارة أن «فهيم» قد حثّ شيرزاي على تحدّي كرزاي، حيث قال له: «إذا أتيتَ إلى كابول، فسيبدأون عندئذ بالتحرك ضدنا جميعاً».

لذا، ذهبتُ في الحال لرؤية أمير الحرب الفظ وضخم البنية. دُهِش شيرزاي من وصولي إلى قندهار بشكل مفاجئ، فأخبرته بشأن الصعوبات اللوجستية التي واجهتها، ولكنني أشك في أنه اقتنع بروايتي.

نظرتُ إلى عينيه مباشرةً وقلت له: «لقد كنتَ محارباً عظيماً، وحظيتَ باحترام الولايات المتحدة لمساعدتك في تحرير أفغانستان. وأنت الآن بحاجة إلى أن تصبح شخصية سياسية عظيمة. أنت بحاجة لتكوين سجل من الإنجازات في عملية إعادة بناء هذا البلد، وأنا أتطلّع للعمل معك في كابول عندما تصبح وزيراً للشؤون المدينية. سوف أرتّب لقاءً معك عندما نكون كلانا في كابول. أتوقع أن أراك هناك خلال بضعة أيام، أليس كذلك؟».

قَبِلَ شيرزاي المحب للصخب دعوتي على مضض، ولكنه عندما تقبَّلَ القرار، قام بتنظيم موكب ضخم لمرافقته في رحلته إلى كابول. وتجمَّع حشد من مناصريه لوداعه.

سُرَّ مسؤولو البنتاغون لنجاح خطوة شيرزاي، واستنتجوا أن مشكلة أمراء الحرب يمكن حلّها بدون قوة عسكرية. وأنا بدوري سُررت برد فعلهم، ولكنني لم أكن متوهِّماً بأن جميع الحالات ستُحَل بهذه السهولة.

....

خلال زيارتي لأفغانستان في تشرين الأول، علمتُ أن أمراء الحرب

الأساسيين كانوا يعقدون اجتماعات سرية في وقت متأخر من الليل. فقد أكّدَ لهم نقل شيرزاي أنهم كانوا بحاجة إلى التوحُّد ضد كرزاي كيلا تتقلّص أدوارهم. وكان بعض مسؤولي السفارة الأميركية يخشون من حدوث انقلاب.

اجتمعتُ مع المتآمرِين المزعومين واحداً تلو الآخر.

في بداية الحوار، كنت أقول لهم على سبيل المزاح: «أي نوع من المؤامرات تنسجون؟». وبعد ذلك، كنت أتحوّل إلى الأسلوب الجدي، وأقول لهم إن تقويض عملية بون لن يكون مقبولاً، مذكِّراً إياهم بأنهم كانوا «جزءاً من حكومة تحالف، وأن الانتخابات قادمة خلال سنة. وينبغي على هذه الحكومة أن تحقِّق سجلاً من الإنجازات إذا كانت تريد تمديد مدة حكمها. ففي أفغانستان الجديدة، يحتاج كل عضو في الحكومة الانتقالية لأن يبرهن للناخبين أنه يمتلك سجلاً من الإنجازات السياسية».

أدركَ عطا الفرصة المتاحة على الفور. فقد تربّى في كنف عائلة بارزة في ولاية بلخ، وانضم إلى المقاومة الأفغانية منذ أن كان مراهقاً، ثم أمضى العقدَيْن التاليين مقاتلاً في حروب البلد.

وفي ذلك اللقاء، أسَرَّ لي عطا بأنه كان يفكِّر «في الحصول على شهادة في الإدارة العامة، ربما من الهند»، فأكّدتُ له بأنه يمكننا أن نساعده في ذلك.

لكنّني واجهتُ تعنُّتاً أكبر من قادة آخرين.

اجتمعتُ مع كرزاي في قصره لعدة ساعات، واتفقنا على وجوب وضع أجندة للحكومة الانتقالية يصادق عليها جميع القادة الأفغان؛ بمن فيهم أمراء الحرب. كان من الأفضل برأيي أن يتولّى أحد القادة الأفغان مهمة التوسط لهذا الاتفاق؛ فاتفقنا على أن نتحدث مع كريم خليلي، أحد نوّاب الرئيس في الحكومة الانتقالية، ونطلب منه القيام بذلك.

كان خليلي يتّسم بصفات المفكّر الوقور والهادئ. وقد عمل مع إيران على تنظيم الهزارة الشيعة؛ أولاً لمحاربة الاحتلال السوفييتي، ومن ثم لقتال فصائل أفغانية أخرى في الحرب الأهلية في التسعينيات؛ وهي تجارب سبَّبت

له عللاً قلبية متنوعة. لقد اتصلتُ به عدة مرات من واشنطن وبون بعد 11/ 9، وزرته في عدة مناسبات عندما كنتُ مبعوثاً خاصاً في كابول.

أكّدتُ لخليلي أنه في حال استطاع إقناع أمراء الحرب بالتوصل إلى اتفاق مقبول فسيملك بذلك فرصة كبيرة ليكون على قائمة مرشحي كرزاي لمنصب نائب الرئيس عام 2004. ثم أعطيته قائمة من البنود– مأخوذة من خطة تسريع النجاح– التي أردتُ رؤيتها ضمن الاتفاق، فقبِل خليلي التحدي.

وبعد مفاوضات طويلة، تمكّنتُ وخليلي من التوصل إلى اتفاق على ما أسميته «اتفاقية تشرين الأول الخاصة بالحكم»، وقد تعهّد فيها جميع أمراء الحرب الرئيسين بالتعاون في بناء مؤسسات وطنية جديدة وتسريح ميليشياتهم.

استفدتُ كثيراً من اتفاقية تشرين الأول الخاصة بالحكم في سياق تقدُّمنا في الخطة؛ حيث كنت أشير إليها في اجتماعاتي مع كل قائد إشكالي بالقول: «لقد وافقتَ مسبقاً على تسريح الميليشيا التابعة لك. الشيء الوحيد الذي يجب علينا التحدث بشأنه الآن هو متى وكيف ستفعل ذلك».

....

كان الجنرال ديفيد بارنو قد وصل إلى كابول بصفته القائد الجديد للجيش الأميركي قبل عدة أيام من الرحلة التي قمتُ بها في تشرين الأول. وما كان بوسعي أن أطلب شريكاً عسكرياً أكثر قدرة منه أو أروع.

رغم أنه كان أول من يصبح جنرالاً بثلاث نجوم من أفراد دورته في ويست بوينت، إلا أن بارنو لم يكن يُبدي اهتماماً بالشكليات التي تميِّز المسؤولين العسكريين البارزين. وكان مولعاً بالكتب المختصة بالتاريخ العسكري، ومتلهّفاً لاستكشاف الأفكار وحل المعضلات العملية. وكنا كلانا محبطيْن بالدرجة نفسها من سمة الامتثال المفرط للجيش. أما توقه لاختبار مقاربات جديدة، فقد جعلني أحس بالأمل. لقد أصبحنا صديقين على الفور.

كان بارنو قد أجرى مراجعته الخاصة من خلال زيارة قام بها إلى أفغانستان في أيلول. وخرج في نهايتها بقناعة مفادها أننا كنا بحاجة لتعزيز التنسيق

المدني-العسكري. كان الجيش- برأيه- يركِّز بشدة على استهداف العدو بدلاً من حماية الشعب الأفغاني.

وقد أوصى بارنو بزيادة طفيفة في عدد القوات. والأهم من ذلك أنه أوصى بإجراء تحوُّل فيَ الاستراتيجية؛ من مكافحة الإرهاب إلى مكافحة التمرد. كما نظَّم الجزء الأكبر من قوات التحالف على شكل قواعد عملياتية متقدمة وصغيرة و«فرق إعادة بناء مناطقية»؛ حيث كان بوسعهم تأسيس حضور في مناطق النزاع وبناء علاقات مع الأفغان المحليين.

وصف بارنو المقاربة الجديدة بأنها تحوُّل من استراتيجية تركِّز على العدو إلى استراتيجية تركِّز على السكان. وقد سافر شخصياً إلى جميع الوحدات الصغيرة ليشرح لهم ما كان يريد منهم فعله. وفي إحدى الرحلات، فرح أشد الفرح عندما علم أن ضباطه طلبوا كتباً حول مكافحة التمرد، فاقترح عليهم قراءة كتاب ليويس سورلي «حرب أفضل»؛ وهو مراجعة تاريخية تقول إن الولايات المتحدة كانت قادرة على تحقيق النصر في الحرب الفيتنامية في حال نسَّق الجنرال كرايتون أبرامز والسفارة الأميركية الجهود للتواصل مع الشعب الفيتنامي على مستوى القرى. كان بارنو يرى تشابهات هذه الفرضية مع ما كان يحاول فعله في أفغانستان.

كانت مقاربة بارنو في مكافحة التمرد ترتكز على «مبدأين أساسيين». أوّلهما هو «احترام الأفغان»؛ والذي سيصبح شعار العمل الجديد. والثاني هو «وحدة الهدف»، ويعني دمج القوة العسكرية مع جميع عناصر القوة الأميركية من أجل دعم أهداف سياسية مشتركة. وبذلك، لن تكون هناك «منطقة فارغة» بين الجيش والسفارة، أو كما كان بارنو يحب أن يقول: «أهداف واحدة، أزياء رسمية مختلفة».

كخطوة أولية، طلب بارنو من الجيش تزويدي بطائرة مروحية عند الطلب، وذلك كي أستطيع التجوُّل بحرية في أنحاء البلد؛ رغم امتلاكه إمكانية تنقُّل جوية محدودة لأهدافه الشخصية. كنتُ في خطة تسريع النجاح قد طلبت طائرة

خاصة كي أتمكَّن من السفر إلى المقاطعات النائية للاجتماع مع القادة هناك. لكنّ الكونجرس رفض هذا الطلب؛ مع أن جميع المكونات الأخرى للحكومة الأميركية في أفغانستان– الجيش والسي آي إي وحتى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية– كانت تملك إمكانية تنقُّل جوي. وقد سُررت أكثر لأن بارنو وقّع أمراً دائماً يعتبر سفري «مهمة ضرورية».

كما نقل بارنو مقر القيادة العسكرية من قاعدة باغرام الجوية– التي كانت تبعد مسافة ساعة بالسيارة من العاصمة– إلى كابول كي يتمكّن مسؤولو السفارة والجيش من التنسيق بشكل روتيني، وانتقل للعيش في مقطورة مخصصة للسكن في مجمع السفارة على بعد حوالي 15 قدماً من مقطورتي، وجهّز مكتبه الشخصي على بعد غرفتين من مكتبي في السفارة.

....

في تشرين الثاني 2003، ثُبّت ترشيحي كسفير بالإجماع. وعندما رأى باول– الذي كان يترأس مراسم الإدلاء بالقَسَم الرسمية في وزارة الخارجية– عدد ضيوفي الموجودين في غرفة الانتظار أصابه الذهول، فقلتُ له: «أحضرتُ قبيلتي كلها». فقد جاءت تشيريل والولدان وأخوها تشارلي وزوجته، ومع أن أمي لم تستطع الحضور بسبب عارض صحي إلا أن كل أشقائي أتوا مع بعض أزواجهم وأولادهم. وما أثّر فيَّ بشكل خاص هو أن عائلة بيرا التي استضافتني للدراسة في منزلها كجزء من برنامج الخدمة الميدانية الأميركية لتبادل الطلاب جاءتْ من آخر البلد من أجل حضور المناسبة. وبارنو أيضاً– الذي كان قد عاد من أفغانستان لفترة قصيرة– كان موجوداً برفقة زوجته سوزان.

رويتُ في سياق تعليقاتي قصة جرت معي في نهاية التسعينيات عندما كنتُ أشاهد برنامجاً وثائقياً عن الحرب الأهلية الأفغانية مع ماكس، وكان آنذاك في الثامنة من عمره. حاولتُ حينها أن أشرح له عن الفصائل المختلفة، وعن سبب تقاتلها للسيطرة على البلد، فاكتفى بهزِّ رأسه فقط. وعندما رأى صور الأبنية المحروقة والمتهدمة على شاشة التلفزيون قال لي: «إنهم يتقاتلون من أجل

هذه؟ لماذا لا يركِّزون على بنائها بدلاً من ذلك؟».

لم يبتهج طاقم مساعديّ كثيراً عندما أعلنتُ للصحافة والكونجرس أنني سأغادر واشنطن بعد يوم من مراسم إدلاء القَسَم. ففي العادة، تستغرق مغادرة السفير الجديد شهراً على الأقل.

لكن الرئيس كان متلهفاً لمغادرتي أيضاً. وقد عرض عليّ منصب السفير منذ أيار، وكلما كان موضوع أفغانستان يُطرَح في الاجتماعات الصباحية لطاقم مساعديه، كان يتلفّتُ حوله ويطرح السؤال نفسه: «لماذا لا يزال زال هنا؟».

الفصل الثامن عشر

السفير

كابول
تشرين الثاني 2003-كانون الثاني 2004

كانت المراوح تدور، ليس بكامل طاقتها، ولكن بما يكفي لتصمّ الآذان. كان ذلك اليوم يصادف عيد الشكر، وكنتُ في قاعدة باغرام الجوية متوجهاً إلى كابول بصفتي السفير الجديد للولايات المتحدة الأميركية. صعدتُ وبارنو سلّم الطائرة ثم جلسنا على كرسيين شبكيين قابلين للطي وشددنا حزامينا. كان قد مضى وقت طويل على معرفتي أن سدادات الأذن ضرورية جداً. وما إن أغلق النظام الهيدروليكي السلّم الخلفي حتى شعرتُ بمروحية شينوك وهي ترتفع بثقل للأعلى، ومن ثم تنحرف باتجاه الجنوب.

عندما هبطنا في مطار كابول الدولي، قادني فريقي الأمني إلى سيارة سبربان مصفحة، وانطلقنا بسرعة نحو مجمّع السفارة. كنا نتنقل في الطريق من جانب لآخر ونتجاوز أحياناً السيارات الأخرى بسرعة كبيرة. وكانت في مقدمة مجموعة الحماية عربة همفي مموهة تابعة للبحرية، منصوباً عليها رشاش من عيار 50 ملم، وكان رامي الرشاش يلوّح بقوة للسيارات المدنية الأفغانية كي تفسح لنا الطريق.

عندما وصلتُ إلى السفارة علمتُ أن موكباً أُرسل في وقت سابق من ذلك اليوم كي يُقلّ السيناتور هيلاري كلينتون من المطار قد صدم بدون قصد امرأة كانت تمشي على جانب الطريق مرتدية جلباباً تقليدياً يغطي كامل جسدها (تشادور). لكنّ البروتوكول الأمني كان يمنع السائق- لدواعٍ أمنية- من التوقف

للاطمئنان على حالة المرأة.

كنتُ وبارنو منزعجيْن سلفاً من القوة الفظّة التي كانت مواكبنا تُظهرها، وصُدمنا عندما علمنا بالحادثة التي حصلت مع موكب السيناتور كلينتون، لذا قررنا وضع قواعد جَديدة تجعل فريق الحماية أقل ميلاً لمعاملة المدنيين المحليين بفظاظة.

كانت السيناتور كلينتون تنتظر في مكتبي كي تحييني، وكانت تلك أول رحلة لها مع وفد من الكونجرس منذ أن أصبحت أصغر سيناتور من نيويورك. لقد جاءت إلى كابول للاحتفال بعيد الشكر مع جنود الكتيبة الجبلية العاشرة التي يقع مقرّ قيادتها في فورت درام في نيويورك. وكان بصحبتها السيناتور جاك ريد. لقد سُررتُ عندما اكتشفت أنها لم تكن تنظر إلى رحلتها على أنها مجرد فرصة دعائية، وإنما كفرصة لخوض نقاشات جوهرية مع كبار المسؤولين الأفغان والأميركيين.

كانت مسألة باكستان هي الموضوع الأول الذي يُطرَح؛ لأن كلينتون لم تكن تملك أي أوهام بخصوص اللعبة المزدوجة التي كانت باكستان تلعبها. وعندما ذهبنا لرؤية كرزاي في وقت لاحق من ذلك المساء، خاضت معه نقاشاً طويلاً بخصوص دور باكستان بالنسبة لطالبان ومتمردين آخرين. وقد أُعجب كرزاي بها كثيراً.

أطلعْتُ السيناتور كلينتون على أفكاري بخصوص «تخضير كابول»- أي تحسين بيئة كابول عن طريق زراعة الأشجار- فاستساغت الفكرة، ووعدَتْ بربط السفارة مع جامعة كورنيل التي كانت تملك برنامجاً زراعياً شهيراً، ونفَّذتْ ما وعدتْ به فور عودتها إلى واشنطن.

بعد اجتماعنا، ذهبتُ إلى القصر الرئاسي من أجل تقديم أوراق اعتمادي إلى كرزاي، ومن هناك توجَّهتُ إلى منزلي الجديد. بخلاف أمكنة الإقامة الفخمة التي كان يتمتع بها الكثير من السفراء، كان منزلي عبارة عن مجموعة من ثلاث مقطورات معدنية مرتَّبة على شكل الحرف H. كانت المقطورة اليمنى

تحتوي مكتباً صغيراً وغرفة طعام ضيقة جداً، في حين كانت اليسرى تضمُّ غرفة نوم مصغَّرة وحماماً وغرفة جلوس، أما القسم الأوسط فكان فيه المدخل الرئيس، ويحوي المطبخ. ولكنني كنتُ سعيداً لوجود فناء صغير وحديقة مقابل أحد الجانبيْن.

وكان بارنو وبعض مساعديه قد اختاروا العيش في أماكن منامة أقل مساحةً لأنه كان يرى أن وجودهم داخل مجمّع السفارة كان يتيح لنا مكاملة جهودنا على نحو أفضل. وكان يحبُّ أن يصدم الزوّار بالقول إن مكان إقامته مسبق الصنع- كان يسميه «كوخ» «*hooch*»، وهو مصطلح عامي يُطلَق على حاويات الشحن الفولاذية التي لا تصلح كثيراً للسكن- رحب، إذ تبلغ مساحته ثلاث خطوات في تسع خطوات.

وكان طاقمي أيضاً صغيراً جداً بالمقارنة مع طواقم معظم السفراء. كان لديّ مُستخدمان شخصيان، وكلاهما من الهزارة ويحملان الاسم الأول نفسه، «حسن»، لذا أصبحنا نشير إليهما معاً بكلمة «الحسنيْن». وكان «حسن الكبير» حارس مجمَّع السفارة منذ عام 1989 وحتى أواخر 2001- عندما لم نكن نملك وجوداً دبلوماسياً- وأصبح في فترتي طبّاخاً، بالإضافة إلى تولّيه مهمة التسوُّق من السوق المحلية. كانت السفارة حينئذ تحصل على كل حاجاتها الغذائية من متعهدين كانوا يستوردونها من خارج البلد، لكن «حسن» الكبير كان يمقت هذه الطريقة، ولهذا السبب كان يُهرِّب أحياناً إلى السفارة منتجات من السوق المحلية، ما أتاح لي الاستمتاع بالبطيخ والعنب والتفاح الأفغانية الشهيرة باستحقاق. أما «حسن الصغير» فكان خجولاً جداً، وكان يتولّى أعمال التنظيف وغسيل الملابس. عندما توطّدت علاقتي بالحسنيْن وجدتُ أنهما كانا يمثّلان نافذة مثيرة للاهتمام كنت أطّلع من خلالها على مزاج الشارع، وكيف كان الناس العاديون ينظرون إلى أفعالنا.

كنتُ أبدأ كل صباح باجتماع، إذ يجتمع فريق البلد إلى طاولة اجتماعات كبيرة. كان بارنو يجلس إلى يساري، ونائب رئيس البعثة ديفيد سيدني- وكان

مختصاً حكيماً بالشأن الصيني– يجلس إلى يميني، بالإضافة إلى رؤساء جميع أقسام السفارة؛ بما فيها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

وبعد ذلك، كنتُ أجتمع مع «المجموعة الأمنية المركزية» التي كانت تتضمن بارنو، ورئيس محطة السي آي إي، وسيدني، وسترميكي.

كنا أنا وبارنو نبحث عن وسائل لدعم أهداف بعضنا بعضاً؛ حيث كنتُ أستخدم نفوذي السياسي مع الأفغان لمساعدته في حل بعض المشكلات العسكرية، فيما كان هو يجعل الجيش في متناول اليد لتحقيق أهداف سياسية. وقد حدَثَ في أكثر من مناسبة أنني كنتُ أصف تحديات تواجهني فإذا به يبادر إلى القول: «يمكنني مساعدتك في هذا الأمر». وأنا بدوري حاولتُ فعل الشيء نفسه.

خلال خدمتي كسفير، عملتُ مع رئيسيْن لمحطة السي آي إي. ساعدني الرئيس الأول– الذي خدم سابقاً في باكستان– على فهم مشكلة الملجأ بشكل تفصيلي، رغم أن السي آي إي كانت تركِّز بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب. وعمل الثاني جنباً إلى جنب مع كرزاي عندما كان الأخير يتقدم نحو قندهار خلال محاولة إسقاط طالبان، وهو الذي أنقذ حياة كرزاي حين رمى بنفسه على الرئيس المستقبلي لأفغانستان ليحميه من قنبلة طائشة. وأصبح الاثنان مقرَّبيْن من بعضهما جداً؛ لدرجة أن كرزاي أوصى لاحقاً بأن يخلفني رئيس محطة السي آي إي كسفير.

كنتُ أرى كرزاي كل يوم تقريباً، وغالباً ما كنت أعود إلى القصر مرة أخرى لمزيد من النقاش معه إلى مائدة العشاء. وفي أكثر الأحيان، كنت أرجع إلى السفارة في وقت متأخر جداً فأجمع الطاقم لكتابة برقية أو أكثر تروي أحداث ذلك اليوم لواشنطن.

كنتُ أريد أن أخلق جواً ذا توجُّه مهمّاتي، وإيقاعاً عملياتياً عالياً في السفارة؛ رغم علمي أن بعض الدبلوماسيين كانوا يعتقدون أنهم موجودون هناك من أجل «المراقبة والإبلاغ» فقط. في الواقع، بعد فترة قصيرة من وصولي، سأل

موظف سياسي في السفارة أحد أفراد طاقمي: «ألا يعلم السفير أننا موجودون هنا من أجل الإبلاغ عن الأحداث وليس صناعتها؟». لكنني كنتُ متأكداً بأن هذه الطريقة لم تكن مثمرة في ظل الظروف السائدة آنذاك.

أحبطني عدد وظائف الخدمة الخارجية التي بقيت شاغرة في السفارة. إذ كانت أفغانستان- نظراً لكونها موقعاً مليئاً بالمشقات- تجتذب الموظفين الشبّان الطموحين، وكذلك الدبلوماسيين الأكبر سناً الباحثين عن مغامرة أخيرة في نهاية حياتهم المهنية. ولكن، كان من الصعب أن تجتذب أشخاصاً في بداية حياتهم المهنية؛ لأن الكثيرين منهم يكونون حينئذ قد بدأوا لتوّهم بتكوين عائلاتهم الخاصة بهم. أما أولئك الشجعان القلة الذين تطوعوا للخدمة في مواقع شاقة فكانوا عادة يفضّلون العراق على أفغانستان؛ لأنها تُعزّز تطوّرهم المهني أكثر من أفغانستان، بالإضافة إلى أنها في ذلك الوقت بدت بحاجة لاهتمام أكبر.

يملك وزير الخارجية صلاحية تعيين موظفي الخدمة الخارجية في أي مكان في العالم. في السابق، كان يُتوقّع من موظفي الخدمة الخارجية- كحال جيشنا- الذهاب إلى أي مكان يُطلَب منه الذهاب إليه. كانت تلك هي القاعدة السائدة إلى ما بعد حرب فيتنام؛ عندما تغيّرت الأعراف، وبدأت نقابة الخدمة الخارجية تعارض بصخب المهامّ المُوجَّهة. أثرتُ هذه القضية مع باول عدة مرات، فوعد بمعالجتها ولكنه لم يُفلِح.

بعد وقت قصير من وصولي إلى كابول، طلبتُ من فريقي البدء بالتخطيط لطلب التمويل التالي لخطة تسريع النجاح، فإذا بي أصطدم بإحدى السخافات التي تتميّز بها الحكومة. كان مكتب الإدارة والميزانية قد أصدر تعليمات لجميع الوزارات والوكالات بعدم القيام بأي تخطيط لمخصصات إضافية مستقبلية طارئة. أظن أن الهدف من هذه السياسة هو إخفاء تكاليف الحرب وتأثيرها على عجز الموازنة. وفي نهاية المطاف، طلبت من طاقمي إجراء «تدريب على التخطيط».

كانت خطة تسريع النجاح تتطلب طاقم سفارة أكبر، وكان الطاقم بحاجة للعمل والعيش والنوم في مكان ما. ورغم أن مكتب عمليات البناء في الخارج (OBO) قد ملأ مسبقاً أرض السفارة بالحاويات، إلا أنها لم تكن كافية.

تحمَّس الأفغان حَين أخبرتهم بأننا بحاجة إلى مساحة أكبر؛ وذلك لاعتقادهم أن ازدياد التواجد الأميركي كان يعني أنه من المستبعَد أن تتخلى الولايات المتحدة عنهم مرة أخرى. لذا، رتّب كرزاي بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية لمنح السفارة قطعة أرض كبيرة وقيِّمة قبالة السفارة الأميركية، وذلك لنبني مُجمّعاً متوسط الحجم. كما أخلت الحكومة مبنى يقع قبالة السفارة أيضاً كان يسكن فيه أفراد من ميليشيا التحالف الشمالي. شهد المبنى ذات يوم اشتباكاً بالأسلحة النارية قتل فيه المارينز عدداً من مقاتلي الميليشيا. ولم تمضِ إلا أسابيع حتى باشر «مكتب عمليات البناء في الخارج» بتجهيز الأرض من أجل البناء، والتخطيط لإنشاء نفق تحت الأرض يربط المجمع الجديد بالمجمع القائم.

....

بدأ يومي الأول في أفغانستان بمأساة مروعة. إذ كانت قوات التحالف العسكرية تتعقب شخصاً يُشتَبه بكونه أحد قادة العدو، وقد استهدفته بضربة جوية، بيد أنها أصابت بدلاً منه مجموعة من الأطفال الذين كانوا يحضرون درساً في مدرسة فقيرة تحت شجرة قريبة.

شعرتُ وكرزاي وبارنو بألم شديد جراء هذه الخسارة. وأرسل بارنو الميجور جنرال لويد أوستن– قائد عمليات قوات التحالف في باغرام– لمقابلة أهالي الأطفال، وفي نهاية اللقاء تأثَّر الشيوخ المحليّون بحزنه الصادق، لدرجة أنهم بادلوه المواساة.

أغضبني موقف واشنطن عند تحضيري بياناً عن المأساة؛ إذ قيل لي إنه لا يمكننا أن نعطي ولو مظهراً من مظاهر الاعتذار عن أفعال جيشنا. وقد تطلَّب الوصول إلى اتفاق حول اللغة المناسبة ساعات من المماحكة. وفي نهاية

المطاف، قلت في المؤتمر الصحفي الذي عقدته قرب مكان إقامتي إنني أشعر بالأسى لأنني مضطر لاستخدام لقائي الأول مع الصحافة من أجل هذا الحدث الحزين، وأضفت: «أي شخص لديه أولاد سيتعاطف مع آباء أولئك الأطفال».

صمَّمنا أنا وبارنو على منع حدوث هذا الأمر مجدداً. كنا نعلم أن هذه المأساة لم تكن حادثة وحيدة، بل كانت أمراً يشير إلى مشكلات أوسع تتعلق بمقاربتنا العسكرية الإجمالية. كان حضورنا العسكري القليل يمنعنا من العمل عن قرب بما يكفي مع المجتمعات الأفغانية من أجل تطوير استخبارات بشرية جيدة؛ الأمر الذي دفعنا للاعتماد على وسائل أخرى مثل استخبارات الإشارات التي أدت إلى أخطاء حتمية في الاستهداف. وفي تلك الحادثة على وجه الخصوص، كنا نتعقب شخصاً نعتقد أنه كان يشكِّل هدفاً عالي القيمة، وكان موجوداً بالفعل على مقربة من الموقع المحدد، لكن الأطفال كانوا موجودين هناك أيضاً.

وتفاقمت المشكلة مع تزايد الشكاوى حول «المداهمات الليلية»؛ حيث كانت قوات التحالف تقتحم منازل المتمردين أو الإرهابيين المشتبه فيهم، وتعزل الرجال وتقيِّد أيديهم، وتضع أغطيةً على رؤوسهم قبل أن تقتادهم إلى السجن. وفي ذلك الحين، لم تكن العائلات الأفغانية تملك أي طريقة للتواصل مع الأزواج والآباء والأولاد المحتجزين.

اشتكى كرزاي مراراً بشأن هذه المداهمات؛ بحجة أنها كانت تفتقر للدقة في الاستهداف ومهينة للعائلات الأفغانية.

طلبتُ من بارنو العمل مع وزير الدفاع فهيم ونائبه عبد الرحيم ورداك للوصول إلى أسلوب متفق عليه بخصوص المداهمات الليلية. كنا نعلم أن المكاسب التي نجنيها من اعتقال إرهابي أو سواه في المداهمات الليلية لن تدوم طويلاً إذا أدّتْ هذه العمليات إلى تقويض الدعم الأفغاني للولايات المتحدة. وفي النهاية، وضع بارنو ونظيراه الأفغانيان «اتفاقاً من 15 بنداً» يهدف لتقليل الأخطاء إلى أقصى حد ممكن، واحترام حساسية الأفغان. وقد أورد

الاتفاق وجوبَ إجراء مشاورات أكثر مع القيادة الأفغانية قبل المداهمات، وأن ترافق قوات من الجيش الوطني الأفغاني قوات التحالف، وأن ينسق التحالف مع السلطات الأفغانية لضمان معرفة العائلات بشأن وضع المحتجزين. كما سرَّعنا عملية المراجعة، وَأطلقنا سراح عدد كبير من المحتجزين بعد تأكدنا من أنهم أبرياء.

خففَ الاتفاق الاحتكاكات إلى حد كبير، ونفَّذ رجال بارنو بنوده، ولكننا واجهنا تحديات أكبر في ضمان التزام القوات الخاصة به أيضاً. وبعد مغادرتنا- أنا وبارنو- أفغانستان، تبيَّنَ أنّ خَلَفينا كانا أقل التزاماً بكثير بهذا الاتفاق. وكانت المداهمات الليلية وتزايد الإصابات المدنية جراء القوة النارية الأميركية المفرطة من بين الأسباب الرئيسة التي جعلت كرزاي يشعر بمرارة شديدة تجاه الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة.

تزامَنَ التفاهم الذي أوجدناه مع الأفغان مع تطورات إيجابية في الجيش الأفغاني. فبعد إصلاح وزارة الدفاع، ارتفع عدد المتطوعين من الشبان الأفغان في الجيش الوطني الأفغاني بشكل ملموس. ومع أنني توقعت زيادة عدد المتطوعين إلا أن بارنو أبلغني أن الأعداد الجديدة كانت أكبر من قدرة الجيش الوطني الأفغاني على استيعابها. لذا، خططنا لزيادة إضافية في إنفاق الجيش الوطني في طلب التمويل التالي.

....

كان اللويا جيرغا الدستوري المقرَّر عقده في منتصف كانون الأول واحداً من مواعيدي القريبة على جدول أعمالي. وقد عملتُ مع القادة الأفغان كي نستبعد مسودةً تتصور بنيةَ حُكْمٍ إسلامية شبيهة بتلك القائمة في إيران. كان يتوجّب على الأفغان اتخاذ قرارات مصيرية حول مسألة الفدرالية، وما إذا كانوا سيتبنّون نظام حكم رئاسياً أم برلمانياً. ولم يكن من السهل حل المشكلات العاطفية المتصلة بالرموز واللغات الوطنية.

حدّدت «الخطوط الحمر» الأميركية، وأطْلَعْتُ القادة الأفغان عليها. كنت

سأعمل معهم للوصول إلى اتفاق حول القضايا الدستورية الرئيسة، على أن أقف جانباً بعد ذلك كي يتمكنوا من إنجاز إجراءات اللويا جيرغا، وألا أتدخَّل إلا إذا صادفتهم مشاكل وطلبوا مساعدتي.

اجتمعت مع كرزاي وقادة أفغان آخرين من أجل تطوير اتفاق على القضايا الرئيسة، فوافقوا في نهاية المطاف على دعم نظام رئاسي محدد بفترتين رئاسيتين وبنية حكومية مركزية استُلهِمت من الدستور الأفغاني الذي أُقِرّ عام 1964. وبوجود هذا الاتفاق، أصبحت واثقاً بأن اللويا جيرغا سيخرج بنتيجة معقولة.

كان من المقرر بدء اللويا جيرغا الدستوري في 13 كانون الأول، ولكنه أُجِّل إلى اليوم التالي بناءً على طلب خمسة وعشرين ممثّلاً تشاءموا من الرقم 13.

ومع بدء وصول المندوبين، غَمرتْ كابول موجةٌ عارمةٌ من الإثارة والترقُّب؛ إذ لم يسبق للشعب الأفغاني أن اختار ميثاق دولته من قبل. فكَّرتُ في تأسيس أميركا، وتساءلتُ عما إذا كان ذلك شبيهاً بما شعر به الناس في فيلادلفيا عند انعقاد المؤتمر الدستوري عام 1787.

أيَدَتِ الغالبية الساحقة من المندوبين حضوراً أميركياً ودولياً أكبر. وبالكاد وجدتُ أثراً لرهاب الأجانب الذي طبع الموقف الوطني الأفغاني في الماضي. أذكر على وجه الخصوص حديثاً دار بيني وبين مندوب مسنّ من شرق أفغانستان لم يكن يعرف أنني السفير الأميركي. فقد قال لي: «أريد أن أزور ذلك البلد المسمى أميركا ذات يوم. تخيّلْ ما حدث. لقد هوجم بلدهم من قبل أفغانستان، وقُتل الكثير من الناس، ثم أسقط الجيش الأميركي حكومة طالبان. وماذا فعلوا بعد ذلك؟ لم يقتلوا أفغاناً على سبيل الانتقام، ولم يرغمونا على تبديل ديننا، بل إنهم يساعدوننا على تأسيس حكومة جديدة وإعادة بناء المدارس وحتى الجوامع. ينبغي أن أرى أميركا هذه. لا بد أنها مكان مميز جداً».

كانت الثقة بالولايات المتحدة تبلغ عنان السماء؛ إذ غالباً ما كان الممثلون

يعلّقون على أية مشكلة عسكرية بالقول إنه يمكن حلها عن طريق «فيتامين B-52».

كما تأثَّرتُ بالأهمية التي كان الممثلون يولونها لمعالجة مشكلة ميليشيات أمراء الحرب. على سبيَل المثال، قال لي أحدهم: «يجب على أميركا التركيز فقط على المشكلات التي لا يستطيع الأفغان حلّها بمفردهم. فبمقدورنا بناء المدارس، وإعادة بناء مدننا وبلداتنا، ولكننا لا نستطيع حل مشكلة الميليشيات بدون مساعدتكم».

حثّ الكثير من الممثلين الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ضد أمراء الحرب، فاضطررت لشرح المعادلة الصعبة؛ وهي أننا كلما تحرَّكنا بسرعة أكبر ازداد خطر تجدُّد النزاع والعنف.

كما فاجأتني كثرة الطلبات التي تلقيتها من الممثلين بشأن بناء مدارس للبنات في مناطقهم. بل إن مندوباً تقليدياً جداً من مقاطعة باكتيكا كان شديد الإصرار على تعليم البنات في قبيلته؛ الأمر الذي لم يكن قابلاً للتصوُّر في أفغانستان التي كنتُ أعرفها خلال نشأتي. لقد أحسست بالفخر لدى رؤيتي هذا التغيير.

كان مسموحاً للممثلين التقدم والتحدث أمام ميكروفون مفتوح. لكنّ ما أشعرني بالتفاؤل هو رؤية مندوبات يتقدَّمن إلى المنصة من أجل التنديد بقادة الميليشيات وأمراء الحرب. وقد تصدَّرتْ شابة أفغانية تُدعى ملالي جويا عناوين الصحف العالمية؛ بنقدها الشجاع لأمراء الحرب ومطالبتها بمحاكمتهم في محاكم دولية. هَمَّ رئيس اللويا جيرغا الدستوري صبغة الله مجددي بطردها، لكنّ مندوبين آخرين اعترضوا على ذلك مطالبين ببقائها.

دعوتُ جويا لمقابلتي، وتأكّدتُ لاحقاً من حصولها وعائلتها على حماية الشرطة، كما اجتمعتُ مع مجددي، وذكّرته بأن النساء يملكن الحق بأن يُسمَعْن في اللويا جيرغا الدستوري.

وبعد عدة أيام، تحدَّثت مع الرئيس بوش من محطة السي آي إي، ورويتُ

لـه مـا حصل فـي مداولات الجلسـات، فأصغى إليّ باهتمام، ثم سـألني بلكنته التكساسية البطيئة: «زال، هل يُسبِّب لك الأئمة والملالي أي مشكلة؟». فأكّدتُ له أن المندوبين ذوي الخلفية الدينية كانوا يقدمون اقتراحات منطقية.

لكن النقاشات التي تناولت شكل الحكومة والمسائل العرقية كانت حادة، وفي بعض الأحيان تسبَّبت بإيقاف عمل اللويا جيرغا الدستوري.

كان قادة التحالف الشمالي مصممين على إضعاف سلطة كرزاي التنفيذية. فـي البدايـة، هدَّد قانوني بالاسـتقالة من الحكومة وقيادة حركة سياسـية تطالب بنظـام برلمانـي. إذ كان المؤيـدون للنظام البرلماني يعتقـدون أن كرزاي أصبح قويـاً جـداً، ويمكن أن يصبح– بحسـب تعبيـر أحد القـادة– كأي ديكتاتور آخر من الشـرق الأوسـط. في الحقيقة، كنت سـأحبِّذ وجود برلمان قوي في معظم الأوضـاع، ولكن بعد سـنين من الحرب والدمار، وجـدتُ أن البلد كان بحاجة ماسـة لبنية تنفيذية قوية من أجل اتخاذ قرارات حاسـمة وإعادة بناء المؤسسات الوطنية. وفي النهاية، حافظت التسوية النهائية على رئيس قوي، ولكن مع منح البرلمان صلاحية الرقابة والمسـاءلة والمصادقة على وزراء الحكومة؛ باسـتثناء المعيَّنين الأساسيين من قبل الرئيس.

وفي ما يتعلق بمسـألة الدين وحقوق الإنسـان، حدّد الاتفاق النهائي دور الإسـلام بأنه مصدر التشـريع، ووعد بحماية الأقليات الدينية. وأصبح الإسلام الدينَ الرسـمي للدولة، ولكن مع صون حريات دينية واسـعة عبر الإشـارة إلى إعـلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان ومعاهدات أخرى. كما قلّلت حمايات صريحة لحقوق المرأة من خطر «الطلبنة». لقد ضَمِنَ الدستور «حقوقاً وواجبات متساوية أمام القانون» للنساء والرجال.

احتدَّ النقاش كثيراً في اللويا جيرغا الدستوري حول قضايا الهوية القومية. إذ كان بعض القادة البشـتون يريدون من الدسـتور التأكيد على أن البشـتو هي «اللغة القومية». وبعد طول مسـاومة، سـاعدتُ على التوصُّل لاتفاق ليسـت فيه «لغة قومية»، بل مجموعة من «اللغات الرسمية».

اعترض الأعضاء البشتون بشدة على التسوية التي اعتبروها تنازلاً آخر لمصلحة أمراء الحرب الشماليين. وعندما تحوّلت انتقاداتهم نحو الولايات المتحدة، وقفتُ وتكلمتُ بصرامة، مذكّراً إياهم بأن بناء البلد في ليلة وضحاها بعد ربع قرن من الحربَ الأهلية أمر غير ممكن، وأن استعداد المندوبين للتسوية وتبنّي الدستور بسرعة سيجعل العالم يقف إلى جانب أفغانستان، وإلا فسيعتبر اللويا جيرغا الدستوري فاشلاً، وسيحمِّل البشتون مسؤولية حرمان أفغانستان من دستور. وعندها، تراجع المندوبون المعارضون ووافقوا على التسوية.

بعد ذلك، انتقل اللويا جيرغا الدستوري إلى ما كنت أعتقد أنها القضية الباقية الأخيرة؛ وهي المواطَنة المزدوجة للوزراء. أثار هذا الموضوع خلافات عرقية لأنه كان يؤثر بشكل مباشر على خبراء (تكنوقراط) بشتون مثل غاني وعلي جليلي الذي هاجر بعد الغزو السوفييتي وعاد ليعمل كوزير للداخلية. وَعَدَ عبد الله في اجتماع جرى في وقت متأخر من الليل معي ومع فهيم وكرزاي بأنه لن يقف في طريق أي اتفاق في اللويا جيرغا الدستوري، ولكنه سيستقيل إذا سُمح للوزراء بالاحتفاظ بجنسية مزدوجة. كما أكّد فهيم في اجتماع خاص جرى بيننا أن موضوع الجنسية المزدوجة كان يُمثِّل خطاً أحمر بالنسبة للتحالف الشمالي، وهدّد بالانضمام إلى عبد الله في هذا الشأن. أما كرزاي فكان يعتقد بقوة أنه لا يجب حرمان ذوي الجنسيات المزدوجة من حقوقهم القانونية. وفي النهاية، كان الاتفاق الأفضل الذي استطعنا التوصل إليه هو ذاك الذي ساعدتُ والسيّاف على تحقيقه، والذي يقضي بمنح البرلمان الحق بقبول أو رفض أي مُعيَّن رئاسي يملك جنسية مزدوجة. ولكنه لم يكن يُشكِّل عقبة أمام تعيينات كرزاي؛ لأن الانتخابات البرلمانية لم تكن ستجري حتى عام 2005. أما مؤخراً، فقد أصرَّ البرلمان على تخلّي مرشّحي الرئيس غاني عن وضعيتهم المزدوجة.

ظننتُ حينئذ أن الطريق باتت ممهدة أمامنا، إلى أن تلقّيت طلباً عاجلاً من زميل في السفارة وموظف في الأمم المتحدة. إذ كانت مجموعة من المندوبات يشعرن بخيبة أمل لعدم حصولهن على فرصة عادلة للاستماع إلى مطالبهن بعد

التزامهن بجميع قواعد اللويا جيرغا الدستوري. وقد أحْسَسْنَ بالإحباط عندما قال لهن الإبراهيمي إن الوقت قد «تأخر جداً» لأن المدة المتاحة للمفاوضات انتهت. لعب الإبراهيمي دوراً جوهرياً في تسهيل عملية بون، ومساعدة السلطة الانتقالية لاحقاً، وحصل على ثقة نظرائه الأفغان. بشكل عام، كنت ألعب دور «الشرطي السيئ» مقابل دور «الشرطي الصالح» الذي كان الإبراهيمي يلعبه، ولكنني بدَّلت الأدوار هذه المرة، فقلتُ له إن أفكارهن الداعية لزيادة مساهمة النساء قيِّمة وسترفع من أهمية أفغانستان في عيون المجتمع الدولي. لم يقتنع في البداية، ولكنه سرعان ما رضخ. وبعد ذلك، التقيتُ قادة رئيسين في اللويا جيرغا الدستوري، وأقنعتهم بوجوب قبول التعديلات التي طرحتها مجموعة النساء تلك. ونتيجة لذلك، ينص الدستور اليوم على انتخاب امرأتين من كل ولاية كعضوتين في البرلمان؛ ما يرفع نسبة النساء في مجلس النواب إلى نحو 25 بالمئة.

وفي 4 كانون الثاني عام 2004، صودق على الدستور بالتهليل والتصفيق، وهو يُعتبَر من أكثر الدساتير تنوُّراً في العالم الإسلامي.

سُرَّ الرئيس والمدراء بهذه النتيجة. حتى إن رمسفيلد- الذي يعتقد أن مدح الناس «يُفسدهم»- بعث لي برسالة في الأيام الأخيرة من اللويا جيرغا الدستوري، وقال فيها: «أنا أطّلع دائماً على أنشطتك. يبدو أنك تؤدي عملاً من الدرجة الأولى، وهو يسير بشكل حسن. تهانينا مقدماً!».

الفصل التاسع عشر

بنّاؤون مقابل مخرّبين

أفغانستان، 2003-2005

اكتشفت أنه كان هناك ثلاثة لاعبين أساسيون في أفغانستان؛ بنّاؤون ومخرِّبون وانتهازيّون. كان البنّاؤون يشاركوننا غايتنا المتمثلة في تطوير البلد. وكان المخرِّبون- وهم أمراء الحرب وتجار المخدرات والجيش الباكستاني- يزعزعون استقرار أفغانستان بهدف تحقيق مصالح ذاتية ضيقة. أما الانتهازيون الذين كانوا يركِّزون على بقائهم الخاص فكانوا قادرين على السير في أي من الطريقيْن استناداً لرؤيتهم لميزان القوة.

كان كرزاي هو البنّاء الأهم. ولكنه لم يكن مديراً عملانياً أو بنّاء مؤسسات، لذا شجعتُه على تجنيد فريق قوي. وكان ذلك تحدياً حقيقياً؛ لأن الحروب المطوّلة في البلد أجبرت الخبراء على مغادرته. رجع عدد من المهاجرين إلى الوطن لمساعدة بلدهم، وكان من بينهم داوود صَبا ونادر نادري وأكرم فاضل ومو قيومي وإكليل حكيمي، وأصبح صبا وحكيمي وزيريْن هامَّيْن في السنوات اللاحقة.

ومن بين أفراد فريق كرزاي، كنتُ أكنُّ إعجاباً خاصاً بأشرف غاني الذي أعرفه منذ وقت طويل. بفضل خلفيته الأكاديمية وخبرته في البنك الدولي انضم غاني إلى الأمم المتحدة بعد 11/ 9، قبل أن يغادرها للعمل لصالح الحكومة الأفغانية؛ أولاً كمستشار لكرزاي، ولاحقاً كوزير للمالية. قد يكون غاني حاد الطبع ونافد الصبر، ولكنّ إنجازاته تتحدث عن نفسها. فخلال فترة قصيرة، أسس صندوق ائتمان من أجل إعادة بناء أفغانستان، ووزارة مالية عصرية،

ونظاماً ضريبياً، وأصدر عملة جديدة موحَّدة، كما وضع أول ميزانية رسمية في البلد منذ حكومة ربّاني، وخطة تنمية وطنية.

أنجز القادة الأفغان الكثير على صعيد إعادة البناء والتطوير. فقد اجتذبت المدارس– تحت إدارة قانوني– عدداً أكبر من الأطفال مما فعلتْه في أي مرحلة من تاريخ البلد. وطوَّرتْ وزارة الصحة العامة– تحت قيادة أمين فاطمي– برنامجاً وطنياً للصحة خفض معدلات الوفيات عند الأمهات من 1,600 وفاة لكل 100,000 ولادة حية عام 2002، إلى 327 وفاة عام 2010. وانخفض معدل وفيات الأطفال أيضاً من 165 وفاة لكل 1,000 ولادة حية إلى 77 وفاة. كما انخفض معدل الوفيات عند الأطفال دون سن الخامسة من 257 وفاة لكل 1,000 طفل إلى 97 وفاة. وأنشأ حنيف أطمر– وزير إعادة الإعمار والتنمية الريفية– برنامج التضامن الوطني الذي قدَّم منحاً صغيرة لدعم إعادة البناء بواسطة مجالس على مستوى القرى. ولعب وزير الداخلية علي جلالي دوراً جوهرياً في بناء قوة الشرطة الوطنية.

وفي القطاع الخاص، أسس المقاول والمحسن الأفغاني-الأميركي إحسان بيات شركة اتصالات للهواتف الجوّالة، وقد مكّنتْ هذه الشركة أفغانستان من تجاوز الخطوط الأرضية إلى نظام خلوي عصري. وبمساعدة أميركية، كان شريف فايز الداعمَ الأفغاني الأول للجامعة الأميركية في أفغانستان التي نأمل أن تبرز كنسخة محلية عن جامعتي في بيروت. كما لعب نادر نادري وسما سمر دورين أساسيين في بناء المفوضية الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان.

مع ذلك، كانت المشاكل مخيفة. فعلى سبيل المثال، كانت البنية التحتية الإنشائية من المجالات التي كانت بحاجة إلى تحسين مستمر. إذ كانت القيادة في شوارع كابول تشبه السير فوق لوح غسل الملابس (*washboard*). كنتُ أعود من كل جولة وأنا أشعر بألم في أسفل الظهر بسبب كثرة الارتجاج. وكنتُ أقول على سبيل الدعابة أحياناً إنه ينبغي علينا إما الاستثمار في الطرقات أو الدخول في مجال إصلاح السيارات.

عندما زار كرزاي الولايات المتحدة عام 2002، طلب من الرئيس بوش القيام بمشروع إعادة بناء كبير؛ وذلك لإعطاء الشعب الأفغاني علامة واضحة على التقدم. وليشرح للرئيس درجة سوء الوضع قال له إن حالة الطريق الواصل بين كابول وقندهار بالغة السوء لدرجة أن الرحلة بين المدينتين كانت تستغرق 48 ساعة في ذلك الحين، مع أن المسافة 300 ميل فقط. في الواقع، في كثير من الأماكن لم يكن الطريق موجوداً على الإطلاق. لذا، قرر الرئيس بوش حشد مجموعة من الدول تحت قيادة الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء هذا الطريق.

غير أنّ هذا القرار تعرَّض لمقاومة كبيرة ضمن الحكومة الأميركية. فعندما اتصلتُ بأندرو ناتسيوس- رئيس الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- اعترض بحجة أن «الوكالة لا تُنشئ طرقات»، وأن بناء البنية التحتية لم يكن «أولوية» بالنسبة للوكالة، مع أن خططها التنموية قد «تطورَّتْ». ورغم أنني قلت له مجدداً إن الرئيس بوش يريد بناء هذا الطريق، وإنه أمَّنَ الأموال اللازمة لهذا الغرض، إلا أن الأمر تطلَّب الكثير من التدخلات الأخرى قبل أن يرضخ ناتسيوس للأمر على مضض.

أنشأت الولايات المتحدة طريق كابول-قندهار في نهاية المطاف، لكنّ المشروع عانى من مشكلات كبيرة تتصل بمراقبة النوعية. ومع ذلك، تعجَّب الأفغان حين أنجزنا المرحلة الأولى من الطريق في الوقت المحدد من أجل اللويا الجيرغا الدستوري. ولم يمضِ وقت طويل حتى امتلأت الطريق بالمركبات التجارية والسيارات الخاصة والحافلات، وقوافل الجمال أحياناً.

وكانت القوات الأمنية الأفغانية مجالاً آخر كان بوسع الولايات المتحدة التحرُّك فيه بسرعة أكبر. لقد كافحنا من أجل بناء مرافق لوحدات جديدة، بينما كان الجيش الأفغاني الوطني المُحَسَّن يُدرِّب الكتائب. وقد شكا لي نائب وزير الدفاع ورداك مراراً بأن الجيش الوطني الأفغاني المراد تأسيسُه صغير جداً- يبلغ تعداده 70,000 جندي- وضعيف التجهيزات، منوِّهاً- وهو المقاتل

القديم في المقاومة الأفغانية- بأن الولايات المتحدة كانت تقدّم أسلحة أثقل عندما كان الأفغان يقاتلون السوفييت. ومع أننا كنا قد زدنا من وتيرة سير برنامج الجيش الوطني الأفغاني، وكنا سنواصل فعل ذلك بشكل تدريجي، إلا أنني تعاطفت مع ورداك وأثرتُ المسألة في واشنطن. في ما بعد، زادت إدارتا بوش وأوباما الاستثمار في الجيش الوطني الأفغاني بعد تصعيد هجمات طالبان في أواخر عام 2005 وبداية عام 2006.

وكانت هناك أيضاً تعقيدات دائمة مع المانحين الدوليين؛ حيث اشتكى مسؤولون أفغان من أن المجتمع الدولي كان يخلق «هيكليات موازية» من خلال تمويل مشاريع معينة بواسطة منظمات غير حكومية أو متعاقدين بدلاً من الدولة الأفغانية. وكانت المنظمات غير الحكومية تدفع رواتب أكبر تبلغ أضعاف الرواتب التي كانت الحكومة الأفغانية تدفعها؛ الأمر الذي أبعد الخبراء الموهوبين عن الحكومة، واستنفد المخزون الصغير أساساً من الأطباء الذين كانوا ينالون أجراً أكبر من العمل كسائقين أو مترجمين.

كنت أفهم سبب استياء الأفغان، ولكنني أيضاً كنت أفهم وجهة نظر الواهبين؛ إذ لم تكن هناك وزارة أو منظمة أفغانية في تلك المرحلة المبكرة قادرة على التعامل مع الأموال وفق المستويات الغربية للمحاسبة، ولم تكن هناك وزارة تملك المهارات أو الموارد البشرية أو البنية التحتية اللازمة للإشراف على أو تنفيذ الجزء الأعظم من العمل. مع ذلك، كنتُ أعتقد أن الواهبين كانوا قادرين على القيام بعمل أفضل في استخدام برامجهم لتعزيز القدرات الأفغانية. على سبيل المثال، حاولنا فعلِ ذلك من خلال التعاقد مع وزارة الأشغال العامة لتعبيد الطرقات، واستخدام متعاقدين محليين لبناء مرافق الجيش الوطني الأفغاني.

كان الأفغان يملكون حساً اجتماعياً قوياً مقابل حس أضعف بكثير بالمسؤولية المدنية. وأكثر ما كان يحبطني هو تهرُّبهم من مسؤولية تحسين مجتمعاتهم وبلدهم. إذ كان الأفغان- بصورة عامة- يفتقدون لروح المبادرة،

وبدوا أنهم يعانون من سمة الاتكال. على سبيل المثال، أُصبْتُ بالإحباط عندما حاولت تجنيد تلامذة من المرحلة الثانوية من أجل ريّ الشتلات والعناية بها كجزء من مشروع «تخضير كابول»، حيث أجاب الكثيرون منهم: «هذه مسؤولية الحكومة، لماذا يجب أنَ نفعل ذلك؟!».

حاولتُ تشجيع ثقافة المسؤولية المدنية عبر شرح سمة التطوُّع التي لاحظتها في الولايات المتحدة عندما كنت مراهقاً. وأخبرتهم كيف تضامن الأميركيون على حدود المستوطنات من أجل بناء المدارس واستئجار المدرِّسين. كما ذكَّرتهم بأن النُصُب التاريخية العظيمة في باميان وغزني ومزار، ومدناً أفغانية مثل هيرات وبلخ قد بُنيَتْ في زمن لم تكن الولايات المتحدة قد وُجدت فيه بعد. ومع ذلك، كان الأفغان ينتظرون الولايات المتحدة كي تبني لهم منشآت بسيطة كالمدارس.

مع ذلك، حقّق الأفغان تقدُّماً ملحوظاً. فبدعم من مؤسسة المنحة الوطنية من أجل الديمقراطية تطوَّر المجتمع المدني الأفغاني؛ حيث أحْيَتْ مجموعات متنوعة النقاش حول مواضيع هامة مثل حقوق المرأة وحكم القانون والإصلاح الاقتصادي، كما نظَّمتْ المجموعات نفسَها من أجل تنظيف شوارع كابول. وبالإضافة إلى ذلك، كانت وسائل الإعلام الأفغانية تتطور أيضاً، وقد سُررْتُ على نحو خاص برؤية نجاح «تولو تي في» لصاحبه سعد محسني؛ وهو عبارة عن شبكة مستقلة أصبحت بسرعة أكثر المحطات التلفزيونية مُشاهدةً. ولم يكن برنامجها «أفغان ستار»- نسخة محلية عن «أميركان آيدول»- مجرّدَ برنامج ترفيهي، بل كان يُعلِّم المشاركة والمساهمة في الوحدة الوطنية؛ لأن الأفغان كانوا يصوِّتون عبر الرسائل النصّية للمغنين الذين يحبونهم بصرف النظر عن عرقهم. وكان «تولو تي في» رائداً أيضاً في بث برامج حوارية سياسية متعلقة بالشؤون العامة، بالإضافة إلى أفلام وثائقية عالية النوعية.

في مؤسسة راند، كانت تشيريل تعمل على مكافحة الإرهاب ومكافحة الراديكالية وكيفية تقوية المسلمين المعتدلين. لكنّ مشروعها المفضَّل كان

يتعلق بشراكة مع «ورشة سمسم» (*Sesame Workshop*). كانت الفكرة تتمثَّل في منح الأطفال الأفغان الذين وُلِدوا في حقبة طالبان الوحشية نافذةً تعلمية متفائلة، وذلك عبر خلق نسخة مصغَّرة من «شارع سمسم» من أجل أفغانستان. ذات مساء، بينما كنت أستمع بشكل متقطع إلى الإذاعة الأفغانية، تفاجأتُ لدى سماعي صوت تشيريل في مقابلة أُجريتْ معها من قندهار. لقي البرنامج استحساناً جيداً، ومهّد الطريق أمام «تولو تي في» ليطلق نسخته الخاصة من «شارع سمسم» عام 2011.

ولتشجيع الشعب الأفغاني وإطلاعه دوماً على آخر المستجدات، عقدتُ مؤتمرات إخبارية منتظمة باللغة الدارية. وفي مقابلات مع الصحافة الأفغانية، ناقشتُ البرامجَ التي كنا نقوم بها والطريقةَ التي كانت الحكومة الأفغانية وداعموها الدوليون يتّبعونها من أجل تسريح الميليشيات.

....

لسوء الحظ، كانت هناك أيضاً مجموعة مخيفة من المخرِّبين. وكانت تتضمن– بالإضافة إلى طالبان– أمراء الحرب وتجار المخدرات والجيش الباكستاني وأجهزة استخبارية.

أكثر من كان يزعج كرزاي من بين أمراء الحرب هو دوستم؛ لدرجة أنه تعهّد مراراً باعتقاله. ولكنني نصحتُ كرزاي بالتفكير في ميزان القوة في الشمال والتحرك بحذر.

كان دوستم يرفض نزع سلاح الميليشيا الخاصة به، مُتذرِّعاً بعدم حصوله على منصب رسمي في الحكومة الجديدة رغم تحمُّله عبء معظم القتال في الشمال ضد طالبان. وكان يريد أن يكون إما وزير الدفاع أو رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة. كما أوضح أنه إذا سلَّم سلاحه فإن أمراء الحرب الطاجيك سيهيمنون على الشمال بأكمله؛ من بدخشان إلى هيرات.

وعندما سألتُ عطا– المنافس الطاجيكي الأقوى لدوستم في الشمال– عمّا يمكنني فعله لإيقاف نزاعاته المتكررة مع دوستم، اقترح خيارين؛ إما

تسهيل إبرام اتفاق بينهما، أو نقلهما معاً إلى كابول.

ذهبتُ إلى دوستم في مزار الشريف، فألقى المسؤولية على عاتق مساعديه، واعداً بالعمل مع عطا لإيقاف القتال. غير أنني كنتُ متشككاً في ما قاله، وذلك لمعرفتي بسيطرته المحكَمة على مرؤوسيه.

وعندما اندلع التوتر مجدداً في نيسان من عام 2004، وجدتُ في ذلك فرصةً لمعالجة مشكلة دوستم–عطا للمرة الأخيرة. وبعد أن حشد دوستم 600 مقاتل لغزو مَيْمَنة– عاصمة ولاية فرياب– هرب المحافظ المعيَّن من قبَل كرزاي، واختبأ في مكان قريب من الحدود مع تركمانستان. التقينا أنا وبارنو مع كرزاي، وأيّدنا قراره بحشد 750 مقاتلاً من الجيش الوطني الأفغاني من أجل استعادة النظام في المدينة. وحين هدَّد دوستم بمهاجمة تلك الكتيبة، دعا جلالي وغاني لاعتقال دوستم بواسطة قوات الجيش الأفغاني.

كان ذلك اقتراحاً جريئاً وخطراً في الوقت نفسه. فمن جهة، لا شك في أننا لم نكن لنسمح لدوستم بمهاجمة الجيش الأفغاني. فمع وجود مستشارين أميركيين ملحقين بالكتيبة الأفغانية، كان دوستم يهدد أيضاً بمهاجمة جنود أميركيين. ولكن، من جهة أخرى، إن حدوث صدام بين الجيش الأفغاني وقوات دوستم كان من الممكن أن ينتهي بطريقة سيئة، ويفتح خط صدع جديد داخل تحالف يتعاون ضد طالبان.

لم يجرِ اتصالي الهاتفي الأول مع دوستم بشكل جيد. وكنتُ قد حاولتُ التعامل معه باحترام، ونقلتُ له الخطوط الحمر الأميركية، وفي الوقت نفسه عرضتُ عليه طريقةً للخروج من الصراع بصورة تحفظ ماء وجهه، غير أنه ظل يُهدِّد بإرسال الجنود الأميركيين إلى الوطن «في أكياس جثث». لاحظتُ أنه كان يتلعثم في كلامه؛ لعله أسرف في الشُرب كما كان يُعرَف عنه.

ولمنحه بعض الوقت للتفكير– أو الصحو– قلتُ له إنني سأتصل به بعد ساعتين.

بيد أن الاتصال الثاني لم يكن أفضل من الأول، لذا قلتُ له محذِّراً: «أي

هجوم على وحدات من الجيش الأفغاني تضم ملحقين أميركيين يعتبر هجوماً على القوات الأميركية. لذا، إذا هاجمتهم فأنت بذلك تعبر جسراً لا عودة منه».

لكنّ دوستم واصل تهديده دون أي هوادة قائلاً: «سيكون الأمر أسوأ من فيتنام! سيكون أسوأ من العراق! إذا كنتم تعتقدون أن الوضع في ذينك البلدين كان سيئاً، فانتظروا لتروا ما سأفعله بكم في أفغانستان!».

وهنا اتَّضح لي بجلاء أن الأمر سيتطلب أكثر من مجرد كلمات لإيصال رسالتنا إلى دوستم.

ناقشنا أنا وبارنو الخيارات.

وفي وقت متأخر من تلك الليلة، انطلقتْ قاذفتا B–1 من القاعدة البحرية الأميركية في جزيرة دييغو غارسيا. اخترقت إحدى الطائرتين جدار الصوات عند طيرانها فوق مجمّع دوستم مباشرة، وسُمِع دوي الصوت بينما كانت طائرة B–1 تعبر فوق قصر دوستم مباشرة.

أظهر دوستم وجهاً شجاعاً في العلن؛ حيث صرَّح لصحيفة نيويورك تايمز: «شعر أطفالي بالخوف. ولكن، سأقول لكم إنني لست من الرجال الذين يخافون».

غير أنني سرعان ما تلقيت رسالة من هومايون نادري– وهو ممثله في الولايات المتحدة– مفادها أن دوستم قد اكتفى ومستعد للتراجع.

وفي حديث عبر الهاتف في اليوم التالي، قال لي دوستم بغضب: «أي نوع من الحروب تخوضون هنا؟ لا يستطيع أطفالي النوم بسبب طائراتكم القاذفة!».

كان من الواضح أن قاذفة B–1 وهدير اختراقها حاجز الصوت جعلاه يصحو. قلتُ له: «هل تعلم أنك محظوظ تماماً؟ تخيَّلْ لو أنّ بلداً آخر غير الولايات المتحدة ويملك قدرتها هو الذي فعل ذلك. هل تعتقد أنه كان سيرسل قاذفة من دون إلقاء قنبلة؟ هل ستُرسل أنت مثلاً قاذفة من دون أن تُلقي قنبلة؟».

ولـمّا سكتَ دوستم، عرفتُ أننا أصبحنا نتحكّم بزمام الأمور، فقلت له بهدوء: «فكِّر في الأمر أيها الجنرال. أنت لا تزال حياً، ومنزلك لا يزال واقفاً

لأننا لم نأتِ إلى هنا لقتل الناس. فنحن نريد أن نبني أفغانستان أفضل، ونريد منك المساعدة، لا أن نُرجِع أفغانستان إلى الحرب الأهلية كما فعلتَ أنت في التسعينيات. لقد قاتلتَ من أجل أشياء تافهة، وأضعت فرصة تاريخية، وأنت تجازف بفقدانها مجدداً بألاعيبك؛ وخصوصاً عندما تهدد القوات الأميركية بعد أن حذَّرتك من عواقب القيام بذلك».

سكتَ دوستم لبرهة ثم قال: «ماذا تريد مني أن أفعل؟».

فأجبته: «دع كتيبة الجيش الأفغاني تعبر. إذا حدث أي إطلاق نار، وإذا وقع ولو حادث مروري بسيط فسوف تُعتبَر مسؤولاً عن ذلك، وستكون هناك عواقب. ولكن، إذا أبديتَ انضباطاً فسآتي إليك بعد بضعة أيام وأقدّم لك احترامي، وسيرى أتباعك أنك لا تزال زعيماً كبيراً في الشمال».

وفي مفاوضات لاحقة، وافق دوستم وعطا على تسريح ميليشياتهما. ووافق دوستم على موقع شرفي في مكتب الرئيس؛ رغم أن ذلك تركه خارج قيادة الجيش.

وحقّقنا نصراً آخر على أمراء الحرب في هيرات؛ حيث كان محافظها، إسماعيل خان، يتّسم بخصلة ديكتاتورية قاسية. فعندما حاول كرزاي عقد صفقة معه بين عام 2003 وبداية عام 2004، ردّ إسماعيل خان بطرد المسؤولين المعيَّنين من كابول في المنطقة.

وعندما ذهبتُ لمقابلته في هيرات، رفض نزع أسلحة قادته ومقاتليه بحجّة أن هذه الخطوة يمكنها أن تزعزع الاستقرار في هيرات. وعندها، أكَّدتُ له أنه من الممكن إعادة دمج رجاله في الجيش أو الشرطة الأفغانيين، أو الاستفادة من البرامج التي كانت تدمج جنود الميليشيات السابقين وضباطها في الاقتصاد الأفغاني؛ وذلك عبر توفير تدريب مهني لهم.

وفي تموز من عام 2004، أمر إسماعيل خان بشن هجوم مباشر على الجيش الأفغاني؛ ليوضح أنه لا ينوي التعاون. وفي اشتباك دام ثلاث ساعات، أسر رجال إسماعيل خان أربعة جنود من الجيش الأفغاني، واستولوا على

خمس آليات.

عندها، اتصلتُ بإسماعيل خان، فرفض بشكل قاطع إصدار الأمر لرجاله بالتراجع.

كان مستشارو كرزاي ووزراؤه منقسمين حول كيفية التعامل مع إسماعيل خان؛ حيث كان قادة التحالف الشمالي- فهيم وقانوني وعبد الله- يفضّلون التسوية مع حليفهم القديم، في حين كان غاني وجلالي يريدان طرده من المنطقة فوراً. واختار كرزاي مواصلة الحوار معه.

اندلعتْ جولة أخرى من الاشتباكات في آب؛ وهذه المرة بين إسماعيل خان وأمير حرب آخر يُدعى أمان الله خان. وكان هذا التنافس المحلي يحمل بُعْداً عرقياً؛ حيث كان إسماعيل خان يعتبر أمان الله خان وأتباعه البشتون «ليسوا أفضل من طالبان».

اتصلتُ بإسماعيل خان مباشرةً على هاتفه الخلوي فوجدته عدوانياً؛ حيث وعد بالزحف برجاله إلى أرض أمان الله خان، وإلحاق هزيمة ساحقة به.

بعد ذلك، شنّ أمان الله خان هجوماً مباغتاً على قوات إسماعيل خان بالقرب من مطار شينداند- وهي قاعدة جوية قريبة من إيران ذات مدْرج بطول 9,000 قدم- وكان أداء مقاتلي إسماعيل خان سيئاً. ومع انقلاب الطاولة، أصبحتُ مضطراً للعمل على منع أمان الله خان من التقدم نحو هيرات خشية أن تنهب قواته المدينة. لذا، بعثتُ إليه برسالة طلبتُ منه فيها عدم تجاوز جسر معيَّن قريب من شينداند.

اتفقتُ مع بارنو على إرسال وحدات من الجيش الأفغاني برفقة مستشارين أميركيين وقوات خاصة أميركية إلى شينداند على متن مروحية؛ حيث سيُقيمون حواجز.

وبعد إرسال تلك القوات، اتصلتُ بإسماعيل خان الذي كان يُشرف على المطار من تلة مرتفعة قريبة، فقال لي متذمِّراً: «الوحدات غير موجودة هنا». فقلت له: «استمر في المراقبة...» وبعد لحظات، سمعتُ صوت شفرات

المروحية عبر الهاتف.

بعد أن أصبحنا نملك اليد العليا، قررتُ وكرزاي أنّ الوقت قد حان لنقل كل من إسماعيل خان وأمان الله خان إلى خارج المنطقة الغربية من أفغانستان.

لذا، أمرتُ أمان الله خان بتسليم نفسه للسلطات الأفغانية، فوضعته قيد الإقامة الجبرية. وعندما حان وقت نقل إسماعيل خان، سافرتُ شخصياً إلى هيرات، وعقدت معه اجتماعاً ثنائياً. وفي هذا الاجتماع، حاول إسماعيل التفاوض على صفقة يصبح بموجبها وزيراً للداخلية؛ غير أن هذا لم يعد حينها خياراً مطروحاً. لذا، أخبرته أن كرزاي سيجعله وزيراً للمياه والطاقة احتراماً لدوره في مقاومة السوفييت وطالبان.

وفي الأشهر التالية، سلَّمتْ قوات إسماعيل خان أسلحتها الثقيلة، وانضمت إلى عملية نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الاندماج.

وفي تشرين الأول من عام 2004، أصبح بوسعي الكتابة في وول ستريت جورنال أننا كنا «نقصم ظهر مشكلة أمراء الحرب».

غير أنني كنت أخشى أن تستخلص واشنطن الدروس الخاطئة من النجاح ضد أمراء الحرب. فقد أظهر استخدام عناصر الجيش الوطني والشرطة الوطنية الأفغانيين المكاسبَ التي يمكن تحقيقها عبر الاستثمار في القوات الأمنية الأفغانية. كما أن التعاون العسكري–المدني الذي طوَّرناه أنا وبارنو شكَّل عاملاً حاسماً أيضاً، حيث مكَّننا من العمل بطرائق تكاملية لترسيخ مصداقية حكومة كابول.

كان البنتاغون يزداد قلقاً من الوقوع في خضمّ صراعات مع الميليشيات؛ وهذا مفهوم. لكن إهمال معالجة مشكلة الميليشيات كان من الممكن أن يعرِّض المشروع برمَّته للخطر. وفي ذلك الحين، كانت التطورات في العراق تسير بطريقة سيئة للغاية، وكان رمسفيلد قلقاً من إمكانية أن يثير برنامجنا المتعلق بأمراء الحرب حرباً أهلية في أفغانستان، لذا قرّر إلغاء البنود التي كانت تسمح لقوات التحالف بالاشتباك مع أمراء الحرب في خطة «تسريع النجاح». وحين

اعترضتُ على ذلك، اتفقنا على أن يبقى استخدام القوة خياراً، ولكن على أن يحتاج إلى الموافقة في كل حالة.

ورغم أننا أنجزنا قدراً كبيراً من التقدم في مشكلة أمراء الحرب على أحد المستويات، إلا أننا لم نكن قادرين على حلها كلياً. قُبِل الكثيرون من أفراد الميليشيات بسرعة كبيرة في الشرطة الوطنية بدون الخضوع لفحص وتدريب مناسبيْن، في حين حَوَّل آخرون ميليشياتهم إلى «شركات أمنية خاصة». وقد عُرقِلت استراتيجيتنا بواسطة تحالف بين ضباط في السي آي إي ومتنفذين محليين، وذلك من أجل– على سبيل المثال– حماية أنشطة إعادة البناء، أو تقديم خدمات لوجستية. كان من الصعب منع هذه الإجراءات المستقلة التي كانت– في مجملها– تقوّي الميليشيات المحلية وأمراء الحرب المحليين. وقد كان برنامج إعادة دمج الميليشيات السابقة الذي كانت الأمم المتحدة تقوده ويرأسه اليابانيون الجزءَ الأهم من برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج، ولكنه للأسف نُفِّذ بشكل سيئ في ضوء القيود التمويلية القاسية التي واجهها.

....

وتبيَّن أن الجهود التي بُذِلت لمكافحة تجارة المخدرات كانت أقل نجاحاً؛ حيث أصبحت أفغانستان المنتجَ الأولَ للأفيون في العالم بحلول عام 2003. كنتُ أخشى أن تُفسِد أموال المخدرات الحياةَ السياسية في أفغانستان، وتُثقِل كاهل البلد بعدد كبير من المواطنين المدمنين.

كانت المملكة المتحدة مسؤولة عن مكافحة المخدرات، ولكنّ برنامجها كان يفتقر إلى القدر الكافي من التأثير والتمويل، كما كان يستند إلى أفكار خاطئة. لذا، في البداية، قرّر البريطانيون دفع مبالغ نقدية لمزارعي الخشخاش كيلا يزرعوا المحصول غير القانوني؛ الأمر الذي ولّد بالطبع دوافع منحرفة لزرع الخشخاش، وذلك بغية الحصول على المال مقابل التوقف عن زراعته. وفي قمة عُقدتْ في نيسان من عام 2004، وافق الرئيس بوش على طلب بلير بانخراط الولايات المتحدة بنشاط أكبر في جبهة مكافحة المخدرات.

وعندما ناقشتُ المسألة مع الرئيس، وجدتُ أن حلّه كان صريحاً؛ حيث قال لي: «إنني رجل رشّ»، في إشارة منه إلى خطة لتدمير حقول الخشخاش بواسطة رش مبيدات أعشاب من الطائرات. كان الرئيس مقرَّباً من الرئيس الكولومبي ألفارو أوريبيَ، وكان يعزو نجاح صديقه في مكافحة إنتاج الكوكا إلى هذه الطريقة. ولكنني ذكَّرتُ الرئيس بأن كرزاي كان يعارض بشدة الرش الجوي.

وفي خطّة «تسريع النجاح»، كنتُ قد قلَّلت عمداً من أهمية مكافحة المخدارت. ليس لأنني كنت أنظر إلى المسألة على أنها غير هامة، بل لأنني قدَّرتُ حينها أن عناصر أخرى من خطتنا- مثل تدريب الشرطة، والتطوير الزراعي على مستوى القطاع الخاص- كانت ستساعد على تخفيض إنتاج الأفيون. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب منع العرْض ما دام الطلب العالمي على الهيرويين لا يزال قوياً. بالإضافة إلى أنني لم أشأ تقليص مسؤولية المملكة المتحدة في التصرُّف.

كانت مسألة مكافحة المخدرات موضوعاً حساساً بالنسبة للقيادة الأفغانية، بل كانت من المواضيع النادرة التي هاجمني كرزاي بسببها؛ مع أنه نادراً ما تعامَل معي بفظاظة أو عدائية. في العادة، عندما كنتُ أذهب إلى مقر إقامته، كان يقدِّم لي شوكولا من سويسرا كان ضعيفاً حيالها. وذات يوم، استدعاني إلى مقر إقامته، وكان من الواضح أن مزاجه لم يكن جيداً. أشار كرزاي إلى طبق من التين المجفف موضوع على طاولة القهوة، وبعد ذلك أراني طبقاً آخر.

ثم سألني: «هل ترى أي فرق بينهما؟».

نظرتُ بتمعُّن، ثم أجبته: «لا».

فألحَّ عليّ قائلاً: «انظر بتمعُّن أكثر».

بيد أنني لم أرَ أيّ فرق رغم ذلك.

حينئذ، أوضح لي كرزاي أن لون التين في أحد الطبقيْن كان غريباً. وبنبرة غاضبة، اتّهم الولايات المتحدة برشّ موادّ كيماوية على محاصيل أفغانية: «إن

موادّكـم الكمياوية تُستخدَم على أشجارنا وفي مائنا. إنكـم لا تحترموننا. أنتم لستم أفضل من السوفييت».

فقلت له: «عذراً سيدي الرئيس، هل سمعتك بشكل صحيح؟ هل قارنتَنا بالاتحاد السوفييتي؟!».

عندها، أدرك كرزاي كم كنتُ مصدوماً من عدائيته، فهدأ قليلاً.

ثم قلت بصدق: «لسنا من يقوم بذلك». إذ كنت أعلم أنّ الولايات المتحدة لم تكن مشتركة في أي عملية رش مبيدات، وكذلك البريطانيون على حدّ علمي.

حدّدنا موعداً للقاء السفيرة البريطانية الودودة والمحترفة، روزاليند مارسدان، لبحث المسألة معها. لكنّ نقد كرزاي اللاذع حول موضوع المخدرات سرعان ما تحوّل إلى محاضرة أوسع حول تمسُّك البريطانيين بعقلية إمبراطورية استعمارية. في البداية، شعرتُ بالراحة لأنّ غضب كرزاي قد تحوّل إلى شخص آخر، ولكنني في نهاية المطاف أحسست بالأسى على زميلتي البريطانية فتدخَّلت.

في بادئ الأمر، وجدتُ سلوك كرزاي غريباً، ولكنني حين استقصيت عن الأمر أكثر علمتُ أن اتهاماته لم تكن تفتقر إلى الأساس. ومنذ ذلك الحين، أصبحت وكرزاي في صف واحد في هذا الخصوص. إذ إنّ قيام دول أجنبية من تلقاء نفسها بالرش الكيماوي أمرٌ غير مقبول بلا أي جدال. صحيح أنني لم أكن أعارض الرش الجوي بشكل قاطع، ولكنني كنت قلقاً بشأن غياب التنسيق مع الحكومة الأفغانية، فضلاً عن مسائل الحماية البيئية المتضمنة في هذه الممارسة. لقد وجدتُ أن ذلك ردُّ فعل انعكاسي– «سريع وقذر» على نحو مفرط– على مشكلة معقدة. كانت مسألة مكافحة المخدرات تستحق اهتماماً متأنياً وخطة محكمة.

حذَّرتُ في مذكِّرة وجّهتها إلى المدراء من إمكانية أن يؤدّي تنامي صناعة المخدرات غير القانونية إلى تعريض جميع الأشياء الأخرى التي كنا نقوم بها

من أجل إعادة بناء أفغانستان للخطر. سجّل محصول الأفيون عام 2004 رقماً قياسياً، وكانت الأموال الآتية من صناعة المخدرات غير القانونية تجد طريقها إلى صناديق طالبان ومجموعات إرهابية أخرى.

وقد كانت المشكلة معقدة بسبب وجود لاعبين كُثُر. إذ كان من الممكن أن تجد مزارعين صغاراً لا يملكون أكثر من هكتارين من الأرض يزرعون الخشخاش من أجل دفع ديونهم، أو تغطية نفقات مرض عائلي؛ وذلك لأن أرباح الأفيون كانت أكبر من أرباح القمح بعشرة أضعاف. ولهذا السبب، لم يكن من الممكن حل المشكلة باستعمال استراتيجية تستهدف إلى تشجيع مصادر رزق بديلة فقط.

ثمّ كان هناك أمراء المخدرات الأقوياء الذين يديرون مزارع ضخمة– كان عددهم نحو أربعين شخصاً– والتجار المحليون والأجانب، وكانوا جميعاً مدجّجين بالسلاح، وتربطهم علاقات مع بعض المسؤولين في الحكومة الأفغانية وطالبان. لم تكن مواجهة أمراء المخدرات مسألة بسيطة. إذ كانت تتطلب وجود قوات أمنية، نظراً لمخاطر اندلاع العنف وزعزعة الاستقرار.

كان قلق المزارعين بشأن عدم الاستقرار في البلد يمكنه أن يدفعهم إلى اختيار دخل سريع من الخشخاش، وذلك بدلاً من المجازفة بوضع أموال في استثمارات طويلة الأمد مثل البساتين. وعلى هذا الأساس، كلما استطعنا نحن والحكومة الأفغانية توفيرَ المزيد من الأمن، ازداد احتمال قيام المزارعين بزراعة محاصيل قانونية.

وكنا أيضاً بحاجة إلى أن نكون مبادرينَ في التحفيز؛ لإحداث تحوُّل وتوجّه نحو المحاصيل القانونية. فوجود برامج زراعية أقوى كان بإمكانه أن يشجّع على تبنّي محاصيل ذات قيمة مضافة، ومشاريع لمعالجة المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه، كنا بحاجة لمنع زراعة الخشخاش عبر تقوية إمكانيات الاستئصال، وإصلاح منظومة تنفيذ القانون الضعيفة والفاسدة في أفغانستان. وبما أنّ البنتاغون لم يكن يريد المساهمة في هذا العمل، كنا مضطرين للمباشرة

بالعملية البطيئة المتصلة بدعم تطبيق القانون بأنفسنا.

عملتُ مع كرزاي على تطوير جهد متعدد الجوانب، وقررنا استهداف ولايتَي نانغرهار وهلمند؛ وهما المركزان الرئيسان لإنتاج الأفيون. واتفقنا مع مكتب الإدارة والتنمية على نقل أموال موجودة من حسابات أخرى إلى هذا المشروع. ووعَدَنا المكتبُ المذكور بتعويض تلك المبالغ في طلب التمويل الإضافي الطارئ التالي. وهكذا، أصبحنا نملك خطة معقدة ومتعددة المستويات.

لكنني حين أبلغتُ الرئيس بوش بذلك، ظل مُركِّزاً على مسألة الرش الجوي، فذكَّرته مجدداً بأن المواد الكيماوية يمكنها أن تؤثر على محاصيل أخرى وتلوّث المخزونات المائية، وأن كرزاي كان معارضاً بعناد للرش الجوي؛ حيث حذّر بأن ذلك يمكنه أن يُلحِق الضرر بشرعية حكومته. فقد قال لي كرزي إنه إذا قَبِلَ بالرشّ فسيُعتبَر عميلاً أجنبياً؛ أي ليس أفضل من بابراك كارمال الدكتاتور الدمية الذي فرضه السوفييت عندما غزوا أفغانستان، وإن الأفغان سيعتقدون أنه كان يسمح لقوة أجنبية بشن حرب كيماوية عليهم، قبل أن يضيف بنبرة مؤكِّدة: «لن يمضي وقت طويل قبل أن أجمع خيمتي وأغادر».

عندئذ فقط رضخ الرئيس بوش، ولكن ليس قبل أن يكرّر مرة أخرى أنه كان «رجل رش».

أظهر كرزاي التزاماً وعزماً على تنفيذ خطتنا. فعند بدء الحملة، أدلى بواحدة من أقوى خطبه؛ مناشداً فيها حس الأفغان بالكرامة، ومحذِّراً من تحوُّل أفغانستان إلى دولة منبوذة إذا استمرت في تصدير المخدرات. قال كرزاي إنه كان يشعر بالانزعاج عندما كان القادة الأجانب يثيرون مسألة المخدرات، واصفاً الأمر بأنه «عار كبير على الأمة». توجَّهتُ شخصياً إلى نانغرهار، حيث كانت القيادة المحلية فيها تبذل جهداً عظيماً لتنفيذ الخطة.

وفي أوائل الخريف، دُهشْتُ عندما وصلتني النتائج. فقد انخفضت زراعة الأفيون في نانغرهار إلى الصفر تقريباً؛ وهي نتيجةٌ أقنعتني بأن مشكلة

المخدرات قابلة للحل إذا خصّصت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي الموارد لدعم جهد كبير وتعاوني. بيد أن التقدم في هلمند- حيث شكَّل الأمن مشكلة أكبر- كان أقل أهمية.

وفي السنوات التي تلت مغادرتي أفغانستان، شهدت مشكلة المخدرات حالات مدّ وجذر. إذ لم تُعمَّم عملية نانغرهار على الأمة بأكملها. وكانت هناك أوقات شكَّل فيها عدد الولايات الخالية من الخشخاش- بحسب برنامج مراقبة المخدرات التابع للأمم المتحدة- أغلبية. لكن مشكلة إنتاج الخشخاش لا يمكن معالجتها بدون إجراء تحسينات في الأمن والحكم والتنمية الريفية. ليست هناك طرائق مختصرة.

....

صحيح أن أمراء الحرب وأمراء المخدرات كانوا مصدراً للقلق والمشاكل، إلا أنّ المخرِّب الأكبر كان باكستان. كنتُ أقابل بانتظام سفراء قوى إقليمية رئيسة؛ بمن فيهم سفير إيران رضا بهرامي. لكنّ السياسات الباكستانية كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة لجهودنا. ذات مرة، أرسلتُ وسفيرة الولايات المتحدة في باكستان نانسي باول، برقيتين متعارضتين إلى واشنطن. أشرتُ في برقيتي إلى معلومات استخبارية تفيد بأن الجيش الباكستاني كان يلعب لعبة مزدوجة؛ حيث كان يتعقَّب عملاء معيَّنين للقاعدة، وفي الوقت نفسه يساعد طالبان وشبكة حقّاني والحزب الإسلامي. وكانت مناطق غرب باكستان تتحول إلى النوع نفسه من الملاجئ الإرهابية التي كانت متواجدة في أفغانستان قبل 11/ 9. وكان المتمردون الأفغان مستقرين بارتياح في باكستان، ويستخدمون معسكرات للاستشفاء والتدريب وتجهيز مقاتليهم. حتى إن القاعدة- حسبما كان يبدو- أعادت بناء معسكرات لها. وكان هذا يشكِّل خطراً متعاظماً على مهمتنا ورجالنا في أفغانستان. وإذا حدث هجوم إرهابي آخر على الوطن الأميركي- هذه المرة من باكستان- فلن يكون أمام الولايات المتحدة خيار إلا الرد بطريقة دراماتيكية. وعلى هذا الأساس، كان حل المشكلة بصورة استباقية

أقل كلفة ومجازفة بما لا يُقاس.

أما السفيرة باول فكانت ترى أن باكستان شريك موثوق، وأن إسهاماتها أكبر مما كان يُعترَف به بصورة عامة. وبحسب وجهة نظرها، لم يكن باستطاعة إسلام أباد السيطرة على كل ما كان يحدث في المناطق الخارجة عن سلطة الحكومة على الحدود مع أفغانستان، وقالت إن الجيش الباكستاني قد أرسل قوات إلى «المناطق القَبَلية التي تتم إدارتها فدرالياً» حيث كان بعض المتمردين ينشطون، وإن الولايات المتحدة مضطرة لمنح باكستان المزيد من الدعم كي يتمكن الجيش من تأمين تلك المناطق بصورة أفضل.

بيد أن سياسة الإدارة لم تتغير؛ حتى وسط هذا الجدل المفتوح بين السفيرين في باكستان وأفغانستان. واكتفى المدراء ببساطة بالتنويه بالنجاحات الباكستانية في اعتقال العشرات من عملاء القاعدة.

وبدافع من الشعور بالإحباط، تحدثتُ علناً أيضاً عن مشكلة الملجأ، فاتصل بي الوزير باول ذات يوم وطلب مني بصراحة ألا أدلي بتصريحات علنية حول هذه المواضيع؛ لأنها كانت تسبب مشاكل في تعامله مع مشرّف.

فقلت له: «هل ما أقوله غير صحيح؟». ولكنه لم يُجب. إذا كان يُسلِّم بأن الجيش الباكستاني يوفِّر الملجأ والدعم للمتمردين، فهذا يعني أنه كان يتوجب علينا مواجهة المسألة مباشرةً وإعداد استراتيجية. فضغطتُ أكثر: «سيدي الوزير، إنني أقرأ كل يوم المعلومة نفسها التي تقول إن بقية الحكومة تُحقِّق بشأن مشكلة الملجأ. لا أعلم ما هي خطتك للتعامل مع المشكلة. وأخشى أنك لا ترى التهديد. لذا، إذا كنتَ تراه وتملك استراتيجية وخطة للتصدي له- ربما ليس الآن وإنما لاحقاً- فمن فضلك اشرحها لي! وسوف أدعمها».

لكنّ باول تجاهل فكرتي، وطلب مني عدم الإدلاء بمثل تلك التصريحات علناً. وفي خريف عام 2004، استضاف الرئيس بوش «مشرّف» خلال اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، وواصل محاولاته الحوارية هذه على مدار السنوات التالية، بيد أن أياً منها لم يحرِز تقدماً في قضية الملجأ.

وبدوري، واصلتُ إثارة المسألة إلى أن أعطاني الرئيس بوش في أوائل عام 2005 الإذن لمقابلة مشرَّف في إسلام أباد. كنت قد ناقشتُ الموضوع مسبقاً مع الأخضر الإبراهيمي، الذي قابل قادة باكستانيين في مناسبات عديدة عندما كان لا يزال الممثل الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان. وكان الإبراهيمي محبطاً، وهو الدبلوماسي الصبور دوماً؛ لأنه كلما كان يناشد «مشرّف» للحد من التمرد، كان الزعيم الباكستاني يُنكر ببساطة وجود طالبان في بلده كلياً.

اتصل كرزاي بمشرَّف قبل لقائي إياه وقال له: «السفير الأميركي في أفغانستان قادم لمقابلتك، وسينقل لك تصوُّرنا. إنني أثق فيه تماماً، وكل ما تتفق معه عليه سيكون مقبولاً لدينا بشكل كلي. إنه سيقابلك بمباركة منا».

كما أعطاني كرزاي صندوقاً من الرمّان الأفغاني لتقديمه كهدية لمشرَّف.

عندما قابلتُ الرئيس الباكستاني وسلَّمته الهدية لم يكن ودوداً، حيث قال لي ببرودة: «أنا لا أحب الرمّان». موضّحاً أنه كان ينزعج من بذوره الصغيرة.

وبناء على رسالة كرزاي، قلتُ إن الولايات المتحدة تودُّ مساعدة القادة الباكستانيين والأفغان على حل خلافاتهم وبناء علاقة بنّاءة أكثر.

فأجاب مشرَّف قائلاً إن الهند قد أقامت قنصليتيْن في قندهار وجلال أباد لزعزعة استقرار باكستان. عندها، قلت له إن الهند تملك تاريخياً قنصليتيْن في هاتين المدينتين لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية الأفغانية. ثم اقترحت عليه إمكانية قيام الولايات المتحدة وأفغانستان وباكستان بمراقبة هاتين القنصليتين لتحديد ما إذا كانت الهند تستخدمهما فعلاً لغايات عدوانية، فقال مشرَّف إن هذا اقتراح عظيم وينبغي على الولايات المتحدة وباكستان تنفيذه.

بعد ذلك، اشتكى مشرَّف بخصوص بناء سد على نهر كونار لأنّه سيؤذي الزراعة الباكستانية حول مجرى النهر. وغالباً ما كانت مشكلات مائية بين دول المنطقة تبرز، ولكنّ أفغانستان وباكستان وحتى الهند وباكستان عقدت اتفاقات حول هذه المسألة في الماضي. فقلت إنني لم أسمع بأي مشروع لبناء سد في كونار. ولكن مع ذلك، بإمكان البلدين– ربما بمساعدة الولايات المتحدة أو

خبراء من البنك الدولي- دراسة مشروع السد واقتراح حل مُرْضٍ.

مرة أخرى، استحسن مشرَّف الفكرة.

بعد ذلك، قلت له إنني بحاجة لتعاون باكستان بشأن بضعة أشياء. لم يكن من المفيد أن أذكر له- بصفته رئيس باكستان- أن البشتون كانوا غير ممثَّلين حق تمثيل في الحكومة الأفغانية، لذا قلت: «عندما يتخذ كرزاي خطوات لضمان التوازن العرقي والسياسي، فإن تصريحاتكم تجعل الأمر يبدو كما لو أن الرئيس الأفغاني يقوم فقط بتنفيذ أوامر باكستان».

فقاطعني مشرَّف للتعبير عن إعجابه بما حققناه من تقدُّم حتى تلك اللحظة، ثم وافق على الفور على إيقاف التذمُّر بخصوص التمثيل البشتوني، ووعدَ بالطلب من الاستخبارات الباكستانية الكف عن فعل ذلك أيضاً.

بعد ذلك، انتقلتُ إلى قضية طالبان وملاجئ المتمردين، فقلت إنه كما كان بوسعنا العمل معاً لحل قضايا تهمُّ باكستان فنحن بحاجة لإيجاد طريقة لإزالة الملاجئ.

تململ مشرَّف على كرسيه، وبدا بوضوح أنه غير مرتاح لتحوُّل النقاش، ثم قال: «لا يوجد طالبان في باكستان». وكانت أجهزة الاستخبارات الهندية- حسب قوله- تُقدِّم معلومات مضلِّلة للحكومة الأفغانية، ومنها إلى الولايات المتحدة؛ منوِّهاً إلى وجود حركة كثيفة تعبر الحدود على الجانبين، وإلى إمكانية اختلاط مقاتلين أفراد مع آخرين، قبل أن يضيف بنبرة مُؤكِّدة: «لا توجد ملاجئ لطالبان هنا. إذا كنتَ تملك معلومات حول طالبان- أرقام هواتف، أو مواقع، أو عناوين- فسوف نتحرك نحوهم».

لكنني لم أتراجع، وقلت إن القيادة السياسية لطالبان موجودة في باكستان؛ حتى إن بعض الصحفيين تمكّنوا من إيجاد قادة ومتحدثين باسم طالبان في باكستان.

فردَّ مشرَّف بغموض، مُشيراً إلى صعوبة التمييز بين جميع اللاجئين الذين كانوا يعبرون الحدود: «أما بالنسبة لسماحنا عمداً لزعماء وقادة عسكريين

ومقاتلين بالتواجد في باكستان فهذا غير صحيح».

وقال أيضاً إن ما كانت الولايات المتحدة بحاجة لفعله هو تعديل استراتيجيتها العسكرية، ناصحاً بمحاربة البشتون بطريقة معينة، حيث قال: «إذا أردتم إيقافهم، فعليكم أن تستخدموا قوة هائلة؛ بما في ذلك الدبابات والمدافع. أنتم تمييزيون جداً في عملياتكم، ولهذا السبب تعانون من مشاكل. يجب عليكم التصرُّف بقوة أكبر بكثير».

لفتُّ نظره إلى أن الاستراتيجية العسكرية لم تكن «من اختصاصي»، ورفضتُ التحدُّث عن دعوته إلى قتل الأفغان بدرجة أعظم من التهوُّر.

....

في المنافسة بين البنّائين والمخرِّبين، كانت الحكومة الأفغانية في الصدارة عام 2004 وحتى بداية عام 2005. كما كانت أعمال إعادة البناء والتطوير متواصلة، وسجَّل الاقتصاد واحداً من أعلى معدلات النمو في آسيا.

ومن أجل البناء على هذا التقدم، قدَّمتُ طلب تمويل آخر. هذه المرة، نال طلبي الموافقة دون الكثير من الجدل؛ لأن إدارة بوش في ذلك الحين كانت ترى أن بناء الدولة والأمة في أفغانستان يستحق الاستثمار.

الفصل العشرون

ثمار الديمقراطية

كابول، 2004-2005

شهد يوم الانتخاب- في 9 تشرين الأول عام 2004- هبوب عاصفة رملية هائلة غطَّت مختلف أنحاء أفغانستان. وقد شعرتُ عند خروجي إلى الجو المصفرّ المخيف كما لو أنني كنت معلّقاً وسط سحابة ضبابية من الغبار والحصى الصغيرة. غير أن ذلك لم يمنع الأفغان من الاقتراع. كان هناك صفّان طويلان عند كل مركز انتخاب؛ واحد للرجال وآخر للنساء. وكان مسؤولو الانتخاب يتفحصون بطاقات الاقتراع، ثم يغمسون إصبع كل مقترع بحبر أزرق لمنع تكرار التصويت.

تطلَّب هذا الحضور شجاعة حقيقية؛ إذ لم يكن أحد يعرف ما إذا كانت طالبان ستحاول إعاقة العملية الانتخابية بعمليات عنيفة أم لا. وكان الناس يتداولون قصصاً عن أفغان كتبوا وصيّاتهم أو قاموا بطقوس أخيرة مماثلة تحسُّباً لاحتمال تعرّضهم للقتل في مراكز التصويت. لكنّ العنف- لحسن الحظ- كان في حدوده الدنيا، رغم وقوع عدة حوادث إطلاق نار.

كان الأفغان مندهشين لأن عملية انتخابية تجري حقاً في بلدهم، ولأنهم كانوا يختارون رئيس الدولة للمرة الأولى في تاريخ أفغانستان الذي يمتد إلى خمسة آلاف عام. لقد رأيت شعوراً واضحاً بالفخر والبهجة في كل مركز اقتراع زرته. وأدلى ما يزيد عن 8.1 مليون أفغاني بأصواتهم؛ وهو رقم قياسي لا يزال صامداً حتى الآن. لكنّ أفضل ما يمكن أن نصف به المزاج الوطني في يوم الانتخاب هو ما جاء على لسان أحد الأفغان، حيث قال: «أخيراً، أصبحنا بشراً

من جديد».

....

كان الانتخاب نتاج جهد مشترك هائل بذلته الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة والولايات المتحدة. وفي منتصف آذار، أي قبل ستة أشهر من يوم الانتخاب، كان 1.5 مليون مواطن فقط قد سجَّلوا أسماءهم للتصويت من أصل 10 ملايين مواطن مؤهلين للانتخاب. وبحلول بداية تموز، تجاوز العدد ستة ملايين؛ حيث كان الأفغان يسجِّلون أسماءهم بمعدل يزيد عن 100,000 مواطن في اليوم. عملتُ وبارنو جاهديْن لضمان الأمن، وتأمين الإمكانيات اللوجستية اللازمة لنقل بطاقات الاقتراع إلى مراكز التصويت ومن ثم إلى مراكز فرز الأصوات.

كما أن السياسة الانتخابية تطلَّبتْ قدراً كبيراً من المناورة. وكانت النتيجة الفضلى بالنسبة لأفغانستان- برأيي- هي أن يجري الانتخاب بين مرشحيْن رئيسيْن مع برامج انتخابية محددة وقواعد دعم واضحة. كان كرزاي هو الشخصية الرئيسة الوحيدة القادرة على تجاوز الخطوط العرقية، في حين كان قانوني- الذي كان من المرجّح حصوله على معظم أصوات الطاجيك، ودعم التحالف الشمالي- يمثِّل بديلاً حقيقياً لكرزاي.

كان أهمّ قرار يتوجَّب على كرزاي اتخاذه هو اختيار المرشحيْن لمنصبَي نائب الرئيس الأول والثاني. وقد اختار خليلي بسرعة ليكون نائبه الثاني بهدف اجتذاب الناخبين الهازارة، ولكنه لم يكن واثقاً بشأن منح المنصب الأول لفهيم الذي كان حينئذ نائب الرئيس الأول ووزير الدفاع ويرغب بشدّة أن يكون مرشح كرزاي.

قاتل فهيم لما يزيد عن عشر سنوات في ميليشيا مسعود خلال الحرب الأهلية، وكان لديه منافسون ضمن التحالف الشمالي، ولم يكن يحظى بدعم دولي ذي شأن. وبخلاف مسعود الذي كان قائداً مقاوماً فعّالاً ويتمتع بشخصية كاريزماتية وجاذبية تلفزيونية، كان فهيم متحفِّظاً وذا سلوك صارم. صحيح

أنه كان ذكياً، ولكنه كان يفتقر إلى لطف مسعود ومهارته الفطرية في تكوين التحالفات السياسية. ولم يبرز كشخصية وطنية إلا بسبب موت مسعود وعملية بون.

لكن كرزاي كان متحفظاً إزاءه. فبالإضافة إلى أنه كان شخصية مركزية في الحرب الأهلية المدمرة في التسعينيات، أصبح فهيم في ما بعد عبئاً شخصياً على كرزاي نتيجة سلوكه. فبسبب التهديدات القوية التي أطلقها فهيم في اللويا جيرغا، حثَّ جان أرنولت- خَلَف الأخضر الإبراهيمي كممثل خاص للأمم المتحدة في أفغانستان- كرزاي على استبعاده. وكان السفير الياباني كينيشي كومانو- الذي عانى من تعنُّت فهيم بشأن مسألة نزع أسلحة الميليشيات- يملك الرأي نفسه.

ولكن، من كان بإمكانه أن يحلَّ محل فهيم؟ كان ضياء مسعود- شقيق أحمد شاه مسعود، وسفير أفغانستان في موسكو آنذاك- يتحدّر من عائلة طاجيكية محترمة، ولم تكن يداه ملطختين بالدماء من الحرب الأهلية. وكان كرزاي يزداد انجذاباً لضياء مسعود مع كل نقاش نجريه حول المسألة. وفي النهاية، طلب كرزاي من ضياء العودة إلى كابول.

كالعادة، انتظرَ كرزاي حتى اللحظة الأخيرة لاتخاذ قراره بعرض منصب نائب الرئيس الأول على ضياء. وبعد بضعة أيام، طلب عقد اجتماع لقادة التحالف الشمالي، وكان بينهم فهيم وقانوني وعبد الله وضياء مسعود. كان فهيم قلقاً ومتوتراً بشكل واضح؛ إذ كان يتعرَّق بغزارة.

بدأ كرزاي كلامه بشكل غامض وغير مباشر حول الحاجة للتغيير، وذلك قبل أن يختمه بشكل مفاجئ بالقول إنه يقدِّر خدمة فهيم للبلد، وإنهم جميعاً سيبقون شركاء، ولكنه قرر المضي في اتجاه مختلف في ما يتصل بمنصب نائب الرئيس الأول. وهكذا، تم استبعاد فهيم.

عندها، وقف فهيم وأشار إلى مناصريه، ثم غادروا المكان.

لكنّ رد فهيم لم يكن قد انتهى بعد، حيث استدعى ضياء إلى اجتماع مع

قادة آخرين في التحالف الشمالي. وبعد عدة ساعات من النقاش، أوضح فهيم أنه من الضروري التوصّل إلى إجماعٍ ضمن التحالف الشمالي حول مَنْ مِنْ قادتهم يجب أن يكون مرشحاً لمنصب نائب كرزاي. وقد نجح في مسعاه، حيث اتصل ضياء بكرزاي ليبلغه بأنه لم يعد يستطيع أن يكون على لائحة الرئيس بسبب معارضة قادة التحالف الشمالي لذلك.

حينئذ، لم تكن قد بقيت لدى كرزاي إلا بضع ساعات فقط لتقديم الترشيحات، فاستبدَّ به القلق، وندم لأنه سمح لأرنولت بالتأثير عليه بخصوص استبعاد فهيم، وقال لي بنبرة حانقة: «انظر إلى ما أقحمتموني فيه؛ أنتم المبعوثون الدوليون. لن أصغي إليكم مرة أخرى!».

جاء عبد الله إلى القصر للإصرار على إعادة تعيين فهيم فقلت له: «هذا ليس ممكناً. إنه أمر غير واقعي في هذه المرحلة». ولكنني وجدتُ احتمالاً آخر، فأضفتُ قائلاً: «هل أنت مستعد للترشّح؟». فأجاب عبد الله بأنه موافق فقط في حال وافق قادة التحالف الشمالي.

ثم قدَّم اقتراحاً مفيداً: «لم لا تتصل بربّاني؟». فبصفته حما ضياء مسعود، كان هناك احتمال بأن يساعد ربّاني في حثّ ضياء على الانضمام إلى اللائحة.

ذهبتُ لرؤية ربّاني، فوعدني بأنه سيحلّ المشكلة. وبعد فترة وجيزة، جدّد ضياء مسعود التزامه بالانضمام إلى كرزاي- في اللحظات الأخيرة- وملأ كرزاي الأوراق قبل دقائق من الموعد النهائي.

كانت المجموعات العرقية الرئيسة كلها تملك مرشّحاً لها في الانتخاب؛ فكرزاي كان بشتونياً، وقانوني طاجيكياً، ودوستم أوزبكياً، ومحمد محقّق هازارياً. كنت أتوقع أن يصّوت الأفغان إلى حد كبير على أساس الهوية العرقية؛ فالبشتون كانوا يعتبرون أنفسهم مؤسسي أفغانستان، والحكام الطبيعيين لها. أما المجموعات العرقية الأخرى فكانت على الأرجح ستصوّت لمرشحيها بدافع الفخر العرقي؛ إذ لم تسنح لها من قبل أي فرصة للتصويت لواحد من أبنائها.

وبما أن النظام الانتخابي في أفغانستان كان يتألف من جولتين، كان السؤال

الرئيس هو: هل سيضمن كرزاي 50 بالمائة من الأصوات في الجولة الأولى؟ أم سيضطر للمنافسة في جولة ثانية مع صاحب المركز الثاني؟

....

في أوائل حزيران، أي قبل أربعة أشهر من الانتخاب المقرَّر، أرسلتُ مذكّرة إلى باول أطلب فيها توجيهاً حول الخيارات المسموحة والمتاحة في ما يتصل بالمساعدة الانتخابية للمجموعات السياسية والمرشحين السياسيين. كانت السياسة العامة تقضي بإمكانية تقديم تدريب حول التنظيم والاتصالات لجميع الأحزاب السياسية المهتمة، ولكن دون تقديم تمويل أو مساعدة عملياتية لأي مرشح مفضّل أو لحملته الانتخابية.

كانت الأسباب الفلسفية لهذه القيود منطقيةً بصفة عامة، ولكنها في التطبيق كانت تخلق فرصاً غير متساوية للمجموعات السياسية الليبرالية والمعتدلة. فالمجموعات التي تملك روابط مع حكومات أجنبية كان بوسعها الحصول على الأموال عبر وسائل سرية، وتلك المرتبطة بمجموعات إجرامية- مثل زعماء المخدرات- كان بوسعها تأمين الأموال اللازمة من مصادر سيئة السمعة، والأشخاص الفاسدون كانوا قادرين على تمويل ترشيحاتهم الخاصة. أما المرشحون الذين يرتكزون على المبادئ الديمقراطية الليبرالية ويتبعون سياسات مؤيدة لأميركا فكانوا في وضع سيئ.

صحيح أن الولايات المتحدة كانت تملك مصلحة في البقاء خارج الانتخابات الأفغانية، ولكنها كانت تملك مصلحة أيضاً في أن يحظى المرشحون الذين يشاركوننا اهتماماتنا وقيَمنا بفرص متساوية أسوةً بالمرشحين الآخرين. كنت واثقاً بأن أموالاً أجنبية- من إيران حتماً، وربما من تركيا وباكستان أيضاً- كانت ستصل إلى بعض المرشحين.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن القوانين الموجودة تجيب عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بكرزاي والخط الفاصل بين أنشطته الرئاسية والسياسية. على سبيل المثال، هل كان بوسعه استخدام مروحيات أميركية في سياق حملته

الانتخابيـة؟ وهـل كان ينبغي على قوته الأمنية المقدَّمة مـن الولايات المتحدة مرافقتـه إلـى المناسـبات السياسـية؟ هـل كان بإمكانه أخـذ مروحياتنـا وآلياتنا لحضـور مناسـبات رئاسـية- مثل احتفالات التدشـين- إذا كانـت تحمل معنى سياسياً؟ كنا قد أعددنا أنا وكرزاي خططاً لعدة مناسبات سياسية، وكان بعضها- ليس كلها- سيتضمّن مرشّحين آخرين.

ردَّ باول بالقول إنه ليس من المسموح لنا تقديم أي دعم مالي لأي مرشح. ولكن، كان بوسعنا تقديم دعم لوجستي لكرزاي لأنه كان الرئيس.

كان الموسـم الانتخابي هادئاً على نحو مدهش، وخصوصاً بالنسـبة لعدد مـن المرشـحين غيـر المعروفيـن بانضباطهـم. فقـد ازدانـت المـدن والبلدات باللافتات الحماسـية، وخطب كرزاي وقانوني ومحقِّق في حشود ضخمة. كما نظَّم دوسـتم مواكب اسـتعراضية في مدن الشـمال لوّح فيها لمؤيديه من سيارة مكشوفة. وأعدّت وسائل الإعلام الأفغانية حوارات متلفزة.

قمتُ بدوري بعدة ظهورات علنية خلال الموسم الانتخابي لأحثّ الناس على الانتخاب. وشـرحتُ مراراً أن الانتخاب سـيُجرَى عبر اقتراع سـري؛ لأن الكثيرين كانوا يخافون من انتقام أمراء الحرب، حيث كنتُ أقول: «إن تصويتكم بينكم وبين ربّكم. سواء أَعَرَضَ عليكم شخص ما المال، أو أَرْهَبَكم كي تصوّتوا بطريقة معينة، عندما تصبحون في مقصورة التصويت سـيكون قراركم بأيديكم أنتم وسيرجع إلى ضمائركم».

ومـع اقتـراب موعد الانتخاب، كانت ثقـة الأفغان بأن العمليـة الانتخابية ستكون حرة ونزيهة تزداد يوماً بعد يوم، وازداد معها شعورهم بالإثارة والترقُّب.

وكان فريـق مسـاعديَ الرئيسـين، ومسـؤولو الأمـم المتحـدة، وبعـض الدبلوماسيين الآخرين متحمسينَ أيضاً؛ لدرجة أنهم راهنوا على النتيجة، وأعلن رئيـس جهـاز الاسـتخبارات البريطانيـة (MI6) أن الرهان سـيكون على زجاجة شراب. بالنسبة لي، توقّعت حصول كرزاي على 55 بالمائة من الأصوات.

....

حوالي منتصف ظهر يوم الانتخاب، بدأتُ أتلقى تقارير حول وجود مشاكل تقنية. فقد اشتكى قانوني بأن الحبر قد نفد في بعض مراكز التصويت في منطقته، وأنه كان قابلاً للإزالة بالغسل في مراكز أخرى؛ ما كان يسمح للناس بالتصويت أكثر من مرة. وراح يدعو لإيقاف التصويت وتعليق الانتخابات. وقد أظهرَ تحقيق سريع أن المشاكل كانت محدودة ببعض مراكز التصويت، فاستجاب مسؤولو الانتخاب بسرعة، وأرسلوا عبوات جديدة من الحبر إلى المراكز لضمان عدم حرمان أي شخص من حقه في الانتخاب. كما مدّدوا ساعات التصويت في المراكز المتأثرة. ورفضت المفوضية طلب قانوني تعليق الانتخابات.

مع ذلك، واصل قانوني التأكيد على أن العملية الانتخابية تعاني من عيوب، وأنه قد لا يقبل بالنتيجة. وبدأتْ مزاعمه تجتذب تأييداً من مرشحين ثانويين.

عندها، دعوتُ إلى اجتماع مع جميع المرشحين المرتبطين بالإشكالية، وأكّدت لهم محدودية نطاق المشاكل، وأن ذلك لا يمكن أن يؤثر على النتيجة العامة، فتفهَّمَ الجميع بسرعة؛ باستثناء قانوني. وعندما اجتمعتُ به على انفراد، كرّر قانوني تهديده برفض نتيجة الانتخاب.

فسألته: «كم عدد الدوائر التي كانت تعاني من مشكلة في الحبر؟». فاعترف بأن العدد صغير. فسألته عن عدد الأصوات التي يتوقع أن يربحها في حال كانت جميع أوراق الاقتراع في تلك الدوائر لصالحه. ومع أنه لم يكن يعرف العدد على نحو دقيق، إلا أنه اعترف بأن ذلك لن يشكِّل زيادة كبيرة في الإحصاء الإجمالي لناخبيه.

ثم سألته: «هل تعتقد حقاً أن ذلك سيُغيّر نتيجة الانتخاب؟». كنتُ أعلم- وكذلك قانوني- أن استطلاعات الرأي كانت تُظهِر فرقاً كبيراً بين عدد ناخبي كرزاي وعدد ناخبي الفئة التالية من المرشحين. ووافقني قانوني على أن ذلك لن يُغيّر النتيجة.

سألته عمّا إذا كان يريد حقاً المجازفة بمستقبل البلد عبر إثارة مشكلة بسبب تلك الصعوبات التقنية الصغيرة، وشرحتُ له كل التحضيرات التي اتُّخذت لإجراء الانتخاب، وحثثته على التصريح بأنه سيقبل بالنتيجة الرسمية بعد إحصاء الأصوات بأسبوعين، ولكنه ظل يراوغ.

ناقشنا خططه المستقبلية، وأكّدتُ له أنه شاب ويمكنه الترشُّح مجدداً في المستقبل، وأن باستطاعته السعي للحصول على منصب في الحكومة أو قيادة المعارضة في البرلمان مثلما كانت شخصيات رئيسة تفعل في دول أخرى، وأنه كان أحد مهندسي عملية بون وسيحظى دوماً بموقع هام في السياسة الأفغانية.

وأخيراً، وافق قانوني على القبول بنتيجة الانتخاب، وإيجاد طريقة أخرى للمشاركة في العملية السياسية. أحسستُ أنه كان محبطاً؛ فهو لم يكن يحب التراجع عن أي قتال، ولكنه في الوقت نفسه كان مرتاحاً لأنني منحته طريقة مشرِّفة للخروج.

وبعد انتهاء الأزمة، غادرتُ إلى واشنطن حاملاً معي بضع أوراق اقتراع إضافية من الانتخاب. سلَّمتُ واحدة منها إلى الرئيس بوش مذيَّلةً بتوقيع الرئيس كرزاي. فتحتها ووضعتها على طاولة الرئيس في المكتب البيضاوي، وشرحت له أن كل مرشح كان يُمثَّل بصورة ورمز لمساعدة الأميين من الأفغان على إيجاد الصندوق الصحيح. كان مزاج الرئيس بوش جدياً عندما نظر إلى الورقة، ولكنه ابتسم عندما قرأ ما كتبه كرزاي: «لمن كنتَ ستصوِّت؟».

وأعطيتُ رمسفيلد ورقةً أخرى فأبدى إعجابه، بل اندهاشه من حسن سير العملية الانتخابية؛ نظراً لتشكيكه الدائم في إمكانية ترسيخ الديمقراطية في بلدان مثل أفغانستان. ووضع ورقة الاقتراع على نحو ظاهر تحت اللوح الزجاجي الذي يغطي طاولة مكتبه الدائرية.

استغرق جمع صناديق الاقتراع والتحقق منها وإحصاء الأصوات عدة أسابيع. نال كرزاي 55.4 بالمائة من الأصوات؛ متجنِّباً بذلك خوض جولة فاصلة، في حين حاز قانوني 16.3 بالمائة من الأصوات، ومحقِّق 11.7 بالمائة،

ودوستم 10.0 بالمائة. حصل كرزاي على معظم التأييد من الأفغان الذين صوَّتوا متجاوزين الحدود العرقية. فقد أدرك الأفغان أن كرزاي يتمتع بثقة المجتمع الدولي؛ ما يعني أن التصويت له كان يمثِّل تصويتاً لاستمرار الانخراط الأميركي في أفغانستان.

وبعد فترة قصيرة، بدأت بتلقي زجاجات شراب من مراهنين آخرين على نتيجة الانتخاب. لاحظتُ أن مسؤولي الاستخبارات كانوا يحترمون وعودهم؛ بخلاف الدبلوماسيين الذين كانوا أقل موثوقية في هذا الخصوص.

في 7 كانون الأول، عدتُ إلى كابول من أجل حفل تنصيب كرزاي. كان رمسفيلد وتشيني موجودَيْن أيضاً. وعند دخولنا عبر بوابات قصر ديلجوشاه («القصر الذي يُبهج القلب») نظرنا إلى الساعة على البرج الكبير فوقنا، فرأينا عقرب الدقائق يتحرَّك نحو الدقيقة العشرين، لتشير الساعة إلى 8:20؛ أي في الوقت المحدد تماماً لوصولنا.

كانت قاعة الاجتماع تشبه كنيسة؛ فهي طويلة، وذات سقف عالٍ، وفيها صفوف من المقاعد تتسع لنحو 500 أو 600 شخص، ومسرح في الطرف البعيد منها. لقد جُدِّد المبنى لهذه المناسبة بالذات، وتقدَّم الاحتفال الرسمي بدقة كالساعة.

عند خروجنا، وصف تشيني الحدث بإطراء مميَّز: «زال، ماذا فعلتَ بأفغانستان؟ تبدو كما لو أننا في أوروبا».

....

عندما عدت إلى واشنطن بعد بضعة أسابيع من ذلك اليوم، طلب الرئيس رؤيتي. كان تشيني وباول ورمسفيلد ورايس ومدير السي آي إي جورج تينيت وآخرون يجلسون على الأريكتيْن الجانبيتيْن.

قلتُ: «لا بد أنني في ورطة كبيرة».

فضحك الجميع، ثم طلب مني الرئيس الجلوس على الكرسي المجاور له. ولدى اقترابي منه، رفع يده عالياً، وضربنا كفاً بكف، ثم قال: «أعتقد أنك

يجب أن تذهب إلى العراق، فقد قمتَ بعمل بديع في أفغانستان. أخبرني نائب الرئيس بعد رحلته إلى حفل تنصيب كرزاي أن الأمور تسير بشكل ممتاز. نحن بحاجة إليك في العراق. إنك تتفق مع الجيش، وهم يحبون العمل معك. الجنرال كيسي رجل طيِّب. إنها مهمة بالغة الأهمية بالنسبة إلينا».

باغتني ذلك الطلب فقلت ممازحاً: «بعد أفغانستان، ألا أستحق مهمة في روما أو موقع آخر مريح؟».

فقال الرئيس مداعباً إنه سيجعل مني «شخصاً مشهوراً»، ثم مال نحوي وقال بصورة أكثر جدية: «هذا هو الشيء الأهم الذي يواجهنا. سوف يساعدنا كثيراً».

قلت له إنني أتشرَّف بذلك، ولكنني بحاجة إلى التفكير في الأمر ومناقشته مع العائلة.

عندها، قال الرئيس إن العراقيين بحاجة لتسريع التقدم السياسي من أجل إيقاف العنف. وستتمثَّل مهمتي في مساعدة العراقيين على إنجاز مسودة دستور بشكل سريع؛ كي يتمكَّنوا من إجراء انتخابات وفق دستور جديد في كانون الأول من عام 2005. ونوَّه رمسفيلد إلى أن القوات الأمنية العراقية كانت تتطور على نحو مطَّرد؛ الأمر الذي كان سيسمح لنا بتخفيض وجودنا العسكري.

عندما غادرت الاجتماع، تحوَّل ذهني إلى أفغانستان. كنت أعرف أن كرزاي لن يفرح بهذا الخبر. صحيح أنه كان رجلاً شجاعاً، ولكنه لم يكن بنّاءَ دولة فعّالاً. وكنت أعرف أن جزءاً كبيراً من سمعته يرجع إلى علاقته مع الولايات المتحدة. لقد عملنا معاً كفريق لأنني كنت أمتلك علاقات وطيدة مع المسؤولين الأفغان. إذ كانوا يثقون في قدرتي على جسْر الاختلافات والتغلُّب على العقبات، ويعود هذا جزئياً إلى معرفتهم أنني كنت أشعر برابط حقيقي مع الشعب وثقافته، وأيضاً لأنني كنت قادراً على مساعدتهم على بناء مؤسسات الدولة.

كما كنتُ قلقاً بخصوص من سيحلُّ محلّي. إذ كانت علاقاتي في واشنطن

تمنحني أفضلية مميزة في ما يتصل بتأمين الموارد المالية، وضمان اهتمام رفيع المستوى بأفغانستان. وبالنسبة للتمويل، كان بوسعي إيضاح المسألة بشكل مباشر للرئيس بوش ولجنة المدراء. ومن سيخلفني قد لا يملك القدرة على تقديم مثل تلك الطلبات المباشرة، وبذلك قد تنال البرامج في أفغانستان تمويلاً أقل مما تستحق.

ومع ذلك، أحسست بأنني كنت مضطراً لقبول المهمة في العراق. فإذا كان الرئيس يعتقد أنني قادر على تحسين النتيجة، كنت أريد المحاولة.

....

وفي الأشهر التي تلت الانتخاب، انخفض عدد الحوادث الأمنية في أفغانستان إلى مستويات قياسية.

وكانت هناك أيضاً إشارات تدعو للتفاؤل بأن قادة طالبان كانوا يفكّرون في التخلي عن التمرد؛ فالشعب الأفغاني قال كلمته في الانتخاب، وكلمته لم تكن لصالح طالبان.

وافق كرزاي على أنه قد يكون من المنطقي أن أمدَّ يد التواصل إلى طالبان في أشهري المتبقية كسفير. لذا، سافرتُ إلى ولايات نائية، وقدّمت مناشدات مباشرة للمتمردين للانضمام إلى العملية السياسية، وقلت لهم إن الوقت قد حان لإيقاف قتل الأفغان للأفغان، وإن الكثير من الدماء قد سُفِكت مسبقاً، وإن الأفغان يجب أن يجتمعوا لإعادة بناء بلدهم. كما قلت أيضاً إن مقاتلي طالبان ومؤيديهم الذين لم تتلطّخ أيديهم بالدماء يجب ألا يخافوا من العودة إلى قراهم. أما أولئك الذين كانوا طرفاً في المعارضة المسلحة فينبعي أن يقبلوا بالدستور الجديد ويتصالحوا مع الحكومة المنتخبَة حديثاً؛ مُشدِّداً على أن أصوات الملايين الثمانية من الأفغان منحت الشرعية للحكومة.

وفي الأشهر التالية، اتصل بي عدد من الأفراد من قادة طالبان لمناقشة المصالحة. فعملتُ مع مجدّدي الذي كان يرأس برنامج المصالحة وإعادة الدمج في الحكومة الأفغانية، لمتابعة كل حالة من تلك الحالات. ونتيجة لذلك،

قرّر بعض القادة من المستوى المتوسط والأدنى، بالإضافة إلى مقاتليهم، تسليم أسلحتهم.

لقد بذلتُ قدراً كبيراً من الطاقة في محاولة المصالحة تلك، غير أنها لم تنجح في نهاية المطاف. فعلى الرغم من وجود بعض المتقبّلين لها بين طالبان، إلا أن العدد لم يكن كافياً لتحويل الوضع. كنت أشعر بأن القيادة الباكستانية لم تكن تريد أن تعقد طالبان صفقة بنفسها، بل كانت تريد أن تمرّ المفاوضات عبر إسلام أباد.

لكنّ ما أثار قلقي أكثر من ذلك هو ذاك الشعور بالرضى الذي ولّده الانتخاب الناجح في أفغانستان في بعض الدوائر في واشنطن. ففي حين كنت أنظر إلى الانتخاب على أنه حدث هام في طريق طويل، كان آخرون يعتبرونه نهاية الطريق.

خلال المدة التي أمضيتها في كابول، حثّني مسؤولون في وزارة الخارجية على الانتقال إلى «عمليات السفارة الطبيعية»؛ وهذا رمز دبلوماسي يشير إلى نهج أقل نشاطاً من ذاك الذي كنت أتّبعه. وكنت أقول ردّاً على ذلك: «عندما تصبح أفغانستان دولة طبيعية، فسنصبح سفارة طبيعية». ولكنني أحسست– عند تجهيزي نفسي للمغادرة– أن المطالبة «بسفارة طبيعية» ستفوز.

وفي الفترة الأخيرة من مهمتي كسفير، ضغطتُ بشدة من أجل عقد اتفاق شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة وأفغانستان. كنت أريد إيصال رسالة إلى الأفغان والقوى الإقليمية مفادها أن الولايات المتحدة ملتزمة بأفغانستان على المدى الطويل؛ لأن عدم اليقين بخصوص الدور الأميركي– وخصوصاً في ضوء القرار المتعلق بنقل مهمة المساعدة الأمنية إلى الناتو عام 2006– كان يدفع الكثيرين لوضع رهاناتهم على عدة أطراف متنافسة من أجل تقليص احتمال خسارتهم.

كنت أرى أن عقد اتفاق شراكة استراتيجية يمكن أن يشجّع قوى إقليمية على التعاون بشأن استقرار أفغانستان. كان القادة الباكستانيون يظنون أن

الولايات المتحدة ستسأم من أفغانستان، أو ستلتهي بقضايا أخرى؛ الأمر الذي سيمنح القوى الإقليمية الأخرى فرصةً أخرى للهيمنة على أفغانستان. ولهذا السبب، كانت باكستان تحافظ على جاهزية طالبان ومتمردين آخرين؛ كما لو أنها حصانها الخاص من أجل ذلك السباق. لم تكن القوى الإقليمية لتقبل باستقرار أفغانستان واستقلالها كأمر واقع؛ إلا إذا أقنعناها بأننا لن نغادر حتى ننجز العمل تماماً.

وفي واشنطن، كان الرئيس والمدراء داعمين للفكرة. وكانت رايس- التي أصبحت وزيرة الخارجية في ذلك الحين- تؤيّد عقد اتفاق شراكة استراتيجية. كما أنّ رمسفيلد أيضاً كان يريد اتفاقاً يمنح الولايات المتحدة إمكانية استخدام قاعدة باغرام ومرافق عسكرية أخرى. وكان ينظر إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية كصفقة تلتزم الولايات المتحدة بموجبها بمساعدة أفغانستان، مقابل التزام أفغاني بتوفير إمكانية استخدام القواعد العسكرية وحرية الجيش في الحركة. لذا تعاونتُ مع كرزاي لتشكيل مجموعة في كابول للعمل على هذه المسألة.

في البداية، عملتُ مع مسؤولين أقل مستوىً في وزارة الخارجية بشأن اتفاق الشراكة الاستراتيجية. لكن، لم يكن بالإمكان التوصل إلى التزام أمني محكم تجاه أفغانستان؛ لأن إبرام اتفاقية دفاعية يحتاج إلى مُصادقة مجلس الشيوخ على ذلك. كنت أعلم أننا بحاجة لاتفاق مبتكر يستجيب لمتطلبات الوضع في أفغانستان دون خلق تحديات قانونية، لكنّ مسؤولي المستوى المتوسط في وزارة الخارجية كانوا أقل من متحمِّسين لفكرة اتفاق الشراكة الاستراتيجية بحد ذاتها. وعندما طلبتُ من مكتب شؤون جنوب آسيا ووسطها تحضير مسودة اتفاق، خاب أملي لدى حصولي على وثيقة منسوخة ببساطة عن اتفاقات أخرى.

حاول فريقي في كابول إعداد مسودة أفضل، ولكنني لم أستطع طمأنة كرزاي وزملائه رغم كل محاولاتي لتمتين اللغة. فقد اختبروا العواقب المأساوية الناجمة عن التخلي الأميركي بعد الانسحاب السوفييتي، وكانوا يعلمون أن أي

تغيير في الظروف أو الإدارات يمكن أن يبدِّل السياسة الأميركية تجاه بلدهم جوهرياً.

وفي النهاية، وقَّع الرئيسان بوش وكرزاي على إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأفغانستان في 23 أيار من عام 2005 في واشنطن العاصمة.

ورغم أن الإعلان كان يناقش التعاون السياسي والاقتصادي، إلا أن البنود الأمنية كانت تمثِّل الجزء الأهم منه. فقد تعهَّد الطرفان «بالتشاور في ما يتعلق باتخاذ الإجراءات المناسبة؛ في حال وجدتْ أفغانستان أن سلامة أراضيها أو استقلالها أو أمنها مهدد أو معرّض للخطر». و«ستستمر [القوات العسكرية الأميركية] في امتلاكها إمكانية استخدام قاعدة باغرام الجوية ومرافقها، ومرافق مواقع أخرى حسبما يقرِّر الطرفان. كما أكَّد الإعلان على حرية التصرُّف بالنسبة للقوات الأميركية؛ وهذا بند جدلي في أوساط حقوق الإنسان.

كان الإعلان الرئاسي المشترك للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأفغانستان– في نظري– يمثِّل ذروة خطة «تسريع النجاح».

لكنّ كرزاي لم يكن سعيداً برحيلي؛ رغم إنجاز اتفاق الشراكة الاستراتيجية. وقد حاول مراراً تغيير قرار إرسالي إلى العراق. وخلال اجتماع القمة، أبلغ رايس– أمام مستشاريه– أن الوضع سيكون صعباً جداً بالنسبة له شخصياً إذا غادرتُ العراق، مضيفاً: «كيف سأفسِّر رحيل السفير خليل زاد للشعب الأفغاني؟». ثم سأل رايس عمّا إذا كان ينبغي عليه إثارة الموضوع بشكل مباشر مع الرئيس بوش.

فأجابت رايس: «رجاءً، لا تفعل ذلك. لقد بُتَّ في الأمر». وعلى سبيل التفسير، قالت له إن أفغانستان صارت في وضع جيد، وهناك حاجة إليّ في العراق.

مع ذلك، كرّر كرزاي أمام رايس اعتقاده أن نقلي كان خطأً كبيراً، وأنّ أفغانستان لم تخرج من الخطر بعد.

....

عـدتُ إلى كابـول بعد توقيع اتفاق الشـراكة الاسـتراتيجية، ولكنني كنت مضطـراً إلـى قطع مراسـم الوداع. كان قد تـم تثبيت تعييني سـفيراً في العراق، وكان بوش متلهفاً لإرسـالي إلى بغداد. وفي يومي الأخير في أفغانسـتان، أقام الرئيس كرزاي مأدبة غداء وداعية لي.

أُقيمـت المأدبـة في قصـر جولخانا- «منـزل الزهور». كانـت باحة القصر تحـوي أشـجار جنـار (*chinar*) قديمة وجميلة، وكانت ضخمـة جداً لدرجة أن الإحاطة بجذعها كانت تتطلب ثلاثة أشخاص أو أربعة يمسكون أيدي بعضهم بعضاً.

وفـي نهايـة الغـداء الفاخـر، قلَّدني كرزاي وسـام الملك أمـان الله غازي؛ وهو أرفعُ تقدير يُمنَح من قبل الحكومة الأفغانية. وكان تقديم الوسـام مترافقاً مـع كلمات مدح من ظاهر شـاه تصفنـي «بابن التراب» الـذي «حقَّق عَظَمةً في الخارج»، ولكنه مع ذلك لم يألُ جهداً لمساعدة أفغانستان.

بعـد الغـداء، صعدنـا أنا والرئيس كـرزاي إلى مكتبـه. تحدَّثنـا قليلاً، كما فعلنـا فـي مئات اللقاءات السـابقة. كان اللقاء مشـوباً بالعاطفة والارتباك بعض الشـيء. طلب مني الانتباه لسـلامتي في العراق، وقال إنه سـيبقى على تواصل معي بواسطة الهاتف.

كنا كلانا نشـعر بأحاسيس مختلطة. فمن جهة، كان خط مسار أفغانستان- بدون شـك- أفضل بكثير من السـابق. فمنذ تشـرين الأول من عام 2003، نُزِع سـلاح أكثـر من 63,000 مقاتـل، وأُزيل بأمان ما يزيد عن 10,000 سـلاح ثقيل. وبحسـب تقرير للأمم المتحدة، كانت المدن الرئيسـة «خالية إلى حد كبير من الأسلحة الثقيلة العملياتية»؛ وهو تطوُّرٌ «عزَّز الهدف المَتمثل في ضمان أن تكون الأعتـدة العسـكرية والأسـلحة بحوزة دولة أفغانسـتان وحدها مـن أجل حماية السيادة الوطنية». كما بنينا الجيش والشرطة الأفغانييْن بهدف منع حصول فراغ في السلطة.

ولكننا في المقابل، كنا نخشى أن يكون التقدُّم قابلاً للتراجع. ومع الاقتراب

مـن نهايـة حديثنا، بـان على كرزاي التأثُّر بوضوح، حيث اسـتذكر المعاناة التي تحمَّلها شعبه على مدار ربع قرن.

أحسسـتُ أنه لم يكن راغباً ببلوغ لقائنا- وبالتالي فترة تواجدنا معاً- نقطة النهاية. وكنت أشـاركه الشـعور ذاته، ولكنني لم أكن قادراً على الاستمرار أكثر مـن ذلـك؛ لأن طائـرة C-17 كانت تنتظرنـي لتنقلني إلى بغـداد. وبعد خروجنا من المكتب، أصرَّ كرزاي على مرافقتي ليس إلى الباب فحسب بل إلى موكب السيارات في المرأب. لقد تأثَّرتُ بذلك بشدة.

....

منذ أن غادرتُ أفغانستان كسفير، فكَّرتُ كثيراً في الأسباب التي أدّت إلى تدهور الوضع بتلك الصورة الدراماتيكية في السنوات التالية.

مـن وجهـة نظري، كان إخفاقنا الرئيس يتمثَّل في رفضنا التعامل مع الدور المزدوج الذي لعبته باكستان. حتى إن الهجمات المتسارعة للطائرات المسيَّرة فـي المناطـق الغربية من باكسـتان في عهـد إدارة أوباما- التي كانـت فعّالة إلى درجة ما في القتال ضد القاعدة- أخفقتْ إلى حد كبير في استهداف طالبان أو جماعة حقّاني أو الحزب الإسلامي.

كمـا أوحـت الولايات المتحدة بعدم وجود حسـم عسـكري؛ حيث أدلى البنتاغون ببيانات علنية متسـرِّعة حول تخفيض القوات العسـكرية الأميركية في أفغانسـتان. وفـي إحدى المراحـل، انخفضت القوة القتاليـة للولايات المتحدة إلـى لـواء واحـد، حتى مع تنامي خطـر التمرد. وهذا الغيـاب الواضح للالتزام الأميركـي منح باكسـتان ضوءاً أخضر لرفع وتيرة هجمـات طالبان والمتمردين في أواخر عام 2005 وبداية عام 2006.

بـدأ الأفغـان بالارتيـاب في التـزام الولايـات المتحدة عندمـا حلَّت مهمة إيسـاف ISAF «قوة المساعدة الأمنية الدولية» التابعة للناتو محل التحالف. فقد أضعفـت البنيـة القيادية المعقدة التي تتضمن العديد من الدول والفرق المقاتلة العاملة تحت مجموعة مربكة من «الشروط الوطنية»- قواعد اشتباك قابلة للتغيُّر

إلـى حـد كبير- قدرةَ القـوات الدولية علـى وضع اسـتراتيجية مكافحة إرهاب موحّـدة. بـل إن بعض قوات الناتو غير الأميركية حدَّدتْ مهمتها في أفغانسـتان كمهمة حفظ سلام، ولم تكن مستعدة لمواجهة أي تمرّد.

وفي عام 2009، صادق الرئيس أوباما على نشر 30,000 جندي فقط من أصل 40,000 جندي إضافي طلبهم الجنرالان سـتانلي ماكريسـتال وديفيد بيترايوس. والأسوأ من ذلك، أنه أرفق هذه الزيادة بمدة محددة اعتباطياً قدرها سنة واحدة تبدأ في نهايتها الولايات المتحدة بالانسحاب. ونتيجة لذلك، لم يتمكَّن الجيش مـن تنفيذ خطة الحملة حسـبما وضعهـا الجنرالان في الميدان. صحيح أن هذه الزيادة في القوات قطعتْ شـوطاً كبيراً في تحقيق الاسـتقرار في الجنوب، لكنّ القادة كانوا يفتقرون إلى الوقت والموارد اللازمة لفعل الشيء ذاته في الشرق.

ونظراً لعدم استعدادنا لنشر قوة كبيرة، كان قرار تشكيل جيش وطني أفغاني صغيـر قراراً خاطئـاً. كان العدد الإجمالي للجيش الأفغاني يبلغ 70,000 جندي عام 2007. ورغم المصادقة على زيادة عدد القوات الأمنية الوطنية الأفغانية في أواخر فترة إدارة بوش، إلا أنها لم تكن في أي يوم كبيرةً أو قادرةً بما يكفي على مواجهة تصعيد عمليات طالبان. لقد زادت إدارة أوباما حجم القوات الأفغانية عند مراجعتها سياسـتها المتعلقة بأفغانستان، ولكنها رفضت اقتراح الجيش بأن يصبح عدد قوات الجيش والشرطة الأفغانيين معاً 400,000 عنصر.

كانـت صعوباتنـا ناجمـة عـن سياسـات تسـتند إلـى ردود أفعال وليسـت استباقية؛ فقد كنا دائماً نحاول اللحاق بالعدو.

وقـد أخفـق كـرزاي والقيادة الأفغانية في التحرّك بسـرعة وقـوة لمدّ نفوذ الحكومـة الأفغانيـة إلـى مناطق متنازع عليهـا. إذ إنَ وجود حكومـة ضعيفة أو غيابهـا كليـاً في الولايات تركا بعض المناطق مكشـوفة للعدو. أضف إلى ذلك عدم معالجة مشاكل أخرى في الحكم، وعلى الأخص منها الفساد وسوء تقديم الخدمات. وقد تفاقمت هذه المشـاكل بسـبب طريقة تعامل الولايات المتحدة مـع كـرزاي الذي حيَّره عدم معالجتنا مشـكلة الملجأ الإرهابـي، وأغضبه عدم

مناقشة المسؤولين الأميركيين للمشكلة معه بصدق. وفي نهاية المطاف، وجد كرزاي نفسه منجذباً إلى نظريات المؤامرة؛ لعل الولايات المتحدة تريد استمرار خطر التمرد، وذلك كي تخلق مبرراً لوجودها العسكري المستمر في أفغانستان.

وهكذا، تدهورتَ العلاقات الأفغانية الأميركية. صحيح أن العلاقة مع كرزاي ساءت في عهد إدارة بوش، إلا أنها أصبحت خصامية بشكل علني في عهد إدارة أوباما. وكفَّت الولايات المتحدة عن التعاون بنشاط مع كرزاي في مشكلتَي أمراء الحرب والفساد، ولكنها مع ذلك كانت تتوقع منه التصرف بحزم في حل هاتين المشكلتين. وبدون الدعم الأميركي، استنتجَ كرزاي مُكرَهاً أن الاستقرار يعتمد على حفاظه على جميع اللاعبين الإشكاليين تحت جناحيه؛ وأن تحمُّل الفساد كان الثمن الذي سيضطر إلى دفعه مقابل تعاونهم معه.

وخير مثال على ذلك ما حصل مع دوستم خلال السنوات القليلة السابقة. ففي عام 2005، تحرَّك كرزاي ضد دوستم كجزء من ضغط أوسع على أمراء الحرب. في الواقع، كان كرزاي يرغب في الضغط على أمراء الحرب بقوة أكبر مما كانت الولايات المتحدة تريد ذلك، ولكنه عندما وجد أن واشنطن تقف ضده، استنتج أن نصره في انتخاب عام 2009 كان يعتمد على دعم أمراء الحرب له. ولهذا السبب، دعا كرزاي دوستم في تلك السنة للعودة إلى أفغانستان من تركيا التي هرب إليها.

برأيي، لم يكن من الواقعي أن تتوقع إدارة أوباما من كرزاي- أو أي زعيم- المجازفة ببقائه السياسي في سنة انتخابية باتخاذ موقف ضد الفساد أو أمراء الحرب. وخير مثال على قِصَر نظر إدارة أوباما في هجماتها الشخصية على كرزاي هو- مرة أخرى- وضع دوستم في عهد الرئيس غاني؛ الإصلاحي الجسور الذي ربما كان أقسى منتقدي دوستم في الفترة الممتدة ما بين عامَي 2002-2005. فقد طلب من دوستم عام 2013 أن يكون المرشح لمنصب نائب الرئيس في خضمٍّ ظروف سياسية مختلفة. وهكذا، تحوَّل دوستم من أمير حرب مهمَّش ورمز للأيام القديمة السيئة في أفغانستان إلى نائب رئيس البلد.

ومع مرور الزمن، بدأت هذه الديناميات السلبية، وأخرى غيرها، بالخروج عن السيطرة. كان كرزاي يشتكي، وكانت واشنطن تتجاهل شكاويه. وكان يُدلي بتصريحات نقدية حول الغارات الليلية الأميركية والإصابات المدنية، وكنّا نشجب تصريحاته. كنّا نطالب بأن يتحرَّك ضد المسؤولين الفاسدين، وكان يتجاهل مطالبنا. وفي نهاية المطاف، أثارت الولايات المتحدة عداء كرزاي؛ وهي نتيجة غير ضرورية ومُؤسفة إلى حدّ كبير، لأنه كان قادراً على أن يكون زعيماً بنّاءً على نحو استثنائي لو عملنا معه بالطريقة الصحيحة.

أعتقد أنه لو أجبرت الولايات المتحدة باكستان عام 2002 و2003 على إزالة ملاجئ المتمردين، ودعمتْ خطة «تسريع النجاح» أو أي مبادرة شبيهة أخرى، وتبنَّت برنامجاً لتدريب القوات الأفغانية بناءً على توصيات ماكريستال وبيترايوس، لتمكَّنت حينها الديناميات الإيجابية في أفغانستان من البناء على بعضها بعضاً. ينظر الكثيرون اليوم إلى الصعوبات في أفغانستان على أنها دليل على أن النجاح كان مستحيلاً في الأساس، ولكنني أخالفهم الرأي.

الفصل الحادي والعشرون

الاستعداد من أجل العراق

واشنطن العاصمة،
تشرين الثاني 2004-تموز 2005

كنت على وشك ألا أصبح سفير الولايات المتحدة في العراق. ففي أواخر تشرين الثاني من عام 2004، اتصل بي الأخضر الإبراهيمي الذي كان قد أصبح صديقاً مقرَّباً لي وعُيِّن حديثاً الممثلَ الخاص للأمم المتحدة في العراق ليطلب مني نصيحةً؛ وذلك بعد سماعه أنني ذاهب إلى بغداد. فقد كان رئيس الوزراء أياد علاوي يريد المزيد من الوقت قبل إجراء الانتخابات في العراق؛ وذلك لاعتقاده أن العرب السنَّة كانوا سيقاطعونها في حال إجرائها في موعدها المقرر، أي في 30 كانون الثاني 2005. وكان يرى أن الظروف الأمنية لم تكن تساعد على تحقيق مشاركة واسعة في الانتخاب، أو حتى فوز القوى المعتدلة والعلمانية. حاول علاوي أن يشرح هذه النقاط للرئيس بوش، ولكنَّ الرئيس أصرّ على إجراء الانتخاب في الموعد المقرر. وكان الإبراهيمي يشارك العلاوي مخاوفه.

اقترحتُ على الإبراهيمي أن يحثّ علاوي على محاولة إيضاح فكرته للرئيس بوش مجدداً. كان واضحاً أن الرئيس بوش يريد أن ينجح العراق كدولة. وإذا كان رئيس وزراء العراق- وهو صديق لأميركا- يعتقد أن إجراء الانتخابات في كانون الثاني يمكن أن يُضعِف احتمالات النجاح، فإذاً ينبغي أن يطلب من الرئيس فرصة لشرح فكرته.

كانت حجج العلاوي لإرجاء الانتخاب منطقية؛ فالشيعة العرب كانوا

يضغطون من أجل إقامة الانتخابات، وذلك لعلمهم أن الشيعة سيهيمنون على البرلمان، وبذلك ستكون لهم اليد العليا في صياغة الدستور. أما السنّة العرب فكانوا سيقاطعون العملية السياسية؛ وذلك بسبب رغبة بعضهم في تقويض النظام السياسي الجديد، ولأنّ التهديدات الأمنية من المتطرفين كانت تجعل إدلاءهم بأصواتهم خطراً جداً على مجتمعاتهم.

وفيما كنت متوقفاً في دبي في طريق عودتي إلى كابول من واشنطن تلقيت رسالة عاجلة تقول إن هادلي يريد التحدث معي. عندها، هرعتُ إلى القنصلية الأميركية، واتصلت بهادلي عبر خط مُؤمَّن، فقال بانزعاج إن الرئيس غاضب مني جداً لأنه عَلِمَ بأنني نصحت قائداً أجنبياً بمعارضته. وأضاف هادلي أنه يجب عليّ أن أنسى أمر ذهابي إلى العراق، وأن أكون مسروراً لأن الرئيس لم يطردني.

فوجئت مما سمعته بشدة، ولكنني طلبت من هادلي التحقق من مصادره، فأنا لم أشجّع أحداً على معارضة الرئيس؛ رغم أنني كنت أشعر بقوة أنه ينبغي على الرئيس بوش منح علاوي الفرصة لشرح وجهة نظره بشأن الانتخاب.

عندها، أجاب هادلي بأن القرار بشأن توقيت الانتخاب قد اتُّخذ مسبقاً، وأن الانتخاب يجب أن يُجرى في موعده المقرر. لم تكن المسألة من صلاحياتي لأنني كنت لا أزال سفيراً في أفغانستان. أما بالنسبة لدوري، فقد نصحني هادلي بألّا أثير الانتباه إلى أن يعمل على حل المشكلة.

تمّ الانتخاب في موعده المحدد في 30 كانون الثاني. صحيح أن التقارير الإخبارية ركّزت على صور فَرِحة لمقترعين يُظهِرون بفخر أصابعهم المبقعة بالحبر الأزرق أثناء خروجهم من مراكز الانتخاب، إلا أن نتائج الانتخاب كانت مثيرة للقلق. فقد قاطع العرب السنَّة الانتخاب بشكل جماعي، وفي بعض مراكز التصويت في مناطق العرب السنَّة، لم يأتِ أحد تقريباً. وهكذا، حقّقت الأحزاب الإسلامية الشيعية فوزاً كاسحاً بفوزها بـ 48.2 بالمائة من مجموع الأصوات، في حين فاز حزب علاوي المعتدل والعلماني بـ 13.8 بالمائة فقط.

افترضت أنني لن أذهب إلى العراق، ولكن خلال زيارتي التالية إلى واشنطن، وعندما أدخلتني رايس إلى المكتب البيضاوي، قال لي الرئيس: «يجب أن تذهب إلى بغداد وتحلّ الوضع في العراق». كان حديثنا قصيراً ومباشراً، ولم يتطرَّق فيه إلى حديثي مع الإبراهيمي، ولكنه عرض التحدث مع تشيريل لعلمه بالمتاعب التي تسببها لي الجولات الخارجية المتتابعة في مناطق الحرب، فقلت له إنني بحاجة لمناقشة هذا الأمر معها بنفسي.

كان اتفاقي الأولي مع تشيريل يقضي بذهابي إلى أفغانستان لمدة ستة أشهر فقط كي أساعد في سير الأمور في مجراها الصحيح فقط، فإذا بي أبقى هناك لمدة سنتين تقريباً. وها أنا الآن أنوي الذهاب إلى بغداد بدلاً من العودة إلى الوطن. من الواضح أنها لن تكون مسرورة من هذا الأمر؛ سواء أكان ذلك من أجلها هي أم من أجل العائلة. وقد حذَّرني بعض الأصدقاء من أنها قد تُصدر إنذاراً نهائياً؛ ولكنني كنت أعرف أن هذا ليس أسلوبها. فقد كانت تعلم أنني أشعر بالالتزام حيال هذه المهمة. وبما أنها صديقتي وزميلتي بالإضافة إلى كونها زوجتي، فهي لم تكن تقدر على حمل نفسها على منعي.

وعندما قبلتُ العرض شعر الرئيس بالامتنان؛ فدعا ولديَّ إلى البيت الأبيض على سبيل الشكر. عندما لاحظتْ مديرة شؤون العراق في مجلس الأمن القومي ميغان أوسوليفان حذاء ماكس المطاطي- من ماركة ليبرون جيمس- الذي كان ينتعله تحت سروال أنيق وقميص رسمي، صاحت: «إنه حذاء جميل!». وكان ماكس قد أصرّ على أن أحداً لن يلاحظ حذاءه المطاطي؛ وذلك حين رفض عرضنا عليه انتعال حذاء رسمي.

حين رأى الرئيس أليكس وماكس بادرهما بالتحية قائلاً: «كيف حالكما أيها الشابّان؟». وعندما علم أن أليكس قد قُبِل للتو في كلية ستانفورد للحقوق، نظر ممازحاً إلى هادلي وليبي- وكلاهما محاميان- ثم قال إننا نملك الكثير من المحامين مسبقاً. وبما أنه كان قد فاز قبل مدة قصيرة بالانتخابات التي ضمنتْ له ولاية رئاسية ثانية متعهّداً بكبح جماح المحامين المطالبين برفع التعويضات

فقد أُعجب برد أليكس الذي قال: «لا تقلق يا سيدي الرئيس، لن أكون واحداً من أولئك المحامين الذين يرفعون تكاليف الرعاية الصحية».

....

بعد أن قرأت عن العراق واستشرت خبراء وتحدثت مع عراقيين، لم أستغرق وقتاً طويلاً حتى كوَّنت استنتاجاً جدياً أولياً؛ وهو أننا نواجِه صراعاً طائفياً ناشئاً يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية شاملة. كانت جذور الصراع كامنة في تاريخ المجتمعات الرئيسة في البلد، وتكويناتها النفسية المعقدة. فكل مجموعة كانت عازمة على تحقيق مصالحها؛ بالعنف إذا اقتضت الضرورة. وكان تنظيم القاعدة في العراق يحاول إثارة حرب أهلية بين السنّة والشيعة، فيما إيران تسعى لامتلاك نفوذ في العراق عبر دعم وكلاء من العرب الشيعة. أما الدول العربية السنّية فكانت بدورها عازمة على دعم قضية العرب السنَّة.

كان السنَّة يسيطرون على العراق منذ وقت طويل. والكثيرون من السنَّة العرب كانوا ينظرون إلى الشيعة العرب والأكراد على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، بل كتابعين. وقد قلبتْ عملية «الحرية العراقية» هذا النظام الراسخ منذ أمد طويل، تاركةً السنّة العرب في حالة من التشوُّش والحزن الشديد. فهم ما كانوا ليتخيّلوا أن تحكم مجموعة أخرى العراق. وكان الكثيرون منهم يعتقدون أن السنّة العرب يشكِّلون غالبية العراقيين؛ مع أنهم في الواقع كانوا يمثلون نحو 20 بالمائة من السكان فقط. وفي المحصلة، جعلهم شعورهم الحاد بالحنين والحرمان والحزن عرضةً للتأثُّر بإغراءات المتطرفين المسلحين.

إن جزءاً رئيساً من حل اللغز في العراق كان يكمن في تصالح مجتمع العرب السنَّة مع النظام الجديد.

لم يحكم العرب الشيعة العراق أبداً؛ رغم كونهم الأغلبية. ولهذا السبب، عندما دفع تدخُّلُ التحالف الأحزابَ الإسلاميةَ الشيعيةَ إلى السلطة، وجد العرب الشيعة صعوبة في تصديق حسن الحظ هذا.

غير أنّ قادة العرب الشيعة كان يتملَّكهم خوف قوي من أن يؤخذ منهم

كل ما حصلوا عليه فجأةً. ولهذا السبب، كانوا عازمين على عدم التفريط بتلك الفرصة غير المسبوقة. وكان خوفهم الأعظم من أن ينظِّم البعثيون، أو العرب السنّة بصفة أكثر شمولاً، انقلاباً يُعيد العرب الشيعة إلى الخضوع مجدداً، وهذا ما غذّى في أذهانهم فكرةَ «الرابح يأخذ كل شيء». وكانوا يسعون لنيل سيطرة متينة وحصرية على أكبر قدر ممكن من المؤسسات، وخصوصاً تلك المتعلقة بالأمن؛ وذلك لمنعها من التحوّل إلى قواعد لمؤامرات سرية لأعدائهم الحقيقيين أو المتخيَّلين.

ومن هنا، لم يكن العراق لينجح كأمة ما لم يَطْمئنّ مجتمع العرب الشيعة بشأن مستقبلهم، أو ما لم يكن قادته مستعدين للقبول بمشاركة حقيقية للسلطة.

أما الأكراد فكانوا مراقِبين مهتمّين في هذا الصراع العربي الداخلي. لكنّ اهتمامهم لم يكن منحصراً بمستقبل العراق فحسب، وإنما كانوا يضعون نصب أعينهم فرصتهم التاريخية الخاصة بهم أيضاً؛ فغالباً ما يوصَف الأكراد بأنهم أكبر مجموعة قومية بدون بلد (فهناك ما يقارب ثلاثين مليون كردي يعيشون في العراق وتركيا وسوريا وإيران).

كان الأكراد يملكون آراء مختلفة في ما يتعلق بالعراق الجديد. وقد اختاروا عدم الانفصال بعد «عملية الحرية العراقية»؛ وذلك خوفاً من رد الفعل التركي والصعوبات الناجمة عن كونهم بلداً محاطاً بجيران معادين محتملين من جميع الجوانب. وفي الوقت عينه، كانوا يخشون من ظهور حكومة جديدة في بغداد تمثّل خطراً على حكمهم الذاتي الذي حققوه بشق الأنفس. كانوا يريدون الحفاظ على خيار السعي للاستقلال إذا لم ينجح العراق الجديد.

وبسبب تاريخهما المشترك في معارضة صدام، كان الأكراد أقرب بكثير إلى العرب الشيعة منهم إلى العرب السنّة. وكانوا يظنون أن العرب السنّة سيعارضون البنية الفدرالية التي منحت حكماً ذاتياً لمناطق الأكراد. وخلال احتلال التحالف، استغلّ الأكراد فرصتهم ببراعة في المفاوضات على قانون الإدارة الانتقالية (TAL)- وهو القانون الشبيه بالدستور الذي نظّم الفترة

الانتقالية في العراق- حيث ضمنوا على نحو فعّال حق النقض على الدستور العراقي المستقبلي، ورسّخوا أنفسهم ككتلة تصويت مُرجّحة.

فكّرتُ أيضاً في دوافع العدو واستراتيجياته. فقد أعدَّت القاعدة تفجيرات لقتل شيعة أبرياء، ولتدمير رموز المذهب الشيعي؛ وذلك بهدف معاقبة العرب الشيعة وإثارة حرب سنّية شيعية واسعة. وكانت تأمل أن يقوم الشيعة بأعمال انتقامية ضد السنّة؛ ما سيدفع السنَّة للانضمام إلى التمرد. كانت القاعدة في العراق تريد تمزيق البلد من خلال هجمة عنف مفاجئة تُلحِق الهزيمة بالولايات المتحدة، وتفتح لها أيضاً احتمالات السيطرة في خضمّ الفوضى.

وكان التحدي بالنسبة للولايات المتحدة يتمثَّل في إحباط استراتيجية القاعدة عبر بناء تحالف سياسي من الوسط لعزل المتطرفين وإلحاق الهزيمة بهم.

تدخل اللاعبون الإقليميون بدورهم. إذ كانت سوريا وإيران مرتعدتين من الغزو الأميركي؛ خشية أن يصل الدور إليهما تالياً. وقد حاولتا في البداية تجنُّب غضب الولايات المتحدة، ولكنهما استنتجتا مع الوقت أن استراتيجيتهما الفضلى تتمثَّل في تعقيد الصعوبات الأميركية.

لذا، سمحت سوريا لقادة بعثيين سابقين ومتمردين بإقامة مراكز لهم في دمشق. وكان المتطرِّفون الشبان يأتون إلى مطار دمشق بواسطة تذكرة أحادية الوجهة وبدون أمتعة، وكان في انتظارهم ممثلون عن منظمات متمردة. وبعد ذلك، كانوا يُنقَلون من منزل آمن إلى آخر، إلى أن يتمّ تهريبهم عبر الحدود العراقية.

كما دعمت إيران عدة ميليشيات عربية شيعية، وسمحت بحركة عملاء القاعدة عبر أراضيها. ولم تكفّ يوماً عن محاولة تقوية الأحزاب الإسلامية الشيعية التي كانت جميعها موجودة في إيران خلال حكم صدام. وفي الفترة التحضيرية لانتخاب عام 2005، لم تكن إيران تصدِّق أن الولايات المتحدة ستُجري انتخابات حرة ونزيهة. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة كانت

تدرك أن الغالبية الشيعية ستفوز بالسلطة، وأن قادة الشيعة سيضغطون من أجل إقامة علاقات وثيقة مع طهران. لكنّ الإيرانيين كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة ستضع شخصاً في السلطة- قد يكون ضابطاً سابقاً في الجيش- يُنفِّذ أوامر أميركا ويُبقي إيران بَعيدة. ولهذا السبب، لم تصدّق إيران سماحَ الولايات المتحدة للانتخابات بالمضيّ قُدُماً.

استغلّت إيران هذه الفرصة، وحثّتْ حلفاءها الشيعة على السيطرة على المؤسسات الأمنية وتأسيس ميليشيات. وقام «فيلق القدس» التابع لإيران بعمليات قتل مُستهدِفة لشخصيات سياسية وضباط سابقين في النظام القديم. إذ لم تكن طهران تعارض العنف الذي كان يدفع العرب الشيعة للاحتماء بها. كما بدت عازمة على إبقاء العراق في حالة كافية من عدم الاستقرار لردع أو منع الولايات المتحدة من القيام بأي عمل ضد إيران.

....

إن جزءاً من التحدي الذي كنت أواجهه كان يكمن في إبطال عواقب سياسات أميركية سيئة التخطيط. ففي عام 2003، حلّت سلطة التحالف المؤقتة الجيشَ العراقيَّ، فأحدثت بذلك فراغاً في السلطة استغلّته كل من حركة التمرد العربية السنّية، والميليشيات العربية الشيعية. كانت سلطة التحالف المؤقتة تسعى لبناء قوة صغيرة غير قادرة على تنفيذ انقلاب عسكري. وفي غياب قوات عراقية، كانت قوات التحالف هي الوحيدة المتوفرة للحفاظ على الأمن.

كان العراق يعجُّ بضباط سابقين مستائين وغاضبين. وقد أخبرني الكثيرون منهم بأنهم كانوا يشعرون بالإهانة لأنهم فقدوا مكانتهم في مجتمعاتهم بعد أن كانوا ضباطاً محترمين، ولأنهم ما عادوا قادرين على إعالة أُسَرهم. صحيح أن الكثيرين من أفراد الجيش العراقي شاركوا في جرائم النظام البعثي وكانوا معارضين للغزو الأميركي، إلا أن ما دفعهم لحمل السلاح هو شعورهم بالخزي. وهكذا، كان انضمامهم إلى التمرد سيمكّنهم من استعادة احترام أصدقائهم وعائلاتهم لهم.

قال بريمر سابقاً إن الرئيس أَذِن له بحلّ الجيش العراقي، ولكنّ الرئيس بوش أخبرني في حديث جرى بيننا قبل فترة وجيزة إنه سمع بهذا القرار بعد حدوثه. كما ذكر لي هادلي بصراحة أن البيت الأبيض لم يكن مشاركاً في القرار.

زادت عملية اجتثاث حزب البعث عدد المجنّدين في حركة التمرد إلى حد كبير. صحيح أن حظر حزب البعث كان قراراً ملائماً، لكنّ اجتثاث حزب البعث كان يعاني من مشكلتين جدِّيَّتين. فأولاً، كانت معايير استبعاد الأعضاء السابقين في حزب البعث من الوظائف الحكومية واسعةً جداً؛ الأمر الذي أدّى إلى طرد الآلاف من معلّمي المدارس والخبراء في الوزارات– الذين كانوا يعرفون كيفية إدارة الأمور– من وظائفهم. وقد أثَّر هذا القرار على أكثر من 100,000 شخص بشكل مباشر، وعلى أضعاف هذا العدد إذا شملنا أفراد عائلاتهم. ثانياً، رغم أن سلطة التحالف المؤقتة وضعت استثناءات لهذا القرار، إلا أن هذه الاستثناءات كانت تتطلّب عملية بيروقراطية معقدة تتضمن إيجاد رعاة يمكنهم ضمان المتقدمّين.

فُوِّضتْ لجنةٌ سياسيةٌ برئاسة الشلبي لتنفيذ عملية اجتثاث البعث. لكنّ الكثير من العراقيين الذين شاركوا في هذه العملية اعترفوا لي بأن التوترات السياسية والطائفية التي كانت تُثقل كاهل العراق لعبتْ دوراً كبيراً في القرارات التي اتخذتها اللجنة. وفي المحصلة، انضم بعثيون سابقون إلى تمرد العرب السنّة، وانضم القليل من الشيعة أيضاً إلى الميليشيات الشيعية.

وجاءت الظروف المحيطة بانتخاب المجلس الوطني الانتقالي، الذي تمّ في كانون الثاني من عام 2005 لتزيد الوضع سوءاً. بعد الانتخاب، تبنّت الولايات المتحدة نهج عدم التدخُّل في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة؛ فانتقلنا بذلك من حكم العراق بأنفسنا إلى ممارسة انفصال سياسي. وبقيامنا بذلك ضيَّعنا فرصة المساعدة في تشكيل حكومة جامعة ونزيهة.

....

عملتُ مع فريقي على تحضير مجموعة من الشرائح الإيضاحية (*slides*)

الموجزة التي تتضمن تشخيصي وتوصياتي بشأن العراق.

قال الرئيس أيزنهاور ذات مرة: «الخطة عديمة الفائدة، لكنّ التخطيط جوهري». فرغم صعوبة توقُّع الظروف على الأرض أو ردود فعل الخصوم، إلا أنّ عملية التخطيط تَرغم صانعي القرار على التفكير في المشاكل بعمق، ووضع مقاربة أولية للحلول التي يمكن تعديلها مع الزمن. كنت أريد تقديم خطتي بشأن العراق لكبار مخطّطي السياسات، وسماع تعليقاتهم، وتضمين اقتراحاتهم، وفي النهاية تأمين موافقة الرئيس على مقاربتي الشاملة. وبعد ذلك، كنت سأعتبر تلك الوثيقة كنوع من العقد الذي يمنحني الصلاحية لتنفيذ المسار العملي المقبول.

أمضيتُ وقتاً طويلاً في التفكير في كيفية جعل مجتمع العرب السنّة يتقبَّل النظام السياسي الديمقراطي الجديد في العراق. إذ إن إخراج شرائح من العرب السنّة المتمردين من القتال كان سينقذ أرواحاً أميركية وعراقية، وسيجعل بناء الدولة والتطوير الاقتصادي أسهل بدرجات. كما كان سيُتيح لنا تركيز الجهود العسكرية على العدد الأصغر من المقاتلين المتعنِّتين.

كانت إحدى المشاكل تكمن في وجود وجهات نظر ودوافع متنوعة لدى العرب السنّة. فقد بدا لي أنهم لا يملكون قائداً واحداً أو عدداً صغيراً من القادة القادرين على تحريك المجتمع سياسياً. ورغم أن جزءاً كبيراً من العرب السنّة لم يكن مشتركاً في العنف إلا أنه كان معادياً بشدة للحكومة الجديدة، ومتعاطفاً بدرجات متنوعة مع المعارضة المسلحة. لذا، فكَّرتُ في إمكانية التوفيق بين هذه العناصر شرط أن يوافق العرب الشيعة والأكراد على المشاركة الحقيقية للسلطة، ويساعدوا في حماية العرب السنّة من انتقام المتمردين والإرهابيين.

كان من بين المعارضة المسلحة العربية السنّية من يريد استعادة النظام البعثي. وكان آخرون يرفضون الحكومة الجديدة ويسعون لنوع من النهضة العربية السنّية، ولكنهم ما كانوا ملتزمين بالأيديولوجية البعثية. في حين كان غيرهم يؤيدون ثورة إسلامية، ويتعاونون مع القاعدة في العراق. وضعتُ عدداً

من الطرائق لتصنيف هذه المجموعات المعارضة المسلحة، ولكنني في النهاية قررت تقسيمها إلى صدّاميين ورافضين وإرهابيين. كنت أرى أن الرافضين يمثلون الهدف الأكثر قابلية للتحقيق من أجل المصالحة. وإذا كان من الممكن تحويلهم- كلياً أو جزئياً- فسيكون بوسعهم المساعدة على هزم المجموعتيْن الأخرييْن من المتطرفين.

وصفتْ برقيات جاءت من السفارة في بغداد جهوداً جارية للتواصل مع العرب السنَّة. لكن الغياب الكامل للثقة بين العرب السنّة والحكومة العراقية أعاق تحقيق أي تقدُّم ملموس. كما بدا أنّ الدبلوماسيين الأميركيين غير راغبين بلعب دور الوسيط. لذا فكّرتُ في أنّ اتباع نهج أكثر انخراطاً قد يحقق نتيجة أفضل.

طلبتُ تقييمات استخبارية للمجموعات السياسية العربية السنية والشبكات المتمردة، بالإضافة إلى سيَر ذاتية موجزة لزعمائها. وفوجئت بما تلقيته؛ إذ كنا منذ عامين نخوض حرباً في العراق، ومع ذلك لم نكن نملك فكرة واضحة عمن نقاتله. كلما كنت أطلب من المحللين وصف العدو، كانوا يقولون إن المتمردين كانوا يعملون على شكل «شبكة من الشبكات». كان هناك قادة أفراد يرأسون شبكات منفصلة من الخلايا السرية والمقاتلين. ولكن، كان من الممكن أن تتشارك هذه الشبكات مصانع صنع القنابل أو المموّلين أو الخدمات اللوجستية. وبعض المجموعات المتمردة كانت تتواجد لمدة من الزمن، ثم تختفي أو تظهر مجدداً تحت أسماء أخرى. وحين كنت أضغط على المحللين لتسمية الشبكات الأكثر أهمية، ووصف من كان يقودها، وكيف كانت تعمل، كنت أتلقى- مع استثناء واحد أو اثنين- أجوبة غامضة وغير مُرْضية. كنت بحاجة لأسماء مجموعات وأفراد محددة، بالإضافة إلى تقييمات لدوافعها كي أُعِدَّ خطة للحوار معها والتأثير عليها. ولكن، بات واضحاً لي أنني لن أتمكّن من الحصول على هذه المعلومات في واشنطن.

ولكن، حتى مع المعلومات المحدودة التي تلقيتها، أحسستُ بأن هناك

إمكانية للتوافق مع بعض مكوِّنات المجتمع العربي السني. أُعطيتُ كدسة من السير الذاتية لبعض قادة العرب السنّة. كانت أهدافهم- كما بدا لي- هي تسريع انسحاب قوات التحالف، ومنع هيمنة العرب الشيعة، وإزالة النفوذ الإيراني في العراق. قلتُ لطاقم مساعديَّ إنه لا توجد خلافات جوهرية بيننا وبين أولئك الأشخاص؛ فنحن لم نكن نريد البقاء لفترة غير محددة، وكنا نعارض هيمنة أي مجموعة على العراق، ونسعى لاحتواء النفوذ الإيراني. لم يكن ذلك أمراً بسيطاً جداً بالطبع، لكنّ هذا عزَّز اعتقادي بأن المصالحة الوطنية يجب أن تكون جزءاً من الاستراتيجية الأميركية.

بعد ذلك، ركَّزنا أنا وفريقي على كيفية تصنيف المجموعات السياسية القابلة للمصالحة وغير القابلة للمصالحة. وخلصتُ إلى أنه يتوجب علينا البدء مع الشخصيات السياسية العربية السنّية التي لم تكن جزءاً من المعارضة المسلحة، والانتقال بعد ذلك إلى زعماء العشائر الذين قد يكونون أو لا يكونون متورطين مع المتمردين، ومن ثم محاولة سحب المتمردين «الرافضين» من القتال.

واستنتجتُ من خلال نقاشات إضافية أن مصالحة العرب السنّة يجب أن تكون جزءاً من هيكلية سياسية أكثر اتساعاً، وإلا فقد نُتَّهم بمراضاة المجتمع الذي تسبَّب بمعظم الاضطراب.

قررتُ أن الطريقة المثلى للتعامل مع هذه المعضلة تكمن في تشجيع التوصل إلى «عقد وطني» بين مكوِّنات المجتمع العراقي؛ أي رؤية مشتركة واتفاق حول قواعد اللعبة في العراق الديمقراطي الجديد. كان يتوجّب على العراقيين الاتفاق على توصيف شامل لهوية بلدهم الوطنية. وكانت القيادة الأميركية ضرورية للدفع نحو تشكيل تحالف بين الأكراد والقوى المعتدلة في المجتمعيْن العربييْن السنّي والشيعي، وتشكيل جبهة معتدلة متّحدة على هدف مشترك في وجه المتطرفين العنيفين الذين يُعملون في العراق تمزيقاً.

وكان ينبغي أن تكون الرؤية المشتركة متفائلة وواقعية. ناقشت هذا الأمر مع رند رحيم، التي أصبحت سفيرة العراق في عهد رئيس الوزراء علاوي، فوافقتْ

على أنني كنت قادراً- كسفير أميركي- على تقديم خدمة قيّمة؛ وذلك عبر رفع مستوى رؤى القادة العراقيين. وقالت إن الشعب العراقي كان منهكاً عاطفياً، ومحبطاً بسبب إخفاق قادته في وضع مصالحهم الضيّقة جانباً والاستفادة من الفرصة التاريخية التي قدَّمها سقوط صدام.

جاءت فرصتي الأولى للتواصل مع العراقيين عند الإعلان الرسمي عن ترشيحي في وزارة الخارجية. إذ كنت قد وصلتُ من كابول في عصر ذلك اليوم نفسه، وقد عملت على نص تصريحي خلال الرحلة، حيث كنت أتواصل مع أفراد طاقمي لإطلاعهم على التغييرات في كل محطة توقف. تمّ اصطحابي مباشرةً من مطار داليس إلى وزارة الخارجية. وبما أنه لم يتسنَّ لي الوقت الكافي لجلب أمتعتي، اضطُر طاقم مساعديَّ لشراء قميص لي من أجل المناسبة. نزلتُ إلى غرف تبديل الملابس في وزارة الخارجية، ونظَّفتُ نفسي بعد تلك الرحلة الطويلة. وعند وصولي إلى مكتبي، سلَّمني فريقي في اللحظة الأخيرة النسخة النهائية من تصريحي قبل أن يُهرَع بي إلى مكتب رايس.

استحضرتُ في خطابي تاريخ العراق كحضارة عظيمة. وعلى سبيل الاعتراف بالإنجازات السنّية، ذكرتُ أن بغداد كانت على امتداد قرون مدينةً تجتذب العلماء والمخترعين في كل المجالات. وفي إشارة مماثلة إلى الشيعة العراقيين، قلتُ إن النجف كان لقرون أيضاً مركزاً للتعلُّم، وأنشئت فيه واحدة من أقدم الجامعات في العالم قبل ما يزيد عن ألف عام. ولنسج هذين الثنائي معاً، لفتُّ النظر إلى أنه في أوائل القرن العشرين، ومع عودة ظهور الدولة العراقية، بدأ العراق باستعادة إرثه. ففي الثلاثينيات والأربعينيات، كان العراق يتمتع بانتخابات برلمانية متعددة الأحزاب، وصحافة حرة وقضاء مستقل، وكانت النساء فاعلات في المهن التي تتطلب درجات علمية رفيعة، كما كنّ فاعلات أيضاً في القوة العاملة. بيد أن هذا التقدُّم توقّف في أواخر الستينيات بسبب النظام البعثي ونظام صدام حسين.

حثثتُ العراقيين على استئناف المسار الوطني الصاعد الذي كانوا يسيرون

عليـه قبـل حكم صدام، وعلـى الارتقاء إلـى ذرى جديدة عبر اعتنـاق المبادئ العالميـة للحكـم التمثيلي، وحقوق الفرد، وحكم القانون. وتعهّدت بأنني- في حال صادق مجلس الشيوخ على ترشيحي- سأبذل قصارى جهدي لمساعدة العراقيين على تحقيق هذه الرؤية بطريقة تتوافق مع التقاليد المحلية.

بعد نزولنا عن المنصة، أثنت رايس على تصريحي ثم أضافت: «الآن على الأقل، لا يمكنك تغيير رأيك بخصوص الذهاب إلى العراق».

في ما يبدو، ضرب بياني على وتر حساس عند العراقيين. فقد انتقد البعض قادتهم لعدم طرحهم آراء الشعب، وأرسل لي آخرون معلومات وحقائق حول ماضي العراق؛ مع التنويه إلى أنه كان بإمكاني قول المزيد والمزيد حول حقَبِهِ الذهبية. وتحدَّث العديدون عن الأمل الذي كانوا هم أو آباؤهم ينظرون به إلى فتـرة الثلاثينيات والأربعينيات؛ عندما تبنّـى العراقيون الحداثة دون التخلي عن ثقافتهم أو دينهم.

....

كانت صياغة توصيف شامل وموحَّد مجردَ خطوة أولى على طريق صوغ عقـد وطنـي بين العراقيين. وكانت الولايات المتحدة بحاجة أيضاً لجمع القادة العراقيين من أجل التفاوض على اتفاق لمشـاركة السـلطة. وكنتُ أواجه ثلاثة مواعيد نهائية تقترب بسرعة.

الموعد الأول كان يتعلّق بصياغة مسودة الدستور العراقي؛ إذ كانت المهلة النهائية بعد أقل من ثلاثة أشهر.

والموعد الثاني يتعلّق بالانتخابات الوطنية التي كانت سـتُجرى في كانون الأول من عام 2005. كانت مشـاركة العرب السـنّة جوهرية هذه المرة؛ لضمان تشكيل جمعية وطنية تمثيلية فعلاً.

أمـا الموعـد الثالث فيتعلـق بتأليف حكومة عراقية جديـدة. بعد انتخابات كانـون الأول، كنـت أنوي الضغط على المجموعات العراقية من أجل تشـكيل حكومة وحدة وطنية يمكن للقادة العراقيين من خلالها معالجة المشـاكل التي

كانت تغذي الصراع. إذ كانت المؤسسات الأمنية بحاجة للإصلاح كي تكون محط ثقة جميع العراقيين، وكان من الضروري توزيع عوائد النفط بشكل أكثر عدلاً، كما كان يجب تعديل عملية اجتثاث البعث أيضاً.

تمعّنت ملياً في طريقة خوضنا الحرب أيضاً. كان الوضع الأمني أشد سوءاً مما توقعت. إذ كانت المحافظات في غرب العراق، وخصوصاً الأنبار، تُدار فعلياً من قبل المتمردين. وكانت الهجمات في بغداد تجعل الحركة خارج المنطقة الخضراء- المحمية بكثافة- خطرةً للغاية؛ الأمر الذي كان يحدُّ من قدرة السفارة على العمل مع المسؤولين العراقيين، ودفع برامج إعادة البناء قدماً.

زوَّدني البنتاغون بسلسلة من الخرائط الزمنية الملوَّنة التي كانت كل واحدة منها تُظهِر نموذجاً مكانياً جغرافياً لهجمات المتمردين في شهر معيَّن. كانت الحصة الساحقة من الهجمات- المبيَّنة بمناطق صفراء وحمراء- تتركّز في غرب العراق وحول بغداد. لاحظتُ أن النمط الجغرافي للهجمات لم يكن يتغير، وأن الكثافة وحدها كانت تزداد مع الزمن؛ فخلصت إلى استنتاج وحيد مفاده أن استراتيجياتنا حتى تلك اللحظة لم تكن ناجحة.

لم أكن راضياً عن نوعية النقاش حول الاستراتيجية العسكرية في إدارة بوش. وعندما سألتُ مسؤولاً في الإدارة كان قد أمضى بعض الوقت في العراق من أجل تقييم التقدم العسكري، قال لي: «نحن بالتأكيد نقتل الكثير من السلفيين السنّة الشبان». صدمني موقفه غير المبالي بزهق أرواح بشرية، فقلت له: «آمل ألا يكون هذا القتل بحدّ ذاته غاية». وحين سألته عن الأهداف السياسية التي كنا نحاول تحقيقها لم يعطِني جواباً واضحاً.

طلبتُ من سترميكي إعدادَ تقرير موجز عن استراتيجية مكافحة الإرهاب. فقد عمل في وقت سابق على كتاب حول حرب فيتنام مع الرئيس السابق نيكسون، وكان يعرف جيداً أدب الحروب غير النظامية. عندها، اتصل سترميكي بأندرو كريبينيفيتش- أحد أبرز محللي السياسات الدفاعية- الذي ألّف كتاباً نال

استحساناً كبيراً بعنوان «الجيش وفيتنام».

في جلسة أوّلية، اجتمعتُ مع كريبينيفيتش وسترميكي على الغداء في غرفة طعام خاصة صغيرة في فندق جيفرسون. وقد قالا لي بوضوح وبساطة إن الولايات المتحدة لمَ تكن تملك استراتيجية لهزم المتمردين. وكان النجاح يعتمد على نهج يستند إلى مبدأ كلاسيكي في مكافحة التمرد؛ وهو تأمين السكان، وكسب تعاون الشعب ضد التمرد، وتعزيز شرعية شركائنا المحليين وصلاحياتهم. وقد نصحا باستراتيجية «بقعة الزيت»، بمعنى ترسيخ الأمن في أحد المواقع وجعله دائماً، ومن ثم توسيع هذه البقعة لتمتد إلى مناطق مجاورة؛ تماماً كما تنتشر نقطة زيت على سطح الماء. ونظراً لنجاح بارنو في مقاربة مشابهة في أفغانستان، أعجبني رأيهما.

مع امتلاكي فهماً أفضل لمكافحة التمرد بدأت بالتفكير في كيفية دمج مبادرتين معاً؛ واحدة سياسية والأخرى عسكرية، حيث تُعزِّز كل منهما الأخرى.

....

في حزيران، صادق مجلس الشيوخ على ترشيحي بالإجماع. وبعد ذلك بفترة قصيرة، طلبتْ رايس مني تسريع مغادرتي كابول. أدليت بالقَسَم رسمياً في سفارتنا في بغداد، وذلك قبل العودة إلى واشنطن لمرافقة رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري في زيارة رسمية. وبعد ذلك، كان من المقرر أن أقدّم خطتي لمجلس الأمن القومي قبل أن أعود إلى بغداد.

حوالي الساعة الثالثة أو الرابعة من صباح اليوم الذي كنت سأقدِّم فيه خطتي، أيقظتني قشعريرة باردة وقوية؛ لدرجة أن جسدي بأكمله كان يرتعش. كنتُ قد عانيت من موجات عرق بارد في كابول في الأشهر القليلة السابقة، لكنّ الأطباء في قاعدة باغرام الجوية لم يتمكّنوا من تحديد السبب. كانت نوبة القشعريرة الجديدة أسوأ بكثير من سابقاتها. ولم ينفعني كثيراً وضع المزيد من البطانيات. اتصلتُ بتشيريل التي كانت خارج البلد لحضور مؤتمر، فاقترحت عليّ وهي شبه نائمة الاستحمام بمياه ساخنة. ولكنها، في ما يبدو، أدركت

أن اقتراحها لم يكن كافياً، فاتصلت بعد بضع دقائق بالدكتور عبد الله ريار، وهو صديق يعيش بالقرب من منزلنا، فجاء في الحال، وقرر أنني بحاجة للذهاب بسرعة إلى مستشفى شايدي جروف لإجراء بعض الفحوصات. وفي غرفة الإسعاف، أخذ الأطباء عيّنات من دمي، ولكنهم لم يستطيعوا تشخيص المشكلة التي أعاني منها فوراً.

ورغم أنني كنت في حالة مريعة، إلا أنني سألتُ الأطباء عمّا إذا كان بوسعي الذهاب إلى البيت الأبيض لحضور الاجتماعات المخطط لها ومن ثم العودة إلى المستشفى، ولكنهم قالوا إن في ذلك مجازفة كبيرة. وهكذا، أُلغي برنامج ذلك اليوم.

بعد تسجيلي كنزيل في المستشفى ونقلي إلى غرفة خاصة، استنتج الأطباء أنني كنت مصاباً بعدوى في المرارة، وأنّ الأمر يتطلّب عملية جراحية. وعندما وصل خبر حالتي إلى الإدارة، تلقيتُ اتصالات تُعبِّر عن القلق وتتمنى لي شفاء سريعاً. أما رمسفيلد- التجريبي على الدوام- فقد نصحني بالإصرار على طبيب أجرى هذه العملية الجراحية مرات كثيرة.

حُدِّد موعد العملية في اليوم التالي في مستشفى سيبلي لأن الأطباء قدَّروا أن الوضع كان خطراً. وبعد العملية، اضطُررت للبقاء ليلتين في المستشفى للتعافي من الجراحة، ولكنني سرعان ما شعرت بالتحسُّن.

خلال هذه الفترة، زارني الدكتور بيتر صالح، وهو طبيب متمرِّس كنت قد جنَّدْتُه للخدمة كمستشار في السياسة الصحية في كابول. وأخبرني بيتر- بعد تشاوره مع الطبيب- أن مرضي كان خطراً جداً، وأنني كنت قاب قوسين أو أدنى من الموت.

وعندما كنت أستعد للخروج من المستشفى، أخبرني طبيبي أنه يريد رؤيتي بعد أسبوع من أجل المراجعة ومناقشة نتائج الفحوصات الإضافية، فقلت له إن ذلك ليس ممكناً؛ فأنا كنت متأخراً مسبقاً عن الذهاب إلى العراق.

غير أنّه أصرَّ على عدم إمكانية خروجي بدون إجراء فحوصات دم أخرى؛

وذلك للتأكد من أن العدوى لم تنتشر. تفاوضنا لبعض الوقت قبل أن نصل إلى اتفاق يقضي بأن يجعل المستشفى يعاين نتائج الفحوصات في وقت لاحق من ذلك اليوم، فإذا كانت نتائج الفحوصات سلبية فسيكون بإمكاني المغادرة إلى العراق، على أن أحدّد موعداً للمراجعة في رحلتي التالية إلى واشنطن.

....

وهكذا، حُدِّد موعد رحلتي إلى بغداد بعد أربع وعشرين ساعة. وقبل مغادرتي، استقبلني الرئيس بوش في المكتب البيضاوي لإجراء حديث أخير. أطلعته على الشرائح الإيضاحية لاستراتيجيتي قبل أن يصادق عليها. وفي ذلك اللقاء، حاول الرئيس بصورة عامة إبداء دعمه لي، مؤكِّداً على أنني سأقوم بعمل رائع في العراق، وأنه سيوافق على أحكامي بشأن تعقيدات السياسة العراقية، فشكرته على ثقته بي. وعند مغادرتي البيت الأبيض كنت مسروراً؛ فقد كنا نملك خطة.

الفصل الثاني والعشرون

إصلاح العراق

بغداد، تموز-كانون الأول 2005

وصلتُ إلى بغداد قبل منتصف الليل بقليل. وكنت قد اعتدت على الظروف القاسية في أفغانستان، لذا لم أكن أتوقع ظروفاً أفضل من تلك بكثير في مقر إقامتي الجديد. غير أنني كنت على موعد مع مفاجأة؛ فمقر إقامتي في بغداد كان منزلاً مكوّناً من ثلاثة طوابق كانت تشغله سابقاً حماة صدام حسين. كان المنزل فاخراً تماماً، وكان أثاثه المزخرف والمزيّن باللون الذهبي لا يزال موجوداً فيه. وقد أجرى مسؤول البروتوكول تعديلات إضافية لجعله مناسباً لأغراضنا. كان الطابق الأول يحوي مدخلاً واسعاً ومطبخاً وغرفتَي طعام وجلوس يمكنهما أن تستضيفا ما يصل إلى مائة ضيف. وكان الطابق الثاني يحوي غرفة نوم كبيرة، وغرفة نوم أخرى للضيوف رفيعي المستوى مثل وزير الخارجية، ومكتباً للاتصالات المؤمَّنة، وغرفة صغيرة للتمرين الرياضي. أما في ما يتعلّق بالجانب السلبي، فقد كان من المستحيل تعديل درجة حرارة الماء في الحمام إلى مستوى مقبول، إلا خلال شتاء بغداد القصير؛ إذ كان الماء ساخناً جداً دائماً، لأن درجة حرارة خزانات المياه على سطح المبنى كانت تصل إلى درجة قريبة من درجة الغليان.

في تلك الليلة الأولى، قادني طاقم من الطبّاخين الخصوصيين- رغم تأخر الوقت- إلى مائدة أنيقة عليها مجموعة من الأطباق المصنوعة من الخزف الصيني. وبعد لحظات، جلبوا لي طبقاً من الحساء (*gazpacho*) الذي كان قد أُعِدَّ للتو، تلاه طبق سمك مشوي على البخار وخضروات وحلويات. لكنّ

الطعـام أصبـح أفضل من ذلك بعد بضعة أسـابيع؛ عندما اسـتخدمت السـفارة طبّاخاً لبنانياً بدلاً من المتعاقدين السابقين المسؤولين عن إعداد الوجبات.

إنّ التباين بين البذخ في مقر الإقامة والبيئة الواسـعة للمعسـكر الجماعي المحاصر كان صارخاً. كان مجمّعنا مسـوّراً بجدران إسـمنتية عالية «T Walls» لإعاقة أي حريق مباشر. وكما كان الحال في أفغانستان، كان معظم أفراد طاقم المساعدين يعيشون في أكواخ. ورغم أن هذه الأكواخ كانت معززة بأكياس من الرمـل ومغلفـة بطبقة رقيقة من المعدن، إلا أن هـذا لم يكن كافياً لحمايتها من الهجمـات. وداخـل الأبنية الحقيقية، كان طاقمي الأمني يهرع بي إلى الممرات الداخلية عندما كان يخشى من هجوم ما. كما أُلغيت النوافذ في مكتبي للمزيد من الحماية ضد قذائف الهاون أو القنّاصين.

وقـد شـكّل كل هـذا تحديـات هائلة لفريقـي الأمني. فعندمـا كنت أغادر المنطقـة الخضراء، كان السـفر عن طريق البرّ معقـداً جداً. إذ كان يجب إخلاء الطريق وتأمينه، وكنتُ أتنقّل بسـيارة SUV رباعية الدفع ومصفّحة، تسـير قبلها عـدة سـيارات وكذلـك أخرى خلفهـا، ومن بينهـا عربة هامفي مزوّدة برشّـاش ثقيـل. وفـي أغلب الأحيان، كانـت ترافقني أيضاً مروحية لمراقبة مسـارنا بحثاً عن أية تحركات مريبة يمكن أن تشير إلى اقتراب ما يُدعى بالوسائل التفجيرية المرتجلـة المحمّلـة على السـيارات (VBIED)، والتي قد تصطـدم بموكبي في هجـوم انتحاري. وكان باسـتطاعة فريقي الأمني نقلي جـواً أيضاً؛ إما على متن مروحيـة أدعوها «VW»- وهي مروحية صغيـرة قادرة على الهبوط في الحدائق الخلفية لمجمّعات القادة العراقيين- أو مروحيات أكبر حجماً تتسـع لأكثر من راكب واحد.

سأبقى دوماً شديد الامتنان للرجال والنساء الذين خدموا في فريقي الأمني؛ سـواء أكان ذلك في كابول أو في بغداد. وقد أصبحنا ليس زملاء فحسـب بل أصدقاء أيضاً. لكنّ بعضهم- للأسف الشديد- فقدوا أرواحهم في العراق؛ عندما أُسقِطت إحدى مروحيات المراقبة. وحين كنت أُلقي عليهم نظرة وداعية أخيرة

في مشرحة السفارة، كان قلبي يعتصر ألماً؛ فمنذ ساعات قليلة فقط كنا نتبادل المزاح ونضحك معاً. وكان اتصالي بعائلاتهم للتعبير عن مواساتي وتعازيَّ لهم من أصعب الأمور التي اضطُررت إلى القيام بها في حياتي. ولإثبات أن تضحياتهم لن تذهب سدىً، تعهَّدتُ بأن أضاعف جهودي في العراق.

....

عند وصولي إلى بغداد كان العد التنازلي قد بدأ؛ فالموعد النهائي لتقديم مسودة الدستور للجمعية الوطنية الانتقالية، والمقرر في 15 آب، كان بعد ثلاثة أسابيع فقط. ولكن، حتى رغم تسارع دوران عقارب الساعة، أردت تفادي إدخال نفسي في محادثات مع العراقيين بشكل متعجّل. ففي الوضع المثالي، كنت أريد أن يحلَّ العراقيون مشاكلهم بأنفسهم. وفي حال تدخّلي، كنت أريد أن يتذكّر العراقيون أنهم طلبوا مساعدتي بشدة.

بدأت الأمور بشكل جيد. إذ كان القادة العراقيون قد شكّلوا لجنة صياغة مسودة الدستور برئاسة أحد مندوبي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، همام حمودي. وفي خطوة مشجِّعة، اتفق القادة العراقيون على تضمين خمسة وعشرين ممثلاً من العرب السنّة من خارج المجلس الوطني الانتقالي، والذين كانوا قد قاطعوا تأليفه. كما اتفقوا على أن تُؤخَذ القرارات على أساس الأغلبية الساحقة. وكان هذا يعني أن جميع المجموعات السياسية الأساسية في العراق ستكون داعمة لمسودة الدستور عند تقديمها للجمعية الوطنية الانتقالية.

كنت أعلم من تجربتي في أفغانستان أن المفاوضات الدستورية تجلب إلى السطح الآمال والمخاوف والذهنيات الجوهرية للشعب. فالقضايا التي تبدو للغرباء رمزية– مثل اللغة الرسمية وتصميم العلم– تضرب على أوتار عاطفية عميقة، وتثير صراعات شديدة. والنقاشات حول شكل الحكومة تتطرّق إلى تصوُّر المجتمع لدور الفرد مقابل الجماعة، والدرجة المناسبة لنفوذ الدولة، والعلاقة بين السلطتين الدينية والمدنية. وهذه النقاشات تُحيي الانقسامات السياسية الجوهرية. ولأنّ الدستور يُحدِّد توزيع السلطات، تكشف المفاوضات

عن درجة ثقة المجموعات المتنافسة في بعضها، وكمية الضوابط المطلوبة، وأي الوعود والتسويات ستُنتج تعاوناً. إن الذكريات التاريخية- وخصوصاً المؤلمة منها- تدعونا لوضع شروط دستورية للحماية من أي سيناريو مخيف لجماعة أو أخرى.

في أفغانستان، اختار القادة دولة مركزية؛ لأن البلد عانى من الفوضى في غياب حكومة فعّالة. أما العراق فقد عانى من دولة قوية وقمعية على نحو مفرط في عهد صدام. ولهذا السبب، كان الهدف الدستوري الرئيس لأولئك الذين عانوا أكثر من سواهم في عهد النظام- العرب الشيعة والأكراد- هو الحد من سلطة الحكومة المركزية على مجتمعاتهم. أما بالنسبة للعرب السنّة الذين كانوا يشعرون بأنهم مخوَّلون لامتلاك العراق، فإن القضية بالنسبة إليهم كانت تتمثَّل في تأسيس دولة قوية، والحفاظ على العراق موحّداً تحت سلطتهم.

لقد وضع كل مجتمع مواقف لا تقبل المساومة بشأن قضايا رئيسة. فالإسلاميون الشيعة طالبوا- عملياً- بتكوين جمهورية إسلامية من خلال وضع فقرات شبيهة على نحو مخيف بالدستور الإيراني. في حين أراد الأكراد تعزيز حكمهم الذاتي والموارد المتاحة لحكومة الإقليم الكردي، وضمان حقهم بالانفصال عن العراق. أما السنّة فكانوا يعارضون معظم المطالب الرئيسة للإسلاميين الشيعة والأكراد. أصرَّ محمود مشهداني- وهو زعيم عربي سني بارز- على أنّ الفدرالية التي كان الإسلاميون الشيعة يسعون إليها كانت تشكِّل خطراً قاتلاً على مجتمعه؛ لأنه إذا أخذ الأكراد أرض الشمال وموارده، وفعل العرب الشيعة الأمر نفسه في الجنوب، فلن يبقى للسنّة سوى مناطق مجدبة وفقيرة بالموارد في غرب العراق. وكانت القضايا الرمزية المتعلقة بالهوية الوطنية- وخصوصاً ما إذا كان العراق «دولة عربية» أم «جزءاً من العالم العربي»- تمثِّل أولوية عليا بالنسبة للعرب السنّة، وكان ذلك سيؤدي حتماً إلى صِدام مع الأكراد لأنهم ليسوا عرباً، وكانوا يريدون أن تضم الهوية العراقية جميع الأقليات في البلد.

مع ذلك، أحسستُ بأن المفاوضات يمكن أن تنتقل- مع المساعدة- إلى مرحلة ختامية ناجحة.

....

شرعت بالقيام بجولاتي؛ مجدِّداً صداقات قديمة، ومستطلعاً المزاج العام. ومن الأشياء التي أدركتها بسرعة أهميةُ التحدث باللغة المناسبة في الوقت المناسب. إذ كان البعض يفضِّلون التحدث بالفارسية حين يكونون على انفراد، ولكنهم سرعان ما كانوا يتحوّلون إلى الإنكليزية أو العربية في الاجتماعات الكبيرة كيلا يلفتوا الانتباه إلى أصولهم الإيرانية. ورغم أنني درست اللغة العربية لمدة عام واحد في الجامعة الأميركية في بيروت وأنعشت معرفتي بها على يد معلّم قبل مغادرتي إلى بغداد، إلا أن طلاقتي بالعربية كانت أقل بكثير منها بالفارسية. ولهذا السبب، كنت أستخدم مترجم السفارة مع نظرائي الذين كانوا يتحدثون العربية فقط. صحيح أنني كنت أفهم العربية إلى حد كبير، ولكنني في المفاوضات الحساسة كنت أريد التأكد من أنني أعبِّر عن أفكاري بشكل دقيق. ومع ذلك، كنت أدرك أن الاستعانة بمترجم كانت تُصعِّب إقامة علاقة صداقة. لذا، حاولت التحدث بالعربية متى استطعت ذلك. كما كنت أتحدث بالعربية عندما كنت أريد إحراج نظرائي؛ كي أحرمهم من عذر انتظار المترجم كي يصيغوا ردّاً.

اقترح الرئيس طالباني أن أدعو القادة العراقيين الرئيسين إلى اجتماع قمة في بغداد لإنهاء النقاشات. ولكن، بما أننا كلينا كنا نعرف أن البرزاني لم يكن يحب المجيء إلى بغداد، تطلّب مني ذلك الذهاب إلى إربيل كي أطلب حضوره شخصياً. طلبتُ من طالباني الإدلاء بدلوه في المفاوضات الدستورية لضمان تثبيت حماية حقوق الإنسان بصورة عامة، وحقوق المرأة بشكل خاص، فوافق متعهِّداً بأنه لن يسمح بأن يصبح العراق جمهورية إسلامية.

أثرتُ مع القائد العربي السنّي البارز طارق الهاشمي مسألة الفدرالية، ولم أستغرب معارضته لاقتراح الحكيم بتكوين إقليم فدرالي أو أكثر في جنوب

العراق. لم يكن يعارض الفدرالية بالمبدأ، ولكنه كان يعتقد أن الجمعية الوطنية ينبغي أن تؤجّل العملية للأشهر الأربعة التالية على الأقل. رأيتُ أملاً في فكرة تقديم بنود الفدرالية على نحو مرحلي.

وتبيّن أن لقائي مع موفق الربيعي كان هاماً. إذ كان الربيعي يحمل رسالة من آية الله العظمى علي السيستاني، الذي يُعتبَر واحداً من أبرز وأكثر آيات الله تبجيلاً عند الشيعة الاثني عشرية، ويحظى بمرتبة «المرجع» أو «المقلَّد»؛ وهو لقب يُمنَح للعالِم الذي يتميَّز باستقامة وقداسة شديدتين، حيث يتوجب على الآخرين التشبُّه به في أفكارهم وأفعالهم.

قال الربيعي إن السيستاني قد درس خلفيتي، وعبَّر عن احترامه الشديد لما فعلته في أفغانستان. كما قرأ الدستور الأفغاني الجديد- مرتين في الواقع- وكان مستعداً للقبول بإدراج الصيغة الواردة في الوثيقة الأفغانية حول دور الإسلام «كلمة بكلمة» في الدستور العراقي.

في الحقيقة، لم يكن باستطاعتي تذكُّر ما ذكره الدستور الأفغاني بدقة حول العلاقة بين القانونين الديني والمدني. ولهذا السبب، اتصلتُ بكرزاي في فترة استراحة خلال اللقاء، وطلبت منه أن يذكّرني بالنص الدقيق فقرأه لي. جعلت المادةُ الثانيةُ الإسلامَ الدين الرسمي لأفغانستان، ولكنها ضمنتْ أيضاً حقوق غير المسلمين. ونصّت المادتان الثالثة والسابعة على وجوب دمج المحاكم مبادئَ الإسلام مع حقوق الإنسان العالمية. وسمحت المادتان 130 و131 للمحاكم باستخدام الفقهيْن السنّي والشيعي من أجل ملء الفجوات في القانون الدستوري أو الوضعي، ولم يشكّل هذا تنازلاً هاماً؛ لأن أفغانستان كانت تملك قوانين متطورة وشاملة.

طلبت من الربيعي أن يشكر آية الله السيستاني، وأن يلفت نظره إلى جزء آخر من الدستور الأفغاني أعتقد أنه يستحق النسخ؛ وهو أنه يكفل للنساء مقعديْن برلمانييْن لكل ولاية.

كنتُ قد اكتشفتُ مسبقاً أن كلاً من العرب السنّة والشيعة كانوا غير مبالين

إلى حد كبير بحقوق النساء، وأنّ الإسلاميين في كلتا المجموعتين كانوا مستعدين لحماية هذه الحقوق شرط أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية. أما الأكراد الأكثر تقدمية فكانوا يعرفون أن حقوق النساء محمية جيداً بموجب قوانين حكومة الإقليم الكردي، وكانوا مستعدين لمساندة جهودي المتصلة بحماية حقوق النساء العراقيات الأخريات، ولكنهم ما كانوا ليبادروا إلى ذلك بأنفسهم.

وفي اجتماعاتي مع القيادات النسائية، طالبْن ليس بضمان مساواة أساسية أمام القانون فحسب، وإنما أيضاً بقانون أحوال شخصية- القوانين التي تنظِّم الزواج والطلاق والوصاية والإرث- يحكمه قانون مدني وليس الشريعة الدينية. كما أصررن على عدم ذكر الإسلام في الدستور بصفته «مصدر» التشريع- الأمر الذي يتيح للإسلاميين فرض الشريعة عبر المحاكم- وإنما أن يتم ذكره «كأحد مصادر» التشريع؛ وذلك لإفساح حيِّز أمام بنود قانونية أكثر علمانية. وبالإضافة إلى ذلك، طالبْن بضمان حقوق الإنسان الشاملة في نص الدستور.

عندما ذهبت لمقابلة البرزاني في إربيل، كنت أعلم أنه لم يكن يحب الانتقال إلى مناقشة العمل بسرعة، لذا تحدّثنا عن عائلتينا وعمّا يحدث في العالم وعن الطقس وغير ذلك... وعند اقتراب اللقاء من نهايته، وقفنا ومشينا نحو الباب. وعندئذ التفتُّ إليه وقلت: «هل تود الانضمام إلينا في اجتماع القمة في بغداد. سوف تكون موجوداً، أليس كذلك؟».

فقال البرزاني: «بالتأكيد سأكون موجوداً». ثم أوضح الخطوط الحمر الكردية؛ وهي الحفاظ على مكانة البشمركة كقوة عسكرية مستقلة، ومنح الأكراد السيطرة على الموارد الطبيعية في أراضي حكومة الإقليم الكردي، وضمان حصول الأكراد على حصة عادلة من عوائد النفط العراقي. وجدتُ هذه المطالب معقولة، ولا ينبغي لها أن تكون معيقة للتوصل إلى اتفاق.

....

في اليوم المقرر لعقد القمة، هبَّت عاصفة رملية هائلة غلَّفت بغداد بضباب

برتقالي ومنعت برزاني من الطيران من الشمال إلى بغداد. ولكنها كانت مجرد العقبة الأولى في الطريق.

بدأت المفاوضات في قاعة ضخمة تضم ربما 150 شخصاً. وسرعان ما أدركت أن ذلك لن يَنجح. إذ كانت هناك مُشتّتات انتباه دائماً؛ أثناء تقديم الشاي والمأكولات الخفيفة والوجبات للمندوبين. وكلما دخل زعيم القاعة كان يصيح «الله بالخير»، فيثير ذلك دورة من الطقوس البروتوكولية التي يُبدي فيها الآخرون احترامهم للوافد الجديد. وكانت الجلسات تدوم أحياناً لفترة طويلة إلى حدّ منهك؛ من الثانية بعد الظهر وحتى العاشرة ليلاً. علاوة على ذلك، كان قادة الأحزاب الرئيسة يرفضون عقد تسويات أو القيام بتنازلات في حضور أنصارهم.

بعد التشاور مع القادة العراقيين الأساسيين، اتفقنا على عقد مفاوضات حقيقية في اجتماعات صغيرة على الغداء أو العشاء.

ومع تقدُّم القمة، لاحظتُ أنني أستطيع تمييز الممثلين الشيعة من خلال إشارات معينة. إذ كان شائعاً عند الشيعة ارتداء خاتم ذي حجر أزرق أو بني في بنصر اليد اليمنى. كما كان الكثير من الشيعة يتميزون بعلامات على جباههم ناجمة عن السجود المتكرر على حجر صغير–مصنوع من رمال كربلاء– خلال الصلاة.

ولاحظت أن عدد الممثلين العراقيين الذين يحملون سبحات في أيديهم أكثر بكثير من نظرائهم في أفغانستان. كما كانت السبحات العراقية أشد بهرجةً وتنوُّعاً، بخلاف السبحات الأفغانية الخضراء البسيطة؛ سبحات شاه مقصود. خلال القمة، كان القادة العراقيون يتبادلون السبحات في ما بينهم؛ في إشارة إلى الصداقة والود. وكان إبداء الإعجاب بسبحة شخص آخر والسؤال عن مصدرها يساعد على «كسر الجليد» بين الممثلين في بداية الاجتماعات. في العادة، كان الاجتماع ينتهي والجميع يحتفظون بسبحاتهم، ولكن ليس قبل الإصرار على رغبتهم في إهداء سبحاتهم إلى أصدقائهم الجدد.

تلقّيت نصائح كثيرة من المندوبين حول الأشياء الصحيحة والأشياء الخاطئة التي كانت الولايات المتحدة تقوم بها. وكان الممثلون الشيعة بصفة خاصة يستمتعون بنقد سياساتنا، ويتلذّذون بانتزاع اعترافات منا بالخطأ. لقد رأيت في تعليقاتهم صلة بطقوس جلد النفس الشيعية في ذكرى عاشوراء، حيث يعيشون مجدداً شعور مجتمعهم بالذنب لعدم إنقاذهم الحسين في معركة كربلاء قبل مئات عديدة من السنوات.

كنت أقول لهم مازحاً: «جلد النفس ليس من السمات الثقافية الأميركية. إنه اختصاصكم».

لقد أدهشتني شدة صعوبة عمل القادة العراقيين معاً. ففي بعض الأحيان، لم يكونوا حتى يريدون الجلوس في الغرفة نفسها. كما صدمتني الفظاظة التي كان العرب السنّة والشيعة يتعاملون بها كأفراد مع بعضهم بعضاً في بعض الأحيان. وكان القادة العرب الشيعة والأكراد يتشاورون لساعات؛ رغم علمهم أن نظراءهم العرب السنّة كانوا ينتظرون في الخارج. إن عدم الاحترام هذا لم يكن يُحتمَل في أفغانستان.

كان من الواضح أن القادة الشيعة عازمون على تهميش العرب السنّة. إذ كان الإسلاميون الشيعة- نظراً لكونهم الكتلة الكبرى في الجمعية الوطنية الانتقالية- يهدفون أولاً للوصول إلى اتفاق في ما بينهم، ومن ثم جلب الأكراد لصياغة موقف مشترك. فإن نجحوا في ذلك فسيمتلكون أغلبية قويةً، وبذلك لن يعود هناك أي سبب لأي تسويات إضافية تهدف إلى استرضاء العرب السنّة. وكانت الطريقة الوحيدة لكسر هذه الدينامية هي بأن أكون موجوداً في الغرفة، وأستعرض نص الدستور بنداً بنداً، وأطوّر شخصياً لغة جامعة.

كما مثَّلَ دور السيستاني تحدّياً أيضاً. فعلى الرغم من أنه كان متعاوناً، إلا أنه كان يرفض مقابلة المسؤولين الأميركيين لأنهم برأيه كانوا يمثّلون «قوى الاحتلال». وعندما حاولتُ ترتيب لقاء مباشر مع السيستاني، ردَّ عبر طرف ثالث بأنه لن يقابلني- رغم احترامه لي- ما دامت القوات الأميركية تقاتل في

العراق.

ولهذا السبب، اضطررت للتواصل مع السيستاني عبر وسطاء. وفي أكثر من مناسبة، جاءني مندوب من حزب إسلامي شيعي ليقول لي إن «النجف» يريد هذه النتيجة أو تلك، ولم يكن واضحاً ما إذا كانت هذه مجرد محاولة للعب «ورقة السيستاني»، أم تعبيراً حقيقياً عن وجهة نظره.

وقد كان الإسلاميون الشيعة يستغلّون هذا الأمر في بعض الأحيان للحصول على فرصتين لتحقيق مطالبهم. إذ كان ممثلوهم يخوضون في مساومة شديدة مع العراقيين الآخرين قبل أن يبدو لنا أخيراً أننا توصلنا إلى اتفاق. ولكن بعد ذلك، كان الحكيم الذي يقود الممثلين الإسلاميين الشيعة، أو أحد مساعديه- غالباً ما يكون عادل عبد المهدي- يقول: «يجب أن نراجع هذا الأمر مع النجف». وعند التئام الاجتماع مجدداً، كانوا أحياناً يصرّون على جولة أخرى من التنازلات من زملائهم.

....

عندما أدرك قادة الكتل العراقية أنهم غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بمفردهم، طلبوا مني التوسُّط.

المسألة الرئيسة الوحيدة التي أُقِرَّت بسرعة هي البنية الأساسية للحكومة العراقية. فقد وافقت الكتل الرئيسة كلها على أن حكومة الإقليم الكردي ينبغي أن تحتفظ بحكمها الذاتي؛ ما يعني أن العراق سيكون دولة فدرالية. كما وافق الجميع على نظام برلماني يُنتخَب فيه الرئيس ورئيس الحكومة بواسطة المجلس الوطني بغالبية الثلثين. كان بند الغالبية العظمى قاعدة جيدة؛ لأنه يتطلب من العراقيين العمل من أجل سياسات جامعة.

حاول الحكيم بشدة منع تثبيت هذه النقطة لبعض الوقت؛ بحجة أنّ هذا البند مناقض للديمقراطية، ويهدف إلى إحباط إرادة الأغلبية. كما اتَّهمني بالسعي لإبطال نتائج الانتخابات، والترويج بدلاً من ذلك «لديمقراطية توافقية» كان يعتبرها متناقضة من حيث المصطلح.

فحاججته بالقول إن العراقيين منقسمون بالهوية أكثر من انقسامهم في الآراء حول قضايا معيّنة، ولهذا السبب هم بحاجة إلى نظام يساعدهم على بناء الثقة وترسيخ عادة التعاون. وعلى هذا الأساس، إنّ قاعدة الثلثين منطقية في هذه المرحلة من تاريخ العراق، فما كان من الحكيم إلا أن وافق على مضض.

أما بالنسبة للقضايا الأخرى الرئيسة، فقد كانت العملية بطيئة ومنهكة. ومع اقتراب اجتماع القمة من الموعد النهائي لتقديم مسودة الدستور في 15 آب، بدأ صبر واشنطن بالنفاد. وقد أصرَّ الرئيس بوش على الالتزام بالجدول الزمني، فاضطُررت لتقديم تقارير أكثر تواتراً حول آخر المستجدات. صحيح أن المواعيد النهائية كانت ترغم العراقيين على اتخاذ القرارات وتجعلهم أكثر انضباطاً، إلا أنني كنت أخشى أن تؤدّي أيضاً إلى نتائج أقل من مثالية.

وبما أن الإسلاميين الشيعة والأكراد كانوا يمتلكون العدد الكافي في الجمعية الوطنية الانتقالية لفرض نتيجة معينة، كنت مضطراً لاستخدام عنصر الزمن لانتزاع التنازلات الضرورية بغية كسب العرب السنّة. ولو أنني سمحت للإسلاميين الشيعة والأكراد باستخدام ضغط الزمن ضدي، لكنا قد خسرنا الفرصة لإنجاز عقد وطني. لم يكن من المفيد أبداً أن يكون المرء أكثر لهفة للتوصل إلى اتفاق من الأطراف الفعليين في المحادثات.

في 15 آب، أكمل العراقيون مسودة الدستور مع انتهاء المهلة المحددة، بيد أنها كانت تمثّل توافقاً بين العرب الشيعة والأكراد فقط. لذا، كانت هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد لضمان موافقة العرب السنّة على الوثيقة. ولتحقيق ذلك، ابتكرتُ طريقة لتقديم مسودة كاملة مع ترك العملية مفتوحة للمزيد من المفاوضات قبل أن يتّخذ المجلس الوطني الانتقالي قراراً بشأنها. وقد أرضى هذا واشنطن.

أصرَّ عليّ الرئيس طالباني كي أرافقه إلى المجلس الوطني الانتقالي في ذلك المساء الذي قدَّم فيه المسودة. وعندما دخلت القاعة، ومشيت في الممر بين الصفوف، شعرتُ كما لو أنني في إيران. إذ كان ممثلو الأحزاب الإسلامية

الشيعية– الذين كانوا يشغلون مقاعد كثيرة– يهتفون «الله أكبر»، ويرفعون أيديهم على الطريقة الإيرانية.

وبصفته رئيساً للعراق، كان هناك مقعد مخصص لطالباني في مكان الشرف في الصف الأمامي. وبما أن مسؤولي البروتوكول ما كانوا يتوقعون أن يجلب معه ضيفاً، كان من الطبيعي عدم تخصيصهم مقعداً لي. ولهذا السبب، وجد الرئيس مكاناً لكلينا في جانب القاعة، فجلسنا معاً. وكان طالباني يمسك بيدي. عندئذ، تحرَّك قادة عراقيون رفيعو المستوى بعجلة لإفساح مكان لي بجانب مقعد الرئيس، ونُقِلنا إلى الصف الأمامي.

عندما تحدَّث طالباني من المنصة، شرح الإجراء المتعلق بالمداولات المستمرة حول مسودة الدستور. وفي السياق، ذكر مساهمتي في المفاوضات، مشيراً إليّ بكلمة «أخي»، قبل أن يرمقني بنظرة سريعة ماكرة. إذ كانت تلك دعابة خاصة بيننا، فهو في العادة كان يشير إليّ بكلمة «صديقي»؛ لأننا حسب قوله «نختار أصدقاءنا، أما إخوتنا فمفروضون علينا». وهنا، كان استخدامه لكلمة «الأخ» يتضمّن إشارة إلى ديني الإسلامي؛ وذلك بهدف إسكات الإسلاميين الذين كانوا ربما سيعترضون على وجودي.

وفي خضمّ هذه الدراما، كان هاتفي يهتز في جيبي بلا توقُّف. وحين أخرجته، وجدت أن الاتصال كان آتياً من غرفة العمليات في وزارة الخارجية؛ إذ كانت رايس تحاول الاتصال بي. كنت مضطراً لتجاهل الاتصال لأنني لم أكن قادراً بالطبع على الردّ في منتصف انعقاد المجلس الوطني. وحين تحدَّثت لاحقاً مع رايس، قالت لي بانزعاج: «زال، يجب أن ترد على مكالماتي». كان الرئيس يريد معرفة آخر الأخبار دائماً، ولم يكن راضياً عن سماعها من نائبي، فشرحتُ لها الظروف.

....

وخلال المرحلة الأخيرة، ترأّستُ سلسلة من الجلسات المطوّلة. كان العراقيون يخوضون مفاوضات جدّية وقوية. وفي إحدى المراحل، انزعج

علاوي كثيراً؛ لدرجة أنه غادر المكان مُعلِناً أنه متّجه إلى المطار للذهاب إلى الأردن. غير أنني أجريتُ اتصالاً على الفور، وأمرتُ بعدم السماح لأي طائرة بالإقلاع، ثم ناشدتُ علاوي كي يعود، واستُؤنفت المفاوضات.

حاولت التوصّل إلى اتفاق واسع خطوة خطوة، مع كتل أو أحزاب فردية، وذلك قبل جلب النص إلى جلسة تضم جميع القادة العراقيين الرئيسين. في البداية، حاولت التوصل إلى اتفاق حول بنود رئيسة بين الأكراد وتحالف «العراقية» العابر للطوائف برئاسة العلاوي. ثم كنت سآخذ النص المتفق عليه، وسأحصل على التنازلات الضرورية لضمان دعم الإسلاميين الشيعة. وأخيراً، كنت سأُشرِك قادة العرب السنّة.

استطعتُ إنجاز بعض القضايا المتعلقة بحقوق المرأة بسرعة. ولم يحدث جدل كبير حول ضمان المساواة الجوهرية أمام القانون؛ بما في ذلك جميع الحقوق السياسية. حيث وافق العراقيون على تخصيص ما لا يقل عن ربع المقاعد في البرلمان للنساء. كما استطعنا تضمين بند يمنح الجنسية العراقية لأي طفل يُولَد من أم عراقية، وليس فقط من أبٍ عراقي؛ وهو بند تقدمي جداً في بيئة الشرق الأوسط. وبناءً على طلب المجموعات النسائية، أقنعت القادة العراقيين بإضافة الجملة التالية: «ستمنع الدولة الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان».

ومع ذلك،كانت المجموعات النسائية قلقة بشأن نص يقترح تعيين علماء دين في المحكمة الفدرالية العليا. وبعد الكثير من الأخذ والرد بين القادة العراقيين، ذكر النص النهائي أن المحكمة سوف تتألف من «قضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء في القانون؛ يُحدَّد عددهم وتُنظَّم طريقة اختيارهم» من قبل البرلمان. وحرصتُ على أن يتطلّب هذا القانون أغلبية الثلثين لمنح نفوذ كبير للأحزاب غير الإسلامية والنساء.

لكنّ الأمر كان أصعب بكثير في ما يتعلّق بالاتفاق على قانون الأحوال الشخصية. إذ كانت رئيسات الجمعيات النسائية يرغبن في امتلاك المواطنين

حق الاختيار بين القانون الديني والمدني؛ وذلك خشية تحيُّز القضاة الدينيين للرجال ضد النساء عند إصدار الأحكام في بعض القضايا.

كما كان الحكيم عنيداً تماماً في هذه القضية، وأظن أنني أفهم سبب ذلك. فمن خلال فرض القانونَ المدني، قمع صدام بوحشية عائلة الحكيم التي تعتقد أن الأحوال الشخصية ينبغي أن ينظمها قانون ديني.

كنت وحيداً إلى حدّ كبير في هذه القضية. وقد جادلتُ بالقول إن الدستور ينبغي ألا يجبر الناس على المثول أمام محكمة لا يثقون بها. وضغطتُ من أجل حلٍّ «وفق الطلب» (*a la carte*)، يتيح لفرد ما تسوية قضايا الأحوال الشخصية إما في محكمة مدنية أو دينية.

لكنّ الحكيم استمرَّ في معارضة النص المتعلق بكلمة «اختياراتهم» في هذا الجزء من الدستور؛ حتى بعد موافقته على خيار «وفق الطلب». وفي إحدى الاستراحات، اقتربت من الحكيم، وسألته بالفارسية عن سبب معارضته لاختيار العراقيين كيفية تسويتهم أحوالهم الشخصية، وأردفتُ بالقول إن العراق يضم الكثير من الرجال والنساء العلمانيين الذين لا ينبغي إرغامهم على العيش في ظل القانون الديني.

عندها، اتّسعتْ حدقتاه من شدة الدهشة وقال: «لم أكن أظن أن هذه هي الغاية من النص!». بل كان يظن أن الولايات المتحدة تحاول تثبيت حق الزواج المثلي في العراق عبر تضمين كلمة «اختياراتهم». وهكذا، بعد توضيح المسألة، قَبِل الحكيم بالنص بسرعة.

....

سُوِّيتْ قضايا أخرى على موائد غداء حافلة بالجدال؛ إما في مقر إقامتي أو في منازل قادة عراقيين في بغداد. وقد بذلتُ ما بوسعي لتجنب عقد جلسات في منزل البرزاني؛ لأن البرزاني كان يعارض «العادة الأميركية الفظيعة» المتعلقة بغداءات العمل، حيث كان يقول: «عندما نأكل ينبغي أن نأكل، لا أن نعمل».

أما طالباني فكان يحب استضافة مآدب غداء العمل تلك في منزله الواقع

في «المنطقة الحمراء»، في الطرف الآخر من النهر قبالة السفارة الأميركية. وكان منزله- مثل الكثير من المنازل العراقية- يحوي غرفة استقبال فيها عدة أرائك وكراسٍ ضخمة يمكن أن تجلس عليها مجموعة كبيرة من الأشخاص. وكان طالباني يحب بصفة خاصة تسلية ضيوفه الجالسين إلى مائدته الطويلة. وعندما كان يمرر طبق ديك الحبش المشوي، كان دائماً يقول لضيوفه الجدد مازحاً: «خذ قطعة من ديك الحبش (*Turkey* -أي تركيا)». وعندما يدرك الضيف ما قصده بكلمته تلك التي تحمل معنيَيْن أحدهما جيوسياسي، كان برزاني يضيف قائلاً: «أنا سآخذ المنطقة الجنوبية الشرقية».

في جلسة تفاوض عُقِدت في مقر إقامتي، سوَّينا المادة المتعلقة بالمواد النفطية. وفي النص النهائي المتَّفَق عليه ذكرتْ مسودة الدستور: «النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات». وهذا ما أرضى العرب السنّة والشيعة الذين ما كانوا يريدون التخلي عن الموارد الطبيعية في المناطق الكردية. كان ذلك تنازلاً مؤلماً للأكراد الذين أرادوا ضمان تدفق عوائد خاصة بهم. ولكنّ التوازن تحقّق بنص يضمن توزيع موارد النفط للحكومات الإقليمية والمحافظات على أساس عدد السكان.

وفي منزل الحكيم اتفقنا على النص النهائي الذي يحدّد دور الإسلام بموجب الدستور. كان مجمّع الحكيم يُشعرك كما لو أنك في مسجد. كانت هناك خيمة كبيرة منصوبة من منتصف الباحة ووصولاً إلى أحد الجانبين من أجل ممارسة الطقوس الدينية. سبق لي أن حضرتُ مراسم عزاء أُقيمت في تلك الخيمة بمناسبة ذكرى مقتل أخيه في تفجير إرهابي.

يقول النص الذي اتفقنا عليه: «الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع». ونظراً إلى كونه الدين الرسمي، سيُدمَج الإسلام في المناسبات التي تقيمها الدولة. لقد استطعتُ انتزاع تنازل من الإسلاميين لجعل الدين أحد مصادر التشريع وليس «المصدر» الوحيد للتشريع. وعُدِّل هذا النص أكثر في موادّ تذكر أنه لا يمكن سنُّ أي قانون «يتعارض مع مبادئ الديمقراطية»، أو

«حرية الفكر والضمير والعقيدة»، و«حرية العبادة». كما ألزمَ الدستورُ العراقَ باحترام معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

في مجملها، ألزمَتْ هذه المواد الحكومة العراقية بالتوفيق بين الإسلام واحترام حقوق الإنسان. وقد دقَّق الإسلاميون الشيعة في النص مع السيستاني الذي كان يريد أن يرى ما إذا كان يشبه الصيغة المتوازنة للدستور الأفغاني.

شعرتُ بأنني حميت مصالح المجتمع المدني والمجموعات النسائية، ولكنني مع ذلك انتُقِدتُ في الصحافة لقبولي بهذه المادة. فقد انتقدني أحد المندوبين الأكراد البارزين ويُدعى محمود عثمان واتهمني بالسعي إلى تكوين دولة إسلامية. وعندما تحدَّيته وطلبت منه أن يُرِيَني النص الذي يحمل هذا المعنى، توقف عن انتقادي. في الواقع، رغم أنني كنت أعتقد أن الدستور- إذا فُسِّر بنزاهة- سيحمي حقوق العراقيين، إلا أنني كنت أعلم أن تفسير هذه المواد يعتمد بدرجة كبيرة على نتائج الانتخابات المستقبلية. فالقادة المنتخَبون في العراق هم الذين سيعيِّنون القضاة في نهاية المطاف ويفسِّرون نص الدستور.

....

تطلَّبت القضية الأكثر صعوبة- عملية تكوين أقاليم فدرالية جديدة- الوقتَ الأطول لحلها. وقد اتفق القادة العراقيون على النص النهائي في منزل البرزاني الثاني في المنطقة الخضراء. كان موقع المنزل شاعرياً لخوض مواجهة شديدة. إذ كان منزله يملك حديقة جميلة عند مدخل المجمَّع؛ فالأكراد- كالأفغان- يحبّون الاعتناء بباحاتهم وورودهم المزروعة حول منازلهم.

ما إن جلسنا للتفاوض حتى جلب لنا طاقم خدم المنزل المشروبات. لقد استغرقتُ بعض الوقت للاعتياد على الطقوس العراقية في هذا الخصوص. إذ يفضِّل العراقيون- بعكس الأفغان الذين يشربون الشاي الأخضر مع الهال- الشاي الأسود الثقيل؛ حيث يضعون في العادة ثلاثة أكياس من الشاي أو أربعة في كل فنجان، وكميات مفرطة من السكر لتعديل المرورة الناتجة عن ذلك. ولهذا السبب، طلبتُ من الخادم سراً عدم وضع السكر في فنجاني. ومع

اشتداد سخونة النقاشات والطقس، سُررتُ لدى رؤيتي منزل البرزاني مجهزاً بمكيّفات مثبتة على الجدران.

أثناء التحضير لهذا الاجتماع، كان الحكيم مصرّاً على وجوب امتلاك المحافظات الجنوبية من العراق التي يسيطر عليها العرب الشيعة الحق بتشكيل إقليمٍ فدراليٍ أو أكثر، مثل الإقليم الكردي. وكان العرب السنّة مصرّين بالقدر نفسه على أن هذا الأمر سيؤدي إما إلى تقسيم العراق أو إلى سيطرة إيران على هذه الأقاليم الفدرالية الجديدة. وكانت الجبهة الإسلامية الشيعية تريد تشكيل إقليم فدرالي جديد خلال البرلمان الحالي نظراً لتمتعها بالقوة غير المتناسبة؛ بسبب مقاطعة العرب السنّة لانتخاب كانون الثاني 2005، الأمر الذي زاد من حدة الخلاف.

حيَّرني موقفا العرب الشيعة والعرب السنّة حول النظام الفدرالي. فبما أن العرب الشيعة كانوا يمثِّلون الشريحة الكبرى من المجتمع كان من الأجدى لهم الدفاع عن دولة مركزية كانوا سيقودونها في جميع الاحتمالات. أما العرب السنّة– فبصفتهم أقلية– فكان يجب أن ينظروا إلى الفدرالية كطريقة لحماية حقوقهم، كما فعل الأكراد في الشمال. لم يكن بوسعي إلا أن أستنتج أن العرب الشيعة والعرب السنّة– على حد سواء– كانوا يستعدون لنهضة عربية سنّية.

بلغت هذه المفاوضات ذروتها أثناء تناول الغداء إلى مائدة البرزاني. وقد اعترفت التسوية النهائية بحق محافظة أو أكثر بتشكيل إقليم فدرالي بموجب قانون مستقبلي يحدد إجراءات تشكيل الأقاليم. وهذا القانون– الذي يتطلّب أكثرية بسيطة– سيُقَرُّ «في فترة لا تزيد عن ستة أشهر»، بدءاً من موعد افتتاح المجلس الوطني التالي؛ الأمر الذي سيدفع القراراتَ بشأن المناطق الجديدة إلى البرلمان التالي.

عند إقرار هذه التسوية أصبح الحكيم عصبياً؛ وذلك بسبب خشيته من إمكانية فقدان العرب الشيعة في الجنوب فرصتهم لتكوين إقليم. حاولتُ التخفيف من حدة قلقه بالإشارة إلى أن شرط الأكثرية البسيطة لقانون تشكيل

الأقاليم يضع العرب الشيعة في موقف جيد. غير أن هذا لم يكن كافياً؛ حيث طلب مني الحكيم كتابة رسالة موجّهة إليه تنصُّ على أن الولايات المتحدة لن تعارض جهود العراقيين في تشكيل إقليم فدرالي جديد في الجنوب.

وحين سألته عن سَبب حاجته لهذه الرسالة لأنه في نهاية المطاف يقود الحزب السياسي الأكبر في العراق، وأنا لم أكن أتحكم بالأصوات في الجمعية الوطنية، أجاب قائلاً: «لديك الكثير من النفوذ هنا، وباستطاعتك التدخُّل في العملية لتعطيل تشكيل إقليم جديد».

وفي النهاية، وافق الحكيم على نص التسوية، لكنّ العرب السنّة رفضوه. أثار عنادهم حنقي؛ لأن النص كان يمنحهم الفرصة لإحياء قوتهم السياسية في انتخاب 15 كانون الأول وامتلاك صوت يتناسب مع حجمهم في صياغة القانون المتعلق بتشكيل الأقاليم. لم يكن بوسعي حرمان العراقيين الآخرين من حقهم في تشكيل أقاليم فدرالية أسوةً بالإقليم الكردي.

....

غادرتُ العراق في 6 أيلول لمرافقة طالباني في رحلة إلى الولايات المتحدة. وخلال وجودي في الخارج، تلقّيتُ تقارير تفيد بأن معارضة العرب السنّة لمسودة الدستور كانت تتنامى، حيث أخبر عدة قادة من العرب السنّة مسؤولي السفارة بأنهم لا يستطيعون دعم الدستور بدون إجراء تغييرات في مادة الفدرالية. كما كانوا يريدون إجراء تعديلات حول هوية العراق «كدولة عربية»، وإلغاء أي إشارة إلى حزب البعث. عندها، أدلى طالباني بتصريح علنيّ قال فيه إن إجراء تعديلات إضافية كان لا يزال ممكناً، عارضاً التعاون مع العرب السنّة.

كنت أعلم أن الحصول على مساندة أوسع من العرب السنّة كان أمراً جوهرياً؛ لأنه في حال فشل الاستفتاء على تصديق مسودة الدستور في ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين، فسيُرفَض الدستور. وهذا الشرط- الذي وضعه الأكراد لضمان امتلاك محافظاتهم الثلاث فيتو فعّالاً- كان يمنح العرب السنّة

القوة أيضاً؛ لأن محافظتَي الأنبار وصلاح الدين كانتا عربيتيْن سنّتين على نحو شبه كلي. وحتى إن نينوى كانت تملك عدداً كافياً من العرب السنّة لجعل تصويت غالبية الثلثين ضد الدستور أمراً ممكناً.

ولزيادة الأمور سوءاً، انهار التوافق بين الأكراد والإسلاميين الشيعة حول قضية أثارها آية الله السيستاني الذي اعترض على شرط يمنح الحكومات الإقليمية السيطرة على الموارد المائية المتدفقة من أراضيها، الأمر الذي اعتبره خطراً يهدّد توزيع المياه من نهر دجلة.

تمكّنتُ من التوسُّط بين الطرفين للتوصل إلى تسوية حول قضية المياه، لكن الحظ لم يحالفني مع العرب السنّة في ما يتعلق بقضية الفدرالية. وهكذا، مضى الإسلاميون الشيعة والأكراد قُدماً، وصادقوا على مسودة الدستور بدون دعم كبير من العرب السنّة، وهي نتيجةٌ خيَّبتْ أملي.

عدتُ إلى بغداد في 21 أيلول، وفكّرت في الوضع ملياً. لم تكن هناك أية مشكلة في كسب تأييد مجتمعَي العرب الشيعة والأكراد. فقد أصدر السيستاني فتوى دينية طلب فيها من أتباعه التصويت على المصادقة، كما قال مقتدى الصدر- الزعيم الإسلامي الشيعي المتشدد- لأنصاره إن الدستور «سيكون جيداً للشيعة». غير أن التقارير الآتية من المجتمع العربي السنّي كانت سلبية إلى حد كبير؛ إذ تلقيت بيانات استطلاع للرأي تفيد بأن التصويت في الأنبار وصلاح الدين سيكون بشكل ساحق ضد المصادقة، وأنه قد يقترب من الثلثين في نينوى. وهذا الاحتمال أقلق العرب الشيعة؛ لأن فشل الاستفتاء سيعني إعادة صياغة الدستور في مجلس وطني جديد.

وفي تلك المرحلة، اتصل بي القائد العربي السني محمود مشهداني ليخبرني بوجود عدة قادة من العرب السنّة مستعدين لدعم المصادقة إذا أُجريَتْ بضعة تغييرات على النص. وفي سياق شرحه، قال إن مجموعة من القادة العرب السنَّة المؤثرين سيوقّعون إذا أُجريَتْ ستة تغييرات محددة نوقِشَتْ مسبقاً مع الأكراد. عندها، قلت له إنني أريد رسالة تؤكّد تأييدهم المشروط.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، التقيتُ الحكيم فوافق على مبدأ التغييرات الصغيرة، ولكنه في الوقت نفسه حذّر من قرب نفاد صبر العرب الشيعة. وقال لي أيضاً إن العرب السنّة كانوا «يخدعونني»، وإنهم لن يقبلوا، وإنني أضيّع وقتي. كما اقترح عليّ التخلي عن الشرط الذي كان يمنح ثلاث محافظات حق الفيتو على المصادقة، غير أنني حذّرته من تغيير القواعد في ذلك الوقت المتأخر.

وفي الأيام التالية، تنقّلتُ بين قادة العرب الشيعة والعرب السنّة وزعماء آخرين. وفي واشنطن، كان كبار المسؤولين متشككين حيال إمكانية توصّلي إلى أرضية مشتركة بين العراقيين، ولعلي ساهمتُ شخصياً في تكوين هذا الرأي عندهم؛ حيث أخبرني هادلي أنه نادراً ما أحس بذلك القدر من الإعياء والإحباط والغضب في صوتي. في الحقيقة، كنت على حافة الغضب.

وفي 11 تشرين الأول، تمكّنتُ بعد سلسلة أخيرة من الحوارات المحمومة من ضمان اتفاق بين القادة العراقيين حول التغييرات. إذ سيؤمّن الدستور عملية سريعة لدراسة تعديلات عليه تحت إشراف المجلس الوطني التالي؛ الأمر الذي سيمنح العرب السنّة فرصة أخرى في المسألة الفدرالية. وستُلحَق لجنة اجتثاث البعث بالمجلس الوطني الذي كان العرب السنّة يعتقدون أنه سوف يكبح إساءات اللجنة. كما اتّفق العراقيون على صيغة تسوية حول الهوية الوطنية، وضَمنَ العرب السنَّة اتفاقاً ينص على أن الحكومة الفدرالية ستسيطر على آثار العراق، وأن الدولة سترعى النشاطات والمؤسسات الثقافية. وأخيراً، ضَمنَ العرب السنّة- في خطوة لم أفهمها في ذلك الحين- اتفاقاً على أن الدستور سيعترف بأن «ممارسة الرياضة حق لكل فرد». وبعد سنوات، شرح لي زميل عراقي أن العرب السنَّة كانوا يحتاطون من حكم شيعي على نمط طالبان تُمنَع فيه النساء من ممارسة الرياضة.

أعلن القادة العراقيون هذه التغييرات النهائية قبل أربعة أيام من الاستفتاء الوطني على المصادقة. وفي اليوم التالي، أعلن قادة بارزون من العرب السنّة

دعمهم لمسودة الدستور منوِّهين بهذه التعديلات.

عندها، أبلغني هادلي أن الرئيس بوش بات يعتقد أنني ساحر من نوع ما.

تـم الاحتفـاء بالتقدُّم السياسـي في وسـائل إعـلام الكثير مـن الدول ذات الغالبيـة المسـلمة. وفي الولايـات المتحدة، حصل العراق علـى تغطية إيجابية للمـرة الأولى منذ وقت طويل. وحتى إنني تلقيتُ بعض التغطية الإيجابية على نحو شـخصيّ. ولكن، مع أن هذه التجربة السياسـية كانت الأنجح للعراق عام 2005، إلا أنـني كنـت أعلـم أنها مجرد خطوة أولى على طريـق العملية الصعبة المتصلة بتثبيت استقرار العراق.

فـي 25 تشـرين الأول، أعلنـتْ بعثـة الأمـم المتحـدة أن الاسـتفتاء علـى الدستور قد نجح؛ حيث أيَّدَ 79 بالمائة من المصوِّتين العراقيين في شتى أنحاء البلـد المصادقـة. وكمـا كان متوقَّعـاً، رفضت النسـبة السـاحقة مـن المصوِّتين فـي محافظتَـي الأنبـار وصلاح الديـن المصادقة على مسـودة الدسـتور، حيث شـكَّلت أصـوات «لا» 97 بالمائـة و82 بالمائـة من العدد الإجمالي للمشـتركين فـي الاسـتفتاء؛ بالترتيب. أمـا في نينوى فقد عارض 55 بالمائة من المشـتركين المصادقة. وبما أن هذه النتيجة لم تبلغ عتبة الثلثين، فقد حصل الدسـتور على المصادقة.

....

فـي ذلـك الحيـن، كان القادة العراقيـون يواجهون جدولاً زمنيـاً مضغوطاً لتنظيـم تحالفاتهـم السياسـية وقوائم مرشـحيهم مـن أجل انتخابـات 15 كانون الأول. وكنـتُ آمـل سـابقاً أن يتـمّ تسـهيل تشـكيل أحـزاب متعـددة القوميات والطوائـف من أجل هذه الانتخابات، ولكنني سـلَّمتُ بأن هذا الجهد سـيكون سابقاً لأوانه في ضوء الانقسامات العميقة حول الدستور. إذ لم يكن العراقيون مستعدين لتنظيم أنفسهم استناداً إلى القضايا بدلاً من استنادهم إلى الهوية.

لـم تتغيـر القوائـم الحزبيـة كثيـراً. فقد أعاد الإسـلاميون الشـيعة تشـكيل تحالفهم ليضم المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق، وحزب الدعوة،

ومنظمة الصدر. وشكّلت الأحزاب الكردية قائمة موحّدة. ووسّعت القائمة العراقية تحالفها ليشمل عدة أحزاب أصغر حجماً، ومرشحين مستقلين. وانقسمت مجموعة متنوعة من الأحزاب السنّية إلى قائمتين انتخابيّتين.

كان التزام مجتمع العَرب السنّة في المشاركة بالانتخابات إنجازاً أساسياً. وقد نظّم فريقي الخاص بالتواصل مع العرب السنّة اجتماعات مع العشرات من القادة السياسيين والعشائريين والدينيين السنّة، وقد أوضحتُ لهم في تلك الاجتماعات أهمية المشاركة في الانتخابات من أجل صالح مجتمعهم.

كما شرحتُ وجهة نظري أيضاً لقادة المتمرّدين، وذهبت لمقابلة بعضهم في السجن حيث كان التحالف يحتجزهم. أذكر أحد الحوارات مع قائد مجموعة متمردة قلت له فيه إن انتهاج طريق العنف بدلاً من الحوار السياسي سيدمر المجتمع العربي السنّي؛ لأن «مجتمعكم هو الأغنى، والعنف سيدفع جميع المتعلمين للهرب، ولن تحصلوا على دعم لإعادة البناء، كما أن التوظيف سينهار. وكل هذا سيُنتج دينامية مؤذية على نحو متزايد تدمّر شعبكم. بدلاً من ذلك، أنتم بحاجة للانخراط في السياسة وبناء مجتمعكم».

وقد ردّ قائلاً إن الولايات المتحدة خلقت حكومة يهيمن عليها العرب الشيعة وإيران، فأجبته: «أعتقد أنكم أنتم مَنْ يعمل لصالح إيران. هل تظن أن الولايات المتحدة تريد أن تستولي إيران على العراق؟ تملك الولايات المتحدة عدداً محدوداً من الجنود في العراق. ولا يمكننا حماية الحدود مع إيران لأنكم قيّدتمونا في غرب العراق. إنّ ازدياد نفوذ إيران في العراق يقع على عاتقكم».

وحين أحسستُ أنه كان يُقيِّم حجتي ويقاومها في آن واحد ضغطت عليه أكثر: «لم نأتِ إلى العراق على أساس برنامج طائفي، بل نحن نريد من العراق أن ينجح، لكنّ العراقيين لن ينجحوا إذا لم يجدوا طريقة للعمل معاً. هذا ما نريد حدوثه. ولكن، إذا هاجمتمونا فسندافع عن أنفسنا. أمّا في ما يتعلق بالطريقة التي ترغبون فيها مواصلة طريقكم فهذا خياركم».

وفي نهاية المطاف، أخبرني محاوري بأنه يريد التعاون معنا. وأراد منا

مساعدته على نقل أفراد عائلته إلى الأردن كي يكونوا في مأمن هناك. وبعد ذلك، كان يريد أن يوضَع على جدول رواتبنا، ويساعد في جلب أشخاص من العرب السنّة إلى صف الولايات المتحدة.

وبعد الكثير من الحوارات المشابهة، أصبحتُ واثقاً بأن العرب السنّة سيشاركون في انتخابات كانون الأول، وأن الجمعية الوطنية التالية ستمثّل الشعب العراقي بأكمله؛ وهذه خطوة أولى على طريق تأليف حكومة وحدة وطنية.

....

من أكثر الأشياء التي أزعجتني قيامُ دول أخرى- وخصوصاً إيران- بتحويل ملايين الدولارات إلى الانتخابات؛ لتمويل حلفائها وأتباعها. أما الولايات المتحدة فلم تفعل أي شيء لتعديل كفة الميزان بالنسبة للقوى المعتدلة والديمقراطية. وعندما كان حلفاؤنا العراقيون يتصلون بي طالبين دعماً مالياً، كنت أقول لهم إن سياسة الولايات المتحدة لا تسمح بتقديم أموال للتأثير على انتخابات أجنبية. ولكنني أشك في أنهم صدّقوني؛ إذ كانوا يفترضون بدلاً من ذلك أننا كنا ندعم أشخاصاً آخرين.

عندما كان العراقيون يقومون بحملاتهم الانتخابية من أجل انتخابات 15 كانون الأول، سألتُ الرئيس بوش عما يمكن فعله بشأن ذلك، مُشدِّداً على أن هذه الانتخابات يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لنجاح العراق أو فشله. كنا ننفق عشرات المليارات من الدولارات، ونخسر جنوداً أميركيين، ومع ذلك كنا نرفض القيام باستثمار صغير لمواجهة مكائد إيران. لقد قدَّمَتِ الولايات المتحدة مساعدة سرية من أجل بعض الانتخابات في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؛ حين كانت الأحزاب الديمقراطية تواجه منافسة قاسية من الأحزاب الشيوعية المدعومة من موسكو. ومن المؤكد أنه كان بإمكاننا فعل شيء ما في العراق.

ورغم أن الرئيس بوش بدا متعاطفاً مع حجتي، إلا أنه قال إنه لم يكن هناك ما يمكنه فعله في هذا الخصوص.

....

قبل ثلاثة أيام من انتخاب 15 كانون الأول، التقينا أنا وكيسي ثلاثةَ قادة في جبهة التوافق العراقية؛ وهم طارق الهاشمي وعدنان الدليمي وخلف العليّان، وكانوا كلهم أعضاء بارزينَ في القيادة العربية السنّية في العراق. كان الهاشمي- وهو من عشيرة مشهدان- قد حصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد قبل مغادرته العراق لقيادة حزب إسلامي سني معارض لصدام. وكان الدليمي أستاذاً في الدراسات الإسلامية في جامعة بغداد خلال حكم صدام. وكان القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية قبل فترة قصيرة بإقالة الدليمي من منصبه كرئيس لأحد الأوقاف السنية الهامة قد أثار غضب المجتمع العربي السني. وأخيراً، كان الشيخ خلف العليّان أحد المشاركين في تأسيس مجلس الحوار الوطني العراقي؛ أحد الأحزاب الثلاثة في جبهة التوافق العراقية. وبخلاف زميليه، اللذين كانا يرتديان بذتين غربيتين، كان العليّان يرتدي زيّاً عربياً كاملاً مع شماغ.

قال هؤلاء القادة إن التمرد العربي السني يمكنه أن يوقِف العنف خلال الانتخابات. وعرضَ العليّان إصدار بيان علني بهذا الشأن، والعمل مع صلاته في المعارضة المسلحة. وكان يعلم أنني أعرف أن ابنه كان أحد قادة التمرد.

عندها، شجّعته على فعل ذلك، ولكنني كنت متشككاً حيال إمكانية أن ينتج عن ذلك البيان أي شيء. فعلى الرغم من أن هؤلاء الزعماء كانوا محاورين يمكن الاعتماد عليهم خلال محادثاتنا بشأن الانتخابات، إلا أنني كنت أشك إلى حد كبير في ادّعاءاتهم المتعلقة بالتمرد. لقد حاولنا أنا وكيسي سابقاً التوصل إلى وقف إطلاق النار على نطاق محلي مع المتمردين في بعض الجيوب في غرب العراق، ولكننا لم نحقق إلا نجاحاً محدوداً. ولم أكن أعتقد أن وقف إطلاق النار على نطاق واسع كان أمراً ممكناً.

أصدر مجلس الحوار الوطني العراقي- كما وعد- بياناً علنياً يدعو «المقاومة الشريفة» لإيقاف العمليات لمدة خمسة أيام؛ بدءاً من 13 كانون الأول.

وفي يوم الانتخاب، تجوّل كيسي في جميع مناطق العراق لمراقبة عملية الاقتراع، ثم عاد في المساء حاملاً أخباراً جيدة: «لم يحدث أي شيء هناك طوال اليوم».

لعلّ اعتقادنا أن المتمردين كانوا يفتقدون إلى قيادة مركزية كان خاطئاً. فطالما أن حواراً واحداً مع زعيم سياسي واحد قد أدّى إلى وقف العنف على مستوى البلد بأكمله، فلا بد أنّ التمرد كان يملك نوعاً من القيادة القادرة على تنظيم عمليات منسّقة.

أدركتُ كل هذا بينما كان العراقيون- العرب الشيعة والسنّة معاً- يحتفلون بالانتخابات.

وهكذا، حان الوقت للتشاور مع القادة العراقيين بشأن تشكيل حكومة وطنية. لكن، عندما أكّد الحكيم أن التحالف الشيعي الكردي سيشكّل الحكومة التالية خالفتُه الرأي سراً وعلناً. كنتُ مُصمّماً على جلب قادة عراقيين من جميع المكوّنات إلى حكومة وحدة وطنية. فعندئذ فقط سيتمكّن العراقيون- برأيي- من تسوية الخلافات التي كانت تغذّي العنف. وإذا نجحنا في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد نتمكّن من سحب المتمردين من القتال.

الفصل الثالث والعشرون

تشكيل حكومة وحدة وطنية

بغداد، كانون الأول 2005 - أيار 2006

ظهرتْ نتائج انتخابات كانون الأول عام 2005، وفاز التحالف الرئيس للأحزاب الإسلامية الشيعية بـ 128 مقعداً من أصل 275 مقعداً، ولكنه لم يتمكن من تشكيل الحكومة بمفرده؛ لأن الدستور يقتضي الفوز بأغلبية الثلثين كي يختار الرئيس ورئيس الحكومة.

كان من المتعذر تشكيل حكومة وحدة وطنية من دون مساعدة من جانبنا. وقد أحضر الربيعي- مستشار الأمن القومي- رسالةً من السيستاني يحثّني فيها على المساعدة على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأبلغني المشهداني وعلّاوي بدعمهما للفكرة أيضاً. وكذلك الأمر بالنسبة لطالباني؛ مع إشارته إلى أنه بوسع الأكراد والعرب السنّة تشكيل كتلة سياسية لموازنة أي نفوذ مُفرط للعرب الشيعة.

مع ذلك، كان العديد من القادة الإسلاميين الشيعة يفضّلون إعادة تشكيل تحالف شيعي كردي من أجل استبعاد العرب السنّة والأحزاب العلمانية. أما الحكيم والجعفري- الذي كان يتوقّع أن يستمر كرئيس للحكومة- فقد أدليا ببيانات تحتفي بالانتصار على نحو شبه استفزازي. كان واضحاً لي أن السير في هذا الطريق سيُنفِّر الأكراد والعرب السنّة وسيُفاقِم العنف الطائفي.

وبينما كنتُ أعمل على مسألة تشكيل حكومة وطنية، استنتجتُ أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات سياسية جريئة بخصوص التواصل مع العرب السنّة. لذا، اجتمعنا أنا وكيسي مجدداً مع «مجلس الحوار العربي»؛ وهي المجموعة

التي استخدمتْ صلاتها مع المتمردين لإيقاف العنف في يوم الانتخابات. كان القادة العرب السنّة في الاجتماع مشغولين بقضايا كنت أسمع بشأنها كثيراً في ذلك الحين: النفوذ الإيراني المتنامي في العراق، وسوء معاملة وزارة الداخلية للمعتقلين، ومداهمات التحالف لمنازل المواطنين، والقوات الأمنية العراقية التي كانت تُجنِّد أفرادها بشكل شبه حصريّ من المجتمع العربي الشيعي.

للأسف، كانت بعض شكاويهم مبرّرة. فأنا أيضاً كنتُ قلقاً من النفوذ الإيراني، وخصوصاً ضمن الميليشيات العربية الشيعية. وقد أكّدتْ بعض التقارير بشكل قاطع أن النوع الأشد فتكاً من وسائل التفجير المرتجلة التي كانت توضع على جانب الطريق- المسمّاة «قذائف معدَّة للتفجير» أو (EFPs)- كانت تُنتَج في إيران، وكانت الميليشيات العربية الشيعية تستخدمها لقتل قوات التحالف والقوات العراقية وإعاقتها. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قوات التحالف قد داهمت مؤخراً مركز احتجاز تديره الحكومة العراقية واكتشفتْ فيه غرفة تعذيب.

وفي ذلك الوقت أيضاً، أخبرني علّاوي أنه باستطاعته تسهيل لقاء مع بعض قادة التمرّد المهتمين بالحوار، فقرّرنا أنا وكيسي متابعة الأمر، وحصلنا على تفويض من الرئيس بوش للمضيّ قدُماً في هذه المبادرة.

التقيتُ معارفَ علّاوي في منزله الكائن على حدود المنطقة الخضراء من الخارج. وبعد ذلك، طلبنا أنا وكيسي من رئيس الشؤون العسكرية-السياسية ديفيد ليت والميجور جنرال ريك لينش- وهما الرئيسان المشاركان لفريقنا المكلَّف بمهمة التواصل مع العرب السنّة- متابعة الموضوع، فوضع لينش قدميه على طاولة القهوة، وأمسك سيجاراً بين أصابعه وقال: «الآن أنا دبلوماسي!».

أبلَغَنا لينش وليتْ أن قادة المتمردين كانوا يطلبون وقف إطلاق نار عاماً مع التحالف، ولكنْ كانت هناك مشكلة واحدة؛ وهي أنهم لا يزالون يريدون محاربة الحكومة العراقية. ورغم أن ذلك لم يكن قابلاً للنجاح إلا أنه فتح حواراً ساعدنا على فهم طبيعة قيادة التمرد ودرجة قابلية المجموعات للمصالحة.

أجريتُ عدة اجتماعات في الأردن والسعودية مع زعماء عشائر وبعثيين سابقين وآخرين على صلة بالتمرّد، وكانت العقبة الرئيسة أمام التوصل لاتفاق تكمن في رغبة مُحاورينا في إنجاز تسوية شاملة تتضمَّن اتفاقات على كل شيء؛ بدءاً من التعيينات الوزارية ووصولاً إلى الجداول الزمنية الأمنية. ولكن، إلى أن نتعرّف عليهم بشكل أفضل ونتمكَّن من تقييم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، كنا نفضِّل البدء باتفاقات محليّة في ما يتعلق بإطلاق النار؛ الأمر الذي كان بإمكانه أن يبني الثقة وينتج اتفاقاً أوسع بشكل تدريجي. وكنا نُعْلِمُ الحكومة العراقية بهذه المناقشات.

في تلك الأثناء، كان الإيرانيون يتابعون نشاطاتي. وكانت طهران قد أنشبتْ مخالبها عميقاً داخل النخبة السياسية العربية الشيعية، وبنتْ علاقاتٍ قويةً مع الأحزاب الكردية؛ واضعةً بذلك الأساس لتحالف موثوق ومعادٍ للعرب السنّة. كلما كنتُ ألتقي قادة إسلاميين شيعة كنتُ أجول بناظريّ في الغرفة وأحصي عدد المسجَّلين- بحسب المعلومات التي كانت تصلني من مصادري- على جدول رواتب إيران.

وكانت إيران قد شجّعتْ أيضاً- وموّلتْ- تشكيل أحزاب وميليشيات إسلامية شيعية متعددة مثل منظمة بدر المتحالفة مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وجيش المهدي المرتبط مع منظمة الصدر السياسية. وكان العملاء الإيرانيون يأتون إلى العراق بانتظام، ويلتقون قادة الميليشيات من أجل التخطيط للعمليات. وكانت إيران تحتفظ ضمن جيش المهدي بوحدات خاصة يُديرها بشكل مباشر فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وكانت هذه الوحدات تتلقى لوائح بأسماء ضباط سنّة تريد إيران تصفيتهم.

كانت إيران تملك سلطة مطلقة على الأحزاب الإسلامية الشيعية. وفي حال انحرف أيٌّ من قادة هذه الأحزاب عن الخط الإيراني، كانت تُقوِّمه بقطع التمويل عنه أو حتى بتحريك الميليشيات ضده. وقد ازداد النفوذ الإيراني من خلال علاقة إيران مع السيستاني؛ الذي كان مواطناً إيرانياً، وكان ابنه رضا

يعمل كصلة وصل بين النجف وطهران.

استغلّتْ إيران العنف المتنامي في العراق لإفهام العرب الشيعة بأن علاقتهم معها ضرورية لبقائهم.

كنت أريد منح العرب الشيعة بديلاً عن إيران، وكان ذلك بحسب اعتقادي يتطلّب مصالحة مع السنّة؛ الأمر الذي كان يحتاج إلى التحاور مع المتمردين السنّة القابلين للمصالحة، وتشكيل قوات أمنية عراقية متوازنة، وإقناع جيران العراق من العرب بقبول الشيعة العراقيين كإخوة عرب لهم.

فهمَ الإيرانيون لعبتي. فبعد وقت قصير من انتخاب كانون الأول، التقى طالباني قاسم سليماني، وهو قائد فيلق القدس؛ الفيلق المسؤول عن الحرب غير التقليدية والعمليات شبه العسكرية التي كانت إيران تقوم بها. قال سليماني- المسؤول عن السياسات الإيرانية في العراق- لمحاوره العراقي إنه فهم ما كنتُ أحاول فعله ولن يسمح بنجاحه، كما حذّر طالباني من عواقب خطيرة على العراق، وعلى مجموعات عراقية محدّدة إذا تعاونت مع خطتي.

علمتُ لاحقاً أن سليماني كان يقول متبجّحاً إن «خليل زاد بشكل خاص أسوأ شخص في العالم»، منوّهاً إلى أنه «كان يريد شخصياً القدوم إلى العراق وقتل خليل زاد هذا».

إذا كانت جهودنا السياسية الرامية لتأسيس وحدة وطنية قد أثارت هذا الكره فلا بدّ أننا كنا نسير على الطريق الصحيح.

اشتدت المناورات السياسية بين العراقيين في كانون الثاني. وقد وافق الجميع بسرعة على تعيين كردي كرئيس، وعربي شيعي كرئيس للوزراء، وعربي سنّي كرئيس لمجلس النواب. وهو اتفاقٌ كرّر التوازن في الحكومة السابقة. وكان هناك اتفاق واسع على اختيار طالباني لمنصب الرئيس.

كانت هناك بضعة معطيات واضحة برأيي. إذ كان ينبغي على رئيس الوزراء التمتع بدعم واسع، وكانت الأحزاب العراقية الأساسية بحاجة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب الأساسية العربية الشيعية والكردية والعربية

السنّية، وكان ينبغي تقسيم الحقائب الوزارية بشكل متساوٍ، ومنح الحقيبتين الأمنيتين الرئيستين- الداخلية والدفاع- لشخصين غير طائفيَّيْن وغير مرتبطيْن بميليشيات مسلحة.

لكنّ ما أثار دهشتيَ هو أن واشنطن كانت ترى الأمر بشكل مختلف؛ فقد سأل الرئيس بوش إن كان اتخاذ القرار بالإجماع بإمكانه أن يعيق فعالية عمل الحكومة.

مع ذلك، كنتُ أعتقد جازماً أن العراق لم يكن قادراً على التقدّم إلى الأمام ما لم يبدأ قادته بالعمل معاً. وهذه البنية لم تكن ستغيِّر توزيع القوى؛ فرئيس الوزراء سيكون من الفصيل الأكبر، والمناصب الوزارية ستُقسَّم وفقاً لنتائج الانتخابات، ولكنّ ما كان يجب التغلّب عليه هو الانقسامات وانعدام الثقة الناجمة عن العنف الطائفي. وإذا كان بالإمكان التوصّل لاتفاق بين القادة الأساسيين في الحكومة فسيكون إقرار القوانين أسهل في البرلمان.

مع بعض التشجيع، أدرك القادة العراقيون الحاجة إلى التعاون وبناء الإجماع. ولم يطلْ بهم الأمر حتى بدأوا بطرح أفكارهم الخاصة في هذا الشأن.

....

في تلك الفترة، قام السيناتور باراك أوباما بزيارته الأولى إلى العراق. وكنتُ قد التقيته لأول مرة خلال جلسة المصادقة على ترشيحي؛ حيث بدا آنذاك أكثر اهتماماً بالانسحاب من العراق من اهتمامه بفهم تفاصيل الصراع. وفي تلك الجلسة، سأل السيناتور أوباما مراراً وتكراراً- قبل أن يغادر على عجلة لحضور اجتماع آخر- إن كنتُ أنوي التفاوض على اتفاق بشأن إقامة قواعد «دائمة» في العراق.

خلال تلك الزيارة الميدانية لم يتحدث أوباما كثيراً، في حين تولى سيناتورات آخرون في وفده طرح الأسئلة في الاجتماعات الرسمية، وشرحتُ لهم بدوري أفكاري المتعلقة بحكومة الوحدة الوطنية. بعد ذلك، استضاف طالباني المجموعة على العشاء. ورغم أن أوباما كان لا يزال في طور التعرُّف

على السياسة العراقية، إلا أنني وجدته متفكِّراً وذا عقل تحليلي، ولهذا السبب قلت لطالباني وقادة عراقيين آخرين إنه نجم صاعد، وشجعتهم على التحاور مع السيناتور الشاب.

ويبدو أن الزيارة وآرائي بشأن حكومة الوحدة قد تركتْ أثراً في أوباما؛ فبعد عودته إلى واشنطن قال للرئيس بوش إنه يثق بي كسفير، رغم معارضته لمقاربة الإدارة حيال العراق. كما ذكر اجتماعنا ووليمة العشاء في طبعةٍ منقّحةٍ من كتابه «جرأة الأمل» صدرت في وقت لاحق.

....

حصلت الكتلة السياسية الشيعية الإسلامية على معظم الأصوات، فامتلكت بذلك الحق في تسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة. وفي تلك المفاوضات، كنتُ الأجنبي الوحيد في الغرفة، ولهذا السبب منحني طالباني صفة «عراقي فخري». وحضر نوري المالكي- وكان مسؤولاً رفيعاً في حزب الدعوة- تلك الاجتماعات، أما الجعفري فلم يفعل ذلك مع أنه كان يريد الترشّح مرة أخرى.

ربما بسبب غرور الجعفري، سرعان ما بدأ مرشّح آخر، وهو عادل عبد المهدي- نائب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق- بمحاولة الحلول محلّه.

كنتُ أحبُّ الجعفري وعبد المهدي على المستوى الشخصي، ولكنني لم أكن واثقاً بأن أياً منهما كان مرشّحاً مناسباً. وفي زيارته الأولى إلى واشنطن كرئيس للوزراء استغل الجعفري- وهو أكاديمي بطبيعته- معظم اجتماعه مع الرئيس بوش لإعطائه محاضرة حول إنجازات الرؤساء واشنطن وجيفرسون ولينكولن. ولعله بذلك أراد إظهار معرفته الواسعة، لكنّ الرئيس بوش رمقني بنظرة في إحدى اللحظات؛ كما لو أنه يريد أن يقول: «ما الهدف من كل هذا؟».

خلال عهد الجعفري، كانت اجتماعات مجلس الوزراء تفتقد إلى التركيز والهدف. وفي بعض الأحيان، كانت تمتد لسبع ساعات أو ثمانٍ أو تسع.

وعندما كان يُطلَب مني وكايسي حضور اجتماعات اللجنة الوزارية الخاصة بالأمن القومي، كنا نتحيَّن الفرص للهرب حال إنجاز عملنا الضروري.

كان عبد المهدي جذّاباً على المستوى الشخصي. ومع أن تاريخه السياسي كان مُتقلّباً، إلا أنه لم يكنَ عقائدياً؛ حيث تنقَّل على مرّ العقود من أحزاب علمانية إلى الحزب الشيوعي إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وكان معروفاً بشكل جيد في واشنطن منذ أن كان وزير المالية في حكومة علّاوي. وقد دعم بعض المسؤولين في مجلس الأمن القومي ترشيحه لرئاسة الحكومة، لكنّ ترشيحه كان إشكالياً؛ لأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كان يتلقّى دعماً مالياً وسياسياً كبيراً من طهران، ولأن ميليشيا الحزب- منظمة بدر- كانت مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني أثناء الحرب العراقية-الإيرانية. وكان عبد المهدي تابعاً لعبد العزيز الحكيم بحسب التسلسل الهرمي للسلطة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

كان باستطاعة الولايات المتحدة، بصفتها القوة العسكرية المهيمنة، لعبُ دور مؤثِّر في المنافسة بين الجعفري وعبد المهدي. لذا، ناقشتُ المسألة مع الرئيس ورايس وهادلي. كان موقف الرئيس بوش إيجابياً من الحكيم، وقد توصّل إلى استنتاج- لأسبابٍ أجهلها- أنّ الحكيم كان يحبّه. وكلما كانت المفاوضات السياسية تتعثَّر بين العراقيين، كان الرئيس بوش يقول دائماً إنه سوف «يتصل بالحكيم». ولكنني بصورة عامة كنت أريد أن يتجه كل العراقيين نحو التسوية؛ بمن فيهم الحكيم، ولهذا السبب كنت مضطراً لمواجهة هذا الدافع. بالإضافة إلى ذلك، كان الحكيم يُفسِّر الاتصالات الشخصية من الرئيس على أنها تأكيد على صِحّة موقفه، ونتيجة لذلك كان يصبح أكثر تعنّتاً.

في تلك المرحلة، كنا نستخدم تقنيات فيديو آمنة ومتطورة، لذا كان بإمكاني الاجتماع مع رايس وهادلي إلكترونياً أثناء جلوسهما في مكتبيهما في وزارة الخارجية والبيت الأبيض. وفي أحد هذه الاجتماعات، قلت لهما: «إذا أردتما أن يكون عبد المهدي هو المرشح فبإمكاني أن أضع ثقلي في الأمر». غير أنهما

قررا في النهاية عدم التدخُّل في المنافسة بين الجعفري وعبد المهدي.

....

وبدلاً من ذلك، ركّزتُ على تسهيل عملية اتخاذ القرار بين العراقيين. كان الأكراد يملكون الأصوات الحاسمة في البرلمان، وبدعمهم كان من المرجَّح أن يضمن مرشح الكتلة الإسلامية الشيعية عتبة الثلثيْن كي يصبح رئيس الوزراء. بشكل عام لم يكن الأكراد معجبين بالجعفري كثيراً، ولكنهم كانوا أكثر انقساماً حول عبد المهدي؛ حيث كان طالباني وصالح من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني يدعمانه، في حين أبدى بارزاني قلقه من قُرب عبد المهدي الشديد من إيران.

وكان العرب السنّة أيضاً مُنقسمين بشأن عبد المهدي؛ فالهاشمي كان داعماً له، أما الزعيمان الآخران في كتلته السياسية فكانا معارضيْن؛ حيث كانا يشيران إلى وجود أدلة على تورُّط عميق للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في أعمال القتل وإساءة المعاملة الطائفية. وبعد التحدّث مع أعضاء في الكتلة الإسلامية الشيعية- كان بينهم أعضاء في حزب الدعوة- خرجت بانطباع مفاده أنهم هم أيضاً لم يكونوا سعداء بالخيارات المطروحة أمامهم.

لذا، قرّرتُ الجلوس مع عبد المهدي ومعرفة ما كان يخطط لفعله في حال أصبح رئيساً للحكومة، غير أن النقاش لم يكن واضحاً؛ حيث بدا عبد المهدي أنه إما لم يكن يملك فهماً كافياً للقضايا الجوهرية- الأمر الذي أثار قلقي نظراً إلى كونه رئيس وزراء محتملاً- أو لم يكن راغباً في إظهار نواياه الحقيقية. وفي نهاية اجتماعنا، سألته عن توقّعه بشأن نتيجة التصويت، فقال إنه- بحسب إحصائه الخاص- سينجح بسهولة في الفوز على الجعفري، ثم أضاف بثقة: «أنا أملكه [أي الفوز] في يدي».

ولكن، عندما جرى التصويت في اجتماع الكتلة الدينية العربية الشيعية بعد بضعة أيام، تبيّن أن الجعفري قد فاز على عبد المهدي بفارق صوت واحد.

....

وحتى عندما كنا ندفع باتجاه الوحدة السياسية والمصالحة، كان المتطرفون من كلا الجانبين- ولكن بشكل خاص تنظيم القاعدة في العراق- يُقسّمون البلد من خلال حملة متزايدة من العنف. كانت المجموعات الطائفية قد تسللت حتى إلى المؤسسات الأمنية العراقية. وبعد اكتشاف أمر التعذيب الذي كان يحصل داخل مراكز احتجاز عراقية، طالبتُ الجعفري بإجراء تحقيق في ذلك ففعل؛ ولكن على مضض. بيد أن التقرير الأول لجماعته كان أشبه بعملية طمس للحقائق. كان يعلم تمام العلم بمشاكل وزارة الداخلية، ولكنه لم يكن ينوي التصرّف حيال ذلك.

أكّدتُ للجعفري أن استمرار العراق في الحصول على دعم الولايات المتحدة مرتبط بامتلاك الحكومة العراقية وزيرَيْ داخلية ودفاع غير طائفيَيْن وغير مرتبطيْن بأي ميليشيا، ففهم الجعفري المغزى؛ وهو أنني كنتُ أتّهم وزير داخليته آنذاك- بيان جبر- بالتورُّط في العنف الطائفي.

كانت الأحزاب الإسلامية الشيعية حانقةً عليّ، وكانت تنكر كلياً حقيقة أن مجموعات عربية شيعية كانت تملك ميليشيات؛ مع أنها كانت حقيقة أكثر من واضحة. وعندما كنتُ أثير قضية الطائفية ضمن وزارة الداخلية، كان الحكيم يُهاجمني علناً.

....

وفي 22 شباط، تعرَّضتْ جهودي لجمع المكوِّنات النزقة في البلد معاً لضربة قاسية عبر تفجير إرهابي مدمّر أصاب المزار الشيعي المقدس؛ المسجد الذهبي في السمارة. لم يكن المسجد الذهبي مجرَّد مسجد ونصباً تاريخياً مذهلاً، بل إنه المكان الذي يرقد فيه جثمانا الإمامين العاشر والحادي عشر أيضاً.

كان الاعتداء خطيراً جداً، لدرجة أنني اعتقدتُ أنه قد يدفع العراق إلى حرب أهلية. كان ضربةً ذكية من قِبل المتطرفين.

ذهبتُ وكايسي لمقابلة الجعفري، وحثثته على اتخاذ إجراءات قوية لمنع

الانهيار؛ لأننا كنا نملك معلومات مسبقة تُفيد بأن الميليشيات العربية الشيعية كانت تتأهب. ولفت كايسي نظره إلى الحاجة لتطبيق حظر تجوال فوري.

كان الجعفري مُصغياً ولكنه بدا مُربَكاً، واكتفى بالقول إن العراقيين كانوا بحاجة «للتنفيس عن غضبهم».

صدمني موقفه فسألته: «هل تدرك أن الكثير من العراقيين الأبرياء يُقتَلون الآن في الشوارع وفي منازلهم؟». فتجاهلَ السؤال. وعندما أصبح الحوار أكثر تصادمية، طالبتُ بمعرفة ما إذا كان ببساطة سيدع الميليشيات الشيعية تقتل السنّة وتُفلت من العقاب.

وحين لم يعطني جواباً واضحاً مجدداً، أصبحتُ أكثر صراحةً، وقلتُ له: «لو أن شعبك يعلم أن المسؤول الرسمي عن جميع القوى الأمنية العراقية يتبنّى هذا الموقف لصُدِم، وما كان ليريدك أن تصبح رئيساً للوزراء».

فاجأه هذا الكلام فأجاب بغضب: «كم مضى على وجودك هنا؟ أنا أعرف شعبي أفضل منك».

فرددت عليه: «إذا لم توقف القتل، فسنتصرّف بشكل أحادي لتحقيق هذا الهدف». وكان كايسي جالساً بجانبي.

عقدتُ اجتماعاً مع جميع القادة العراقيين الرئيسين قلت فيه: «إن العراق يواجه منعطفاً حرجاً. هذا بلدكم، وأنتم بحاجة لوضع خطة تمنع العراق من الانزلاق إلى حربٍ أهلية». وللمرة الأولى، رأيتُ الخوف في عيون العديدين منهم. وقد وافقوا بسرعة على الظهور معاً عبر وسائل الإعلام العراقية من أجل إدانة التفجير، وحثّ العراقيين على الحفاظ على هدوئهم.

كما لمستُ إدراكاً صادقاً منهم– وإن كان متأخراً– بأن القيام بجهد حثيث يتصل بالمصالحة الوطنية أمر فائق الأهمية. شكّلنا مجموعة عمل للتفكير في كيفية المتابعة، وفي الوقت نفسه اتفقتُ وكايسي على إجراء عاجل؛ فنزلتْ قوات التحالف إلى الشوارع للحيلولة دون تصعيد العنف. وبعد بضعة أيام، أقنَعْنا الجعفري بفرض حظر للتجوّل.

بعد ذلك بمدة وجيزة، عقد الرئيس اجتماعاً أميركياً-بريطانياً مشتركاً حضره جميع المدراء الأميركيين. وكان رئيس الوزراء البريطاني بلير- الذي تصادف وجوده في واشنطن في ذلك الحين- حاضراً أيضاً. ومن بغداد حضرتُ وكايسي الاجتماع، بالإضافة إلى السفير البريطاني ويليام باتي. استعرضنا الوضع في الشوارع، والإجراءات التي اتخذناها، ووصفتُ تردّد الجعفري في التوصّل إلى تفاهم بخصوص الأزمة، وعدم مبالاته الظاهرة بانهيار بلده.

فسألني الرئيس بوش: «هل يمكن منع الجعفري من أن يُصبح رئيساً للحكومة؟».

كنت أعلم عدد الأصوات في البرلمان المؤيدة له من خلال استطلاعي آراء الكتل السياسية العراقية، لذا قلت له: «أجل».

لكنّ زميلي البريطاني خالفني الرأي قائلاً إن الأصوات كانت لا تزال لصالح الجعفري.

وبحلول نهاية الاجتماع، لم يعد لدي أي شك بأن الرئيس كان يريد إبعاد الجعفري.

....

قاتل الجعفري بعناد للبقاء في منصبه؛ مختبراً بذلك صبر واشنطن.

ذات يوم، زرتهُ في منزله في محاولة لدفعه إلى إدراك الحقائق. جلسنا في حديقة منزله، وكان فيها خندق مائي مُزخرف صغير يجري بمحاذاة الجدران الخارجية للمجمّع. حاولتُ في البداية دفعه لإدراك أن المجموعات العراقية الأخرى لم تكن ترى أنه القائد المناسب، فلم أصلْ إلى أي نتيجة. فقد كان يتصرّف مسبقاً كما لو أنه رئيس وزراء؛ الأمر الذي اضطرّني لاتباع أسلوب مباشر أكثر، لذا استعرضتُ معه الطريقة الحسابية لضمان أغلبية الثلثين اللازمة ليصبح رئيساً للحكومة.

غير أنه لم يكترث لذلك، فقلت له: «مع كل الاحترام، ينبغي علينا قراءة الدستور معاً. تقول القاعدة إنه باستطاعة الكتلة السياسية الكبرى تسمية مرشحها

لرئاسة الوزراء، ولكنه بحاجة لمصادقة الغالبية العظمى في البرلمان على ذلك».

وحين لم يتأثّر بذلك أيضاً غادرتُ دون إحراز أي تقدّم.

اجتمعتْ رايس ووزير الخارجية البريطاني جاك سترو مع الجعفري في بغداد، وأوضحا له بدورهما أنه لم تكن هناك أية إمكانية لحصوله على دعم كافٍ من الأكراد والعرب السنَّة للوصول إلى غالبية الثلثين، ولكن من دون جدوى.

طلبتُ من الرئيس بوش أن يكتب رسالة إلى السيستاني يطلبُ منه فيها التوسّط لحل معضلة الجعفري. وبعد تسليم الرسالة بمدة وجيزة، دعا السيستاني لحل الجمود السياسي عبر توحيد الأمة العراقية. كانت تلك رسالة واضحة بأنه يريد مرشحاً آخر لرئاسة الوزراء.

علمتُ من عراقيين أن السيستاني والإيرانيين قد ناقشوا وضع الجعفري، وخلصوا إلى استنتاج مفاده أن ترشيح الجعفري لم يكن عملياً. وبعد ذلك بوقت قصير، جاء سليماني إلى بغداد لإيصال الرسالة ذاتها.

عندئذ، أوضح حزب الدعوة أنه سيخرج بمرشّح توافقي يمكنه المساعدة في الوصول إلى حكومة وحدة وطنية. وكان هذا المرشح هو علي أديب، المسؤول البارز في الحزب، والذي حظي بقبول جيد؛ حيث وافق التحالف الإسلامي الشيعي والكتلة الكردية عليه، وبدأت إيران بالترويج له بدلاً من الجعفري.

مع ذلك، كانت لديّ بعض المخاوف بشأن أديب الذي كان يملك منزلاً في إيران، وكانت عائلته تعيش هناك. إذ لم أكن أعتقد أن قادة العالم العربي سيقبلون بعراقٍ يقوده أديب. وإذا أصبح أديب رئيساً للوزراء، فستستنتج الأنظمة السنّية في العالم العربي أن الولايات المتحدة كانت تُسلّم العراق للإيرانيين.

لذا، كلّفتُ مجموعة صغيرة في السفارة مؤلّفة من عدة وكالات باستطلاع السيَر القيادية لعشرات الشخصيات السياسية العراقية، وبالبحث عن بديل أفضل. كانت هذه المجموعة تقول على سبيل المزاح إنني كنت أريد منهم إيجاد «كرزاي عراقي»، وكانوا محقّين جزئياً في ذلك؛ فكرزاي كان بشتونياً قادراً على

تجاوز مجتمعه العرقي، والحصول على تأييد المجموعات العرقية الأصغر في أفغانستان، ونحن كنا بحاجة لإيجاد عربي شيعي حائز على ثقة الأكراد والعرب السنّة. ولكن، بدا أنه لم يكن هناك أحد يملك تلك المواصفات.

وذات صباح، دخَل جيف بيلز- وهو موظف شاب موهوب في وزارة الخارجية- مكتبي حاملاً ملفاً آخر من السيَر الشخصية وقال: «ماذا بشأن نوري المالكي؟».

قرأتُ سيرته الذاتية. كان المالكي وطنياً عراقياً. وعندما كان منفيّاً في طهران خاب أمله في النظام الإيراني؛ لدرجة أنه رفض ذات مرة التعهد بالولاء للخميني. ومع أنه أقام في سوريا إلا أنه لم يكن في ما يبدو يعمل لصالح دمشق. كما ترك سجلاً جيداً عندما ترأّس لجنة الدفاع التابعة للمجلس الوطني. أما النقطة الوحيدة المقلقة في سيرته فهي أنه كان متشدداً جداً بخصوص اجتثاث البعث.

طلبتُ من بيلز التحضير لاجتماع مع المالكي.

....

نظراً لتشديدهم المعتاد على السرعة، كان كبار المسؤولين في الإدارة يريدون المضيّ قدُماً بأديب. عندها، نبّهتُ هادلي إلى أنه قد لا يكون الشخص المناسب لحل المشكلة الطائفية، فضلاً عن كون القرار- في نهاية المطاف- قراراً عراقياً؛ رغم امتلاكي بعض التأثير.

كنتُ أُفضّل عدم تدخُّل الولايات المتحدة مطلقاً في اختيار رئيس الوزراء، لكن هذا لم يكن ممكناً في ظل الظروف التي كانت السائدة آنذاك. كانت الطبقة السياسية العراقية شديدة الانقسام وحبيسة مصالح ضيّقة. ومع أن الجعفري كان خياراً فاشلاً، إلا أن حزب الدعوة الذي ينتمي إليه كان لا يزال يملك الحق في اقتراح بديل. علاوة على ذلك، كانت إيران تملك حق نقض فعالاً على الاختيار التالي. ونظراً للاستثمار الهائل الذي كانت الولايات المتحدة تقوم به في العراق، لم يكن العنف الدائر في البلد مسؤوليةً عراقيةً فحسب، بل

أميركية أيضاً. صحيح أنني كنتُ مؤمناً بأننا كنا نملك التزاماً أخلاقياً واستراتيجياً باستخدام النفوذ المحدود الذي كنا نملكه في هذه المسألة، إلا أننا كنا بحاجة لفعل ذلك بتواضع؛ مع إدراكنا أن التدخّل في سياسات دولة أخرى بطبيعته قرار محفوف بعواقب خطيرة.

اتصل بيلز بمكتب المالكي وطلب اجتماعاً معه، فاتّصل المالكي به ليبلغه بموافقته على لقائي، ولكن ليس في مقرّ إقامتي. لذا، اتفقنا على الالتقاء في مبنى المجلس الوطني، وطلبتُ من باتي وبيلز الانضمام إلي.

عندما التقيتُ المالكي أخيراً، مددتُ يدي إليه كي أُصافحه وأسأله عن أحواله فأجاب بفظاظة: «أنت تعلم كل شيء. أنت تُدير كل شيء. لقد نجحتَ؛ أُبعِد الجعفري. وأظن أنك هنا لتُخبرني بمن سيحلّ مكانه». كان يزداد غضباً مع كل جملة يقولها. «أنتَ على تواصل مع آية الله السيستاني، وستختار علي أديب لمنصب رئيس الوزراء. آمل أن يحظى باستحسانك». وهنا، كانت كل كلمة من كلماته تنضح استياءً وغضباً.

فسألته: «وماذا عنك كرئيس للوزراء؟».

تفاجأ المالكي بشدة مما قلته، ومال إلى الخلف قليلاً بينما كان سؤالي يُترجَم له. ثم نظر إلى عينيّ مباشرةً، ولكنه لم يكن واثقاً مما يقوله.

كان السفير البريطاني بجانبي يزداد تململاً على نحو ظاهر. ومن الواضح أنه كان يعتقد أن اختيار أديب كان أمراً محسوماً؛ ولعله كان يُفضّله.

وبعد لحظة، قال المالكي بشكل مفاجئ: «أنت رفضتني!».

فاجأني ذلك لأنني لم أُدلِ بأي رأي حول المالكي، بل إنني لم أكن أعرف قادة حزب الدعوة جيداً لأن الحزب لم يُشارك في اجتماعات المعارضة قبل الحرب. صحيح أن قادة الدعوة كانوا مدعوّين لحضور الاجتماع في إربيل، ولكنهم كانوا يشكّون– حتى في تلك المرحلة المتأخرة– في جدّية الولايات المتحدة بخصوص إسقاط صدام. ولأنهم لم يكونوا يريدون أن يُستخدَموا كأدوات مسرحية، اختاروا عدم الحضور.

قلتُ له: «من أخبركَ بذلك؟ لم يُعلمني أحد بإمكانية ترشّحك، وأريد أن أناقش هذا الاحتمال معك الآن».

عندها، تغيَّرت ملامح المالكي كليّاً، وتبدّدت أمارات الغضب التي كانت بادية على وجهه، ومال إلىَ الأمام.

تدخّل بيتي حينئذ وقال: «لقد اتُّخذ القرار. سيكون علي أديب رئيساً للوزراء».

طلبتُ من السفير البريطاني أن يدعني أتكلم مع المالكي على انفراد.

وبعد ذلك، أخبرتُ المالكي بأن لديّ بعض المخاوف، وإذا استطاع إزالتها فإن الولايات المتحدة ستشجع العراقيين على الوقوف خلفه.

فطلب مني الإفصاح عنها.

قلتُ له أولاً، إنه يتوجَّب على الحكومة القادمة السعي لتحقيق مصالحة سياسية بشكل جدي، وإن الكلمات ليست كافية.

ثانياً، يتوجب على رئيس الوزراء اتخاذ مقاربة متوازنة في محاربة الميليشيات والتمرّد معاً.

ثالثاً، يتوجب على رئيس الوزراء اختيار وزيرين غير طائفيين للدفاع والداخلية. وللتأكد من ذلك، تحتاج الولايات المتحدة للموافقة على الوزيرين المعيَّنيْن. إذ إنّ وزيريْن يملكان علاقة مع الميليشيات لن يكونا مقبوليْن.

رابعاً، ينبغي على رئيس الوزراء التواصل مع العالم العربي وخصوصاً السعودية.

أخيراً، ينبغي على رئيس الوزراء التحرّك بسرعة للتوصل إلى اتفاقات حول توزيع عوائد النفط، وتعديل عملية اجتثاث البعث، والبحث في قضايا جوهرية أخرى تزرع بذور الشقاق في البلد.

وافق المالكي فوراً على النقاط الأربع الأولى؛ مؤكداً أن هذه الشروط كانت تنسجم تماماً مع آرائه الخاصة، أما بالنسبة لعملية اجتثاث البعث فكانت تتطلّبُ– برأيه– نقاشاً أشد تفصيلاً. بيد أننا توصّلنا إلى اتفاق مُرْضٍ حول هذا

الشأن أيضاً خلال اليومين التاليين.

وكانت لدى المالكي نصيحة لي أيضاً، إذ كان يرى أن الولايات المتحدة بحاجة لتغيير مقاربتها العسكرية، وتسليم السيطرة على القوات الأمنية العراقية للحكومة العراقية. كما تحدّث بإسهاب عن فلسفة الحكم عند حزب الدعوة، وقارنها بالنظام الإيراني. كان حزب الدعوة يؤمن بإرادة الشعب، أما النظام الإيراني فكان قائماً على الاعتقاد بأن رجال الدين هم وكلاء الله على الأرض. يعتبر المالكي أن الأئمة الأوائل كانوا حقاً وكلاء الله على الأرض، ولكن مع اختفاء الإمام الثاني عشر في القرن التاسع «يصبح الحكم الصحيح بيد الشعب؛ إلى أن يظهر الإمام المغيَّب مجدداً». أما بالنسبة للقادة الدينيين المتعلمين العظماء، فيمكن أن يكونوا قدوة للناس وإنما ليسوا حكّاماً عليهم.

قلتُ له بينما كنا نستعد للمغادرة: «لدينا الكثير لنفعله من أجل إنهاء العنف».

فقال موافقاً: «يجب أن نمنع حدوث حرب قد تستمر ألف عام. لقد وقع ضرر كافٍ نتيجة قتال العراقيين للعراقيين. نحن بحاجة لتغيير استراتيجيتنا».

....

لم يكن إقناع القادة العراقيين بالمالكي صعباً؛ حيث امتدحه معظمهم بوصفه شخصاً «عروبياً» ومستقلاً عن إيران. أما بالنسبة لقادة العرب السنّة، فقد عبَّروا عن بعض الشكوك بشأن استعداده لتعديل عملية اجتثاث البعث. وحين أبلغتُ المالكي بذلك، تعهّد مرةً أخرى بأن يكون شفافاً في هذه المسألة.

وبما أنني كنتُ أعرف حينئذ عدد المؤيدين للمالكي، اعتبرتُ أن التصويت قد انتهى، لذا اتصلتُ بهادلي وقلتُ له: «حدث تغيير طفيف في الخطة. هناك اتفاق نهائي بشأن رئيس الوزراء على وشك أن يُقَرّ، ولكنه لن يكون أديب».

فسألني هادلي عن هويته بلغة غير اعتيادية تضمَّنت لفظاً نابياً.

فأجبتهُ: «لدينا المالكي».

ومع أنني ذكرتُ المالكي في برقياتي إلا أن هادلي سألني عن شخصيته،

فأَحَلْته إلى ملف سيرته الذاتية في السي آي إي، وقلت له إنه برأيي أفضل من أديب لأجل أهدافنا. وفي نهاية المكالمة قلت له: «أرجو أن تخبر الرئيس بأننا على وشك إنجاز المهمة».

....

مع الانتهاء من اختيار رئيس الوزراء في أواخر نيسان، تابع العراقيون العمل لتشكيل ما تبقى من حكومة الوحدة، ووضْع أجندتها وهيكلية اتخاذ القرار فيها.

بشكل عام، كنتُ راضياً بتوازن الحكومة الجديدة وخياراتها. وعندما تطلَّب الأمر إجراء مقايضات صعبة، وجدتُ أن العراقيين قدّموا تنازلات معقولة. فعلى سبيل المثال، اضطررت للمساعدة على صدّ ضغط من الكتلة الإسلامية الشيعية للإبقاء على جبر كوزير للداخلية. وفي النهاية، تولىّ مرشّحان غير طائفيين الوزارتين الأمنيتين وأصبح جبر وزيراً للمالية.

وفي 20 أيار 2006، صادق المجلس الوطني بأغلبية ساحقة على حكومة الوحدة الوطنية. كانت واشنطن منزعجة لأن العملية استغرقت خمسة أشهر، لكنني ذكّرتهم بأن تشكيل الحكومة في الولايات المتحدة يمكن أن يستغرق المدة نفسها إذا حسبنا الفترة الفاصلة بين ولاية وأخرى، والتأخيرات في عملية المصادقة في مجلس الشيوخ.

أثناء دخولي البرلمان العراقي لحضور حفل أداء القَسَم، كنتُ أشعر بالرضى والقلق في آن واحد. فعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدماً كبيراً على صعيد جمع العراقيين سياسياً، إلا أن المتطرفين– من المعسكريْن العربي الشيعي والعربي السنّي معاً– كانوا يطوّرون أجنداتهم أيضاً.

ما كنتُ أخشاه هو أن يكون عنف المتطرفين أسرع من جهودنا في رأب الصدع بين المجتمعات العراقية. وكنت أعتبر أنّ الجثث المتزايدة في مشارح بغداد شاهد مأساوي على حقيقة أننا لم نكن نتحرك بسرعة كافية لسحب العراق عن حافة الهاوية.

الفصل الرابع والعشرون

النضال من أجل كسر دورة العنف الطائفي

بغداد 2006-2007

كيف يمكن تحقيق الاستقرار في بلد ما؟ يعتقد البعض أن الأمن يجب أن يأتي أولاً؛ لأن البيئة الآمنة تسمح للمجموعات المختلفة بالمصالحة وتطوير سياسة بنّاءة. في حين يرى آخرون أن التسوية السياسية أساس جوهري للأمن. وهناك أيضاً من يعتقد بوجوب العمل بشكل متزامن على المسارين الأمني والسياسي؛ لأنّ التقدم في أحدهما يساهم في التقدم في المسار الآخر.

كسفير في العراق، تبنّيتُ وجهة النظر الأخيرة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة الاضطرارية ودرجة الموازنة بين المسارين يمكن أن تختلفا باختلاف الظروف.

بعد تأليف الحكومة في أيار 2006 ظننتُ أننا امتلكنا المعادلة الصحيحة للنجاح السياسي؛ فالمجتمعات السياسية الرئيسة الثلاثة في العراق أوجدت ترتيباً لتشارك السلطة في ظل حكومة وحدة وطنية، مع أجندة مُتّفَق عليها وعملية لاتخاذ القرار بطريقة شبه إجماعية في القضايا ذات الأهمية الوطنية.

بيد أن التقدم السياسي لم يؤدِّ إلى خفض مستوى العنف. فمنذ تفجير المسجد الذهبي في شباط، أشعل المتطرفون العرب من السنّة والشيعة دورة عنف طائفي تغلّبت على جهودنا السياسية.

واجهتُ وكايسي التحدي بطرائق متنوعة عام 2006. فعلى الصعيد السياسي،

طوَّرتُ علاقة عمل جيدة مع المالكي؛ حيث حثثته على النظر إلى تمرد العرب السنّة والميليشيات العربية الشيعية كمشكلتين مترابطتين ينبغي معالجتهما بشكل متزامن. وعملتُ مع القادة العراقيين على تحديد المشكلات الأساسية التي كانت لا تزال تُقسِّم المجتمعات العراقية، كما عملنا على معالجتها. وعلى الصعيد العسكري، تعاونت مع كايسي في التواصل مع المتمردين العرب السنّة المستعدين للتصالح مع الحكومة العراقية. وعلى الصعيد الدبلوماسي، حاولتُ إقناع دول مجاورة بدعم العراق. وأخيراً، واجهتُ وكايسي- بصعوبة- المحاولات السورية والإيرانية الرامية لزعزعة استقرار العراق.

....

بدأت أرى في المالكي قائداً تتنازعه دوافع مختلطة. صحيح أنه كان يملك ميولاً طائفية واستبدادية، ولكنني كنتُ مقتنعاً بقدرته على أن يكون قوة سياسية إيجابية. لذا، عملت على تحفيزه للوقوف إلى جانب الفصائل السياسية المعتدلة، وإبعاد نفسه عن الطائفيين المتشددين أمثال الصدريين.

استغرق المالكي بعض الوقت كي يثبّت موقعه كرئيس للوزراء. وخلال الصيف وبداية خريف عام 2006، خاب أملنا أنا وكايسي عندما أحبط المالكي جهودنا لمواجهة الميليشيات العربية الشيعية. ولكنه مع مرور الوقت بدأ يدرك مشكلة الميليشيات، وعندما أصبح أكثر ثقةً بدوره، أظهر رغبة في معالجة المشكلة الأمنية بحسم؛ حيث طلب من التحالف مراراً تغيير السياسة التي كانت تتيح للقوات متعددة الجنسيات في العراق (MNF–I) الاحتفاظ بسيطرتها على القوات العراقية بعد تدريبها. كان المالكي يريد قيادة تلك القوات كي يتمكَّن من التصرف بحسم ضد المتمردين العرب السنّة والميليشيات العربية الشيعية.

كانت عملية صنع القرار عندنا- برأي المالكي- تفتقد إلى الفعالية بدرجة كبيرة؛ حيث قال لي ذات مرة: «عندما ترون فرصة سانحة لضرب إرهابي ما تجمعون معلومات استخبارية عنه، ثم تُرسلون المعلومات إلى واشنطن، حيث تحدث عملية أخرى من المشاورات، وذلك قبل أن تُمنحوا الصلاحية لفعل

شيء ما. وبعد ذلك، حتى هنا في بغداد، إنكم تخططون وتخططون. وفي النهاية، عندما تقررون التصرّف يكون الإرهابي قد غادر العراق وذهب إلى ما بعد أفغانستان». علاوة على ذلك، كان يعتقد أننا كنا نستخدم القوة بقدر كبير جداً من التحيُّز.

أثارت انتقادات المالكي مشاكل مع الجيش الأميركي الذي شكَّ في أنه كان يريد المزيد من السيطرة على الوحدات العراقية لأغراض طائفية. وكان اعتراض المالكي الأولي على استخدام القوة ضد الصدريين– الذين كانوا يشكلون جزءاً من قاعدته السياسية في البرلمان– هو الذي غذّى تلك الشكوك. على أي حال، اتفقنا في النهاية على أن يسلِّم التحالف السيطرة على بعض القوات العراقية، شرط أن ينسّق المالكي معنا، وأن يكون مستعداً لاستخدام القوة ضد كل المجموعات التي تعارض الدولة بطريقة عنيفة.

أدركتُ لاحقاً أن الشيء الأهم الذي ينبغي فهمه بشأن المالكي هو خوفه شبه الوجودي من انقلاب بعثي محتمل. فقد أخبرني أكثر من مرة عن مخططات تآمرية بين قادة من العرب السنّة وبعثيين سابقين من أجل الاستيلاء على السلطة. وعندما كانت الولايات المتحدة تعمل على بناء القوات الأمنية العراقية وإصلاحها، كان المالكي يراقب ما يجري بعيْن الصقر؛ خشية أن نكون بهذه العملية نمكِّن أفراداً يمكنهم أن ينفّذوا انقلاباً. وكان مرتاباً على وجه الخصوص بجهاز المخابرات الذي كانت السي آي إي تساعد على إنشائه، وكان يرأسه شخص من العرب السنّة.

ذات يوم، روى لي نظرية مؤامرة مضخَّمة إلى حد بعيد، فمِلتُ نحوه وقلتُ: «انظر، سيدي رئيس الوزراء، أنا أفهم أنك قَلق بشأن استقرار الحكومة العراقية، ولكنك تُضيّع وقتك. لدينا أشياء أخرى كثيرة نفعلها غير القلق بشأن حدوث انقلاب. يوجد أكثر من 150,000 جندي من قوات التحالف في العراق، ونحن ملتزمون بإنجاح الحكومة العراقية. كيف تظن أن انقلاباً يمكن أن ينجح بوجود الجيش الأميركي هنا وبهذا العدد؟». أصغى إليّ، ولكنه لم يتخلَّ عن

هذا الخوف أبداً.

مـع ذلـك، كان المالكـي مسـتعداً للمجازفة في سـبيل تحقيـق المصالحة السياسـية وإبعاد العراق عن إيران، شـرط أن يكون واثقاً من علاقته بالولايات المتحدة. كان يعي تماماً ميزان القوة في العراق، ولم يكن ليتخذ أي خطوة إذا كان يعتقد أنها قد تشـكّل خطراً كبيراً عليه أو على حزبه أو طائفته أو حكومته. ولكنني عندما أَطْلعته على جهودي المتعلقة بالتواصل مع العرب السنّة وسحب المتمرديـن مـن القتـال، وافق على خطتـي؛ وإن كان قد فعل ذلـك بتردد. وفي نهاية المطاف، أعطى التحالف الضوء الأخضر للتصرف ضد الميليشيات العربية الشيعية، وسـمح لنا بضرب الخلايا السـريّة- المسـماة «الوحدات الخاصة»- ضمن جيش المهدي، التي كانت تسيطر عليها إيران بشكل مباشر.

شـررتُ بتطـور المالكي؛ رغم علمي أنـه كان لا يزال يُضمر دوافع طائفية واستبدادية. وقد كان بوسعنا- برأيي- المساعدة على تهيئة الظروف التي تمكِّنه مـن البروز كقائد وطني حقيقي، ولكنني كنتُ أعرف أن لذلك حدوداً. صحيح أننا لم نكن قادرين على تغيير ماهيَّته من حيث الجوهر، ولكن كان بوسعنا تغيير سلوكه بطرائق هامة؛ وهذا ما فعلناه.

....

فـي النصـف الثانـي من عـام 2006، ركّزتُ علـى مسـاعدة المالكي وقادة عراقيين آخرين على تنفيذ الأجندة المتفق عليها لحكومة وحدتهم الوطنية.

اختـرت القضايـا الأكثـر أهميـة، واعتبرتهـا «معاييـر» أو «نقاطـاً جوهرية» لحكومـة الوحـدة الوطنيـة. فـي بعـض الأحيـان، كان المالكـي يعتـرض على المصطلحات علناً؛ لاعتقاده أنها كانت تنتقص من السيادة العراقية، ولكنه عمل جاهداً على تنفيذ برنامج العمل.

لا شـك فـي أن جهودنـا قد أفـرزت نتائج مختلطـة. فعلى سـبيل المثال، حقّقنا التقدم الأكبر في مسألة إصلاح وزارة الداخلية. أعلنتُ وكايسي أن العام 2006 سـيكون «عام الشـرطة»، فأجرى التحالف تحليلاً شاملاً لوزارة الداخلية،

وسحبَ وحدات الشرطة من الخدمة من أجل إعادة تدريبها، كما أعاد تقييم موظفي الوزارة والشرطة.

غير أنّ هذه الإصلاحات لم تُكْسبني أي دعم في الأوساط الإسلامية الشيعية، بل أطلق عليّ قادة الأحزاب الإسلامية الشيعية لقب «أبو عمر»؛ وهو اسم نمطي لذكر عربي سنّي، قاصدين بذلك أنني كنتُ «أبا السنّة».

كما طوّرنا قدرات مؤسسات أخرى أيضاً، حيث قام نائبي الأول دانييل سبيكهارد بتنظيم السفارة على شكل «فرق إعادة بناء مناطقية» ميدانية؛ على غرار تلك التي أنشأناها في أفغانستان. كان من الضروري باعتقادي تعزيز صلاحية الحكومات المحلية؛ نظراً للطبيعة الفدرالية للحكومة العراقية والسلطة الممنوحة للمجالس الإقليمية والمحلية.

وفي أواخر 2006 وبداية 2007، أشرفتُ على مفاوضات حول سلسلة مشاريع قوانين هامة، لكنّ القادة العراقيين لم يدفعوا أياً منها إلى خط النهاية خلال فترة وجودي كسفير. حثّني الرئيس بوش على تخصيص قدر كبير من الوقت لقانون المواد الهيدروكربونية، الذي نصّتْ مسودته على إنشاء «مجلس فدرالي للنفط والغاز» يضمّ مسؤولين من الحكومة الفدرالية، وممثلين عن الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط، وشخصيات أخرى؛ وذلك من أجل التخطيط والإشراف على تطوير الموارد الهيدروكربونية العراقية. والأهم من ذلك هو أن المسودة وازنت بين حصص الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان في تطوير الموارد النفطية وإدارتها. وقد حصلت مسودة القانون على موافقة الحكومة في نهاية فترة خدمتي، وتمّ تحويلها إلى الجمعية الوطنية. ولكن، لم يكن هناك دافع كبير لتحديث القطاع الهيدروكربوني من خلال شراكات وتقاسم أرباح مع شركات دولية. ولا تزال هذه الوثيقة- التي ساعدتُ المسؤولين العراقيين على تطويرها- تمثّل مشروع القانون الكامل الوحيد للصناعة الهيدروكربونية في العراق.

كما وضعتُ قضية اجتثاث البعث على سلّم أولوياتي. وفي يومي الأخير

كسفير، وقّع طالباني على مشروع قانون إصلاح عملية اجتثاث البعث، وأحاله إلى مجلس الوزراء. دعا مشروع القانون إلى تقليص نطاق اجتثاث البعث، وإلى إلغاء تطهير الأعضاء ذوي الرتب الدنيا في حزب البعث، فحوَّل بذلك التركيز إلى محاكمة الجرائم الفعلية في حقبة صدام أمام القضاء. بيد أن مشروع قانون اجتثاث البعث- هو أيضاً- لم يُقرّ أبداً في الجمعية الوطنية.

أما بالنسبة للقضية الأكثر أهمية، أي المصالحة، فلم يُحرِز القادة العراقيون فيها أي تقدّم يُذكَر. لقد وجدنا أنفسنا أمام حقائق صعبة في هذا المجال. ذات مساء في أواخر 2006، تحدَّثتُ في مقر إقامتي مع زعيم عربي شيعي عن أهمية التعددية فقال: «أوافق على كل ما قلته حول المصالحة والتعددية، ولكنني أنظر إلى ذلك بشكل مختلف. لقد سيطر علينا العرب السنّة لمئات السنين، ونحن نريد أن نهيمن عليهم لبضع مئات من السنين، وبعد ذلك سنطبّق التعددية».

رغم أن هذه المشاعر لم تكن تمثّل حالة شاذة، إلا أنها- لحسن الحظ- لم تكن عامة أيضاً. فكثيراً ما تحدَّث مؤيدو المصالحة أمامي عن مدى شيوع الزواج المختلط بين الطوائف، وكيف أن بعض العشائر تتكوَّن من شيعة وسنّة معاً.

ومما يُحسَب للمالكي أنه لم يكن يُعبّر عن آرائه الطائفية بشكل علني. ورغم اختلافاتنا حول موضوع المصالحة، إلا أن المالكي كان يرى أن الطائفية مشكلة عابرة، وأن تحسُّن الوضع الأمني في العراق ووفاء حكومة الوحدة بوعودها سيُعليان من شأن السياسات المبنية على أساس القضايا. وقد تحدَّث مراراً- وبشكل عاطفي- عن اعتقاده أن حكم القانون سيكون عاملاً مساعداً في تلك المرحلة الانتقالية.

ومع نهاية خدمتي كسفير، استنتجتُ أن التحسُّن في الوضع الأمني كان ضرورياً لتحقيق تقدّم في عملية المصالحة.

....

أما بالنسبة للاستراتيجية العسكرية، فقد كنت مقتنعاً عند قدومي إلى

العراق بأن استراتيجية «بقعة الزيت» المتعلقة بأمن السكان هي المقاربة المثلى.

وفي أيلول من عام 2005، دعت «الخلية الحمراء» التي كلَّفتُها أنا وكايسي بمراجعة استراتيجيتنا العسكرية-السياسية إلى حملة أمن سكاني تعمل على تأمين بغداد حياً تلو الآخر. ونصح تقرير «الخلية الحمراء» بوجوب انطلاق الحملة العسكرية من العاصمة بعد تأمينها، لتأمين المدن والبلدات الواقعة على امتداد نهرَي البلد، دجلة والفرات، واحدة تلو الأخرى. ومن أجل بدء الحملة في بغداد، حثَّ التقرير على استقدام قوات عسكرية من المحافظات؛ مفترضاً عدم توفّر قوات إضافية للتحالف. كما أشار التقرير إلى صغر حجم بنية القوات الأمنية العراقية المزمَع إنشاؤها.

لم يرفض كايسي تقرير الخلية الحمراء بأكمله، ولكنه أراد إعطاء الأولوية لنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن العراقية. وعندما زرت واشنطن في أيلول، أعطيت هادلي نسخة من الوثيقة، وحثثته على إحالتها إلى المسؤولين المعنيين وإخضاعها لإجراءات التنسيق بين الوكالات، فقال معترضاً إن هذه المسألة يجب أن تُرفَع إلى القيادة العسكرية بالتسلسل.

ومن بين الأشياء التي ندمت عليها كثيراً أنني لم أضغط بقوة أكبر لتبنّي استراتيجية أمن سكاني عام 2005. فمن بغداد، رأيت بأم العين كيف نجحت استراتيجيات أمن السكان تحت قيادة الكولونيل ه. ر. مكماستر في تل عفر عام 2005، وتحت قيادة الكولونيل شون مكفارلين في الرمادي عام 2006.

بتأييده لاستراتيجيةٍ تنقل الحرب إلى العراقيين، كان كايسي في هذا الشأن متفقاً مع الجنرال أبي زيد من القيادة الأميركية الوسطى ورمسفيلد. كما أخبرني السفير البريطاني باتي أن رئيس الوزراء بلير أثار تقرير الخلية الحمراء مع الرئيس بوش، ولكنه لم يحرز أي تقدم في هذه المسألة؛ لأن الرئيس بوش لم يطَّلع على الوثيقة.

ربما كانت استراتيجية «بقعة الزيت» صعبة التطبيق في وقتٍ مبكر مثل العام 2005. كان برنامج بناء القوات الأمنية العراقية يحقق تقدماً، ولكن ليس

إلى الحد الكافي. ولم يكن من الممكن استخدام الشرطة العراقية لتأمين مناطق العرب السنّة؛ لأنها كانت تحوي قوات طائفية في تلك المرحلة. ورغم إحراز تقدم سياسي على صعيد التواصل مع العرب السنّة، إلا أن مكوِّنات التمرد التي ستشكّل لاحقاً الصحوة العربية السنّية لم تكن قد تحوّلتْ بعد. ولم يبدأ هذا التحوُّل- الذي قد يكون العامل الأهم في نجاح زيادة القوات لاحقاً- إلّا في أواخر عام 2006، ولم يغيِّر الوضع العسكري في غرب العراق حتى عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، تطلّب الأمر قائداً عراقياً أكثر توازناً وحزماً- المالكي- من أجل التحرك ضد الميليشيات العربية الشيعية والقيام بعمل هجومي عادل ضد المتطرفين في كلا المجتمعين.

اطّلعتُ على تقرير نتائج عمليات الجيش الأميركي عام 2006، ووجدته سلبياً بصورة عامة. إذ كانت مستويات العنف لا تزال مرتفعة جداً، حيث لم يكن من الممكن معها إجراء أي «نقل خاضع للظروف» للمسؤوليات الأمنية إلى العراقيين.

وقد أدّتْ غارات مكافحة الإرهاب إلى زيادة الضغط على العدو، وتسببتْ بقتل زعيم القاعدة في العراق، أبي مصعب الزرقاوي، ولكنها لم تُحدِث تحوُّلاً في المشهد الاستراتيجي. إذ لم يطرأ أي تغيير على المستوى الإجمالي لأنشطة العدو الذي بدا أنه كان قادراً ببساطة على تجديد صفوفه؛ حتى على مستوى القادة.

لكنّ أكثر ما كان يدعو للقلق هو أن العمليات العسكرية الرئيسة عام 2006 لم تكن ناجحة إلى حد كبير. فعلى الرغم من محاولة القوات متعددة الجنسيات في العراق والوزارات الأمنية العراقية الحدّ من تصاعد العنف الطائفي في بغداد عبر عملية «معاً إلى الأمام»، إلا أن الحوادث الأمنية ازدادت بنسبة تزيد عن 40 بالمائة، وكانت الهجمات الطائفية تقتل نحو 2,000 عراقي شهرياً.

....

واصلتُ وكايسي التحاور مع المتمردين القابلين للمصالحة. صحيح أن

معظم اجتماعاتنا لم تحقّق اختراقات هامة، ولكنني رأيتُ بالفعل بريقاً من الأمل بين عشائر الأنبار في أواخر عام 2006. فبعد مقتل الزرقاوي، أجريت سلسلة زيارات إلى الأنبار، بدءاً من الفلّوجة والرمادي، واكتشفتُ أن زعماء العشائر كانوا يشعرون على نحو متزايد بخيبة أمل من الإرهابيين.

ذات مرة، أخبرني المارينز الذين كانوا مسؤولين عن غرب العراق بأن وفداً من زعماء العشائر كانوا يلحّون على مقابلتي في بغداد. وبعد تحديد الموعد، استقبلتُ مجموعة مكوَّنة من نحو خمسة عشر رجلاً في قاعة اجتماعات مريحة في المنطقة الخضراء، وكان من بينهم عبد الستار أبو ريشة، الذي كنت قد قابلته في الأنبار، والذي سيبرز لاحقاً كأحد القادة الرئيسين لصحوة الأنبار، بالإضافة إلى آخرين عرفتهم من اجتماعاتي في الأردن.

وبينما كنا نتجاذب أطراف الحديث، شعرتُ أن مواقف هذه المجموعة كانت مختلفة تماماً عن مواقف زعماء العشائر والقادة العرب السنّة الذين قابلتهم سابقاً. وعندما انتقلنا للحديث الجدي، قال العراقيون بصراحة إن الولايات المتحدة وعشائر غرب العراق يجب أن تتعاون معاً لتحقيق مصلحتنا المشتركة المتمثلة في هزيمة القاعدة في العراق.

لقد صُدمت بحق.

قال العراقيون إن القاعدة في العراق كانت تريد إشعال حرب أهلية إسلامية بين السنّة والشيعة، وإنها كانت تعامل مجتمعاتهم بشكل وحشي، واصفين العيش في مدينة القائم تحت حكم الإرهابيين بأنه كالعيش في دولة استبدادية. وعندما أخبرتهم بأن قصص الحياة اليومية ووحشية الإرهابيين كانت تذكّرني بالقصص التي كنتُ أسمعها عن طبيعة الحياة تحت حكم طالبان، قالوا إن القاعدة في العراق وطالبان من المنشأ ذاته. ثم أكّدوا بأن مجتمعاتهم كانت تريد بناء شراكة مع الولايات المتحدة.

أيّدتُ الفكرة من كل قلبي، وأشرتُ إلى أن ذلك بالضبط ما كنا نحتاج إليه في غرب العراق. عندها، سُرَّ العراقيون بردّي، وقال أحد الزعماء إنني يجب أن

أُكنَّى بـلقب «أبي عمر» (كان باستطاعة السنّة والشيعة الاتفاق على شيء واحد على الأقل).

سـألني زعماء العشـائر عمّـا إذا كان بإمكانهم التعاون مـع حكومة بغداد؛ نظـراً للنفـوذ الإيراني، فقلت لهم إن الولايات المتحـدة تملك نفوذاً أيضاً، مع التسـليم بنفـوذ إيـران الهام. وأخبرتهـم بأنني تحدثـتُ مع المالكي بشـأن هذا الاجتماع، وأنه كان داعماً له، ووعدتهم بأنني شـخصياً سـألعبُ دور الوسـيط مع الحكومة العراقية.

وعندمـا أثـار الزعماء القبليـون قضية المحتجزين العرب السـنّة قلتُ لهم إنني سأنظر في كل القضايا الفردية التي ذكروها.

لقـد تابعـت جهود المارينـز لدعـم زعماء العشـائر العراقيين ضـد القاعدة طوال المدة الباقية لي في العراق؛ حيث تولّيت معالجة القضية على المسـتوى الوطني، بينما كانوا هم يفعلون ذلك على المستوى المحلي.

....

حاولـتُ أيضـاً إقناع أصدقاء الولايات المتحدة فـي المنطقة بتبنّي حكومة الوحدة الوطنية العراقية. وحثثت بشـكل خاص السـعودية والأردن والإمارات العربيـة المتحـدة وتركيـا على دعـم جهـود التواصل مع العرب السـنّة. بالطبع، لم يكن تعامل سـفير في دولة ما مع حكومات الدول المجاورة لها أمراً عادياً، ولكننـي أخـذت الأمر على عاتقي عندما رأيتُ أن واشـنطن لم تكن مبادرة بما يكفي. ومما يُحسـبُ لسـفرائنا في هذه البلدان أنهم لم يعترضوا عندما عقدتُ اجتماعات ثنائية مع نظرائي.

نصحـتُ المالكـي بأن تكـون زيارتـه الخارجية الأولى كرئيـس للحكومة إلى السعودية، فوافق على ذلك. وقبل الزيارة، ذهبتُ إلى السعودية واجتمعتُ بالملك عبد الله الذي انتقد بشـدة ما حدث في العراق من تطورات منذ غزونا. عندهـا، وصفـتُ لـه بصراحـة التحديـات التي كنـا نواجهها– بما فيها السـلوك الإيرانـي– فمـا كان منه إلا أن أعرب عـن تقديره لصراحتي، وأضاف قائلاً: «أنا

أنظرُ في عينيك وأعرف أنك تقول الحقيقة».

قلت للملك إن المالكي عربي وليس فارسياً، كما أنه وطني عراقي؛ رغم أنه كان يقود حزباً شيعياً إسلامياً. وأكّدت له بأن المالكي كان قادراً على تقليص اعتماد العراق على إيران في ما لو تحاور العالم العربي مع العراق وعمل مع قادته. غير أن إقناعه بذلك لم يكن سهلاً، حيث رد الملك بالقول إن النفوذ الإيراني كان متفشياً جداً؛ لدرجة أن العراقيين كانوا يتحدثون الفارسية في وزارة الدفاع. ولكنه وافق في نهاية المطاف على استقبال المالكي.

سارت زيارة المالكي إلى السعودية بشكل جيد؛ بخلاف العلاقة بين الزعيمين. وقد كرَّم الملك عبد الله المالكي بإرساله وليّ العهد لاستقباله في المطار، وبمنْحه اجتماعاً ثنائياً. كان المالكي مبتهجاً فيما كان يطلعني على مجريات الزيارة، لكنّ الملك اتهم المالكي لاحقاً بالتنصّل من الالتزامات التي زعم أنه تعهّد بها خلال جلستهما الثنائية.

علمتُ في ما بعد أن السعوديين كانوا يعتقدون أن المالكي قد وافق على ثلاثة مطالب من الملك؛ وهي إعادة عدد محدد من الضباط البعثيين إلى مواقعهم السابقة في الجيش العراقي، والاجتماع مع زعيم المتمردين حارث الضاري، ومنع إعدام صدام. لكن العراقيين نفوا ذلك. على أي حال، لم ينفّذ المالكي أياً من هذه البنود الثلاثة، وعندما تحدثت مع الملك بخصوص المالكي في وقت لاحق ردّ عليّ بحدة قائلاً: «لا تتحدث معي بشأن هذا الكذاب». ولهذا السبب، لم أستطع ترتيب لقاء ثانٍ للمالكي في بداية 2007.

والأسوأ من ذلك أن السعوديين باتوا يعتقدون أن المالكي كان عميلاً إيرانياً. وعندما التقيتُ الملك في بداية عام 2007، أخذني إلى غرفة اجتماعات خاصة، حيثُ أراني رئيس استخباراته ورقة كان السعوديون يعتقدون أنها آتية من داخل مكتب رئيس الوزراء العراقي، وكانت عبارة عن أمر مُوقّع من المالكي لاغتيال عدد من العرب السنّة دُوِّنتْ أسماؤهم جميعاً في الوثيقة. عندها، قلتُ للملك إنه لا بدّ أن يكون ذلك مُفبركاً؛ فلو أراد المالكي تنفيذ

مثل هذه الأفعال- التي أرفضها- فلن يكون غبياً لدرجة التوقيع على أمر بهذا الخصوص يحمل الشعار الرسمي لمكتبه. على أي حال، أياً يكن المسؤول عن هذا التزوير فقد حقّق التأثير المطلوب؛ إذ لم أتمكّن ولا من خلفني في السفارة من إعادة العلاقات السعوديةَ العراقية إلى المسار الصحيح.

ناقشتُ الموضوع نفسه مع ملك الأردن عبد الله. كان الكثير من العراقيين العرب السنّة، وخصوصاً من محافظة الأنبار، قد لجأوا إلى الأردن. وكانت حكومة الملك تُسهّل التواصل مع زعماء العشائر. وكان الملك عبد الله نفسه أكثر انفتاحاً من بقية القادة السنّة في المنطقة بشأن التحاور مع القيادة العربية الشيعية في العراق.

لقد اغتنمتُ كل فرصة سنحتْ لي لدفع التواصل مع العرب السنّة عبر لاعبين إقليميين. وعندما تجاهلتْ واشنطن عرض وزير الخارجية التركي عبد الله غول لعقد اجتماع بين العرب السنّة العراقيين والمسؤولين الأميركيين، أخذت المسألة على عاتقي، واتصلتُ بغول وقلتُ له إنه إذا استطاع جمع العرب السنّة فسأحضر. عندها، ذُهِل غول لأنني لم أنتظر تصريحاً من واشنطن، ولكنه استغلّ الفرصة للعمل معنا. وقد أدت جهودنا في نهاية المطاف لإقناع العرب السنّة في الحزب الإسلامي العراقي بالانضمام للعملية السياسية.

غير أنني لم أحقق هذا القدر من النجاح في مواجهة سوريا وإيران.

إذ لم تكن سوريا تُوفّر ملاذاً آمناً للمتمردين العرب السنّة فحسب، بل كانت تسمح بتدفّق المقاتلين الأجانب من أجل العبور عبر أراضيها.

وقد أثرتُ هذه القضية مع واشنطن عام 2005، واقترحتُ توجيه إنذار نهائي لدمشق مفاده أنها إذا لم توقف تدفق المقاتلين الأجانب، فستغلق الولايات المتحدة المطار، وستدمّر مدارجه. غير أنّ فكرتي رُفِضَت بعد مناقشتها لفترة وجيزة؛ بحجة أن المقاتلين الأجانب سيجدون ببساطة طريقاً آخر. عندها، طالبتُ باستراتيجيات بديلة للتعامل مع السلوك السوري، ولكنني لم أحصل على أي شيء.

في تلك الأثناء، كانت الميليشيات المدعومة من إيران تهاجم قوات التحالف، وكانت الصواريخ وقذائف الهاون التي تُقصَف على المنطقة الخضراء تأتي دائماً من الأحياء العربية الشيعية التي تسيطر عليها منظمة بدر أو جيش المهدي. قدَّمنا أنا وكايسي معاً تقارير مفصّلة حول أنشطة إيران لطالباني والجعفري والمالكي، وهم بدورهم أثاروا المسألة مع طهران؛ ولكنْ لم يتغير أي شيء على الأرض.

شعرتُ أن إيران كانت تحاول ترويض العرب السنّة كي لا يتمكّن هذا المجتمع من رفع رأسه مجدداً.

واستناداً إلى محادثاتي مع العراقيين الذين كانوا يتفاعلون بشكل مكثّف مع المسؤولين الإيرانيين المتعاملين مع الوضع في العراق، أصبحتُ معجباً جداً بالمهارات التحليلية للإيرانيين. إذ كانتْ تحليلاتهم وحساباتهم أفضل بكثير من حسابات وكالات الاستخبارات الغربية وتحليلاتها، أو حتى الأنظمة العربية المجاورة. كانت جداول رواتب فيلق القدس تحوي عدداً هائلاً من العراقيين؛ أحياناً من المستويات الدنيا، وأحياناً أخرى من مستويات أعلى بكثير. كما سمحتْ إيران لعائلات بعض الشخصيات العراقية السياسية إما بالعيش في إيران أو بإرسال أبنائها للدراسة فيها.

لقد اكتشفتُ أن الإيرانيين كانوا مخادعين ومتعالين. وبدا لي أنهم كانوا يعاملون العرب الشيعة العراقيين كأناس يمكن التضحية بهم. كنتُ أقول أحياناً للقادة الإسلاميين الشيعة المقربين من إيران إن طهران كانت تريد تحويل العراق إلى خرابٍ محترق كي تتمكّن حينئذ من السيطرة عليه بسهولة ويسر، وكان بعضهم يؤيد سراً وجهة نظري. في الواقع، لقد أخبرَنا المالكي في إحدى المناسبات بأنه كان يعتقد أن إيران كانت وراء عملية تفجير المسجد الذهبي.

لقد عانيتُ كثيراً لحمل إدارة بوش على تطوير استراتيجية خاصة بالمشكلة الإيرانية. إذ كانت واشنطن تتبنى سياسة متناقضة؛ فقد كانت تهاجم إيران علناً وترفض التحدّث مع الإيرانيين، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن مستعدة

للتصدي للأنشطة الإيرانية في العراق. وأنا لم أرَ أي منطق في هذه المقاربة، إذ كان هناك احتمال بأن نؤثر على إيران باعتماد الحوار؛ رغم أن هذا كان صعباً بالتأكيد. ولكن، إذا لم نكن سنحاور الإيرانيين، كان يتوجب علينا برأيي استخدام وسائل أخرى- بمَا فيها القوة- لإحباط استراتيجيتهم.

واجهتُ مسؤولين كباراً في الإدارة بالتناقضات الموجودة في سياستنا، وطلبتُ مراراً عام 2006 الإذنَ بالتحاور مع الإيرانيين في العراق؛ تماماً كما فعلت مع المسؤولين الإيرانيين عندما كنت في أفغانستان، ولكنهم تجاهلوا طلباتي.

عندها، دفعني شعوري بالإحباط لإثارة الموضوع مع الرئيس بوش مباشرةً في أحد اجتماعات مجلس الأمن القومي، فأذِنَ لي بمحاورة الإيرانيين. وبعد ذلك، سافر الحكيم إلى إيران وقابل آية الله خامنئي، وأقنعه بأن الحوار بين الولايات المتحدة وإيران يصب في مصلحة العراق والشيعة العراقيين وإيران نفسها.

وبعد عودته، أخبرني الحكيم أن الإيرانيين كانوا يأملون بالتحاور ليس في شأن العراق فحسب، بل في جميع المواضيع الخلافية بين الولايات المتحدة وإيران، وأن الخامنئي بارك هذه المبادرة. وألَّفتْ طهران فريقاً من جميع الوزارات الأمنية والخارجية الإيرانية من أجل حضور الاجتماع في بغداد. أما أنا فقد كنت أنوي تفادي النقاش حول القضايا التي لا تتعلق بالعراق؛ لأنني لم أكن أملك الصلاحية لفعل ذلك.

ولكن، لأسباب لا تزال غير واضحة بالنسبة لي، غيّرتْ واشنطن موقفها فجأةً، وألغتْ الاجتماع في الدقيقة الأخيرة. عندها، أخبرني الحكيم أن الخامنئي استنتج من هذه الحادثة أنه لم يكن بالإمكان الوثوق بالأميركيين، وأنهم لم يكونوا جادين بخصوص إقامة تواصل دبلوماسي مع إيران. وقُبيل انتهاء خدمتي في بغداد، غيّرتْ إدارة بوش رأيها مجدداً، وسمحتْ بمحادثات مُقيّدة بعناية حول العراق، لكنّ واشنطن لم تسمح أبداً بذلك النوع من التواصل

المستمر الذي يمكن أن يؤثّر في سلوك إيران.

وفي اجتماع جرى عبر دائرة تلفزيونية مغلقة ومُؤمّنة شرحتُ للرئيس بوش ما كانت إيران تفعله، ومقدار الضرر الذي كانت تُلحقه بفرص نجاحنا. وفي نهاية حديثي، قلت له بانزعاج: «نحنُ نبدو كالبلهاء!». عندها، فكَّر الرئيس بضع لحظات، ثم طلب مني ومن كايسي «فعل شيء ما بهذا الخصوص».

قررتُ وكايسي استهداف مسؤولي فيلق القدس عند مجيئهم إلى العراق، وسنحتْ لنا الفرصة لفعل ذلك في 21 كانون الأول. كنتُ في الفراش عندما اتصل بي مساعدي علي الخضري في منتصف الليل. فقد كان أحد الضباط الكبار في فيلق القدس سيمكث في مقر إقامة الحكيم، وكان الجيش بحاجة لتوجيه بشأن مداهمة مقر إقامة رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. كنا أمام معضلة؛ فعلى الرغم من أن ذلك كان سيشكِّل حدثاً دبلوماسياً كبيراً، إلا أنه سيرسل رسالة قوية أيضاً. وعندما علمنا أنا وكايسي أن الضابط لن يمكث في منزل الحكيم نفسه وإنما في مبنىً آخر ضمن المجمّع السكني، أعطينا الإذن بالمداهمة. سارت العملية دون أي مشكلة، واعتقلَت قوات التحالف الضابط وأخذته للاستجواب.

ثارت ثائرة الحكيم لما اعتبره انتهاكاً لحرمة منزله. وبعد أن أصغيت إلى شكواه، قررتُ ممازحته في البداية فقلتُ له: «من الناحية التقنية، لم يكن ذلك منزلك بل كان منزلاً منفصلاً ضمن مجمّعك السكني».

غير أن كلامي أثار رداً أشد غضباً من الحكيم الذي طالب الولايات المتحدة بعدم القيام مجدداً بأفعال تقلّل من احترامه بهذه الطريقة. عندئذٍ، تقدّمتُ نحوه وقلت: «أنت قائد سياسي قوي في العراق، ولم تعد زعيماً معارضاً بحاجة لدعم إيراني من أجل وجودك وبقائك السياسي في وجه وحشية صدام».

بعد ذلك، أثارت الحكومة العراقية المسألة بشكل رسمي معنا؛ حيث احتجّ وزير الخارجية زيباري قائلاً إن الإيرانيين كانوا موجودين في العراق بصورة قانونية ولغرض دبلوماسي. فرددت عليه قائلاً: «بما أن الإيرانيين هنا

لغرض دبلوماسي، فلا بد أنك تملك مذكّرة دبلوماسية. هل يمكنني رؤيتها؟ هل يمكنني رؤية التأشيرات؟».

ثم قلتُ لزيباري بتعابير قوية إنه يتوجب على الحكومة العراقية مواجهة انتهاك إيران للسيادة العراقية.

وحصل أمر مماثل في إقليم كردستان عندما علمنا أن ضباطاً من فيلق القدس كانوا سيعبرون الحدود. عندها، أعطينا أنا وكايسي الإذن بالمداهمة، واعتقلنا جزءاً من المجموعة الإيرانية واستجوبناهم.

بحثتُ في هذه المسألة مع طالباني الذي كان قد اجتمع قبل مدة وجيزة مع سليماني في قرية قرب الحدود وقلتُ له: «إن العراقيين يُظهرون مراعاةً كبيرة لإيران. ومن غير اللائق بالنسبة إليك- وأنت رئيس العراق- أن تجتمع سرّاً مع ضابط استخبارات إيراني». فقال طالباني إن سليماني لم يكن يريد المجيء إلى بغداد لأنه كان يخشى من الاعتقال.

لم يعد عملاء فيلق القدس- طوال الفترة التي بقيت من مدة خدمتي- يدخلون بشكل ظاهر إلى البلد من أجل إجراء مشاورات وتخطيط مشترك. وأنا مقتنع بأننا لو جمعنا ما بين التواصل الدبلوماسي والأفعال القوية لكنّا قد أثّرنا بشكل حاسم في تدّخل إيران.

....

تصاعدت دورة العنف الطائفي في خريف عام 2006 بأسرع من قدرتنا على الرد. وكانت التقارير التي تصف ما كان عراقيون يفعلونه بعراقيين آخرين تسبب لي في بعض الأحيان الشعور بالغثيان. إذ كنتُ أتلقى بانتظام تقارير حول عراقيين يتعرضون للتعذيب باستعمال المثاقب الكهربائية والحرق والضرب. حتى إن أفراد عائلات الضحايا الذين كان يذهبون لأخذ جثث أحبائهم كانوا بدورهم يُحتَجَزون ويُعذَّبون ويُقتَلون. إن مستوى الوحشية في أفغانستان لم يحضّرني ولو بالحد الأدنى لما كان ينتظرنا في العراق.

حتى إن طريقة إعدام صدام الذي نُفِّذ في كانون الأول من عام 2006

أظهرتْ عمق المشكلة الطائفية. وقد بدا التوقيت والظروف وكأنهما مُتعمَّدَيْن بقصد إثارة توترات طائفية.

كنت آنذاك مع عائلتي في دبي من أجل قضاء عطلة الكريسمس. وكنا جميعنا مصابين بزكام حاد، وحالتي كانت الأكثر سوءاً بينهم. في ذلك اليوم خلدتُ للنوم باكراً، لكنّ أليكس أيقظني بعد بضع ساعات، وكان يبدو عليه القلق الشديد. إذ كان هاتفي يرنّ بجنون، وحين لم يتوقف عن الرنين أمسكه أخيراً وقال: «هذا هاتف السفير خليل زاد». حينها، ظنَّتْ مستشارتنا السياسية مارجربت سكوبي- الموجودة على الطرف الآخر من الخط- أنه أنا، فباشرت بتقديم تقريرها، قائلةً: «سيدي، أنا هنا مع رئيس الوزراء، وهم يريدون تنفيذ إعدام صدام. نحن نحاول منعهم، ولكنهم يصرّون على التنفيذ في الساعة القادمة. نريد توجيهاً منك يا سيدي». صُدم أليكس وماكس بما سمعاه فهرعا لإيقاظي.

اتصلت بالمالكي، وعندما أكّد لي ما ورد في التقرير قلتُ له: «أنت قائد بلد إسلامي. وفي العادة، يُفرِجُ القائد عن بعض السجناء كمظهر من مظاهر الرحمة بمناسبة العيد، فهل تريد حقاً أن تشنق رئيساً سابقاً للدولة في يوم العيد بالذات؟».

عندها، ادّعى المالكي أن لديه تقارير تتحدث عن إرهابيين يخططون للاستيلاء على إحدى المدارس واحتجاز أطفال كرهائن والمطالبة بإطلاق سراح صدام. ثم تحدَّث بشكل مراوغ حول البداية الحقيقية للعيد بحسب التقويم الشيعي.

فرددتُ عليه: «لا تلعب هذه الألاعيب معي. أنت رئيس وزراء العراق، وتملك سلطة اتخاذ هذا القرار». ثم نصحتُه بالتفكير في الأمر ملياً بينما أقوم بالتشاور مع واشنطن.

تكلمتُ مع رايس وهادلي، وتناقشنا مطولاً حول ما يجب فعله. وفي النهاية، قالا لي إنه يجب على الولايات المتحدة احترام سلطة المالكي.

وعندما أبلغتُ المالكي بأننا سنعترف بحكمه، قال إن الإعدام سينُفَّذ حسب المخطط. كان صدام بعهدتنا، وسلَّمناه بأيدينا للعراقيين. نُفِّذت عملية الشنق وسْط استهزاءٍ بشع من عناصر من الأمن العراقي بدا واضحاً أنهم صدريّون، وصُوّر كل ذلك بواسطة كاميرا محمولة. وتردَّد صدى التسجيل بمشهديته الطائفية في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

حرصت أنا وكايسي على إظهار الاحترام اللازم عبر نقل جثمان صدام بواسطة مروحية أميركية إلى ذويه في تكريت.

ومع ذلك، تلقيتُ عدداً من الاتصالات الهاتفية الغاضبة بشأن تهوّر المالكي. وكان السعوديون أشد الغاضبين. وخلال رحلتي التالية إلى الرياض، ذكَّرني وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز بوجود ملايين الحجاج من السنّة والشيعة في مكة في ذلك الوقت، وكان من الممكن أن يثير الإعدام نزاعاً هائلاً لم يكن بمقدور السعوديين احتواؤه. وكان ذلك بحسب وجهة نظر نايف هو هدف المالكي.

وعندما اتصل بي كرزاي مهنئّاً بقدوم العيد، قال إن الطبيعة الطائفية للإعدام قد أدهشته، واعترف بأنه لم يدرك تماماً عمق المشكلة الطائفية في العراق إلا في ذلك الحين.

....

خلال مدة غيابي التي دامت أربع سنوات، حاولتُ بضع مرات التخطيط للسفر إلى فيينا، ولكنني اضطررت إلى إلغاء ذلك في الدقيقة الأخيرة؛ الأمر الذي كان يسبب توتراً في العائلة.

العزاء الوحيد بالنسبة لي تمثَّل في أن تشيريل وماكس كانا أكثر سعادة في فيينا مما كانا عليه في الدوحة. فتشيريل كانت تعرف المدينة جيداً، وكان لديها أصدقاء فيها؛ الأمر الذي كان يُشعرها بأنها في وطنها. أما ماكس فكان يرتاد مدرسة فيينا الدولية، وأصبح كابتن فريق كرة السلة فيها. كنتُ أتصل بمدير المدرسة مرةً في الشهر تقريباً كي أسأل عن أحواله، وكان التقرير عنه إيجابياً

دائماً.

خلال تلك الفترة، زارني الجنرال المتقاعد ذو النجوم الأربع، جاك كين، الـذي كان عضـواً في مجموعة صغيرة من الخبراء في معهد أميريكان إنتربرايز، والتي قدّمَت اقتراحاً من أجل «زيادة عدد القوات». أخبرني كين أن المجموعة كانت تفضّل نشر قوات إضافية من أجل تبنّي استراتيجية أمن سكاني. أعجبتني الفكرة، ولكنني شعرت بأن المجموعة لم تحرز تقدماً كبيراً مع إدارة بوش.

بحسـب معلوماتـي، كانت هناك ثلاث اسـتراتيجيات بديلة رئيسـة تُناقَش ضمن الإدارة. وكانت الأولى- حسـبما وُصفت لي- هي «حل الـ 80 بالمائة»، وكانـت تدعـو الولايات المتحدة لتوحيد الشـيعة العرب والأكـراد الذين كانوا يشـكّلون 80 بالمائـة مـن السـكان، وتسـليحهم وتجهيزهـم مـن أجـل هزيمـة المتطرفين السنّة العرب. وكان مكتب نائب الرئيس هو الذي اقترح هذه الخطة.

وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي، كرّرتُ نقاطاً كنتُ قد طرحتها مسبقاً في واحدة من برقياتي، وهي أن خطة الـ 80 بالمائة ستفاقم المشكلة؛ لأنها كانت سـتوحّد العرب السـنّة خلف المتطرفين في الوقت الذي كنا فيه بحاجة للفصل بين الطرفين. أخبرتهم عن التطور الذي أحرزناه مع قادة سياسـيين وعشـائريين من العرب السـنّة، وأوضحت لهم أن المشـكلة كانت تكمن في المتطرفين من الشـيعة والسـنّة معاً، وأننا كنا بحاجة لتمكين المعتدلين، وفصل كلتا الطائفتين عن اللاعبين الأشرار. شعرتُ بأن تحليلي نال استحسان الرئيس بوش.

وكانت هناك استراتيجية أخرى مقدمة من «مجموعة دراسة العراق»؛ وهي لجنة أنشأها الكونجرس تحت رئاسة جيمس بيكر والنائب السابق لي هاميلتون. استدعتني اللجنة للشهادة في تشرين الثاني عندما كانت على وشك الانتهاء من اسـتقصائها ومداولاتها. وفي سـياق التحضير لإفادتي، أخبـرتُ المالكي وقادة عراقييـن آخريـن بأنني كنـت أريد نقل أفكارهم مباشـرةً إلى «مجموعة دراسـة العراق».

وصلنا أنا وكايسـي إلى مكتب المالكي قبل وقت قصير من مغادرتي إلى

واشنطن. وكان المدراء يجلسون على كراسٍ ضخمة عند أحد طرفي غرفة اجتماعاته، بينما كان المساعدون يجلسون بمحاذاة الجدار. جاء رئيس الوزراء كالعادة مستعدّاً للاجتماع، وحاملاً معه ورقة تحوي قائمة بما كان يريد من الولايات المتحدة فعله.

استرعتْ نقطتان فيها اهتمامي.

كانت النقطة الأولى تتعلق بطلب المالكي منحه السيطرة الكاملة على القوات الأمنية العراقية. إذ كان يريد تولي المسؤولية بصفة شخصية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ فقد كان يرى أن الولايات المتحدة كانت حذرة على نحو مفرط في استخدام القوة، أما هو فكان ينوي ضرب العدو بشدة مع درجة أقل بكثير من الاهتمام بالضرر الجانبي.

وفي النقطة الهامة الثانية طلبَ المالكي من الولايات المتحدة تقديم «ضمانة للنظام السياسي العراقي». فكّرت قليلاً في هذه النقطة بينما كان المالكي يتكلم. إذ كان في حقيقة الأمر يطلب من الولايات المتحدة أن تضمن الصيغة الديمقراطية للحكم في العراق. ورأيت في ذلك صورة جديدة لرهاب الانقلاب عند المالكي. فقد كان المالكي يعرف أن الشيعة العرب سيلعبون دوراً قيادياً في العراق ما بقي البلد ديمقراطياً. وقد أوضح بأن هذه الضمانة ستمكّنه من المجازفة أكثر في سبيل المصالحة.

بعد فترة وجيزة من وصولي إلى واشنطن، التقيتُ «مجموعة دراسة العراق»، وقدّمتُ لها خطة بديلة تدعو لمنح المالكي السيطرة على القوات العراقية، ووضع العراقيين في سدّة القيادة، ولكنني في الوقت نفسه أردتُ صلاحيات وموارد تمكّنني من التأثير على سلوك القادة العراقيين والمجموعات العراقية. كنتُ بحاجة لإمكانية استخدام تمويل سري من أجل إنشاء علاقات تأثير، وتحفيز اللاعبين من خلال مبدأ الثواب والعقاب. وأوصيتُ بانتقال القوات الأميركية إلى اعتماد مهامّ تخصصية؛ وهي تدريب القوات العراقية، وتقديم المشورة لها، والسيطرة على الحدود الإيرانية، وتنفيذ عمليات مكافحة

إرهاب ضد أهداف عالية القيمة.

ونصحتُ أيضاً بضرورة أن تعمل الولايات المتحدة على تهدئة الهاجسيْن الرئيسيْن لكلا المجتمعيْن؛ وهما قيام العرب السنّة بانقلاب على الدولة العراقية، وارتكاب الميليشيات العربية الشيعية فظائع في مناطق العرب السنّة.

تلقّيتُ الأسئلة لفترة وجيزة، ودُهشتُ من عدد الأسئلة البسيطة حول العراق؛ وهي أسئلة أولية عن حالة شديدة التعقيد.

لم تعجبني الطبيعة المتناقضة للتقرير النهائي «لمجموعة دراسة العراق». فقد دعا التقرير لإعادة نشر القوات- أي للانسحاب بتعبير مُلطَّف- وإبقاء مدرّبين في العراق؛ سيكونون عرضة للخطر إذا لم تبقَ قوات أكبر في البلد. وفي تناقض ظاهري، اقترح التقرير أيضاً وجوب التفكير في إرسال قوات أميركية إضافية لمدة قصيرة من الزمن.

أما الاستراتيجية الثالثة البديلة التي صدرت عن وزارة الخارجية، فدعتْ إلى انسحاب الجيش الأميركي، والنقل السريع للمسؤوليات الأمنية إلى العراقيين. كان مؤيدو هذا الموقف يستندون إلى حجة مفادها أنه لم يكن بالإمكان إنقاذ العراق الذي سقط في أتون حرب أهلية. وعليه، كان ينبغي على الولايات المتحدة ألا تكون طرفاً في نزاع كهذا.

ناقشتُ هذا الخيار مع رايس وعارضته، وقلت لها إن العراق لم يكن في حالة حرب أهلية كاملة؛ لأن مؤسسات الدولة- الحكومة والجيش والشرطة- كانت لا تزال قائمة. لكنّ رايس كانت تعتقد أن إرسال قوات إضافية لن يُحدثَ فرقاً هاماً؛ متعللةً بأن الولايات المتحدة ملتزمة بتقليل خسارة الأرواح الأميركية إلى أقصى حد ممكن. عندها، وافقتها على أن زيادة عدد القوات لن يُحدث فرقاً إذا اتبعت الاستراتيجية ذاتها، لكنّ إرسال المزيد من القوات كجزء من استراتيجية أفضل سيكون أمراً منطقياً.

لم أدرك مدى الشوط الذي قطعه التفكير في مسألة زيادة القوات في البيت الأبيض إلا بعد وصولي إلى واشنطن. كنت دائماً أقبل بما كان كل جنرال

رفيع المستوى يقوله لي: قوات قتالية أميركية إضافية ببساطة لم تكن متوفرة. ولكن، عندما أُطْلِعتُ على عنصرَيْ خيار زيادة القوات– وهما إرسال خمسة ألوية مقاتلة إضافية، والتحوُّل لاستراتيجية مكافحة التمرد وأمن سكاني– أيّدتُ الخيار على الفور. لم يكن بوسعي معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة كافية لإخماد العنف الطائفي أم لا، ولكنني كنتُ أعتقد أن الأخطار في العراق كانت كبيرة بما يكفي لتجربة ذلك.

وفي أواخر عام 2006، دعتني رايس وهادلي إلى العشاء في مُجمّع ووترجيت، وطلبا رأيي في «زيادة القوات». وعندما أخبرتهما بتأييدي لهذا الخيار سألتني رايس عمّا إذا كنتُ مهتماً بالبقاء كسفير من أجل تطبيق السياسة الجديدة.

مع ذلك، شعرتُ بأن السؤال كان على الأرجح نوعاً من المجاملة، وذلك لأنني خدمتُ مسبقاً وفي ظل ظروف مُرهِقة لمدة أطول من أي سفير أميركي آخر في البلد. وإلى أن يجدوا بديلي، قد تمتد مدة خدمتي لثلاث سنوات. ونظراً لمبادرة الرئيس بوش في تعييني سفيراً في أفغانستان والعراق، افترضتُ أنه لم يكن متلهفاً جداً لبقائي في بغداد؛ لأنه لم يفعل الشيء نفسه هذه المرة. علاوة على ذلك، كان جيتس والجنرال ديفيد بيترايوس سيحلّان محل رمسفيلد وكايسي بالترتيب، وربما كان الرئيس يرى أن تعيين سفير جديد أيضاً كان أفضل.

طلبتْ مني رايس تقديم آرائي حول «زيادة القوات» عبر القنوات الرسمية، فأرسلتُ برقية تؤيد هذا الخيار. كنتُ أعتقد أن وجود قوات أميركية إضافية– بالتوازي مع قوات عراقية تزداد مقدرةً– يمكنه أن يعزز الأمن في بغداد. وكنا أيضاً بحاجة لمواصلة الضغط على المالكي للتحرك ضد الميليشيات العربية الشيعية، وفي الوقت نفسه مواصلة جهودنا لجذب العرب السنّة إلى جانبنا. في تلك المرحلة، كنتُ أعتقد أنه بوسعنا الاستفادة من المعاملة الوحشية التي كان تنظيم القاعدة في العراق يمارسها بحق السكان المحليين، والتي كانت تنفّر

العرب السنّة في الأنبار.

لـم يكن كايسـي سـعيداً ببرقيتي، فجـاء إلى مكتبي لإبلاغـي بذلك، وقال إنني كنتُ أقدِّم رأياً في مسـألة تقع خارج مجال اختصاصي، فأبلغته بأن رايس قـد طلبـت منـي إرسـال آرائي حول المسـألة فـي سـياق المراجعـة المتواصلة لاستراتيجيتنا المتعلقة بالعراق. وقلت له أيضاً إنني لن أُمانع إذا قدّم آراءه حول القضايا السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي تؤثر في العراق.

كان الرئيس بوش يريد من المالكي الالتزام علناً باسـتخدام القوة بشـكل غيـر طائفـي قبل أن تضاعف الولايات المتحدة رهانها بقوات إضافية وسياسـة جديدة. تحدثتُ مع المالكي بهذا الشأن، فوافق بشرط أن تنقل القوات متعددة الجنسـيات في العراق المزيد من القوات العراقية للعمل تحت قيادته. وجدتُ طلب المالكي معقولاً، وافترضتُ أنه كان سـيعمل من خلال التسلسـل الهرمي للقيادة؛ ما يعني أن أفعاله ستكون مرئية للقوات متعددة الجنسيات في العراق. واتفقنا أيضاً على أن تعمل الولايات المتحدة على زيادة عدد القوات العراقية، وعلى تقديم معدات وتدريب أفضل.

بخلاف بعض ضباطنا في الميدان، كان الرئيس بوش معجباً بسعي المالكي للاضطـلاع بمزيـد من المسـؤوليات؛ رغم أنه كان لا يزال يشـك في اسـتعداد المالكي لتجاوز الولاءات الطائفية.

وقد أدلى المالكي ببيان كان يعتقد أنه يُلبّي شـروط الرئيس بوش. بيد أن الرئيس لم يكن راضياً تماماً، وطلبَ مني العودة إلى المالكي والضغط عليه من أجـل الإدلاء ببيـان أكثر وضوحاً وقوة. وبعد قيـام المالكي بذلك، أَذِن الرئيس بوش بزيادة القوات.

....

تولّى بترايوس القيادة في كانون الثاني 2007، بمساندةٍ مقتدرةٍ من الجنرال راي أوديرنـو الـذي كان يُديـر العمليـات العسـكرية للتحالف يومـاً بيوم. كنتُ أعـرف بترايوس من خلال عمله السـابق فـي إدارة مهمة التدريب والتجهيز في

العراق. وقد نشأت بيننا علاقة جيدة، وواصلنا برنامج الاجتماعات الصباحية التي كنا أنا وكايسي نعقدها؛ حيث كان بترايوس يطلعني على نتائج جولاته في الأحياء المختلفة. وقد أوضح لي أن تركيزه سينصبُّ على تحسين الأمن بالنسبة للشعب العراقي. أما بخصوص نقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، فكان ذلك سيُعلَّق في الوقت الراهن.

أبدى الفريق الجديد بعد توليه زمام المسؤولية تأييده للاستراتيجية السياسية التي كنا نتبعها؛ وهي توحيد المعتدلين في كل المجتمعات ضد المتطرفين العرب السنّة والشيعة. وقد عبّر بترايوس عن دعمه لجهودي المتعلقة بالضغط على القادة العراقيين بشأن قانون المواد الهيدروكربونية وإصلاح عملية اجتثاث البعث.

أدهشني تحسُّن الوضع الأمني؛ حتى قبل وصول الألوية القتالية الخمسة الإضافية، وقد عزوتُ الفضل في ذلك بشكل رئيس لحملة أمن السكان، وكذلك لنجاة بعض الأحياء المختَلطة من القتل الطائفي.

لقد أثبت المالكي أنه قائدٌ قويٌ ومُنصفٌ خلال عملية «زيادة القوات». فعلى الرغم من دوافعه الطائفية، وشكوكه العميقة في العرب السنّة، إلا أنه كان مستعداً لضبط هذه النزعات عندما كان يشعر بالثقة في الولايات المتحدة، وكان يعمل عن قرب معها. وخلال عملي مع المالكي، بدأ ينظر إلى المتطرفين من العرب السنّة والشيعة كتهديد، والتزم بشن حرب جدّية ضدهم؛ من كلتا الطائفتين.

غير أن أحداثاً لاحقة ألقت بظلالها على الطبيعة الإيجابية الغالبة للمالكي في تلك الفترة. إن القائد الذي عملتُ معه، والذي تعاون مع بترايوس ومع خَلَفي- السفير ريان كروكر- أدعوه «المالكي الأول». لقد أبعد نفسه عن حزب الدعوة، وأنشأ حركة سياسية جديدة تحت اسم «دولة القانون» كان يأمل أنها ستكون عابرة للطوائف. وخلال عملية زيادة القوات، كان يُشير إلى الأعمال العسكرية باسم «عمليات دولة القانون».

وفي عام 2007، مثَّل التحرُّك العسكري للمالكي لاستهداف جيش المهدي والمافيات الإجرامية في البصرة- عملية صولة الفرسان- الجانبَ الأهم من تطوُّره كقائد وطني. وقد نتجت عن هذه العملية آثار هامة في العراق، حيث أعلنت المكوِّنات العراقية كلها- بمن في ذلك العرب السنّة والأكراد- عن استعدادها لتزويد المالكي بقوات إضافية إن احتاج إليها. كما تحرَّك المالكي ضد جيش المهدي في مدينة الصّدر.

وفي انتخابات العام 2010، تضمّنت قائمة دولة القانون مُرشّحين من العرب السنّة والشيعة معاً. وكانت حركته وحركة العلّاوي «العراقية» حركتين عابرتين للطوائف؛ بخلاف الكتلة الإسلامية الشيعية التي أوصلت المالكي إلى السلطة بعد انتخابات عام 2005. في تلك الانتخابات، كان هناك ميل واضح للتصويت بناءً على القضايا المطروحة والقيادة؛ رغم أن الهوية الطائفية كانت لا تزال تشكِّل عاملاً رئيساً في السياسة العراقية عام 2010. وكان المالكي جزءاً رئيساً في هذا التطوّر أيضاً. كنتُ آمل أن يشكّل المالكي وعلّاوي- اللذان انتهى الأمر بتعادلهما في الأصوات- تحالفاً كبيراً إلى جانب الأكراد، وأن يبنيا حكومة عراقية على اصطفاف سياسي وسطي عابر للطوائف والأعراق.

غير أن ذلك لم يكن من الـمُقدَّر له التحقق. وقد نجمت مأساة العراق- والمالكي كقائد- عن القرار الذي اتخذه الرئيس أوباما بالانسحاب من العراق؛ ورفضه توصيات الجيش بإبقاء قوة هامة في البلد. وعندما كانت واشنطن وبغداد تتفاوضان على مستقبل القوات الأميركية في العراق، سعى المالكي لإقامة شراكة استراتيجية شاملة مع الولايات المتحدة، لكنّ إدارة أوباما عرضت بالمقابل تقديم قوة أميركية رمزية.

وحالما استنتج المالكي أنه لن يكون قادراً على الاعتماد على الولايات المتحدة، تحوَّل إلى ما أدعوه «المالكي الثاني»، فراح يُطهِّر خصومه منقاداً بغرائزه الطائفية. كما قرر الوقوف إلى جانب إيران؛ لعلمه بأن طهران كانت القوة الوحيدة القادرة على مساعدته أو إيذائه. واستبدل ضباطاً أكفاء في الجيش

العراقي بمقرّبين سياسيين؛ ما شكّل إضعافاً لقيادة الجيش دفع العراق ثمنه غالياً عندما شنَّ مقاتلو الدولة الإسلامية هجومهم عام 2014.

هناك انطباع خاطئ اليوم بأن المالكي شكّل قوة سياسية سلبية طوال عهده، ولكنني أخالف هذا الرأيَ. من المؤسف أن الولايات المتحدة ساعدت– بأشياء فعَلَتْها وأخرى لم تفعلها– على تحوُّل المالكي الأول إلى المالكي الثاني.

....

غادرتُ العراق وأنا خائب الأمل بشدة مما جرى من أحداث خلال خدمتي كسفير. كنتُ ملتزماً بالمهمة في العراق من أجل المصالح الأميركية، وكذلك من أجل الشعب العراقي الذي طالت معاناته، لكنّ جهودي لم تثمر عن نتائج حاسمة.

وعندما أفكّر اليوم في المنحنى البياني الكامل للتدخل الأميركي في العراق، تبرز لي عدة دروس:

لا تفترضْ أن السياسة المحليّة ستهتم بنفسها بعد تغيير نظام ما. فأي نتيجة جيدة كانت تتطلّب مساندة الولايات المتحدة على تحفيز اتفاق وطني طويل الأمد ودعمه.

الفراغات الجيوسياسية خطيرة. فعندما تدخّلت الولايات المتحدة في العراق، خلقتْ فراغاً ملأه لاعبون أشرار: القاعدة وسوريا وإيران. وهؤلاء اللاعبون البارعون في استخدام العنف لتقسيم المجتمع جعلوا كل شيء في العراق أشد صعوبة بأضعاف.

تهيئة الظروف التي تساعد القادة المحليين على إظهار دوافعهم الفضلى. من الممكن إيجاد قادة صالحين، ومن الممكن أيضاً إقناع القادة ذوي الدوافع المختلطة باتباع سلوك أفضل مما كانوا سيفعلونه من تلقاء أنفسهم. عندما انسحبت الولايات المتحدة بعد «زيادة القوات»، لم يكن ارتداد المالكي للاستبداد والطائفية قابلاً للتوقع فحسب، بل كان مُتوقّعاً. ولكن، كان من الممكن تجنّبه أيضاً.

ممارسة القيادة الرئاسية. لقد شهدتُ تطور الرئيس بوش كقائد. يمكنني انتقاد الرئيس لعدم كفاية مشاوراته قبل الغزو، ولكنني لا أستطيع فعل الشيء نفسه بشأن اهتمامه بالسياسة العراقية خلال فترة خدمتي كسفير. إذ كان يطرح أسئلة استقصائية حول الوضع العسكري، ويقيّم بمنهجية كبيرة مخاطر مسارات العمل البديلة وفوائدها. كانت القيادةُ الرئاسيةُ الحريصةُ هي العاملَ الحاسمَ في تطبيق استراتيجية زيادة القوات.

وأخيراً، القيام بجهود سياسية وأمنية متزامنة. لقد عزّز نجاح استراتيجية زيادة القوات الرأي الذي يقول إن الأمن يجب أن يترسّخ أولاً كي تنجح الجهود السياسية. ولكنني أخالف هذا الرأي تماماً، بل أعتقد أن استراتيجية زيادة القوات لم تكن لتنجح لولا الجهود السياسية التي سبقتها؛ أي صياغة مسودة الدستور، والمشاركة السياسية للعرب السنّة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانتخاب رئيس حكومة جديد، والتواصل مع زعماء عشائر من العرب السنّة ومتمردين قابلين للمصالحة. وخلال زيادة القوات، تقدّمت السياسة والأمن معاً؛ ما سمح للعراقيين بإنقاذ أنفسهم من مرجل العنف الطائفي.

الفصل الخامس والعشرون

المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة

نيويورك، 2007- 2009

سألني هادلي ورايس، عندما تناولت العشاء معهما في ووترغيت في أواخر عام 2016 عمّا أنوي فعله في ما لو قرّر الرئيس تعيين سفير جديدٍ في العراق، فعرضت عليهما تقديم استقالتي. لكنّ رايس قالت إن الرئيس يريد مني أن أبقى في الإدارة حتى النهاية.

فكرت في إبلاغهما برغبتي في أن أصبح وزيراً للخارجية، أو مستشاراً لمجلس الأمن القومي، ولكنني أدركت أن رايس وهادلي لن يتقبلا تلك الفكرة. ولكننا في النهاية ناقشنا ثلاثة احتمالات. أولها أن أصبح مبعوثاً رئاسياً في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، أما الثاني فهو أن أصبح نائب رايس في وزارة الخارجية، بينما كان الاحتمال الثالث أن أشغل منصب الممثل الأميركي الدائم في الأمم المتحدة.

حضّرت مسودة اقتراحٍ اعتزمت تقديمه إلى رايس حول الصلاحيات التي أريدها لكي أقبل بمنصب المبعوث الرئاسي الخاص إلى الشرق الأوسط. واختتمتُ مسودة الاقتراح بالقول إن الطريقة الوحيدة التي تمكّنني من لعب دورٍ فعّال هي أن تأمر رايس المكاتب الإقليمية بتقديم تقاريرها إليّ مباشرة. لم أتلق رداً صريحاً من رايس على هذا الاقتراح، ولكنني شعرت بأنها لم توافق على هذا الشرط.

ولكن عندما حان موعد تقاعد جون بولتون في أول شهر كانون الأول من العام 2007، طلب مني الرئيس قبول المنصب الذي كان يشغله في الأمم

المتحدة سابقاً.

كانت تحضيراتي لمنصبي الجديد في الأمم المتحدة مختلفة عن تلك التي أجريتها لتولّي الوظيفة في العراق وأفغانستان. وهكذا، تشاورت قليلاً مع الرئيس والمدراء حول البرنامج الشامل الذي أعتزم اتّباعه. عندها، ذكّرني الرئيس بأنه عندما شغل والده ذلك المنصب سكَن في مقر المندوب الأميركي الدائم إلى الأمم المتحدة في فندق والدورف أستوريا في نيويورك. وأضاف أن الأسرّة كانت ناعمة ومريحة؛ وهو ما أحتاج إليه بعد مسكني الذي تميّز بالتقشف في أفغانستان والعراق.

بطبيعة الحال، كان الرئيس يمازحني لأن المسكن الذي أشار إليه كان فريداً من نوعه؛ علماً أن معظم الدول تحتفظ بمنزلٍ، أو بشقةٍ على الأقل، في نيويورك لممثليها في الأمم المتحدة. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لا تفعل ذلك، وهي تقوم بدلاً من ذلك بدفع مبلغٍ ضخم يصل إلى 60,000 دولار شهرياً مقابل استئجار شقةٍ في الطابق الثاني والأربعين من فندق والدورف.

لم يكن لديّ أي اعتراض على منزلي الجديد- هذا إذا وضعنا جانباً الهدر في الإنفاق- وذلك لأنه مثّل تحسُّناً مرحباً به عما كان عليه وضعي في المهامّ السابقة. أما الأمر الأهم في نيويورك بالنسبة إلى أولادي فقد كان الأشخاص الموظفين في المنزل؛ وعلى الأخص مدبّرة المنزل دوروثي بورجيس- وهي امرأة قادمة من منطقة الكاريبي- وكذلك الطاهي ستانتون توماس الذي علّم الأولاد كيفية تحضير بعض الأطباق التي ضمن لهم أنها سوف تُعجب صديقاتهما الحميمات.

أما غرفة المائدة الواسعة، وغرفة المعيشة التي تماثلها في الاتساع، فكانتا مخصّصتَين للمناسبات الرسمية. وهكذا، كان من الواجب إبقاؤهما مرتّبتين وخاليتَين من أي أغراضٍ شخصية على الدوام. سبق لي أن أدركت أن المناسبات الاجتماعية بإمكانها تعزيز دبلوماسيتنا بطرائق حاذقة. وهكذا،

بدأتُ باستضافة مناسباتٍ فيهما، وكانت من بينها حفلة ضخمة بمناسبة الرابع من تموز، والتي حضرها مندوبون دائمون إلى الأمم المتحدة.

أقمنا كذلك عدة مناسباتٍ خاصة بنا. أما عندما أقام الفنان المفضل بالنسبة لأسرتنا- كيهندي وايليَ- معرضاً في هارلم، فقد دعيتُ عدداً من زملائي لحضور المعرض، وتبع ذلك عشاءٌ في مطعمٍ مجاور. سألني بعض المندوبين الدائمين في ذلك الوقت عمّا إذا كنتُ متأكداً من أن خروجنا سوف يكون آمناً. وتمكنّا من خلال البرنامج الفني للبعثة من استعارة لوحة للفنان كيهندي وايلي لعرضها في غرفة المائدة. كانت لوحة كبيرة مرسومة بأسلوب عصر النهضة، وتمثّل أحد الرياضيين الأميركيين من ذوي الأصل الأفريقي. أعرب أحد ممثلي الاتحاد الأفريقي عن دهشته الكبيرة، ليس فقط من عمل الفنان، بل من اسمه الأول الذي كان أفريقياً.

انزلقت العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى مستويات جديدة من السوء بسبب الحرب في العراق، ولكنني استمررت في اعتبار الأمم المتحدة مؤسسة هامة بإمكانها خدمة المصالح الأميركية. وقد اعتقدت أنّ أهم عاملٍ في هذا الشأن هو الحفاظ على تفهّمٍ واقعي لأهداف تلك الهيئة وهيكليّتها، وكيفية عملها، والأمور التي تتمكّن من تحقيقها، وتلك التي تعجز عنها. لكن آرائي حول الأمم المتحدة تأثرت كثيراً بتجاربي عندما كنت سفيراً، وقد عملت عن قرب عندما كنتُ سفيراً في أفغانستان مع الأخضر الإبراهيمي الذي كان مبعوث الأمم المتحدة، وكذلك عملتُ مع آرنولت. لم تكتفِ الأمم المتحدة بدعم الجهود الهادفة إلى استقرار أفغانستان، بل سهّلتها بفعالية، وأعادت وضع البلد في طريق الديموقراطية. وقد تم كل ذلك في حين اكتفت واشنطن بالتفكير في وضع استراتيجية على المدى الطويل.

كانت قدرة الأمم المتحدة الفريدة في جمع مختلف القوى، ومصداقيتها، وخبرتها الميدانية في مناطق الأزمات عوامل مساعدة بالنسبة لنا. وهذا ما أعطى تعاونَ الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة نموذجاً صلباً، وجرى ذلك

في وقتٍ أخذت فيه الولايات المتحدة على عاتقها مسؤوليات أكبر من أي وقتٍ مضى.

لكنني كنت أقل اندهاشاً بعمل الأمم المتحدة في العراق. فمنذ مغادرة الإبراهيمي وتركه مسؤولياته كمبعوثٍ أممي إلى العراق في العام 2004، بدأ دور الأمم المتحدة بالتضاؤل أكثر فأكثر.

عملتُ بعد ذلك مع أشرف قاضي، وهو الذي تمكّن من توفير قناة اتصالٍ مع السيستاني، والصدريين، وقادة السنّة؛ وجميع هؤلاء لم تكن الولايات المتحدة تقيم معهم اتصالات مباشرة. ولعبَ قاضي دوراً مساعداً في بعض الأوقات، لكنني تمنيتُ أن تلعب الأمم المتحدة دوراً أكبر بكثير. لم تُسهِم الأمم المتحدة كثيراً في المساعدة على عملية المصالحة السنّية- الشيعية، وفي حلّ مختلف الصراعات بين السلطات الكردية والحكومة المركزية، وكذلك في عملية دمج العراق في المنطقة.

قررت قبل جلسة تثبيتي في منصبي استغلال وقتي بأكمله بصفتي ممثلاً دائماً للبلاد، والتركيز على قضايا قليلة. اعتقدت في ذلك الوقت أن الأوضاع في أفغانستان والعراق ولبنان بإمكانها الاستفادة أكثر من وجود أكبر للأمم المتحدة. أما في ما يتعلق بمسألة الانتشار النووي، فكنت أرغب بأن تمارس الأمم المتحدة ضغطاً أكبر على إيران وكوريا الشمالية. وبالنسبة إلى الأزمة الإنسانية الكبيرة في دارفور، اعتبرت أنها تستدعي تدخلاً من الأمم المتحدة، ولكن ليس فقط لإنقاذ الأرواح، بل لتفعيل التزام المجتمع الدولي بإنهاء المذابح التي كانت جارية هناك. وفي النهاية، أردت تقوية قدرات الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

أبلغت مجلس الشيوخ خلال جلسة تثبيتي في منصبي برغبتي في السعي لتحقيق تلك الأمور التي اعتبرتها من الأولويات، كما أبلغتهم بالطريقة التي أنوي اتّباعها. اشتملت إحدى الأفكار التي قدّمتها على تعزيز قدرات مجموعة الدول الديموقراطية المنضوية في الأمم المتحدة. أما حركة عدم الانحياز،

ومجموعة 77 – اللتان تتكونان في معظمهما من الدول النامية– فكانتا مدفوعتين برؤى المصالح الخاصة والضيّقة، وبعداءٍ فطريّ تجاه إسرائيل والغرب. كان تعاون الدول الديموقراطية في الشمال والجنوب في ما بينها يستغرق وقتاً. وفي حين لم أتوقع تحوّل مجموعة الدول الديموقراطية إلى مجموعة لها ثقلها في التصويت وبإمكانها تعطيل مجموعة الدول النامية ومجموعة دول 77، إلا أنني كنت آمل في تعزيزها لتصبح مجموعة مؤثرة في الأمم المتحدة.

توفّرت عندي فرصة الاتصال مع نظرائي من الأجانب على نطاقٍ أوسع، وذلك نتيجة وجود دبلوماسيين كبار من مختلف أنحاء العالم. وكان من المألوف عندي المشاركة في غداءين في يوم واحد؛ وهو الأمر الذي كنت أمازح بشأنه عندما أقول إنني أضحي بمقاس خصري من أجل مصلحة بلادي. لم أعتبر تلك الدعوات بمثابة واجباتٍ منهكة يتعيّن عليّ احتمالها، بل اعتبرتها فرصاً لتكوين صداقات وعلاقات وئام مع نظرائي. لكنّ كل ذلك لم يشكّل عندي أي أوهام بشأن مؤسسة الأمم المتحدة ككل، وكنت أدرك أنها تحتاج إلى قدرٍ عميق من الإصلاح.

توحي تركيبة الأمم المتحدة بأنها هيئة تشريعية صغيرة، ولكنها تعمل في واقع الأمر وكأنها رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد. تبدو هذه الهيئة في بعض الأحيان وكأنها سوق كبيرة. ولكن، تتنوع فيها درجة حرية مندوبي الدول في العمل ضمنها. ففي حين يستطيع بعضهم اتخاذ قرارات، يُعتبَر آخرون بمثابة أبواق للأوامر الصادرة إليهم من حكوماتهم. ويتفاوت كذلك عمق المصالح الوطنية حول مسائل معينة. وتظهر هنا ديناميات المجموعات التي تكوّنها الدول التي تتمتع بنفوذ أوسع، أو تلك الملتزمة عقائدياً، كما تظهر أيضاً أهمية المساومة. وهكذا، تقوم بعض الدول بالتصويت في اتجاهٍ معيّن في مسألة ما كانت مترددة بشأنها من قبل؛ على أمل الحصول على بعض المكاسب.

في سياق عملي، كنت أكنّ إعجاباً واحتراماً كبيرين للأمين العام بان كي

مون، وقد عملنا معاً بشكلٍ جيد. شهد بان– وهو الكوري الجنوبي– تحوّلَ بلده الذي مزّقته الحرب، وأصابه الفقر إلى دولة ديموقراطية تضج بالحياة في آسيا. وأدرك أنه من دون مظلة الولايات المتحدة الأمنية في آسيا ما كان لذلك التحوّل أن يحدث.

أدرك بان كي مون جيّداً أهمية الولايات المتحدة بالنسبة إلى أجهزة الأمم المتحدة أيضاً. وقد تركت البراعة والدقة اللتان تعامل بهما مع مختلف المندوبين في الأمم المتحدة انطباعاً لدى بعضهم بأنه رجلٌ شديد التحفّظ، ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتادوا على كوفي أنان الأكثر بهرجة. ولكنني وجدت بان أكثر اتزاناً وواقعية، كما وجدته شديد الفعالية أيضاً. وقد كان كثير الاهتمام بالتغيّر المناخي، ولكنه كان يعلم تماماً أنه عاجز عن تقديم برنامجٍ إيجابي عن طريق التهويل والإكثار من الخطابات حوله.

تمتلك هيكلية القوة في الأمم المتحدة منطقها الداخلي الخاص بها؛ أي لا شيء يحدث في مجلس الأمن من دون موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس. ويعني ذلك أن التشاور بين الأعضاء الخمسة الدائمين يترافق مع إمكانية توقّعٍ محددة.

تعتبر روسيا مجلس الأمن جزءاً من استراتيجية جيو- سياسية أوسع، كما يعكس دورها الذي يتميّز بالقوة والثقة حنينَها إلى الأيام التي كانت فيها قوة عظمى. أما إذا أظهرت الولايات المتحدة اهتماماً بموضوعٍ ما، فذلك يُعتبر على الفور إشارةً إلى روسيا بأنه يتعيّن على موسكو التدخّل في ذلك الموضوع؛ سواء أكان تدخّلها بناءً أم لا.

أما الصين فتعتبر الأمم المتحدة بمثابة قاطرة لتسهيل صعودها بصفتها قوة عالمية. كنت أمازح زملائي الصينيين الذين اعتادوا التقليل من طموحاتهم القومية، بالقول إن الولايات المتحدة والصين سوف تصبحان مجموعة الاثنين، وذلك في المستقبل البعيد. لكنّ الصين تمارس دورها القوي غالباً بصورة انتقائية، مع التركيز على مصالحها في آسيا، وفي مناطق أفريقيا الغنية بالموارد

الطبيعية.

لكن، تعيّن على بريطانيا وفرنسا اتّباع طريق المراوغة، وذلك لأن وضعهما كعضوين دائمين في مجلس الأمن كان يضعهما في الصف ذاته مع الصين وروسيا والولايات المتحدة. يُحتمل أن يكون هذا الوضع مُطرِياً لهما، وكنه يترافق مع مفارقاتٍ بشكلٍ متزايد. لكنّ البلدين عمدا إلى إعادة تعريف دوريهما بطريقة ذكية، كما سعيا إلى تمثيل المصالح الأوروبية بصورة أكثر عمومية. حاولت الدولتان كذلك العمل كوسيطتين بين الولايات المتحدة، وروسيا، والصين ومدّ الجسور بينها، كما اعتادتا التصويت بانسجامٍ على القرارات؛ بالرغم من امتلاك الدولتين اهتماماتٍ وثقافاتٍ دبلوماسية مختلفة. يُضاف إلى ذلك أن فرنسا القومية تطالب بأن يُنظَر إليها على أنها لاعبٌ مستقل؛ وهو أمرٌ يجعل مواقفها غير قابلة للتوقّع. ولكنها تسعى في بعض الأحيان إلى إظهار اختلافها مع الولايات المتحدة، ولا تلبث بعد هنيهة أن تتبنى قضيةً مشتركةً ما بطريقةٍ ذكية ومثيرة. أما المملكة المتحدة فتقوم بالتشديد على علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، ولكنني في بعض الأوقات اعتبرتُ أن هذا الأسلوب استعراضي بعض الشيء؛ وكأنّ البريطانيين هم الذين كانوا وراء التخطيط للعملية، بينما نحن الأميركيين لا نشكّل سوى العضلة التي تتصرف بحسب إرشادات لندن. ولاحظت أيضاً أنّ البريطانيين يكونون في بعض الأحيان أقل صراحة، لكنّ الأمر الذي اعتبرته مساعداً كان الود الذي تميّز به زميلي البريطاني جون سوير وزوجته شيلي، واللذين أصبحا صديقين لنا.

تركّز القسم الأكبر من عملي على مجلس الأمن. غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تمتلك سلطاتٍ مستقلة عندما يتعلّق الأمر بعملية إصلاح المنظمة، ووضع موازنتها، وكذلك عندما يتعلق بشؤون حقوق الإنسان. يُنتخب رئيس الجمعية العامة لفترة سنة من الزمن، حيث يكون الانتخاب مداورةً بحسب الأقاليم، كما يمتلك سلطة تكوين مجموعات عمل بشكلٍ طارئ.

فـي هذه الفترة، عملتُ مع رئيسـين للجمعية العامـة، وكانت علاقتي جيّدة مع سـيرجان كيريـم، وزير خارجية مقدونيا السـابق. أما خَلَفه فـي ذلك المنصب، ميغويـل ديسـكوتو بروكمان، والذي كان وزير خارجية نيكاراغوا السـابق، فقد تميّـزت علاقتـي معـه بصعوبة بالغة. كان الرجل ذات مـرة وزير خارجية حركة السـانديين، إلّا أن آراءه مالـت نحـو الاعتـدال مع مرور السـنين، ولكنّ لهجته المعادية للولايات المتحدة لم تتغيّر. شـنّ ديسـكوتو هجوماً هجوماً لاذعاً ضد الولايـات المتحـدة في غضون أيامٍ على تسـلّمه رئاسـة الجمعيـة العامة للأمم المتحدة. وسبق للرجل أن احتل العناوين الرئيسة للصحف قبل سنواتٍ قليلة؛ وذلك عندما وصف الرئيس ريغان بالجزّار، بينما صنّف الرئيس بوش على أنه خليفتـه الروحـي، كما حمّله مسـؤولية تحويل العالم إلى مـكانٍ أقلّ أمناً وأماناً أكثر من أي وقتٍ مضى.

تحسّنت علاقتي مع ديسكوتو بمحض الصدفة، لأن تشيريل تحمل علاقة قربـى مـن جهة أبيها مع أجدادها في نيكاراغوا. وتورِد السـجلات التاريخية أن عائلة بيارد لعبت دوراً بارزاً في إدارة سياسـة تلك البلاد. وقد سـاعدت الأسرة على إقامة سكة الحديد الوطنية، كما بادرت إلى تبني فكرة قناة نيكاراغوا؛ وهو المشروع الذي لم يرَ النور بسبب تحوّله إلى قناة بنما. أما عندما قدّمت تشيريل هدية إلى ديسـكوتو- والتي كانت عبارة عن حمامة سـلام صنعتها بنفسها- فما كان منـه إلّا أن وضـع الهديـة في مكتبه. ولكنْ مع مـرور الزمن، أصبح الرجل أكثـر تقبّـلاً للحجـج التي كنـت أعرضها أمامـه، واقترحت عليـه أن يلعب دور الجسر بين الدول الأعضاء بصفته رئيسَ الجمعية العامة.

تطلـب النجـاح في الجمعية العامة للأمم المتحـدة التعامل مع نظامٍ معقّد من تكتلات الأصوات، والتجمعات الإقليمية، والدول المترددة، والشخصيات. وقـد كانت بعض هذه التكتلات شـبه رجعية، أو مدفوعـة باهتمامات مادية، أو تتغطـى بعبـاءة العقائد الأخلاقية. تبنّت تلك الدول سياسـة تحويل الموارد من

الدول الغربية والمتطورة إليها. وهكذا، أدّت الشعارات المناهضة للصهيونية والمعادية لأميركا إلى حجب النقاشات الموضوعية والمبنيّة على الحقائق.

أما التجمعات النافذة الأخرى فقد توزّعت بحسب المناطق. وهكذا، كانت مجموعة NAM /G–77 هي الأكثر أهمية. واعتادت المجموعات الإقليمية على ترداد آراء المنظمات الإقليمية خارج الأمم المتحدة؛ وإن كانت قد فعلت ذلك بدرجاتٍ متفاوتة. كانت المجموعة العربية تعتمد على دعم مجموعة NAM /G–77 في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، بينما كانت مجموعة أفريقيا تعتمد عليها في مسائل التنمية والتغيّر المناخي. أما مواقف الاتحاد الأفريقي فكانت مماثلة تقريباً لمواقف مجموعة أفريقيا، في حين أحرزت مجموعة المؤتمر الإسلامي نجاحاتٍ متداخلة في تعزيز مواقفها من خلال المجموعة العربية، أو مجموعة آسيا- الباسيفيك، وذلك بالنظر إلى أن الدول الأعضاء في المجموعتين لم تكن متطابقة كلياً.

أدركت تكتلات التصويت أن نفوذها يعتمد على الإجماع والتماسك في المواقف؛ وهو الأمر الذي أتاح الفرص أمام الدول المعاندة أو المهيمنة، للعب أدوارٍ أكبر من حجمها بكثير. لم يكن من النادر في هذا المجال تمرير المواقف المتطرفة على يد الدول الأعضاء المتطرفة والتي تتشارك مواقفها مع دول المجموعة المعنية. كان دور كوبا في مجموعة NAM /G–77 (الدول النامية ودول عدم الانحياز) هو الأكثر بروزاً في هذا المجالو. يُضاف إلى ذلك أن معظم البلدان قد سايرت قيادة تلك المجموعة بفعالية؛ الأمر الذي أعطى تلك القيادة دورَ ما يشبه الوكيل الداعم للتقرير في القضايا المطروحة بالنيابة عنها. وحين كنت أضطر لمواجهة الأعضاء الدائمين في المجلس بشأن السبب الذي دفع دولهم إلى دعم موقفٍ معيّن، كانوا عادة يرفعون أيديهم في دلالة على امتناعهم عن الرد، ثم يقولون إنه لا خيار لهم غير مسايرة المجموعة.

اشتملت كل مجموعة على أعضاء مهيمنين عليها، لكن أسباب النفوذ كانت متفاوتة. كان السبب بالنسبة إلى البرازيل، واليابان، وألمانيا، والمكسيك،

وجنوب أفريقيا، ومصر، هو قوّتها الجيو- سياسية. لكنّ القوة الجيو- سياسية لم تكن كافية وحدها لضمان النفوذ في الأمم المتحدة. أما نيجيريا، على سبيل المثال، فنادراً ما لعبت دوراً قيادياً، في حين أن بلداناً مثل أندونيسيا تمكنت من الاستحواذ على النفوذ من خلال نجاحها في حلّ المشاكل، بينما استفادت بلدان أخرى من ممثليها الدائمين الذين امتلكوا فعالية نادرة.

كان منير أكرم من بين أصعب المحاورين الذين تعاملت معهم، وكان يجهر بآرائه المعادية لأميركا بصورة علنية، وكنت أعلم أنه قادر على حشد بلدان أخرى لتأييد مواقفه. ولكن، عندما فاز حزب الشعب الباكستاني في الانتخابات العامة التي جرت عام 2008، تمكنتُ من استخدام صداقاتي القديمة في أوساط الحزب من أجل العمل على تعيين ممثلٍ دائم أقل تطرفاً. ولحسن الحظ، صادفت بعض الأشخاص الذين كنت أعتبرهم مواطنين عالميين طيبين للأمم المتحدة. وهكذا، تمكنت بعض أصغر الدول من حيازة نفوذٍ في هذا الصعيد. كانت ليختنشتين رائدة في مجال إصلاح الأمم المتحدة. وكذلك الحال مع ممثّل سان مارينو الدائم الذي لعب دوراً هاماً إلى موائد الغداء، أو فوق ملاعب الغولف، كما تمكّن من إحراز نجاحٍ هام في جمع مختلف الفرقاء وعقد الاجتماعات. كما عملتُ بجهدٍ أيضاً على إقامة علاقات مع مندوبين دائمين يتمتعون بعقلية بنّاءة وبمقدرة أكبر.

وقبل تسلّمي منصبي بوقتٍ قليل، دعاني جورج بوش الأب للقائه في كينيبنك بورت، وذلك لتزويدي ببعض النصائح. قال لي مشيراً إلى الفترة الطويلة التي قضاها كمندوب دائماً إنه لا ينبغي عليّ التقليل من أهمية الإشارات الصغيرة الصادرة عن الأشخاص. وأضاف أنه من المهم إظهار الاحترام لجميع البلدان، وذلك بغضّ النظر عن حجمها وأهميتها، وأنه ينبغي على المندوب حضور جميع المناسبات الوطنية للبلدان الأخرى، وزيارة بعثاتها الدبلوماسية. وتناسبت هذه النصائح تماماً مع حدسي الخاص.

بعد ذلك، بذلتُ جهداً للالتقاء مع مندوبي الدول والتحاور معهم؛ وذلك

بغضّ النظر عمّا إذا كانوا من دولٍ كبيرة أو صديقة أم لا. وأدركت لاحقاً أن المندوب الدائم يكون تحت ضغطٍ دائم من حكومة بلده. ولكنه يميل على الصعيد الشخصي إلى الاعتدال في آرائه نتيجة أسفاره، واحتكاكه الدائم مع أشخاصٍ من جميع أنحاء العالم. ولكن، بالنسبة إلى مسألة الفائدة التي يُمكن جنيها من التواصل معهم، يمكننا القول إن المندوبين الدائمين من بين الأفراد الأكثر احتمالاً في الأنظمة المناهضة لنا لإيصال وجهة نظرنا واهتماماتنا بصورة دقيقة وموضوعية بقدر ما تمكّنهم أنظمتهم.

وبالنظر إلى الدور المبالَغ فيه الذي أعطاه مجلس الأمن لروسيا، أدركت أنه سوف يكون من المهم جداً إقامة علاقات مثمرة مع نظيري الروسي فيتالي تشوركين. مضت ثماني سنوات على خدمة فيتالي بصفته مندوباً دائماً؛ وهي فترة أطول بكثير من المدة التي قضاها أي شخص آخر من بين المندوبين الدائمين في المجلس. عندما كان تشوركين طفلاً، قام بتمثيل أحد الأدوار في فيلمٍ دار حول لينين عندما كان شاباً. يُضاف إلى ذلك أن تشوركين كان يعمل تحت إشراف وزير الخارجية الروسي المتشدّد سيرجي لافروف الذي كان بدوره المندوب الدائم في الأمم المتحدة لفترة عقدٍ من الزمن تقريباً.

تزامنت فترة خدمتي في الأمم المتحدة مع اتخاذ سلسلة من الخطوات العدائية تجاه روسيا. كانت الأزمة المهمّة الأولى التي واجهتها في هذا الإطار هي المواجهة الأميركية – الروسية حول كوسوفو. فقد تعاطفت الولايات المتحدة وأوروبا في ذلك الوقت مع سعي كوسوفو للاستقلال عن صربيا. وكنا من جهتنا نأمل أن تميل كوسوفو وصربيا بصفتهما دولتين منفصلتين إلى التحديث والديمقراطية، وأن تنضما أخيراً إلى الاتحاد الأوروبي. أما روسيا فقد خشيت من أن تؤدي كوسوفو المستقلة إلى إضعاف صربيا وإلى التحالف مع الغرب.

دعا تشوركين إلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة، كما اعتقد

أنه إذا رأى المراقبون الوقائع على الأرض فسوف يغيّرون رأيهم بشأن مسألة الاستقلال. لكنّ بعثة تقصي الحقائق طلعت بنتائج معاكسة لمصلحة الروس. وهكذا، بعد أن جُلنا في المنطقة والتقينا مسؤولي حلف الأطلسي، استنتجتُ مع زملائي أن الظروف المحلية تميل لصالح استقلال كوسوفو. دُهشت بمدى التقدم الذي أنجزته كوسوفو من ناحية تكوين مؤسّساتها بعد الحرب المدمّرة التي جرت في التسعينيات. لكنّ ما أدهشني على وجه الخصوص هو واقع التنوع العرقي الموجود في ذلك البلد، وهذا يشمل جالية من المهاجرين الألبان من أصلٍ مصري تعيش في البلاد، علماً أن جميع أفرادها كانوا إلى جانب الاستقلال. كان رئيس كوسوفو فاتمير سيجديو زعيماً واعداً. يُضاف إلى ذلك أن تخطيط حلف الناتو لكيفية تسهيل عملية الاستقلال بطريقة مستقلة كان أمراً مثيراً للدهشة.

أما بالنسبة إلى الصين، فبالرغم من أنها كانت قلقة من أن يؤدي استقلال كوسوفو إلى خلق سابقة للتطلعات القومية في تايوان والتيبت، إلا أنها قررت في نهاية الأمر أنها مسألةٌ أوروبية، ووافقت على الابتعاد عن هذه المعمعة.

لم يظهر في الأفق أي احتمال عن إمكانية إذعان روسيا في مسألة استقلال كوسوفو. وهكذا، واجهت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون تحدّيَين اثنين في مجلس الأمن. الأول، هو أننا بحاجةٍ إلى إقناع الأمين العام، بان كي مون، بعدم المعارضة في حال أعلنت كوسوفو الاستقلال. أما التحدي الثاني فكان ضمان عدم قيام مجلس الأمن بمنع كوسوفو من إعلان استقلالها.

قدّمنا في 11 أيار مشروع قرار مصادقة المجلس على خطة وسيط الأمم المتحدة، مارتي آتيساري، بشأن إعلان كوسوفو الاستقلال الخاضع لإشراف الأمم المتحدة. واقترحتُ في هذه الأثناء عدة أفكار لمعالجة القلق الروسي المتعلق بالأقلية الصربية في كوسوفو. غير أنّ تشوركين لم يتزحزح عن موقفه، ولذلك قررنا تأجيل التصويت على مشروع القرار المتعلق بكوسوفو إلى ما بعد انعقاد قمة الدول الثماني الذي كان من المقرر عقده في شهر حزيران، وكان

من المقرر أن تجتمع رايس مع لافروف في تلك القمة. لكن، بعد عجز رايس ولافروف عن التوصل إلى اتفاق، عادت الأمور إلى نقطة الصفر.

اتضح لنا في منتصف شهر تموز أن تشوركين لا ينوي التراجع. وهكذا، واجهتُ خيارين اثنين. الأول هو دفع الأمر إلى نهايته، وإجبار الروس على استخدام حق النقض. ولكنّ هذه الخطوة كانت ستُظهر للعالم أن روسيا مسؤولة عن منع إحراز تقدّم في مسألة كوسوفو.

لذا فضّل بان كي مون الخيار الثاني، وقال إنه طالما أننا وصلنا إلى طريق مسدود، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا- وهو شخصياً- بإمكانها جميعاً استخدام مقر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو UNMIK، وذلك من أجل وضع أسس الاستقلال. كان بان مستعداً لكي يأمر UNMIK بالتخلي عن سلطتها الإدارية لصالح سكان كوسوفو؛ باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تحقيق الحكم الذاتي في المنطقة. وقد أدهشتني هذه الفكرة التي اعتبرتها خطةً معقولة. وهكذا، عندما انهارت المحادثات مع الروس أخيراً، تمكّن النهج الذي اتّبعه بان من تسهيل إعلان استقلال كوسوفو في شهر شباط من عام 2008.

تلقيت في الأسابيع التي تلت مصافحات شكرٍ عديدة من عمال المصاعد، وسائقي سيارات الأجرة، وكذلك من الناس العاديين في الشوارع، وقد كانت كلها من كوسوفيين يعيشون في نيويورك.

تمكّنا أيضاً من تحقيق نجاحات مبكرة في مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وذلك نتيجة قضيةٍ تتعلّق بكوريا الشمالية. أما نائبي، مارك والاس، فقد قدّم لي دليلاً على قيام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتجاوز الحظر الذي فرضه المجتمع الدولي على كوريا الشمالية، حتى إن الأمر وصل إلى إخفاء الدليل على إصدار بيونغ يانغ للعملة المزورة. كانت تلك فضيحة حقيقية، وأُطلق

عليها اسم عملات كيم. نفى المسؤولون عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاتهامات التي ساقتها الولايات المتحدة في هذا الشأن، وهدّدوا بالانتقام من وزارة الخارجية. لكنّ التقارير التي ظهرت في صحيفتَي وول ستريت جورنال ونيويورك تايمز جذبت اهتماماً أكبر إلى هذه الفضيحة. وإثر ذلك، قدّمت النائب إيلينا روز- ليتينتين مرسوم قانون يقضي بتخفيضٍ كبيرٍ في تمويل الأمم المتحدة. وهكذا، أقرّ مجلس النواب مشروع القانون هذا الذي اشتمل على انتقاد لمجلس الأمن.

كان ذلك أمراً جيداً وحسناً، لكنّ الهجمات ما لبثت أن تركزت على بان، في حين أظهرت الوقائع أنه كان يبذل جهداً مخلصاً للتحقيق في هذه القضية؛ وهو الذي كان من أشد المنادين بإصلاح الأمم المتحدة. غير أنه حين اكتشف مكتب الأمم المتحدة للأخلاق أن مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد انتقموا من الذين كشفوا هذه الفضيحة سارع بان إلى التحرك.

شعرتُ بأن هذه العملية تسير في الطريق الصحيح، ولكنني قلقت من أن تؤدي تسريبات المسؤولين الأميركيين للصحافة إلى ردة فعلٍ عكسية. وعندما طلبتُ من والاس التوقف عن مضايقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتسريباتٍ إضافية فوجئتُ حين أقدمت الصحافة المحافظة على مهاجمتي. أما هيئة تحرير صحيفة ناشيونال ريفيو فقد نشرت مقالة بعنوان إنه ليس بولتون، واتهمتني فيها زوراً بأنني أحاول إخضاع والاس، ومساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية على طمس الفضيحة.

وفي النهاية، أسفرت الجهود التي بذلها بان عن تجميد أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأكملها في كوريا الشمالية، وذلك إلى حين ظهور نتائج التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة. وبعد ذلك، عمد المسؤولون عن البرنامج إلى تشديد مراقبتهم وإشرافهم على البرامج التي يمولها البرنامج في أنحاء العالم كافة.

لـم تُسـفر الجهـود التي بذلتُهـا لإدخال إصلاحـاتٍ أكثر عمقـاً إلى الأمم المتحدة عن نجاحٍ مماثل. وقد ثارت جدالات حول تركيبة مجلس الأمن فور بـدء كل نقـاشٍ حول إصلاح الأمـم المتحدة. وهكذا، اسـتمرت الهند واليابان والبرازيـل وجنـوب أفريقيا ومصر، ودولٌ أخرى غيرها، بالمطالبة بالتركيز على إصـلاح مجلـس الأمن. وزعمـت تلك الدول أن تركيبـة عضوية مجلس الأمن الحاليـة لا تعكـس وقائع القـوة الحقيقية في العالم. وكانت كل واحدة من هذه الدول تعتبر أنه من حقها شغل مقعدٍ دائم في هذا المجلس.

ذكّـرتُ مندوبي تلـك الدول بأن أي خططٍ لتوسـيع مجلس الأمن تتطلب قيام مجلس الشـيوخ الأميركي بتعديل معاهدة (أو ميثاق) الأمـم المتحدة؛ وهو الأمر الذي يستلزم الحصول على ثُلُثَي أصوات المجلس. ونصحتُ نظرائي من المندوبين بأن الطريقة الفضلى لتسويق فكرة إصلاح مجلس الأمن في الولايات المتحدة هي توسيعها إلى اتفاق أكبر يشتمل على إصلاح الأمم المتحدة ككل. وعمدتُ في البداية إلى إثارة موضوع كان موضع اهتمام الجميع، أي المناطق الواقعة تحت إشراف الأمم المتحدة والآخذة بالتزايد والتوسّع، والتي لا ضرورة للإشـراف عليهـا غالباً. إذ تتطلب تلك المناطق عادة مـن الأمم المتحدة تعيين لجـانٍ لهـا وتمويلها؛ وذلك بهدف إجراء أبحاث ووضـع تقارير حول مختلف القضايـا المطروحـة. لكـن، فـور البـدء في تحديد تلـك المناطق، فهي تسـتمر إلى ما لا نهاية. وعادة، تسـتمر إلى ما بعد الوقت المتوقع لها. لكنّ بعضها لم يكن سـوى مجرد مبررٍ لعقد اجتماعاتٍ سـنوية، حيث تعمد اللجان بعد انتهاء الاجتماع إلى نسخ التقرير الذي أصدرته في السنة السابقة حرفياً.

اعترضـت دول الشـرق الأوسـط فـوراً عند طرحـي اقتـراح تصفية بعض وكالات الأمـم المتحـدة. إذ كانـت تلـك الـدول تشـكّك على الـدوام بدوافع الولايات المتحدة، وهكذا افترضَت أن هذه الخطوة ما هي إلا محاولة لتصفية المؤسسـات التـي ترعى الفلسـطينيين. لكنّ هذا الأمر ليـس بعيداً عن الحقيقة؛ وذلـك لأنـه كان مطلباً دائماً لإسـرائيل وداعميها في الولايات المتحدة. قدّمتُ

بعد ذلك اقتراحاً بسيطاً، وهو استبعاد شؤون الوكالات الأممية على الفلسطينيين من دائرة النقاش.

وهكـذا، نجح الأمر مـع بقاء بعض المنتقدين للفكرة. لكنّ آخرين زعموا أن الولايـات المتحـدة تريـد إلغاء الوصاية بهـدف تحويل المبالـغ الناتجة عن التوفيـر إلـى مجالات تحظـى بالأولوية عندها. وهكذا، وعـدتُ المندوبين بأن يتـم تحويـل أية مبالغ ناتجة عن التوفير إلى البرامـج الاقتصادية والتنموية التي تستفيد منها البلدان الأكثر فقراً.

وافقـتُ كذلـك على السـماح لمجموعة NAM /G–77 بتسـمية المناطق التـي سـوف تخضع للمراجعة أولاً، وذلـك لأنني توقعت عدم الرفض إذا بدأنا بالمفوضية الاقتصادية لأوروبا GCE؛ والتي لا تقوم بإنفاق أموال الأمم المتحدة في واحدٍ من أكثر الأقاليم ثراءً في العالم فحسـب، بل تقوم بالمهامّ ذاتها التي يقـوم بهـا الاتحـاد الأوروبـي. لكـن مجموعـة NAM /G–77 رأت فـي عملية المراجعة هذه تهديداً محتملاً لمصالحها في المستقبل؛ حتى لو وافقتني الرأي بشـأن المفوضيـة الاقتصادية لأوروبـا. وقد وصل الأمر بحلفائـي الأوروبيين– الذين كانوا إلى جانبي في عملية الإصلاح في البداية– إلى فقدانهم حماسـتهم عندما رأوا أن المفوضية الاقتصادية لأوروبا في خطر.

أثمـرت هـذه المرحلة التمهيدية من النقاش حـول الوكالات التابعة للأمم المتحدة عن موقع معنوي ممتاز– وإنما مؤقت– بالنسـبة لي في مجال النقاش حول عملية الإصلاح، إلا أن تلك العملية انتهت إلى فشلٍ كلّي.

فـي الوقت الذي استـلمت فيه منصبي كرئيسَ لمجلس الأمن في أيار من عام 2007، كانت الأزمة المزمنة في لبنان قد استعرت نيرانها مجدداً. فقد نزلتْ إلـى الأرض قبـل ذلك بأشـهرٍ قليلة قوى من المعارضـة اللبنانية، والتي تألفت غالبيتها من حزب الله والأحزاب الموالية لسـوريا. كان السـبب المباشـر لهذه العمليـة الاحتجاجيـة هو قيام الأمم المتحدة بتشـكيل محكمـة خاصة للتحقيق

في جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. لكن، إذا أراد مجلس الأمن أن تباشر المحكمة بتحقيقاتها، كان من الضروري أن يصدر قراره تحت الفصل (أو البند) السابع.

وقد جادل بعضهم بأن تحقيقات الأمم التحدة في هذه القضية من شأنها زعزعة الأمن المضطرب، وغير المستقر أصلاً في لبنان، ولكنني اقتنعت بالحاجة إلى المضي بإنشاء المحكمة. كان الوزراء المسيحيون والسنّة في الحكومة المنقسمة مصمّمين على الرد على جريمة اغتيال الحريري، ولكنهم لم يمتلكوا القوة اللازمة لذلك. أما من جهتي، فلم أرَ أيّ إمكانية للتغلب على الانقسامات التي تعصف بالبلد، وعلى تلك المجموعة من القوى التي يدعمها حزب الله وسوريا من دون مساعدةٍ خارجية. لكن فؤاد السنيورة وسعد الحريري– ابن رفيق الحريري– الذي تسلّم قيادة تحالف 14 آذار استنتجا بعد شيء من التردد أن الطريقة الوحيدة لإطلاق تحقيقاتٍ جدّية، وجلب القَتَلة (الذين كانوا بمعظمهم من حزب الله، أو من السوريين) إلى العدالة، هي تدويل القضية.

كان نظرائي الفرنسيون داعمين على وجه الخصوص لإنشاء المحكمة الخاصة بالتحقيق في اغتيال الحريري. وكانت بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى متعاطفة مع هذا التوجّه، وذلك بالنظر إلى علاقاتها مع الحريري ودعمِها للسنّة في لبنان.

لكنّ روسيا كانت العقبة الكبرى في هذا المجال. وقد جادل تشوركين بأن إنشاء هذه المحكمة من شأنه مفاقمة الانقسامات الحاصلة في لبنان. لكنّ هذا الهاجس– وبالرغم من معقوليته– شكّل سبب هاجس موسكو الأهم: مصير الرئيس السوري بشار الأسد؛ وهو الحليف الوحيد لروسيا في المنطقة.

أخبرتُ تشوركين بأن الاصطفاف وراء سوريا سوف يكون مكلفاً بالنسبة لروسيا. ويعني ذلك أن موسكو ستقف أمام العالم بصفتها العقبة الوحيدة أمام تحقيق العدالة في جريمة تُعتبَر خرقاً للقانون الدولي بشكلٍ واضح.

لكن يُحسب للروس بعد ذلك أنهم لم يقفوا في طريق إنشاء المحكمة.

سمعت أثناء استقراري في نيويورك زملائي في مجلس الأمن وهم يتهمون إدارة بوش- أكثر من مرة- بعدم احترام الأمم المتحدة، وعدم محبتها لها. ولكن عندما فشلت حججي في إقناعهم بعكس ذلك قدّمتُ لهم عرضاً. فقد قلت لهم إنني على استعدادٍ لاصطحابهم لمقابلة الرئيس بوش، حيث يتمكنون من الحكم بأنفسهم. في هذا الوقت، وافق الرئيس على دعوة جميع المندوبين الدائمين في مجلس الأمن للاجتماع به، ثم رتّبنا برنامج الزيارة حيث تبدأ في شهر حزيران من عام 2008.

قلتُ للمندوبين: «حضّروا أصعب الأسئلة، ولا تمتنعوا عن طرح أي سؤال!».

فور وصول المجموعة إلى البيت الأبيض دُهشت كلياً بسحر الرئيس وترحيبه بالنقاش. وحين تحدّث الرئيس عن مكالمته الهاتفية المهمة التي أجراها مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقتٍ سابق من الشهر، تولّد عندي انطباع بأن تشوركين لم يكن على علمٍ بتلك المكالمة الهاتفية، والتي بدا أنها حرمته من أخذ زمام المبادرة.

مازحتُ الوفد بعد انتهاء الاجتماع بالقول: «ماذا حدث؟ توقعت حدوث مواجهة مع الرئيس!». اعتبرتُ أن ذلك يعود في جزءٍ منه إلى أنهم دبلوماسيون لَبِقون. لكنّ عدداً منهم اعترفوا لي بعد ذلك بأنهم وثقوا كثيراً بالأفكار الشائعة التي تردّدها الصحف حول الرئيس.

بشكلٍ عام، كان الرئيس بوش أكثر ميلاً إلى البراغماتية منه إلى العقائدية في النهج الذي اتّبعه مع الأمم المتحدة. ولكن بقيت قضية واحدة مصدر قلقٍ بالنسبة إليه؛ وهي فشل الأمم في اتخاذ إجراءٍ ما في ما يتعلّق بالمجازر الجماعية التي حدثت في دارفور.

أظهر الرئيس بوش موقفاً حازماً في هذه القضية؛ وذلك بالرغم من أن كبار مستشاريه أظهروا اهتماماً قليلاً بها. وبعد مضي أسبوعٍ واحدٍ على تسلّمي منصبي، طلب مني الرئيس الانضمام إليه عند إلقائه خطابه في متحف الهولوكوست في واشنطن. تحدث الرئيس في ذلك الخطاب عن سياسات الإبادة التي اتّبعها النظام النازي، وهو الذي فعل ذلك بقصد الحثّ على اتخاذ إجراءات مناسبة في دارفور. ولخّص الرئيس أيضاً استراتيجية شاملة تتضمن فرض مجلس الأمن عقوبات، وحظرٍ موسّع على الأسلحة إذا استمر الرئيس عمر البشير في تحدّي المجتمع الدولي.

كانت الصين أكبر عقبة أمام الأمم المتحدة في مسألة اتخاذ إجراءٍ ما في دارفور. وكان نظيري الصيني، وانغ غوانغ يا، رجلاً هادئاً واجتماعياً بصدق. درس وانغ في المملكة المتحدة، وكذلك في معهد جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة. واعتاد على انتقاء خطاباته بعناية، وعلى عدم التدخل غالباً إلا عندما يتعلّق الأمر بالمصالح الصينية مباشرة؛ والتي كان السودان من بينها مع الأسف. ويُضاف إلى تردد الصين في دعم التدخلات الإنسانية الغربية– وعلى الأخص تلك يمكنها تشريع مسؤولية حماية الميثاق– إحجام بيجينغ عن فرض عقوبات على الدولة المصدّرة للنفط إذا كانت تحتفظ معها بعلاقاتٍ ودّية.

قرّر الرئيس بوش في أواخر شهر أيار أن البشير لم يكن جدياً في التعاون مع الأمم المتحدة. غير أنه اتخذ قراراً بناءً على نصيحة البنتاغون بعدم القيام بأي عملٍ عسكري أحادي الجانب ضد السودان، أو حتى فرض منطقة حظر جوي بهدف منع الخرطوم من استخدام سلاحها الجوي. كان بإمكاني دعم خطواتٍ كهذه، لكنّ استشارتي لم تُطلَب في هذا الموضوع. وبدلاً من تلك الخطوات، أعلن الرئيس أن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى استصدار قرارٍ جديد من مجلس الأمن بهدف فرض عقوباتٍ إضافية، وكذلك فرض حظرٍ أوسع على الأسلحة، والسعي إلى استخدام قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

كشف لي وانغ خلال أحاديثنا الخاصة بأن قلقه الأكبر كان حماية اتفاقات النفط التفضيلية الصينية المعقودة مع الخرطوم. ولكن، بما أن حقول النفط موجودة في جنوب السودان، فضّلت بيجينغ تدخلاً من شأنه منع أزمة دارفور من الامتداد عبر البلاد، وذلك من دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد بقاء البشير على رأس السلطة.

ظهرت في هذه الأثناء فكرة تشكيل قوة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، كما أن بولتون ضغط بقوة من أجل تشكيل قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ولكنه عارض فكرة القيادة المشتركة التي تذكّره بالتركيبة الضعيفة التي أدّت إلى كارثة عام 1993 في الصومال. وافق رمسفيلد على وجهة نظره، ولكن تبيّن لي عند هذه المرحلة أننا دفعنا عملية الأمم المتحدة إلى أقصى حدٍ لها. لكن، بما أن الرئيس قد استبعد العمل العسكري، كان إنشاء قوة مختلطة أفضل حلٍ يمكننا توقعه. وهكذا، تبنّى مجلس الأمن بالإجماع في 31 تموز القرار 1769، والذي يتضمن إنشاء قوة مختلطة قوية تضم 26,000 جندي.

لكنّ هذه القوة لم تُحدِث- مع الأسف- تأثيراً كبيراً. وفي الوقت الذي بدأ فيه نشر القوة المؤلفة من جنود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، UNAMID، كان أبشع أنواع التهجير والقتل قد حدث بالفعل. لكن، في الوقت الذي استمرت فيه هجمات ميليشيات الجنجاويد، كانت قوات اليوناميد عاجزة عن حماية المدنيين؛ وذلك نظراً إلى عجزها عن نزع أسلحة الميليشيات.

إنني أعتقد بقوة أن مسؤولية حماية ميثاق الأمم المتحدة تستحقّ دعم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. كما أن تسليط الضوء على دارفور ما هو إلا دليل على الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية- وهي منظمات تعمل استناداً إلى الإيمان- ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى التي ساهمت في لفت أنظار الرأي العام إلى هذه القضية. لكنّ ذلك يُظهِر مدى صعوبة تطبيق مبدأ الحماية.

في هذا الوقت، ظهرت المشاكل على جبهة البرنامج النووي الإيراني.

لكن، مع حلول صيف عام 2007، أظهرت تقديرات أجهزة الاستخبارات أن إيران ستنتهي من تشغيل 3,000 جهاز من أجهزة الطرد مع نهاية العام.

لكن القضية النووية اتخذت مساراً آخر في شهر تشرين الثاني من عام 2007، وذلك عندما نشرت الوكالات الاستخبارية التقديرات الاستخبارية الوطنية NIE، حول البرنامج النووي الإيراني. وقد وردت في التقرير المذكور الفقرة التالية: «إننا نقدّر بثقةٍ عالية أنه في خريف عام 2003، سوف تقوم طهران بإيقاف برنامجها النووي». أتذكّر أنني أبلغت فريق عملي بأننا سجّلنا هدفاً في مرمانا. وأشارت خاتمة التقرير إلى أن برنامج التسليح قد أوقف، لكنّ إيران مستمرة في أنشطة تخصيب اليورانيوم. سبق لي أن علمت منذ أيامي كباحثٍ في مسألة انتشار الأسلحة النووية بأن التخصيب هو الخطوة البارزة في العملية، أي أنه المهمة الأكثر صعوبة عند صنع قنبلة من وقود اليورانيوم. لكنّ تقرير NIE الذي أورد أن إيران قد كفّت عن صنع الأسلحة النووية أسفر عن جعل مهمتي في مجلس الأمن القومي أكثر صعوبة بكثير.

وفي هذا السياق، تلقيت دعوةً لإلقاء خطاب في المنتدى الاقتصادي العالمي. كانت تعليقاتي في ذلك الخطاب حول سياسة الولايات المتحدة عادية. ولكنني فوجئت بعد وقتٍ قصير بعاصفة من الانتقادات التي كان سببها تواجد وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متقي، في المنتدى ذاته.

لكن، هل كان يجدر بي الانسحاب عندما أجلسه منظّمو المنتدى في المنصة ذاتها التي أتواجد فوقها؟

تتشارك الولايات المتحدة وإيران المنتديات العامة ذاتها– وعلى الدوام– في الأمم المتحدة. يُضاف إلى ذلك أنني كنت ألتقي نظرائي الإيرانيين بصورة غير رسمية من وقتٍ إلى آخر. وكان من بين تلك اللقاءات لقائي مع ظريف؛ عندما دعاني إلى الاجتماع به إلى مائدة الغداء في شقّته.

لكنّ التقارير الصحفية أوردت مع ذلك أن كبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية قد عبّروا عن استيائهم الشديد بسبب مبادرتي

المتسرّعة هذه.

استدعتني رايس لمناقشة هذه المسألة معي، إلا أن تقارير الصحافة أوردت أنها تعتزم توبيخي على تصرّفي هذا. لكنني أعتقد أنها ربما أرادت توليد انطباعٍ كهذا. غير أنه بالرغم من عدم انزعاجها أبداً، طلبت مني إعلامها في كل مرة يُطلب مني فيها إلقاء كلمة بحضور دبلوماسيين إيرانيين. وأضافت رايس أن بعض المسؤولين في البيت الأبيض قد أعربوا عن استيائهم من مواقفها المتساهلة إزاء السياسة الإيرانية، ولذلك بدأوا بمهاجمتي. ونصحتني بالقول: «لا تهتمّ بالذين لا يعرفون كيفية سير العالم».

بعد ذلك، تابعتُ الضغط من أجل تشديد العقوبات على إيران، لكن لم يكن من المستغرب أن تقوم دول مثل روسيا والصين ودول في أوروبا بتخفيف تلك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، وافق وانغ على مجموعة من العقوبات طالما أنها لا تطال قطاع النفط الإيراني. وأسفرت الأحاديث المطولة التي أجريتها مع تشوركين عن ظهور آراء روسيا إلى العلن؛ إذ تشعر موسكو فعلاً بأنها مهددة باحتمال ظهور إيران نووية، ولكنها لا تحبّذ إعادة علاقات إيران مع الغرب إلى طبيعتها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدّي إلى ابتعاد إيران عن روسيا. ويعني ذلك أن الوضع المريح بالنسبة إلى روسيا هو بقاء حالة العداء بين إيران والغرب باستثناء وقوع الحرب، هذا بالإضافة إلى مجموعة من القيود على أسلحة إيران النووية. كان الأوروبيون مستعدّين لمواجهة إيران، شرط حماية مصالحهم الاقتصادية، ولكنهم لم يمانعوا أبداً فرضَ العقوبات التي تؤثّر على الولايات المتحدة بشكلٍ غير متناسب.

كان التشاور بشأن مشاريع القرارات المتعلقَة بإيران يتمّ بعد التوصّل إلى اتفاق عام بين دول 5 + ١، أي قبل التشاور بشأنها مع باقي أعضاء مجلس الأمن؛ وهو ما لم يكن يحصل مع باقي القرارات. أثار هذا الوضع سخط المندوبين المنتخبين الذين كانوا يعرفون من التقارير الصحفية أخبار القرارات التي يتم التشاور بشأنها، وهذا يعني عملياً أن دورهم يصبح هامشياً حتى النهاية. لكن

الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن كانوا يتفهمون عادةً أهمية مشروع القرار، ثم يوافقون على تبنّيه بعد أن تتوصّل إليه دول 5 + ١ وذلك من دون تعديلات؛ حتى إن كانت صغيرة. لكن، في حالة آخر قرارٍ متعلقٍ بإيران، عارضت ثلاث دول وهي إندونيسيا، وليبيا، وجنوب أفريقيا.

كان المندوب الإندونيسي مارتي ناتاليغاوا متردداً في فرض العقوبات ضد رفاقه المسلمين. أما غيادالا عزّوز بلقاسم الطالحي- وكان وزيراً شبه دائم في نظام القذافي- فقد تحدّث عن مواجهاته مع مجلس الأمن حول أسلحة الدمار الشامل، كما كان منزعجاً من الطبيعة التصعيدية لنهج المجلس إزاء إيران. أما مندوب جنوب أفريقيا دوميساني كومالو فقد جادل بالقول إن جميع الدول تمتلك الحق في تخصيب اليورانيوم، وتطوير برنامجٍ نووي للأغراض السلمية.

عرضت فرنسا أن تبادر إلى كسب جنوب أفريقيا وليبيا لتكونا إلى جانب القرار. ولكن، عندما عجز المندوب الفرنسي جان موريس ريبرت عن إقناع نظرائه، سارع في السفر إلى عاصمتَي جنوب أفريقيا وليبيا، ومكث في العاصمتين رافضاً المغادرة إلى أن وافق رئيسا الدولتين على التصويت لصالح القرار.

كان من المقرّر أن أتولى شخصياً مهمة إقناع إندونيسيا، ولكن لم يقدّم لي ناتاليغاوا- عندما عقدت معه اجتماعاً مغلقاً- أي اعتراضٍ مهم على النقاط التي عرضتها عليه. وأسرّ إليّ بأن المسألة تتعلّق بالسياسات الداخلية في إندونيسيا حيث تحظى إيران بشعبيةٍ كبيرة. حاولت رايس بعد ذلك الاتّصال برئيس الوزراء الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو، وهو أول رئيس للوزراء يترأس الحكومة في بلاده من خلال انتخاباتٍ مباشرة. غير أن سوسيلو رفض تلقي المكالمة الهاتفية. وهكذا، امتنعت إندونيسيا عن التصويت في نهاية الأمر.

صوّت مجلس الأمن في 3 آذار على القرار رقم 1803 بأغلبية 14 صوتاً، ومن دون معارضة، لكن مع امتناع دولةٍ واحدةٍ عن التصويت. كان ذلك نصراً تكتيكياً بالإجمال للمجتمع الدولي، ولكنه في الوقت ذاته كان نصراً استراتيجياً

لصالـح إيـران. وقـد كسـبت طهران نتيجـة لهذا القـرار وقتاً لإكمـال برنامجها النووي، كما أظهر القرار مدى قلة حماسـة المجتمع الدولي لفرض حتى أكثر العقوبات تواضعاً.

واجهـتُ أثنـاء عملـي في مجلـس الأمن معضلـة دائمة تمثّلت فـي ما إذا كان يجدر بالولايات المتحدة اسـتخدام حق النقض على القرارات التي تشكّل معضلة لنا، أو أنه من الأفضل السـعي إلى التوصل إلى تسـويات. ولم يكن من المستغرب أن أتلقى نصائح متناقضة حول هذا الموضوع. فقد فضّل المتشددون اسـتعراض تصميـم الولايات المتحدة مـن خلال الإكثار من اسـتخدامهم حق الفيتو. أما المعتدلون فقد جادلوا بأن هذه كانت سـابقة سـيئة؛ لأنها تسـيء إلى روح التعاون التي نحتاج إليها في المقابل. كان النقاش حاداً، وعلى الأخص في المسائل المتعلقة بإسرائيل؛ أي حيث أجبر العدد الكبير من القرارات المناهضة لإسرائيل الولايات المتحدة على استخدام حق النقض مراتٍ عديدة.

أما في شهر كانون الثاني من عام 2008، وبعد تزايد الهجمات الصاروخية عليها من غزة، أقدمت إسـرائيل على إقفال الحدود مع قطاع غزة كلياً. عندها، عقد مجلس الأمن اجتماعاً طارئاً، وحاول الأوروبيون جسرَ الهوة بين الولايات المتحـدة والعـرب، لكـنّ هذه المسـاعي لم تُسـفر إلا عـن موازنـة معنوية بين عدوان حماس وردّ إسـرائيل الدفاعي. كنت مسـتعداً لاستخدام حق النقض إذا اضطـررتُ إلـى ذلك، لكن نتيجـة التصويت التي كانت 14 إلى 1 ضد الولايات المتحدة كانت أمراً غير مرغوبٍ فيه.

سـعت ليبيـا إلـى قرارٍ منحازٍ يدعو إلـى وقفٍ فوريّ للعمليات العسـكرية الإسرائيلية؛ وذلك بصفتها الدولة العربية الوحيدة التي تحتل مقعداً في مجلس الأمن. ونال القرار الليبي دعم جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. لكنّ مـا زاد الأمور سـوءاً هو تحوّل القرار إلى موضـوعٍ انتخابي في البلاد. وهكذا، أرسـل لي عضوا مجلس الشـيوخ أوباما وجون ماكين رسائل تدعوني إلى عدم

تبنّـي أي قرار منحازٍ ضد إسـرائيل. لكـن، هل كان بالإمكان التخفيف من حدة الوضع من دون استخدام حق النقض؟

عندها، أعلنتُ أننا سوف ندعم القرار الليبي بشرطٍ واحد؛ وهو أن يتضمّن إشـارةً إلـى إيقـاف الهجمـات الصاروخيـة الإرهابيـة من غزة. وقـد حظيَ هذا التعديل الذي بدا طفيفاً بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن ما عدا ليبيا.

أدرك المندوبـون العـرب علـى الفور الضرر الذي سـينتج في حال وافقوا علـى قرارٍ صادرٍ عن مجلس الأمـن يصف الهجمات الصاروخية بأنها إرهابية، فضلاً عن ترددهم في انتقاد حماس. وعمدت ليبيا على الفور إلى سحب القرار من دون الحاجة إلى تصويت.

وفـي النهايـة، لم أضطر إلى اسـتخدام حق النقض للدفـاع عن مصالحنا، واستمر ذلك إلى حين نهاية ولايتي في الأمم المتحدة.

أجـرت زيمبابوي فـي 29 آذار من عام 2008 انتخابات عامة، ولكنّ أعمال العنـف اندلعـت عندما اتضـح أن مورغان تسـفانغيراي- منافـس موغابي- هو الذي سـوف يفـوز فيها. وهكذا، دعـا جندايي فرايزر- مسـاعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية- موغابي إلى الانسحاب.

عقد مجلس الأمن في 29 نيسـان جلسـةً خاصة حول زيمبابوي. وفي هذه الجلسـة، أعلنت روسـيا والصيـن أن فرض العقوبات خـارج موضوع النقاش. وهكـذا، انتقـل الضغط فـي ذلك الوقت إلـى جنوب أفريقيا، وهـي التي تتمتع بأكبر قدرٍ من النفوذ على نظام موغابي. لكنّ جنوب أفريقيا رفضت دعم تحرّك مجلس الأمن؛ بغضّ النظر عن مقدار العناد الذي أظهره نظام موغابي.

غيـر أنّ عجـز الأمم المتحدة دفع دول مجموعة الثماني إلى الاجتماع في تموز من عام 2008. وقد اتفق رؤساء الدول في ذلك الاجتماع على نصٍ يدعو إلى فرض عقوباتٍ ضد نظام موغابي. أما من جهتي، فقد قدّمت مشـروع قرارٍ يدعو إلى فرض حظرٍ على التسـلّح، كما اشـتمل المشـروع على عقوباتٍ ضد كبار المسؤولين في ذلك النظام.

وعدت روسيا والصين مجدداً باستخدام حق النقض ضد قرار العقوبات. ومن الجدير بالذكر أن موغابي كان الشريك المفضّل لهاتين الدولتين أكثر من تسفانغيراي الذي كان يتوق إلى دمج زيمبابوي في المجتمع الدولي؛ وذلك بالنظر إلى عقيدته المعادية للغرب والاستعمار.

وعدتُ تشوركين ووانغ بالقول: «والآن، بعد أن وقفتما في وجه تحرّك مجلس الأمن، إن مسألة زيمبابوي تقع على عاتق دولتيكما، ويتعيّن عليكما شرح كيفية إصلاح هذا الوضع. أما أنا فأعتزم إثارة القضية مرةً كل أسبوعين أمام المجلس، وسوف أذكّر العالم بنتائج استخدام روسيا والصين حق الفيتو، وبما حال هذا الاستخدام دون تحقيقه لصالح شعب زيمبابوي».

لكنّ ما أثار حيرتي أكثر من أي شيء آخر كان سلوك مندوب جنوب أفريقيا دوميساني كومالو في مجلس الأمن. فقد أُجبر كومالو في سنوات السبعينيات على الفرار من جنوب أفريقيا بسبب أنشطته ضد سياسة التفرقة العنصرية. ولكنه استفاد من حق اللجوء في الولايات المتحدة، وقاد نضالاً طويلاً بهدف حثّ الأمم المتحدة على فرض عقوبات ضد نظام جنوب أفريقيا.

حذّرتُ كومالو من أن جهود الوساطة التي يبذلها رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي مصيرها إلى الفشل، وأن الأزمة سوف تشهد مزيداً من التدهور إذا لم يتحرك مجلس الأمن. فردّ كومالو بأنه يتعيّن على مواطني زيمبابوي حلّ الأزمة بمفردهم.

ذكّرت كومالو بالقول: «لولا العقوبات لما كنتَ جالساً هنا على مقعدك، ولما كانت جنوب أفريقيا الدولة التي تعرفها». أما بالنسبة إلى الشعارات حول احترام سيادة زيمبابوي فقد ذكّرتُ كومالو بأن سياسات بلاده جعلت شعب زيمبابوي معتمداً على المساعدات الدولية. إذ كانت دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة تقدّم في ذلك الوقت ما يزيد عن 50 بالمائة من المواد الغذائية الأساسية التي تحتاج إليها زيمبابوي، وذلك من خلال الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية.

لكنّ كل تلك الحجج لم تغيّر شيئاً.

كان حلفائي من الأفريقيين يثنون عليّ في كل مرة تحدثت فيها عن هذا الموضوع، ولكنّ ذلك كان يجري عند اجتماعي بهم على حدة. وقد أعطتهم كلماتي- التي تميّزت بالصَرامة- فرصةً أكبر لتوجيه الانتقادات إلى نهج جنوب أفريقيا المثير للسخرية. يُذكر كذلك أنني تسلمت مراراً وتكراراً طلباً من منشقّين، ونشطاء في حقوق الإنسان لتشجيعي على الاستمرار في تصريحاتي العلنية هذه؛ وهو الأمر الذي سمح لموغابي والإصلاحيين العاملين على الأرض بمعرفة أن أحداً ما كان منتبهاً لما يجري في ذلك البلد.

جادل بيتر غودوين في كتابه الخوف بأن الضغط الأميركي على موغابي خلال هذه الفترة هو الذي جعل موغابي يدرك أن نظامه ليس آمناً. وقد أقدم موغابي في غضون أشهرٍ قليلة على توسيع قاعدة حكومته، وعقد اتفاقاً يسمح بتقاسم السلطة مع تسفانغيراي. لم تكن تلك هي النتيجة التي سعيتُ إليها؛ لأنني أدركت أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يحدث إلا عند رحيل موغابي ونظامه. لكنّ هذا كان أفضل ما استطعنا فعله ضمن تلك الظروف.

تحركت الدبابات الروسية في صيف عام 2008 نحو جورجيا.

سبق لي أن أحسستُ بوجود مشكلةٍ ما في شهر آب من عام 2007، أي عندما زارني مندوب جورجيا الدائم إيراكلي ألاسانيا. كان والده- الذي كان جنرالاً في الجيش الجورجي- قد قُتِل في أبخازيا على يد قوات المتمردين عندما كان ألاسانيا لا يزال طفلاً. وقد انخرط ألاسانيا منذ العام 2004 بعمق في قضية أبخازيا التي تُعتبر جزءاً من جورجيا تحت سيطرة القوات الروسية. وعيّنه الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي رئيساً لحكومة أبخازيا في المنفى، ثم عيّنه بعد ذلك للإشراف على محادثات سلام جورجيا - أبخازيا.

لخّص لي ألاسانيا الهجوم الصاروخي الروسي، وطلب مني عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. وافقتُ على طلبه، لكنّ آخرين في مجلس الأمن أرادوا

الانتظار قبل عقد الجلسة. أما الآن، وبعد مرور كل هذا الوقت، أتمنى لو أننا اتخذنا خطوات أكبر لردع العدوان الروسي. فقد كان بإمكاني الضغط لإنشاء بعثة موسعة تابعة للأمم المتحدة للعمل على الأرض، أو اتخاذ خطوات لتدويل النزاع في أبخازيا وجنوب أوسيتيا تحت إشراف الأمم المتحدة؛ أي كما فعلنا في كوسوفو في التسعينيات.

دخل الجيش الروسي جورجيا بدباباته في 7 آب من عام 2008، فعقد مجلس الأمن جلسة طارئة. لكنّ ثلاثة أيامٍ من المفاوضات المعمّقة لم تسفر عن اتخاذ أي قرار. وفي 11 آب، اتصلتْ بي رايس التي كانت في حالة صدمة، وأسمعتني المكالمة التي أجرتها مع لافروف. وفي هذه المكالمة، اقترح وزير الخارجية الروسي عقدَ اتفاقٍ سري بين روسيا والولايات المتحدة. كان المطلب الرئيس عند لافروف بسيطاً: «يجب أن يرحل ساكاشفيلي». غير أنّ رايس رفضتْ هذا الطلب، وتعهدت بإبلاغ العالم أن وزير الخارجية الروسي قد طلب– سراً– قلبَ نظام رئيس منتخبٍ بطريقة ديمقراطية.

أبلغتُ مجلس الأمن بما قالته لي رايس، وقلتُ إن المطلب الروسي مرفوضٌ كلياً.

عندها، اعترف تشوركين بأن لافروف ورايس أجريا مكالمة هاتفية سرية، ثم مضى لتأكيد اتّهامي، ولكن بصورةٍ غير مباشرة عندما قال: «إن تعبير تغيير النظام تعبيرٌ أميركي. لكن هناك حالات، فكما يخبرنا التاريخ، إن القادة الذين يتسلمون السلطة في بلادهم إما بطريقة ديموقراطية أو شبه ديمقراطية، يأتون إلى السلطة بوسائل متعددة، ثم يصبحون عقبات في وجه الديموقراطية».

سبق لي أن تناقشت مع تشوركين وجهاً لوجهَ في السنة الماضية، ولكن تعذّر عليّ التوصل إلى تفاهم معه هذه المرة. فقد اعتبر أن قرار رايس تسريب المكالمة الهاتفية مع لافروف كان خرقاً للثقة لا يمكن مسامحته.

لمست تعاطفاً في مجلس الأمن مع الموقف الروسي من جورجيا، لكنّ محاولة تشوركين قلبَ ساكاشفيلي كانت خطوة مغالية وغير مقبولة. أما الصين

فقد أرسلت إشارة مدوية من خلال قرارها بالامتناع عن التصويت، وذلك بدلاً من الانضمام إلى روسيا التي استخدمت حق نقض القرار حول جورجيا.

تعرّض تشوركين في ذلك الوقت إلى ضغوطٍ جسيمة، كما أن نقاشاتنا في مجلس الأمن أصبحت حادة جدّاً؛ لدرجة أنه اتهمني بأنني أتّبع دبلوماسية تروتسكية.

عندها، شعرتُ تشيريل بقلقٍ كبير لأن نقاشاتنا تحولت إلى نقاشات شخصية؛ واقترحت أخذَ استراحة، ثم أجرت اتصالاً بإيرينا زوجة تشوركين، ودعتها مع زوجها لشرب الشاي. أخبرنا الزوجان تشوركين بأنهما أمضيا شهر العسل في جورجيا، ثم تحدثا عن المناظر الطبيعية الجميلة هناك، وعن الطعام اللذيذ، والناس الودودين. وأضاف الزوجان أن الناس في كل قرية تنزها فيها خلال تلك الفترة كانوا يسارعون إلى شرب نخب العروسين. كانت تلك الجلسة استراحة لطيفة، ولكنها لم تنجح في جسر خلافاتنا في مجلس الأمن.

اجتمعت رايس مع لافروف خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مرور شهرٍ من الزمن، وذلك للمرة الأولى منذ نشوب أزمة جورجيا. وقد اتفقا في ذلك اللقاء على السعي من أجل التوصّل إلى قرارٍ جديد حول إيران، وذلك من أجل إثبات أن الخلافات بشأن جورجيا لن تؤثّر على التعاون القائم بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن البرنامج النووي الإيراني. وفي ذلك الوقت، حظيتُ بأكبر مساعدةٍ لي في تسويق اتخاذ القرار في مجلس الأمن من حليفٍ غير متوقّع؛ وهو الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة. وهكذا، حصلتُ على دعم إندونيسيا للقرار رقم 1853.

إنني لا أتوقع حدوث ولو قدرٍ ضئيلٍ من الإصلاحات في الأمم المتحدة، أو بالنسبة إلى دورها في العالم. لكنّ مجلس الأمن- وبالرغم من مشاكله العديدة- ما زال المؤسسة الدولية الأكثر هيبةً واعتباراً في العالم. غير أنني مع ذلك لا أتوقع أن يصبح إصلاح مجلس الأمن أولوية.

يُحتمَل أن توافق الولايات المتحدة ذات يوم على توسيع مجلس الأمن، وحتى على إضافة المزيد من الأعضاء الدائمين. ولكنني سوف أفاجأ في حال سمحت الولايات المتحدة للأعضاء الجدد بالحصول على حق النقض؛ وهو الأمر الذي من شأنه الانتقاص من قدرة مجلس الأمن على القيام بوظيفته.

يريد الصينيون إظهار دعمهم لرغبة مجموعة NAM /G–77 (الدول النامية ودول عدم الانحياز) بإضافة أكبر عدد ممكن من الأعضاء الجدد إلى مجلس الأمن، لكن الصين قلقة كذلك من إمكانية حصول منافسيها الإقليميين التاريخيين– وعلى الأخص اليابان والهند– على مقعدين دائمين في المجلس. ولأن الصين واثقة من مكانتها في مجموعة الدول الخمس P5، فهي تُظهر بعض الاستعداد لقبول الإصلاحات.

أما الروس فيقفون بحزم ضد سحب صلاحية حق النقض المتّبعة حالياً، كما أنهم يعارضون تقليص دور مجلس الأمن، ويشعرون بالقلق من صعود القوى التي تشكّل تحدياً لمركزهم الخاص في الأمم المتحدة.

يبدو التعارض جلياً هنا بالنسبة إلى المملكة المتحدة وفرنسا اللتين تتفهمان الحجة القائلة إن وضعهما في مجموعة الدول الخمس قد مرّ عليه الزمن. وتمتلك ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي أسباباً متزايدة للتساؤل عن السبب الذي يجعل فرنسا والمملكة المتحدة تمتلكان– دونها– مقعدين دائمين في المجلس. أما دمج مقاعد هذه الدول في مقعد واحد للاتحاد الأوروبي فهو احتمال ممكن، كما أنني أفضّله بصفته جزءاً من صفقة تهدف إلى ضمان تمثيلٍ أوسع لآسيا.

لكنني أبقى متفائلاً بالإجمال حول احتمال إجَراء إصلاحٍ أوسع في الأمم المتحدة.

تظهر هيكلية التمويل المعمول بها حالياً على أنها المعضلة الكبرى التي يواجهها الإصلاحيون. أما في العام 2013، فقد دفعت سبع عشرة دولة (والتي تمثّل أقل من 9 بالمائة من مجمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) ما يزيد

عـن 80 بالمائة من موازنـة المنظمة. أما الدول الباقية والبالغ عددها 176 دولة، فقد ساهمت في ما تبقى من الموازنة. ومع ذلك، يسهل على تلك الدول تقرير كيفيـة دفـع المبالـغ المتوجبة عليها، هـذا بالإضافة إلى تعيين المبـادرات التي سـتذهب إليهـا تلـك المبالَغ. ويعني ذلك أن الدول التـي تدفع الحصة الكبرى من موازنة المنظمة، والتي تتميز بإدارة سـليمة، وفعالية عملياتية، لا تمتلك إلا تأثيراً محدوداً إلى جانب خيار قطع التمويل. يبدو كل ذلك مشهداً غريباً.

بدأ المانحون الرئيسـون في المنظمة باسـتنتاج أنه توجد بدائل أفضل لهذا الفائـض، وسـوء الإدارة، وعـدم الكفاءة التـي تميّز الأمم المتحـدة. وأعتقد أن هذا الاتجاه سـوف يستمر نحو الاستثمار في المساهمات الاختيارية في برامج محـددة، أو حتـى تحويل وجهة مسـاعدات التنمية من خلال وسـائط قومية أو إقليميـة أو أقنيـةٍ أخـرى بـدلاً من الأمـم المتحدة، أي من خـلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

جرت بعض أشـرس المناقشـات التـي واجهتها عندما شـارفتْ فترتي في الأمـم المتحـدة على الانتهاء؛ وذلـك إلى مائدة الغداء فـي منزلي. فقد أخذت تشـيريل تشـجّع هيلاري كلينتون في الانتخابات الرئاسية التمهيدية عن الحزب الديمقراطـي، لكـن ماكـس كان مناصـراً شرسـاً لأوباما. أما أليكـس فقد ناصر ماكين. عهندها، مازحتهم بالقول إن مساري الأفضل هو البقاء على الحياد.

كان فـوز أوبامـا في الانتخابات بمثابـة صدمة لزملائي الدبلوماسـيين في الأمـم المتحـدة. إذ كيـف يُمكن لأميركي مـن أصلٍ أفريقي، والذي كان اسـم والده حسين، أن يفوز في الانتخابات العامة؟

وكنت أردّ عليهم: «هذا جائز؛ لأن أميركا أمة استثنائية قبل كل شيء».

القسم الثالث

أميركا في العالم



الفصل السادس والعشرون

عالمٌ أكثر خطورة

2016 وما بعدها

كان العالم مكاناً مختلفاً في العام 1992، أي عندما بدأتُ بتقييم الاستراتيجية الأميركية بصفتي أحد المخطّطين في البنتاغون. إذ بدا العالم حينها أكثر ميلاً إلى الولايات المتحدة. وقد منح الانتصار الذي حقّقته البلاد في حرب الخليج قادتنا الثقة بالنفس؛ وذلك عقب فترة طويلة من التشكيك بالذات التي تبعت حرب فييتنام. أما الأهم من كل ذلك فهو أن تلك الفترة كانت نهاية النظام ثنائي الأقطاب الذي ترافق مع الحرب الباردة، ومع تفكّك الاتحاد السوفياتي، بعد اهتزاز صورة العقيدة الشيوعية.

كنت في ذلك الوقت متفائلاً بعض الشيء بشأن الشرق الأوسط. ولم أعتقد أن إيران- التي كانت قد خرجت لتوّها من الحرب التي دارت بينها وبين العراق بجيشٍ واقتصادٍ منهكَين- كانت في وضعٍ يسمح لها باستغلال هزيمة العراق في حرب الخليج. ولم يكن أسامة بن لادن قد أعلن بعد الجهاد ضد الولايات المتحدة؛ مع أنه كان قد انتهى من تشكيل تنظيم القاعدة.

لكن، بعد نحو ربع قرنٍ من الزمن، تفاقمت التهديدات ضد الولايات المتحدة؛ وهي التي لم تكن في وضعٍ يسمح لها بمواجهتها بالشكل المطلوب. وكانت أهمّ التهديدات هي انهيار النظام في عددٍ من الدول النامية، وتصاعد الإرهاب، والأزمات الثلاثية التي واجهت أوروبا وتمثّلت في فقدان الثقة في بروكسيل، والتهديدات الصادرة عن روسيا بوتين، وأزمات الشرق الأوسط الكبير، بالإضافة إلى السعي الصيني للهيمنة الإقليمية.

لماذا تغيّرت السياسات العالمية بهذه الطرائق الإشكالية؟

أرى أنه من الخطأ بمكان التشديد بشكلٍ لا لزوم له على سياسة الولايات المتحدة؛ وذلك لأن التغييرات التي انطلقت بعد الحرب الباردة– وهي تغييرات مثل انتشار الديمقراطية، واقتصادات السوق، والعولمة– ربما تتجه نحو تضييق الهوة ما بين الولايات المتحدة والدول الأخرى. لكنني رغم كل ذلك أعتقد أن أخطاء الولايات المتحدة التي كان من الممكن تجنّبها قد ساهمت إلى حدٍ كبير في هذه الاتجاهات غير المستحبة التي نواجهها الآن.

أوّل هذه الاتجاهات هو تقلّص القوة العسكرية الأميركية بالنسبة إلى القوى الأخرى، وهذا يستتبع التقلّص في قدرتنا على ردع الأطراف التي تشكّل خطراً علينا. وقد أشار تقرير دليل السياسة الدفاعية للعام 1992 إلى أنه يتعيّن على الولايات المتحدة الحفاظ على هذه القدرة العسكرية الكاسحة التي تردع الآخرين من مجرد محاولة التوصل إلى الوقوف على قدم المساواة مع تلك القدرة. أما اليوم، وبالرغم من أن الجيش الأميركي قد حافظ على تفوقه التكنولوجي، وبكل تأكيد يُعتبر أكثر تكاملاً وقدرةً مما كان عليه في العام 1992، إلّا أنه تراجع نسبياً.

لا أعتقد أن الولايات المتحدة في الوقت الحاضر منتشرة بشكلٍ مبالغٍ فيه بوصفها قوةً عالمية، ولكنها سوف تصبح كذلك إذا حافظت على دورها العالمي الحالي من دون عودة الاقتصاد إلى النمو. لكن الولايات المتحدة تمكنت من الوفاء بالتزاماتها العالمية حتى في ذروة حربَي أفغانستان والعراق. إلّا أنني مع ذلك أشعر بالقلق من أن يؤدي هذا إما إلى المبالغة في الانتشار في العالم، أو العودة إلى الانكماش عنه إلى أن يصبح ذلك هو التهديد الحقيقي؛ وذلك إذا لم نُعِد ترتيب بيتنا الاقتصادي.

إنّنا نواجه الآن مسألةً داخليةً أوسع بكثير؛ وهي فشل الولايات المتحدة

في تحقيق إجماع الحزبين وراء استراتيجية كبرى بعد الاحتواء. أريد القول إننا نفتقد إلى حسٍ واضح في ما يتعلق بالأولويات، وتحديد الأهداف التي تستحق أي مستوى من الاستثمار. وقد كانت النتيجة هي التعرّض لإجهادٍ كبير عند نشوب الأزمة، ثم التعجّل والانسحاب المتسرع.

إنني متفائلٌ بطبيعتي، ولكنني أخشى من أن الزمن لن يطول قبل انطلاق سلسلة من الأحداث الكارثية. لكن، بما أن العالم صعبٌ كما هو اليوم، فأنا أعتقد أن الأمور ستكون أسوأ بكثير إذا انسحبت الولايات المتحدة.

تقوم الولايات المتحدة بحماية طريق الوصول إلى الخليج العربي، كما أنها تضمن عدم إشعال المنطقة؛ وهو الأمر الذي سيؤدي في حال حصوله إلى حدوث صدمة في أسعار النفط. أما الانسحاب من العراق- والذي كان قراراً متعجلاً- فقد ساهم في ظهور تنظيم داعش، كما أن الصراع في سوريا يقدِّم لنا نموذجاً عمّا يمكن أن يحدث في حال حصول انسحابٍ آخر. وفي هذا الوقت، بدأت القوى الإقليمية بالاختباء وراء وكلائها في الحربين الأهليتين في سوريا والعراق، لكنّ ازدياد القوة الروسية زاد من خطورة تينك الحربين. يُضاف إلى ذلك أن موسكو عادت بصفتها لاعباً هاماً في جيو- سياسةِ المنطقة؛ وهو أمرٌ كان غائباً حتى الآن منذ الحرب الباردة. فضلاً عن أنّ قوى عظمى أخرى- ولاسيما الصين وأوروبا- بدأت بالتدخّل أكثر في شؤون الشرق الأوسط؛ وهو الأمر الذي يشير إلى بداية مدٍ فوضوي متعدّد الأقطاب في وجه التراجع الأميركي.

يُضاف إلى كل ذلك أن الثقة في قدرة الولايات المتحدة على ضمان الأمن الإقليمي قد تقلّصت كثيراً. وهكذا، بدأت بعضَ الدول بالتوجّه نحو تعزيز علاقاتها مع الدول المنافِسة لنا؛ بما فيها الصين وروسيا. ولكنني لا أرى كيف ستتمكن الولايات المتحدة من تجنّب مجموعة محدّدةٍ من المصالح. فعلى سبيل المثال، هل بإمكاننا عدم التدخّل في حال انتشرت الحرب الطائفية إلى مناطق الشيعة في شرق المملكة العربية السعودية؛ أي حيث يتم إنتاج عشرة

ملايين برميل نفطٍ كل يوم. إن حصل ذلك، فأنا أعتقد أنّ أي رئيسٍ أميركي سوف يأمر بتدخلٍ أميركي واسع النطاق بشكلٍ يشبه عملية درع الصحراء، وذلك في مواجهة احتمال حدوث ركودٍ كبيرٍ في البلاد نتيجة الاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية.

إن من شأن النزاع بين المملكة العربية السعودية وإيران إثارة الذعر في أسواق الطاقة العالمية. ولكن، من دون وجود أميركي يضمن الاستقرار سوف تتوقف شحنات النفط. وقد حدثَ مشهدٌ مشابه في العام 1987، أي أثناء حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الإيرانية؛ وهو الأمر الذي أسفر عن طريق الصدفة عن حصول مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران.

يُضاف إلى كل ذلك أن البرنامج النووي الإيراني يجعل من هذه الافتراضات أكثر خطورة. وأنا لا أمتلك ثقة كبيرة في الاتفاق النووي الذي يُقيّد الأنشطة الإيرانية لبضع سنواتٍ فقط. كما أشكّ كثيراً في أنّ اللاعبين الآخرين سوف يبدون ضبط نفس في حال السماح لإيران بالعودة إلى أنشطة تخصيب اليورانيوم على نطاقٍ واسع، أو إذا سارعت إلى صنع قنبلةٍ ذرية.

تعتقد إدارة أوباما أن الاتفاق النووي من شأنه دفع السلوك الإيراني نحو الاعتدال. إنّ توقعاتٍ من هذا القبيل لا تعطي في رأيي أي نفعٍ للسياسة الأميركية. ويُضاف إلى ذلك أنه بينما يرغب الشعب الإيراني- ومنذ زمنٍ طويل- في العودة إلى أحضان المجتمع الدولي، فإن سياسات المواجهة التي تعتمدها القيادة الإيرانية لم تتغيّر.

وإذا استمرت القدرات النووية الإيرانية في التزايد، فإن أكثر السيناريوهات احتمالاً هو أن تتمكن المملكة العربية السعودية من حيازة التقنية النووية من باكستان. وأعتقد أن تركيا ومصر سوف تسعيان إلى إنشاء برامجهما النووية الخاصة بهما. وعند ذلك، ستحتاج الولايات المتحدة إلى التفكير جدياً في توسيع مظلتها النووية لتشمل دول الخليج. وعندها، سيضطر العالم إلى مواجهة إمكانيات أكبر لوقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين.

إنّ من شأن الطلب الإقليمي على التكنولوجيا النووية الباكستانية وحده خلق مخاطر. إذ تعاني باكستان من ضعف في التماسك السياسي الداخلي، وذلك مع وجود ثلاث مجموعات عرقية تسعى كل منها إلى أن تصبح أمةً مستقلة. أما الهوة التي تفصل بين الأثرياء والفقراء فضخمةٌ جداً؛ علماً أن الحكومة فشلت طوال سنواتٍ عديدة في الاستثمار في التعليم، أو تكوين الفرص لشعبها. ومن الجدير بالذكر أن التسارع الكبير في تزايد عدد السكان يؤدي إلى ضغطٍ كبير على الخدمات والموارد المائية. لا أعتقد أنه من المبالغة في شيء وصف باكستان بأنها دولة هشّة أو فاشلة؛ وهي بالتأكيد دولة خطرة وفريسة للتطرف.

يميل الأميركيون إلى الاعتقاد بأن السلام بين القوى العظمى هو الوضع الطبيعي في العالم، وأنه بوسع الولايات المتحدة الحفاظ على السلام. لكن، لا يمكن الحفاظ على ذلك بسهولة ومن دون ثمن، كما أنه من المتعذّر تحقيق السلام من دون موهبة ومهارةٍ عظيمتين من جانب قادة أميركا.

إذا تطلعنا إلى المستقبل، فأنا أعتقد أنه يجب على الولايات المتحدة التركيز– في المدى القصير على الأقل– على محاربة الإرهاب، وإنهاء الحروب الأهلية في العراق وسوريا. أما على المدى البعيد، فيتعيّن علينا التركيز على تطبيع الأوضاع الجيو– سياسية لثلاث مناطق: الشرق الأوسط، وأوروبا، ومنطقة آسيا– الباسيفيك. كما يتعيّن على الولايات المتحدة أيضاً تعزيز تحالفاتها الأطلسية والباسيفيكية (منطقة المحيط الهادئ) عن طريق تكييف هذه المناطق مع الظروف الجديدة والخطرة التي تلوح في الأفق. وفي الوقت ذاته، يتعيّن على الولايات المتحدة الترويج لإقامة توازن قوى في المناطق المهمة، مع البحث عن فرصٍ لإزالة الفروقات بين اللاعبين الأساسيين. كما يتوجّب على الولايات المتحدة الحفاظ– في الوقت ذاته، وكجزءٍ من هذا الجهد– على قدراتها العسكرية، وعلى توسيع وجودها، وتعزيز قدرتها على التحرّك بوصفها

الجهة القادرة على فرض التوازن. ستحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى تعزيز قدراتها في الترويج لمبادئها التحررية والديموقراطية.

تشكّل مشاكل الصراعات الإقليمية، والنزاعات الطائفية، وانهيار نظام الدولة في الشرق الأوسط أكبر التحديات الراهنة وأكثرها صعوبة. وأعتقد أن الحلول الجوهرية تتمثّل في الترويج لميزان القوة الإقليمي، وتقوية الدول المعتدلة والتقدمية، والالتزام مع الدول الأخرى في مجهود تثبيت التسويات السياسية الداخلية في سوريا والعراق.

يتعيّن أن تكون الخطوة الأولى في هذا المضمار تقويةَ أصدقائنا وشركائنا في الشرق الأوسط، والقوقاز، وآسيا الوسطى. ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الدول– مثل الأردن والمغرب– تعارض بشدة التطرّف الذي دمّر المنطقة. لكن، تبقى هناك دولٌ أخرى– مثل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في القوقاز وآسيا الوسطى، والتي تحكمها حكومات علمانية– بإمكانها تحقيق الإصلاح، والسعي نحو انفتاح أكبر بطريقة خلّاقة. كما أنّ دولاً أخرى منغلقة– مثل أفغانستان– تسعى إلى تحقيق الديموقراطية.

لا أظن أنه يتعيّن على دولةٍ مثل الولايات المتحدة أن تكون منحازة إلى أي طرفٍ من الأطراف في النزاع الطائفي الشامل القائم بين السنة والشيعة. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نكون منفتحين على إقامة علاقاتٍ مع كل الدول التي تدعم القوى الطائفية؛ بما فيها إيران. لكن في المدى المنظور، ستضطر الولايات المتحدة إلى تقوية القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودول الخليج؛ حيث سيصبح بالإمكان إقامة توازن قوى في المنطقة.

تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى الاستمرار في جهودها الهادفة إلى محاربة الإرهاب. ولكن، يتعيّن عليها التركيز أكثر على تعبئة القوى المحلية التي تقاوم الإرهاب والتطرّف، وذلك إلى جانب الحاجة إلى الضربات التي تقوم بها الطائرات المسيّرة عن بُعد، وبعض الأنشطة الحركية الأخرى. ويتطلب الأمر من الولايات المتحدة تبنّي رؤية إيجابية بديلة لشعوب المنطقة.

كما يتعيّن عليها أيضاً تأسيس منتدى دبلوماسي جديد لبدء حوارٍ حول مشاكل المنطقة. ويدل الواقع على أنه من الضروري الحدّ من المكاسب التي أحرزتها إيران في اليمن وسوريا والعراق، وذلك قبل تأسيس هذا المنتدى. أما الآن، فقد أدركت المملكة العربية السعودية ودول الخليج أن إيران تتربع في مركز القوة، ولذلك لن تجد تلك الدول الثقة الكافية للتحرك نحو إجراء مفاوضات معها.

أما النموذج الماثل أمامنا لمنظمة شرق أوسطية إقليمية فقد يكون منظمة آسيان (اتحاد دول جنوب شرق آسيا). لكن، عندما تحدثت عن هذا الأمر مع أصدقائي، واجهوني بقدرٍ كبير من الشك بشأن هذا الاقتراح. وقد قال لي زميلي السابق في راند، آنجيل راباسا، إنه من غير المحتمل أن تتحوّل اقتصادات دول الشرق الأوسط من الاعتماد على النفط إلى اقتصادات تستند على الإنتاج المتداخل والتصدير؛ وهو العامل الذي عزّز الاتجاه الإقليمي في جنوب شرق آسيا. لكنني كنت أذكّر نقّاد تلك الفكرة بأنه منذ زمنٍ ليس ببعيد كانت دول جنوب شرق آسيا توصف بأنها بلقان آسيا؛ أي منطقة تحتدم فيها عدة نزاعات رئيسة، لكن آسيان ساعدت المنطقة في التخلص من فترة طويلة من النزاعات.

عادةً، يكون الخوف هو الدافع الذي يدفع الدول إلى اتخاذ خطوات دبلوماسية كان كثيرون يعتبرونها مستحيلة في الماضي. وقد ترك الدمار الهائل الذي خلّفته الحرب الأهلية في سوريا أثراً قوياً على كل دولةٍ من دول المنطقة. ويتعيّن علينا الآن التفكير في ما إذا كانت المحادثات الهادفة إلى إنهاء الأزمة في سوريا ستضع أساساً لمنتدىً حواريٍّ أوسع، والذي يمكنه التركيز في البداية على القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ مثل البيئة، وحَرية الملاحة، والمصالحة، وذلك على نحو ما أدّت إليه الحروب الدينية في أوروبا، والتي انتهت بوضع نظام يستند على القواعد من خلال نظام اتفاقية وستفاليا.

لكن، حتى لو قدّمت آسيان سابقةً مفيدةً لنا، فمن المستبعد أن تُقدِم دول المنطقة– وفي هذه المرحلة بالذات– على تكوين هيكلية إقليمية جديدة. غير

أنني أحثّ الولايات المتحدة على جعل التعددية الإقليمية أولوية لها، وذلك في أسرع وقتٍ ممكن. في هذا الوقت، يستمر الصراع في سوريا. وهذا يعني أنه كلما ازداد تفكّك دول المنطقة ازدادت صعوبة الدبلوماسية الإقليمية.

ينبغي أن يتضمّن ميثاق أي منظمة ناشئة في الشرق الأوسط على شاكلة آسيان عناصر عدة. إذ يجب أولاً أن يتواجد بند ينص على مبدأ التقبّل المتبادل، ويقرّر أن جميع معتقدات المسلمين متساوية القيمة، كما يجب إطلاق برنامج يهدف إلى الترويج للوحدة وإنهاء النزاعات الطائفية وكذلك تحديد المجالات التي تتمكن فيها دول الخليج من العمل على مواجهة التحديات العملية المشتركة بينها.

يتعيّن على الولايات المتحدة قيادة حوارٍ إقليمي يهدف إلى تحقيق تسوية سياسية سلمية في سوريا. أما الأكثر أهمية بالنسبة إلى اللاعبين الإقليميين فهو التفكير انطلاقاً من اتفاقيات تقاسم السلطة؛ الأمر الذي بإمكانه التأسيس لسلمٍ يدوم طويلاً. يستلزم الأمر اقتناع كل المجتمعات الرئيسة في كل دولة. ويُحتمل هنا أن الترتيبات الاتحادية، واللامركزية، أو حتى الكونفدرالية- والتي تتمتع فيها الحكومة القومية بوظائف محدودة، ويحكم فيها كل مجتمع المناطق التي تعيش فيها مكوناته- هي الترتيبات الفضلى. ويُحتمل كذلك أن يُقدّم لنا الوضع في المنطقة الكردية في العراق- التي يتمتع فيها الأكراد بدستورهم الخاص بهم، وقواتهم الأمنية، ولكنهم يشاركون بشكلٍ كامل في الحكومة القومية- النموذجَ الذي نبحث عنه. ويحدث هذا حتى لو كان العراق بحد ذاته على طريق التفكّك، ومع احتمال ولادة دولة كردستان مستقلة. يُحتمل أن يتطلب تمكين الفرقاء من التوصّل إلى اتفاقٍ كهذا شيئاً يعادل مؤتمر بون؛ أي حيث يجلس الفرقاء المحليون المشاركون في الصراع وحلفاؤهم الإقليميون جنباً إلى جنب.

يعرف الجميع أن الولايات المتحدة قد استثمرت مواردها، وطاقتها، ووقتها في إعادة جيو- سياسة أوروبا وشرق آسيا إلى طبيعتها خلال الحرب

الباردة؛ وهو الأمر الذي يستتبع التزاماً يستمر لعدة أجيال لفعل الأمر ذاته في الشرق الأوسط. أما إذا لم نأخذ على عاتقنا هذا الالتزام، فإن الاتجاه نحو الخارج– وهو الأمر الذي يولّد المشاكل في المنطقة مثل التطرف، والإرهاب، والنزاعات الإقليمية– سوف يرتّب مع الوقت أثماناً ضخمة على العالم.

لكنّ استراتيجية تقوم على التوازن والمصالحة لا يُمكنها أن تنجح إلا إذا حافظت على سلامٍ قوي، وواجهت التحديات الفريدة التي يمثّلها الشرق الأوسط الكبير.

أما التحدي الرئيس في منطقة آسيا– الباسيفيكي فتمثّله الصين الصارمة؛ وهي الدولة التي تمتلك حوافز كثيرة لاختبار جدية التزام الولايات المتحدة بأمن شرق آسيا، وربما هي تفعل ذلك عن طريق التشديد على مطالبها في بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، أو في حالة انهيار كوريا الشمالية. ويمكنني على هذا الصعيد نصحَ الرئيس الأميركي المقبل بتعزيز الوجود الأميركي في منطقة آسيا– الباسيفيكي. وتحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى اتّباع نهجٍ مشترك إزاء قضايا المناطق البحرية المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي؛ وهو النهج الذي يجب أن يضع خطوطاً حمراء حيث يستلزم الأمر ذلك، ولكنه في الوقت ذاته يقوم بتوظيف الدبلوماسية لتجنّب مخاطر تصعيد الأزمات.

إن من شأن قيام منتدى آسيا– الباسيفكي الجديد– والذي يضمّ كل دول المنطقة، ويعيد التشديد على دور الولايات المتحدة بصفتها قوة في منطقة آسيا– الباسيفيكي– أن يساعد على تقوية التعاون الإقليمي بين دول المنطقة. أما النموذج الذي يخطر في البال في هذا المجال فهو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE؛ وهي التي نجحت في إرساء القواعد وطرائق التعامل الأساسية لإدارة النزاعات الإقليمية. يُمكن أن تخدم اتفاقات هلسنكي، مع تشجيع الولايات المتحدة، بوصفها نموذجاً لميثاق منظمة الأمن والتعاون في منطقة آسيا الباسيفيكي، وأن تكمّل كذلك المنظمات والجماعات الإقليمية العديدة

الموجـودة بالفعـل، وتكمّل بهـذا الهيكلية الأمنية للمنطقـة. ويُحتمل كذلك أن يكون المرشّح الأوفر حظاً للتحوّل إلى هذا الدور هو قمة شرق آسيا. إذ تضم القمة الدول المناسبة، ولكن إذا أرادت هذه الدول أن تلعب دوراً مماثلاً لدور OSCE، فسوف يتعيّن عليهَا أن تتحوّل إلى مؤسسة لتحديد هيكلياتها وتوضيح التزاماتهـا. أمـا الصيـن، وبوصفهـا قوة صاعدة تسـعى إلى الحفـاظ على حرية تحركاتهـا، فيُحتمـل أن تقوم بمعارضـة هذه المقترحات؛ مع أنهـا دولة مهمة، وجـزء تعاونـي من هيكلية المنطقـة التي تحتاج إلى المحافظة على اسـتقرارها وازدهارها.

تـؤدي الاتصـالات التـي تجـري بيـن مجتمـع ومجتمـع مع دول آسـيا-الباسـيفيكي إلـى فوائـد هائلة للولايات المتحـدة على المـدى الطويل. وتعتبر اتفاقية الشـراكة عبر الباسيفيكي التجارية مبادرةً ممتازةً على هذا الصعيد؛ وهي مبادرة يُمكن تعزيزها عن طريق توسـيع التبادلات الثقافية، ودعم المؤسسـات المشتركة بين الدول؛ والتي تؤدي بدورها إلى تعزيز الروابط القائمة بين منظمات المجتمـع المدني، كما تشـجّع الشـباب على الالتحاق بالجامعـات الأميركية. أمـا التحـدي الماثل على هذا الصعيد فسـوف يبرز مع الصين التي فرضت منذ وقـتٍ قريب قيوداً صارمة على أعمـال المنظمات غير الحكومية الأجنبية. ولن تكـون الدبلوماسـية والتعاملات الاقتصادية كافية لمواجهـة القيود الصينية؛ أي على نحو ما اتّبعته سياسـتنا عموماً منذ سـنوات التسعينيات من القرن الماضي. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة ستحتاج إلى أن تتبع نهجاً استباقياً في التعامل مع المجتمع المدني الصيني.

إنّ من شـأن استراتيجية «التوازن والمصالحة» أن تجعل من أوروبا أولوية عليـا، أي أننـا بحاجـة إلـى أن ندعـم الأوروبييـن الذيـن يسـعون إلى اسـتعادة الثقـة في المشـروع الأوروبي. وهكذا، يتعيّن علـى الولايات المتحدة، وحلف الناتو، وكذلك الشـركاء الأوروبيين الآخرين مواجهةُ التهديد الروسي على كل المسـتويات؛ وذلـك بعـد تفويت فرصة تقديم الدعم في أوائل التسـعينيات من

القرن الماضي إلى يلتسين وحكومته الإصلاحية.

تسعى روسيا إلى اتّباع نهج متنوعٍ من خلال خليط من قوات سبيتزناز والدعاية. وبالترافق مع التجهيزات الخاصة بالمشاة، وقدرات التحرّك السريع، يتعيّن على الناتو أيضاً تطوير قدرة التنافس في مستويات التحرّك السياسي، والحرب غير العادية، والاتصالات الاستراتيجية.

أما تعزيز دول المواجهة في أوروبا فمن شأنه رفع كلفة أي عدوان تشنّه موسكو. أعتقد أنه بوسع الولايات المتحدة والقدرات التي يتمتع بها حلفاؤها المساعدة في جعل الأوكرانيين قادرين على مواجهة الروس، وإجبارهم على التفاوض من أجل التوصّل إلى تسوية معقولة. ويتوجّب على الولايات المتحدة أن تتشارك مع دول البلطيق وجورجيا لتحسين القدرات الدفاعية لتلك الدول. لا تستلزم تلك الجهود استبعاد التعاون مع روسيا في مسائل مثل المحطة الفضائية الدولية ومكافحة الإرهاب.

وبالإمكان استخدام منظمة OSCE الأوروبية لتكون منتدىً إقليمياً يهدف إلى حلّ الأزمات في الدول التي تجاور روسيا، والنجاح في نهاية الأمر في جذب روسيا إلى أوروبا. باستطاعة OSCE فتح اختراقاتٍ في الأزمات المجمّدة في دول أوروبا الشرقية والقوقاز، شرط تكوين قدراتٍ أكثر تطوراً على حفظ السلام.

ولكي تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق استراتيجية التوازن والمصالحة هذه، إنها بحاجة إلى تحسين قدراتها في مجالاتٍ متعددة.

وفي هذا المجال، أريد حثّ الرئيس المقبلَ على الاستفادة من دروس التاريخ الحديث أثناء قيادته الرئاسية. وأنا أتفق في الرأي مع ما أورده بيتر رودمان في كتابه قيادة رئاسية؛ بأن أكثر الرؤساء كفاءة في مجال السياسة الخارجية هم الذين شاركوا شخصياً في المشاورات حول القرارات الهامة، وعلى الأخص تلك المتعلقة باستخدام القوة. ويعني ذلك أنه من الأفضل

للرؤساء أن يطلبوا من مستشاريهم تحضير عدة خيارات، مع توضيح الفروقات بينها بالنسبة إلى المنافع، والكلفة، ومخاطر التحرك وعدم التحرك، وذلك بدلاً من الطلب منهم تقديم توصياتٍ أجمعوا عليها. ويتعيّن على الرئيس المقبل كذلك استعادة نظام التخطيط الاستراتيجي الذي استخدمه الرئيس آيزنهاور؛ وهو نظام يمكّن إدارته من رسم استراتيجيات بعيدة المدى، وكذلك ربط الموازنات والإنفاق مع أولوياته.

يتعيّن في هذا المجال أيضاً إعادة التفكير في الاعتقاد الشائع المتعلق بمجلس أمنٍ قوميٍ عمليٍ. وقد أقنعتني تجربتي التي خضتها في ذلك المجلس بأن أعضاء مجلس الأمن القومي- بسبب قربهم من الرئيس- قادرون، وبشكلٍ فريد، على إدارة طرائق عملٍ شفافة ونشطة. يدرك أعضاء مجلس الأمن القومي الأمور التي يريدها الرئيس، كما أنهم أقل ارتباطاً بالمصالح وطرائق العمل البيروقراطية. وتُعتبَر استراتيجية تسريع النجاح في أفغانستان مثالاً قوياً عن كيفية عمل هذه الطرائق.

أخشى القول إننا لسنا مستعدين للنزاعات التي يخبّئها لنا المستقبل. فبالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وضعناها في القوات الخاصة، وفي زمنٍ أحدث في المركبات غير المأهولة، فإن النزاعات في الشرق الأوسط كشفت حدود الأداة العسكرية.

إنني لا أدعو بالضرورة إلى دورٍ أقل نشاطاً للولايات المتحدة في النزاعات الصغيرة. والواقع هو أن الولايات المتحدة تحتاج إلى انتهاز الفرص للتأثير في النزاعات بشكلٍ مبكرٍ واستباقي، ولكي تتجنب التورط المباشر والمكلف في هذه النزاعات مستقبلاً. فقد كان بإمكاننا إزاحة صدّام حسين عن السلطة عام 1991 من دون تدمير المؤسّسات العراقية، كما كان بإمكاننا التعامل مع الأزمة السورية بصورةٍ أكثر فعالية بكثير لو أننا تدخلنا عن طريق فرض منطقة حظر طيران، ودعم المعارضة السورية المعتدلة عندما كانت المظاهرات المناهضة للأسد سلمية بمعظمها.

مع ذلك، أقترح أن تعتمد الولايات المتحدة التدخلات العسكرية المباشرة؛ وعلى الأخص نشر قواتٍ برية كبيرة، ولكن مع حذرٍ أكبر. لكنّ التردد المتكرر بين نشر أعدادٍ كبيرة من القوات وسحبها ما هو إلا وصفة ناجحة لتوسيع مقدار رد فعلٍ كبير.

إنني قلقٌ بشكلٍ خاص من عدم التوازن الحاصل بين أجهزتنا الدبلوماسية والعسكرية، كما أنني لم أفهم أبداً التردد الأميركي في التفاوض مع الخصوم. وتدلني تجربتي على أن الانعزال نادراً ما يؤدي إلى تغيير السلوك في الاتجاه الصحيح. ولهذا، إنني أبحث عن فرصٍ لإدخال الخصوم والدول المعادية إلى منتديات متعددة الأطراف، حيث تتمكّن الولايات المتحدة وشركاؤها من تضييق الاختلافات، وتكوين قواعد طرائق الحوار، وحلّ المشاكل. ويعني ذلك أن إجراء المحادثات ليس مماثلاً لعقد اتفاقية استسلام.

إنّ تقوية أجهزتنا الدبلوماسية تستلزم القيام بعدد من الخطوات. وأولى تلك الخطوات ببساطة هي زيادة تمويل وزارة الخارجية والوكالات المدنية الأخرى. إذ تحتاج الوكالات المدنية- تماماً مثل الجيش- إلى الرد بسرعة على الظروف المتغيّرة، كما تحتاج إلى تمويل عملياتيّ مرن. وتحتاج وزارة الخارجية أيضاً إلى تطوير قدرة أقوى تسمح لها بتطوير استراتيجياتٍ إقليمية وتنفيذها. وهناك خيار يدعو وزارة الخارجية إلى تكوين ما يقابلُه في الجيش القادةُ الحربيون الإقليميون، أي الأشخاص غير المقيّدين بطرائق العمل بين الوكالات المختلفة، وذلك مع امتلاكهم الصلاحيات والموارد اللازمة لصياغة السياسات المتعلقة بمنطقةٍ بأكملها. ويتعيّن على أولئك القادة العمل والترحال مع القائد العسكري الإقليمي.

أما التغيير الضروري الآخر فهو إصلاح ثقافة المراقبة وإصدار التقارير من وزارة الخارجية؛ فهي في هذه الأيام لم تعد مؤسسة ذات مهام معينة بهدف استخلاص النتائج بشأنها، والتي تلتزم بقواعد عملياتية واستكشافية. إنني مقتنع من الجهة الإيجابية أنه توجد فرصة تاريخية تساعد على تحقيق التغيير. ويعرف

جيلٌ بأكمله من الدبلوماسيين- وهناك عددٌ كبيرٌ منهم تعرّفت عليهم خلال خدمتي في أفغانستان والعراق- كيفية تحقيق المبادرات غير التقليدية.

يستغرق استغلال هذه الفرصة سنواتٍ عديدة من العمل الدؤوب. وفي هذا السياق، يتعيّن إعادة هيكلة طريقة التوظيف في وزارة الخارجية، وذلك بهدف تقدير قِيَمٍ مثل الريادة، ومهارات المرافعات في القضايا العامة، والتفكير الاستراتيجي، والاستثمار في التطوير الوظيفي لموظفي الخدمات الخارجية من الشبان، وذلك ليس بهدف إعطائهم المهارات بشكلٍ عام، وإنما لإعطائهم مهاراتٍ معمقة في مناطق محددة. وتكمن إحدى الطرائق في السماح لموظفي الخدمات الخارجية باكتساب المؤهلات بأنفسهم في اختصاصات مثل الاقتصاد والشؤون العسكرية، أو في مهارات متخصصة مثل إدارة المشاريع؛ الأمر الذي يمنحهم أفضلية الوصول إلى مناصب معيّنة. وبالرغم من أن الإصلاح ضروري، إلا أنني أرى أنه من مصلحة وزارة الخارجية إعطاء الشبان عملاً ذا قيمة في بداية قيامهم بالمهامّ لصالح الوزارة. وأعتقد أن الذين يتمتعون بأفضل المواهب لن يشعروا بالانجذاب إلى نظامٍ يفرض عليهم الاستمرار في إعطاء تأشيرات دخول؛ وذلك على أمل أنهم سوف يشغلون وظيفة ذات معنى بعد مرور عقدٍ من الزمن.

باستطاعة الحكومة الأميركية بدورها الاستفادة من تكوين مراكز أبحاث، والتي تخدِم كمراكز تفوّق في مجال الدراسات الإقليمية. إنني أشعر بالدهشة في كل مرة تنشب فيها أزمة جديدة في بلدٍ معيّن، أي عندما يكون رد الفعل الأول الذي أسمعه هو «إننا لا نعرف من هم أولئك الناس». يمكننا حلّ هذه المشكلة بتكلفةٍ متواضعة. وأعتقد كذلك أنه باستطاعة مجموعة من مراكز الأبحاث القيام بدراساتٍ من أجل تكوين قاعدة بيانات، ومعلوماتٍ مختصرة عن البلدان النامية. وباستطاعة هذه المراكز أيضاً أن تخدم كمنصاتٍ للأبحاث المشتركة، ولتحليل استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي يقوم بها خبراء أو مسؤولون حكوميون محليون. ويُمكنها أيضاً أن تستضيف زملاء من

المنطقة؛ مثل الآتين من الجامعات الأميركية، والوزارات والوكالات المختلفة في الحكومة الأميركية. كما يمكن الاستفادة بعمق من المعلومات المتوافرة عن البلد أو المنطقة؛ وذلك عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وعندها، ستجد الحكومة الأميركية أن هذه المعلومات جاهزة ورهن إشارتها.

إن الفوضى المستشرسة والمتصاعدة في أنحاء العالم سوف تجبر الولايات المتحدة- سواء أأحببنا ذلك أم لا- على المشاركة في بناء مؤسّسات دولٍ تعاني من ظروفٍ صعبة. وتبعاً لذلك، إننا نحتاج إلى تطوير قدراتٍ وآلياتٍ أقوى من ذي قبل؛ هذا إذا أردنا النجاح في هذه العمليات.

إنني أؤمن، وبقوة، أنه عند استخدامنا للقوة العسكرية سوف نكون بحاجة إلى تحسين عملية التداخل المدني- العسكري. ولكن في طريقتنا المتبعة حالياً في التحرّك، إن ذلك يعتمد على الحظ الحسن في الجمع بين السفراء والقادة الذين يمتلكون الرؤية ذاتها عند النظر إلى الأمور. ولكنني أرى أنه من الأفضل لهم التخطيط لاستراتيجية مشتركة، والعمل معاً على تحقيقها. ويتعيّن على الإدارة القادمة إجراء مراجعة شاملة، حيث تكون مثل لجنة غولدووتر- نيكولز التي عملت في الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك بهدف تصميم قيادة مدنية- عسكرية مدمجة للعمليات الكبرى.

تتطلب مهمة تدريب الجيش الوطني وقوات الشرطة- وهي مهمة حيوية- من الرئيس المقبل تخصيص جزءٍ من الجيش يكون قادراً على توفير قدرات جاهزة لتنفيذ المهامّ. أما الآن، فإن منظمات خاصة تقوم بهذه المهمة، أي مثل القيادة الأمنية المؤقتة متعددة الجنسيات خلال حرب العراق. وبحسب هذا النظام، تقوم قوات متخصصة بتطوير العقيدة والمَهارات من أجل التمكّن من إصلاح المؤسسات الأمنية وتدريب القوات الوطنية وتجهيزها بالعتاد، حيث يتم ذلك بسرعة؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع عملية إعادة الاستقرار إلى البلدان المضطربة بعد انتهاء النزاعات. لا توجد قدرات ضرورية أكثر من هذه القدرة.

أما بالنسبة إلى وزارة الخارجية، فإن عملية بناء دولةٍ وأمة تستحق تأسيس هيكلية مخروطية خارجية جديدة، حيث تتألف من كبار المسؤولين القادرين على تجميع المؤهلين من الموظفين الأكفاء الموجودين حالياً. ويتعيّن على هذا المخروط أن يتلقى الدعم من الاحتياط البشري المدني، والمؤلف من اختصاصيين يتمكنون من المساعدة على النمو الاقتصادي، وتأسيس الوكالات الحكومية. أما في غياب هذا الوضع وغياب ذلك الاحتياط البشري، فإن الحكومة الأميركية ستجد نفسها في النهاية مضطرة للاستعانة بالعسكريين لتنفيذ تلك المهام.

يتوجب على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID أن تنقسم إلى قسمين، وذلك لتفعيل الاستخدام الاستراتيجي لبرامج التنمية. وتتمكن مكاتب الوكالة المختصة بحالات الطوارئ والإغاثة البشرية، أي ذلك القسم من الوكالة الحالية الذي يتمتع بقوةٍ نسبية، من البقاء ضمن وكالةٍ منفصلةٍ عن وزارة الخارجية. لكنّ الجزء الباقي من وظائف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يتعيّن دمجه في الأقسام السياسية المخروطية الأخرى التابعة لوزارة الخارجية. غير أنه لا معنى لفصل برامج تقوية الإدارة والأداء الاقتصادي في الدول النامية عن الوزارة المولجة بصياغة شكل العلاقات الثنائية الشاملة. ومن شأن هذا التغيير تسريع عملية دمج أنشطة التنمية في الاستراتيجية الأميركية، وإدخال قدراتٍ عملياتية في قطاع الخدمة الخارجية، وتسريع التغيير الضروري في ثقافة وزارة الخارجية.

يتعيّن كذلك تغيير طريقة العمل الحالية في الاعتماد على الشركات الأميركية الخاصة، والعاملة بموجب عقود بهدف تنفيذ برامج التنمية. فقد امتلكت الوكالة الأميركية للتنمية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قدراً كبيراً من خبرات التنمية المتخصصة في مجالات مثل تطوير البنية التحتية والزراعة. وإن اعتماد طريقة التعاقد المباشر مع الشركات المحلية في الدول المضيفة من شأنه إعفاء الولايات المتحدة من التعامل مع الشركات الأميركية

المتعاقدة الأقل كفاءةً بتكاليفها الباهظة.

لم تعمد الإدارات الأميركية المتعاقبة في الماضي القريب إلى معالجة عدم التناسب بين شعارات الديمقراطية والاستثمارات العملية الضرورية لتأسيس مؤسسات ديموقراطية على المدى الطويل.

إن أكبر نقطة ضعفٍ من جانبنا هي برأيي الفشل في نقل جهود المجتمع المدني إلى أنشطة تهدف إلى تأسيس أحزاب من شأنها في نهاية المطاف السماح للمرشحين الأحرار بالتنافس في الانتخابات بفعالية. وقد أدركت من خلال تجربتي الصعبة في أفغانستان والعراق أن الجهات غير المتحررة هي الأكثر جهوزية للاستفادة من الانتخابات. إننا أضعف ما نكون في دعم مرحلة تعزيز التغيير الديموقراطي؛ أي عندما يتسلم القادة الجدد المؤسسات لضمان الأمن، وحكم القانون، وتقديم الخدمات.

لم تُفلح أصعب الأيام التي قضيتها عندما كنت سفيراً في أفغانستان والعراق في تقليص حماستي لدعم ترويج الديمقراطية في الخارج. وأنا شديد القلق من تدهور الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم، إلا أنني أرى أن التشاؤم بشأن مستقبل الديمقراطية يتراجع بسبب استطلاعات الرأي التي تسجّل– وباستمرار– دعماً عالياً للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون.

جعلتني تجاربي في أفغانستان والعراق أكثر تفاؤلاً في بعض النواحي بشأن دور الولايات المتحدة في الترويج للديموقراطية. أما السبب فيعود إلى أنني أدركت– بصفتي الشخص الذي ينفّذ على الأرض– أن القليل من القدرات والإصلاحات بإمكانه ترك أثر نجاحٍ أو فشلٍ كبيرين على جبهة الديمقراطية. أعتقد أن سبب بروز النزعة الاستبدادية التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية يعود إلى حدٍّ كبير إلى الفشل الذي يكاد أن يكون حتمياً مع الأسف، والذي يترافق مع مواجهة الأنظمة الديموقراطية الجديدة للتحديات العملية التي يفرضها الحكم.

أود التشديد هنا على تغييرين اثنين. أولاً، يتعيّن علينا أن نكون على

استعداد لتقديم الدعم للأحزاب الديمقراطية الليبرالية، وذلك من أجل تمهيد الظروف للانتخابات. ويُحتمل أن أول خيبة أمل شعرت بها في بداية عملي كسفير أميركي كانت عند عجزي عن مساعدة الأحزاب الليبرالية التي كانت تتنافس مع خصومٍ يتلقون تَمويلاً من قوى استبدادية منافسة.

يمكنني في هذا المجال مقارنة وضعي مع وضع جايمس كليمنت دون، سفير أميركا في إيطاليا من العام 1946 وحتى العام 1952. فقد ردّت إدارة ترومان على تقاريره المقلقة- بأن إيطاليا قد تقع في أيدي الحزب الشيوعي الموالي لموسكو في انتخابات العام 1948- بالمصادقة على تنفيذ عمليات نفسية سرية تحت إشراف دون. قام دون بالتنسيق بين الشركات الأميركية، والاتحادات المهنية، والمؤسسات التابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية؛ وذلك بهدف تحويل المساعدات إلى الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب العمال الاشتراكيين. وقد أسفرت الانتخابات عن فوزٍ كاسح لصالح القوى المناهضة للشيوعية؛ الأمر الذي لم يسفر فقط عن المساعدة على تحالف إيطاليا مع الغرب، بل عزّز أيضاً- وبحسب ما قاله المؤرخ كيتين ميستري- إطلاق الحرب السياسية الأميركية من أجل مواجهة التحدي السوفياتي».[1]

يتعيّن على الرئيس والكونغرس الاستفادة من هذه التجربة ومن التجارب النموذجية الأخرى، والسماح للسفراء ومسؤولي الاستخبارات باستخدام السرية في دعم الأحزاب الليبرالية في الانتخابات الحساسة.

بشكلٍ عام، ستحتاج الولايات المتحدة إلى تقوية جماعة من الديموقراطيين المناهضين للنخبة المستبدة، وإلى القيام بذلك بطريقة أكثر منهجية. وقد كان أحد أهم الدروس التي أدهشتني في الحملات الانتخابية في أفغانستان والعراق هو قلّة عدد القادة الذين يتمتعون بعقلية ديموقراطية؛ وهم أولئك الذين تثقفوا في الغرب، وبإمكانهم لعب أدوار إيجابية كبيرة في الظروف المناسبة. ويقدّم

(1) كيتين ميستري، الولايات المتحدة، وإيطاليا، وجذور الحرب الباردة: إطلاق الحرب السياسية، 1945- 1950، مطبعة جامعة كامبريدج، 2014، ص 3.

لنا غاني ومجموعة أخرى من المنفيين الذين عادوا إلى كابول في العام 2002 نموذجاً جيداً. وفي هذا المجال، إنني أدعو إلى تأسيس نسخة أميركية من جامعة لومومبا السوفياتية؛ وهي الجامعة التي درّبت عناصر فاعلة من الأحزاب المدعومة من السوفيات، وكذلك مسؤولين من الدول الدائرة في فلكهم في العالم النامي. لكنّ جامعتنا هذه سوف تدرّب أفراداً من دول العالم النامي في البلاد التي تدعو إلى الديموقراطية؛ الأمر الذي يجعل المؤسسات فاعلة بعد عملية التغيير الديموقرطي. أي سوف تعزّز قدرات أصحاب المهارات الذين لم يتعلموا ولن يتعلموا بالتأكيد في الجامعات الأميركية.

أسّست الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة مجلس الحريات الثقافية، وهو الكيان الذي كوّن البنية التحتية للمنشورات والحوارات الثقافية التي تهدف إلى تعزيز القيَم الديموقراطية في مواجهة التحدي العقائدي الذي تمثّله الشيوعية. أمّا توصيتي في هذا المجال فهي في إطلاق مجهودٍ مماثل، ولكنّه عالمي يناسب عالم اليوم. وأعتقد أيضاً أن هذا الجهد يجب أن يمتد إلى العالم الإسلامي، حيث يطمح عدد كبير من المفكرين المتماثلين في العقلية واللاعبين السياسيين لمثل هذا العمل. وأريد هنا التشديد على الدروس التي تعلمناها في كيفية إطلاق حكم القانون، وفي تعزيز النمو الاقتصادي، وإصلاح المؤسّسات التعليمية بهدف تشجيع التفكير الانتقادي والإبداع. وتتمكّن الولايات المتحدة عن طريق تلك الالتزامات من المساهمة في لعبة الترويج للقوى السياسية المعتدلة في الصين وروسيا، وفي العالم الإسلامي.

تُعتبر التوصيات التي أوردتها للتو بعيدة الأثر، ولكنها في الوقت ذاته تقع ضمن إمكانيات الولايات المتحدة.

تتمتع أميركا بقبولٍ فريدٍ في أنحاء العالم. وبالرغم من تقلّص دعم الولايات المتحدة في بعض المناطق مثل الشرق الأوسط، إلا أنّ إحصاء بيو الذي أُجري حديثاً في أربعين دولة، استخلص أن المعدل الوسطي لآراء المحبذين للولايات

المتحدة استقر عند 69 بالمائة في العام 2015.

تتميز الولايات المتحدة بقدرات مواطنيها، وبرغبتهم في تحقيق ذواتهم أكثر من أي بلدٍ آخر في العالم. إذ لا تمتلك التقاليد أو التاريخ تأثيراً كبيراً على الشخصية الأميركية. وتؤكد ثقافتنا الوطنية أن أفراد الشعب يجب ألا يُلزموا بِقَدَرٍ معيّن بسبب الأوضاع التي وُلدوا فيها.

لكن في المقابل، إن ابتعادنا عن الأسرة، والتقاليد، والروابط الاجتماعية يترافق بالتأكيد مع ثمنٍ ما. وقد شعرتُ شخصياً بهذا الثمن بشدة عندما كنتُ مهاجراً. ولكنني في النهاية أعتقد أن هذه الميزة تسمح للبلاد بتجديد نفسها باستمرار؛ وهي فائدة أعتبر أنها تستحق ذلك التبادل.

إن إحدى نتائج ابتعادنا النسبي عن التاريخ هو البراغماتية، أو التفكير العملي الذي نتمتع به؛ أي اعتقادنا أنه يوجد حلّ لكل مشكلة. كنت أُدهش دائماً عندما كنتُ سفيراً بدرجة تبايُن عقليّتي- التي أصبحت أميركية- مع التقاليد السائدة التي هيمنت على سنوات حياتي الأولى. وفي أصعب لحظات مهمّتي كسفير، لاحظتُ أن زملائي الأميركيين وأنا نتشارك بغريزة التجربة والابتكار؛ وهو وضعٌ يتناقض تماماً مع ميل نظرائنا الأجانب إلى اعتبار أن المشاكل دائمة، وأن الحلول ما هي إلا بدايات حتمية لمشاكل جديدة.

أما على المستوى الدولي، فإننا نمتلك- تاريخياً- موهبةً فريدةً من نوعها في تكوين تحالفات. وقد توقّع كثيرون أن حلف الناتو، وتحالفاتنا شرق الآسيوية المتعلقة بالمطارات التي يُمكن استخدامها كمراكز لتنظيم حركة الطائرات، سوف تتلاشى في غياب تهديدٍ سوفياتي. وتبيّن أن هذه التوقعات غير صحيحة.

إننا قادرون على تعبئة الآخرين؛ لأننا نسعى إلى نظامٍ دولي يخدم الجميع حتى خصومنا. لم يسبق أن شهد تاريخ العالم دولة قوية تمتعت بمثل هذه الهيمنة التي تمتلكها الولايات المتحدة، ولكنها رغم ذلك تفرض على نفسها مثل هذا الكم من القيود. فنحن نقوم بتأسيس منظمات دولية؛ مع علمنا بأنها

سوف تعيق النفوذ الأميركي. ولكننا نسعى دوماً إلى الحصول على الشرعية الدولية لتحركاتنا مسبقاً، كما نجري نقاشات في نظامٍ سياسي يرحّب بالنقاش مع لاعبين سياسيين من كل أنحاء العالم.

تمتلك الولايات المتحدة قدرةً لا مثيل لها لما أطلق عليه بريجنسكي اسم التعبئة المرنة. وقد أسفر التدخل الأميركي في الحربين العالميتين الأولى والثانية عن تعبئة ضخمة للاقتصاد الأميركي، والذي كان بدوره عاملاً حاسماً في ميزان القوى خلال تينك الحربين. وقد أظهر الرد على التهديد السوفياتي خلال الحرب الباردة– والذي استمر ما يزيد عن خمسة وأربعين عاماً– قدرةً وإبداعاً مماثلَين. أمّا بعد أحداث 11/ 9، فإن واقع قدرة الولايات المتحدة– وخلال أشهرٍ قليلة– على استخدام جيشها للوصول إلى أنحاء مختلفة من العالم، ومرونة دبلوماسيتها، وقدرتها على تكوين نظامٍ سياسي جديد في أفغانستان، قد أظهرت أننا لم نفقد موهبتنا في الرد بالسرعة اللازمة.

وقد شهدتُ بنفسي على هذه القدرة على المستوى الشخصي. فقد التقيت في أفغانستان بأميركيين انضموا إلى الجيش أو وزارة الخارجية بعد أحداث 11/ 9، وكانوا يعملون في وسط مانهاتن عندما شهدوا أهوال الهجمات على مركز التجارة العالمي. أما في العراق، فإن عدد الشبان الذين انضموا إلى سلطة التحالف المؤقتة بعد أن كانوا يعملون في القطاع الخاص وقاموا بجولاتٍ عديدة في العراق كان مشجعاً. وقد ساعد المستشارون على تطوير الأفكار الخاصة بالحملة الجارية في العراق. أما في ما يتعلق بكثرة أعداد الذين يتكلمون العربية، والخبراء في قضايا الشرق الأوسط منذ أحداث الحادي عشر من أيلول، فأنا ما زلتُ أعتبر هذه الظاهرة إنجازاً باهراً.

إن قدرة الولايات على تسهيل التعاون بين أشخاص ينتمون إلى مجتمعات مختلفة قدرةٌ لا تضاهى. كما رأيتُ قوة أولئك الأشخاص من خلال اطّلاعي على برنامج AFS، وفي وقتٍ أقرب، في الجامعات الأميركية في أفغانستان والعراق، وفي برنامج الديموقراطية الوطني. ويصعب علينا تقييم تأثير عملية

تواصل أشخاصٍ مع أشخاص آخرين، إلا أنه من المفيد أن نلاحظ أن الأنظمة الاستبدادية تلقي مسؤولية قيام الثورات الملونة التي أسفرت عن ظهور أنظمة ديمقراطية في أنحاء العالم على منظمات مجتمعنا المدني وأنشطتها في الخارج.

يُعتبر تحوّل أميركا إلىَ أول دولةٍ عالمية في العالم مصدراً للقوة. وهذا يعني أن قدرة الولايات المتحدة واستعدادها لاستيعاب المهاجرين قد سمحا للبلد بتجنّب مخاطر التغيّر السكاني؛ وهو العامل الذي ابتُليَت به كل دولة نامية في العالم. أما مسألة السماح للمهاجرين من ذوي الكفاءات العالية بدخول البلد فتبدو في منتهى الوضوح.

تبنّت الولايات المتحدة، وأكثر من أي حضارة أخرى في العالم، القطاعَ الخاص ليكون الحافز الرئيس للنمو التكنولوجي. ومن الجدير بالذكر أن ما يزيد عن ثُلُثَي تكلفة الأبحاث والتطوير في الولايات المتحدة يموّلها القطاع الخاص. يُضاف إلى ذلك أن الجامعات الخاصة، والأسواق المالية، وشركات رأس المال المُخاطِر تقوم بتعزيز ثقافة تعطي قيمة عالية لأخذ المخاطر وتشجّعها، بل وتكافئها.

دُهشت كثيراً بالوتيرة المتسارعة التي يتم فيها إدخال الابتكارات التكنولوجية إلى الحكومة. وعندما كنت سفيراً في العراق، أنشأ الجنرال ستانلي ماك كريستال نظاماً سمح بموجبه للقوات الخاصة الأميركية بمعالجة المعلومات الاستخبارية من الحواسيب المحمولة، أو الهواتف التي صودرت في إحدى الغارات. وكانت النتيجة أن الجنرال تمكّن من شن غارة أخرى استناداً إلى تلك المعلومات.

أما تجربتي عندما كنت في أفغانستان والعراق، وحيث حاولت عبثاً غرس ثقافة القطاع الخاص، فقد دفعتني إلى إدراك مدى غرابة العيش في بلدٍ يكون الناس فيه مستعدين لتذوّق الفشل تكراراً سعياً وراء تطبيق الأفكار الجديدة. كنت أمازح– بصفتي سفيراً– بأن الأمهات الأفغانيات كنّ مصدر ضرر لمستقبل البلد الاقتصادي؛ وذلك بسبب تشجيعهن أولادهن على أن يكونوا موظفين

في الحكومة، بدلاً من تشجيعهم على خوض المشاريع التي تتضمن مخاطرة برأسمال.

إذا أرادت البلدان الأخرى أن تتجاوز الولايات المتحدة في الابتكارات التكنولوجية على المدى الطويل- وإذا أرادت فعل ذلك بتصميمٍ كبير على إغلاق الهوة الهائلة بينها وبيننا- فستحتاج إلى إجراء تغييرٍ ثقافي كبير. أعتقد أنه حتى لو ضاعف منافسونا الاقتصاديون من اختراعاتهم، فسوف يعانون من تحديات هائلة، والتي ستترافق مع محاولات الإفلات من قبضة التقاليد الخانقة. وأنا أشك في أن تتمكن الصين من فعل هذا من دون إجراء جدالات معمّقة حول مزايا الحرية السياسية. أما في مجال الابتكارات التكنولوجية فما زلتُ أراهن على الولايات المتحدة.

إن هذه المروحة المتنوعة من مجالات القوة هي التي مكّنت الولايات المتحدة من إعادة الحياة السياسية إلى طبيعتها في المناطق المضطربة. أما أكبر مثالين صارخين في هذا المجال فهما التحولات التي حدثت في أوروبا، وتلك التي حدثت في شرق آسيا. أما الإنجاز الأميركي العظيم في فن الحكم فقد تمثّل في ظهور أكثر فترات السلم القوي ازدهاراً في تاريخ العالم. لكن، يبقى استمرار الولايات المتحدة في لعب هذا الدور المساعد في الحفاظ على السلام أمراً حيوياً.

عندما أعود بذاكرتي إلى وصولي إلى أميركا أول مرة عام 1966 بصفتي طالباً ضمن برنامج التبادل، أدرك أنه بينما تغيرت أمور كثيرة في الولايات المتحدة وفي العالم، إلا أن القِيَم الأساسية للولايات المتحدة- أي الأمور التي تجعل من أميركا مجتمعاً ناجحاً وقوةً عالمية- قد حافظت على قوتها. إننا نبقى الشعب الذي يحترم كرامة كل الأفراد، وذلك مع حفاظنا على قدرة براغماتية تساعدنا على مواجهة مشاكلنا ومشاكل العالم.

عندما كنت سفيراً في أفغانستان، اعتدتُ إبلاغ ضيوفي بأن جينات الأفغان الوراثية تحتوي على إمكانيات عظيمة. كنت أقول لهم إن [جلال الدين] الرومي،

ذلك الشاعر العظيم، وُلد في شمال أفغانستان، وإن مدينة بلخ كانت ذات مرة ثاني مدينة في العالم ومركز حضارة عظيمة، وإن الأفغان حقّقوا قبل مئات السنين إنجازات هندسية عظيمة مثل الأقنية تحت الأرض، وذلك بهدف تعزيز الإنتاج الزراعي وتصديره إلى جنوب آسيا. وكنت أطرح السؤال عن السبب الذي جعل أفغانستان تتراجع كثيراً. أما إجابتي فكانت تتمحور حول الحياة السياسية في أفغانستان- الزعماء الذين يسعون وراء مصالح شخصية بدلاً من سعيهم وراء المصالح القومية- التي أضعفت الأمة. وقد أدى هذا الفشل السياسي بدوره إلى كوارث جيوسياسية مكّنت المغول والاتحاد السوفياتي من تدمير الدولة. وأدركت أيضاً أثناء دراستي في جامعة شيكاغو أن هذا عاملٌ مشترك لعب دوراً في انهيار دولٍ كبرى.

إننا نعاني من مشاكل خطيرة لا يمكن محوها بالخطابات التي تتحدث عن كون أميركا بلداً استثنائياً. ولا يسعني إلا الشعور بالأسف الشديد لأن عدداً من مصادر قوة أميركا- والتي أُعجبت بها واعتبرتها بالفعل من الثوابت منذ هجرتي إلى أميركا- قد بدأت بالزوال. فعندما كنت متخرجاً جامعياً، افترضتُ أن المخاطر التي لاحظتها في القسم الجنوبي من شيكاغو والمتعلقة بالتماسك الاجتماعي في البلد- مثل تفكّك الأسرة، والمدارس ذات المستوى المتدني، والحد الأدنى من المرونة الاجتماعية- سوف تستمر بالانعزال في جيوب صغيرة من البلد. لكن تلك الظواهر تحولت إلى وضعٍ اعتياديّ في بعض مجتمعات المستوى الأدنى من الطبقة الوسطى. يتعيّن على قادتنا- والمجتمع الأميركي إلى حدٍّ بعيد- العمل بجد بشأن زيادة النمو، وإقامة التوازن المالي، واستعادة المرونة الاجتماعية للفئات الأقل حظاً بيننا. وإذا فعلنا ذلك، فسوف نمتلك التماسك الاجتماعي والموارد التي نحتاج إليها لمواجهة التحديات العالمية التي تلوح في الأفق.

أما السِّلم الحالي القائم بين القوى الكبرى فيُعتبر مؤشراً على الإنجاز الأميركي. إن امتداد هذا النجاح إلى القرن الحادي والعشرين يتطلب التزاماً

متجدداً في إقامة نظامٍ صلب في المناطق الحسّاسة من منطقة آسيا- الباسيفيكي، وأوروبا، والشرق الأوسط. وتحتاج الولايات المتحدة إذا أرادت تحقيق النجاح إلى الحفاظ على قدراتها على الرد، ولكن عليها أيضاً أن تطوّر قدرة أكبر تمكّنها من التصرّف على أنها المهندس الاستباقي للنُظُم السياسية الإقليمية. أما إذا عملنا مع شركائنا لتطبيق استراتيجية التوازن والمصالحة فسوف يصبح بإمكاننا معاً ردع قوى الخصوم، وترك الطريق مفتوحاً أمام تحوّل أولئك الخصوم إلى لاعبين أكثر إيجابية. يمكننا تعبيد الطريق أمام التحرر، والتحمّل، والديموقراطية لكي تتجذّر في أنحاء العالم كافة.



خاتمة

ألّفتُ هذا الكتاب آخذاً بعين الاعتبار موجة التشاؤم التي تجول في ذهني حالياً، ولكنني آمل أن يظل كتابي هذا نافذةً تلقي الضوء على فترة صعبة في السياسة الخارجية الأميركية. إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق تطلعاتها في أفغانستان والعراق؛ وهو واقعٌ يؤلمني كثيراً. في هذا الوقت، إنني أدرك أنه سوف يمرّ وقتٌ طويل قبل أن يتضح الأثر الحقيقي للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، إلا أنه يمكنني القول على المدى القصير إنه من الحتمي أن تلقي الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والمخاطر التي تفرضها هذه الأزمات، بظلالها على علاقاتنا مع الشرق الأوسط.

لكن بالرغم من أنه يصعب علينا التشديد بما يكفي على الصعوبات التي يمرّ بها الشرق الأوسط الكبير في هذه الأيام، إلا أنه يتواجد في المنطقة أناسٌ محترمون يبحثون عن طريقةٍ للخروج من الأزمة. ولكنني أعرف أنهم من دون تدخّلنا لن يجدوا منصةً أو صوتاً يعبّر عن آرائهم.

إلا أنني آمل أن نتمكّن من القضاء على انقساماتنا الداخلية في البلاد، كما أشعر بالقلق كثيراً إزاء النقاشات حول السياسة الخارجية، ومدى التعصب الحزبي الذي تتسم به. كنت آمل كثيراً أن يكون هذا الوضع مجرد مرحلةٍ مؤقتة، لكنّ الواقع يؤكد لنا أن انتشار وسائل الإعلام الجديد- والذي كان في بداياته عندما كنت سفيراً- قد تجاوز كونه اتجاهاً عابراً. وقد استوقفني كثيراً في السنة الماضية الاتفاق النووي مع إيران الذي سعت إليه إدارة أوباما ولم يحُز على صوتٍ جمهوري واحد في الكونغرس، هذا بينما اعتبر الجمهوريون- حتى الأكثر انفتاحاً بينهم- أن الشراكة عبر دول الباسيفيكي كانت من صنع أوباما. إننا بحاجةٍ ماسة إلى العودة إلى مسارنا، أمة واحدة... غير قابلة للتقسيم.

لكنني بالرغم من كل هذه التحديات أظل متفائلاً. فقد كانت أميركا معجزةً بالنسبة إليّ عندما زرتها في مراهقتي، ورؤيتي لها لم تتغيّر أبداً. ولا تزال الولايات المتحدة دولةً عالمية، حيث يتمكّن المهاجرون من الدخول في نسيج البلاد، وحيث يتمكن الناس القادمون من مختلف أنحاء العالم من التعاون والعمل معاً تحت حكم القانون.

يُظهِر لنا تاريخ البلاد مرةً بعد مرة أنه من الخطأ المراهنة ضد أميركا. إننا نمتلك قدرةً لا تضاهى على النضال، والوقوف بصلابة في وجه الصعوبات على أنواعها، وعلى الإتيان بالحلول الناجعة لها. وأنا متفائلٌ أيضاً بسبب الشجاعة، والالتزام، والتضحيات التي لمستها من جنودنا ومن المدنيين من شعبنا، والتي قدّموها في حربَي العراق وأفغانستان.

وأريد أن أختم هذا الكتاب بأهمّ الدروس التي تعلمتها خلال قيامي بمهامّي الدبلوماسية. أولاً، إن بلادنا شديدة الأهمية بالنسبة للنظام العالمي؛ وذلك لأنّ فراغاً خطِراً سيظهر عندما تتراجع الولايات المتحدة عن دورها. ثانياً، إن الشراكة مع أفضل عناصر النخبة في البلدان الأخرى قد تكون الطريق الفضلى لتحقيق أهدافنا من دون المبالغة في نشر جنودنا في الخارج. ثالثاً، إننا نحتاج إلى موازنة تصميمنا ومرونتنا في مواجهة التحديات مع التواضع، وإدراكنا لحدود قوّتنا.

إنه قدرنا الذي لا ينتهي كأميركيين، والذي يفرض علينا أن نكون القوة المساعِدة على التغيير الإيجابي. إن قيَمنا، ومصالحنا، ومسؤولياتنا، تدعونا للعب دورٍ استباقي في العالم. وأنا آمل في هذه الفترة شديدة الاضطراب أن نتمكن من التعلّم من تجاربنا من دون نشعر بالأسى، أو ننهزم أمامها.

«إنني مسرورة جداً لأن زال أقدم أخيراً على تأليف هذا الكتاب الذي طال انتظاره. وبالرغم من أن النقاشات الثقافية ليست من اختصاصي، إلا أنني لاحظتُ شيئاً مدهشاً في فعالية زال في الشرق الأوسط، والتي تبدو أنها ترجع إلى ارتياحه إلى الطرائق المتّبعة في هذه المنطقة. أما الأهم من كل ذلك فهو ارتياح المنطقة إليه».

كوندوليزا رايس

«لطالما عمل زالماي خليل زاد برؤية إيجابية في ما يتعلّق بما تمثّله أميركا في العالم. يقدّم لنا زال في هذا الكتاب فكرةً رائعة عمّا يعنيه انتماء المرء إلى مكانين مختلفين، كما أنه يروي قصة مدهشة ودقيقة عن كيفية صياغة السياسة الأميركية في واحدة من أكثر مناطق العالم امتلاء بالتعقيدات والتحديات».

مادلين أولبرايت

«أدهشتني رؤية زال أثناء عمله في أفغانستان. فقد كان يعرف البلد أفضل من كل الأجانب الذين تواجدوا في كابول، وهو الذي كان حرصه عليها يماثل حرص أي أفغاني آخر. وكان يعرف العراق أيضاً بشكلٍ أفضل من كل المسؤولين الأميركيين تقريباً الذين اتخذوا قرارات أدّت نتائجها إلى الوضع الحالي في البلاد والمنطقة. يروي زال قصته بحيادية وصدق، وبمتعةٍ مختلفة عن كل الروايات المنحازة التي اعتدنا الحصول عليها».

الأخضر الإبراهيمي

الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق

«إن إحساس زالماي خليل زاد الدقيق في ما يتعلّق بالسياسة، والثقافة، والشخصيات البارزة في الشرق الأوسط؛ وهو الإحساس الممزوج بفهمه العميق للاستخدام المحسوب لقدرات أميركا، جعله واحداً من أكثر الدبلوماسيين فعالية في الأزمنة الحديثة. كتب زال مذكراتٍ تروي الأحداث كما عاينها مباشرة، ومع توقعاتٍ هامة للتحديات التي نواجهها في هذه الأيام».

دونالد هـ. رامسفيلد

«كتاب السفير هو رواية شيّقة، وقصص موحية، وتعليقات معمقة، ولذلك يجب أن يتواجد في مكتبة منزل أي شخص يعتز بالحلم الأميركي، ويكترث لما يحدث في عالمنا في هذه الأيام».

مايكل موريل

نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بالوكالة، ومؤلف كتاب الحرب الكبرى في زماننا

«إسهام هام لتاريخ بلادنا ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول».

جايمس دوبنز

مساعد وزير الخارجية السابق


ISBN: 978-614-01-2355-7




الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

